

المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون للسليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف ٢٠١٥

قوة الإنسانية
المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون للسليب الأحمر والهلال الأحمر
٨-١٠ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥، جنيف



**تقرير المؤتمر الدولي
الثاني والثلاثين
للسليب الأحمر والهلال الأحمر**

يشمل ملخص تقرير
مجلس المندوبين لسنة ٢٠١٥

إعداد اللجنة الدولية للسليب الأحمر
والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف
مركز جنيف الدولي للمؤتمرات (CICG)

المحتويات

نتائج اجتماعات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

١١	٢٠١٥	جدول أعمال وقرارات مجلس المندوبين لسنة	١-١
١١		جدول الأعمال	١-١-١
			القرار ١: تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة الدولية:	٢-١-١
١٣		تحسين الاستجابة الإنسانية للحركة	٣-١-١
٢٢		القرار ٢: اعتماد رمز للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر	٤-١-١
			القرار ٣: رسالة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر	٥-١-١
٣٠		إلى مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني	٦-١-١
			القرار ٤: اعتماد الإطار الاستراتيجي لإشراك المعوقين في أنشطة الحركة الدولية	٧-١-١
٣٣		للصليب الأحمر والهلال الأحمر	٨-١-١
			القرار ٥: الحفاظ على التراث التاريخي والثقافي للحركة الدولية	٩-١-١
٥١		للصليب الأحمر والهلال الأحمر	١٠-١-١
			القرار ٦: مراجعة لائحة قواعد صندوق الإمبراطورة شوكن	١١-١-١
٥١		القرار ٧: بيان الحركة عن الهجرة: ضمان القيام بعمل جماعي لحماية المهاجرين	١٢-١-١
٥٣		وتلبية احتياجاتهم والتصدي لتعرضهم للأذى	١٣-١-١
٥٤		القرار ٨: جدول أعمال وبرنامج المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر	١٤-١-١
			القرار ٩: اقتراح أسماء الأشخاص المرشحين لشغل مناصب أعضاء مكتب	١٥-١-١
٥٧		المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر	١٦-١-١
			القرار ١٠: تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية الموقعين	١٧-١-١
			في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني	١٨-١-١
٥٨		وجمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلي	١٩-١-١
٥٩		القرار ١١: رؤية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر	٢٠-١-١
٦٣		جدول أعمال المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين وقراراته	٢-١
٦٣		جدول الأعمال	١-٢-١
٦٦		القرار ١: تعزيز القانون الدولي الإنساني الذي يحمي الأشخاص المحرومين من حريتهم	٢-٢-١
٦٨		القرار ٢: تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني	٣-٢-١
			القرار ٣: العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي:	٤-٢-١
٦٨		العمل المشترك لمنع حدوثه ومواجهته	٥-٢-١
٧٣		القرار ٤: الرعاية الصحية في خطر: مواصلة حماية تقديم خدمات الرعاية الصحية معاً	٦-٢-١
٧٥		القرار ٥: سلامة متطوعي العمل الإنساني وأمنهم	

٧٧	القرار ٦: تعزيز الأطر القانونية لمواجهة الكوارث والحد من المخاطر وتقديم الإسعافات الأولية.....	٧-٢-١
٨٠	القرار ٧: تعزيز استجابة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر للاحتياجات الإنسانية المتزايدة.....	٨-٢-١
٨٢	القرار ٨: تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية الموقعين في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية.....	٩-٢-١
٨٣	القرار ٩: حلّ صندوق "أوغوستا" وضم رأس ماله إلى صندوق وسام "فلورانس نايتنجيل" استعراض نظام منح وسام "فلورانس نايتنجيل".....	١٠-٢-١
٨٥	القرار ١٠: قوة الإنسانية.....	١١-٢-١

قائمة بأسماء المندوبين

٢

٨٧	أعضاء المؤتمر	١-٢
١٥١	اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر	٢-٢
١٥٢	مكتب المفوض السويسري	٣-٢
١٥٣	المراقبون	٤-٢
١٥٣	الجمعيات الوطنية التي تنتظر الاعتراف بها وقبولها	١-٤-٢
١٥٣	الكيانات والمنظمات التي شاركت بصفة مراقب	٢-٤-٢
١٦٥	المدعوون	٥-٢
١٦٥	المتحدثون المدعوون	١-٥-٢
١٦٦	الصليب الأحمر والهلال الأحمر	٢-٥-٢
١٦٦	مدعوون آخرون	٣-٥-٢

مجلس المندوبين ٢٠١٥

٣

١٦٧	دعوة	١-٣
١٦٩	جدول الأعمال	٢-٣
١٧٠	رئاسة مجلس المندوبين	٣-٣
١٧١	محضر موجز	٤-٣
١٧١	افتتاح مجلس المندوبين وعرض المسائل الإجرائية	١-٤-٣
١٧١	البند ١: افتتاح المجلس	
١٧١	البند ٢: انتخاب رئيس المجلس والأمناء	
١٧٢	البند ٣: اعتماد جدول أعمال مجلس المندوبين	
١٧٢	البند ٤-٢: البنود المطروحة لاتخاذ قرار بشأنها	
١٧٣	البند ٤: رؤية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر	
١٧٥	البند ٥: تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة: تحسين الاستجابة الإنسانية للحركة	
	البند ٦: مبادرة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الخاصة بالعلامة المميزة:	
١٧٧	اعتماد رمز للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر	
	البند ٧: رسالة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر	
١٨٠	إلى مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني	
١٨١	البند ٩: تعزيز إشراك المعوقين في أنشطة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر	
١٨١	البند ١٠: الحفاظ على التراث التاريخي والثقافي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر	
١٨١	البند ١١: صندوق الإمبراطورة شوكن	
	البند ١١ مكرر: بيان الحركة عن الهجرة: ضمان القيام بعمل جماعي لحماية المهاجرين	
١٨١	وتلبية احتياجاتهم والتصدي لتعرضهم للأذى	
١٨٢	البند ١٢: المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر	
	البند ٨: تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية الموقعين	
	في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني	
١٨٢	وجمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية	
١٨٣	تقارير المتابعة والتقارير المحلية	٣-٤-٣
١٨٤	البند ٤: رؤية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر	
١٨٤	اختتام اجتماعات مجلس المندوبين	٤-٤-٣
	حفل تقديم وسام هنري دونان والاحتفال بافتتاح المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين	٥-٤-٣
١٨٤	للصليب الأحمر والهلال الأحمر	
١٨٧	٥-٣ قائمه الوثائق المقدمة إلى مجلس المندوبين	

المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر



١٨٩	دعوة	١-٤
١٩١	جدول الأعمال والبرنامج	٢-٤
١٩١	جدول الأعمال والبرنامج	١-٢-٤
١٩١	برنامج الفعاليات الجانبية	٢-٢-٤
١٩٣	مسؤولو المؤتمر	٣-٤
١٩٣	رئاسة المؤتمر	١-٣-٤
١٩٣	رئاسة اللجان الفرعية للمؤتمر	٢-٣-٤
١٩٣	أعضاء مكتب المؤتمر	٣-٣-٤
١٩٥	الحفل الافتتاحي	٤-٤
١٩٥	كلمة ترحيب السيد ماتيو بدارازيني، رئيس فرع جنيف للصليب الأحمر السويسري	١-٤-٤
١٩٥	قراءة المبادئ الأساسية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر	٢-٤-٤
١٩٦	جائزة خاصة للعمل الإنساني	٣-٤-٤
١٩٨	افتتاح المؤتمر: الجلسة العامة الأولى	٥-٤
١٩٨	السيد غريغ فيكيري، رئيس اللجنة الدائمة يفتتح الجلسة	١-٥-٤
١٩٩	كلمة السيدة سيمونيتا سوماروغا، رئيسة الاتحاد الفيديريالي السويسري	٢-٥-٤
٢٠٠	انتخاب الرئيس ونائب الرئيس والأمين العام ومساعدَي الأمين العام وأعضاء مكتب المؤتمر الآخرين	٣-٥-٤
٢٠١	تنظيم العمل: الجلسات العامة، المناقشة العامة، لجنة الصياغة، اللجان، الحوار حول العمل الإنساني: مختبر بلورة الرؤى، إجراءات انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة	٤-٥-٤
٢٠٤	كلمة رئيسية للسيد تدايرو كونوي، رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر	٥-٥-٤
٢٠٦	كلمة رئيسية للسيد بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر	٦-٥-٤
٢٠٩	تقرير الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر الدولي	٧-٥-٤
٢١٠	مناقشة الفريق الرفيع المستوى للموضوع العام "قوة الإنسانية: مبادئنا أساس عملنا"	٦-٤
٢٢٣	الجلسة العامة الثانية: المناقشة العامة	٧-٤
٢٦٧	جلسة عامة بشأن الهجرة	٨-٤
٢٧٥	الجلسة العامة الثالثة: نقاش عام	٩-٤

٣٠٢	١٠-٤	الجلسة العامة الرابعة: النقاش العام
٣٣٠	١١-٤	الجلسة العامة الخامسة: النقاش العام
٣٣٩	١٢-٤	الجلسة العامة الختامية
٣٣٩	١-١٢-٤	انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة
٣٤٠	٢-١٢-٤	بنود المتابعة
٣٤٢	٣-١٢-٤	التقرير عن أعمال المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين
٣٤٥	٤-١٢-٤	نتائج انتخابات اللجنة الدائمة
٣٤٥	٥-١٢-٤	التقرير عن الحوار حول العمل الإنساني: مختبر بلورة الرؤى
٣٤٦	٦-١٢-٤	تقرير لجنة الصياغة
٣٤٧	٧-١٢-٤	اعتماد القرارات
٣٤٨	١٣-٤	حلقة نقاش رفيعة المستوى عن نتائج المؤتمر
٣٥٤	١٤-٤	اختتام أعمال المؤتمر
٣٥٥	١٥-٤	تقارير بشأن عمل اللجان
٣٥٥	١-١٥-٤	اللجنة ألف: مبادئنا أساس عملنا
٣٥٧	٢-١٥-٤	اللجنة باء: التحديات المعاصرة التي يواجهها القانون الدولي الإنساني
٣٥٩	٣-١٥-٤	اللجنة جيم: العمل المشترك على درء العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي
٣٦٢	٤-١٥-٤	اللجنة دال: الرعاية الصحية في خطر: مواصلة حماية تقديم الرعاية الصحية
٣٦٤	٥-١٥-٤	اللجنة هاء: تعزيز القدرة على الصمود من خلال تكثيف الأنشطة المحلية وتعزيز الأطر القانونية
٣٦٨	١٦-٤	التعهدات
٣٦٩	١٧-٤	قائمة وثائق المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر

الجلسة السابعة عشرة للجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر

٥

- ١- انتخاب رئيس اللجنة..... ٣٧١
- ٢- انتخاب نائب رئيس اللجنة..... ٣٧١
- ٣- الأعضاء المغادرون..... ٣٧١
- ٤- الاجتماع التالي..... ٣٧١

نتائج اجتماعات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

الرجوع إلى
المحتويات

١-١

جدول أعمال وقرارات مجلس المندوبين لسنة ٢٠١٥

للاستجابة في حالات الطوارئ الكبرى ومواجهة التحديات الإنسانية المتزايدة، تحقيقاً لمصلحة السكان المتضررين.

٦- مبادرة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الخاصة بالعلامة المميزة

استناداً إلى القرار رقم ٦ الذي اعتمده مجلس المندوبين سنة ٢٠١٣، سيُعرض على مجلس المندوبين لعام ٢٠١٥ العمل الذي أنجزته مكونات الحركة بهذا الخصوص، وسينظر مجلس المندوبين في اتخاذ قرار باعتماد شعار للحركة وتحديد شروط وقواعد استخدامه.

٧- رسالة حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني

تُشكل مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني فرصة تتيح للحركة المساهمة بخبراتها المحلية والعالمية في النقاش الأوسع نطاقاً. وسوف تعتمد الحركة رسالة من المزمع تسليمها إلى مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني.

٨- تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية الموقعين في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥ بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية

متابعة للقرار رقم ٥ لمجلس المندوبين، ٢٠١٣، ستقدم اللجنة الدائمة تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذه.

١-١-١ جدول الأعمال

أولاً: الافتتاح والمسائل الإجرائية

- ١- افتتاح مجلس المندوبين
- ٢- انتخاب رئيس المجلس ونائب الرئيس والأمناء
- ٣- اعتماد جدول أعمال مجلس المندوبين

ثانياً: البنود المطروحة لاتخاذ قرار بشأنها

٤- رؤية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

متابعة للقرار رقم ٢ لمجلس المندوبين لعام ٢٠١٣، تعرض اللجنة الدائمة رؤية مقترحة للحركة في وثيقة موجزة ملهمة تبرز موقف الحركة في سياق عالمي تزداد باستمرار متطلباته ويتسارع تطوره.

٥- تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة

استناداً إلى القرار رقم ٤ الذي اعتمده مجلس المندوبين سنة ٢٠١٣، سوف يُعرض هذا الموضوع للنقاش مع تقرير وخطة عمل وقرار يتضمن توصيات ترمي إلى تعزيز القيادة التنفيذية للحركة وأدواتها وآلياتها، فضلاً عن ضمان تحسين فعالية الاتصالات واتساقها وتحسين حشد الموارد، الأمر الذي يساهم في إعداد الحركة على نحو أفضل

١٢-٢ اقتراح أسماء أعضاء مكتب المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين

ثالثاً: تقارير المتابعة والتقارير المرحلية

تقدم التقارير المذكورة في القائمة أدناه إلى جميع أعضاء المجلس كوثائق عمل قبل ٤٥ يوماً من افتتاح مجلس المندوبين.

ويُرجى من أعضاء مجلس المندوبين الذين يودون التعليق على هذه التقارير إرسال تعليقاتهم كتابةً. ولن يُعرض أي من هذه التقارير أو يُناقش في المجلس ما لم يطلب أحد الأعضاء ذلك مسبقاً.

١٣- التقرير عن التقدم المحرز بشأن "السعي إلى القضاء على الأسلحة النووية: خطة عمل لأربع سنوات"

القرار رقم ١ لمجلس المندوبين، ٢٠١٣

١٤- التقرير عن التقدم المحرز بشأن موضوع "الأسلحة والقانون الدولي الإنساني"

القرار رقم ٧ لمجلس المندوبين، ٢٠١٣

١٥- التقرير المرحلي عن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في النزاعات المسلحة والكوارث

متابعة توصيات حلقة العمل ٩ لمجلس المندوبين، ٢٠١٣.

١٦- التقرير عن التقدم المحرز في "مراجعة النظم الأساسية للجمعيات الوطنية وقاعدتها القانونية"

القرار رقم ٤ لمجلس المندوبين، ٢٠١١

١٧- التقرير المرحلي عن النتائج المحققة بفضل تنفيذ "استراتيجية إعادة الروابط العائلية (وخطة التنفيذ) الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (٢٠٠٨-٢٠١٨)"

القرار رقم ٤ لمجلس المندوبين، ٢٠٠٧

١٨- التقرير عن عمل اللجنة الدائمة

تقرير يقدم بشكل منتظم إلى مجلس المندوبين

٩- تعزيز إشراك المعوقين في أنشطة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

تلتزم الحركة بالعمل على إزالة الحواجز التي يواجهها المعوقون في الوقت الراهن والتي تحول دون حصولهم على فرص متكافئة مع غيرهم، وذلك بغية ضمان مشاركتهم الكاملة والمُجدية، على قدم المساواة مع غيرهم من أفراد مجتمعاتهم. وقد اعتمد مجلس المندوبين سنة ٢٠١٣ القرار رقم ٩ بشأن تعزيز إشراك المعوقين في أنشطة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، حيث طلب إعداد استراتيجية للحركة برمتها بشأن الإعاقة عن طريق عملية تعاونية تشارك فيها جميع مكونات الحركة مشاركة نشيطة. ومن المتوقع أن تعرض هذه الاستراتيجية على مجلس المندوبين عام ٢٠١٥ لاعتمادها.

١٠- الحفاظ على التراث التاريخي والثقافي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

متابعة للقرار رقم ٦ الذي اعتمده مجلس المندوبين سنة ٢٠١١، سيقدم كل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمتحف الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، بالتشاور مع الجمعيات الوطنية، توصيات للحفاظ على التراث التاريخي والثقافي للحركة وتعزيزه.

١١- صندوق الإمبراطورة شوكن

ستقدم اللجنة المشتركة بين اللجنة الدولية / والاتحاد الدولي والخاصة بصندوق الإمبراطورة شوكن تقريرها لفترة السنتين مع توصيات إلى مجلس المندوبين لتنقيح لائحة قواعد صندوق الإمبراطورة شوكن مع المحافظة على الاحتياطي الموجود من أجل الأنشطة المستقبلية للجمعيات الوطنية.

١١- مكرر- بيان الحركة عن الهجرة: ضمان القيام بعمل جماعي لحماية المهاجرين وتلبية احتياجاتهم والتصدي لتعرضهم للأذى

مشروع بيان الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر عن الهجرة الذي يُقترح على مجلس المندوبين اعتماده.

١٢- المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر

١٢-١ اعتماد جدول أعمال المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر

رابعاً: اختتام أعمال المجلس

تأكيد تاريخ ومكان انعقاد مجلس المندوبين سنة ٢٠١٧

حفل افتتاح المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين
للصليب الأحمر والهلال الأحمر

حفل تسليم وسام هنري دونان

(ليس جزءاً من جدول الأعمال الرسمي لمجلس المندوبين
أو للمؤتمر الدولي)

١-١-٢ القرار ١: تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة الدولية: تحسين الاستجابة الإنسانية للحركة

إن مجلس المندوبين،

إذ يقر مع القلق بتغير المناخ السياسي والاجتماعي الاقتصادي في العالم على نحو ارتفعت فيه الاحتياجات الإنسانية المعقدة ومتعددة الأوجه الناجمة عن النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من الأزمات،

وإذ يدرك الطلب المتنامي على خدمات الحركة للاستجابة على نطاق واسع وعلى نحو أكثر فعالية وفاعلية لهذا الوضع المعقد، مما يضع الحركة في صدارة العمل الإنساني الفعال والمجدي في خدمة الأكثر استضعافاً،

وإذ يقر بأنه في ضعف التنسيق والتعاون، وفي التنافس الداخلي، وفي غياب الوعي الكافي بتكامل مواطن القوة لدى عناصر الحركة، عرقلة لقدرة الحركة على إحداث الوقع المرجو من عملها ويؤثر على مصداقية عناصرها المترابطة والفردية وقوتها،

وإذ يذكر بالقرار ٤ الصادر عن مجلس المندوبين سنة ٢٠١٣، الذي أوكلت بموجبه إلى اللجنة الدولية والاتحاد الدولي مهمة مواصلة العمل المشترك من أجل تعزيز التنسيق والتعاون في إطار الحركة، (المرجع CD/13/R4)،

وإذ يذكر أيضاً بالقرار ٦ الصادر عن مجلس المندوبين سنة ١٩٩٧، الذي اعتمد بموجبه "الاتفاق بشأن تنظيم الأنشطة الدولية لعناصر الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر" (اتفاق إشبيلية)، وبالقرار ٨ الصادر عن مجلس المندوبين سنة ٢٠٠٥، الذي اعتمد بموجبه "التدابير التكميلية لتعزيز تنفيذ اتفاق إشبيلية"، وبتقارير متابعة القرارين كأسس يبني عليها التنسيق والتعاون في إطار الحركة،

وإذ يؤكد على الأبعاد المحلية والعالمية في الآن نفسه لعمل الحركة والدور الجوهري للجمعيات الوطنية على المستوى المحلي بصفتها أول من يهب للاستجابة وبوصفها جهة إنسانية مساعدة للسلطات العامة في البلاد المعنية، إلى جانب الأدوار والمهام التي توكل إلى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) على الصعيد الدولي والمنصوص عليها في النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر،

وإذ يلاحظ مع التقدير التحسن الملموس في التنسيق والتعاون في إطار الحركة منذ انعقاد مجلس المندوبين سنة ٢٠١٣، لا سيما في العمليات على النطاق الواسع في أنحاء المعمورة، وهو ما تجلّى مؤخراً في ما شهدناه في نيبال وبحيرة تشاد واليمن وميانمار،

وإذ يعرب عن الحاجة الملحة إلى مساهمة التنسيق والتعاون في إطار الحركة في تعزيز الأثر الإنساني للصليب الأحمر والهلال الأحمر لصالح المنكوبين جراء حالات الطوارئ واسعة النطاق،

وإذ يعرب عن تقديره ودعمه لمشاركة وعمل الاتحاد الدولي واللجنة الدولية وكل الجمعيات الوطنية التي ساهمت في المشاورات على نطاق الحركة، حيث تم التطرق على نحو ملموس إلى التحديات والفرص الراهنة في مجالات القيادة والتنسيق، والخطط التنفيذية، والأدوات والآليات، والاتصالات، وحشد الموارد، وقد أدرجت جميعها في التقرير الموحد المرفق حول خطة العمل، في شكل سلسلة من النتائج والتوصيات القابلة للتنفيذ،

وإذ يقر بالتركيز بشكل خاص على ضمان التناسق بين هدف تعزيز التنسيق والتعاون في إطار الحركة ومبادرات أخرى أطلقتها الحركة من قبيل بلورة رؤية للحركة ومشروع المبادئ الأساسية ومبادرة العلامة المميزة للحركة،

قرر ما يلي:

ألف- رحب بالنتائج والتوصيات الواردة في التقرير ويعتمدها إلى جانب الأهداف والإجراءات الواردة في خطة العمل المرفقة؛

باء- يطلب من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي الإشراف على تنفيذ خطة العمل ورفع تقرير في هذا الصدد إلى مجلس المندوبين لدى انعقاده سنة ٢٠١٧؛

جيم- يطلب من جميع عناصر الحركة أن تدعم تنفيذ خطة العمل وتوفر الموارد لذلك، بوسائل منها إدخال التعديلات اللازمة على سياساتها وممارساتها التشغيلية؛

واو- يطلب كذلك من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية، بالاقتران بمشاركة الجمعيات الوطنية ومساهماتها على نحو فعلي، مواصلة رصد جهود التنسيق وتقييمها، وأن تضمن الالتزام الجماعي بالاستفادة من الدروس المستخلصة وإجراء المزيد من الإصلاحات بالاستناد إلى الأدلة.

زاي- يدرك الحاجة الملحة إلى مواصلة تعزيز التنسيق والتعاون في إطار الحركة بعد انعقاد مجلس المندوبين لسنة ٢٠١٥، من خلال تجميع الاقتراحات والتوصيات وتنفيذها.

الملحق ١: تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة الدولية: خطة العمل لعامي ٢٠١٦-٢٠١٧

تكمل خطة العمل هذه التقرير الخاص بتعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة المقدم إلى مجلس المندوبين لعام ٢٠١٥. واستناداً إلى حصائل عملية التشاور التي أجريت على نطاق الحركة على مدى عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، فإنها تترجم النتائج والتوصيات الرئيسية للتقرير إلى أهداف وإجراءات ملموسة لتضطلع بها مكونات الحركة في السنوات القادمة. وهي تهدف إلى ضمان أن الحركة "تفي بالغرض" من خلال تنفيذ الإجراءات اللازمة لتوفير استجابة إنسانية متماسكة وفعّالة ويمكن التنبؤ بها في إطار المشهد الإنساني المتغير.

وتنقسم خطة العمل إلى ثمانية أهداف ينطوي كل منها على عدة إجراءات محددة، مع توقع أن اتخاذ هذه الإجراءات سيؤدي إلى حصائل محددة، ويسهم في تحقيق الأهداف. وتُعرّف النتائج الملموسة والغايات المحددة زمنياً لكل إجراء لتسهيل رصد التنفيذ. وتهدف بعض الغايات حداً أدنى لعدد البلدان أو سياقات تنفيذ إجراءات مختلفة. وسيجري إيلاء الأولوية لتلك البلدان الأكثر احتمالاً لأن تشهد استجابة تشغيلية على مستوى الحركة. وتغطي خطة العمل فترة عامين، من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٧، يتعين في نهايتها إعداد تقرير مرحلي شامل يُعرض على مجلس المندوبين عام ٢٠١٧. بيد أن الالتزام بتحسين التعاون والتنسيق يلزمه المزيد من الطموح والتركيز بشكل كبير. ونتيجة لذلك، ففيما يتعلق ببعض الإجراءات، لا سيما الاستكشافي منها، سيكون مجلس المندوبين لعام ٢٠١٧ معلماً رئيسياً لهذه العملية التي قد تتجاوز هذا الخط الزمني.

وتنشد الغايات الموضوعية لخطة العمل هذه الواقعية وأن تكون قابلة للتحقق. وهي تتطلب التزاماً مستمراً ومشاركة من جميع شركاء الحركة لكي تتحقق. وبالمثل، ينبغي النظر إلى تدبير الموارد اللازمة للتنفيذ كجهد جماعي وتجميع للموارد. وعلى هذا النحو، فإن التعاون والتكاتف من أجل تنفيذ خطة العمل هذه سيعزز بناء العلاقات وفرص التعاون الجيد بين مكونات الحركة.

دال- يؤكد على أن النتائج التالية ضرورية لتهيئة مناخ ملائم لتعزيز التنسيق والتعاون في إطار الحركة، ويدعو جميع عناصر الحركة إلى الاستثمار والالتزام المستمر:

١- يعد تحسين التنسيق على مستوى الحركة أمراً ملحاً وهاماً ويستوجب التزاماً من جميع شركاء الحركة؛

٢- تمثل الثقة والتفاهم المتبادل والاحترام ركائز التنسيق والتعاون ويتعين أن تبني عليها العلاقات بين شركاء الحركة على نحو فعلي؛

٣- أُقر بأن الإطار التنظيمي الحالي (للتنسيق في الحركة) هو الأساس الذي يقوم عليه التنسيق والتعاون في إطار الحركة. ويتعين تطبيقه على نحو شامل وتدعيمه بالآليات التنفيذية ذات الصلة كمكمل له ومواصلة التفكير فيه؛

٤- تضطلع الجمعية الوطنية في البلد المتضرر بدور محوري في استجابة الحركة ويتعين أن يدعمها شركاء الحركة قبل حالة الطوارئ وأثناءها وبعدها؛

٥- يتعين أن يستند التنسيق في إطار الحركة إلى السياق، بدءاً من مرحلة التأهب وصولاً إلى مرحلة الاستجابة.

هاء- يؤكد أيضاً على أن النتائج الموالية تمثل عناصر تنفيذية أساسية لضمان فعالية التأهب والاستجابة وتكاملهما في حالات الطوارئ واسعة النطاق:

٦- يعد التأهب محورياً لتحقيق تنسيق فعال في إطار الحركة ويستوجب استثماراً متواصلًا، وهو ضروري للجمعيات الوطنية الموجودة في أقاليم معرضة للكوارث لكي تستعد مسبقاً للوافدين من شركاء الحركة والأشخاص والسلع، حين تحل الكارثة؛

٧- يجب أن تكون الاستجابة على درجة عالية من التنسيق والاتساق منذ أولى بوادر حالة الطوارئ ويجب أن تُدعم من خلال أدوات وآليات موحدة؛

٨- يمثل التواصل المتسق جزءاً أساسياً من الاستجابة الفعالة للحركة. إذ ينبغي أن تقوم "كلمة الحركة" القوية والمميزة على تنسيق بين الرسائل الصادرة عنها ومختلف أوجه اتصالاتها؛

٩- ينبغي أن يستند النهج المعتمد في إطار الحركة لحشد الموارد على التكامل لا على التنافس، أي تفادي التنافس بين مكونات الحركة؛

١٠- يتعين تعزيز الامتثال والمساءلة من خلال إضفاء المزيد من الشفافية على عدم الامتثال ومن خلال التشجيع على الممارسات الفضلى.

خطة العمل لعامي ٢٠١٦-٢٠١٧

بيان الهدف العام: زيادة التأثير الإنساني للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشكل ملموس من خلال تحسين التنسيق والتعاون قبل عمليات الطوارئ الكبرى وأثناءها وبعدها.

الإجراء	الخصائ	المخرجات	الغاية
الهدف ١: الإمام بالإطار التنظيمي لتنسيق أعمال الحركة، وتطبيقه بروح التكامل والثقة بفضل آليات التنفيذ والتأهب والتدريب الملائمة.			
تقوم اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية بتوثيق التحديات والنجاحات التي تواجهها أثناء تنفيذ الإطار التنظيمي في حالات الطوارئ الكبرى.	<ul style="list-style-type: none"> تحديد التحديات والتغرات وأوجه التضارب والنجاح المحتمل، وتدعيم ذلك بالأدلة؛ أمثلة على الكيفية التي يسهّل بها الإطار التنظيمي فعالية تنسيق وتعاون الحركة أو يعرقلها. 	<ul style="list-style-type: none"> استخلاص دروس قائمة على الأدلة، بما في ذلك عمليات التقييم الفوري المشترك. 	إدراج النتائج الرئيسية في التقرير المقرر عرضه على مجلس المندوبين عام ٢٠١٧.
تواصل اللجنة الدولية والاتحاد الدولي تطوير أداة التنسيق التشغيلي داخل الحركة، للمساعدة على الحوار حول توزيع المسؤوليات في حالات الطوارئ الكبرى (فيما يتعلق بالتأهب والمواجهة)، واختبار الأداة ميدانياً وتكييفها وفقاً لذلك.	<ul style="list-style-type: none"> تسهيل تطبيق الإطار التنظيمي بواسطة أداة بسيطة وسهلة الاستخدام؛ زيادة مستوى الثقة نتيجة لزيادة القدرة على التنبؤ. 	<ul style="list-style-type: none"> أداة التنسيق التشغيلي داخل الحركة. 	نشر أداة التنسيق التشغيلي داخل الحركة وتطبيقها في سياقات الطوارئ الكبرى قبل حلول كانون الثاني / يناير ٢٠١٧.
قيام اللجنة الدولية والاتحاد الدولي بمشاركة الجمعيات الوطنية، بالاشتراك في إنتاج نموذج تدريبي وفيديو بشأن التنسيق والتعاون في حالات الكوارث الكبرى (بما في ذلك الإطار التنظيمي لتنسيق الحركة، والأدوات والآليات المتاحة).	<ul style="list-style-type: none"> تقديم تفسير لإطار التنسيق في الحركة بمصطلحات سهلة؛ تحسين المعرفة والفهم بشأن تنسيق الحركة والأدوات والآليات المتاحة. 	<ul style="list-style-type: none"> إنتاج فيديو عن الحركة باللغات الإنجليزية والإسبانية والفرنسية والعربية؛ إدراج تنسيق الحركة من أجل القادة التنفيذيين باللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية في نماذج التدريب الموجودة (الحشد الدولي والتأهب للعمل، ومركز المعلومات والرصد، الخ). 	نشر الفيديو المنتج داخل الحركة قبل حلول كانون الثاني / يناير ٢٠١٧؛ مشاركة ٤٠٪ من قادة العمليات في الدورات التدريبية قبل حلول كانون الثاني / يناير ٢٠١٧.

الإجراء	الخصائص	المخرجات	الغاية
الهدف ٢: دعم الجمعية الوطنية للبلد المتضرر في دورها طوال فترة استجابة الحركة وبعدها.			
تطوير مكونات الحركة لنهج مشترك لبناء قدرات الجمعيات الوطنية في مجال القيادة التنفيذية والتنسيق.	<ul style="list-style-type: none"> • أن يكون نهج الحركة أكثر كفاءة وتماسكاً، ومكماً لنهجها المعني ببناء قدرات الجمعيات الوطنية على المستوى القطري. 	<ul style="list-style-type: none"> • تناغم أنشطة بناء القدرات مع السياقات ذات الصلة. 	انتهاء الحركة، بحلول عام ٢٠١٧، من تطوير اتفاق الحركة من أجل بناء القدرات فيما لا يقل عن ١٥ سياقاً من السياقات المرجح أن تشهد استجابة واسعة على نطاق الحركة.
قيام اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية باستعراض أدواتهم/عملياتهم الأساسية المعنية ببناء القدرات من أجل تحقيق التناغم والتكامل، بما في ذلك خطط تدير الموارد اللازمة لبناء القدرات.	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة التماسك والكفاءة في تنفيذ خطط بناء القدرات؛ • تواصل الحوار حول أدوات وعمليات بناء القدرات. 	<ul style="list-style-type: none"> • تناغم وتناسق أدوات بناء القدرات. 	استعراض الأدوات الأساسية لبناء القدرات لدى الاتحاد الدولي واللجنة الدولية والجمعيات الوطنية قبل حلول عام ٢٠١٧.
تقوم مكونات الحركة باستخلاص الدروس على أساس الخطط القطرية السابقة والجارية (على سبيل المثال لأزمة سورية ككل، وإعصار هايان بالفلبين، وزلزال نيبال)، ومواصلة تطوير نهج "الخطة القطرية للحركة".	<ul style="list-style-type: none"> • تماسك خطط الحركة للمواجهة وارتكازها على تقييم الاحتياجات المتفق عليه، وقدرات الجمعيات الوطنية، والتكامل بين مكونات الحركة؛ • دعم دور الجمعيات الوطنية، واستقلالها. وتركها بعد انتهاء عملية استجابة الحركة أقوى مما كانت عليه قبلها؛ • زيادة فرص وحوافز الجمعية الوطنية المشاركة من أجل دعم الجمعية الوطنية المضيفة بطريقة منسقة. 	<ul style="list-style-type: none"> • توثيق الدروس المستخلصة، وتشاؤها، وتطبيقها في السياق المقبل؛ • وجود نموذج وقالب وأمثلة لكل خطة قطرية للحركة. 	عرض تقرير بشأن الدروس المستخلصة على مجلس المندوبين لعام ٢٠١٧؛ استخدام قالب الخطة القطرية للحركة في ما لا يقل عن ١٠ سياقات بحلول عام ٢٠١٧.

الإجراء	الخصائل	المخرجات	الغاية
الهدف ٣: تكييف استجابة الحركة للسياق لزيادة الملاءمة والفعالية			
في السياقات التي لا توجد فيها اتفاقات أو خطط طوارئ قطرية، تشرع مكونات الحركة في مناقشات من أجل إبرام اتفاقات من شأنها أن تسهل تصميم وتنفيذ استجابة الحركة بما يتناسب مع السياق (باستخدام/ باختبار أداة التنسيق التشغيلي داخل الحركة). أما في السياقات التي توجد فيها اتفاقات وخطط طوارئ قطرية، فيجري مناقشة وتحديث هذه الاتفاقات أو الخطط بشكل دوري.	<ul style="list-style-type: none"> تصميم وتنفيذ مواجهة الحركة لحالات الطوارئ الكبرى بشكل يتناسب مع السياق، ومتفق عليه بشكل جماعي؛ زيادة مستوى الثقة نتيجة لزيادة الاتصالات والمبادلات وممارسات التخطيط الجماعي. 	<ul style="list-style-type: none"> إبرام أو تحديث اتفاقات تنسيق الحركة و/أو مذكرات تفاهم ثلاثية و/أو خطط طوارئ. 	بحلول نهاية عام ٢٠١٧، سيكون في ما لا يقل عن ٢٥ سياقاً من السياقات التي يرجح أن تشهد استجابة على نطاق الحركة، اتفاقات تنسيق جديدة أو محدثة للحركة، تكملها خطط طوارئ مناسبة.
الهدف ٤: تحسين تأهب الحركة للاستجابة بشكل جماعي لحالات الطوارئ الكبرى.			
اضطلاع مكونات الحركة في سياقات محددة بشكل جماعي، ويفضل أن يكون ذلك كجزء من خطة الطوارئ، بتحديد قدرات (الخبرة، والأصول، والموارد)، ومصالح، وأنشطة جميع مكونات الحركة على الصعيدين القطري والإقليمي.	<ul style="list-style-type: none"> زيادة الإلمام بقدرات الحركة ومصالحها تتيح تحديد أولويات نهج الحركة بكفاءة (بما في ذلك من خلال تحديد الثغرات). 	<ul style="list-style-type: none"> تحديد قدرات الحركة حسب السياق استناداً إلى قالب متفق عليه. 	بحلول نهاية عام ٢٠١٧، يكون قد تم تحديد قدرات ومصالح وأنشطة الحركة في ما لا يقل عن ٥ سياقات.
قيام اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الدولية باستكشاف المفهوم والخصائص المعنيين بأداة عالمية لتحديد القدرات وبوابة إلكترونية عالمية مشتركة لتشاطر المعلومات.	<ul style="list-style-type: none"> زيادة الإلمام بقدرات الحركة ومصالحها تتيح تحديد أولويات نهج الحركة على المستوى العالمي بكفاءة. 	<ul style="list-style-type: none"> التطوير المشترك للاختصاصات المعنية بتطوير أداة عالمية. 	توصيات محددة للخطوات المقبلة المعنية بمجلس المندوبين لعام ٢٠١٧.
قيام اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، بالتشاور مع الجمعيات الوطنية، بالاشتراك في تنقيح أدوات التنسيق الرئيسية على النحو المناسب (على سبيل المثال، مراجعة النموذج والمذكرة التوجيهية المعنية باتفاقات تنسيق الحركة) وإضفاء الصبغة الرسمية على مقترح مجموعة أدوات الحركة.	<ul style="list-style-type: none"> تكييف أدوات الحركة مع الممارسة الراهنة المتمثلة في تنسيق الحركة في حالات الطوارئ الكبرى. 	<ul style="list-style-type: none"> إتاحة مجموعة أدوات الحركة الكاملة. 	نشر مجموعة أدوات الحركة قبل نهاية عام ٢٠١٦.

الإجراء	الحصائل	المخرجات	الغاية
قيام الخبراء الأمنيين لدى اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، بالتشاور مع الجمعيات الوطنية، باستعراض الترتيبات الأمنية للحركة المعنية بالعمليات الكبرى.	• إدارة للأمن / السلامة أكثر تماسكاً وفعالية في العمليات الميدانية.	• استعراض الترتيبات الأمنية للحركة، بما في ذلك قائمة الخيارات وأفضل الممارسات.	عرض إطار الترتيبات الأمنية للحركة على مجلس المندوبين لعام ٢٠١٧.
مواصلة اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية لاستكشاف جدوى تقديم الخدمات المشتركة داخل الحركة.	• تقديم خدمات الحركة بمزيد من الفعالية والكفاءة الاقتصادية.	• تحديد فرص تقديم الخدمات المشتركة، وإيقافها عند الاقتضاء.	إدراج النتائج / الخبرات الممكنة في التقرير المقرر عرضه على مجلس المندوبين عام ٢٠١٧.
مواصلة اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية لاستكشاف جدوى تناغم القدرة على التدخل السريع (على سبيل المثال، وحدات مواجهة الطوارئ، وحدات الانتشار السريع... الخ)	• قدرة الحركة على تقديم الدعم السريع في العمليات الكبرى بمزيد من التناغم والفعالية.	• مواصلة استكشاف الفرص على النحو المحدد.	إدراج النتائج / الخبرات الممكنة في التقرير المقرر عرضه على مجلس المندوبين عام ٢٠١٧.
الهدف ٥: سعي الحركة بشكل جاد من أجل مواجهة حالات الطوارئ الكبرى بطريقة منسقة، مع التركيز بوجه خاص على الساعات الأولى التالية لوقوع حالة الطوارئ.			
عقد قمة مصغرة رفيعة المستوى في غضون أول أربع وعشرين إلى ثمان وأربعين ساعة تلي وقوع الأزمة (قمة افتراضية أو حضورية)، يليها إصدار بيان مشترك. مواصلة اللجنة الدولية والاتحاد الدولي تطوير مفهوم القمة المصغرة استناداً إلى الخبرات والدروس المستخلصة.	• زيادة مستوى الثقة وتحسن التنسيق بسبب الاتفاق على توزيع المسؤوليات بشكل واضح؛ • زيادة الرغبة في التنسيق والتنفيذ، بما في ذلك تقاسم المسؤوليات.	• استخلاص الدروس / التقييم الفوري المشترك الذي تجريه اللجنة الدولية والاتحاد الدولي مع التركيز على تنسيق الحركة في مرحلة الاستجابة	بحلول نهاية عام ٢٠١٧، يكون قد جرى عقد قمة مصغرة / إصدار بيان مشترك (على سبيل الاختبار) في ٧٥٪ من حالات الطوارئ الجديدة الكبرى، وإجراء عملية استخلاص الدروس.
قيام اللجنة الدولية والاتحاد الدولي إلى جانب الجمعيات الوطنية بوضع تصور لمفهوم نشر مسؤولي تنسيق الحركة، واختبار ذلك النشر بغرض خدمة المصالح المشتركة للحركة في حالات الطوارئ الكبرى.	• زيادة مستوى الثقة بين مكونات الحركة، وفي آليات التنسيق ضمن الحركة؛ • زيادة مستوى التنسيق والكفاءة بشأن استجابة الحركة.	• استخلاص الدروس بشأن نشر مسؤولي تنسيق الحركة في حالات الطوارئ الكبرى.	بحلول عام ٢٠١٧، يكون قد جرى نشر مسؤولي تنسيق الحركة في حالة طوارئ الكبرى، وعرض تقرير تقييمي مع توصيات على مجلس المندوبين عام ٢٠١٧.

الإجراء	الحصائل	المخرجات	الغاية
الهدف ٦: تعزز الحركة من مكانتها بشكل فعّال من خلال تقديم رسائل قوية و متماسكة، وتعظيم إمكانات الاتصالات لدى كل مكون من مكوناتها، وتعزيز الصورة العامة للحركة أثناء حالات الطوارئ الكبرى.			
قيام اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، بالتشاور مع الجمعيات الوطنية، بمواصلة تطوير واختبار إطار للاتصالات لدى الحركة في حالات الطوارئ الكبرى، يحدد آليات التنسيق واتخاذ القرارات ومخططات التحقق من الصلاحية، والأدوار والمسؤوليات.	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز قدرة مكونات الحركة على تقديم خدمة الاتصالات العامة في حالات الطوارئ الكبرى بشكل مشترك أو منسق؛ زيادة التأثير والمصدقية والتواصل مع الجمهور المستهدف. 	<ul style="list-style-type: none"> إطار للاتصالات في حالات الطوارئ الكبرى. 	تجريب آليات الإطار في حالات الطوارئ الرئيسية الكبرى طيلة عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧.
قيام أقسام الاتصالات في اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية المشاركة بتطوير أدوات مشتركة للاتصالات في حالات الطوارئ الكبرى، ويشمل ذلك مرحلة التأهب.	<ul style="list-style-type: none"> زيادة قدرة مكونات الحركة على تقديم خدمة الاتصالات العامة في حالات الطوارئ الكبرى بشكل مشترك أو منسق؛ زيادة التأثير والمصدقية والتواصل مع الجمهور المستهدف. 	<ul style="list-style-type: none"> بوابة إلكترونية لتشاطر المعلومات؛ قائمة فحص مرجعية للإنجازات فيما يتعلق بالاتصالات؛ نموذج لاستراتيجية الاتصالات لدى الحركة؛ إجراءات تشغيل موحدة؛ إرشادات من أجل إشراك المجتمعات المحلية. 	تحديد مفهوم وخصائص البوابة الإلكترونية لتشاطر المعلومات قبل نهاية عام ٢٠١٦، وإنشاء البوابة خلال عام ٢٠١٧؛ إتاحة قائمة فحص مرجعية، وقلب، وإرشادات، وإجراءات تشغيل موحدة قبل نهاية عام ٢٠١٦، ويجري تطبيقها حتى نهاية عام ٢٠١٧.
قيام اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، والجمعيات الوطنية ذات القدرات المتاحة، باستكشاف سبل تطوير قدرة مشتركة للتدخل السريع، ومهمة تنسيق للحركة معنية بالاتصالات في حالات الطوارئ.	<ul style="list-style-type: none"> زيادة قدرة شركاء الحركة على تعزيز صورة ومكانة حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر من خلال الاتصالات، مع الحفاظ على الهوية والمصالح المنفردة لكل مكون. 	<ul style="list-style-type: none"> تحديد القدرة المشتركة للتدخل السريع وجاهزيتها للتنفيذ؛ في غضون ذلك، يجري تنسيق القدرة على التدخل السريع كلما كان ذلك ممكناً في حالات الطوارئ الكبرى. 	إدراج النتائج والتوصيات في التقرير المقرر عرضه على مجلس المندوبين عام ٢٠١٧.

الإجراء	الحصائل	المخرجات	الغاية
الهدف ٧: اتباع الحركة لنهج متماسك ومتكامل لحشد الموارد في حالات الطوارئ الكبرى.			
مواصلة اللجنة الدولية والاتحاد الدولي تطوير واختبار وصقل نموذج الحركة بشأن "نداء الطوارئ المنسق" من أجل حالات الطوارئ الكبرى في المستقبل، ويشمل ذلك التواصل مع المانحين وإمدادهم بالتقارير (بما في ذلك تتبع المساعدات التناثنية المنسقة).	<ul style="list-style-type: none"> نداءات الطوارئ الكبرى منسقة ومتكاملة ومتزامنة وخالية من التنافس الداخلي؛ زيادة الشعور بالمسؤولية الجماعية عن العمليات والخضوع للمساءلة أمام الجهات المانحة؛ زيادة محتملة في الأموال المخصصة لاستجابة الحركة بشكل عام. 	<ul style="list-style-type: none"> اختبار نموذج الحركة لنداءات الطوارئ في حالات الطوارئ المقبلة؛ ممارسة استخلاص الدروس، وتحسين النموذج وتكييفه. 	الانتهاء، بحلول عام ٢٠١٧، من اختبار نموذج الحركة لنداء الطوارئ المنسق في جميع حالات الطوارئ الجديدة الكبرى.
قيام اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، بالتشاور مع الجمعيات الوطنية، بمواصلة استكشاف جدوى إطلاق نداء دولي واحد، يتضمن الأهداف والأنشطة والميزانيات المعنية بالمكونات الأخرى.	<ul style="list-style-type: none"> تحسين الانطباع عن الكفاءة والتماسك والوضوح في استجابة الحركة؛ زيادة الشعور بالمسؤولية الجماعية من حيث العمليات والخضوع للمساءلة أمام الجهات المانحة؛ تزايد احتمال زيادة التبرعات. 	<ul style="list-style-type: none"> تحديد نموذج النداء وشروطه؛ قالب مذكرة التفاهم / الاتفاق. 	تحديد النموذج، وإتاحة قالب مذكرة التفاهم قبل نهاية عام ٢٠١٦؛ اختبار قالب مذكرة التفاهم بحلول عام ٢٠١٧.
قيام اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، بالتشاور مع الجمعيات الوطنية، باستكشاف سبل التحرك صوب إصدار نداء مشترك بالكامل، بما في ذلك التحديات والفرص وتحسين تناغمه مع النظم الخاصة به.	<ul style="list-style-type: none"> استجابة الحركة بشكل متكامل تماماً في حالات الطوارئ الكبرى؛ تحسين الانطباع عن التماسك والوضوح والملاءمة في سياق استجابة الحركة؛ استمرار تزايد احتمال زيادة التبرعات. 	<ul style="list-style-type: none"> تحديد التحديات والفرص. 	إدراج التوصيات في التقرير المقرر عرضه على مجلس المندوبين عام ٢٠١٧.

الإجراء	الحصائل	المخرجات	الغاية
الهدف ٨: استجابة الحركة قابلة للتنبؤ بها وتخضع للمساءلة، بمقتضى القواعد والمعايير المتفق عليها.			
قيام اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، بالتشاور مع الجمعيات الوطنية، باستكشاف وسائل تعزيز المساءلة والامتثال، بما في ذلك العناصر التالية: أ) وضع حوافز من أجل ممارسات التنسيق السليمة؛ ب) رصد وتعزيز الشفافية بشأن الالتزام بالقواعد وبشأن عدم الامتثال؛ ج) آلية لتسوية المنازعات/ النزاعات المرتبطة بالتنسيق داخل الحركة.	<ul style="list-style-type: none"> زيادة التركيز على كيفية ضمان المساءلة من أجل تنسيق الحركة. 	<ul style="list-style-type: none"> اقترح مقدم من فريق عمل مشترك بشأن وسائل تعزيز المساءلة والامتثال على نطاق الحركة. 	إدراج وسائل تعزيز المساءلة والامتثال في التقرير المقرر عرضه على مجلس المندوبين عام ٢٠١٧.

١-٣-١ القرار ٢: اعتماد رمز للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

إن مجلس المندوبين،

وإذ يؤكد مجدداً أهمية ضمان اتباع نهج متسق وأكثر فعالية لوضع علامة مميزة وتمثيل بصري داخل الحركة، وينيظ بجميع مكونات الحركة دعم الجمعيات الوطنية في زيادة تعزيز قدراتها في مجال الاتصال والترويج وحشد الموارد،

وإذ يقر بالفرض المحتملة لحشد الموارد وتحديد المكانة التي يتيحها تصميم وعرض رمز للحركة والأثر الإيجابي الذي يمكن أن يترتب على هذا الرمز في قدرة مكونات الحركة على تسليط الضوء على تفويضها وأنشطتها في المجال الإنساني،

وإذ يشدد على أن استخدام رمز الحركة للترويج وجمع التبرعات سيظل أمراً استثنائياً وأن الغرض من الرمز هو أن يكمل فرادى الرموز المميزة لكل جمعية من الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية،

وإذ يرحب بالتقدم المحرز في متابعة القرار ٦ الذي اعتمده مجلس المندوبين لعام ٢٠١٣، وبتنفيذ الأهداف والالتزامات الأخرى المتعهد بها في سياق مبادرة العلامة المميزة للحركة، ويلاحظ مع التقدير المساهمات الفعالة للجمعيات الوطنية،

وإذ يقر بالتقدم المحرز بالفعل في سياق مبادرة العلامة المميزة للحركة نحو وضع مبادئ عالمية لجمع التبرعات على مستوى الحركة، ويعترف بأن من المهم للحركة ومكوناتها أن تعزز تعاونها بشأن حشد الموارد والاستفادة من إمكانياتها لجمع التبرعات، بصفة فردية وجماعية، لصالح الفئات الضعيفة التي تخدمها من أشخاص ومجتمعات،

١- يعتمد رمز الحركة على النحو المبين في وثيقة شروط وقواعد استخدام رمز الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولي* (الواردة في ملحق بهذا القرار)؛

٢- ينيظ بمكونات الحركة ضمان أن يكون استخدام رمز الحركة أمراً استثنائياً وأن يكون عرضه تكميلياً للرموز الموجودة الخاصة بكل مكون من مكونات الحركة، وذلك لعدم إضعاف قوة الرموز القائمة وصدارتها؛

٣- يعرب عن التزامه بضمان استخدام رمز الحركة في جميع الأوقات وفقاً لشروط وقواعد استخدام رمز الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر - بما في ذلك الحصول على موافقة مسبقة من الجمعيات الوطنية للمشاركة في المبادرات العالمية لجمع التبرعات التي يتم فيها عرض رمز الحركة على أرضها - وعدم تسبب عرض رمز الحركة في تقويض الاحترام والحمايات الواجبة للشارات بموجب

إذ يذكر بالقرار ٦ الذي اعتمده مجلس المندوبين لعام ٢٠١٣ بشأن "مبادرة العلامة المميزة للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر" الذي [اعترف] باهتمام مكونات الحركة بمواصلة استكشاف إمكانية اعتماد شعار* للحركة، [وأوصى] اللجنة الدولية والاتحاد الدولي بالبداية في عملية شاملة للتقدم في إعداد الشروط والقواعد التي تُنظم استخدام هذا الشعار* مع مراعاة كل المواقف ووجهات النظر التي عبرت عنها مكونات الحركة، ووضع أسس للتشاور مع الدول تستند إلى نتائج هذه المشاورات.

وإذ يذكر بالاهتمام الذي أبدته العديد من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) بإمكانية إعداد رمز للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) من أجل استخدامه للدلالة عليها ولتمثيل مكونات الحركة بصفة جماعية في الأنشطة موضع الاهتمام العالمي الخاصة بالاتصال والترويج وحشد الموارد،

وإذ يقر بأن مكونات الحركة تعمل في سياق إنساني يتغير بسرعة ويزداد فيه التنافس من حيث تحديد مكانتها وتعزيز مهمتها وأدوارها وتفويضاتها الإنسانية،

وإذ يعترف بالتحديات والفرص الناجمة عن الاتصالات والتكنولوجيا الرقمية التي تؤثر بشكل متزايد على قدرة مكونات الحركة على التواصل والترويج لعملها وجمع أقصى قدر من التبرعات على المستوى الوطني والعالمي،

وإذ يشدد على الوظيفة الأساسية للشارات كوسيلة للحماية في أوقات النزاع المسلح وعلى ضرورة الحفاظ على الشارات وضمان احترامها في جميع الأوقات، ويذكر جميع مكونات الحركة بالتزامها باحترام الإطار القانوني والتنظيمي القائم الذي يحكم استخدام الشارات في كل من وظيفتها الحماية والدلالية،

وإذ يرحب بالمشاورات التي جرت في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بين الجمعيات الوطنية حول مواصلة استكشاف إمكانية وضع رمز للحركة، ويحيط علماً بنتائج الاستبيان بشأن رمز الحركة الذي أجراه كل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر (الحركة الدولية) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) لكل الجمعيات الوطنية،

* قسم الترجمة العربية باللجنة الدولية للصليب الأحمر: كان القسم قد درج على ترجمة كلمة logo بكلمة "شعار" حتى حزيران/يونيو ٢٠١٥، وهو تاريخ تعديل النظام الأساسي للجنة الدولية. ثم أصبحت كلمة logo منذ ذلك الحين تترجم بكلمة "رمز" وأصبحت كلمة "شعار" هي المقابل العربي لكلمة motto.

وقد وُضعت هذه الشروط والقواعد التي تنظم استخدام رمز الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) عقب سلسلة من المشاورات على نطاق الحركة حسبما هو منصوص عليه في القرار المذكور. وتضمنت هذه المشاورات استبياناً موجهاً إلى جميع الأمناء العامين والرؤساء للجمعيات الوطنية^١، وسلسلة من الجلسات التقنية الجماعية واجتماعين للفريق المرجعي المعني بالعلامة المميزة للحركة^٢ المكون من قادة الجمعيات الوطنية وممثلين عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية).

٢- مقدمة

تحدد هذه الوثيقة شروط وقواعد استخدام رمز الحركة وهي ملحق بالقرار الخاص باعتماد رمز الحركة وقد قدمت إلى مجلس المندوبين عام ٢٠١٥.

ويكمن الغرض من استخدام رمز الحركة في تعزيز العلامة المميزة الجماعية للحركة من خلال الهوية البصرية بغية استخدامها للدلالة، ولا سيما من أجل:

- تعزيز مكانة الحركة وهويتها البصرية باعتبارها شبكة إنسانية مهمة وضرورية لها حضور قوي ونشط في جميع أنحاء العالم في السياقات التي تُعنى بها الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي؛
- وتعزيز قدرة الحركة ومكوناتها على التواصل وترويج أنشطتها وجمع أقصى قدر ممكن من التبرعات على الصعيدين الوطني والعالمي في السياقات التي تُعنى بها الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي.

ويستخدم رمز الحركة على نحو استثنائي من أجل تمثيل مكونات الحركة بصفة جماعية في الأنشطة العالمية الخاصة بالاتصالات وجمع التبرعات والترويج وفقاً للشروط والقواعد الواردة في هذه الوثيقة، بحيث تتكامل مع الرموز التي تستخدمها مكونات الحركة حالياً وحماية العلامات المميزة لمكونات الحركة وصورتها.

القانون الدولي الإنساني والإطار التنظيمي المتفق عليه داخل الحركة، بما في ذلك لائحة استخدام شارة الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر بواسطة الجمعيات الوطنية لعام ١٩٩١؛

٤- يطلب إلى اللجنة الدولية والاتحاد الدولي ضمان توفير المعلومات اللازمة للدول، بصفتها أطرافاً متعاقدة سامية في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية، فيما يتعلق بهذا القرار، بصيغته المعتمدة؛

٥- يدعو اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، وكذلك الجمعيات الوطنية المعنية، إلى إجراء تقييم ذاتي للحالات التي سيعرض فيها رمز الحركة وتقديم تقرير بالنتائج المحرزة والدروس المستفادة إلى مجلس المندوبين في عام ٢٠١٧؛

٦- ينيط بمكونات الحركة إبداء ما لها من ريادة جماعية من أجل زيادة إمكانيات الحركة في جمع التبرعات في جو من التعاون والشراكة الجيدة، ويناشد اللجنة الدولية والاتحاد الدولي المضي في مسار شامل مع الجمعيات الوطنية نحو إعداد مبادئ لحشد الموارد على صعيد الحركة، يجري عرضها على مجلس المندوبين في عام ٢٠١٧ لاعتمادها.

الملحق ١: شروط وقواعد استخدام رمز الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

١- معلومات أساسية

إن قرار الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن مبادرة الحركة الخاصة بالعلامة المميزة الذي اعتمده مجلس المندوبين في عام ٢٠١٣ "يعترف باهتمام مكونات الحركة بمواصلة استكشاف إمكانية اعتماد رمز مميز للحركة، ويوصي اللجنة الدولية والاتحاد الدولي بالبدء في عملية شاملة للتقدم في إعداد الشروط والقواعد التي تُنظم استخدام هذا الرمز المميز مع مراعاة المواقف ووجهات النظر التي عبرت عنها مكونات الحركة، ووضع أسس للتشاور مع الدول تستند إلى نتائج هذه المشاورات".

١ كلف كل من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي بإجراء استبيان موجه إلى الأمناء العامين ورؤساء الجمعيات الوطنية بغية تقييم مدى تأييدهم لوضع رمز للحركة، والشروط والأحكام المحتملة التي تنظم استخدامه، والعناصر التي يتضمنها تصميم هذا الرمز. وأرسل الاستبيان بخمس لغات (العربية والإنجليزية والفرنسية والروسية والإسبانية) وكان متاحاً على الإنترنت أو خارجه لمدة شهر واحد (من ٢٧ آذار/مارس إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥)، وأرسل ما مجموعه ٨٦ جمعية وطنية الاستبيان بعد استكمالها.

٢ تشكل فريق عمل الحركة المرجعي المعني بالعلامة المميزة عام ٢٠١٤ في إطار عملية التشاور حول مبادرة الحركة الدولية الخاصة بالعلامة المميزة بهدف (١) تقديم التوصيات والمشورة بشأن الجوانب المرتبطة بالرمز المحتمل للحركة، (٢) تحديد هوية الحركة واستعراض التقدم المحرز في تعزيزها، (٣) توضيح القواعد المحددة التي تحكم استخدام الرموز المعمول بها حالياً في أنشطة الاتصالات والترويج وجمع التبرعات، و(٤) تحديد سبل لدعم "ثقافة العلامة المميزة" على مستوى الحركة برمتها. وشاركت ٢٠ جمعية وطنية إما في اجتماع واحد من اجتماعي الفريق المرجعي أو في كليهما (عقد الاجتماع الأول في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ والثاني في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥).

٣ يرجى ملاحظة أن هذه الوثيقة تنطبق على استخدام رمز الحركة فقط، ولا تنطبق على استخدام الرموز الخاصة بكل مكون من مكوناتها.

٣- مبادئ عامة

يسترشد استخدام رمز الحركة بالمبادئ العامة التالية:

(أ) يستخدم رمز الحركة لضمان تحقيق الأسلوب الأمثل في تعزيز الهوية البصرية الجماعية للحركة وتحديد مكانتها وفي جمع التبرعات من أجل دعم العمل الإنساني للحركة ولصالح الأفراد الذين تقدم خدماتها إليهم.

(ب) يستخدم رمز الحركة بصورة استثنائية بغية عدم النيل من قوة الرموز الحالية لمكونات الحركة.

(ج) يكمل رمز الحركة رموز كل مكون من مكونات الحركة. ويُستخدم رمز الحركة في سياق جمع التبرعات عالمياً حيثما يتعذر عرض الرموز الخاصة بمكونات الحركة أو يكون استخدامها غير ممكن من الناحية التقنية.

(د) ينبغي الموافقة مسبقاً على أي استخدام وعرض للرمز المميز للحركة وفقاً للعمليات المحددة في هذه الوثيقة.

(هـ) يجب أن يتوافق أي استخدام أو عرض للرمز المميز للحركة في جميع الأوقات مع المعايير الأخلاقية المتفق عليها والتي تتبع من المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ومع مهمة الحركة.

(و) لا يُسمح باستخدام رمز الحركة أو عرضه إذا ثبت أن ذلك سيؤدي إلى إضعاف الطابع الحيادي لشارة الصليب الأحمر أو شارة الهلال الأحمر وقيمتها باعتبارهما وسيلتين للحماية و/أو إلى تعريض هاتين الشارتين لخطر النيل من هيبتها أو احترامها. وتكون جميع مكونات الحركة مسؤولة عن ضمان توافق استخدام رمز الحركة في كل الأوقات مع لائحة استخدام شارة الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر بواسطة الجمعيات الوطنية لسنة ١٩٩١ (لائحة استخدام الشارة). علاوة على ذلك، يجب أن يمثل أي استخدام من استخدامات الرمز للحركة للقواعد والسياسات واللوائح الأخرى ذات الصلة المتفق عليها داخل الحركة.

(ز) ويُستخدم رمز الحركة في جميع الأحوال على نحو يتوافق وقواعد التنسيق المتفق عليها داخل الحركة وفي ظل روح من التضامن والشراكة الجيدة بين مكونات الحركة، ومع تجنب المنافسة.

٤- استخدام رمز الحركة

(أ) الحالات التي يجوز فيها استخدام رمز الحركة

يجوز استخدام رمز الحركة بصفة استثنائية فقط في الحالات التالية:

"١" تمثيل الحركة: لأغراض التمثيل في المواد الخاصة

بالاجتماعات الدستورية للحركة وأثناء مشاركة الحركة في فعاليات منسقة على صعيد الحركة وتضم الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي؛

"٣" الإعلام والاتصالات: لأغراض الاتصالات بما في ذلك

من أجل مجلة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وفي الحملات المتفق عليها بالحركة والبيانات المشتركة والمنصات الرقمية والمواد الأخرى ذات الصلة بسياقات ومواضيع تكون موضع اهتمام عالمي أو تعني الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي (على سبيل المثال اليوم العالمي للصليب الأحمر والهلال الأحمر أو مشروع الرعاية الصحية في خطر)؛

"٣" الترويج للحركة وجمع التبرعات من أجل حالة من

حالات الطوارئ الإنسانية: في إطار الترويج للحركة برمتها وجمع التبرعات، بما في ذلك عند وجود شريك خارجي، فيما يرتبط بحالة طوارئ إنسانية ذات اهتمام عالمي وتشارك في الاستجابة لها مجموعة من مكونات الحركة تضم الاتحاد الدولي واللجنة الدولية؛

"٤" الترويج للحركة وجمع التبرعات من أجل موضوع

عام أو حملة عامة: لأغراض الترويج وفي مبادرات جمع التبرعات على صعيد الحركة بأكملها في إطار فعالية معينة أو موضوع أو حملة، وقد يشمل ذلك أيضاً رعاية من شريك خارجي أو شراكة معه.

(ب) الحالات التي لا يجوز فيها استخدام رمز الحركة

لا يجوز بناتا استخدام رمز الحركة أو عرضه في الحالات التالية:

"١" بديلاً عن رمز أي مكون من مكونات الحركة أو لتمثيل مجموعة إقليمية من الجمعيات الوطنية؛

"٢" أو في استجابة ميدانية أو في سياق عمليات ميدانية، بأي شكل من الأشكال؛

"٣" أو على أي نحو قد يؤدي إلى التباس مع استخدام

الشارة لأغراض الحماية، كأن يستخدم الرمز على أعلام بحجم كبير ويرفع على المباني أو المركبات أو أي شيء آخر مثل اللوحات الإعلانية أو أي قطعة من الملابس كالسترات والقمصان القطنية الخفيفة أو على علامات الذراع؛

"٤" أو حيثما يُشكل الاستخدام أو العرض المراد للرمز

المميز خطراً على سمعة الحركة أو يتسبب في أي مخاطر أخرى على مكوناتها؛

والإنجليزية والفرنسية والروسية والإسبانية) على النحو الممثل أدناه لكل مبادرة بعينها. غير أنه يمكن التفكير في عرض رمز الحركة بلغة أخرى في حالات استثنائية، حيثما تسنى ذلك من الناحية التقنية وعند الطلب.



يجب أن يمثل عرض رمز الحركة في جميع الأوقات للقواعد التالية:

(أ) يعرض الرمز دائما بتصميمه المبين أعلاه ولا يجوز الانتقاص من أي عنصر من العناصر المكونة للرمز المميز. ويعني ذلك أن رمز الحركة يجب أن يتكون دائما من شريطي الصليب الأحمر والهلال الأحمر جنباً إلى جنب ومحاطتان بكلمتي "الحركة" و"الدولية" كما يظهر في الأشكال أعلاه. ويجوز تكبير حجم الرمز المميز أو تصغيره حسب أداة الاتصال المستخدمة بحيث يتناسب حجم المصطلحين مع حجم الشارتين.

(ب) يجب أن يظهر الرمز المميز على أرضية بيضاء مع وجود مساحة واضحة على كافة الجوانب مساوية لارتفاع الصليب والهلال.

(ج) يجب عرض رمز الحركة في جميع الأوقات بأبعاد صغيرة نسبياً وبطريقة غير صارخة لتجنب أي لبس أو خلط بين رمز الحركة والشارة المستخدمة كوسيلة للحماية.

(د) لا يجوز دمج رمز الحركة في أي عمل فني باعتباره عنصراً تصميمياً يُستخدم لغرض زخرفي أو لأي أغراض أخرى؛

(هـ) يجب أن يكون استخدام رمز الحركة مرتبطاً بمبادرة بعينها وأن تحدّد معالمه و/أو تحدد له فترة زمنية ووسائط عرض ونطاق جغرافي.

عندما يُستخدم الرمز بالتعاون مع شريك خارجي، يجب أن يكون مصحوباً دائماً بشرح أو دعوة إلى عمل معين، بحيث يستطيع الجمهور أن يفهم بوضوح العلاقة بين الحركة والشريك الخارجي، وذلك باستخدام مصطلحات من قبيل "التبرع" أو "الدعم"، أو "حملة لدعم".

ويقع على عاتق كل جمعية من الجمعيات الوطنية مسؤولية التحقق من أن استخدام رمز الحركة والتماس التبرعات الخيرية باستخدام رمز الحركة على أراضيها يمثل للقوانين واللوائح المعمول بها على الصعيد الوطني.

ويكون كل مكون من مكونات الحركة مسؤولاً عن رصد وضمان الاستخدام والعرض الصحيحين للرمز المميز للحركة وعن اتخاذ

"5" أو وضعه على أي مواد يعرضها شريك تجاري للبيع أو يقوم بتوزيعها، أو يستعملها للإشارة إلى تأييد الحركة للمنتج أو الخدمة المعروضة أو للإيحاء بذلك أو بأي أسلوب آخر لا يمثل لاتفاقيات جنيف لعام 1949 أو يتوافق مع لائحة استخدام الشارة.

ج) الموافقة المبدئية على استخدام الرمز

يتمثل الشرط الأولي لاستخدام رمز الحركة في موافقة الإدارة العليا في كل من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي على استخدامه في حالة معينة أو في سياق معين مما يُعتبر في صميم اهتمام الحركة بأكملها، وبالتالي يمثل فرصة سانحة من أجل استخدام رمز الحركة على النحو الوارد في البند 4(أ) أعلاه. ويبت كل من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي في هذه المسألة بالتشاور مع الجمعية الوطنية (أو الجمعيات الوطنية) المعنية.

"1" حيثما يكون القصد من استخدام رمز الحركة هو جمع التبرعات والترويج لحالة طوارئ إنسانية، يولى الاعتبار الواجب لما يلي:

- وجود أزمة إنسانية أو كارثة كبرى؛
- دعم الجمعية الوطنية (أو الجمعيات الوطنية) التي تتضرر بلادها من تلك الأزمة أو الكارثة لجمع التبرعات على الصعيد العالمي وللأنشطة الترويجية المستخدمة في دعم جهود التصدي لها؛
- أن تثير الأزمة أو الكارثة اهتماماً عالمياً؛
- أن يشارك كل من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي في تنفيذ عمليات لمواجهة تلك الأزمة أو الكارثة؛
- مدى إمكانية أن يؤدي استخدام رمز الحركة إلى لبس فيما يتعلق بالريادة الميدانية أو في التفويضات الموكلة لكل مكون من مكونات الحركة أو في الهوية المؤسسية.

"3" حيثما يُقصد من استخدام الرمز المميز تمثيل الحركة أو أنشطة الاتصالات أو جمع التبرعات أو الترويج لموضوع عام أو لحملة عامة، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لما إذا كانت فرصة استخدامه تأتي في إطار مبادرة جماعية أو حدث أو برنامج أو حملة على نطاق عالمي تستحوذ على اهتمام عالمي.

5- عرض رمز الحركة

يجب دائماً عرض رمز الحركة بلغة أو أكثر من اللغات الرسمية الست المستخدمة في المؤتمر الدولي (العربية والصينية

الآراء. وينبغي لجميع مكونات الحركة المشاركة في لجنة الموافقة أن تسعى إلى التوصل إلى توافق في الآراء. وتحتفظ الجمعيات الوطنية بخيار الانسحاب من أي مبادرة. وإن لم تتوصل مكونات الحركة المشاركة في لجنة الموافقة إلى اتفاق في الرأي، لا يجوز استخدام رمز الحركة.

وتُرسل الموافقة على طلب استخدام رمز الحركة أو رفضه كتابيا، وقد يشمل ذلك الاتصال الإلكتروني.

وفي الحالات التي يُنتظر فيها استخدام رمز الحركة لأغراض تمثيل الحركة في فعاليات داخلية أو خارجية (كالمؤتمرات والاجتماعات، وما إلى ذلك)، فإن لجنة الموافقة تنسق مع الجمعية الوطنية التي تُنظم الفعالية المعنية في بلدها.

ج) الطلبات التي تتضمن شريكا خارجيا

أولاً: إدارة العلاقات الدولية

عندما يتضمن طلب استخدام رمز الحركة شريكا خارجيا، يتولى مكون الحركة الأقر على إدارة التواصل مع الشريك الخارجي على المستوى العالمي^٥ (أي العمل كمدير للعلاقات العالمية) في مبادرة بعينها. وتُختار الجهة التي تقوم بدور مدير العلاقات العالمية من بين المنظمات التالية مبدئيا، مع إيلاء الاحترام الواجب لمقاصد الجهة الشريكة:

- بالنسبة للشركاء من قطاع الشركات، تتولى الجمعية الوطنية في البلد الذي تناقش فيه المبادرة المحددة مع المؤسسة الشريكة (مثلا المقر العالمي أو مكتب آخر للمؤسسة أو فرع للشركة)^٦ ما لم يتفق على خلاف ذلك مع أي جمعية وطنية معنية؛
- بالنسبة للمنظمات الدولية، يكون الاتحاد الدولي أو اللجنة الدولية^٧، ما لم يتفق على غير ذلك بين الاتحاد الدولي واللجنة الدولية وأي جمعية وطنية معنية؛
- بالنسبة للشركاء الخارجيين الآخرين^٨، تُحدّد وفق كل حالة بين الاتحاد الدولي واللجنة الدولية وأي جمعية وطنية معنية.

التدابير المناسبة في حالة إساءة استخدامه، بما في ذلك اللجوء إلى السلطات العامة المختصة. ويمكن للجنة الدولية والاتحاد الدولي تقديم الدعم اللازم للجمعيات الوطنية في هذه المهمة.

٦- الإجراء الخاص بالموافقة

على استخدام رمز الحركة

عندما تُمنح موافقة من حيث المبدأ في حالة محددة على النحو الوارد في البند ٤ (ج) من هذه الوثيقة، يُقدّم أي طلب لاستخدام رمز الحركة إلى لجنة الحركة المعنية بالموافقة على استخدام الرمز المميز^٩ (لجنة الموافقة) التي تنظر وتبت في طلب استخدام رمز الحركة.

أ) تشكيل لجنة الموافقة

تتألف لجنة الموافقة من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي بصفتها عضوين دائمين، وتجتمع تبعا للاحتياجات وفي وقت مناسب. وتُدعى الجمعية الوطنية (أو الجمعيات الوطنية) المتأثرة للمشاركة في لجنة الموافقة، حسب الإمكان، من أجل أنشطة الاتصالات وجمع التبرعات ومبادرات الترويج المتعلقة بحالة طوارئ إنسانية، كما ورد في البند ٤ (أ). وفي حالة تقدّم جمعية وطنية بطلب يتضمن مساهمة شريك خارجي، يجوز للجمعية الوطنية أن تشارك أيضا في لجنة الموافقة إذا رغبت في ذلك. ويجوز دعوة جمعيات وطنية أخرى للمشاركة في لجنة الموافقة حسبما يكون ذلك ملائما وحيثما أمكن.

ب) عملية الموافقة

يجوز لأي مكون من مكونات الحركة يرغب في استخدام الرمز تقديم طلب كتابي إلى لجنة الموافقة مشفوعا بلمحة عامة عن مناسبة استخدامه، متضمنة أي شروط مقترحة لهذا الاستخدام وأي تصاميم ومواد تبرز الأسلوب المنشود لعرض رمز الحركة، كي تراجعها لجنة الموافقة وتوافق عليها.

وتردّ لجنة الموافقة على الطلبات في الموعد المناسب، آخذة في اعتبارها بوجه خاص مدى الحاجة الملحة لهذه المناسبة.

وتتخذ لجنة الموافقة قرارها بناءً على الشروط والقواعد المنصوص عليها في هذه الوثيقة. وينبغي اتخاذ كافة القرارات بتوافق

٤ يجري حاليا وضع الشروط المرجعية للجنة المعنية بالموافقة على رمز الحركة وتحديد مناط اختصاصها.

٥ وفقا لما تنص عليه بروتوكولات الحركة التي يجري تطويرها حاليا وحسبما يُتفق عليه.

٦ لضمان مستوى جيد من التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة، ينبغي لأي مكون من مكونات الحركة يتناقش حول مبادرة بعينها مع مكتب شركة ما أو فرع كيان من الشركات أن يُعلم الجمعية الوطنية بمكان وجود المقر العالمي للشريك من قطاع الشركات.

٧ نظرا لطبيعة الهيئات الدولية وشخصيتها القانونية كالأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، يتولى إما الاتحاد الدولي أو اللجنة الدولية بصفة عامة إدارة العلاقات العالمية، ما لم يتفق على خلاف ذلك مع الجمعية الوطنية التي يوجد مقر الهيئة الدولية على أراضيها.

٨ بالنسبة للمنظمات الدولية الحكومية و/أو المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، ستحترم العلاقات والممارسات السارية.

ثانياً: الموافقة على استخدام

وعرض رمز الحركة لدى شريك خارجي

عند تقديم أي طلب لاستخدام رمز الحركة، يجب على مكون الحركة الذي يؤدي دور مدير العلاقات العالمية أن يقوم خاصة بما يلي:

(أ) أن يبرهن للجنة الموافقة أن الشريك الخارجي يمثل للمعايير والشروط المتفق عليها داخل الحركة، متضمنة بوجه خاص لائحة استخدام الشارة وسياسة الحركة لعام ٢٠٠٥ بشأن الشراكات مع قطاع الشركات؛

(ب) أن يؤكد مع الشريك الخارجي أن استخدام كل رمز من رموز الجمعيات الوطنية للمبادرة ليس ممكناً أو متعذراً من الناحية التقنية؛

علاوة على ذلك، يجب على مكون الحركة الذي يؤدي دور مدير العلاقات العالمية أن يدرج في الطلب المقدم إلى لجنة الموافقة معلومات عن العناصر التالية:

(ج) اقتراح عرض رمز الحركة على وسائل الشريك الخارجي أو على وسائل أخرى، وصياغة النص المقترح المصاحب للرمز وأية مواد ترويجية أخرى مرتبطة بالمبادرة؛

(د) قدرة الشريك الخارجي على تقديم بيان تفصيلي للأموال التي جمعت في كل بلد كي يتسنى توزيع الأموال على الجمعيات الوطنية أو اللجنة الدولية أو الاتحاد الدولي بطريقة تجسّد مقاصد الجهات المانحة؛

(هـ) رغبة الشريك الخارجي وقدرته على الوصول إلى بيانات الجهات المانحة أو الحصول عليها ومدى إمكانية مكونات الحركة في الاحتفاظ ببيانات الجهات المانحة واستخدامها؛

(و) أي تعديل مقترح للاتفاق النموذجي^٩ مع الشريك الخارجي، بما في ذلك أي شروط يطلب الشريك الخارجي إضافتها.

وتأخذ لجنة الموافقة في الاعتبار العناصر المذكورة أعلاه عند اتخاذ قرارها إما بقبول طلب استخدام رمز الحركة في مبادرة محددة أو رفض هذا الطلب. وتقوم على وجه الخصوص بمراجعة الاتفاق المقترح مع الشريك الخارجي وتقتراح أي تعديلات إذا لزم الأمر وتتخذ قرارها وفقاً لذلك.

ثالثاً: المسؤوليات المتعلقة بإدارة العلاقات العالمية

يبغي أن يرمي مكون الحركة القائم بدور مدير العلاقات العالمية إلى إقامة أو توطيد العلاقات مع الشريك الخارجي والسعي إلى تطويرها بحيث تصبح شراكة استراتيجية طويلة الأمد تعود بالفائدة على مكونات الحركة. وتتضمن مسؤوليات مدير العلاقات العالمية بالنسبة لكل مبادرة ما يلي:

(أ) تمثيل مصالح الحركة في التفاوض مع الشريك الخارجي بشأن مبادرة محددة؛

(ب) إدارة توقعات الشريك الخارجي باسم الحركة؛

(ج) التفاوض مع الشريك الخارجي حول الاتفاق استناداً إلى الاتفاق النموذجي المذكور أعلاه وتزويد الشريك الخارجي بقائمة لمكونات الحركة المشاركة في المبادرة المحددة ورصد تنفيذ الاتفاق وفقاً للشروط والقواعد الواردة في هذه الوثيقة؛

(د) الحفاظ على مصلحة الشريك الخارجي عبر إقامة حوار تفاعلي وتبادل المعلومات خلال المبادرة المحددة؛

(هـ) تقديم تقارير تتميز بالشفافية والمسؤولية، حسبما هو متفق عليه مع الشريك الخارجي؛

(و) استقاء ردود الفعل حول التجربة مع الشريك الخارجي والرد عليها وتبادلها مع مكونات الحركة المعنية بغية تحسين مستوى الخدمات المقدمة وجمع قدر أكبر من الأموال في المستقبل؛

(ز) استكشاف فرص مستقبلية مع الشريك الخارجي لمشاركة الحركة برمتها أو جمعية من الجمعيات الوطنية في أنشطة أخرى، حيثما أمكن.

٧- الخيارات المتاحة أمام الجمعيات الوطنية للمشاركة في مبادرات عالمية للترويج وجمع التبرعات

يمكن للجمعيات الوطنية أن تشير إلى موافقتها على المشاركة في مبادرات عالمية للترويج وجمع التبرعات باستخدام رمز الحركة بطريقتين:

- إمّا بالانضمام إلى مبادرات يُستخدم فيها رمز الحركة على النحو المبين في الفقرة الفرعية (أ) أدناه؛

٩ أعد كل من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي اتفاقاً نموذجياً مع الشركاء الخارجيين لاستخدام رمز الحركة؛

المبادرة أن تبلغ قرارها عبر الرد على البريد الإلكتروني المذكور سابقاً في غضون المدة التالية:

- بالنسبة للأزمات الإنسانية أو الكوارث: خلال ٢٤ ساعة؛
- بالنسبة للمواضيع أو الحملات ذات البعد العام: خلال سبعة أيام.

وتجدر الإشارة إلى ما يلي:

- "١" ستستبعد الجمعيات الوطنية التي لم تنضم مسبقاً إلى المبادرة إن لم يصل منها رد خلال المدة المشار إليها أعلاه، ولن يُستخدم رمز الحركة في أراضيها.^{١٠}
- "٢" ستدرج الجمعيات الوطنية التي وافقت على الانضمام المسبق للمبادرة إذا لم يصل منها رد على البريد الإلكتروني يفيد انسحابها خلال المدة المحددة.
- "٣" في حالة عدم استطاعة الشريك الخارجي تكييف النطاق الجغرافي لمبادرة ما (كأن لا يستطيع الامتناع عن عرض رمز الحركة في بعض الأراضي) وعدم انضمام جميع الجمعيات الوطنية، فلن يستخدم رمز الحركة في المبادرة المحددة.

ج) الانسحاب قبل إطلاق مبادرة بعينها

يتاح للجمعيات الوطنية التي وافقت على الانضمام المسبق مجال لكي تنسحب من أي مبادرة عالمية بعينها.

ويجب الإخطار بالانسحاب عبر الرد على البريد الإلكتروني المذكور في غضون المدة التالية:

- بالنسبة للأزمات الإنسانية أو الكوارث: خلال ٢٤ ساعة؛
- بالنسبة للمواضيع أو الحملات ذات البعد العام: خلال سبعة أيام.

وتجدر الإشارة إلى ما يلي:

- "١" ستدرج تلقائياً الجمعيات الوطنية التي لم تنضم مسبقاً إلى المبادرة إلا إذا وصل منها رد على البريد الإلكتروني خلال المدة المشار إليها أعلاه تعرب فيه عن عدم رغبتها في أن تدرج في المبادرة و/أو رفضها لعرض رمز الحركة في أراضيها.

- "٢" ستستبعد من المبادرة الجمعيات الوطنية التي لم تنضم مسبقاً إلى المبادرة إن لم يصل منها رد يفيد

- وإما بالانضمام إلى مبادرة محددة يُستخدم فيها رمز الحركة قبل انطلاق تلك المبادرة، على النحو المبين في الفقرة الفرعية (ب) أدناه.

وعندما توافق اللجنة على استخدام رمز الحركة في مبادرة عالمية بعينها للترويج أو لجمع التبرعات، تُخطر الجمعيات الوطنية على الفور (عبر البريد الإلكتروني مثلاً) بهذه المبادرة قبل إطلاقها. ويجب أن يتضمن الإخطار أيضاً تفاصيل عن المبادرة كما ورد في البند ٦ (ج) (ثانياً) ومعلومات عن أي شروط وأحكام خاصة يتم الاتفاق عليها مع الشريك الخارجي.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، باعتبارهما المكونين الدوليين من مكونات الحركة، سيشاركان تلقائياً في المبادرات العالمية للترويج وجمع التبرعات.

أ) الانضمام المسبق

لما كانت المبادرات العالمية للترويج وجمع التبرعات تنطلق غالباً بسرعة وتتطلب قراراً فورياً، فإن الخيار المتاح أمام الجمعيات الوطنية هو خيار الموافقة المسبقة على استخدام رمز الحركة في أراضيها في المبادرات المستقبلية.

ولهذا الغرض، فإن الجمعيات الوطنية مدعوة للتوقيع على استمارة ترخيص توافق بموجبها مسبقاً على استخدام رمز الحركة في أراضيها وفقاً للشروط والقواعد المبينة في هذه الوثيقة.

وتحتفظ لجنة الموافقة بقائمة تتضمن الجمعيات الوطنية التي وافقت مسبقاً على استخدام رمز الحركة. وينبغي تشارك هذه القائمة مع الجهة القائمة بدور مدير العلاقات العالمية لكل مبادرة بعينها.

وتُخطر الجمعيات الوطنية التي توافق مسبقاً قبل استخدام رمز الحركة في أي مبادرة محددة تجري على أراضيها ويكون خيار الانسحاب من أي مبادرة محددة متاحاً لها، على النحو المبين في البند ٧ (ج).

ب) الانضمام قبل إطلاق مبادرة بعينها

تتاح الفرصة للجمعيات الوطنية التي لم تختار الانضمام المسبق كي تنضم لأي مبادرة عالمية بعينها لجمع التبرعات أو الترويج قبل إطلاقها.

وحالما تُخطر الجمعيات الوطنية بمبادرة معينة على النحو المبين أعلاه، يجب على الجمعيات الوطنية التي تقرر الانضمام إلى تلك

١٠ في حال ظهر رمز الحركة عن غير قصد في أراضي جمعية من الجمعيات الوطنية التي انسحبت من مبادرة معينة، تخطر هذه الجمعية الجهة القائمة بإدارة العلاقات العالمية أو لجنة الموافقة، وستسعيان لتصحيح الوضع.

ب) قواعد إدارة الأموال وبيانات كل جهة من الجهات المانحة

تُطبق القواعد التالية على إدارة الأموال التي تجمع لحالة من حالات الطوارئ الإنسانية أو لموضوع عام أو حملة. ويعمل مدير العلاقات العالمية بالتعاون مع الشريك الخارجي من أجل تحديد كيفية منح الأموال التي تُجمع وفقاً لترتيب الأفضلية على النحو التالي:

"١" التبرعات الممنوحة لكل مكون من مكونات الحركة

عندما يسمح شريك خارجي أو منصة رقمية بمنح التبرعات التي تُجمع لكل مكون من مكونات الحركة على حدة وتكون بيانات كل جهة مانحة متاحة:

أ) يكون متلقي التبرع، من حيث المبدأ، هو الجمعية الوطنية في البلد الذي يوجد به المتبرع وقت التبرع^{١٣}. وحيثما كان ذلك ممكناً من الناحية التقنية، يتاح للمتبرع خيار التبرع لجمعية وطنية أخرى أو للجنة الدولية أو الاتحاد الدولي.

ب) تقع مسؤولية إدارة أموال وبيانات كل جهة مانحة على عاتق مكون الحركة الذي يتلقى التبرعات، وفق التشريع المعمول به.

"٢" التبرعات الممنوحة للحركة

عندما لا يسمح شريك خارجي أو منصة رقمية بمنح التبرعات المجموعة لمكون من مكونات الحركة بعينه، ولكن تتوفر في الوقت نفسه بيانات مفصلة خاصة بتصنيف التبرعات المجموعة حسب كل بلد وبيانات كل جهة مانحة حسب البلدان:

أ) يجوز لكل جمعية من الجمعيات الوطنية، نزولاً عند طلبها ووفق التشريع المعمول به ورغبة الشريك الخارجي وقدرته، أن تحصل على بيانات كل جهة مانحة فيما يخص التبرعات التي تُجمع في بلدها وتكون مسؤولة عن إدارة تلك البيانات.

ب) عندما تتجاوز قيمة التبرعات التي تُجمع في أي بلد أو تساوي ١٠٠,٠٠٠ فرنك سويسري أو مبلغ معادل بعملة أخرى (أو أي حد آخر يُتفق عليه ويكون متناسباً مع حجم أو نطاق حالة الطوارئ الإنسانية أو الموضوع العام أو الحملة)، يحق لكل جمعية من الجمعيات الوطنية، بناءً على طلبها، تلقي التبرعات التي تُجمع في بلدها وتكون هي الجهة المسؤولة عن إدارة تلك التبرعات.

انضمامها خلال المدة المشار إليها أعلاه، ولن يعرض رمز الحركة في أراضيها.^{١١}

"٣" في حالة عدم استطاعة الشريك الخارجي تكييف النطاق الجغرافي لمبادرة ما (كأن لا يستطيع الامتناع عن عرض رمز الحركة في بعض الأراضي) وعدم انضمام جميع الجمعيات الوطنية، فلن يستخدم رمز الحركة في المبادرة المحددة.

٨- جمع التبرعات باستخدام رمز الحركة**أ) مبادئ عامة**

إضافة إلى المبادئ العامة المنصوص عليها في البند ٣، تُطبّق المبادئ المحددة التالية فيما يخص التبرعات التي تُجمع باستخدام رمز الحركة من أجل حالة من حالات الطوارئ أو موضوع عام أو حملة:

"١" لا تستخدم أموال التبرعات التي تُجمع من أجل حالة معينة من حالات الطوارئ أو موضوع عام أو حملة معينة إلا في تنفيذ عمليات أو أنشطة تقوم بها مكونات الحركة.

"٢" يجب استخدام الأموال التي تجمع من أجل الوفاء بمقاصد الجهات المانحة وإدارتها بطريقة مسؤولة.

"٣" على كل مكون من مكونات الحركة يتلقى تبرعات أن يستخدمها، حسبما يراه مناسباً، بالتنسيق مع المكونات الأخرى^{١٢} بغية ضمان تمويل النداءات والمبادرات التي تطلقها مكونات الحركة وفق تفويضاتها الميدانية وأنشطتها واحتياجاتها المالية في السياق المحدد.

"٤" يجب على كل مكون من مكونات الحركة أن يضمن استخدام الحد الأقصى من التبرعات التي تُجمع ضمن الغرض الذي منحت من أجله والمتمثل في الطوارئ الإنسانية أو الموضوع العام أو الحملة، على المستوى الفردي والجماعي بحيث تقلل التكاليف المرتبطة بها.

"٥" الوصول إلى بيانات الجهات المانحة وإدارتها جزء مهم ولا يتجزأ من جمع التبرعات؛ وينبغي استخدام أي بيانات يمكن الوصول إليها بما يتفق مع مبادئ وأنظمة حماية البيانات المعمول بها.

١١ انظر الحاشية ١٠.

١٢ وفقاً لما تنص عليه قواعد وسياسات الحركة المتفق عليها والخاصة بالتنسيق والتعاون.

١٣ قد تختلف الآلية المستخدمة في تتبع وجود جهة من الجهات المانحة بصفته الشخصية فيما بين الشركاء الخارجيين.

تكاليف جمع التبرعات، فردياً أو جماعياً، في إطار المعايير المقبولة في هذا المجال.

(ب) إذا تلقى مكون من مكونات الحركة تبرعات ونقلها و/أو تولى مهام إعداد التقارير الجماعية، أي عندما يقوم بدور مدير العلاقات العالمية، يجوز له استرداد التكاليف المرتبطة بأداء هذه المهام ضمن المبادرة المحددة.

(ج) لا يسترد كل من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي التكاليف المرتبطة بإدارة استخدام رمز الحركة في سياق حالة من حالات الطوارئ، باستثناء التكاليف المباشرة في الحالات يسند فيها إلى اللجنة الدولية أو الاتحاد الدولي دور مدير العلاقات العالمية و/أو عند الدفع لوكيل.

١-١-٤ القرار ٣: رسالة الحركة الدولية

لصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني

إن مجلس المندوبين،

إذ يرحب بمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني وما تبذله من جهود مضيئة لتحديد أفضل السبل الرامية إلى تحسين الاستجابة الإنسانية العالمية،

إذ يحيط علمًا بمشاركة جميع مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر مشاركة فعالة في مشاورات مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، عارضة عليها منظور أكبر شبكة إنسانية في العالم،

١- يعتمد الرسالة الموجهة إلى مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في مرفق هذا القرار؛

٢- يطلب عرض هذه الرسالة على المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر في دورته الثانية والثلاثين، كجزء من قرار بشأن "استجابة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر للاحتياجات الإنسانية المتنامية؛

٣- يناشد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر بتوجيه هذه الرسالة إلى مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في أنسب شكل ممكن.

(ج) عندما تكون قيمة التبرعات التي تُجمع في أي بلد من البلدان أدنى من ١٠٠,٠٠٠ فرنك سويسري أو مبلغ معادل بعملة أخرى، تُخصص تلك التبرعات لمكونات الحركة^{١٤} وفقاً لآلية محددة مسبقاً تتوافق مع المبادئ المبينة في البند ٨ (أ).

وعندما يتعذر الحصول على تصنيف للتبرعات على مستوى البلد أو على بيانات الجهة المانحة في كل بلد من البلدان، تُخصص التبرعات لمكونات الحركة^{١٥} وفق آلية محددة مسبقاً تتوافق مع المبادئ المحددة المبينة في البند ٨ (أ).

ج) المساءلة أمام الجهات المانحة والشركاء الخارجيين

على مكونات الحركة التي تتلقى التبرعات بطريقة مباشرة من الجهات المانحة أو غير مباشرة من مكون (مكونات) الحركة أن تستخدم تلك الأموال بجدوى وفعالية.

"١" نية الجهة المانحة والشريك الخارجي

(أ) يُعتبر كل مكون من مكونات الحركة يتلقى تبرعات تُجمع عن طريق استخدام الرمز المميز للحركة مسؤولاً أمام الجهات المانحة والشركاء الخارجيين عن استخدام هذه التبرعات في الأغراض التي مُنحت من أجلها.

"٢" إعداد التقارير والشفافية

(أ) يُعتبر كل مكون من مكونات الحركة يتلقى تبرعات تُجمع عن طريق استخدام الرمز المميز للحركة مسؤولاً عن رفع التقارير اللازمة عن استخدام تلك التبرعات وفقاً لقواعد رفع التقارير الخاصة به وحسبما يتوافق وأي شروط معقولة يتفق عليها مع الشريك الخارجي أو تحدها لجنة الموافقة.

(ب) تُجمع التقارير في صورة تقرير موجز يتبادلته مدير العلاقات العالمية مع الشريك الخارجي ومع مكونات الحركة التي تتلقى التبرعات باستخدام الرمز المميز للحركة، حيثما تطلب الجهات المانحة أو يطلب الشركاء الخارجيون أو لجنة الموافقة ذلك.

"٣" التكاليف

(أ) لمكونات الحركة سياساتها الخاصة بالتكاليف التي ينبغي احترامها. ولكن ينبغي أن تكون

١٤ تخصيص الأموال سيكون حسب الحالة ويستند إلى معايير مثل التفويضات والأثر الميداني والعمليات المقررة وحجم النداء والتغطية ونسبة التنفيذ المتوقعة والقدرة على التنفيذ.

١٥ انظر الحاشية ١٤ أعلاه.

رسالة الحركة إلى مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني

فهم أفضل الطرق لتلبية احتياجات الناس فهماً حقيقياً ينبع من البقاء على مقربة من واقع حياة الناس.

تأكيد التكامل في العمل على المستويات المحلية والوطنية والدولية

يوظف الأشخاص المستضعفون والحكومات والمنظمات الإنسانية والمجتمع المدني بأدوار ومسؤوليات حاسمة في الحد من الفقر والاستجابة لحالات الطوارئ والتعافي من الأزمات الإنسانية.

نطلب من القمة تشجيع الحكومات على زيادة قدرتها على ضمان الاستجابة الإنسانية واحترام القانون الدولي. تلتزم الحكومات في المقام الأول، بموجب القانون المحلي والقانون الدولي، بضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الخاضعين لسيطرتها، والحد من المخاطر والأضرار التي يتعرضون لها، والسماح لهم بالحصول على المساعدة الدولية وتيسير حصولهم على تلك المساعدة. ويفرض القانون الدولي التزامات أيضاً على المجموعات المسلحة من غير الدول. وليست الحكومات المؤهلة تماماً للقيام بهذا الدور بالكثيرة، كما تفتقر تلك الحكومات إلى الإجراءات والترتيبات المؤسسية الضرورية والموظفين المدربين لضمان إدارة المساعدة بفعالية، في إطار القانون الدولي.

نطلب من القمة إجراء تغيير كبير في فعالية الاستجابة الإنسانية المحلية مع احترام التوازن في التكامل بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية. لقد ثبتت قيمة القائمين على الاستجابة الإنسانية المحلية. وبعد تمكين الحكومة والجهات الفاعلة المحلية حاسماً لحركتنا وعلاقتنا مع الدول ولقواعد السلوك التي ننتهجها. وعادة ما يكون القائمون على الاستجابة المحليون في وضع أفضل لتقديم المساعدة الإنسانية السريعة والمناسبة ثقافياً والمستدامة إلى مجتمعاتهم. ففي غرب أفريقيا مثلاً وقبل أن يعي العالم الطبيعة الحقيقية لتهديد فيروس إيبولا، أخذ العاملون المحليون في مجال الصحة هم والمجتمعات المتضررة يعالجون المرضى ويعزلونهم ويدفنون الموتى. وفي سوريا دأب موظفو ومتطوعو الهلال الأحمر على القيام بالعمليات الإنسانية في ظروف غاية في الصعوبة معرضين لمخاطر شخصية جمة. ولا يزال النظام الدولي يشدد تشديداً هائلاً على أعمال الجهات الفاعلة الدولية، ما يجعل تأثير المنظمات المحلية في اتخاذ القرارات التشغيلية والسياسات والإنسانية غير كاف. ويرتكز التمويل العالمي للعمل الإنساني على المنظمات الدولية، فلا يحظى هذا العمل الإنساني بما يكفي من التمويل المباشر من الحكومات المتضررة والمنظمات الإنسانية المحلية.

ترحب الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني وبما تبذله القمة من جهود استثنائية في مشاوراتها لتحديد أفضل الطرق لتحسين الاستجابة الإنسانية العالمية. وقد شاركت الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي مشاركة فعالة في تلك المشاورات عارضة منظورنا باعتبارنا أكبر شبكة إنسانية في العالم تتميز بمبادئها الأساسية وبعدها متطوعاتها وموظفيها المدربين الهائل. ولما كانت منظمنا الفريدة تعمل في جميع السياقات، فقد ساهمنا في تلك المشاورات بما لدينا من خبرة في مجال الكوارث والنزاعات المسلحة.

صون كرامة كل إنسان وتحسين سبل الحصول على المساعدة الإنسانية لمن يحتاج إليها

يقع مبدأ الإنسانية في صميم كل عمل إنساني وهو الهدف الذي ننشده بكل ما نقوم به. ويتطلب هذا المبدأ احترام كل البشر في جميع الأوقات.

نطلب من القمة أن تقطع التزامات واضحة باحترام كرامة الإنسان وبمساعدة الناس وحمايتهم عند وقوع كارثة أو نزاع مسلح أو غير ذلك من حالات الطوارئ. ينبغي تصميم الاستجابة الإنسانية بالكامل وتقديمها مع الإصرار على احترام كرامة الإنسان والارتقاء بها وحماية المستضعفين ومجتمعاتهم. وتشكل المشاركة جانباً مهماً من جوانب كرامة الإنسان. وينبغي للاستجابة الإنسانية أن تشمل مشاركة الأشخاص المتضررين بفعالية للتخفيف من معاناتهم والحد من المخاطر المحدقة بهم. ومن شأن مشاركتهم بفعالية في إنقاذ الأشخاص وتعافيهم أن تصون الإحساس بالكرامة. ومن الضروري أن تعزز القمة إشراك الأشخاص المتضررين في العمل الإنساني وتمكنهم من ذلك.

نطلب من القمة أن تقر بأن فرص الوصول والقرب والثقة سمات ضرورية للعمل الإنساني الفعال. تعد فرص وصول القائمين على العمل الإنساني ضرورية لنجاح العمل الإنساني. ويصل موظفو ومتطوعو الحركة إلى أكثر الأماكن المتضررة من الأزمات وعورة وعزلة، وتبرهن خبرتنا على أن أفضل استجابة إنسانية تُبنى بالعمل مع المجتمع المتضرر اليد في اليد. ولكي يكون العمل المنجز عملاً جيداً، يتعين أن تكون الوكالات الإنسانية قريبة من المجتمعات التي تحتاج إليها وأن تعمل بالتعاون مع السلطات المعنية. وتُبنى الثقة على أنجع وجه من خلال القرب من الناس.

لا يمكن أن يُنتظر أن يضحى السكان قادرين على الصمود أمام الانتهاكات المتكررة للقانون الدولي الإنساني، من قبيل الهجمات المباشرة على المدنيين أو الأهداف المدنية والهجمات العشوائية وحالات الاعتصاب والتشريد القسري والجوع.

نطلب من القمة تشجيع الاستثمارات الإنسانية الاستراتيجية الطويلة الأجل في حالات النزاعات المطولة والأزمات المزمنة. تتطلب النزاعات المطولة والأزمات المزمنة وحالات التشريد الطويلة تدبراً كبيراً من الدول المتضررة والمنظمات الإنسانية والمناحين. ويلزم تخطيط الدعم المقدم إلى البنية التحتية والخدمات الحاسمة تخطيطاً استراتيجياً ودعمها بتمويل مرن يمكن التنبؤ به لعدة سنوات. ويجب الحد من العراقيل التي تعكس مسار التنمية قدر المستطاع وينبغي أن تراعي الاستثمارات الإنسانية الاستراتيجية غايات أهداف التنمية المستدامة للحد من الجوع وتحسين الصحة والحفاظ على بنية تحتية للمياه والإصحاح والطاقة قادرة على الصمود لعدة ملايين من السكان الذين توقعهم النزاعات والكوارث فريسة بين براثن الفقر.

نطلب من القمة إيلاء الأولوية للابتكار الإنساني تماشياً مع المبادئ الأخلاقية التي تضمن أن كل الابتكارات تخدم المصالح الفضلى للمحتاجين. لطالما كانت حركتنا في طليعة الابتكارات الإنسانية المهمة، مثل المساعدة النقدية والعمليات الجراحية المحسنة أثناء الحروب وتطبيق التكنولوجيا الجديدة لتتبع الأسر وإشراك المجتمعات. ومن الضروري القيام بالمزيد من الابتكارات عند مواجهتنا لتحدي الاحتياجات الطويلة الأجل الصعب. وستكتسي الابتكارات الحضريّة أهمية خاصة لأن جزءاً كبيراً من عملنا الآن يدعم سكان المدن. وتبين خبرتنا أن من اللازم اختبار الابتكار على أساس المبادئ الإنسانية ومبادئ الابتكار الأخلاقي التي وضعتها حركتنا.

الإقرار بمختلف النظم الإنسانية وتمكينها

تدفع المشاعر الإنسانية مختلف الجهات الفاعلة إلى حماية ومساعدة المجتمعات التي تتعرض للنزاعات المسلحة والكوارث والأزمات.

نطلب من القمة الإقرار بعدم وجود نظام دولي وحيد للاستجابة الإنسانية، واحترام التأزر بين مختلف النظم وتمكينها. ستنبع فاعلية العمل الجماعي من الاحترام المتبادل بين مختلف الجهات الفاعلة القائمة على العمل الإنساني، وليس من الرغبة في فرض نظام واحد على الآخرين. والتحدي المطروح لا يكمن في وضع نظام واحد بل في الجمع بين مختلف القدرات والنظم بفعالية في سياق واحد والعمل في إطار مدونة إنسانية مشتركة تضع الإنسانية في المقام الأول.

ويتعين تغيير هذا الخلل. فمن شأن زيادة الاستثمارات المستدامة في نظم الاستجابة الوطنية والخدمات الأساسية أن تؤدي إلى إقامة شراكات أقوى بين الجهات الفاعلة المحلية والجهات الفاعلة الدولية. ويلزم إيلاء الأولوية إلى قدرات الجهات الفاعلة المحلية الرئيسية وتحسينها. وذلك بالعمل على حماية تلك الجهات الفاعلة المحلية وتأمينها، شأنها في ذلك شأن متطوعي الصليب الأحمر والهلال الأحمر الذين يعملون في ظروف خطيرة.

ويمكن للاستجابة الإنسانية المحلية أن تواجه قيوداً حقيقية عندما لا تتمتع الحكومات والمنظمات المحلية بالقدرة أو الرغبة أو الخبرة اللازمة لحماية المحتاجين ومساعدتهم. ويمكن أن تشكل الأنشطة الإنسانية الرئيسية أيضاً مصدر خطر للجهات الفاعلة في المجتمعات التي تعاني من الاستقطاب. وفي هذه الظروف يجب الإقرار بالدعم الإنساني الدولي الرئيسي وتيسيره على النحو الواجب لتحقيق المصالح الفضلى للسكان المستضعفين. وفي ظل النزاعات المسلحة يقر القانون الدولي الإنساني بهذا التكامل ويكلف المنظمات الإنسانية المحايدة، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بتقديم خدماتها، وذلك بعد الحصول على إذن في ظل ظروف معينة.

تلبية احتياجات السكان في الأجل الطويل

تبين تجربتنا أن الكوارث والنزاعات المسلحة ما هي إلا تجارب طويلة الأجل يمر بها السكان، وتتسبب في أوجه ضعفهم قبل الأزمات الكبرى وخلالها وبعدها. ويضطر الكثير من الناس العيش في ظل مخاطر متواصلة وأوجه ضعف مستحكمة وأزمات متكررة على مدى عقود. وتطرح هذه الأزمات تحديات طويلة الأجل أمام الحكومات في ظل قلة الموارد المتاحة للسكان والخدمات الأساسية والبنية التحتية للدولة للتغلب على التدهور على الأجل الطويل.

نطلب من القمة إيلاء الأولوية لأشكال الاستثمار التي تلبية الاحتياجات الإنسانية وتزيد أيضاً من قدرة الأفراد والسكان والبلدان على الصمود. يعد الاستثمار في قدرة الأفراد والسكان والبلدان على الصمود جزءاً أساسياً من أجزاء هذا التدبير. ومن الضروري أن يكون الناس على أهبة الاستعداد وأن تزيد قدرتهم على الصمود في مواجهة المخاطر التي يتعرضون لها في بيئات عيشهم والتكيف معها قدر المستطاع، بحيث يمكن تلبية احتياجاتهم والحد من المخاطر التي يتعرضون لها والمناورة بالإجراءات المتخذة لصالحهم عند الضرورة. ويتطلب هذا التكيف دعماً واستثماراً فعالين مستدامين مرنين يمكن التنبؤ بهما. وتحتاج الدول والسكان إلى بنية تحتية وخدمات وسبل عيش قادرة على الصمود، لكن في ظل النزاعات المسلحة

١-٥ القرار ٤: اعتماد الإطار الاستراتيجي لإشراك المعوقين في أنشطة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

إن مجلس المندوبين،

إذ يحيط علماً بأن مليار شخص يعانون من شكل من أشكال الإعاقة، حسب التقديرات، وأن معدلات الإعاقة تتزايد عالمياً نتيجة لعوامل مثل الشيخوخة وارتفاع المشاكل الصحية المزمنة،

وإذ يعترف بأن للمعوقين مواهب وقدرات وأنهم يقدمون إسهامات يومية هامة لعائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية،

وإذ يعترف بأن المعوقين غالباً ما يواجهون حواجز هائلة تحول دون مشاركتهم واندماجهم في المجتمع وتطورهم الاقتصادي، وتؤثر سلباً على أوضاعهم الصحية والعلمية والعملية، وتؤدي من ثم إلى زيادة فقرهم،

وإذ يؤكد من جديد التزامه تجاه المعوقين في القرار ٩ الذي اعتمده مجلس المندوبين سنة ٢٠١٣ بشأن تعزيز إشراك المعوقين في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي دعا إلى وضع استراتيجية على مستوى الحركة ككل لطحها على مجلس المندوبين القادم من أجل اعتمادها،

وإذ يعترف أنه باستطاعة مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، بحكم المهام الموكلة إلى كل منها، ووجودها، وأنشطتها، أن تبذل المزيد من الجهود لدعم الإشراك الكامل والفعال للمعوقين في الحركة وفي مجتمعاتهم المحلية على حد سواء،

وإذ يحيط علماً بأن الإطار الاستراتيجي للحركة الخاص بإشراك المعوقين يستلهم إلى حد كبير روح ولغة اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦،

وإذ يستند إلى استراتيجية الاتحاد الدولي حتى عام ٢٠٢٠، واستراتيجية اللجنة الدولية للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٨، واستراتيجية الاتحاد الدولي لدرء العنف والحد منه ومواجهته للأعوام ٢٠١١-٢٠٢٠، بالإضافة إلى الإطار الاستراتيجي للاتحاد الدولي بشأن قضايا النوع الاجتماعي والتنوع ٢٠١٣-٢٠٢٠،

وإذ يُثني على التعاون بين الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية لوضع إطار استراتيجي للحركة من أجل إشراك

المعوقين، ويلاحظ المشاركة النشيطة للمعوقين وأبرز منظمات المجتمع المدني في هذه العملية،

١- يعتمد الإطار الاستراتيجي للحركة لإشراك المعوقين ٢٠١٥-٢٠١٩، المرفق في الملحق ١؛

٢- يؤيد تطبيق أهدافه الاستراتيجية الثلاثة:

- اعتماد جميع مكونات الحركة نهجاً قائماً على إشراك المعوقين؛
- تكافؤ فرص المعوقين في الحصول على الخدمات والاستفادة من البرامج التي توفرها الحركة، مما يتيح إشراكهم ومشاركتهم الكاملة؛
- سعي جميع مكونات حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى تغيير العقلية والسلوك من أجل الترويج لاحترام التنوع، بما في ذلك إشراك المعوقين.

٣- يشجع جميع مكونات الحركة على وضع خطة تنفيذية تُحدّد فيها الموارد المالية والبشرية وغيرها، بالإضافة إلى التكييف اللازم للبرامج - وعلى تحديد أساس مرجعي ومعايير مرجعية لرصد التقدم المحرز؛

٤- ينصح بتشكيل لجنة معنية بالتنفيذ تلتزم بمبدأ التوزيع الجغرافي العادل وتتألف من ممثلين عن الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية بالإضافة إلى ممثلين عن المعوقين، من أجل دعم تطبيق الإطار وضمان مراقبة تنفيذه؛

٥- يطلب من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية وكل جمعية من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر البالغ عددها ١٩٠ جمعية وطنية، تقديم تقرير مرحلي إلى مجلس المندوبين في عام ٢٠١٧ - تُعرض فيه الإنجازات المحققة حتى ذلك الحين، ويُحدّد فيه التقدم المحرز استناداً إلى البيانات المرجعية - ورفع تقرير نهائي إلى مجلس المندوبين في ٢٠١٩ - بما في ذلك الإنجازات المحققة حتى ذلك الحين والتوصيات حول مراجعة الإطار الاستراتيجي في المستقبل.

الملحق: الإطار الاستراتيجي للحركة لإشراك المعوقين "المجتمع يضم المعوقين ولكنه لا يحتضنهم"

١ - أهداف الإطار الاستراتيجي ونطاقه

أعربت الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) خلال العقود الثلاثة الماضية عن التزامها بإزاء الأشخاص المعوقين في قراراتها الدستورية.^١ وكان آخر قرار بعنوان تعزيز إشراك المعوقين في أنشطة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، قد اعتمد بالإجماع في مجلس المندوبين عام ٢٠١٣ في سيدني بدعم قوي من ٣٣ جمعية وطنية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية)، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي). ودعا القرار إلى وضع استراتيجية من أجل المعوقين تقدم للحركة وجهات استراتيجية من أجل تحقيق ما يلي:

- التأكد من أن جميع الإجراءات والسياسات والممارسات الداخلية لا تتسم بالتمييز تجاه المعوقين بل تشركهم فعلياً في أنشطة الحركة.
- زيادة مشاركة المعوقين في أنشطة الحركة برمتها.
- تعزيز الممارسات الرامية إلى إشراك المعوقين في جميع أنشطة الحركة.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض أنشطة الحركة الحالية تتميز فعلاً بأثر إيجابي فيما يتعلق بالوقاية من العاهات وإشراك المعوقين. ويسعى هذا الإطار الاستراتيجي إلى توحيد مختلف جوانب العمل الحالي والتركيز بقدر أكبر على أهداف محددة لتعزيز وترسيخ احتواء المعوقين في الحركة.

ويتوافق هذا الإطار الاستراتيجي مع استراتيجية الحركة حتى عام ٢٠٢٠ (الاستراتيجية ٢٠٢٠) واستراتيجية اللجنة الدولية للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٨، كما يكمل استراتيجية الاتحاد الدولي لدرء العنف والحد منه ومواجهته للأعوام ٢٠١١-٢٠٢٠، والإطار الاستراتيجي للاتحاد الدولي بشأن قضايا النوع الاجتماعي والتنوع للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠.^٢

وجاءت صياغة هذا الإطار الاستراتيجي نتيجة لعملية تشاركية ضمت أمانة الاتحاد الدولي، واللجنة الدولية، وشبكة الجمعيات الوطنية التي لها خبرة تقنية، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات الأشخاص المعوقين^٣، وبعض المعوقين أنفسهم.

٢-١ لمحة عن الإعاقة

تعريف الإعاقة

الإعاقة مفهوم معقد متعدد الجوانب ومتغير، تطور إلى حد كبير مع الزمن. وسعيًا إلى "تفسير" الإعاقة ثقافيًا ومن حيث السياق، عزا بعض الأفراد والجماعات أسبابها إلى قوى خارقة أو إخفاق أخلاقي. وغالبًا ما أدى ذلك إلى الإقصاء والوصم بالعار والتهميش. وثمة فهم شائع آخر للإعاقة مبني على "النموذج الطبي" ويُعتبر فيه سبب الإعاقة الوحيد هو المرض أو الإصابة أو الضعف ويكمن العلاج، إن وجد، في المعالجة الطبية. وبفضل مناصرة الحركة العالمية لحقوق المعوقين، توسع مفهوم الإعاقة ليشمل الاعتراف بأن الإعاقة ليست متأصلة في الفرد - وفي وضعه البيولوجي - بل هي نتيجة التفاعل بين الأشخاص المصابين بعاهة وخصائص بيئتهم الاجتماعية والاقتصادية التي تمكّنهم أو تُعيقهم. ويعرف ذلك "بالنموذج الاجتماعي" حيث يُنظر إلى الناس بنظرة المجتمع التي تُعيقهم وليس عاهتهم. وهذا يعني أن تجربة الإعاقة ليست واحدة، فالعاهة نفسها، ومستوى الدعم المطلوب، ونوع الحواجز الموجودة تختلف من شخص إلى آخر وتؤثر جميعها في تقييد المشاركة الناجم عن هذا الوضع.

وشكّل دخول اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري حيز التنفيذ في شهر أيار/مايو ٢٠٠٨، تغييراً كبيراً في السياسة الدولية بتحولها نحو "نموذج قائم على حقوق الإنسان"، وبداية حقبة جديدة في الجهود الرامية إلى "تعزيز وحماية وكفالة تمتع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعاً كاملاً على قدم المساواة مع الآخرين بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعزيز احترام كرامتهم المتأصلة"^٤. وهذا النهج القائم على حقوق الإنسان والمبني على النموذج الاجتماعي للإعاقة والذي يؤكد أن من غير الممكن التغلب على عدم تكافؤ الفرص الذي يعاني منه المعوقون إلا إذا كفل المجتمع مشاركتهم، هو نهج يرتدي أهمية حيوية في فهم إجراءات الحركة في هذا المجال.

١ القرارات التي اعتمدها المؤتمر الدولي الرابع والعشرون والمؤتمر الدولي الخامس والعشرون والمؤتمر الدولي الحادي والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر (القرار رقم ٢٧، مانيفلا ١٩٨١، والقرار رقم ٢٨، جنيف ١٩٨٦، والقرار رقم ٢، جنيف ٢٠١١، والقرار رقم ٩ الذي اعتمده مجلس المندوبين في سيدني سنة ٢٠١٣).

٢ استراتيجية الاتحاد الدولي بشأن قضايا النوع الاجتماعي والتنوع (٢٠١٣) تعترف بالإعاقة كشكل رئيسي من التنوع وتشدد على العلاقة الجوهرية بين النوع الاجتماعي والعمر والإعاقة. ولهذا تشجع فعلاً إدراج مسألة إشراك المعوقين.

٣ كانت منظمات المعوقين معروفة، ولا تزال معروفة في بعض الحالات بمنظمات المعوقين.

٤ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة ١.

الحواجز

هنالك ثلاثة أنواع من الحواجز التي تحول دون مشاركة المعوقين مشاركة كاملة في المجتمع وتمتعهم بفرص متكافئة.

وتساهم كل هذه الحواجز في حالات التمييز والحرمان التي يعاني منها المعوقون ويمكن تجنبها كلها. تشمل حالات الحرمان هذه العزلة الاجتماعية، وتردي الحالة الصحية، وتدني الإنجازات التعليمية، وتدني معدلات التوظيف، وارتفاع معدلات الفقر، وزيادة مخاطر العنف بمختلف أشكاله. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحواجز يمكن أن تتفاعل فيما بينها وتؤثر في أوضاع الأفراد والمجتمعات المحلية بطرق عدة. وتختلف الحواجز التي تحول دون تحقيق الأشخاص ذوي العاهات المختلفة كامل إمكاناتهم باختلاف العوامل الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

تماشياً مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يعتبر هذا الإطار الاستراتيجي أن مصطلح "المعوقين" يشمل "كل من يعانون من عاهات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين"^٥. ولكن، من المتعارف عليه أنه نظراً إلى عدم التوافق حول تعريف الإعاقة عالمياً، قد يكون على بعض مكونات الحركة اعتماد تعاريف ولغة بديلة بحسب ما تتطلبه سياقاتها الخاصة.

ويعني إشراك المعوقين بشكل كامل في المجتمع الاعتراف بهم وتقدير قيمتهم كمشاركين على قدم المساواة، وفهم حقوقهم وواجباتهم باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من النظام الاجتماعي والاقتصادي. ويتطلب تحقيق المشاركة الكاملة وسطاً يسهل التنقل فيه ويكون خالياً من الحواجز المادية والاجتماعية كما يتطلب تغييراً في مواقف المجتمع تجاه المعوقين.

النوع	التعريف	مثال
على مستوى البيئة	نقص البنى التحتية المادية التي تتيح إمكانية الحصول على المنتجات واستعمال المرافق والخدمات والأنشطة المجتمعية الخ..	أدراج مداخل ضيقة، إضاءة ضعيفة، ضيق مساحة المنعطفات، الأمر الذي يجعل الوصول إلى وسائل النقل العام أو المراحيض العامة مستحيلاً. ويمكن أيضاً أن يولد الدمار الناتج عن الكوارث الطبيعية مثل الزلازل أو الفيضانات وحالات النزاع حواجز مادية جديدة.
على مستوى الاتصالات	نقص إمكانية الحصول على المعلومات.	قد يؤدي توفير المعلومات في نسق واحد فقط (مثل الملصقات المطبوعة) إلى استبعاد الأشخاص الذين يعانون من عجز بصري أو الذين لا يستطيعون الوصول إلى الأماكن العامة. البرامج أو الخدمات التي لا توفر مترجمين بلغة الإشارة قد تحول دون استفادة الأشخاص الذين يعانون من عجز سمعي منها.
على مستوى المؤسسات	غياب المعرفة؛ قوانين وسياسات ومعايير وأنظمة غير ملائمة أو غير مرنة تؤدي إلى إقصاء المعوقين لأنها لا تراعي حاجات وحقوق الأشخاص الذين يعانون من عاهات مختلفة أو لأنها تمارس تمييزاً فعلياً ضدهم؛ نقص البيانات والبيئات	الإعلانات والوثائق الخاصة بعملية التوظيف التي لا تكون متاحة بنسق يمكن الاطلاع عليه في المواقع على شبكة الإنترنت، و/أو تكون غير متاحة بطريقة برايل للمكفوفين أو بحروف طباعة كبيرة، يمكن أن تؤدي إلى استبعاد الأشخاص الذين يعانون من عجز بصري. المدارس التي لا تقدم خدمات تربوية خاصة، و/أو خدمات خاصة لمعالجة الاضطرابات الكلامية، و/أو خدمات مساعدة إضافية للأشخاص ذوي الإعاقات العقلية.
على مستوى المواقف	التمييز والوصم؛ التجاهل، الإقصاء وغياب المشاركة.	يمكن أن يكون التمييز مباشراً أي أن يفترض المدير أن قدرات المرشح للوظيفة المصاب بعاهة هي أدنى ولذا لا يستطيع تعيينه في الوظيفة. أو يمكن أن يكون التمييز غير مباشر، كأن تجرى مقابلة التوظيف في طابق ثالث ضمن مبنى غير مزود بمصعد. وثمة مثال للوصم الذي يطال النساء المعوقات في عدم إتاحة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية لهن.

حقائق وأرقام

إلى الاستبعاد مقارنة مع الأشخاص الآخرين من الفئة نفسها. ويعيش بالفعل ٨٠٪ من الأشخاص المعوقين في البلدان النامية^٨. كما أن الإعاقة تطال الفئات المستبعدة بصورة غير متناسبة إذ يمثل المعوقون ٢٠٪ من سكان العالم الأكثر فقراً^٩.

و غالباً ما تكون إمكانيات حصول المعوقين على الرعاية الصحية والتعليم محدودة، بينما يواجهون صعوبة في إيجاد وظيفة، ويتعرضون لمستويات عالية من الوصم والتمييز، ويُحرمون عموماً من حقوقهم. وتساهم كل هذه العوامل في ظهور الضعف الاقتصادي والإقصاء الاجتماعي^{١٠}. وفي العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، لا تستفيد من الأجهزة أو التكنولوجيات التيسيرية إلا نسبة ٥٪ إلى ١٥٪ فقط من الأشخاص الذين هم بحاجة إليها^{١١}. وتفاقم تكلفة خدمات الصحة من مستوى الفقر الذي يعانيه المعوقون^{١٢}.

الإعاقة والنوع الاجتماعي

إن مفهوم "النوع الاجتماعي" الذي يُعبر عن العلاقة بين الجنسين التي تجسدها الأدوار والمعايير التي حددها المجتمع غالباً ما يقوم على تسلسل هرمي، حيث يعتبر الرجال أكثر قوة وهيمنة، بينما تعتبر النساء أضعف وأقل سيطرة وأكثر خضوعاً^{١٣}. غير أن من المهم الإقرار بأن تشكيل العلاقة بين الجنسين هي أكثر تعقيداً وأكثر تبايناً من مجرد ثنائية الذكر والأنثى^{١٤}.

ويُنظر في الغالب إلى النساء والفتيات المعوقات بأن حرمانهن متعدد الأوجه، بمعنى أنهنَّ يعانين الحرمان و/أو الإقصاء بسبب جنسهن، وبسبب عاهتهن، ولأنهن في أكثر الأحيان من بين أفقر الفقراء بسبب نظم^{١٥} الملكية التي تتركس سلطة الرجل.

تقدر منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي أن نحو ١٥٪ من سكان العالم - ما يقارب مليار شخص - يعانون من عاهة ما^٦. وتتأثر أنماط الإعاقة في كل بلد من البلدان بالتغيرات في الصحة والبيئة والتشريعات وطريقة تصوّر مختلف أشكال الإعاقة. وثمة عوامل أخرى تشمل مدى تأثير حوادث السير، والكوارث الطبيعية، والنزاعات المسلحة وأعمال العنف، والمخاطر البيئية، وسوء التغذية، وتعاطي المخدرات، وتغطية أنظمة الصحة والحماية الاجتماعية.

وهناك ما يثبت أن استبعاد المعوقين ينطوي على آثار سلبية. وقد بينت دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية في ١٠ بلدان نامية أن استبعاد الأشخاص المعوقين من سوق العمل يؤدي إلى خسارة في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين ٣٪ إلى ٧٪^٧.

ويتأثر الأشخاص بالتمييز بناء على سمات تخضع للمعاملة التمييزية، والإجحاف، والعوائق أمام المشاركة الكاملة. ومن الضروري التأكيد على أن المعوقين قد يتعرضون للتمييز لأسباب تتجاوز مجرد عاهتهم. فحين تمتاز خصائص مثل النوع الاجتماعي، والعمر، والميول الجنسية، والصحة-هما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية، والحالة الاجتماعية والاقتصادية، والدين، والجنسية، والأصول العرقية، والإعاقة، يمكن أن يصبح التمييز متعدد الأوجه الأمر الذي يجعل الأشخاص المعنيين أكثر تعرضاً للإقصاء الاجتماعي.

الإعاقة والفقر

إن الإعاقة والفقر يعززان ويكرسان بعضهما. فاحتمال إصابة الفقراء بعاهة هو أكبر بينما تزداد فرص تعرض المعوقين الفقراء

٦ منظمة الصحة العالمية (٢٠١١) "التقرير العالمي حول الإعاقة"، متاح على العنوان التالي: http://www.who.int/disabilities/world_report/2011/report/ar.

٧ منظمة العمل الدولية (٢٠٠٩) ممن الاستبعاد: العواقب الاقتصادية لاستبعاد المعوقين من العمل؛ وثيقة رقم ٤٣ عن التوظيف متاحة بالإنجليزية على العنوان التالي: <http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/>.

٨ الأمم المتحدة، التمكين. وقائع عن المعوقين، متاح بالإنجليزية على العنوان التالي: <http://www.un.org/disabilities/convention/facts.shtml>.

٩ منظمة الصحة العالمية (٢٠١١)، "التقرير العالمي حول الإعاقة"، متاح على العنوان التالي: http://www.who.int/disabilities/world_report/2011/report/ar.

١٠ الإرسالية المسيحية للمكفوفين CBM كتيب بالإنجليزية عن المشاركة (٢٠١٢): 'Inclusion made easy: A quick program guide to disability in: http://www.cbm.org/article/downloads/78851/CBM_Inclusion_Made_Easy_-_complete_guide.pdf

١١ منظمة الصحة العالمية (n.a.) Assistive devices and technologies متوافر على العنوان التالي: <http://www.who.int/disabilities/technology/en/>.

١٢ منظمة الصحة العالمية (٢٠١١) "التقرير العالمي حول الإعاقة"، متاح على العنوان التالي: http://www.who.int/disabilities/world_report/2011/report/ar/.

١٣ Meekosha (2004) 'Gender and Disability', University of New South Wales, Sydney

١٤ المرجع نفسه.

١٥ الإرسالية المسيحية للمكفوفين CBM كتيب بالإنجليزية عن المشاركة (٢٠١٢): 'Inclusion made easy: A quick program guide to disability in: http://www.cbm.org/article/downloads/78851/CBM_Inclusion_Made_Easy_-_complete_guide.pdf

Meekosha (2004) 'Gender and Disability', University of New South Wales, Sydney

بالعاهات وانتشارها في مختلف أنحاء العالم. في بعض البلدان، يعود ربع العاهات تقريباً إلى الإصابات والعنف في بعض البلدان.^{٢٠}

وتؤدي عوامل كثيرة مرتبطة ببعضها البعض مثل سوء استخدام السلطة، والفقر، وعدم المساواة أو التمييز بين الجنسين، وتعاطي المخدرات، إلى زيادة المخاطر. كما أن الأشخاص المعوقين هم أكثر عرضة من غيرهم إلى أفعال العنف أو أي جرائم أخرى، بما في ذلك العنف الجنسي.^{٢١} وتبقى احتمالات تدخل الشرطة، أو الحصول على الحماية القانونية، أو الرعاية الوقائية أقل أيضاً.^{٢٢} وتقع أعمال العنف ضد الأطفال المعوقين بمعدلات سنوية أكبر بنسبة ١,٧ مرات على الأقل من ما يتعرض إليه نظراًؤهم من غير ذوي الإعاقة.^{٢٣}

١-٣ دوافع مشاركة الحركة وعملها

تكمن مهمة الحركة في تجنب المعاناة الإنسانية وتخفيفها أينما وجدت. وهذا هو جوهر مبدأ الإنسانية الأساسي وهو تعبير عن الالتزام بحماية الكرامة البشرية.

وللمادتين ١١ و ٣٢ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أهمية خاصة بالنسبة إلى الحركة لأنهما تشيران، على التوالي، إلى حالات الخطر والطوارئ الإنسانية وإلى التعاون الدولي. وتعترف المادة ١١ بشكل خاص بالالتزامات بمقتضى القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتطالب "باتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان حماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يوجدون في حالات تتسم بالخطورة بما في ذلك حالات النزاع المسلح والطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية".^{٢٤}

ولما كانت الكوارث والنزاعات تفاقم حالة الفقر والحواجر أمام المعوقين، فإن معالجة الإعاقة وتعزيز الممارسات الداعية إلى إشراك المعوقين هي في صلب مهمة الحركة. وتمتلك الحركة التي تضم ملايين الموظفين والأعضاء والمتطوعين في مختلف

فاحتمالات تعرض النساء والفتيات المعوقات مثلاً للعنف القائم على جنسهن هي أقوى بأربع إلى عشر مرات من احتمالات تعرض النساء والأطفال من غير ذوي الإعاقات لهذا النوع من العنف.^{١٦}

ويمكن للصور النمطية والتوقعات المرتبطة بالإعاقة أن تزيد من حدة الصور والافتراضات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، مؤدياً إلى تفاقم شعور النساء بالسلبية والعجز، وشعور الرجال بتزعزع رجولتهم بسبب تبعية مفروضة. وهذا ما يعزز ضرورة أن تدرج البرامج التي تسعى إلى مراعاة الفوارق بين الجنسين منظور أخذ الإعاقة في الاعتبار والعكس بالعكس.

الإعاقة والنزاعات والكوارث الطبيعية

ثمة أيضاً علاقة متبادلة بين الحالات الإنسانية مثل النزاعات والكوارث الطبيعية، وأوضاع المعوقين. فالمعوقون هم أشد استضعافاً في حالات الكوارث أو النزاعات.^{١٧} وقد يشهدون تفاقماً لأوضاعهم من خلال فقدان أفراد من العائلة أو فقدان الدعم المتوفر لهم، والانتقال إلى مأوى ومساكن يتعذر عليهم الوصول إليها، وفقدان إمكانية التحرك والحصول على المساعدات الأخرى، وغياب المعلومات المتاحة، وغياب الغذاء والماء وخدمات الصرف الصحي وغيرها من البنى التحتية.^{١٨}

وتولّد حالات الكوارث والنزاعات أيضاً مجموعة جديدة من الأشخاص الذين يبتلون بعاهات بسبب الإصابات، ورداءة الخدمات الجراحية والرعاية الصحية الأساسية، والمشاكل المتعلقة بالصحة العقلية، والإهمال، وانهيار البنى الداعمة وخدمات الرعاية الصحية الوقائية. ويقدر أن مقابل كل شخص يلقي حتفه في كارثة، يتعرض ثلاثة آخرون لجروح أو يصابون بعاهة دائمة.^{١٩}

الإعاقة والعنف

العنف هو في الوقت نفسه سبب للإعاقة وعامل يزيد من خطر التعرض لها. ويشكل العنف بين الأفراد عاملاً هاماً في الإصابة

١٦ Buscher, D. Humanitarian Practice Network (HPN), Humanitarian Exchange, No. 60, February 2014, Special Feature on Gender-based Violence in Emergencies, Preventing Gender-based Violence: Getting it Right

١٧ منظمة الصحة العالمية (٢٠١٢) "إنهاء الطفولة المبكرة والإعاقة".

١٨ الاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية (٢٠٠٥)، "الإعاقة في حالات النزاعات والطوارئ: تركيز على المناطق المتضررة من التسونامي".

١٩ CBM International. (n.d.). Inclusive Emergency Response, available from http://www.cbm.org/index/Default_245472.php

٢٠ الأمم المتحدة، التمكين. وقائع عن المعوقين، متاح بالإنجليزية على العنوان التالي: <http://www.un.org/disabilities/convention/facts.shtml>

٢١ مكتب المملكة المتحدة لقضايا الإعاقة (٢٠١٤) 'Fulfilling potential: building understanding' UK Office for Disability Issues

٢٢ الأمم المتحدة، التمكين. وقائع عن المعوقين، متاح بالإنجليزية على العنوان التالي: <http://www.un.org/disabilities/convention/facts.shtml>

٢٣ المرجع نفسه.

٢٤ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق المعوقين هي معاهدة حقوق الإنسان الوحيدة التي تشير إلى حالات الطوارئ الإنسانية.

القانونية وتدابير بناء القدرات وغيرها من التدابير التي يمكن أن تتخذها السلطات قبل النزاعات المسلحة وأثناءها وبعدها لتلبية احتياجات المعوقين والتصدي للمشاكل التي يواجهونها أثناء النزاعات المسلحة، وإبلاغ السلطات المعنية والجمعيات الوطنية بهذه الاقتراحات. وستوفر أيضاً الخبرة والمشورة والدعم للجمعيات الوطنية الراغبة في إطلاق برامج ترمي إلى تلبية احتياجات محددة للمعوقين قبل النزاعات المسلحة أو أثناءها أو بعدها.

المبادئ التوجيهية

تُستخلص المبادئ التوجيهية الرئيسية الرامية إلى تهيئة ظروف مناسبة لتطبيق هذا الإطار الاستراتيجي من المبادئ الأساسية للحركة ومن قيمها الإنسانية فضلاً عن المبادئ العامة الواردة في المادة ٣ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. انظر إلى الملحق الثاني الذي يحتوي على جدول مقارنة شامل.

ويسترشد هذا الإطار الاستراتيجي بمبدأ توجيهي أساسي يركز بشكل راسخ على نهج حقوق الإنسان بخصوص موضوع الإعاقة ويتعلق بمشاركة المعوقين والتشاور معهم ومع المنظمات التي تمثلهم في كل جوانب هذا الإطار الاستراتيجي وتنفيذه. وتتعرّز هذه المقاربة بشعار الحركة العالمية لحقوق المعوقين: "لا شيء يخصنا يتم دون مشاركتنا".

ومن المهم إدراك الدور الأساسي الذي يلعبه مقدّمو الرعاية بشكل يومي في العمل نحو الاندماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة. وبالتالي، سوف يسعى هذا الإطار الاستراتيجي إلى ضمان إدراك مساهمتهم بشكل ملائم ودعم احتياجاتهم، مع العلم بأنّ كثيراً من المعوقين يؤدّون بنفسهم أيضاً دور مقدّمي الرعاية.

أخيراً، ينطلق هذا الإطار الاستراتيجي كذلك من حقيقة أنّ النساء، والرجال، والفتيات، والفتيان يتأثرون بالإعاقة بطرق مختلفة. وبالتالي، ينبغي أن تُراعى في عمل الحركة وفي جميع الأوقات مكانهم وضعهم وحاجاتهم وقدراتهم المختلفة المرتبطة بنوعهم الاجتماعي.

٢- الإطار الاستراتيجي

الرؤية

تماشياً مع مبادئها الأساسية وقيمها الإنسانية، تسعى الحركة الدولية جاهدة إلى بناء مجتمع يشمل الجميع؛ مجتمع يمكن أن يشارك فيه المعوقون مشاركة كاملة ويحققون فيه كامل إمكاناتهم.

أنحاء العالم، إمكانات فريدة لإحداث تغيير في العالم وتتحمل مسؤولية واضحة عن تحقيق ذلك^{٢٥}.

إن عدداً كبيراً من الحواجز التي يواجهها المعوقون يمكن اتقاؤها. وتضطلع الحركة بدور هام ومسؤولية كبيرة في السعي إلى التصدي لهذه الحواجز والحد منها، والتأثير في صناعات القرار، ومعالجة العاهات التي يمكن تجنبها، وتمكين المعوقين من مواجهة تحديات الحياة والمشاركة بشكل كامل في حياة المجتمعات المحلية.

المسؤوليات

تتحمل كل مكونات الحركة مسؤولية تنفيذ هذا الإطار الاستراتيجي ضمن مجالاتها الخاصة ووفقاً لمهامها المحددة:

- **الجمعيات الوطنية**، بصفتها جهات فاعلة رئيسية في الحركة داخل سياقاتها المحلية، تسخر جهودها لتعزيز القدرات الداخلية وإقامة شراكات قوية مع منظمات المعوقين والمنظمات الأخرى المعنية، وضمان إشراك المعوقين في كل البرامج وتنفيذ برامج خاصة تستهدف المعوقين كلما كان ذلك مناسباً. وستضمن الجمعيات الوطنية أيضاً تحولها إلى منظمات تضم المعوقين فعلاً. وهي تمتلك، بفضل شبكاتها المحلية ودورها كهيئات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني، إمكانات فريدة تؤهلها للمساهمة في الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى إزالة العوائق أمام تعزيز إشراك المعوقين.

- **الاتحاد الدولي** يسعى إلى تيسير وتقديم الدعم للجمعيات الوطنية من أجل بناء قدراتها لتمكينها من تنفيذ هذا الإطار الاستراتيجي. وسيعمل الاتحاد الدولي أيضاً على تعزيز الاهتمام بالمعوقين في أنشطته الخاصة في مجالات الصحة، والتأهب للكوارث، والدبلوماسية الإنسانية، والحد من المخاطر، والاستجابة في حالات الطوارئ. وسيسعى الاتحاد الدولي، من خلال حضوره في المحافل الدولية المختصة، إلى إدراج مشاركة المعوقين في جهوده الحالية للمناصرة - كلما كان ذلك لازماً ومناسباً - والدفاع عن حقوق المعوقين وحاجاتهم ومصالحهم كما تحددها الجمعيات الوطنية، والمعوقون، و/أو المنظمات التي تمثلهم.

- **اللجنة الدولية للصليب الأحمر** تنفذ الأنشطة القائمة على الحاجات، سواء بصورة مباشرة أو بالاشتراك مع السلطات الوطنية والجمعيات الوطنية أثناء النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى. وستقوم بتحديد التدابير

٢٥ الاتحاد الدولي (٢٠٠٩): "سياسة الدبلوماسية الإنسانية" متوفرة على العنوان التالي: <https://www.ifrc.org/Global/Governance/Policies/> Humanitarian_Diplomacy_Policy.pdf

الهدف**الهدف الاستراتيجي الأول: تعتمد كل مكونات الحركة نهجاً يرمي إلى إشراك المعوقين**

يستطيع المعوقون المساهمة بقدر كبير في عمل كل مكونات الحركة الدولية إذا ما أزيلت الحواجز التي تمنعهم من المشاركة الكاملة والمتساوية في أنشطة الحركة. ولهذا يجب اعتماد نهج شامل وجامع تضمن فيه كل مكونات الحركة توفير الفرص والإمكانات اللازمة للمعوقين في مختلف مجالات نشاطها على أساس المساواة مع الآخرين.

ويرمي هذا الهدف الاستراتيجي إلى بناء حركة قادرة على استيعاب الجميع وتشجيع التنوع والانفتاح والتقدير الإيجابي لكل الأشخاص. وتحقيقاً لهذا الهدف، ستسعى كل مكونات الحركة إلى إشراك المعوقين واستشارتهم بشكل فاعل في التخطيط لكافة أنشطتها وفي تنفيذها ورصدها وتقييمها. وسيتيح ذلك للموظفين والمتطوعين وأعضاء الحركة تحسين نظرتهم وفهمهم لتجربة المعوقين، ويضمن اتخاذ الحركة تدابير مصممة ومُنَفَّذة بطريقة تسمح بتلبية احتياجاتهم بشكل مُجدٍ في البرامج والخدمات والأنشطة المقررة.

وسيتطلب تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي توفير تجهيزات معقولة وتكييف بعض الممارسات والمواقف والخدمات التنظيمية فضلاً عن العلاقات مع الجهات المعنية الخارجية. وتبقى كل من الالتزامات التنظيمية والالتزامات الفردية أساسية في اعتماد نهج إشراك المعوقين.

الإجراء التطبيقي ١-١: كل مكونات الحركة تعرف بشكل أفضل عدد الأشخاص المعوقين وحالتهم في مختلف مجالات عملها.

تجدر الإشارة إلى أن تنفيذ هذا الإطار الاستراتيجي بشكل فعال يتطلب أن نضمن أولاً تمثيلهم من أجل فهم خبرات المعوقين العاملين في الحركة كأعضاء في أجهزة الحكم أو موظفين أو متطوعين مقارنة بالأشخاص الذين لا يعانون من إعاقة. ومن المهم لذلك وضع أدوات لجمع البيانات تعكس النموذج الاجتماعي للإعاقة - تحديد الحواجز والعاهات على حد سواء - وتكييف هذه الأدوات وفقاً للسياقات الثقافية المختلفة من أجل ضمان تسجيلها للبعد الفعلي لتجربة الإعاقة في الحركة.

أنشطة مقترحة

- وضع وتطبيق أنظمة متسقة لجمع البيانات ٢٦ لدى كل مكونات الحركة، من شأنها توفير المعلومات الأساسية وإتاحة

تسعى كل مكونات الحركة إلى أن تكون منظمات دامجة، وإلى بناء قدراتها الخاصة، وإلى حشد الموارد، وإلى احتواء المعوقين ومقدمي الرعاية لهم ومساندتهم من أجل التصدي للحواجز التي تعيق تمتعهم الكامل بحقوقهم وحياتهم.

الأهداف الاستراتيجية

تحقيقاً لهذه الرؤية وهذا الهدف، حُددت الأهداف الاستراتيجية التالية:

الهدف الاستراتيجي الأول: تعتمد كل مكونات الحركة نهجاً يرمي إلى إشراك المعوقين.

يركز هذا الهدف على ضمان إشراك المعوقين في أنظمة الحركة وعملياتها وسياساتها التنظيمية الداخلية بما في ذلك موارد المؤسسة والموارد البشرية، والتسويق والإعلام والبنى التحتية.

الهدف الاستراتيجي الثاني: يتمتع المعوقون بفرص متكافئة للحصول على الخدمات والبرامج التي تقدمها الحركة، الأمر الذي يمكنهم من الاندماج والمشاركة الكاملة.

يسعى هذا الهدف إلى ضمان إشراك المعوقين في خدمات الحركة الدولية وبرامجها والمنتجات المرتبطة بها المتاحة للأفراد والمجتمعات المحلية.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تسعى كل مكونات الحركة إلى تغيير العقلية والسلوك من أجل نشر احترام التنوع، بما في ذلك إشراك المعوقين.

يركز هذا الهدف على التصدي للتصورات السلبية عن الإعاقة ونشر مفهوم الإعاقة باعتباره أحد الاختلافات العادية الكثيرة التي تولد تنوع البشر وتثري البشرية.

يتضمن كل هدف من الأهداف الاستراتيجية إجراءات تطبيقية وأمثلة لأنشطة مقترحة، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأهداف الأخرى. ويستجيب الهيكل المقترح وتتابع الأهداف الاستراتيجية والإجراءات التطبيقية لرغبة هادفة قوية في التأكيد على مجالات عمل معينة (أي التصدي للحواجز الناتجة عن المواقف) تُعتبر أساسية للتوصل إلى إشراك المعوقين.

٢٦ يمكن أن تنظر الحركة في إمكانية استخدام التصنيف الدولي لتأدية الوظائف والعجز والصحة وهو الإطار الذي تستخدمه منظمة الصحة العالمية لقياس الصحة والإعاقة على مستوى الفرد وعلى مستوى السكان. ويقر هذا الإطار بأن الإعاقة تحدث داخل سياق معين وتشمل قائمة من الحواجز البيئية. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن هذا الإطار (باللغة الإنجليزية) على العنوان التالي: http://www.who.int/classifications/icf/icf_more/en/.

إن توظيف المعوقين وتوفير البيئة المناسبة لهم سيجذب نحو الحركة وجهات نظر ومهارات وخبرات جديدة وقيمة فضلاً عن جعل الحركة أكثر تعبيراً للتنوع القائم في مجتمعاتنا المحلية. ويستند مجال العمل هذا إلى مبدأ "الترتيبات التيسيرية المعقولة" المتعلق بتكييف البيئة المادية والاجتماعية المحيطة والمواقف اللازمة لتسهيل إمكانية وصول المعوقين إلى سوق العمل أو مشاركتهم فيه على قدم المساواة مع الآخرين^{٢٩}. وتجدر الإشارة هنا إلى أشكال التمييز المتعددة التي قد تنتج عن التشابك بين النوع الاجتماعي والعمر والميول الجنسية والإعاقة، وأهمية ضمان مراعاة الأنشطة المعروضة أدناه لذلك.

أنشطة مقترحة

- وضع وتنفيذ نهج محدد الأهداف في تعيين الموظفين واستبقائهم من أجل زيادة عدد المعوقين بين الموظفين والمتطوعين في مختلف مستويات الحركة.
- تنفيذ سياسات وعمليات قائمة على الجدارة في إجراءات التوظيف، والاختيار، والتطوير المهني، والتدرج الوظيفي. وثمة مثال على ذلك وهو سحب كل الشروط غير الأساسية من قائمة توصيف الوظائف والتي قد تؤدي إلى تمييز إزاء المعوقين، مثل حيازة رخصة قيادة.
- وضع وتنفيذ سياسات وإجراءات واضحة لتوفير "ترتيبات تيسيرية معقولة" من أجل فرض وتوفير تغييرات في مكان العمل مثل توفير برامجيات قراءة الشاشة أو مكاتب يسهل استعمالها.

الإجراء التطبيقي ١-٤: تقيم كل مكونات الحركة شراكات مع منظمات المعوقين وغيرها من منظمات المجتمع المدني المعنية. لا تستطيع الحركة تحقيق رؤية هذا الإطار الاستراتيجي وهدفه بمفردها، بل يتطلب ذلك وجود شبكة من الجهات الفاعلة المترابطة فيما بينها. وتشكل منظمات المعوقين^{٣٠}، فضلاً عن منظمات أساسية أخرى من المجتمع المدني، مثل المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية، والمنظمات النسائية، والمجموعات

وضع الخطط من أجل المعوقين وإجراء التحليل اللازم لرصد التقدم في تحقيق الإطار الاستراتيجي. وقد يعني ذلك تحسين أنظمة جمع البيانات الحالية أو تطبيق أنظمة جديدة^{٣٧}.

الإجراء التطبيقي ١-٢: تسعى كل مكونات الحركة إلى تحديد وتذليل الحواجز المادية والحواجز المتعلقة بالاتصال والحواجز المؤسسية التي قد تمنع وصول المعوقين ومشاركتهم الفاعلة و/أو توظيفهم.

يمكن أن تساهم إزالة الحواجز المادية وحواجز الاتصال والحواجز المؤسسية فعلياً في إشراك المعوقين بشكل كامل في أنشطة الحركة - تُعالج الحواجز المتعلقة بالمواقف في الهدف الاستراتيجي ٣ - تحديداً. ومن المهم لدى التعامل مع هذه الحواجز اعتماد نهج التصميم العام أي مراعاة خصائص كل أفراد المجتمع المحلي المعني في تصميم سبل الحصول على الخدمات والأنشطة والمعلومات والوثائق.

أنشطة مقترحة

- تحديد الحواجز المادية التي تعترض المعوقين من خلال التحقق من مدى توافر إمكانيات الوصول إلى الممتلكات والأماكن الحالية والمستقبلية الخاصة بالحركة، وتذليل هذه الحواجز عند الاقتضاء.
 - تذليل الحواجز المتعلقة بالاتصالات ومنها جعل مواقع الحركة على شبكة الانترنت متاحة للجميع، وتقديم المعلومات الهامة المناسبة في أنساق مختلفة وعبر مجموعة متنوعة من القنوات بحيث تتوفر للمعوقين فرص متساوية للاطلاع عليها^{٣٨}.
 - تحديد الحواجز المؤسسية وتذليلها من خلال، على سبيل المثال، إدراج الشروط والمعايير التي توفر للمعوقين إمكانية المشاركة في كل السياسات والتوجيهات الخاصة بالمشترتين.
- الإجراء التطبيقي ١-٣:** تعتمد كل مكونات الحركة سياسات وأنظمة وممارسات في مجال الموارد البشرية تشجع وتدعم بشكل فاعل إشراك المعوقين كموظفين ومتطوعين وأعضاء.

٢٧ نتيجةً لتطبيق الإطار الاستراتيجي بشأن قضايا النوع الاجتماعي والتنوع^{٢٠١٣}، أصبح هناك شرط أدنى أساسي لجميع الجهات المستجيبة لحالات الطوارئ ضمن إطار الأتحاد الدولي يلزمها بجمع وتحليل بيانات مفضلة بحسب الجنس والعمر والإعاقة - راجع التزامات المعايير الدنيا الخاصة بالأتحاد الدولي (٢٠١٥) بشأن النوع الاجتماعي والتنوع في برامج حالات الطوارئ، لمزيد من المعلومات المفضلة.

٢٨ "الاتصال" يشمل اللغات، وعرض النصوص، وطريقة برايل، والاتصال عن طريق اللمس، وحروف الطباعة الكبيرة، والوسائط المتعددة الميسورة الاستعمال، فضلاً عن أساليب ووسائل وأشكال الاتصال المعززة والبديلة، الخطية والسَمعية، وباللغة المبسطة والقراءة، مما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصال الميسورة الاستعمال" التعاريف، اتفاقية حقوق المعوقين.

٢٩ يمكن الاطلاع على أمثلة لتعاريف "التدابير التيسيرية المعقولة" المنصوص عليها في تشريعات وطنية مختلفة على العنوان التالي: <http://www.un.org/esa/socdev/enable/rights/ahc7bkgmrndra.htm>

٣٠ قد لا توجد في بعض الأماكن منظمات رسمية للمعوقين، ويجب في هذه الحال إقامة صلات مع تجمعات غير رسمية للمعوقين و/أو مع أفراد معوقين، والمساعدة في إنشاء جماعات تعتمد على نفسها إذا كان ذلك لازماً ومناسباً.

أما على الصعيد الفردي، فمن حق المعوقين التحكم بحياتهم والاستمرار بالتحكم فيها ويجب استشارتهم في المواضيع التي تعنيهم مباشرة^{٣٣}. وعلى مستوى البرامج، لم يعد يُنظر إلى المعوقين باعتبارهم مجرد متلقين للمساعدات والخدمات بل كأصحاب مصلحة وصناع قرار فاعلين.

الإجراء التطبيقي ٢-١: تسعى كل مكونات الحركة إلى تعميم إشراك المعوقين في البرامج والخدمات التي تقدمها

تعمل كل مكونات الحركة على ضمان تقديم برامج وخدمات قائمة على احتواء الجميع وتسم بالإنصاف وعدم التمييز ولا تخلق أو تعزز أي حواجز. ويمثل التعميم نهجاً شاملاً تُدرج فيه الاعتبارات الخاصة بالإعاقة في كل جوانب البرامج والخدمات، من التقييم الأولي، والتخطيط والتصميم، والتنفيذ، والمراقبة والتقييم. وهذا يعني بالفعل مراعاة منظور المعوقين في جداول الأعمال والأطر والعمليات القائمة وليس إضافة أنشطة منفصلة خاصة بالمعوقين. ولا يمكن تعميم مفهوم مراعاة المعوقين بدون المشاركة الفعلية للمعوقين أنفسهم في كل المراحل. ومن المهم أن تراعي عملية التعميم هذه تفاقم الاستضعاف الذي قد يبرز حين تضاف الإعاقة إلى خصائص أخرى مثل الجنس، أو السن، أو الميول الجنسية، وآثارها العملية على تقديم البرامج والخدمات.

أنشطة مقترحة:

- تحدد الخطط المصممة لكل البرامج الحواجز التي تحول دون مشاركة المعوقين، وتشمل استراتيجيات محددة عن كيفية التصدي لهذه الحواجز من أجل تمكين المعوقين من المشاركة.
- يتعرف الموظفون والمتطوعون إلى المعوقين والمنظمات الممثلة لهم ويتشاورون معهم أثناء تخطيط البرامج والخدمات وأثناء تنفيذها ومراقبتها وتقييمها، مع التأكيد على إتاحة المعلومات في أنساق متنوعة واستهدافها للأشخاص الذين يعانون من عاهات مختلفة.
- تعرض كل التقارير المقدمة عن البرامج والخدمات الطرق المستخدمة لإشراك المعوقين والتدابير المعتمدة للوصول إلى المعوقين في الجماعات المستهدفة. وقد يتطلب ذلك إدراج جمع البيانات المتعلقة بالمعوقين ضمن شروط تقديم التقارير القائمة على مستوى البرامج من أجل اكتساب

الأخرى ذات الاهتمامات المتصلة، جهات فاعلة أساسية وشركاء في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي.

أنشطة مقترحة:

- جمع المعلومات التي تتيح التعرف إلى منظمات المعوقين ومجالات خبراتها الهامة والخاصة بالسياق المعني والمهمة المحددة لكل مكون من مكونات الحركة.
 - إقامة شراكات رسمية وغير رسمية مع منظمات المعوقين من أجل التوصل إلى تعزيز متبادل للمعارف الخاصة بكل طرف من الأطراف فضلاً عن المهارات والقدرات في وضع البرامج والتنظيم والمناصرة.
 - إشراك منظمات المعوقين والأشخاص المعوقين في تصميم برامج وأنشطة الإدماج ذات الصلة وفي تنفيذها وتقييمها.
 - إشراك المعوقين في تقديم التدريب الخاص بالتوعية بالإعاقة.
- الهدف الاستراتيجي الثاني:** يتمتع المعوقون بفرص متساوية للاستفادة من الخدمات والبرامج التي تقدمها الحركة والتي تتيح اندماجهم ومشاركتهم الكاملة.

إن للمعوقين نفس الحاجات والحقوق - في مجالات الصحة والتعليم والأمن الاقتصادي والاجتماعي- كغيرهم من السكان^{٣١}. ويمكن تلبية هذه الحاجات والحقوق، ويجب تلبيتها، من خلال النظم العادية للتعليم والصحة والعمالة والخدمات الاجتماعية داخل المجتمعات المحلية. غير أن المعوقين قد يحتاجون في بعض الحالات إلى تدابير محددة لتحسين أداؤهم وتعزيز استقلالهم مثل خدمات التأهيل وإعادة التأهيل وخدمات الدعم أو التدريب المتخصص.

ويسعى هذا الهدف الاستراتيجي إلى ضمان تمتع المعوقين بفرص متساوية للاستفادة من الخدمات والبرامج التي تقدمها الحركة والتي تتيح اندماجهم ومشاركتهم الكاملة. وهذا يعني الحصول على نفس مستوى ونفس نوعية الخدمة وتوفير نفس الفرص المتاحة لأي شخص آخر لتقديم الملاحظات والمشاركة في المشاورات وتقديم الشكاوى. ويتطلب ذلك اعتماد نهج ثنائي المسار أي تعميم إشراك المعوقين في كل البرامج والخدمات، ودعم البرامج والخدمات الخاصة بالمعوقين كذلك^{٣٢}.

٣١ هذا المبدأ منصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق ذوي الإعاقة (الديباجة، المادة ١).

٣٢ اقترحت إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة (٢٠٠٠) النهج ثنائي المسار بداية كنهج للتنمية القائمة على استيعاب الجميع. "Disability, Poverty and Development", Department for International Development, United Kingdom

٣٣ قد يكون تقديم الدعم لاتخاذ القرارات ضرورياً لتمكين بعض الأفراد من التعريف باحتياجاتهم وخياراتهم.

- معرفة أفضل لمن يستفيد من الخدمات ومن لا يستفيد منها حسب الحالة.
- يُدرج في كل الميزانيات بند مخصص للتعديلات المعقولة من أجل توفير اعتماد محدد مخصص لضمان عدم التمييز في تقديم الخدمات واستفادة المعوقين من تلك الخدمات.

أنشطة مقترحة:

- تسعى كل مكونات الحركة بشكل فاعل إلى إقامة شراكات مع المنظمات المعنية ومنها منظمات المعوقين لتقديم خدمات محددة للمعوقين كلما كان ذلك لازماً ومناسباً.
- تقوم كل مكونات الحركة بالتشاور مع المعوقين لتصميم وتقديم خدمات خاصة بهم تلبي احتياجاتهم وتكون ذات صلة بالسياق الذي تعمل فيه مكونات الحركة وبالمهمة المسندة إليها.
- تحديد الخدمات المتاحة لتلبية الاحتياجات الخاصة بالمعوقين والمساعدة في توفير سبل الاستفادة منها.
- **الإجراء التطبيقي ٢-٣:** تعتمد كل مكونات الحركة نهج الوقاية والتدخل المبكر للتصدي لأسباب العاهات.
- تُعد الوقاية من العاهات والتدخل المبكر أمراً منطقياً حيث إن تجنب الإصابة بالعاهة أو التدخل بشكل مبكر للحد من آثارها يؤديان إلى نتائج اجتماعية واقتصادية وبيئية أفضل للفرد وللمجتمع فضلاً عن كونهما إجراءين فعالين من حيث التكلفة^{٣٥}. وهذا النهج الفاعل يعزز الصحة والرفاه ومشاركة المجتمع المحلي والاندماج الاجتماعي.

أنشطة مقترحة:

- إدراج التدخل المبكر والوقاية من الإصابة بالعاهات في مختلف السياسات والبرامج والخدمات التي تضعها الحركة وإدخالها كنتيجة منشودة للبرامج كلما أمكن ذلك.
- الاستمرار في توفير المجموعة الواسعة من البرامج والخدمات القائمة في مجال الوقاية والتدخل المبكر بما في ذلك تحقيق استفادة المعوقين من برامج الصحة العامة^{٣٦}.
- **برامج الاستقلال الاقتصادي:** تهدف إلى توفير أو تيسير الفرص المتاحة للمشاركة الاقتصادية للمعوقين، فهم يمثلون عنصراً رئيسياً في كسر حلقة الفقر وتعزيز الرفاه البدني والنفسي والاجتماعي والاستقلال الاقتصادي. ويمكن أن تكون هذه البرامج خاصة بالمعوقين أو معممة على الجميع. أما الاستفادة فعلاً من خدمات التعليم والتدريب التقني والمهني والتوظيف، وتعزيز فرص العمل الخاص أو إقامة المشاريع، فكلها عناصر أساسية تساهم في تحقيق هذا الهدف.

٣٤ التأهيل القائم على المجتمع المحلي هو نهج متعدد القطاعات يمكّن الأشخاص المعوقين من الحصول على خدمات التعليم والعمالة والصحة والخدمات الاجتماعية والاستفادة منها. وينفذ التأهيل القائم على المجتمع المحلي من خلال تضافر جهود المعوقين أنفسهم وأسرهم والمجتمعات المحلية فضلاً عن خدمات الصحة والتعليم والتدريب المهني والخدمات الاجتماعية الحكومية منها وغير الحكومية وغيرها من الخدمات. تعريف مأخوذ من موقع منظمة الصحة العالمية على العنوان التالي (باللغة الإنجليزية): <http://www.who.int/disabilities/cbr/en/>.

٣٥ http://www.dpc.nsw.gov.au/_data/assets/pdf_file/0014/115025/M2011-2_Prevention_and_Early_Intervention_Framework_Attachment.pdf

٣٦ تشمل هذه البرامج المجالات التالية ولكنها لا تقتصر عليها: التأهب للكوارث، والحد من مخاطر الكوارث، والتكيف مع تغير المناخ، والتوعية بمخاطر الألغام، والأمن الاقتصادي، وسلامة الطرق، وصحة الأم والطفل، والأمن الغذائي، والتوعية الوقائية المتعلقة بالصحة الجنسية والأمراض المنقولة جنسياً، وتعاطي المخدرات والكحول، والوعي إلى الصحة العقلية، والماء والصرف الصحي.

الإجراء التطبيقي ٢-٤: تنظر كل مكونات الحركة بشكلٍ ناشط في اعتماد مبادرات مُراعية للفوارق بين الجنسين **للتخفيف من حدة الفقر ودرء العنف والحد منه ومواجهته** في إطار برامجها وخدماتها، كلما كان ذلك مناسباً ولازماً.

إن نسبة تصل إلى ٥٠% من العاهات التي يمكن الوقاية منها ترتبط مباشرة بحالة الفقر^{٣٧}، ومن ثم فإن التصدي للفقر يؤدي إلى الحد من الإعاقة. كما أن معالجة الإعاقة هي خطوة ملموسة نحو الحد من خطر التعرض للفقر. إضافة إلى ذلك، من حق كل فرد أن يحظى بالحماية من العنف ويستفيد من الدعم وإمكانية ممارسة حقوقه إذا ما وقع ضحية العنف، ويشمل هذا الحق المعوقين كذلك. أخيراً، وكما ذُكر في قسم المبادئ التوجيهية، يجب أن يشكّل النوع الاجتماعي اعتباراً يُؤخذ في الحسبان في جميع الأوقات لدى تصميم وتنفيذ الأمثلة المبنية أدناه.

أنشطة مقترحة:

- مواصلة تقديم البرامج والخدمات والأنشطة التي تهدف إلى بناء قدرة المجتمع المحلي على الصمود، وضمان شمولها للجميع واستفادة المعوقين منها.
- وضع عناصر لدرء العنف في المشاريع المتعلقة بالمعوقين.
- توفير برامج ومبادرات ترمي إلى التمكين الاقتصادي كلما كان ذلك لازماً ومناسباً.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تسعى كل مكونات الحركة إلى **تغيير العقلية والسلوك من أجل تشجيع احترام التنوع، بما في ذلك إشراك المعوقين.**

يتمتع المعوقون بالحقوق نفسها التي يتمتع بها أي شخص آخر في المجتمع. غير أنه غالباً ما يُعامل المعوقون معاملة مختلفة بسبب الحواجز التي تشكلها مواقف مثل عدم التسامح والوصم الناتجين عن الخوف والجهل والمفاهيم الخاطئة والصور النمطية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى التمييز^{٣٨} الذي يحدث عندما يُعامل المعوقون معاملة أقل إنصافاً مبنية على العاهة التي يعانون منها.

ويسعى هذا **الهدف الاستراتيجي** إلى حشد الجهود على الصعيدين الداخلي والخارجي من أجل احتواء المعوقين وبذلك تغيير العقلية والسلوك أيضاً. إنّه يهدف إلى تعزيز قبول الآخر واحترام التنوع من خلال الاعتراف بالاختلافات الموجودة بين الأفراد والجماعات، وتقدير القيمة المتأصلة لكل فرد. إن التنوع عنصر ثمين يعزز التعلم والتنمية في اتجاهين^{٣٩}. ويشكل التعامل الشخصي والتفاعل مع المعوقين وسيلة فعالة للتأثير في تحسين السلوك ونتائج البرامج ولتعزيز الاحترام والتفاهم المتبادلين.

الإجراء التطبيقي ٣-١: تسعى كل مكونات الحركة إلى التأثير في **السلوك وتغييره لمواجهة التمييز وتعزيز الاحتواء الكامل للمعوقين.**

يمكن أن يشكل تغيير التصورات المتعلقة بالإعاقة خطوة كبيرة نحو تحطيم الحواجز التي يخلقها الوصم والتمييز. وينبغي استخدام نهج متكامل ومتعدد الأوجه لرفع مستوى الوعي، والكشف عن التمييز بكل أشكاله ثم اتخاذ الخطوات اللازمة للتخفيف منه وتعزيز احترام التنوع. ويتطلب تغيير العقلية روح المثابرة والشجاعة والقيادة. وقد لا تكون النتائج المباشرة واضحة أحياناً، لأن تغيير تصورات الشخص وسلوكه يُبنى تدريجياً وتمرور الوقت.

أنشطة مقترحة:

- توفير التدريب في مجال التوعية بالإعاقة^{٤٠} لكل الموظفين والمتطوعين عند بدء عملهم، ووضع مجموعة أدوات لتعلم كيفية احتواء المعوقين - دراسات حالات، وإرشادات، وإحصائيات، ومناهج تدريبية - تكون متاحة دائماً لتجديد المعارف، والتركيز على تعميم التوعية بالإعاقة.
- تشجيع موظفي الحركة والمتطوعين والأعضاء على الاستفادة من أدوات وفرص التفكير الذاتي والتعلم^{٤١} الرامية إلى تشخيص التصرفات التمييزية والتصدي لها؛ قد يشمل ذلك أيضاً زيادة التواصل، والتفاعل، والتعلم المتبادل بين الأشخاص ذوي الأنواع المختلفة من الإعاقات والأشخاص من غير ذوي الإعاقة.

٣٧ الإرسالية المسيحية للمكفوفين CBM دليل بالإنجليزية 'Inclusive Project Cycle Management Trainers' Manual: Stage 2 / Handout 8 متاح على العنوان التالي: http://www.cbm.org/article/downloads/54741/IPCM_Trainers_Stage_2_Handout_8.pdf.

٣٨ تمييز الحركة بالتزامها القوي بمكافحة كل أشكال التمييز كما يرد ذلك في مبدئين أساسيين هما الحياد والوحدة.

٣٩ يشكل عدم التمييز واحترام التنوع مجتمعين أحد الأعمدة الثلاثة الأساسية التي يركز عليها تشجيع الاندماج الاجتماعي وثقافة نبذ العنف وترويج السلام (الهدف الاستراتيجي الثالث، استراتيجية الاتحاد الدولي حتى عام ٢٠٢٠).

٤٠ يجب أن يشمل هذا التدريب آليات الإقصاء ونتائجه، ومبادئ الاندماج وكيف وأين يمكن عملياً إشراك المعوقين في دورة المشاريع وفي الخدمات والبرامج.

٤١ حلقة دراسية على شبكة الانترنت: "التأثير في السلوك"، ومجموعة الأدوات "وسطاء في تغيير السلوك"، متاحة على قاعدة التعلم للاتحاد الدولي: IFRC Learning Platform.

تهدف الدبلوماسية الإنسانية إلى الوصول إلى صنع القرار والتأثير في قراراتهم كي يعملوا لصالح الأشخاص الذين يعانون من حالات ضعف. وقد تأخذ الدبلوماسية الإنسانية شكل المناصرة أو الإعلام أو الاتفاقات، أو تدابير أخرى كذلك^{٤٣}.

أنشطة مقترحة:

- دعوة الحكومات إلى التنفيذ الفعلي للقوانين المتعلقة بمكافحة التمييز، والمعايير الدنيا المتعلقة بإمكانيات الوصول والمشاركة، وغيرها من المبادرات الموجهة نحو المشاركة الكاملة للمعوقين في المجتمع.
- دعوة الحكومات إلى ضمان وضع برامج تقلل من الحواجز القائمة في المجتمع.
- الدعوة إلى المشاركة الفاعلة لمنظمات المعوقين والمعوقين في الفعاليات والاجتماعات والأنشطة الهامة الوطنية والدولية لضمان إشراك المعوقين فيها.
- ربط الدعوة إلى إشراك المعوقين مع مبادرات المناصرة الهامة الأخرى القائمة داخل الحركة، مثل تلك المعنية بقضايا النوع الاجتماعي والتنوع الأخرى.
- تشجيع النهج المتعددة القطاعات لإشراك المعوقين والتي تشمل الحكومات ورجال الأعمال وجمعيات المجتمع المدني ومن بينها منظمات المعوقين.
- إرساء أعضاء الحركة ذوي الصلة كمتحدثين وجهات معنية أساسية في المنظمات الشريكة للتأكيد على الالتزام بالإشراك في التنمية من جانب الحركة.

٣- المراقبة والتنفيذ

تتولى لجنة تنفيذية تضم ممثلين عن الجمعيات الوطنية (بتمثيل إقليمي عادل)، والاتحاد الدولي، واللجنة الدولية، فضلاً عن ممثلين للمعوقين، المراقبة ودعم التقدم المحرز في مجال التنفيذ. سيتعين على كل مكونات الحركة تقديم تقرير إلى مجلس المندوبين في عام ٢٠١٧، يعرض الإنجازات المحققة حتى ذلك الحين ويظهر التقدم المحرز في جمع البيانات الأساسية. ويُقدم إلى مجلس المندوبين في عام ٢٠١٩ تقريراً ثانياً يتضمن الإنجازات المحققة حتى ذلك الحين والتوصيات المتعلقة بتعديل هذا الإطار الاستراتيجي في المستقبل. وسيتطلب وضع هذه التقارير تقديم

• تقديم أنشطة التوعية من أجل تعزيز المواقف الإيجابية وتشجيع النماذج الإيجابية التي يحتذى بها في صفوف المستفيدين من الخدمات، باستخدام أدوات مبتكرة، كالرياضة، أو الفنون، أو الموسيقى.

• المشاركة والترويج بشكلٍ فاعل للمناسبات التي تقدّم فرصاً جوهرية للتوعية، ونشر الوعي، والتفاعل مع الأفراد ذوي الإعاقة.

الإجراء التطبيقي ٣-٢: تسعى كل مكونات الحركة إلى زيادة معرفتها بالإعاقة من أجل تشجيع الممارسات المشفوعة بالأدلة.

غالباً ما يقع التمييز عندما يعامل الناس المعوقين معاملة مختلفة لأنهم لا يعرفون إلا القليل عن الاحتياجات الخاصة لهؤلاء المعوقين أو يجهلونها تماماً، و/أو بسبب تحامل لا واع. وهذا ما يؤدي أحياناً إلى اتباع نهج عام في التعامل مع المعوقين بدلاً من اعتماد نهج يراعي التنوع^{٤٤}. ولهذا ينبغي لكل مكونات الحركة أن تسعى إلى استكشاف كيفية مساهمتها، هي والمجتمعات التي تخدمها، في تيسير مشاركة الأشخاص ذوي العاهات من أجل الحد من العوامل المعيقة والتعاون مع المعوقين ومنظماتهم للكشف عن حلول عملية.

أنشطة مقترحة:

- طلب إجراء أبحاث عن القضايا الهامة المتعلقة بالإعاقة والمشاركة في مثل هذه الأبحاث و/أو دعمها كدراسة المواقف والمفاهيم، أو الاستفادة من الدروس المستفادة من المقارنات الدولية.
- المشاركة في المحافل الوطنية والدولية من أجل تحسين فهم السياسات والبرامج والقضايا المتعلقة بالإعاقة في المجالات ذات الصلة.
- دعم توثيق أفضل الممارسات لإشراك المعوقين، وبناء قاعدة للأدلة وتبادلها من داخل الحركة وخارجها.
- الانضمام إلى أو دعم المبادرات الشريكة المعنية بجمع البيانات وتحليلها حول القضايا التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة من أجل فهم السياقات الفردية بشكلٍ أفضل.
- الإجراء التطبيقي ٣-٣: تدعم كل مكونات الحركة بشكلٍ فاعل المعوقين على نحو كامل وفعال مستخدمة وسائل الدبلوماسية الإنسانية.

٤٢ تجدر الإشارة إلى أن مبدأ عدم التحيز وهو من المبادئ الأساسية للحركة لا يدعو إلى المعاملة المتساوية، أو المعاملة المماثلة، بل يدعو إلى الإنصاف في المعاملة، الأمر الذي يمكن أن يشكل دعوة إلى اعتماد نهج متميز في حالة المعوقين.

٤٣ سياسة الاتحاد الدولي في مجال الدبلوماسية الإنسانية. متوافرة على العنوان التالي: https://www.ifrc.org/Global/Governance/Policies/Humanitarian_Diplomacy_Policy.pdf

المزدوج، كمبادئ أساسية لإشراك المعوقين، وهو نهج إلزامي بموجب اتفاقية حقوق المعوقين.

منظمات المعوقين: هي المنظمات التي يمثل المعوقون أغلبية (٥١%) في مجلس إدارتها وعضويتها. ويشمل دور هذه المنظمات تمثيل رأي المعوقين، وتحديد احتياجاتهم، وتقديم وجهات النظر عن الأولويات التي يجب اعتمادها، وتقييم الخدمات، والحث على التغيير، وتوعية الجمهور^{٤٥}.

التمييز: معاملة شخص أو مجموعة من الأشخاص بطريقة أقل إيجابية بسبب صفة معينة يميز بها الشخص أو تتميز بها المجموعة كالإعاقة، أو العرق، أو الجنس. ويمكن أن يكون التمييز مباشراً أو غير مباشر. ونجد مثلاً للتمييز غير المباشر في الرفض القاطع بتأجير منزل أو مكان لشخص لديه إعاقة. ويحصل التمييز غير المباشر عندما تترك قواعد أو ممارسات أو سياسات تبدو محايدة أثراً غير متناسب ومضر على شخص أو مجموعة من الأشخاص لديهم خاصية مميزة مثل الإعاقة^{٤٦}.

العاهة: إحدى مكونات الإعاقة وهي تشير إلى مشكلة في وظيفة جسدية، مثل الجرح أو المرض أو الحالة الخلقية، تتسبب أو يُحتمل أن تتسبب في خسارة أو اختلاف في وظيفة فيزيولوجية أو نفسية^{٤٧}.

المشاركة: يمكن فهم المشاركة باعتبارها هدفاً - حالة المشاركة الاجتماعية مقابل حالة الإقصاء الاجتماعي - وعملية على حد سواء - المشاركة الفعلية للمعوقين في اتخاذ القرارات وفي الأعمال التي تؤثر في حياتهم^{٤٨}.

الاحتواء: عملية تتيح للأشخاص المشمولين نفس الفرص ونفس السلطات المتوفرة للآخرين لاتخاذ قرارات بشأن طريقة تنظيم المجتمع. ولا يتعلق الأمر "بالمشاركة" أو "الاندماج" فحسب، بل يتعلق بامتلاك الحقوق، والاعتراف باحتياجات محددة، ويتعلق بالحواجز التي تعيق الاحتواء، واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة هذه القضايا من أجل ضمان المشاركة الكاملة للمعوقين^{٤٩}.

كل مكونات الحركة معلومات تتعلق بتنفيذها لهذا الإطار الاستراتيجي.

الملاحق

أولاً: مسرد المصطلحات

الحركة: تتكون الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر من اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية)، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي)، والجمعيات الوطنية. وجميعها منظمات مستقلة تملك كل منها نظامها الأساسي الخاص ولا تمارس أي سلطة على الآخرين.

نماذج الإعاقة^{٤٤}

النموذج الطبي: يركز هذا النموذج التقليدي للإعاقة على العاهات التي تتطلب "التقويم" أو "التغيير" لكي يصبح الفرد عضواً "عادياً" في المجتمع. ويعني ضمناً أن الشخص الذي لا يمكن "تقويمه" لا يستطيع المشاركة في المجتمع على قدم المساواة.

النموذج الاجتماعي: يعرف هذا النموذج الإعاقة بأنها ناتجة عن قيود يفرضها السياق الخاص الذي يعيش فيه الناس. ومن شأن إزالة الحواجز "المعيقة" في البيئة أن تخفف من آثار العاهة. وينقل هذا النموذج مسؤولية "الاندماج" من الفرد إلى المجتمع الذي يعيش فيه المعوقون والذي يصبح أكثر احتواءً لهم من خلال إزالة الحواجز.

نموذج حقوق الإنسان: يرى هذا النموذج أن من حق المعوقين الاستفادة من كل ما يوجد في مجتمعاتهم على قدم المساواة مع الآخرين، ويشمل التفكير وفقاً للنموذج الاجتماعي حيث تُحدد الحواجز الخارجية بمشاركة المعوقين الذين يمثلون طرفاً أساسياً في الحصول على حقوقهم. ويعتمد النهج المبني على الحقوق التوعوية، والمشاركة، وإمكانيات الوصول الشاملة، والمسار

٤٤ تعاريف النماذج مقتبسة بتصرف من كتيب الإرسالية المسيحية للمكفوفين CBM (٢٠١٢): Inclusion made easy: A quick program guide to 'disability in development' http://www.cbm.org/article/downloads/78851/CBM_Inclusion_Made_Easy_-_complete_guide.pdf

٤٥ مقتبس بتصرف من المرجع التالي: <http://www.independentliving.org/docs5/RoleofOrgDisPeople.html>

٤٦ مقتبس بتصرف من المرجع التالي: <http://www.idrs.org.au/legal/discrimination.php>

٤٧ مقتبس بتصرف من المرجع التالي عن تعريف الإعاقة والعاهة: 'Defining disability and impairment' <http://disability-studies.leeds.ac.uk/files/library/Northern-Officers-Group-defining-impairment-and-disability.pdf>

٤٨ مقتبس بتصرف من المرجع التالي: <http://www.disabilityrightsfund.org/files/supporttodpo.pdf>

٤٩ انظر منشور المنظمة الدولية للمعوقين: Handicap International (2014) Empowerment and participation: Good practices from South & South-East Asia in disability inclusive disaster risk management

ثانياً - المبادئ التوجيهية

مبادئ من قرار الصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن إشراك المعوقين (والمبادئ العامة لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للأمم المتحدة)	القيم الإنسانية للصليب الأحمر والهلال الأحمر	عناصر المبادئ الأساسية	٧ مبادئ أساسية
<ul style="list-style-type: none"> احترام الكرامة المتأصلة الحماية من كل أشكال العنف 	<ul style="list-style-type: none"> النوايا الحسنة والرعاية الفاعلة الكرامة الإنسانية والرفاه التفاهم المتبادل والأمان والسلام 	<ul style="list-style-type: none"> تخفيف المعاناة الإنسانية وتجنبها حماية الأرواح والصحة ضمان احترام الفرد وحمائته 	الإنسانية
<ul style="list-style-type: none"> عدم التمييز تكافؤ الفرص المساواة بين الرجال والنساء، وبين الفتيان والفتيات احترام الاختلاف قبول المعوقين كجزء من التنوع البشري 	<ul style="list-style-type: none"> المساواة احترام التنوع الموضوعية والانفتاح 	<ul style="list-style-type: none"> عدم التمييز الإجراءات تحددها فقط الاحتياجات وتناسب مع مستوى المعاناة وتعطي الأولوية للحالات الأكثر إلحاحاً لا يتخذ أي إجراء أو قرار فردي بناء على أفكار مسبقة أو تفضيل شخصي 	عدم التحيز
	<ul style="list-style-type: none"> الثقة ضبط النفس والانضباط حرية العمل والموضوعية 	<ul style="list-style-type: none"> عدم تأييد أي طرف في النزاعات المسلحة عدم المشاركة في الخلافات ذات الطابع السياسي أو العرقي أو الديني أو الأيديولوجي 	الحياد
<ul style="list-style-type: none"> الاستقلال الذاتي الفردي حرية تقرير الخيارات استقلال الأشخاص 	<ul style="list-style-type: none"> السيادة التعاون حرية العمل والسرية 	<ul style="list-style-type: none"> عدم السماح للضغوط السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الدينية أو المالية أو الحكومية بالتأثير في أو إملاء خط/ أنشطة الصليب الأحمر والهلال الأحمر هيئة مساعدة للسلطات العامة المحافظة على الاستقلال الذاتي للتمكن من العمل وفقاً للمبادئ الأساسية 	الاستقلال
	<ul style="list-style-type: none"> الاهتمام بالآخر وكرم الأخلاق خدمة الآخر المسؤولية والانضباط 	<ul style="list-style-type: none"> التزام طوعي عدم الرغبة في تحقيق الربح التفاني 	الخدمة التطوعية

المبادئ الأساسية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

مبادئ توجيهية لإشراك المعوقين

مبادئ أساسية	عناصر المبادئ الأساسية	القيم الإنسانية للصليب الأحمر والهلال الأحمر	مبادئ من قرار الصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن إشراك المعوقين (والمبادئ العامة لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للأمم المتحدة)
الوحدة	<ul style="list-style-type: none"> • جمعية وطنية واحدة في البلد الواحد • مفتوحة للجميع • تنشط في كل البلد 	<ul style="list-style-type: none"> • الانسجام والتماسك • التنوع والتعدد • الثقة 	<ul style="list-style-type: none"> • المشاركة الكاملة والفعالة في المجتمع والاندماج فيه
العالمية	<ul style="list-style-type: none"> • مهمة عالمية • المساواة بين الجمعيات الوطنية • التضامن 	<ul style="list-style-type: none"> • الانفتاح على الجميع في العالم • التعاون • المساعدة المتبادلة 	
تطوير إشراك المعوقين		الوصف	
إمكانية الوصول والاستفادة		إتاحة إمكانيات الوصول الشاملة يضمن إزالة الحواجز المعيقة التي يفرضها المجتمع سعياً إلى السماح للمعوقين بتحسين إمكانية وصولهم إلى مختلف الخدمات	
المشاركة واتخاذ القرارات		المشاركة تعزز استفادة المجتمع المحلي من المساهمات القيمة للمعوقين - "لا شيء يخصصنا يتم دون مشاركتنا".	
التوعية		التوعية تشجع المجتمع المحلي على معرفة حالات الإعاقة بين السكان وأنواعها وآثارها	
النهج المزدوج		النهج المزدوج يشجع تعميم إشراك المعوقين إلى جانب اعتماد مبادرات خاصة بهم	

المبادئ الأساسية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

مبادئ توجيهية لإشراك المعوقين

مبادئ خارجية

ثالثاً - عرض موجز للإطار الاستراتيجي

الأهداف الاستراتيجية	الإجراءات التطبيقية	الأنشطة المقترحة
١- تعتمد كل مكونات الحركة نهجاً يرمي إلى إشراك المعوقين	١-١ تحسين معرفة كل مكونات الحركة لعدد المعوقين وحالتهم في مختلف مجالات عملها	وضع وتطبيق أنظمة متسقة لجمع البيانات لدى كل مكونات الحركة، من شأنها توفير المعلومات الأساسية وإتاحة وضع الخطط لإشراك المعوقين وإجراء التحليل اللازم لرصد التقدم في تحقيق الإطار الاستراتيجي
	٢-١ تسعى كل مكونات الحركة إلى تحديد وتذليل الحواجز المادية والحواجز المتعلقة بالاتصال والحواجز المؤسسية التي قد تمنع وصول المعوقين ومشاركتهم الفاعلة و/أو توظيفهم	تحديد الحواجز المادية التي تعترض المعوقين من خلال دراسة مدى توافر إمكانية الوصول إلى الممتلكات والأماكن الحالية والمستقبلية الخاصة بالحركة، وتذليل هذه الحواجز عند الاقتضاء
		تذليل الحواجز المتعلقة بالاتصال ومنها، على سبيل المثال، جعل مواقع الحركة على شبكة الانترنت متاحة للجميع، وتقديم المعلومات الهامة في أنساق مختلفة وعبر مجموعة متنوعة من القنوات بحيث تتوفر للمعوقين فرص متساوية للاطلاع عليها
		تحديد الحواجز المؤسسية وتذليلها من خلال، على سبيل المثال، إدراج الشروط والمعايير التي توفر للمعوقين إمكانية المشاركة في كل السياسات والتوجهات الخاصة بالمشتريات
	٣-١ تعتمد كل مكونات الحركة سياسات وأنظمة وممارسات في مجال الموارد البشرية تشجع وتدعم بشكل فاعل إشراك المعوقين كموظفين ومتطوعين وأعضاء	وضع وتنفيذ نهج محدد الأهداف في تعيين الموظفين واستبقائهم من أجل زيادة عدد المعوقين الموظفين والمتطوعين في مختلف مستويات الحركة.
		تنفيذ سياسات وعمليات قائمة على الجدارة في إجراءات التوظيف، والاختيار، والتطوير المهني، والارتقاء الوظيفي. وثمة مثال على ذلك وهو سحب كل الشروط غير الأساسية من قائمة توصيف الوظائف والتي قد تؤدي إلى تمييز إزاء المعوقين.
		وضع وتنفيذ سياسات وإجراءات واضحة لتوفير "ترتيبات تيسيرية معقولة" من أجل فرض وتوفير تغييرات في مكان العمل مثل توفير برامج قراءة الشاشة أو مكاتب يسهل استعمالها
٤-١ تقييم كل مكونات الحركة شراكات مع منظمات المعوقين وغيرها من منظمات المجتمع المدني المعنية		جمع المعلومات التي تتيح التعرف إلى منظمات المعوقين ومجالات خبراتها الهامة والخاصة بالسياق المعني والمهمة المحددة لكل مكون من مكونات الحركة.
		إقامة شراكات رسمية وغير رسمية مع منظمات المعوقين من أجل التوصل إلى تعزيز متبادل للمعارف الخاصة بكل طرف من الأطراف فضلاً عن المهارات والقدرات في وضع البرامج والتنظيم والمناصرة
		إشراك منظمات المعوقين والمعوقين أنفسهم في إعداد برامج وأنشطة الإدماج ذات الصلة وفي تنفيذها وتقييمها
		إشراك المعوقين في تقديم التدريب الخاص بالتوعية بالإعاقة

الأهداف الاستراتيجية	الإجراءات التطبيقية	الأنشطة المقترحة
٢- يتمتع المعوقون بفرص متساوية للاستفادة من الخدمات والبرامج التي تقدمها الحركة والتي تتيح احتوائهم ومشاركتهم الكاملة	١-٢ تسعى كل مكونات الحركة إلى تعميم إشراك المعوقين في البرامج والخدمات التي تقدمها	تحدد الخطط المصممة لكل البرامج الحواجز التي تحول دون مشاركة المعوقين، وتشمل استراتيجيات محددة عن كيفية التصدي لهذه الحواجز من أجل تمكين المعوقين من المشاركة
		يتعرف الموظفون والمتطوعون إلى المعوقين والمنظمات الممثلة لهم ويتشاورون معهم أثناء التخطيط للبرامج والخدمات وأثناء تنفيذها ومراقبتها وتقييمها، مع التأكيد على إتاحة المعلومات في أنساق متنوعة واستهدافها للأشخاص الذين يعانون من عاهات مختلفة
		تعرض كل التقارير المقدمة عن البرامج والخدمات الطرق المستخدمة لإشراك المعوقين والتدابير المعتمدة للوصول إلى المعوقين في الجماعات المستهدفة. وقد يتطلب ذلك جمع البيانات المتعلقة بالمعوقين على مستوى البرامج من أجل اكتساب معرفة أفضل لمن يستفيد من الخدمات ومن لا يستفيد منها ولماذا
		يُدرج في كل الميزانيات بند مخصص للترتيبات التيسيرية المعقولة من أجل تأمين اعتماد محدد مخصص لضمان عدم التمييز في تقديم الخدمات واستفادة المعوقين من تلك الخدمات
٢-٢ تقدم كل مكونات الحركة خدمات محددة للمعوقين كلما كان ذلك لازماً ومناسباً	تسعى كل مكونات الحركة بشكل فاعل إلى إقامة شراكات مع المنظمات المعنية ومنها منظمات المعوقين لتقديم خدمات محددة لهم كلما كان ذلك لازماً ومناسباً	تقوم كل مكونات الحركة بالتشاور مع المعوقين لتصميم وتقديم خدمات خاصة بالمعوقين تلبي احتياجاتهم، وتكون ذات صلة بالسياق الذي تعمل فيه مكونات الحركة وبالمهمة المسندة إليها
		تحديد الخدمات المتاحة لتلبية الاحتياجات الخاصة بالمعوقين والمساعدة في تأمين الاستفادة منها
٢-٣ تعتمد كل مكونات الحركة نهج الوقاية والتدخل المبكر لمعالجة أسباب العاهات	إدراج التدخل المبكر والوقاية من الإصابة بالعاهات في مختلف السياسات والبرامج والخدمات التي تضعها الحركة وإدخالها كنتيجة للبرامج كلما أمكن ذلك	الاستمرار في توفير المجموعة الواسعة من البرامج والخدمات القائمة في مجال الوقاية والتدخل المبكر بما في ذلك تحقيق استفادة المعوقين من برامج الصحة العامة
٢-٤ تنظر كل مكونات الحركة في اعتماد مبادرات مراعية للفوارق بين الجنسين للتخفيف من حدة الفقر ودرء العنف والحد منه ومواجهته في إطار برامجها وخدماتها، كلما كان ذلك مناسباً ولازماً	٤-٢ تنظر كل مكونات الحركة في اعتماد مبادرات مراعية للفوارق بين الجنسين للتخفيف من حدة الفقر ودرء العنف والحد منه ومواجهته في إطار برامجها وخدماتها، كلما كان ذلك مناسباً ولازماً	مواصلة تقديم البرامج والخدمات والأنشطة التي تهدف إلى بناء قدرة المجتمع المحلي على الصمود، وضمان استيعابها للجميع وإمكانية استفادة المعوقين منها
		وضع عناصر للوقاية من أعمال العنف داخل المشاريع المتعلقة بالمعوقين
		توفير برامج ومبادرات ترمي إلى التمكين الاقتصادي كلما كان ذلك لازماً ومناسباً

الأهداف الاستراتيجية	الإجراءات التطبيقية	الأنشطة المقترحة
٣- تسعى كل مكونات الحركة إلى تغيير العقلية والسلوك من أجل تشجيع احترام التنوع، بما في ذلك إشراك المعوقين.	١-٣ تسعى كل مكونات الحركة إلى التأثير في السلوك وتغييره لمواجهة التمييز وتعزيز الاحترام الكامل للمعوقين	توفير التدريب في مجال التوعية بالإعاقة لكل الموظفين والمتطوعين عند بدء عملهم، ووضع مجموعة أدوات لتعلم كيفية إدماج المعوقين - دراسات حالات، وإرشادات، وإحصائيات، ومناهج تدريبية - تكون متاحة في كل الأوقات الأخرى لتجديد المعارف، والتركيز على تعميم التوعية بالإعاقة
		تشجيع موظفي الحركة والمتطوعين والأعضاء على الاستفادة من أدوات وفرص التفكير الذاتي والتعلم الرامية إلى تعريف التصرفات التمييزية والتصدي لها
		توفير أنشطة التوعية على مستوى البرامج من أجل تعزيز المواقف الإيجابية وتشجيع النماذج الإيجابية التي يحتذى بها في صفوف المستفيدين من الخدمات
		المشاركة في حملات التوعية العامة بالإعاقة مثل اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة والترويج لها بشكل فاعل
	٢-٣ تسعى كل مكونات الحركة إلى زيادة معرفتها بالإعاقة من أجل تشجيع الممارسات المستندة إلى الأدلة	التوكيل بالقيام بأبحاث عن القضايا الهامة المتعلقة بالإعاقة والمشاركة في مثل هذه الأبحاث و/أو دعمها كدراسة المواقف والتصورات، أو الاستفادة من الدروس المستخلصة من المقارنات الدولية
		المشاركة في المحافل الوطنية والدولية من أجل تحسين فهم السياسات والبرامج والقضايا المتعلقة بالإعاقة في المجالات ذات الصلة
		دعم توثيق أفضل الممارسات لإشراك المعوقين، وبناء قاعدة للأدلة وتبادلها داخل الحركة وخارجها
	٣-٣ تدعو كل مكونات الحركة بشكل فاعل إلى إشراك المعوقين على نحو كامل وفعال مستخدمة وسائل الدبلوماسية الإنسانية	دعوة الحكومات إلى تنفيذ القوانين المتعلقة بمكافحة التمييز، والمعايير الدنيا المتعلقة بإمكانيات الوصول والمشاركة، وغيرها من المبادرات الموجهة نحو المشاركة الكاملة للمعوقين في المجتمع
		دعوة الحكومات إلى ضمان وضع برامج تصدى للحواجز القائمة في المجتمع
		الدعوة إلى المشاركة الفاعلة لمنظمات المعوقين والمعوقين أنفسهم في الفعاليات والاجتماعات والأنشطة الهامة الوطنية والدولية لضمان إشراك المعوقين فيها
		ربط الدعوة إلى إشراك المعوقين مع مبادرات المناصرة الهامة الأخرى القائمة داخل الحركة
		تشجيع النهج المتعددة القطاعات لإشراك المعوقين والتي تشمل الحكومات، ورجال الأعمال، وجمعيات المجتمع المدني ومن بينها منظمات المعوقين

١-١-٦ القرار ٥: الحفاظ على التراث التاريخي والثقافي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

إن مجلس المندوبين،

إذ يشير مع التقدير إلى العمل الذي أنجزه عدد من الجمعيات الوطنية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمتحف الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، في متابعة تنفيذ قرار مجلس المندوبين رقم ٦ لعام ٢٠١١،

وإذ يؤيد التوصيات الواردة في التقرير المقدم إلى المجلس،

ويشجع كل الجمعيات الوطنية على إقامة نظام للمحفوظات والحفاظ على مجموعات الصور والقطع والوثائق ذات القيمة التاريخية،

١- يوصي الجمعيات الوطنية بالاتصال بقسم الأرشيف الوطني في بلدها أو بجمعية المتاحف الوطنية المعنية لمعرفة القواعد والمعايير المهنية المتعلقة بالمحفوظات وتنظيم المتاحف، وإقامة أواصر التعاون من أجل تدريب موظفيها ومتطوعيها في هذه المجالات؛

٢- يوصي الجمعيات الوطنية بالبحث عن المعلومات المفيدة لدى الجمعيات المهنية الدولية مثل مجلس المحفوظات الدولي أو مجلس المتاحف الدولي بغية تطوير خبراتها الخاصة في هذا الميدان؛

٣- يوصي أيضاً الجمعيات الوطنية بتعزيز التراث التاريخي والثقافي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) عبر أنشطتها الإعلامية ولاسيما في الأحداث المنظمة احتفالاً باليوم العالمي للصليب الأحمر والهلال الأحمر في ٨ أيار/مايو، وفي حملاتها الترويجية وحملات جمع التبرعات، حسب لاقضاء؛

٤- يدعو الجمعيات الوطنية إلى تخصيص صفحة على موقعها على الإنترنت تتناول تاريخها وتعرض قوائم الجرد لمجموعاتها وتسهّل الاطلاع عليها عبر الإنترنت عند الاقتضاء، وتشجيع البحوث ونشر المؤلفات التي تستند إلى سجلات محفوظاتها؛

٥- يحيط علماً باستعداد اللجنة الدولية والاتحاد الدولي وعدد من الجمعيات الوطنية لمساعدة الجمعيات الوطنية الشقيقة في المسائل المتعلقة بإنشاء وحفظ محفوظاتها؛ ويدعو هذه الجمعيات الوطنية إلى الاستعانة بهذه الخبرات؛

٦- يدعو الجمعيات الوطنية التي تدير متحفها الخاص إلى إبلاغ المتحف الدولي بذلك كي يتمكن من القيام بدوره الكامل في توفير الاتصال والتوجيه في مجال تنظيم متاحف الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ ويدعو كل الجمعيات الوطنية التي تعتزم إنشاء متحف إلى الاتصال بالمتحف الدولي للحصول على الدعم العلمي المطلوب في هذا الصدد؛

٧- يدعو اللجنة الدولية، والاتحاد الدولي، والمتحف الدولي، إلى انتهاز فرصة انعقاد المؤتمر الدولي المعني بتاريخ الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في جامعة فيلنדרز، أدلايد (أستراليا) من ٩ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، من أجل تنظيم فعالية جانبية لتشجيع الجهود المبذولة داخل الحركة والهادفة إلى الحفاظ على التراث التاريخي لمكوناتها والترويج له.

١-١-٧ القرار ٦: مراجعة لأئحة قواعد صندوق الإمبراطورة شوكن

إن مجلس المندوبين،

إذ يلاحظ مع التقدير تقرير اللجنة المشتركة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي المعنية بصندوق الإمبراطورة شوكن ويهنتها على إعداده وعلى الإنجازات التي حققتها خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥،

وإذ يقر بضرورة تحسين الأوضاع إثر الخسائر التي سُجلت في رأس مال الصندوق سنة ٢٠٠٨،

وإذ يدرك أن الخسائر المذكورة أعلاه استوجبت استخدام الإيرادات من الفوائد والأرباح الرأسمالية لإعادة تكوين الاحتياطي،

وإذ يعرب عن شكره للجنة المشتركة على اقتراحها إعادة تكوين احتياطي خسائر الاستثمارات وموافقة الصليب الأحمر الياباني على هذا المقترح بإعادة تخصيص مبلغ قدره ١,٧٠٠,٠٠٠ فرنك سويسري من التحويل الاستثنائي الذي أجرته الجمعية الوطنية سنة ٢٠١٣،

وإذ يشير إلى أن هذا القرار سيسمح بزيادة المبلغ المتاح في صندوق الإمبراطورة شوكن لتخصيصه في المستقبل للأنشطة الإنسانية للجمعيات الوطنية،

وإذ يرحب بمقترح اللجنة المشتركة القاضي بتعديل لأئحة قواعد الصندوق من أجل المحافظة على مستوى احتياطي خسائر الاستثمارات يتلاءم مع رأس مال الصندوق،

وإذ يعرب عن تقديره لما تبذله اللجنة المشتركة من جهود متواصلة لتحسين إدارة صندوق الإمبراطورة شوكن وأدائه لدعم الجمعيات الوطنية في عملهم الإنساني،

ولا يجوز إلا استخدام الإيرادات المقدمة من الفوائد والأرباح الرأسمالية من أجل المنح المخصصة من اللجنة المشتركة لتغطية كل أو جزء من تكاليف الأنشطة المذكورة أدناه:

- أ) التأهب للكوارث
- ب) الأنشطة في مجال الصحة
- ج) خدمات نقل الدم
- د) أنشطة الشباب
- هـ) برامج الإسعافات الأولية والإنقاذ
- و) الأنشطة في مجال الرعاية الاجتماعية
- ز) نشر المثل الإنسانية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

ح) غير ذلك من البرامج ذات الأهمية العامة من أجل تطوير أنشطة الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

المادة ٤: على الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الرغبة في تلقي منحة أن تقدم الطلب اللازم لذلك من خلال لجانها المركزية إلى أمانة اللجنة المشتركة قبل يوم ٣١ كانون الأول / ديسمبر من السنة السابقة للعام الذي تخصص فيه هذه المنح. وتقدم الطلبات مدعومة بالتفاصيل الكاملة بشأن النشاط المعين المختار من بين تلك الأنشطة المحددة في المادة رقم ٣ أعلاه.

المادة ٥: تقوم اللجنة المشتركة بدراسة الطلبات المشار إليها في المادة السابقة، وتحدد المنح وفقاً لما تراه عادلاً ومناسباً. وتقوم كل عام بإبلاغ القرارات التي تتخذها إلى جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

المادة ٦: يجب على الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر التي تشعر بأن الظروف تضطرها إلى وضع المنح التي تلقتها في استخدامات أخرى غير تلك المحددة في طلباتها للحصول على المنح بموجب المادة رقم ٤ أن تطلب قبل قيامها بذلك موافقة اللجنة المشتركة.

المادة ٧: يتعين على الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر أن ترسل إلى اللجنة المشتركة، في موعد لا يتجاوز اثنا عشر شهراً من تاريخ استلام المنح، تقريراً عن استخدام تلك المنح.

المادة ٨: يجري الإعلان عن التوزيع يوم ١١ نيسان / أبريل من كل عام، الذي يوافق ذكرى وفاة جلالته الإمبراطورة شوكن.

المادة ٩: ينبغي وضع مبلغ لا يتجاوز ٥٠,٠٠٠ فرنك سويسري جانباً لتغطية تكاليف إدارة الصندوق والمساعدة المقدمة إلى الجمعيات الوطنية المعنية من أجل تنفيذ مشاريعها.

١- يقبل تعديل المادة ٣ ويوافق على الصيغة المعدلة للائحة قواعد صندوق الإمبراطورة شوكن، وفيما يلي النص المعدل ملحقاً بهذا الوثيقة:

الملحق

لائحة قواعد صندوق الإمبراطورة شوكن

(أقرها المؤتمر الدولي السادس عشر للصليب الأحمر في لندن عام ١٩٣٨، ونقحها المؤتمر الدولي التاسع عشر في نيودلهي عام ١٩٥٧، ثم المؤتمر الدولي الخامس والعشرون في جنيف عام ١٩٨٦، ثم مجلس المندوبين في بودابست عام ١٩٩١، والمؤتمر الدولي السابع والعشرون في جنيف عام ١٩٩٩، والمؤتمر الدولي الثامن والعشرون في جنيف عام ٢٠٠٣ ثم أخيراً مجلس المندوبين في سيول عام ٢٠٠٥)

المادة ١: قدمت جلالته إمبراطورة اليابان مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ين من الذهب الياباني إلى الصليب الأحمر الدولي بمناسبة المؤتمر الدولي التاسع (واشنطن، عام ١٩١٢) من أجل تعزيز "أعمال الإغاثة في وقت السلم"، وقد ارتفع المبلغ إلى ٢٠٠,٠٠٠ ين من خلال هدية أخرى مقدارها ١٠٠,٠٠٠ ين من صاحبتى الجلالة إمبراطورة اليابان والإمبراطورة الأمثلة، بمناسبة المؤتمر الدولي الخامس عشر، (طوكيو، عام ١٩٣٤). وقد زيد الصندوق مرة أخرى من خلال هدية مقدارها ٣,٦٠٠,٠٠٠ ين من جلالته إمبراطورة اليابان، بمناسبة مئوية الصليب الأحمر عام ١٩٦٣، وبمساهمات متعاقبة مقدمة من حكومة اليابان منذ عام ١٩٦٦، ومن جمعية الصليب الأحمر الياباني. ويسمى هذا الصندوق: "صندوق الإمبراطورة شوكن".

المادة ٢: تقوم بإدارة الصندوق وتوزيع إيراداته لجنة مشتركة مكونة من ستة أعضاء يجري اختيارهم بصفتهم الشخصية. وتتألف اللجنة المشتركة على قدم المساواة من ثلاثة أعضاء تعينهم اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وثلاثة يعينهم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ ويتكون النصاب القانوني من أربعة أعضاء. ويكون رئيس اللجنة المشتركة بشكل دائم واحداً من ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بينما يتولى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أمانة اللجنة المشتركة. ومن حيث المبدأ، تجتمع اللجنة المشتركة في مقر الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في جنيف.

المادة ٣: لا يجوز المساس برأس مال الصندوق، ولا الهبات والتبرعات المقدمة إليه لاحقاً. ويجب المحافظة على مستوى كاف من احتياطي خسائر الاستثمارات (حتى ٢٠٪ من مجموع الأصول) عن طريق التبرعات والفوائد والأرباح الرأسمالية.

المادة ١٠: تقدم اللجنة المشتركة إلى كل مجلس مندوبي الصليب الأحمر والهلال الأحمر تقريراً عن الحالة المالية الراهنة للصندوق، والمنح المقدمة منذ المجلس السابق، واستخدام الجمعيات الوطنية لتلك المنح. ويقوم مجلس المندوبين بإحالة هذا التقرير إلى الأسرة الإمبراطورية اليابانية من خلال جمعية الصليب الأحمر الياباني.

١-١-٨ القرار ٧: بيان الحركة عن الهجرة: ضمان القيام بعمل جماعي لحماية المهاجرين وتلبية احتياجاتهم والتصدي لتعرضهم للأذى

إن مجلس المندوبين المنعقد عام ٢٠١٥،

إذ يُعبر عن قلقه العميق إزاء تزايد تعرض المهاجرين للأذى نتيجة للنزاعات المسلحة وحالات الطوارئ الأخرى أساساً، وبسبب الفقر وتغيّر المناخ والرحلات المتزايدة الخطورة التي يضطرون إلى القيام بها أيضاً،

وإذ يقر بأنه ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار مختلف قدرات المهاجرين من الفتيات والفتيان والنساء والرجال واحتياجاتهم وتعرضهم للأذى من أجل تلبية حاجتهم إلى الحماية والمساعدة بشكل فعال،

وإذ يقر بأن المسؤولية الأولى عن مساعدة المهاجرين وحمايتهم تقع على عاتق الدول؛ ويؤكد من جديد أهمية الأطر القانونية الدولية والوطنية المعمول بها لحماية المهاجرين وهي أطر تفرض على الدول التزامات في هذا المجال،

وإذ يقر بالأدوار والمهام الموكلة إلى مختلف مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في إطار العمل على ضمان المعاملة الكريمة والإنسانية وتوفير الحماية والمساعدة للمهاجرين؛ بما في ذلك العمل على دعم الدول لتضطلع بمسؤوليتها الأولى في مساعدة المهاجرين وحمايتهم،

وإذ يؤكد الوضع الخاص للجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ودورها كجهات مساعدة للسلطات،

وإذ يشدد على أهمية القيم الإنسانية والمبادئ الأساسية في تعزيز احترام التنوع ونبذ العنف وتشجيع الاحتواء الاجتماعي لكل المهاجرين،

وإذ يقر بأن على حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن تعمل دائماً وفقاً لمبادئها الأساسية ومنها مساعدة المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم القانوني،

وإذ يذكّر ويؤكد من جديد التزام حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالعمل جماعياً لحماية المهاجرين وتلبية احتياجاتهم المحددة في القرارات التي اعتمدها المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر (وخاصة القرار ١، الملحق، إعلان: معاً من أجل الإنسانية، جنيف ٢٠٠٧؛ والقرار ٣، جنيف ٢٠١١) والقرارات التي اعتمدها مجلس المندوبين (القرار ٩، بودابست، ١٩٩١؛ والقرار ٧، برمنغهام، ١٩٩٣، نيروبي، ٢٠٠٩)،

١- يتعهد بتعزيز ودعم استجابة حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الرامية إلى إنقاذ الأرواح وتحسين حماية المهاجرين وصحتهم وصور كرامتهم دون تمييز وبغض النظر عن وضعهم القانوني، وإعادة التواصل بين أفراد الأسر المشتتة، ولم شملهم حيثما أمكن، وتسجيل أسماء المفقودين والموتى، وتعزيز طرق البحث عنهم والتعرف على هوياتهم، والبحث على ضمان حمايتهم وتلبية احتياجاتهم الإنسانية؛

٢- يدعو الدول إلى ضمان وفائها بالتزاماتها القائمة بموجب قانون اللاجئين الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني حسب الاقتضاء، والقانون الوطني، بهدف حماية المهاجرين وضمان توفير الحماية لهم ومواصلة التعاون مع جميع مكونات الحركة في هذا المضمار؛

٣- يدعو الدول إلى ضمان إدراج ضمانات كافية في إجراءاتها الوطنية لصون كرامة جميع المهاجرين وضمان سلامتهم ومنح المهاجرين وفقاً للأحكام المعنية من القانون الدولي والتشريعات الوطنية، الحماية الدولية الملائمة وضمان حصولهم على الخدمات المناسبة؛

٤- يدعو الدول إلى معالجة أسباب النزوح القسري وبذلل المزيد من الجهود لضمان الحصول الفعلي على الحماية الدولية عملاً بأحكام القانون الدولي والتشريعات الوطنية المعمول بها، وإيجاد حلول مستدامة للأشخاص الذي يحتاجون إلى الحماية الدولية؛

٥- يدعو إلى التعاون المستديم بين الدول على كل المستويات وبين مكونات حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، من أجل تقديم الخدمات في إطار المهام الموكلة إلى كل منها، وتلبية احتياجات المهاجرين الإنسانية ومعالجة مواطن ضعفهم، وتعزيز احترام التنوع ونبذ العنف والاحتواء الاجتماعي للمهاجرين بغض النظر عن وضعهم القانوني على امتداد مسالك الهجرة.

قُدّم مشروع الإعلان تحت رعاية:

الصليب الأحمر في أنتيغوا وبربودا، الصليب الأحمر النمساوي، والصليب الأحمر الأسترالي، والهلال الأحمر البنغلادشي، والصليب

- ٣- الجائزة الخاصة للعمل الإنساني للمتطوعين المشاركين في الاستجابة لإيول من جمعيات الصليب الأحمر في غينيا وليبيريا وسييرا ليون
- ٤- كلمة ترحيب تلقيها السيدة رئيسة الاتحاد الفيديريالي السويسري
- ٥- انتخاب منسقي المؤتمر وتشكيل الهيئات الفرعية للمؤتمر (اللجان ولجان الصياغة والحوار حول العمل الإنساني: فضاء بلورة الرؤى)
- ٦- تنظيم العمل
- الاجتماعات العامة والنقاش العام ولجنة الصياغة واللجان والحوار حول العمل الإنساني: فضاء بلورة الرؤى
 - الإجراء المتبع لانتخاب أعضاء اللجنة الدائمة
- ٧- الخطابات الرئيسية
- خطاب رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
 - خطاب رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر

٨- تقرير حول عمل مجلس المندوبين

٩- تقرير حول نتائج المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين

ثانياً: حلقة نقاش

جلسة عامة

حلقة نقاش رفيعة المستوى تتناول الموضوع الرئيسي للمؤتمر وهو "قوة الإنسانية: مبادئنا أساس عملنا".

الثلاثاء ٨ كانون الأول / ديسمبر (بعد الظهر)

ثالثاً: اللجان

سُتُنَاقَشُ المواضيع التالية في الجلسات العامة للجان التي ستُعقد مرتين بمجموعات لغوية مختلفة لإفساح المجال لمناقشات أكثر تفاعلاً في ظل مجموعات أصغر ومنح جميع البعثات أيضاً فرصة المشاركة في المناقشات الخاصة بكل موضوع (ترد الاستثناءات أدناه).

١٠- مبادئنا أساس عملنا (اللجنة ألف)

١١- التحديات المعاصرة التي يواجهها القانون الدولي الإنساني (اللجنة باء)

١٢- العمل المشترك على درء العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (اللجنة جيم)

الأحمر البلجيكي، والصليب الأحمر البلجيكي، والصليب الأحمر البريطاني، والصليب الأحمر البلغاري، والصليب الأحمر في بوروندي، والصليب الأحمر الكندي، والصليب الأحمر الكولومبي، والصليب الأحمر الكوستاريكي، والصليب الأحمر القبرصي، والصليب الأحمر الدماري، والصليب الأحمر الدومينيكاني، والصليب الأحمر الإكوادوري، والصليب الأحمر الإثيوبي، والصليب الأحمر الفنلندي، والصليب الأحمر الفرنسي، والصليب الأحمر الغواتيمالي، جمعية الصليب الأحمر في غيانا، جمعية الصليب الأحمر الهايتي، الصليب الأحمر اليوناني، الصليب الأحمر الهندوراسي، الصليب الأحمر الأيسلندي، جمعية الصليب الأحمر الأيرلندي، والصليب الأحمر الإيطالي، الصليب الأحمر الكيني، الصليب الأحمر اللبناني، الصليب الأحمر المكسيكي، الصليب الأحمر الهولندي، الصليب الأحمر النيكاراغواي، والصليب الأحمر النرويجي، جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، الهلال الأحمر الصومالي والصليب الأحمر في جنوب السودان، والصليب الأحمر الإسباني، الهلال الأحمر السوداني، الصليب الأحمر السويدي، والصليب الأحمر السويسري، وجمعية الصليب الأحمر في ترينيداد وتوباغو والهلال الأحمر التركي، جمعية الصليب الأحمر في فيت نام، الصليب الأحمر الزامبي.

٩-١-١ القرار ٨: جدول أعمال

وبرنامج المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر

٨-١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (حفل الافتتاح مساء

يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر)

في مركز جنيف الدولي للمؤتمرات

جدول الأعمال والبرنامج

الاثنين ٧ كانون الأول/ديسمبر (مساء)

حفل الافتتاح

الاحتفال بمنح وسام هنري دونان

(ليست هذه الفعالية جزءاً من جدول الأعمال الرسمي للمؤتمر)

الثلاثاء ٨ كانون الأول/ديسمبر (صباحاً)

أولاً: افتتاح المؤتمر

جلسة عامة

١- كلمة افتتاحية يلقيها رئيس اللجنة الدائمة

٢- قراءة المبادئ الأساسية

١٣- الرعاية الصحية في خطر: مواصلة حماية تقديم الرعاية الصحية (اللجنة دال)

١٤- تعزيز القدرة على الصمود من خلال تكثيف الأنشطة المحلية وتعزيز الأطر القانونية (اللجنة هاء)

- إطلاق تحالف المليار من أجل القدرة على الصمود
- تعزيز الأطر القانونية الخاصة بالكوارث وحالات الطوارئ وسيعالج الموضوعان الفرعيان في جلستين منفصلتين. وستوفر الترجمة الفورية بجميع اللغات لكلا الجلستين ما دامت الجلستان لن تتكررا.

رابعاً: الحوار حول العمل الإنساني: فضاء بلورة الرؤى

الحوار حول العمل الإنساني: فضاء بلورة الرؤى سيتيح فرصة للمشاركين كي يتناقشوا حول التحديات الحالية والمستقبلية ويجدوا حلولاً مع بعض. وستستند جلسات المؤتمر إلى مساهمات من مبادرة "من الأقوال إلى الأفعال" وستُيسر من خلال حوار بين عدة جهات معنية من أجل تأثير يمكن قياسه على المستوى الميداني وللتقدم في النقاش ما بعد القرارات الرسمية ونحو المؤتمر الدولي المقبل الثالث والثلاثين.

ويطرح الحوار حول العمل الإنساني محورين موازيين: الحوارات المواضيعية وفضاء بلورة الرؤى.

وستقرر خمسة حوارات مواضيعية من الثلاثاء بعد الظهر إلى الأربعاء في المساء حول المواضيع التالية:

- الهجرة
- أنظمة صحية قادرة على الصمود وتركز على المجتمعات المحلية
- البيئات غير الآمنة
- المخاطر في المناطق الحضرية
- مخاطر الكوارث وتغير المناخ

وسيعزز فضاء بلورة الرؤى المناقشات التي تدور ضمن الحوارات المواضيعية من خلال المسائل المتداخلة، بما فيها المبادئ الأساسية ودور المساعد والشراكة والتطوع والنوع الاجتماعي.

خامساً: نقاش عام

من المقرر إجراء نقاش عام إلى جانب النظر في بنود جدول أعمال المؤتمر الأخرى. وسوف يُنشر محضر موجز للنقاش العام على غرار محضر الجلسات العامة.

سادساً: بدء أعمال لجنة الصياغة

من المزمع أن تعمل لجنة الصياغة بالتوازي مع الهيئات الفرعية الأخرى للمؤتمر، اعتباراً من عصر يوم الثلاثاء الموافق ٨ كانون الأول/ديسمبر المقبل.

الثلاثاء ٨ كانون الأول/ديسمبر (مساءً)

حفل استقبال

تقييمه السلطات السويسرية

(ليست هذه الفعالية جزءاً من جدول الأعمال الرسمي للمؤتمر)

الأربعاء ٩ كانون الأول/ديسمبر (صباحاً)

سابعاً: التركيز على الهجرة

جلسة عامة

تسليط الضوء على شاغلنا الإنساني المشترك المتعلق بوضع المهاجرين الضعفاء طوال طرق الهجرة في أوطانهم الأصلية وبلدان العبور والوجهة، بغية تعزيز الاستجابة الإنسانية لاحتياجات هؤلاء المهاجرين من حيث الحماية والمساعدة.

١٥- تقرير مرحلي (٢٠١١-٢٠١٥) عن تنفيذ القرار ٣ "الهجرة: ضمان الوصول إلى المهاجرين، والكرامة، واحترام التنوع، والإدماج الاجتماعي" الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين

وستحيط الجلسة العامة علماً بالتقرير باعتباره متابعة للمؤتمر الدولي الحادي والثلاثين.

ثالثاً: اللجان (تابع)

رابعاً: الحوار حول العمل الإنساني: فضاء بلورة الرؤى (تابع) - يُعقد بشكل مستمر

خامساً: نقاش عام (تابع) - يُعقد بشكل مستمر

سادساً: لجنة الصياغة (تابع) - تُعقد بشكل مستمر

الأربعاء ٩ كانون الأول/ديسمبر (بعد الظهر)

ثالثاً: اللجان (تابع)

رابعاً: الحوار حول العمل الإنساني: فضاء بلورة الرؤى (تابع) - يُعقد بشكل مستمر

٢- عرض تقرير عن تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم في إسرائيل

١٨- عرض تقرير عن أعمال المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين يتضمن ما يلي:

- تقارير بشأن كل لجنة من اللجان الخمس المعنية بمواضيع محددة
- تقرير عن الحوار حول العمل الإنساني: فضاء بلورة الرؤى
- لمحة عن التعهدات المقدمة للمؤتمر الدولي الثاني والثلاثين
- تقرير لجنة الصياغة

١٩- اعتماد القرارات:

١- تعزيز القانون الدولي الإنساني الذي يحمي الأشخاص المحرومين من حريتهم
متابعة تنفيذ القرار رقم ١ الذي اعتمده المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون

٢- تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني (الامتثال)
متابعة تنفيذ القرار رقم ١ الذي اعتمده المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون

٣- العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي: العمل المشترك على منعه ومواجهته
متابعة تنفيذ توصيات حلقة العمل رقم ٩ لمجلس المندوبين لسنة ٢٠١٣

٤- الرعاية الصحية في خطر: احترام الرعاية الصحية وحمايتها
متابعة تنفيذ القرار رقم ٥ الذي اعتمده المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون

٥- سلامة المتطوعين والموظفين الإنسانيين وأمنهم
متابعة تنفيذ القرار رقم ٤ الذي اعتمده المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون

٦- تعزيز الأطر القانونية لمواجهة للكوارث والحد من المخاطر والإسعافات الأولية
متابعة تنفيذ القرار رقم ٧ الذي اعتمده المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون

٧- تعزيز استجابة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر للاحتياجات الإنسانية المتزايدة
متابعة مواضيع عديدة تناولها مجلس المندوبين سنة ٢٠١٥ وتناولتها اجتماعات سابقة للمجلس ونوقشت في إطار الدورة التاسعة عشرة للهيئة العامة للاتحاد

خامساً: نقاش عام (تابع) - يُعقد بشكل مستمر

سادساً: لجنة الصياغة (تابع) - تُعقد بشكل مستمر

الأربعاء ٩ كانون الأول/ديسمبر (مساءً)

اجتماع مع المرشحين لانتخابات اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر

زيارة المتحف الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر

(ليس هذا جزءاً من جدول الأعمال الرسمي للمؤتمر)

الخميس ١٠ كانون الأول/ديسمبر (صباحاً)

ثالثاً: اللجان (تابع)

رابعاً: الحوار حول العمل الإنساني:
فضاء بلورة الرؤى (تابع) - يُعقد بشكل مستمر

خامساً: نقاش عام (تابع) - يُعقد بشكل مستمر

سادساً: لجنة الصياغة (تابع) - تُعقد بشكل مستمر

الخميس ١٠ كانون الأول/ديسمبر (بعد الظهر)

ثامناً: انتخابات اللجنة الدائمة

جلسة عامة

١٦- انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة

- نداء الحضور
- بدء التصويت الإلكتروني
- إعلان النتائج أو مواصلة الانتخابات

تاسعاً: التقارير واعتماد القرارات

جلسة عامة

١٧- بنود المتابعة

١- عرض التقرير الخاص بتنفيذ خطة العمل الممتدة لأربع سنوات من أجل تنفيذ القانون الدولي الإنساني

يوافق على قائمة المرشحين (انظر الملحق) ويطلب من رئيس المجلس تقديمها إلى المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر للموافقة عليها.

ملحق

اقتراح بأسماء الأشخاص المرشحين لشغل مناصب أعضاء مكتب المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر

المراجع: المادة ١٤ من النظام الأساسي للحركة: "عند الانعقاد قبل افتتاح المؤتمر الدولي، فإن المجلس يقترح على المؤتمر أشخاصاً مرشحين لشغل المناصب المذكورة في الفقرة ٣ من المادة ١١، أي رئيس المؤتمر ونواب الرئيس والأمين العام ومساعد الأمين العام وأعضاء مكتب المؤتمر الآخرين"

رئيسة المؤتمر

السيدة Fatima Gailani (جمعية الهلال الأحمر الأفغاني)

نائبة رئيسة المؤتمر

السيدة Anne Marie Huber-Hotz (الصليب الأحمر السويسري)

نائب رئيسة المؤتمر

د. ha Hla Shwe (جمعية الصليب الأحمر الميانماري)

نائبة رئيسة المؤتمر

سعادة السيدة Yvette Stevens (سيراليون)

نائبة رئيسة المؤتمر

السيدة Marta Maurás Pérez (شيلي)

نائبة رئيسة المؤتمر

السيدة Bolormaa Nordov (جمعية الهلال الأحمر المنغولي)

رئيس لجنة الصياغة

سعادة السيد Carsten Staur (الدانمارك)

مقررة المؤتمر

سعادة السيدة Saja Majali (المملكة الأردنية الهاشمية)

رئيسة الحوار حول العمل الإنساني: مختبر بلورة الرؤى

السيدة Ashanta Osborne-Moses (جمعية الصليب الأحمر

في غيانا)

رؤساء لجان المؤتمر الموضوعية

اللجنة ألف: مبادئنا أساس عملنا

د. Werner Kerschbaum (الصليب الأحمر النمساوي)

الدولي، وتتضمن "تعزيز التنسيق والتعاون في الحركة" و"مبادئ وقواعد الصليب الأحمر والهلال الأحمر للمساعدة الإنسانية".

٨- تنفيذ مذكرة التفاهم بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية متابعة تنفيذ القرار رقم ٨ الذي اعتمده المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون استناداً إلى التقرير الخاص بالتقدم المحرز في تنفيذ القرار

٩- حلّ صندوق "أوغوستا" وضم رأس ماله إلى صندوق وسام "فلورانس ناينغيل": استعراض نظام منح وسام "فلورانس ناينغيل"

عاشراً: حلقة نقاش

جلسة عامة

حلقة نقاش رفيعة المستوى حول نتائج المؤتمر - تحويل النتائج إلى آثار

حادي عشر: اختتام المؤتمر

جلسة عامة

مراسم الاختتام

من المقرر تنظيم عدد من الفعاليات الجانبية بناءً على مبادرات المشاركين في المؤتمر. وسوف يُعَمَّم برنامج الفعاليات الجانبية وقت إرسال الوثائق الرسمية للمؤتمر بالبريد. وتجدر الإشارة إلى أن الفعاليات الجانبية لا تدرج ضمن جدول الأعمال الرسمي للمؤتمر.

١-١٠-١١ القرار ٩: اقتراح أسماء الأشخاص

المرشحين لشغل مناصب أعضاء

مكتب المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين

للصليب الأحمر والهلال الأحمر

إن مجلس المندوبين،

إذ درس قائمة الأشخاص الذين رشحتهم اللجنة الدائمة لانتخابهم أعضاء في مكتب المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر،

١- تعمل جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وفقاً للإطار القانوني الواجب تطبيقه على الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب.

٢- تعترف جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بأن هذه الأخيرة هي الجمعية الوطنية المصرح لها بالعمل في الأراضي الفلسطينية وأن هذه الأراضي تقع في النطاق الجغرافي للأنشطة الميدانية لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وصلاحياتها. وتحترم جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني اختصاص كل منهما وتعملان وفق النظام الأساسي والنظام الداخلي للحركة.

٣- بعد اعتماد البروتوكول الإضافي الثالث، ولحين قبول جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية من الهيئة العامة للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي):

أ) تضمن جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية عدم وجود أي فروع لها خارج الحدود المعترف بها دولياً لدولة إسرائيل؛

ب) تجري الأنشطة الميدانية التي تقوم بها كل جمعية وطنية داخل اختصاص الجمعية الأخرى وفقاً لحكم الموافقة الوارد في القرار رقم ١١ الصادر عن المؤتمر الدولي المنعقد عام ١٩٢١؛

(...)

٤- تعمل جمعية ماجن دافيد أدوم وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني معاً وبصورة منفصلة في حدود اختصاصهما على إنهاء أي سوء استخدام للشارة، وتعمل كل منهما مع سلطاتها على ضمان احترام مهمتها الإنسانية والقانون الدولي الإنساني.

(...)

٦- تتعاون جمعية ماجن دافيد أدوم وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني على تنفيذ مذكرة التفاهم هذه (...).

وإذ يحيط علماً بالتقرير الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ عن تنفيذ مذكرة التفاهم التي أعدتها اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر (اللجنة الدائمة).

وإذ يُذكر بالقرار رقم ٥ الذي اعتمده مجلس المندوبين في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بشأن تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية الموقعين بين جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني،

اللجنة بآء: التحديات المعاصرة التي يواجهها القانون الدولي الإنساني السيد **Richard Rowe** (الصليب الأحمر الأسترالي)

اللجنة جيم: العمل المشترك على درء العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي

سعادة السيدة **Nazhat Shameem Khan** (فيجي)

اللجنة دال: الرعاية الصحية في خطر: مواصلة حماية تقديم الرعاية الصحية

سعادة السيدة **Nthuthang Khumoetsile Martin Seleka** (جنوب أفريقيا)

اللجنة هاء: تعزيز القدرة على الصمود من خلال تكثيف الأنشطة المحلية وتعزيز الأطر القانونية

إطلاق مبادرة تحالف المليار من أجل تعزيز القدرة على الصمود د. **Seyed Amir Mohsen Ziaee** (الهلال الأحمر لجمهورية إيران الإسلامية)

تعزيز الأطر القانونية لمواجهة الكوارث وحالات الطوارئ

السيد **Fabrizio Curcio** (الصليب الأحمر الإيطالي)

أعضاء آخرين في مكتب المؤتمر:

الأمين العام

سعادة السيد **Nicolas Lang**

مفوض المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (سويسرا)

مساعدا الأمين العام

السيدة **Charlotta Relander**

اللجنة الدولية للصليب الأحمر

والسيد **Frank Mohrhauer**

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

١-١١-١٠: **القرار ١٠: تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق**

بشأن التدابير التشغيلية الموقعين في

٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥ بين

جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني

وجمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلي

إن مجلس المندوبين،

إذ يشير إلى مذكرة التفاهم التي وقعتها جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وبالأخص الأحكام التالية:

٤- يدعو دولة إسرائيل إلى مواصلة دعمها لجمعية ماجن دافيد أدوم لضمان التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب مذكرة التفاهم؛

٥- يطلب إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والاتحاد الدولي أن يقوموا بتيسير التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم باقتراح، تعتمده اللجنة الدائمة، لتعيين مراقب مستقل بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦؛

٦- يحث اللجنة الدولية والاتحاد الدولي على تحديد اختصاصات عملية المراقبة في غضون ٤٥ يوماً من اعتماد هذا القرار، بحيث تتضمن الوظائف الرئيسية التالية دون أن تقتصر عليها؛

أ) إجراء مراقبة دورية وإعداد تقريرين في السنة يقدمان إلى الحركة وإلى مجلس المندوبين لعام ٢٠١٧؛

ب) التثبت من المعلومات المقدمة من الجمعيتين الوطنيتين بشأن تنفيذ مذكرة التفاهم؛

ج) استكشاف خيارات بناء داخل الحركة لمعالجة القضايا المطروحة في التقارير؛

٧- يعترف بأن المراقب المستقل قد يرغب في طلب المساعدة من الجمعيات الوطنية ومن شخصيات بارزة من داخل الحركة أو خارجها من أجل التوصل إلى التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم؛

٨- يحث جمعية ماجن دافيد أدوم وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني على تحسين تعاونهما في أداء مهامهما والتزاماتهما الإنسانية، بما في ذلك من خلال عقد اجتماعات دورية؛

٩- يطلب من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي تقديم الدعم اللوجستي والفني لعملية المراقبة، وضمان تقديم تقرير عن تنفيذ مذكرة التفاهم إلى الاجتماع المقبل لمجلس المندوبين وعبره إلى المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين؛

١٠- يعرب عن الرغبة الصادقة في تحقيق التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم والتثبت منه قبل انعقاد مجلس المندوبين لعام ٢٠١٧.

١-١-١٢ القرار ١١: رؤية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

إن مجلس المندوبين،

إذ يلاحظ مع التقدير العمل الذي اضطلعت به اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر (اللجنة الدائمة) في إعداد

وإذ يؤكد مجدداً أهمية عمل جميع مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) في كل الأوقات وفقاً للقانون الدولي الإنساني فضلاً عن المبادئ الأساسية للحركة ونظامها الأساسي والداخلي وسياساتها،

وإذ يلاحظ أن على الجمعيات الوطنية واجب العمل وفقاً لدستور الاتحاد الدولي والسياسة القائمة "بشأن حماية نزاهة الجمعيات الوطنية وأجهزة الاتحاد الدولي" المعتمدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩،

وإذ يذكر بألية تسوية النزاعات المذكورة في القرار ١١ الصادر عن المؤتمر الدولي لعام ١٩٢١، وبلجنة الامتثال والوساطة التابعة للاتحاد الدولي، ويقر بحقوق الجمعيات الوطنية بموجبها،

وبينما يأخذ في الاعتبار الأوضاع الإنسانية والسياسية الراهنة، يُعبر عن خيبة أمل له لعدم تنفيذ مذكرة التفاهم تنفيذاً كاملاً حتى الآن وبعد مرور ١٠ سنوات، ويؤكد مجدداً إصرارنا الجماعي على دعم تنفيذها الكامل،

وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ التي وجهها وزير خارجية دولة إسرائيل وذكرت فيها الحكومة الإسرائيلية أنها "مستعدة لدعم جمعية ماجن دافيد أدوم لضمان التنفيذ الكامل لالتزاماتها [بموجب مذكرة التفاهم]،"

وإذ يؤكد مجدداً ضرورة التنسيق الفعلي والإيجابي بين جميع مكونات الحركة دعماً للتنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم،

١- يلاحظ مع التقدير التام مدى التقدم المحرز، ويقر بالخطوات التي اتخذتها كل من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم طوال العقد الماضي لتنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية، لكنه يلاحظ مع ذلك ومع الأسف الشديد ما خلصت إليه اللجنة الدائمة من "عدم الإفادة منذ عام ٢٠١٣ عن اتخاذ أي خطوات إضافية بشأن أحكام النطاق الجغرافي لمذكرة التفاهم"؛

٢- يحث بشدة جمعية ماجن دافيد أدوم على الامتثال لالتزاماتها فيما يتصل بأحكام النطاق الجغرافي لمذكرة التفاهم، وعلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لوضع حد لعدم الامتثال؛

٣- يطلب من جمعية ماجن دافيد أدوم والأطراف المعنية الأخرى في إسرائيل وخارجها أن تتخذ تدابير ملموسة إضافية لوقف سوء استخدام شعار جمعية ماجن دافيد أدوم في الأراضي التي تعتبر داخل النطاق الجغرافي لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني؛

مهمة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر
 ”... تجنب المعاناة الإنسانية وتخفيفها أينما وجدت،
 وحماية الحياة والصحة، وضمان احترام الإنسان خاصة
 في أوقات النزاع المسلح وحالات الطوارئ الأخرى،
 والعمل على الوقاية من المرض وتعزيز الصحة والرعاية
 الاجتماعية، وتشجيع الخدمة التطوعية، واستعداد
 أعضاء الحركة الدائم لتقديم المساعدة، والإحساس
 بالتضامن مع جميع المحتاجين إلى حمايتها ومساعدتها
 على الصعيد العالمي.“

النظام الأساسي للحركة الدولية
 للصليب الأحمر والهلال الأحمر

عالم معقد ومجزأ ومتقلب

تعمل الحركة- المؤلفة من ١٩٠ جمعية وطنية من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) - في ظروف يزداد فيها التنوع والتجزؤ والتقلب: إذ تنتشر فيها حالات الطوارئ المفاجئة إلى جانب النزاعات المسلحة المطولة والمعقدة؛ وتكون فيها أعمال العنف وانعدام الاستقرار أسباباً ونتائج على حد سواء لتكرر النزاعات والمعاناة؛ وتزيد الكوارث الطبيعية والمشاكل البيئية والأزمات الاجتماعية الاقتصادية فيها من تفاقم حالات من الضعف والمشقة المزمنين. وإلى جانب ذلك، يتسع نطاق الفجوة بين الاحتياجات الإنسانية المتنوعة والمتعددة الطبقات وبين القدرة الإجمالية على تقديم استجابة فعالة، فضلاً عن غياب فاضح لأي لتقارب دولي من أجل حل النزاعات المسلحة، والتسييس الصارخ للمعونة، وتباعد المسافة بين جهات فاعلة إنسانية دولية كثيرة وبين الناس الذين تسعى إلى مساعدتهم.

تلبية الاحتياجات المتزايدة

في هذه الظروف المجزأة والمقسمة، تكثف الحركة ككل عملياتها بهدف تلبية احتياجات متزايدة يمكن أن تظل لولا ذلك بلا استجابة، وتسعى إلى الحد من الأسباب الكامنة للضعف ومنع المعاناة وتخفيفها، وإلى تحقيق التوازن الملائم بين تقاليدها الراسخة والمناهج الابتكارية، بينما تلتزم بمبادئها الأساسية التزاماً مطلقاً. والحركة ملزمة تاريخياً بهذه المبادئ وبشاراتها الحمائية المتجذرة في القانون الدولي الإنساني، وتسعى إلى تعزيز وتوطيد مواطن قوتها الخاصة التي تُعد أكبر من مجرد مجموع مساهمات مكوناتها. حيث إنها لا تكمن في الأرقام أو الانتشار

وثيقة موجزة تقيّم الوقائع الحالية، وتقديم رؤية ملهمة للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة الدولية)، كبديل عن استراتيجية الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر،

وإذ يرحب بالتطلع إلى اعتماد وجهة استراتيجية جماعية تسترشد بها كافة مكونات الحركة لمواجهة الظروف المتغيرة والتحديات الجديدة،

- ١- يعتمد رؤية الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر؛
- ٢- يناشد جميع مكونات الحركة أن تضع الرؤية في اعتبارها عند رسم خططها الاستراتيجية الخاصة؛
- ٣- يطلب إلى اللجنة الدائمة أن تقدم تقريراً عن تأثير الرؤية إلى مجلس المندوبين في عام ٢٠١٧.

الملحق

تسترشد الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ومكوناتها بصورة لا لبس فيها بالهدف المشترك الرامي إلى تحسين خدمة المحتاجين، فتقيم مواطن قوتها وضعفها الجماعية في ضوء التحديات والقيود التي تواجهها أوساط العمل الإنساني العالمية. والغرض من الرؤية التالية هو الاستفادة من مواطن القوة هذه وتدارك مواطن الضعف، بتسيخ صورة طموحة للحركة باعتبارها شبكة إنسانية فريدة لا مثيل لها من حيث أهمية أعمالها وفعاليتها. ونأمل أن تكون هذه الرؤية مصدر إلهام للحركة وكل مكوناتها وأن تسترشد بها في عمليات التأمل حول استراتيجيات المستقبل. وتُعد أساساً لإعداد أدوات جذابة للإعلام والاتصال ودليلاً ذا مغزى عميق يقودنا في اتجاه مشترك على خطى هنري دونان.

رؤية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

في مشهد إنساني يتسم بالتعقيد والاضطراب والتسييس، تشكل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) شبكة إنسانية عالمية فريدة من نوعها، تسعى إلى منع معاناة البشر وتخفيفها أينما وجدت. فهي أحد حاملي شعلة الاستجابة الإنسانية الفعالة للاحتياجات المتعددة الأوجه للأشخاص الذين يعانون من آثار نزاعات مسلحة وكوارث طبيعية وأزمات أخرى. وبما أن الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال أمور تشكل حجر الأساس لوحدة الحركة وعالميتها، تبرهن الحركة باستمرار على تطبيق مبادئها الأساسية على أرض الواقع. وتسعى الحركة إلى ترسيخ علاقاتها مع الدول وشبكات المجتمع الواسعة النطاق من المتطوعين التي تجسد مبدأ الخدمة التطوعية، وتعمل على النحو الأمثل على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

جدوى الجمعيات الوطنية في بلدانها

تتبدى جدوى الجمعيات الوطنية على المستوى المحلي أولاً وقبل كل شيء. فالحضور المحلي التي تكفله الجمعية الوطنية أساسياً لضمان عمق التغطية التي توفرها الحركة واتساعها. وتضمن كل جمعية وطنية جدواها في بلدانها أولاً وذلك بدعم من المكونات الدولية للحركة- إذ تستفيد من جذورها المجتمعية وشبكاتها المتينة من المتطوعين وكذلك علاقتها المتميزة بصفاتها جهة مساعدة لحكومة بلدانها في المجال الإنساني، فضلاً عن بيان كفاءتها المهنية ومسؤوليتها وتقيدها بالمبادئ الأساسية. وتعمل الجمعيات الوطنية في سياقات متعددة إلى جانب النزاعات المسلحة وحالات الطوارئ، وعليه فإن أحد مواطن قوتها الأساسية يتمثل في تقديم مجموعة واسعة من الخدمات الجيدة للأشخاص الذين يعيشون حالات ضعف، والأشخاص والسكان الذين يواجهون الاستبعاد، بصرف النظر عن خلفيتهم أو وضعهم، وبصرف النظر عن مدى "تطور" البلد المعني. ويمكن أن يتضمن هؤلاء الأشخاص المهاجرين، ومنهم اللاجئين وملمسو اللجوء؛ والنساء والأطفال المتجر بهم، وأسر المفقودين، والعاطلين عن العمل بصورة مزمنة، والجياع، وكذلك أي فئة من الفئات الأخرى التي تعيش حرماناً شديداً في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء. وليست الجمعيات الوطنية وحدها هي التي تثبت أهميتها في ضوء هذا الاختبار، بل تثبتتها أيضاً وبالأساس الحركة ككل.

تبني سبل عمل جديدة

تواصل الحركة عموماً تحسين سبل التفاعل مع الأشخاص الذين تسعى إلى مساعدتهم وتشركهم فيها، وتلبي توقعاتهم المتزايدة مع تحسن قدراتهم نتيجة زيادة فرص الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وترحب الحركة بالأثر المتزايد والمشاركة الإيجابية للمستفيدين منها، وتتمتع بدعم عام على نحو أوسع. ولتحقيق هذه الغاية، تختتم الحركة على نحو متزايد الفرص الكبيرة المتاحة، وتدير المخاطر التي تطرحها التكنولوجيا الجديدة؛ وتشدد على الابتكار وتلتزم سبلاً جديدة لتحسين التواصل مع المستفيدين وإشراكهم في الاستجابة الأنسب والأكثر تكيّفاً من أجل تلبية احتياجاتهم المتنوعة. ولا يزال كسب الثقة والقبول والشرعية عن طريق القرب الميداني من المستفيدين أمراً ضرورياً.

وإلى جانب تعزيز مشاركة المستفيدين، يُستخدم الابتكار والتكنولوجيا الجديدة على نحو أمثل سعياً إلى تحسين تقديم الخدمات - سواء في مجال الإعلام أو في تحديد الوسائل التكنولوجية أو الحلول الابتكارية لتوفير الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، والمأوى، وإدارة خدمات توفير الماء والصرف الصحي، والحد من مخاطر الكوارث وأثار تغير المناخ، من بين جملة أمور أخرى- وإلى تحسين الإدارة والتنسيق على المستوى الداخلي.

فحسب بل في جودة وتنوع العاملين والمتطوعين فيها، ومعارفهم ومهاراتهم وخبراتهم وحوافزهم، والتآزر بين الأدوار والمسؤوليات والقدرات التكميلية لمكوناتها.

خدمات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية

تشكل تلبية الاحتياجات في مجال الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية اللازمة للأشخاص الضعفاء وللمتضررين من النزاعات والكوارث والأزمات الاجتماعية-الاقتصادية، في كل أبعادها الكثيرة، سمة من السمات التي تحدد الهوية الميدانية للحركة، وتُعد موطن قوة أساسية ومحط تركيز مشترك مهم. ويُنظر إلى الحركة ومكوناتها باعتبارها جهات تقدّم خدمات هامة وفعّالة في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية على المستوى العالمي، تمتاز بقربها من المحتاجين وإمكانية الوصول إليهم، حيث تقدم خدمات من قبيل الإسعافات الأولية في حالات الطوارئ، والرعاية الجراحية لجرحى الحرب، والدعم النفسي-الاجتماعي للمتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث، والرعاية الصحية الأولية المجتمعية والدعم من أجل الإدماج الاجتماعي وسبل العيش من أجل الأشخاص الضعفاء. ويُعد تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي وزيادة إمكانية الحصول على الماء الصالح للشرب وخدمات الصرف الصحي، في رأي الكثيرين، أولويات برنامجية مشتركة وثيقة الصلة بما سبق ذكره.

تسخير تنوع الحركة وقوتها

تُستخدم الأدوار المتميزة ومواطن القوة الخاصة بكل مكون من مكونات الحركة استخداماً مناسباً بهدف تلبية احتياجات إنسانية متعددة الطبقات بصورة مثلى في مجموعة واسعة من سياقات الأزمات، مما يرسّخ المبادئ الأساسية للمتمثلين في الوحدة والعالمية.

ويجري في ظل مهمة تركّز على تلبية الاحتياجات الإنسانية، تكييف مجالات العمل المكتملة لاختصاصات مكونات الحركة- مثل بناء القدرات وتعزيز القدرة على الصمود، والحد من مخاطر الكوارث والتأهب لمواجهةها، ومنع نشوب النزاعات والتأهب لها، والحماية والمساعدة، والإنعاش المبكر والتنمية- للسياق ويجري تنسيقها بفعالية من أجل تلبية مجموعة من الاحتياجات على أفضل نحو. وبذلك، تعزز مكونات الحركة استعدادها وقدرتها على الانتشار السريع والفعّال على نطاق أشمل، وعلى معالجة المسائل التي تهم جميع الأطراف. وفي الوقت نفسه، تقوي الحركة بأبعادها المتنوعة علاقات وشراكات أساسية مع مجموعة متنوعة من الجهات الخارجية المعنية - إذ تشارك في الدبلوماسية الإنسانية، وتُرسخ قبولها والثقة فيها، وتنمي من ثمّ أثرها. وتستفيد من المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر استفادةً كاملةً باعتباره فرصة أساسية لتحقيق نتائج أفضل على المستوى الإنساني.

اجتذاب الشباب

تحت روح الحركة الناس في كل مكان وفي كل مرحلة من مراحل الحياة على أن يتحلوا بالإنسانية، إذ تلهمهم بتجنيد طاقاتهم وتقديم الخدمات الطوعية لتخفيف معاناة الآخرين. وينجذب إليها الشباب بصفة خاصة في المجتمع، إذ تحفزهم على التطوع بأعداد كبير وتكريس أنفسهم لمواجهة الأزمات وتطوير القدرات المحلية في كل أرجاء العالم.

حامية الإنسانية بقوة أعمالها

بتعزيز القيم الإنسانية وتقديم استجابة إنسانية هامة وفعالة ومتسقة في هذه المجالات الحيوية، تعتبر الحركة حامية حمى الإنسانية، ومنارة عالمية للأمل في عالم مُقسّم، ومُتحدة بقوة مبادئها، ومتبصرة في منهجها. وتثبت أهميتها- عبر شفافيتها ومساءلتها وفعاليتها على الأقل- لكل الجهات المعنية، ومنها الدول والمانحون وعامة الناس، والأهم، الأشخاص الذين تسعى إلى مساعدتهم. وتكتسب الحركة سمعتها كشبكة إنسانية عالمية حقيقية وفريدة من نوعها، وذلك بتحقيق نتائج في الوقت المناسب وبفعالية مع الأشخاص المحتاجين ولصالحهم.

٢-١

جدول أعمال المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين وقراراته

الرجوع إلى
المحتويات

١-٢-١ جدول الأعمال

الاثنين ٧ كانون الأول/ديسمبر (مساءً)

حفل الافتتاح

الاحتفال بتسليم وسام هنري دونان

(ليست هذه الفعالية جزءاً من جدول الأعمال الرسمي للمؤتمر)

الثلاثاء ٨ كانون الأول/ديسمبر (صباحاً)

أولاً: افتتاح المؤتمر

جلسة عامة

١- كلمة افتتاحية يلقيها رئيس اللجنة الدائمة

٢- قراءة المبادئ الأساسية

٣- الجائزة الخاصة للعمل الإنساني للمتطوعين المشاركين في

الاستجابة لإيولاً من جمعيات الصليب الأحمر في غينيا
وليبيريا وسييرا ليون٤- كلمة ترحيب تلقيها السيدة رئيسة الاتحاد الفيدرالي
السويسري

٥- انتخاب منسقي المؤتمر وتشكيل الهيئات الفرعية للمؤتمر

(اللجان ولجان الصياغة والحوار حول العمل الإنساني:
فضاء بلورة الرؤى)

٦- تنظيم العمل

• الاجتماعات العامة والنقاش العام ولجنة الصياغة
واللجان والحوار حول العمل الإنساني: فضاء بلورة الرؤى

• الإجراء المتبع لانتخاب أعضاء اللجنة الدائمة

٧- الخطابات الرئيسية

• خطاب رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر
والهلال الأحمر

• خطاب رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر

٨- تقرير حول عمل مجلس المندوبين

٩- تقرير حول نتائج المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين

ثانياً: حلقة نقاش

جلسة عامة

حلقة نقاش رفيعة المستوى تتناول الموضوع الرئيسي للمؤتمر
وهو "قوة الإنسانية: مبادئنا أساس عملنا".

الثلاثاء ٨ كانون الأول/ديسمبر (بعد الظهر)

ثالثاً: اللجان

سُناقش المواضيع التالية في الجلسات العامة للجان التي ستعقد
مرتين بمجموعات لغوية مختلفة لإفساح المجال لمناقشات أكثر
تفاعلاً في ظل مجموعات أصغر ومنح جميع البعثات أيضاً فرصة
المشاركة في المناقشات الخاصة بكل موضوع (ترد الاستثناءات
أدناه).

١٠- مبادئنا أساس عملنا (اللجنة ألف)

١١- التحديات المعاصرة التي يواجهها القانون الدولي الإنساني
(اللجنة باء)١٢- العمل المشترك على درء العنف الجنسي والعنف القائم
على النوع الاجتماعي (اللجنة جيم)١٣- الرعاية الصحية في خطر: مواصلة حماية تقديم الرعاية
الصحية (اللجنة دال)

١٤- تعزيز القدرة على الصمود من خلال تكثيف الأنشطة المحلية وتعزيز الأطر القانونية (اللجنة هاء)

- إطلاق تحالف المليار من أجل القدرة على الصمود
- تعزيز الأطر القانونية الخاصة بالكوارث وحالات الطوارئ

وسيعالج الموضوعان الفرعيان في جلستين منفصلتين. وستوفر الترجمة الفورية بجميع اللغات لكلا الجلستين ما دامت الجلستان لن تتكررا.

رابعاً: الحوار حول العمل الإنساني: فضاء بلورة الرؤى

الحوار حول العمل الإنساني: فضاء بلورة الرؤى سيتيح فرصة للمشاركين كي يتناقشوا حول التحديات الحالية والمستقبلية ويجدوا حلولاً مع بعض. وستستند جلسات المؤتمر إلى مساهمات من مبادرة "من الأقوال إلى الأفعال" وستيسر من خلال حوار بين عدة جهات معنية من أجل تأثير يمكن قياسه على المستوى الميداني وللتقدم في النقاش ما بعد القرارات الرسمية ونحو المؤتمر الدولي المقبل الثالث والثلاثين.

ويطرح الحوار حول العمل الإنساني محورين موازيين: الحوارات المواضيعية وفضاء بلورة الرؤى.

وستقرر خمسة حوارات مواضيعية من الثلاثاء بعد الظهر إلى الأربعاء في المساء حول المواضيع التالية:

- الهجرة
- أنظمة صحية قادرة على الصمود وتركز على المجتمعات المحلية
- البيئات غير الآمنة
- المخاطر في المناطق الحضرية
- مخاطر الكوارث وتغير المناخ

وسيعزز فضاء بلورة الرؤى المناقشات التي تدور ضمن الحوارات المواضيعية من خلال المسائل المتداخلة، بما فيها المبادئ الأساسية ودور المساعد والشراكة والتطوع والنوع الاجتماعي.

خامساً: نقاش عام

من المقرر إجراء نقاش عام إلى جانب النظر في بنود جدول أعمال المؤتمر الأخرى. وسوف يُنشر محضر موجز للنقاش العام على غرار محضر الجلسات العامة.

سادساً: بدء أعمال لجنة الصياغة

من المزمع أن تعمل لجنة الصياغة بالتوازي مع الهيئات الفرعية الأخرى للمؤتمر، اعتباراً من عصر يوم الثلاثاء الموافق ٨ كانون الأول/ديسمبر المقبل.

الثلاثاء ٨ كانون الأول/ديسمبر (مساء)

حفل استقبال

تقييمه السلطات السويسرية
(ليست هذه الفعالية جزءاً من جدول الأعمال الرسمي للمؤتمر)

الأربعاء ٩ كانون الأول/ديسمبر (صباحاً)

سابعاً: التركيز على الهجرة

جلسة عامة

تسليط الضوء على شاغلنا الإنساني المشترك المتعلق بوضع المهاجرين الضعفاء طوال طرق الهجرة في أوطانهم الأصلية وبلدان العبور والوجهة، بغية تعزيز الاستجابة الإنسانية لاحتياجات هؤلاء المهاجرين من حيث الحماية والمساعدة.

١٥- تقرير مرحلي (٢٠١١-٢٠١٥) عن تنفيذ القرار ٣ "الهجرة: ضمان الوصول إلى المهاجرين، والكرامة، واحترام التنوع، والإدماج الاجتماعي" الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين

وستحيط الجلسة العامة علماً بالتقرير باعتباره متابعة للمؤتمر الدولي الحادي والثلاثين.

ثالثاً: اللجان (تابع)

رابعاً: الحوار حول العمل الإنساني: فضاء بلورة

الرؤى (تابع) - يُعقد بشكل مستمر

خامساً: نقاش عام (تابع) - يُعقد بشكل مستمر

سادساً: لجنة الصياغة (تابع) - تُعقد بشكل

مستمر

الأربعاء ٩ كانون الأول/ديسمبر (بعد الظهر)

ثالثاً: اللجان (تابع)

رابعاً: الحوار حول العمل الإنساني: فضاء بلورة

الرؤى (تابع) - يُعقد بشكل مستمر

١٨- عرض تقرير عن أعمال المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين يتضمن ما يلي:

- تقارير بشأن كل لجنة من اللجان الخمس المعنية بمواضيع محددة
- تقرير عن الحوار حول العمل الإنساني: فضاء بلورة الرؤى
- لمحة عن التعهدات المقدمّة للمؤتمر الدولي الثاني والثلاثين
- تقرير لجنة الصياغة

١٩- اعتماد القرارات:

١- تعزيز القانون الدولي الإنساني الذي يحمي الأشخاص المحرومين من حريتهم
متابعة تنفيذ القرار رقم ١ الذي اعتمده المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون

٢- تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني (الامتثال)
متابعة تنفيذ القرار رقم ١ الذي اعتمده المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون

٣- العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي: العمل المشترك على منعه ومواجهته
متابعة تنفيذ توصيات حلقة العمل رقم ٩ لمجلس المندوبين لسنة ٢٠١٣

٤- الرعاية الصحية في خطر: احترام الرعاية الصحية وحمائيتها
متابعة تنفيذ القرار رقم ٥ الذي اعتمده المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون

٥- سلامة المتطوعين والموظفين الإنسانيين وأمنهم
متابعة تنفيذ القرار رقم ٤ الذي اعتمده المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون

٦- تعزيز الأطر القانونية لمواجهة للكوارث والحد من المخاطر والإسعافات الأولية
متابعة تنفيذ القرار رقم ٧ الذي اعتمده المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون

٧- تعزيز استجابة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر للاحتياجات الإنسانية المتزايدة
متابعة مواضيع عديدة يتناولها مجلس المندوبين سنة ٢٠١٥ وتناولتها اجتماعات سابقة للمجلس ونوقشت في إطار الدورة التاسعة عشرة للهيئة العامة للاتحاد الدولي، وتتضمن "تعزيز التنسيق والتعاون في الحركة" و"مبادئ وقواعد الصليب الأحمر والهلال الأحمر للمساعدة الإنسانية".

خامساً: نقاش عام (تابع) - يُعقد بشكل مستمر

سادساً: لجنة الصياغة (تابع) - تُعقد بشكل مستمر

الأربعاء ٩ كانون الأول/ديسمبر (مساءً)

اجتماع مع المرشحين لانتخابات اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر

زيارة المتحف الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر (ليس هذا جزءاً من جدول الأعمال الرسمي للمؤتمر)

الخميس ١٠ كانون الأول/ديسمبر (صباحاً)

ثالثاً: اللجان (تابع)

رابعاً: الحوار حول العمل الإنساني: فضاء بلورة الرؤى (تابع) - يُعقد بشكل مستمر

خامساً: نقاش عام (تابع) - يُعقد بشكل مستمر

سادساً: لجنة الصياغة (تابع) - تُعقد بشكل مستمر

الخميس ١٠ كانون الأول/ديسمبر (بعد الظهر)

ثامناً: انتخابات اللجنة الدائمة

جلسة عامة

١٦- انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة

- نداء الحضور
- بدء التصويت الإلكتروني
- إعلان النتائج أو مواصلة الانتخابات

تاسعاً: التقارير واعتماد القرارات

جلسة عامة

١٧- بنود المتابعة

- ١- عرض التقرير الخاص بتنفيذ خطة العمل الممتدة لأربع سنوات من أجل تنفيذ القانون الدولي الإنساني
- ٢- عرض تقرير عن تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم في إسرائيل.

وإذ يعرب عن قلقه البالغ من أن الأشخاص المحرومين من حريتهم لأسباب ترتبط بالنزاعات المسلحة يتعرضون للقتل والاختفاء القسري والخطف كرهائن والتعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية والاعتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي والإعدام بإجراءات موجزة، وتجاهل حقوقهم الأساسية، ويدين أي عمل من هذه الأعمال،
وإذ يُقر بأن هذا القرار لا تترتب عنه التزامات قانونية جديدة بموجب القانون الدولي،

وإذ يقر أيضا بأن هذه القرار لا يُغيّر تفويضات وأدوار ومسؤوليات مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر المنصوص عليها في النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة)،

وإذ يذكّر بالتصديق العالمي على اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩،

وإذ يؤكد مجدداً أن القانون الدولي الإنساني - ولا سيما اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولاتها الإضافية، حيثما تُطبّق على الدول الأطراف فيها، والقانون الدولي العرفي - كان صالحاً وما زال في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، وهو ما زال يوفر الحماية لجميع الأشخاص المحرومين من حريتهم في سياق النزاعات،

وإذ يشدد على أن زيادة احترام جميع الأطراف في نزاع من النزاعات المسلحة للقانون الدولي الإنساني وتنفيذه بقدر أكبر شرط أساسي لتحسين أوضاع الأشخاص المحرومين من حريتهم في سياق النزاع المسلح،

وإذ يضع في اعتباره الحاجة إلى تعزيز القانون الدولي الإنساني، ولا سيما من خلال إعادة التأكيد عليه في الحالات التي لا ينفذ فيها على النحو الصحيح، وتوضيحه أو تطويره عندما لا يلبي بشكل كافٍ احتياجات ضحايا النزاعات المسلحة،

وإذ يضع في اعتباره أيضاً ضرورة تعزيز القانون الدولي الإنساني في ما يتعلق بالحرمان من الحرية في سياق النزاعات المسلحة، ولا سيما في سياق النزاعات المسلحة غير الدولية،

وإذ يذكّر بالأدوار المهمة التي تضطلع بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) والمؤتمر الدولي في تعزيز القانون الدولي الإنساني، وفقاً لما ينص عليه النظام الأساسي للحركة،

وإذ يُذكّر بأن القرار ١ الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين اعترف بأهمية تحليل الشواغل الإنسانية والاعتبارات العسكرية المرتبطة بالحرمان من الحرية في سياق النزاعات المسلحة الذي يهدف إلى أمور من بينها ضمان المعاملة الإنسانية لهؤلاء

٨- تنفيذ مذكرة التفاهم بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية متابغة تنفيذ القرار رقم ٨ الذي اعتمده المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون استناداً إلى التقرير الخاص بالتقدم المحرز في تنفيذ القرار

٩- حلّ صندوق "أوغوستا" وضم رأس ماله إلى صندوق وسام "فلورانس نايتنجيل": استعراض نظام منح وسام "فلورانس نايتنجيل"

عاشراً: حلقة نقاش

جلسة عامة

حلقة نقاش رفيعة المستوى حول نتائج المؤتمر - تحويل النتائج إلى آثار

حادي عشر: اختتام المؤتمر

جلسة عامة

مراسم الاختتام

من المقرر تنظيم عدد من الفعاليات الجانبية بناءً على مبادرات المشاركين في المؤتمر. وسوف يُعمم برنامج الفعاليات الجانبية وقت إرسال الوثائق الرسمية للمؤتمر بالبريد. وتجدر الإشارة إلى أن الفعاليات الجانبية لا تدرج ضمن جدول الأعمال الرسمي للمؤتمر.

٢-٢-١ القرار ١: تعزيز القانون الدولي الإنساني الذي يحمي الأشخاص المحرومين من حريتهم

إن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي)،

إذ يُدرك أن الحرمان من الحرية حدث معتاد ومتوقع في النزاعات المسلحة، وأن الدول تتمتع بموجب القانون الدولي الإنساني في جميع أشكال النزاعات المسلحة، بسلطة الاحتجاز وبواجب توفير الحماية واحترام الضمانات القانونية المطبقة، بما في ذلك الحماية من الاحتجاز غير القانوني لكافة الأشخاص المحرومين من حريتهم،

المناقشات التي شهدتها عملية المشاورات لفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ وغير ذلك من الأعمال التي أنجزتها الدول مؤخراً؛

٥- يُقَرَّر بأن تعزيز الحماية التي يوفرها القانون الدولي الإنساني للأشخاص المحرومين من حريتهم من أي طرف في نزاع من النزاعات المسلحة، ولا سيما في النزاعات المسلحة غير الدولية، هو أولوية؛

٦- يؤكد مجدداً الأهمية القصوى والمستمرة للقانون الدولي القائم على المعاهدات والقانون الدولي الإنساني العرفي في حماية الأشخاص المحرومين من حريتهم في النزاعات المسلحة، ويُشدد على أن أي جهود تبذل مستقبلاً بهدف تعزيز القانون الدولي الإنساني الذي يحمي الأشخاص المحرومين من حريتهم في سياق النزاعات المسلحة، ينبغي أن تراعي هذه الصكوك وغيرها من القوانين، ضمن نطاق تطبيقها؛

٧- يحيط علماً بأن المجالات الأربعة التي حددها القرار ١ الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين- وهي ضمان المعاملة الإنسانية للأشخاص المحتجزين وظروف احتجاز ملائمة مع إيلاء الاعتبار للعمر والجنس والإعاقات وغيرها من العوامل التي يمكن أن تزيد من حالة الاستضعاف، وتوفير الضمانات الإجرائية والقانونية المطلوبة للأفراد الذين يتم احتجازهم أو اعتقالهم أو نقلهم في سياق النزاعات المسلحة-هي أساس مواصلة المناقشات؛

٨- يوصي بمواصلة العمل المتعمق وفقاً لهذا القرار، بهدف التوصل إلى وثيقة ختامية واحدة أو ملموسة أو أكثر وقابلة للتنفيذ في أي شكل مفيد أو مناسب ذات طابع غير ملزم قانوناً وتكفل تعزيز أشكال الحماية التي يوفرها القانون الدولي الإنساني وتضمن أن يظل هذا القانون الدولي الإنساني عملياً وصالحاً لتوفير الحماية لجميع الأشخاص المحرومين من حريتهم في سياق النزاعات المسلحة، وتحديدًا في سياق النزاعات المسلحة غير الدولية؛

٩- يرحب باستعداد الدول واللجنة الدولية للتعاون منذ بداية عملها وبتوافق آراء الدول المشاركة، على تحديد طريقة مواصلة عملها من أجل ضمان طابعها المستند إلى قيادة الدول والتعاون وعدم التسييس وفقاً لهذا القرار؛

١٠- يدعو اللجنة الدولية إلى تسهيل عمل الدول، والمساهمة بخبرتها الإنسانية والقانونية وفقاً لهذا القرار وللنظام الأساسي للحركة الدولية؛

١١- يدعو أيضاً الدول واللجنة الدولية إلى المشاورات مع الجمعيات الوطنية والجهات الفاعلة الأخرى، بما فيها المنظمات الدولية والإقليمية، لإثراء النقاش حسب الاقتضاء؛

الأشخاص وظروف احتجاز ملائمة (مع إيلاء الاعتبار للعلم والجنس والإعاقات وغيرها من العوامل التي يمكن أن تزيد من حالة الاستضعاف)، وتوفير الضمانات الإجرائية والقانونية المطلوبة للأشخاص المحرومين من حريتهم أو المعتقلين أو المنقولين في سياق النزاعات المسلحة،

وإذ يُدكر بأن القرار ١ الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين دعا اللجنة الدولية إلى مواصلة الأبحاث والمشاورات والمناقشات بالتعاون مع الدول، ومع الجهات الفاعلة المعنية الأخرى إذا اقتضى الأمر، بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية، بهدف تحديد واقتراح مجموعة من الخيارات والتوصيات لضمان بقاء القانون الدولي الإنساني عملياً في تطبيقه وصالحاً في توفير الحماية القانونية لجميع الأشخاص المحرومين من حريتهم في سياق النزاعات المسلحة،

وإذ يشير إلى عملية المشاورات التي يسهلها اللجنة الدولية والتي شملت أربع مشاورات إقليمية ومشاورتين مواضيعيتين واجتماعاً مفتوحاً لجميع الدول، وبتقارير اللجنة الدولية عن هذه المناقشات وخلصات الرئيس التي تلخصها، لتزويد الدول بأساس مناسب للنقاش، ويعرب عن تقديره لجميع الجهات المعنية التي شاركت في المشاورات.

وإذ يُقَرَّر مع التقدير بالتعاون الوثيق بين الدول خلال عملية المشاورات، ويشكر بشكل خاص الدول التي استضافت المشاورات،

١- يثني على اللجنة الدولية لأنها يسهل عقد مشاورات بشأن تعزيز القانون الدولي الإنساني الذي يحمي الأشخاص المحرومين من حريتهم، شملت بشكل خاص تبادلاً أولياً للأفكار بشأن المجالات التي تثير قلقاً من الناحية الإنسانية، وأشكال الحماية القانونية ذات الصلة التي ينبغي النظر في تعزيزها؛

٢- يشكر اللجنة الدولية ويحيط علماً بتقريرها الختامي المعروض على المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين، والمشاورات التي دارت والمسائل التي نوقشت واختلاف وجهات النظر التي طرحت، علماً بأن هذا التقرير الختامي هو من مسؤولية الميسرين وحدهم ولا تعبر بالضرورة عن آراء الدول المتفق عليها؛

٣- يشكر الدول التي شاركت في عملية المشاورات على مساهمتها البناءة في تعزيز القانون الدولي الإنساني الذي يحمي الأشخاص المحرومين من حريتهم في سياق النزاع المسلح، وعلى ما أبدته من استعداد لتقاسم معارفها وخبراتها الميدانية؛

٤- يوصي الدول بأن تعمل أكثر بشأن تعزيز القانون الدولي الإنساني الذي يحمي الأشخاص المحرومين من حريتهم، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الدولية، مع الأخذ في الاعتبار

- أهمية تجنب تسييس تلك العملية، بما في ذلك عبر ضمان أن تعالج الدول تنفيذ القانون الدولي الإنساني ضمن دائرة اختصاصها ومسؤوليتها فقط
- الحاجة إلى وجود نظام فعال للامتثال للقانون الدولي الإنساني
- تجنب الازدواجية غير الضرورية مع نظم الامتثال الأخرى

- اشتراط وضع الاعتبارات المتعلقة بالموارد في الحسبان
- ضرورة إيجاد وسائل ملائمة لضمان تناول المناقشات لجميع أنواع النزاعات المسلحة، على النحو المبين في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية (حسبما هو معمول به فيما يتصل بهذه البروتوكولات)، وأطرافها

- ضرورة أن تكفل هذه العملية العالمية والإنسانية وعدم التحيز وعدم الانتقائية
- ضرورة أن تستند هذه العملية إلى الحوار والتعاون
- الطابع الطوعي، أي غير الملزم من الناحية القانونية، لعملية التشاور فضلا عن نتائجها النهائي
- ضرورة أن تكون العملية والآلية غير مرتبطتين بالسياق.

- ٢- يوصي بمواصلة عملية شمولية حكومية دولية تقودها الدول وتستند إلى مبدأ توافق الآراء، بعد المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين، تماشيا مع المبادئ التوجيهية المذكورة في الفقرة ١ للتوصل إلى اتفاق حول الشكل الذي يمكن أن يتخذه منتدى الدول المحتمل ووظائفه، ولإيجاد سبل لتعزيز تنفيذ القانون الدولي الإنساني بالاستعانة بإمكانات المؤتمر الدولي ومنتديات القانون الدولي الإنساني الإقليمية من أجل تقديم نتائج هذه العملية الحكومية الدولية إلى المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين.

٤-٢-١ القرار ٣: العنف الجنسي والعنف

القائم على النوع الاجتماعي: العمل

المشترك لمنع حدوثه ومواجهته

- إن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي)،

إذ يدين بأقوى العبارات الممكنة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في جميع الأحوال، ولا سيما في النزاعات المسلحة والكوارث وحالات الطوارئ الأخرى، ويعرب عن أسفه الشديد لمعاناة جميع الضحايا/الناجين في سياق هذا العنف؛

١٢- يُشدد على أن هذا القرار وأي وثائق ختامية يجري التوصل إليها يجب ألا تؤثر بشيء في الوضع القانوني لأطراف النزاعات المسلحة وأنه لا يجوز التذرع بها بقصد المساس بسيادة أية دولة أو بمسؤولية أية حكومة في الحفاظ، بكافة الطرق المشروعة التي تمتثل للقانون الدولي الإنساني، على النظام والقانون في الدولة أو في إعادتهما إلي ربوعها أو الدفاع عن الوحدة الوطنية للدولة وسلامة أراضيها؛

١٣- يدعو اللجنة الدولية إلى تقديم تقرير عن العمل المنجز بموجب هذا القرار إلى المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين.

١-٢-٣ القرار ٢: تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني

إن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي)،

إذ يشدد على أهمية القانون الدولي الإنساني واستمرار جدواه في تنظيم تصرف الأطراف في النزاعات المسلحة، الدولية وغير الدولية على حد سواء، وتوفير الحماية وتقديم المساعدة إلى ضحايا النزاعات المسلحة،

وإذ يشير إلى التصديق العالمي على اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، ويؤكد المسؤولية الرئيسية للدول في تطوير القانون الدولي الإنساني،

وإذ يذكر بالقرار رقم ١ للمؤتمر الدولي الحادي والثلاثين، ويحيط علما بالتقرير الختامي الذي أعدته اللجنة الدولية وسويسرا بشأن المشاورات التي دارت حول تنفيذ الأحكام ذات الصلة في هذا القرار؛

وإذ يشدد على أن جميع الدول المشاركة في عملية التشاور التي يسهلها اللجنة الدولية وسويسرا اعترفت بالضرورة الملحة لتحسين الامتثال للقانون الدولي الإنساني بوصفه تحديا مستمرا رئيسيا، وأنه يمكن بذل المزيد لمواجهة جوانب الضعف والثغرات الحالية في تنفيذ القانون الدولي الإنساني، عن طريق جهات منها الأطراف غير الدول في النزاعات المسلحة،

١- يتوجه بالشكر إلى سويسرا واللجنة الدولية على تيسير عملية التشاور مع الدول والجهات الفاعلة الأخرى وفقا للأحكام ذات الصلة من القرار رقم ١ الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين، ويذكر بالمبادئ التوجيهية لعملية التشاور:

- الطابع الذي تتسم به العملية بكونها نابعة من الدول وقائمة على توافق الآراء، وضرورة استناد المشاورات إلى مبادئ القانون الدولي المعمول بها

القائم على النوع الاجتماعي، ووضع حد للإفلات من العقاب، وحماية الضحايا/الناجين، وتلبية احتياجات كل منهم بطريقة شاملة ومتعددة التخصصات، في جميع مراحل حالة الطوارئ،

وإذ يشدد على الحاجة إلى فهم ومعالجة الأسباب الجذرية للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي من أجل منع هذا العنف ومواجهته بفعالية،

وإذ يعترف أيضا بأنه على الرغم من انتشار حوادث العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، فهي غالبا غير مرئية لأن هناك أمورا كالمحظورات، ووصمة العار، والشعور بالذنب أو الخجل، والخوف من الانتقام، وغياب الدعم أو المعلومات المتعلقة بالدعم المتاح، تمنع الضحايا/الناجين في كثير من الأحيان من الإبلاغ، وكذلك لأن الأذى الناجم عن هذا النوع من الحوادث، سواء البدني أو النفسي، قد لا يرى بقدر ما يرى الأذى الذي تسببه أشكال العنف الأخرى،

وإذ يؤكد أن من المهم بالتالي العمل على منع هذا العنف والقضاء عليه وإعداد استجابات مناسبة لاحتياجات الضحايا/الناجين المحتملين قبل وقوع حوادث بعينها، ويشير إلى أن هذا العمل يمكن أن ينقذ حياة ضحايا/الناجين في سياق العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي،

وإذ يشير مع القلق إلى استنتاجات عدد متزايد من الدراسات من جميع أنحاء العالم، بما فيها تقرير الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي)^١ الذي نُشر مؤخرا والذي يبين تزايد مخاطر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الكوارث وحالات الطوارئ الأخرى،

وإذ يعرب عن قلقه لوقوع حالات ارتكب فيها العاملون في المجال الإنساني على المستوى الوطني والدولي وغيرهم من ممثلي المجتمع الدولي أعمال الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، ويدين هذه الأعمال بأشد عبارات الإدانة الممكنة، ويناشد الدول والمنظمات المعنية أن تبذل قصارى جهدها من جهود لمنع الحالات التي يشتهب فيها وقوع أعمال الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والكشف عن هذه الأعمال والتحقيق فيها والتنسيق بشأنها مع السلطات المعنية، لضمان المساءلة عنها،

وإذ يذكر بالمهمة الأساسية للحركة المتمثلة في منع وتخفيف المعاناة الإنسانية أينما وجدت وحماية الحياة والصحة وضمان احترام الإنسان، ويعرب عن تقديره لما قامت به مكونات الحركة من عمل وجهود حتى الآن في مجال التصدي للعنف الجنسي

وإذ يلاحظ مع تخوفه البالغ استمرار انتشار العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وتزايد الأدلة على حدوثه في النزاعات المسلحة والكوارث وحالات الطوارئ الأخرى،

وإذ يشدد على أن هذا القرار لا تترتب عليه التزامات جديدة بموجب القانون الدولي،

وإذ يشدد أيضا على أن هذا القرار لا يوسع نطاق تفويضات مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) وأدوارها ومسؤولياتها المنصوص عليها في النظم الأساسية للحركة ولا يعدلها،

وإذ يذكر بأن الالتزامات بحماية ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ومساعدتهم في النزاعات المسلحة والكوارث وحالات الطوارئ الأخرى، تماشيا مع الإطار القانوني المنطبق،

وإذ لا يغيب عن ذهنه أن القانون الدولي الإنساني لا ينطبق إلا على حالات النزاع المسلح،

وإذ يعترف بأن عوامل مثل إضعاف آليات الحماية المجتمعية والمؤسسية، وتعطل الخدمات والحياة المجتمعية، وتدمير البنية التحتية، وتفرق العائلات، والنزوح، والسب المحدودة للوصول إلى العدالة والخدمات الصحية، من بين أمور أخرى، فضلا عن أوجه عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين، يمكن أن تساهم في زيادة أخطار وآثار العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي،

وإذ يعترف أيضا بأن النساء والفتيات إن كن يتأثرن على نحو غير متناسب بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، فيمكن للرجال والفتيان، أن يكونوا ضحايا/ناجين في سياق هذا العنف، وبأن خطر التعرض لهذا العنف قد يزيد بسبب عوامل من بينها العمر والإعاقة والحرمان من الحرية والنزوح والدين والأصل الإثني والعرق والجنسية،

وإذ يؤكد أن تمكين النساء سياسيا واجتماعيا واقتصاديا؛ والمساواة بين الجنسين وإشراك الرجال والفتيان في الجهود الرامية إلى مكافحة جميع أشكال العنف الممارس ضد المرأة كلها أمور أساسية بالنسبة إلى الجهود المبذولة على الأجل الطويل لمنع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في النزاعات المسلحة والكوارث وحالات الطوارئ الأخرى،

وإذ يؤكد أيضا أن معالجة هذا الشاغل الإنساني بطريقة مناسبة تتطلب نهجا تعمل بفعالية على منع العنف الجنسي والعنف

١ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، "موضوع مجهول: العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الكوارث، دراسة عالمية"، ٢٠١٥.

٧- يناشد الدول بأن تجرم أعمال العنف الجنسي إن لم تكن فعلت ذلك من قبل ويشجع الدول على أن تراجع، حسب الاقتضاء، أطرها القانونية المحلية للتحقق مما إذا كانت تنفذ المسؤوليات السارية فيما يتعلق بالعنف الجنسي تنفيذًا كاملاً، وما إذا كانت تنص على التحقيق والملاحقة القضائية، وتوفر الحماية وأشكال الاستجابة الضرورية الأخرى لاحتياجات الضحايا/الناجين؛

٨- يشجع الدول على أن تبذل كل جهد ممكن لكي تضمن قيام سلطاتها على كافة المستويات، بما في ذلك القادة العسكريين وكبار المسؤولين المدنيين، باعتماد وإنفاذ سياسة عدم التسامح المطلق إزاء العنف الجنسي وتنفيذها؛

منع حدوث هذا العنف

٩- يناشد الدول بأن تقوم في زمن السلم كما في زمن النزاعات المسلحة، وعملاً بالالتزامات القانونية، بنشر القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك أحكامه القائمة التي تحظر العنف الجنسي في النزاعات المسلحة، على أوسع نطاق ممكن في كل بلد منها، وأن تقوم تحديداً بإدراجه في برامجها الخاصة بالتعليم العسكري، والتعليم المدني إن أمكن، ويناشد الدول أيضاً بأن تبذل قصارى جهدها لكي تدرج أوجه حظر العنف الجنسي المذكورة في جميع أنشطة قواتها المسلحة وقوات الأمن وسلطات الاحتجاز، وذلك بالحصول على الدعم من مكونات الحركة حسب الاقتضاء ووفقاً لتفويض كل منها؛

١٠- يؤكد الدور الهام الذي يمكن أن يقوم به مثلاً الزعماء المحليون والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية، فضلاً عن إشراك الرجال والأولاد، في توعية أكبر قدر من السكان بحظر العنف الجنسي، والحاجة إلى منع حدوث هذا العنف وإلى مساعدة الضحايا/الناجين وحمايتهم من أمور منها وقوعهم ضحايا لأذى هذا العنف وللوصم، وسبل الحصول على التعويضات، ويشجع الدول على دعم أنشطتها قدر الإمكان؛

١١- يناشد كذلك الدول بأن تبذل قصارى جهدها كي تضمن أن تكون لدى قواتها المسلحة والأمنية وسلطات الاحتجاز الخاصة بها أنظمة داخلية مناسبة لرصد العنف الجنسي والتصدي له، وأن تلك الأنظمة تراعي احتياجات الضحايا/الناجين؛

١٢- يشجع الدول على تبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما يتعلق بمنع حدوث العنف الجنسي؛

والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وفقاً لتفويض كل منها ومجالات تركيزها المؤسسية،

وإذ يعرب عن تقديره للأعمال والمبادرات القائمة في هذا الشأن على مستوى الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول والهيئات القضائية والمنظمات الإنسانية وغيرها من الجهات الفاعلة فيما يتعلق بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ويؤكد على الطابع التكاملي لعمل الحركة والمؤتمر الدولي مع هذه الأعمال والمبادرات،

وإذ يذكر بجميع القرارات الوجيهة التي اعتمدها كل من الأمم المتحدة والمؤتمر الدولي،

أولاً: العنف الجنسي في النزاعات المسلحة

الأطر القانونية والسياسية

١- يحث بشدة جميع الأطراف في المنازعات المسلحة على وقف جميع أعمال العنف الجنسي فوراً؛

٢- يذكر بجميع أحكام القانون الدولي الإنساني القائمة التي تحظر أعمال العنف الجنسي في النزاعات المسلحة، والملزومة للأطراف في أي نزاع مسلح من الدول وغير الدول على حد سواء، ويلاحظ أنه يجري تناول أعمال العنف الجنسي في أطر قانونية أخرى، حسب الانطباق؛

٣- يذكر أيضاً بأن العنف الجنسي يمكن أن يشكل جريمة ضد الإنسانية أو عملاً من الأعمال المكونة للإبادة الجماعية، عندما تُرتكب بنية القضاء، كلياً أو جزئياً، على مجموعة وطنية أو إثنية أو عرقية أو دينية وأن الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى التي تحدث في النزاعات المسلحة يمكن أن تشكل جرائم حرب، وأن أعمال العنف الجنسي يمكن أن تدخل في عداد أعمال التعذيب، وأن أعمال العنف الجنسي في النزاعات المسلحة الدولية يمكن أن تشكل انتهاكات جسيمة على النحو الوارد في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩؛

٤- يؤكد على ضرورة امتثال الدول لالتزاماتها في هذا الشأن بغية وضع حد للإفلات من العقاب واستخدام جميع الوسائل المناسبة استخداماً فعالاً لإجراء تحقیقات وافية مع الخاضعين لولايتها الذين يدعى بارتكابهم هذه الجرائم وملاحقتهم؛

٥- يشدد على المساهمة المهمة التي تقدمها مختلف المحاكم الجنائية الدولية من أجل وضع حد للإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي؛

٦- يحث جميع الدول على النظر في التصديق أو الانضمام إلى معاهدات القانون الدولي الإنساني التي لم تصبح طرفاً فيها بعد والتي تحظر أحكامها أعمال العنف الجنسي؛

الحماية والوصول إلى العدالة

١٣- يؤكد ضرورة بذل الدول قصارى جهدها من أجل زيادة مستوى حماية الأفراد من العنف الجنسي عن طريق معالجة المخاوف المتعلقة بالأمن والسلامة، بطريقة موجهة نحو الضحايا/الناجين وتراعي شؤون الجنسين؛

١٤- يناشد الدول أن تبذل قصارى جهدها لتمكين الضحايا/الناجين من الوصول إلى العدالة، بما في ذلك تهيئة بيئة، بطريقة تراعي الأبعاد الثقافية وشؤون الجنسين وتكون موجهة نحو الضحايا، ويسهل فيها على الضحايا/الناجين أن يبلغوا عن حالات العنف الجنسي في إطار القانون الوطني والدولي المطبق؛

١٥- يقر بأن الحماية والوصول إلى العدالة يُفهمان أيضا على أنهما من تدابير الحماية، ويناشد الدول أن تبذل قصارى جهدها من أجل إعداد دورات تدريبية محددة لموظفي جميع مؤسساتها الذين قد يضطرون إلى مواجهة حالات العنف الجنسي، في النزاعات المسلحة؛

١٦- يشدد على ضرورة تجنب أي نوع من التمييز في الجهود الرامية إلى منع حدوث العنف الجنسي ومواجهته وحماية احتياجات الضحايا/الناجين ومعاينة مرتكبي هذا العنف؛

التحقيق والملاحقة القضائية

١٧- يؤكد أيضا أنه يمكن أن يكون التحقيق الفعال والتوثيق الأخلاقي في مجال العنف الجنسي أداة في ضمان وصول الضحايا إلى العدالة وتقديم الجناة المزعومين إلى العدالة ويعترف في هذا الصدد بفائدة الأدوات المعترف بها دوليا؛

١٨- يناشد أيضا الدول أن تعد، قدر الإمكان، دورات تدريبية محددة لأفراد الشرطة والادعاء العام والقضاء وموظفي الدعم المعنيين لتمكينهم من التحقيق في أعمال العنف الجنسي وملاحقة مرتكبيها ومحاكمتهم بطريقة فعالة وغير متحيزة وملائمة تضمن حقوق الجناة المزعومين وتضمن أيضا الاحترام التام لحقوق الضحايا/الناجين واحتياجاتهم؛

١٩- يشجع الدول، ولا سيما في حالات ما بعد النزاعات المسلحة، على النظر في معالجة العنف الجنسي في عمليات تقصي الحقائق والمصالحة؛

تقديم الدعم إلى الضحايا/الناجين

٢٠- يناشد الدول والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) أن تبذل قصارى جهدها كي تضمن، قدر المستطاع، للضحايا/الناجين في سياق العنف الجنسي، وعند الاقتضاء، العنف القائم على النوع الاجتماعي،

الوصول بدون عوائق وباستمرار إلى الرعاية الصحية بطريقة غير تمييزية وشاملة، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية وفقا للقانون الوطني، والتأهيل البدني، والدعم النفسي، والدعم النفسي-الاجتماعي، والمساعدة القانونية، وخدمات الدعم الاجتماعي-الاقتصادي والدعم الروحي، متى دعت الحاجة إلى ذلك، مع المراعاة الدائمة لضرورة ضمان كرامة الضحايا/الناجين وسلامتهم وأهمية السرية والخصوصية، بما في ذلك معالجة مسائل مثل الوصم الاجتماعي للضحايا/الناجين؛

ثانياً: العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الكوارث وحالات الطوارئ الأخرى

الأطر القانونية والسياسية

٢١- يؤكد التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بحظر أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي؛

٢٢- يناشد الدول أن تراجع وتعزز، إن دعت الضرورة، أطرها القانونية المحلية للتحقق مما إذا كانت تنفذ بالكامل الالتزامات الدولية الواجبة التطبيق المتصلة بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وأن تقيم، حسب الاقتضاء، ما إذا كانت قوانينها الداخلية وإجراءاتها وسياساتها وخطط الطوارئ والتأهب لمواجهة الكوارث وحالات الطوارئ الأخرى في أرضها تضمن إيلاء الاهتمام الكافي للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي؛

منع حدوث هذا العنف والمعلومات والتدريب

٢٣- يشجع الدول على بذل قصارى جهدها، بدعم من الجمعيات الوطنية ومن الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية، وإشراك الرجال والأولاد، قبل الكوارث وحالات الطوارئ الأخرى وأثناءها وبعدها، لتعريف سكانها على أوسع نطاق ممكن بحظر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وبجميع الخدمات والمرافق والآليات وخدمات الدعم المتاحة لمواجهته؛

٢٤- يشجع أيضا الدول على جمع وتحليل ونشر بيانات ومعلومات وجبهة مصنفة بخصوص العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الكوارث وحالات الطوارئ الأخرى في أراضيها، بالحصول على الدعم حسب الاقتضاء من جمعياتها الوطنية والاتحاد الدولي؛

الرامية إلى حماية الضحايا/الناجين ومساعدتهم، تماشياً مع التفويض المسند إليها في النظامين الأساسي والداخلي للحركة، بطرق منها البحث والتحليل، وأن تتعاون مع مكونات الحركة الأخرى، وفقاً لتفويض كل منها، حسب الاقتضاء؛

٣٠- يشجع أيضاً الاتحاد الدولي على أن يواصل، بالتعاون مع الجمعيات الوطنية والشركاء المعنيين الآخرين، بحوثه ومشاوراته بهدف صياغة توصيات لمنع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ومواجهته في الكوارث وحالات الطوارئ الأخرى؛

٣١- يناشد مكونات الحركة أن تبذل قصارى جهدها، وفق تفويض كل منها ووفق مجالات تركيزها المؤسسية، لكي تجعل بناء القدرات في مجال منع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي من أولوياتها، بطرق منها بالتحديد تدريب موظفيها ومتطوعيها المعنيين على جميع المستويات، والتنسيق والتعاون فيما بينها بما يتماشى مع تفويض ودور كل منها داخل الحركة، وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة، حسب الاقتضاء؛

٣٢- يناشد أيضاً جميع مكونات الحركة أن تقوم باعتماد وإنفاذ سياسات عدم التسامح المطلق إزاء ارتكاب موظفيها ومتطوعيها للاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي على المستفيدين من خدماتها وتفرض عقوبات على أولئك الأفراد جزاءً أعمالهم؛

٣٣- يناشد كذلك مكونات الحركة، وفقاً لتفويض كل منها، أن تبذل قصارى جهدها لكي تدعم، عند اللزوم وحسب الاقتضاء، تنمية وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية بغية منع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ومواجهته، وأن تستثمر في التدريب وتعزيز الخبرات المحلية والمبادرات المجتمعية؛

٣٤- يناشد كذلك مكونات الحركة، وفقاً لتفويض كل منها، أن تبذل قصارى جهدها لكي تنسق وتتعاون، عند الاقتضاء، مع الجهات المعنية الأخرى العاملة على منع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ومواجهته، مثل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الإنسانية، بطرق منها، حسب الاقتضاء، تبادل الخبرات والممارسات الجيدة؛

٣٥- يطلب إلى اللجنة الدولية والاتحاد الدولي تقديم تقرير إلى المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين عن التقدم المحرز وعن أي معلومات قد يقدمها لهذا الغرض أعضاء المؤتمر بشأن جهود كل منهم.

٢٥- يناشد الدول والجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي والجهات المعنية الأخرى في مجالي العمل الإنساني والتنمية أن تضمن بأن خطط وأنشطة إدارة الكوارث والطوارئ تشمل تدابير منع حدوث العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ومواجهته، وفقاً لتفويض كل منها، مثل إعداد دورات تدريبية خاصة للمكلفين بالاستجابة في حالات الطوارئ والكوارث، بما في ذلك مشاركة النساء في فرق الاستجابة للكوارث والطوارئ وإشراك أفراد المجتمعات المحلية، وخاصة النساء، في اتخاذ القرارات بشأن إدارة مخاطر الكوارث؛

٢٦- يشجع الدول على ضمان أن أنظمتها الخاصة بإنفاذ القوانين وبالعدالة مجهزة لكي تعالج بفعالية العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الكوارث وحالات الطوارئ الأخرى، بما في ذلك عبر إجراء تدريب خاص يراعي الجنسين والسعي من أجل التوازن بين الجنسين في طواقمها ومساعدة الضحايا/الناجين كي يستطيعوا إبلاغ السلطات الداخلية المختصة بسهولة وأمان عن حوادث هذا العنف؛

٢٧- يدعو المنظمات الإنسانية الدولية، بما في ذلك ممثلو القطاعات ومجموعات العمل المعنية، إلى تبادل الممارسات الجيدة والمبادئ التوجيهية والخبرات المتعلقة بمواجهة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الكوارث وحالات الطوارئ الأخرى الجهات الفاعلة المعنية؛

الاستعداد والمواجهة

٢٨- يناشد الدول أن تبذل قصارى جهدها، بدعم من الجمعيات الوطنية والشركاء الآخرين، حسب الاقتضاء، لضمان حصول الأشخاص المتضررين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الكوارث وحالات الطوارئ على فرص الوصول بدون عوائق وباستمرار إلى الرعاية الصحية بطريقة غير تمييزية وشاملة، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، وفقاً للقوانين الوطنية، والتأهيل البدني، والدعم النفسي، والدعم النفسي-الاجتماعي، والمساعدة القانونية، والدعم الاجتماعي-الاقتصادي، متى دعت الحاجة إلى ذلك، وأن تضع في اعتبارها دائماً الحاجة إلى ضمان كرامة الضحايا وسلامتهم وأهمية السرية والخصوصية، وذلك للحد من احتمال إحجام الضحايا عن التماس المساعدة وتجنب أن يكونوا ضحايا مرة أخرى لهذا العنف؛

ثالثاً: التنفيذ والتعاون والشراكة في إطار الحركة

٢٩- يشجع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر على أن تكثف جهودها لمنع العنف الجنسي وكذلك جهودها

١-٢-٥ القرار ٤: الرعاية الصحية في خطر: مواصلة حماية تقديم خدمات الرعاية الصحية معاً

إن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي)،

إذ يُعرب عن بالغ قلقه إزاء الهجمات والتهديدات والعوائق التي تؤثر على الجرحى والمرضى والعاملين في مجال الرعاية الصحية والمرافق التابعة لها ووسائل النقل الطبي بالإضافة إلى إساءة استخدام مرافق الرعاية الصحية ووسائل النقل الطبي والشارات المميزة والعوائق الأخرى التي تحول دون تقديم الرعاية الصحية في زمن النزاعات المسلحة أو حالات الطوارئ الأخرى وإذ يستنكر ما تفضي إليه تلك الأفعال من عواقب إنسانية وخيمة، بما في ذلك خسائر في الأرواح ومعاناة واسعة النطاق، وإضعاف قدرة النظم الصحية على المستوى الوطني والإقليمي على توفير الرعاية الصحية للسكان المتضررين،

وإذ يُدكر بالقرار رقم ٥ الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين المعنون "الرعاية الصحية في خطر: احترام الرعاية الصحية وحميبتها"، بما في ذلك طلبه من اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الفقرة ١٤ من المنطوق "البدء بمشاورات مع خبراء من الدول والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية والجهات الفاعلة الأخرى في قطاع الرعاية الصحية من أجل صياغة توصيات عملية ترمي إلى تحسين تقديم خدمات الرعاية الصحية بشكل آمن" في النزاعات المسلحة أو حالات الطوارئ الأخرى، بما يتماشى مع الأطر القانونية المنطبقة، "وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في هذا الصدد إلى المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين في عام ٢٠١٥"،

وإذ يُرحب بمشاورات الخبراء المعقودة في الفترة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤ وإذ يسجل بكل تقدير التوصيات العملية التي تمخضت عنها بالإضافة إلى التقرير المحلي الذي قدمته اللجنة الدولية عملاً بالفقرة ١٤ من منطوق القرار ٥ الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين،

وإذ يُعرب عن تقديره للأدوار المحددة التي اضطلعت بها الدول والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) والرابطات المهنية للرعاية الصحية في استضافة مشاورات الخبراء،

وإذ يُرحب بالجهود الجارية التي تبذلها الدول والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة الدولية) والجهات الفاعلة الأخرى في قطاع الرعاية الصحية لتعزيز حماية وسائل تقديم الرعاية الصحية وفقاً للأطر القانونية المنطبقة، والجهود

الرامية إلى تنفيذ التوصيات العملية ذات الصلة وانتهاج الممارسات الجيدة المتبعة في هذا الصدد،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار أن القانون الدولي الإنساني لا ينطبق إلا على حالات النزاع المسلح ويقر أن القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان المنطبق يوفران إطاراً لحماية الرعاية الصحية،

وإذ يشدد على أن هذا القرار لا تترتب عليه التزامات جديدة بموجب القانون الدولي،

وإذ يشدد أيضاً على أن هذا القرار لا يوسع نطاق تفويضات مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وأدوارها ومسؤولياتها المنصوص عليها في النظام الأساسي للحركة ونظامها الداخلي ولا يعدلها،

وإذ يُدكر بالالتزامات إزاء احترام وحماية الجرحى والمرضى والعاملين في مجال الرعاية الصحية والمرافق التابعة لها ووسائل النقل الطبي وحيال اتخاذ جميع التدابير المعقولة لضمان حصول الجرحى والمرضى على الرعاية الصحية بشكل آمن وفوري أثناء النزاعات المسلحة أو حالات الطوارئ الأخرى، وفقاً للأطر القانونية المنطبقة،

وإذ يناشد جميع الدول والجهات المعنية باحترام سلامة العاملين في المجال الطبي ومجال الرعاية الصحية عند اضطلاعهم بواجباتهم، تماشياً مع مدونات القواعد الأخلاقية والسلوك المهني الخاصة بهم ونطاق اختصاصهم،

وإذ يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المحددة على مستوى الرعاية الصحية لفئات معينة من الجرحى والمرضى، بمن فيهم من أطفال ونساء وأشخاص ذوي إعاقة وكبار السن،

وإذ يُشدد على أن تحديد هوية العاملين في مجال الرعاية الصحية والمرافق التابعة لها ووسائل النقل الطبي على هذا النحو من شأنه تعزيز حمايتها ويُدكر في هذا الصدد، بالالتزامات القانونية الدولية المتعلقة باستخدام الشارات المميزة وحمايتها بموجب اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية، حيثما تكون الأخيرة منطبقة،

وإذ يُدكر بالنظام الأساسي للحركة الدولية لا سيما هدف مكونات الحركة الدولية على النحو المنصوص عليه في ديباجة هذا النظام الأساسي الذي يوجه عمل الحركة الدولية نحو تعزيز تقديم رعاية صحية آمنة في النزاعات المسلحة أو حالات الطوارئ الأخرى،

وإذ يشدد بشكل خاص على أهمية المبادئ الأساسية للحركة الدولية ويذكر بأن "تحتزم الدول في جميع الأوقات التزام كافة مكونات الحركة الدولية بالمبادئ الأساسية" على النحو الوارد في النظام الأساسي للحركة الدولية،

- وإذ يشدد، في هذا السياق، على مبدأ الإنسانية، الذي تُمنع بموجبه المعاناة الإنسانية وتُخفف وطأتها أينما تقع، ومبدأ عدم التحيز، الذي بمقتضاه يُمنع أي تمييز قائم على أساس الجنسية أو العرق أو المعتقدات الدينية أو الطبقة الاجتماعية أو الآراء السياسية أو النوع الاجتماعي بين أفراد يجب تخفيف معاناتهم، مسترشدةً فقط باحتياجاتهم وإعطاء الأولوية لأشد حالات المعاناة إلحاحًا،
- وإذ يُدرك بأهمية أن يكون لدى العاملين في مجال الرعاية الصحية المعرفة العملية الكافية بالحقوق المكفولة لهم والمسؤوليات الواقعة على عاتقهم بما يتفق والأطر القانونية المنطبقة ومدونات القواعد الأخلاقية والسلوك المهني الخاصة بهم ونطاق اختصاصهم، وإذ يُشدد على تمكين العاملين في مجال الرعاية الصحية من تقديم خدماتهم دون التعرض لعواقب أو تهديد أو هجوم بدني،
- وإذ يُشدد على ضرورة استمرار التعاون، حيثما كان ذلك ذا صلة ومناسبًا، وتعزيزه بين الدول والحركة الدولية، والرابطات المهنية الوطنية والدولية للرعاية الصحية ومقدمي الرعاية الصحية الآخرين والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والقيادات الدينية والمجتمعية والمجتمعات المتضررة والجهات المعنية الأخرى لإذكاء الوعي بالعنف ضد الجرحى والمرضى والعاملين في مجال الرعاية الصحية والمرافق التابعة لها ووسائل النقل الطبي وتعزيز التأهب للتصدي له والتصدي له فعلا، لا سيما على الصعيد الوطني مع الأخذ بعين الاعتبار الأدوار والتكليفات والقدرات الحالية،
- ١- يحث جميع أطراف النزاعات المسلحة على الاحترام الكامل للالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني والدول على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان المنطبقة والمتعلقة بحماية الجرحى والمرضى والعاملين في مجال الرعاية الصحية والمرافق التابعة لها ووسائل النقل الطبي المستخدمة حصرا لأداء المهام الطبية؛
- ٢- يُدرك في هذا الصدد بحظر مهاجمة الجرحى والمرضى والعاملين في مجال الرعاية الصحية والمرافق التابعة لها ووسائل النقل الطبي وحظر منع حصول الجرحى والمرضى على خدمات الرعاية الصحية حظرا تعسفيا أو تقييد حصولهم عليها، وحظر التحرش بالعاملين في مجال الرعاية الصحية أو تهديدهم أو معاقبتهم لقيامهم بأداء المهام الموكلة إليهم بما يتفق مع الأطر القانونية المنطبقة؛
- ٣- يحيط علما بأن مهاجمة العاملين في مجال الرعاية الصحية أو تهديدهم أو منعهم بأي شكل آخر من أداء المهام الطبية الموكلة إليهم يقوض سلامتهم البدنية وسلامة مدونات الأخلاق والسلوك المهني الخاصة بهم؛
- ٤- يعرب عن بالغ قلقه إزاء مهاجمة العاملين في مجال الرعاية الصحية والمرافق التابعة لها، ويؤكد من جديد التزام جميع عناصر الحركة بحماية العاملين في مجال الرعاية الصحية والمرافق التابعة لها ووسائل النقل الطبي، كما يكفلها القانون الدولي الإنساني، ويناشد الدول، حسب الاقتضاء، بأن تجري تحقيقات كاملة وسريعة ومستقلة بهدف تعزيز التدابير الوقائية، بما يضمن المساءلة وتناول مظالم الضحايا؛
- ٥- يُناشد الدول، متى اقتضى الأمر ذلك ومتى كان مناسبًا، اعتماد التدابير الوطنية اللازمة وتنفيذها بشكل فعلي، بما فيها تدابير تشريعية وتنظيمية وعملية لكفالة احترام التزاماتها القانونية الدولية حيال حماية الجرحى والمرضى والعاملين في مجال الرعاية الصحية والمرافق التابعة لها ووسائل النقل الطبي، وحماية الشارات المميزة واستخدامها من جانب العاملين في مجال الرعاية الصحية والمرافق التابعة لها ووسائل النقل الطبي المصرح لها بذلك؛
- ٦- يُناشد الدول ضمان مواصلة قواتها المسلحة وقوات الأمن التابعة لها، في إطار اختصاصات كل منها المنصوص عليها في القانون الوطني، وحيثما يلزم الأمر، جهودها الرامية لإدراج تدابير عملية لحماية الجرحى والمرضى وخدمات الرعاية الصحية في تخطيط عملياتها وتنفيذها؛
- ٧- يناشد الدول، حيثما اقتضى الأمر، أيضًا المساهمة في إدراج هذه التدابير العملية في الممارسات والإجراءات الميدانية التي تطبقها المنظمات الإقليمية أو الدولية والتي تحكم القوات المسلحة وقوات الأمن؛
- ٨- يدعو الدول، إلى التعاون مع الحركة الدولية، ودوائر الرعاية الصحية والجهات المعنية الأخرى، حسب الاقتضاء، من أجل تعزيز فهمها لطبيعة العنف الذي يؤثر على تقديم خدمات الرعاية الصحية، وذلك بهدف وضع تدابير قانونية وتنظيمية وعملية لمنع العنف والتصدي له وكفالة تنفيذها فعليًا، حيثما كان ذلك مناسبًا ووصولًا إلى هذا الغرض، يُشجع الدول والحركة الدولية، بالتعاون مع دوائر الرعاية الصحية والجهات المعنية الأخرى، على القيام بانتظام بتبادل المعلومات الخاصة بالتحديات والممارسات الجيدة في هذا المضمار؛
- ٩- يدعو الدول والحركة الدولية، إلى التعاون مع دوائر الرعاية الصحية والأوساط الأكاديمية، حسب الاقتضاء، من أجل مواصلة الاستفادة بالأدوات التدريبية المتاحة أو دعمها أو استحداث أدوات جديدة عند الاقتضاء من أجل تحسين فهم العاملين في مجال الرعاية الصحية للحقوق المكفولة لهم والمسؤوليات التي تقع على عاتقهم بمقتضى القانون المنطبق ومدونات القواعد الأخلاقية والسلوك المهني الخاصة بهم،

الميدانية القائمة والنهج الرامية إلى تعزيز التطوير التنظيمي للجمعيات الوطنية مثل "إطار الوصول الآمن"، ومواصلة العمل، عند الاقتضاء، من أجل وضع إجراءات وبروتوكولات وقدرات بعينها لتعزيز إدارة المخاطر وأمن جميع خدمات الإسعاف والرعاية الصحية، ويُشجع الجمعيات الوطنية الأخرى واللجنة الدولية والاتحاد الدولي، عند الاقتضاء، على تقديم الدعم اللازم لما تبذله من الجهود المشار إليها.

١-٢-٦ القرار ٥: سلامة متطوعي العمل الإنساني وأمنهم

إن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، إذ يحيط علماً بأن هذا القرار يرمي إلى جملة أمور منها التوعية والترويج لسلامة متطوعي العمل الإنساني وأمنهم،

وإذ يعترف بامتنانٍ بالمساهمة العظيمة لمتطوعي العمل الإنساني وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني، ومن بينهم ١٧ مليون متطوعٍ يعمل مع جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) سعيًا لتحقيق رفاه مجتمعاتهم المحلية،

وإذ ينوّه بوجهٍ خاص بالخدمات التي قدمها ٧٠٠٠ متطوع من متطوعي الصليب الأحمر والهلال الأحمر الذين عملوا في البلدان المتضررة من فيروس إيبولا خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، والمليون متطوعٍ في الصليب الأحمر والهلال الأحمر الذين يعيشون ويعملون في بلدانٍ معرّضة للنزاعات المسلحة،

وإذ يلاحظ بقلقٍ شديد المخاطر العالية جدًّا التي يواجهها المتطوعون وغيرهم من العاملين في الميدان الإنساني في سياق النزاعات المسلحة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الاعتداء الجسدي والصدمات النفسية والوصم الاجتماعي والإصابات العرضية، وهي مخاطر تتباين تبعًا للنوع الاجتماعي،

وإذ يدرك أنّ متطوعي العمل الإنساني وغيرهم من العاملين يمكنهم أن يواجهوا أيضًا هذه المخاطر وسواها في ظروفٍ أخرى مثل الكوارث وحالات الطوارئ الصحية وحتى في سياق الدعم اليومي الذي يقدمونه لمجتمعاتهم المحلية،

وإذ يلاحظ مع بالغ الأسي أنّ زهاء ١٠٠ متطوعٍ في الصليب الأحمر والهلال الأحمر قد لقوا حتفهم خلال أداء مهامهم منذ انعقاد المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي) لسنة ٢٠١١،

وإذ يعبر عن تعاطفه مع أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، وكذلك تضامنه مع المتطوعين الذين تعرّضوا لإصابات وصدمات وغيرها من أشكال الضرر والأذى،

فضلا عن فهم الأعراف والتقاليد الوطنية والمحلية، تماشياً مع الأطر القانونية المنطبقة، وكذلك فهم المعضلات التي تواجههم في أداء مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية ويشدد على أن هذا قد يسهم في زيادة قبولهم لدى المجتمعات المحلية ومن ثم تعزيز سلامتهم وأمنهم؛

١٠- يدعو الدول والحركة الدولية إلى التعاون مع دوائر الرعاية الصحية والأوساط الأكاديمية، حسب الاقتضاء، من أجل تكثيف الجهود الرامية إلى إدماج التوجيهات الخاصة بحقوق العاملين في مجال الرعاية الصحية ومسؤولياتهم ضمن المناهج الدراسية الخاصة بالكليات الجامعية المعنية أو دعمها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر كليات الطب، والمؤسسات المعنية بتدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية؛

١١- يدعو الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى مواصلة دعم وتعزيز قدرات مرافق الرعاية الصحية المحلية والعاملين فيها في شتى أرجاء العالم، ومواصلة تقديم التدريب والتعليمات إلى الموظفين والمتطوعين في مجال الرعاية الصحية عن طريق استحداث الأدوات المناسبة بشأن حقوق العاملين في مجال الرعاية الصحية وواجباتهم وبشأن حماية تقديم خدمات الرعاية الصحية وضمان أمنها، قدر الإمكان؛

١٢- يدعو الدول والحركة، عند الاقتضاء، إلى التعاون مع المجتمعات المحلية المتضررة وقادتها، لتعزيز عمل مرافق الرعاية الصحية بشكل آمن من خلال التدابير التحضيرية والعملية؛

١٣- يدعو الدول والجمعيات الوطنية، عند الاقتضاء، إلى التحاور أو مواصلة التحاور في ما بينها، وذلك بهدف تعزيز القانون واللوائح والممارسات المحلية ذات الصلة بالدور المكمل الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية حيال السلطات العامة في مجال العمل الإنساني لتوفير رعاية صحية أكثر أماناً، بما في ذلك التنسيق الفعّال لخدمات الرعاية الصحية الخاصة بكل منها، ويدعو الجمعيات الوطنية، في إطار تنفيذ هذا الدور المكمل، إلى تعزيز ودعم تنفيذ الالتزامات القانونية الدولية للدول وجهود النشر المبذولة في هذا الصدد؛

١٤- يدعو الجمعيات الوطنية إلى تكثيف التزاماتها وجهودها الرامية إلى تعزيز حصولها على القبول وسلامتها وأمنها للوصول إلى الأشخاص في المجتمعات المحلية التي تقدم لها خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك توفير التدريب أو أشكال الدعم الأخرى لضمان عمل موظفيها ومتطوعيها في ضوء المبادئ الأساسية للحركة الدولية، ومن خلال تطبيق النهج

قدرة المجتمعات المحلية على الصمود والانتعاش، وفقا لما جاء في إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وخطة التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠.

العزم على توفير الحماية

١- يدعو الجمعيات الوطنية وكل الجهات الفاعلة الأخرى التي تستعين بمتطوعي العمل الإنساني إلى بذل كل جهد ممكن من أجل تزويد متطوعيها في الوقت المناسب بأفضل المعلومات والتوجيهات ودورات التدريب المتعلقة بالسلامة وبمعدات الوقاية والدعم النفسي والتأمين في حدود إمكانياتها؛

٢- يحث الجمعيات الوطنية وكل الجهات الفاعلة التي تستعين بمتطوعي العمل الإنساني على مواصلة مراجعة المخاطر المحتملة التي تهدد المتطوعين، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المخاطر المرتبطة بالنوع الاجتماعي، والتأكد من أن خططها وبرامجها تشمل تدابير للحد من هذه المخاطر والتخفيف منها؛

٣- يدعو الدول وسائر الجهات المعنية إلى دعم الجمعيات الوطنية وغيرها من الجهات الفاعلة التي تستعين بمتطوعي العمل الإنساني في تلك المساعي، بما في ذلك من خلال توفير التدريب والخبرات والموارد حسب الاقتضاء؛

٤- يدعو الدول إلى توفير ظروف عمل لمتطوعي العمل الإنساني تتسم بأكثر قدر ممكن من الأمان آخذة في الاعتبار المخاطر الملازمة لبعض أنشطتهم، واتخاذ التدابير الرامية إلى تعميق فهم دور متطوعي العمل الإنساني وقبوله، تماشيا مع الممارسة الوطنية؛ وإدراج تدابير حماية سلامة المتطوعين وأمنهم ضمن القوانين والسياسات والخطط والبرامج الوطنية المتعلقة بإدارة حالات الطوارئ، واتخاذ تدابير ترمي إلى تحميل مرتكبي الجرائم ضد متطوعي العمل الإنساني مسؤولية أفعالهم؛

تحسين المعرفة

٥- يشجّع الدول، بالتعاون مع الجمعيات الوطنية وغيرها من الجهات المعنية حسب الاقتضاء، إلى إنشاء و/أو دعم نظم وطنية لجمع ونشر بيانات شاملة، بما في ذلك البيانات الموزعة حسب نوع الجنس والسن، بشأن سلامة متطوعي العمل الإنساني وأمنهم بطريقة تتسق مع القانون الوطني الساري، ويدعو إلى أن تشمل الجهود الدولية الرامية إلى جمع البيانات المتعلقة بالسلامة في قطاع العمل الإنساني معلومات عن المتطوعين أيضاً؛

٦- يشجّع الدول والجمعيات الوطنية وسائر الجهات المعنية على مشاركة مصاعبها وممارساتها الفضلى في ما يتعلق بتحسين سلامة متطوعي العمل الإنساني وأمنهم؛

وإذ يُذكر أنه بموجب القانون الدولي الإنساني، يجب احترام العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية، مثلهم مثل المدنيين، وحمايتهم، وأن القانون الدولي لحقوق الإنسان يضم أيضاً إطاراً لحماية الأشخاص،

وإذ يُقر بأن حماية متطوعي العمل الإنساني هو واجب أخلاقي وإنساني معاً، بالنظر إلى إنسانيتهم وخدمتهم، وضرورة عملية يملئها دورهم الذي لا غنى عنه في العمل الإنساني، والآثار التي يمكن أن يُخلفها غياب الأمن على استقدامهم واستبقائهم في ميدان العمل الإنساني،

وإذ يُدرك أنه على الرغم من الأهمية القصوى لسلامة جميع العاملين في المجال الإنساني وأمنهم، كشفت الأبحاث التي أجراها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ("الاتحاد الدولي") مؤخراً عن أن الاهتمام بوضع المتطوعين كان ضعيفاً جداً في معظم الأحيان،

وإذ يؤكد عزمنا على التعاون في سبيل الوقاية من المخاطر التي يواجهها المتطوعون والتخفيف منها قدر الإمكان، والتعاون في تنفيذ مبادرات تعزز سلامة الوسط الذي يعملون فيه، ودعم جهودنا الرامية إلى تلبية احتياجات المتطوعين المصابين أو المصدومين، واحتياجات أسر المتطوعين الذين لقوا حتفهم أو أصيبوا خلال أداء واجبهم،

وإذ يشدد على أهمية توفر البيانات والأبحاث والمعارف المفيدة من أجل فهم المخاطر التي يواجهها متطوعو العمل الإنساني وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني والحد منها، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالنوع الاجتماعي،

وإذ يذكر بقرارات المؤتمر الدولي ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٤ الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين الذي ناشد الدول والجمعيات الوطنية العمل على تهيئة ظروف ملائمة لعمل المتطوعين والحفاظ عليها، بما في ذلك من خلال دعم التشريعات والسياسات المؤاتية،

وإذ يلاحظ تكامل القرار الحالي مع القرار ٥ الصادر عن المؤتمر الدولي الحالي بعنوان "الرعاية الصحية في خطر: الاستمرار معاً في حماية تقديم الرعاية الصحية"، فيما يتعلق بسلامة العاملين في الصليب الأحمر والهلال الأحمر وأمنهم،

وإذ يُذكر بأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٣٨/٦٧ للعام ٢٠١٢ قد طلب من الدول والأمم المتحدة أن تتعاون مع منظمات أخرى تستعين بمتطوعين بغية دعم الجهود الرامية إلى تعزيز أمن المتطوعين وحمايتهم،

وإذ يؤكد مجدداً على أن عمل متطوعي العمل الإنساني يُعد أساسياً لتحقيق النجاح في بلوغ الأهداف الدولية المتعلقة بتعزيز

التنفيذ والدعم

١٤- يدعو الاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى تقديم الدعم إلى الجمعيات الوطنية والدول في تنفيذ هذا القرار، ويشجع الجمعيات الوطنية أيضاً على دعم بعضها بعضاً في تبادل الممارسات الفضلى ومواجهة التحديات؛

١٥- يشجّع الاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر على مواصلة توطيد الشراكات مع الأطراف المعنية الأخرى، بما في ذلك الأمم المتحدة، من أجل تعزيز سلامة المتطوعين وأمنهم؛

١٦- يطلب من شركاء الجمعيات الوطنية التشغيليين التعاون معها، بدعم من الاتحاد الدولي وأو اللجنة الدولية للصليب الأحمر حسب الاقتضاء، للتأكد من أن أي مشاريع مشتركة لا تعرّض المتطوعين لمخاطر غير ضرورية؛

١٧- يطلب من الاتحاد الدولي تقديم تقرير حول التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين.

٧-٢-١ القرار ٦: تعزيز الأطر القانونية لمواجهة الكوارث والحد من المخاطر وتقديم الإسعافات الأولية

إنّ المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، إذ يُذكر بالهدف النهائي ٣-٢ للمؤتمر الدولي الثامن والعشرين والقرار ٤ للمؤتمر الدولي الثلاثين والقرار ٧ للمؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر،

وإذ يذكّر بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي شجعت الدول على تعزيز أطرها التنظيمية الخاصة بالمساعدات الدولية في حالات الكوارث، وأخذ إرشادات تسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي على الصعيد المحلي في حالات الكوارث (إرشادات تنظيم الإغاثة) في الاعتبار،

وإذ يلاحظ استكمال الصيغة النهائية من "القانون النموذجي المتعلق بتسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي على الصعيد المحلي في حالات الكوارث" التي وضعها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي)، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٣، ومبادرة الاتحاد الدولي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لوضع "مرسوم نموذجي لحالات الطوارئ بشأن تسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي على الصعيد المحلي في حالات الكوارث"،

٧- يدعو الأوساط الأكاديمية إلى زيادة أبحاثها التي تدرس المشاكل المتعلقة بمتطوعي العمل الإنساني والحلول الممكنة لهذه المشاكل، ويشجّع الدول على النظر في زيادة الدعم المالي لهذه الأبحاث؛

تحسين الفهم

٨- يشدّد على أهمية ضمان إدراك متطوعي العمل الإنساني للأعراف والتقاليد الوطنية والمحلية واحترامها، وتعبيرهم بوضوح عن سبب وهدف وجودهم في المجتمعات المحلية بغية تسهيل قبولهم، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في سلامتهم وأمنهم، وضمان استرشاد العمل الإنساني بالمبادئ الإنسانية في هذا الصدد؛

٩- يشجّع الجمعيات الوطنية على التأكد من أنّ متطوعيها قد تلقوا تدريباً كاملاً على إجراءات وبروتوكولات السلامة القابلة للتطبيق، بما في ذلك استخدام أي معدّات وقائية ضرورية في إطار تطبيق المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وأنهم يعرفون كيفية استخدام الأدوات الدولية مثل إطار الوصول الآمن الذي أعدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر ودليل "حافظ على سلامتك" الذي وضعه الاتحاد الدولي؛

تشجيع التأمين أو أي حماية تعادله

١٠- يحث الجمعيات الوطنية وكل الجهات الفاعلة التي تستعين بمتطوعي العمل الإنساني على بذل كل جهد ممكن، في حدود إمكانياتها، للتأكد من حصول متطوعيها على التأمين المناسب أو ما يعادله، مثل "شبكة الأمان" لمساعدتهم في حالات الوفاة أو الإصابة أو المرض أو الصدمات التي قد يتعرضون لها أثناء أداء واجبهم؛

١١- يشيد بالدول التي وفرت الدعم المباشر أو غير المباشر لبرامج التأمين أو ما يعادلها من برامج "شبكة الأمان" التي تساعد متطوعي الجمعيات الوطنية وغيرها من الجهات الفاعلة التي تستعين بمتطوعي العمل الإنساني ضمن نطاق أقاليمها، ويحث الدول الأخرى على التفكير في اتخاذ خطوات مماثلة بأقصى قدر ممكن؛

١٢- يحثّ الدول والأطراف المعنية الأخرى، بصفتها جهات مانحة، على النظر أيضاً في توفير دعم مشابه في بلدان أخرى تماشياً مع التشريعات الوطنية والمبادئ الإنسانية؛

١٣- يحثّ الاتحاد الدولي على مواصلة مساعدة الجمعيات الوطنية على اكتشاف وسائل غير مكلفة لتوفير التأمين لمتطوعيها أو تلبية احتياجاتهم؛

وإذ يحيط علماً بمبادرة الاتحاد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإجراء بحث مقارنة بشأن أفضل الممارسات والنواقص في القوانين الوطنية المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث التي يعرضها التقرير الذي نشر في عام ٢٠١٤ بعنوان: "القوانين والأنظمة النافذة في مجال الحد من مخاطر الكوارث: تقرير يشمل عدة بلدان"؛ ويلاحظ النتائج التي توصل إليها التي تفيد بإحراز تقدم مشجع في تعزيز قوانين إدارة مخاطر الكوارث خلال السنوات الأخيرة، ولكن مع استمرار وجود ثغرات في هذا المجال في العديد من البلدان، لا سيما في ما يتعلق بمعالجة مسائل التمويل وتعزيز القدرات وإشراك المجتمعات المحلية وتنفيذ الأنشطة وضمان المساءلة في مجال الحد من مخاطر الكوارث،

وإذ يحيط علماً بالمشاورات والبحوث التجريبية التي أجراها الاتحاد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة ما بين ٢٠١٢ و٢٠١٥ بشأن "القائمة المرجعية حول القانون والحد من مخاطر الكوارث" ساعية إلى جمع تعليقات وآراء مجموعة واسعة من الأخصائيين الحكوميين وغير الحكوميين،

وإذ يقر بأن التدريب الواسع النطاق على الإسعافات الأولية وممارستها الشخصية يمثل وسيلة فعالة من حيث التكلفة لضمان توفير مساعدة قريبة المنال لإنقاذ الناس خلال اللحظات الأولى من وقوع أزمة صحية مفاجئة،

وإذ يرحب بالمساهمة القوية التي قدمتها الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في تعزيز الإسعافات الأولية،

وإذ يلاحظ النتائج التي توصل إليها الاتحاد الدولي في التقرير الأساسي ومفادها أن التفويض المحدد الأهداف للتدريب على الإسعافات الأولية من شأنه زيادة فرص وجود أشخاص ذوي مهارات مناسبة عند وقوع أزمة، ولكن ثمة تفاوت كبير بين الدول فيما يتعلق بمدى فرض مثل هذا التفويض،

وإذ يلاحظ أيضاً النتيجة التي تم التوصل إليها ومفادها أن العديد من الدول تفتقر إلى المعايير الدنيا الخاصة بمحتوى التدريب على الإسعافات الأولية ونوعيته، ويرحب في هذا الصدد بالمبادئ التوجيهية الدولية للإسعافات الأولية والإنعاش التي وضعتها الاتحاد الدولي سنة ٢٠١١ باعتبارها أداة مرجعية مهمة،

ويلاحظ أيضاً النتيجة التي توصل إليها ومفادها أن حتى المتطوعين المدربين يترددون في تقديم الإسعافات الأولية خوفاً من المسؤولية القانونية المحتملة في حال عدم تكلم جهودهم المخلصة بالنجاح، وأنهم لا يتمتعون في الواقع بأي حماية قانونية خاصة في قوانين العديد من الدول،

وإذ يقر بالدور الحاسم للنساء ولمشاركتهن في إدارة مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على الصمود بشكل فعال،

وإذ يلاحظ بارتياح أن ٢٣ دولة تقريباً اعتمدت قوانين وقواعد وإجراءات جديدة تستند إلى إرشادات القانون الدولي لمواجهة الكوارث منذ عام ٢٠٠٧، وأن عدداً هاماً من المنظمات والمبادرات الإقليمية زادت من الدعم الذي تقدمه إلى الدول الأعضاء من أجل تفتاد المشاكل التنظيمية أو إيجاد حل لها في عمليات الاستجابة الدولية للكوارث،

وإذ يلاحظ بقلق نتائج التقرير الأساسي للاتحاد الدولي التي تفيد بأن المشاكل التنظيمية لا تزال عقبه أمام سرعة عمليات الاستجابة الدولية للكوارث وفعاليتها، وأن العديد من الدول لا يزال يفتقر إلى قوانين وقواعد وإجراءات شاملة لإدارة المساعدات الدولية في حالات الكوارث،

وإذ يلاحظ أن لجنة القانون الدولي أنهت القراءة الأولى "لمشاريع المواد المتعلقة بحماية الأشخاص في حالات الكوارث" وطلبت من الدول ومن بعض المنظمات، ومن بينها الاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر، تقديم تعليقاتها قبل ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦،

وإذ يذكر بالدور الحاسم لاستراتيجية وخطة عمل يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمناً لعام ١٩٩٤، وإطار عمل هيوغو لعام ٢٠٠٥، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠١٥ (إطار سندي) في تعميم مفهوم الحد من مخاطر الكوارث، والذي أمكن تحقيقه بفضل استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من مخاطر الكوارث،

وإذ يرحب بإطار سينداي الذي يشجع الدول، من بين جملة أمور أخرى، على تعزيز محتوى القوانين والأنظمة والسياسات العامة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وتنفيذها، ويشدد على ضرورة إدماج منظور النوع الاجتماعي والسن والإعاقة والثقافة في جميع السياسات والممارسات المتعلقة بالحد من المخاطر، وتعزيز الدور القيادي للمرأة والشباب، ويقر بأهمية مراجعة القوانين والإجراءات الوطنية استناداً إلى إرشادات تنظيم الإغاثة،

وإذ يحيط علماً بالتقدم المحرز في الاجتماع الأول لفريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، باعتباره خطوة عملية لتنفيذ إطار سندي،

وإذ يرحب بخطة التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ التي تدعو إلى الالتزام، من بين جملة أمور أخرى، "بتعزيز قدرة الفقراء والفتات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المناخية الحادة والكوارث وغيرها من الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية"،

وإذ يشدد على أن الدولة المتضررة تتحمل المسؤولية الرئيسية في مباشرة عملية تقديم المساعدات الإنسانية وتنظيمها وتنسيقها وتنفيذها داخل أراضيها، وفي تسهيل عمل المنظمات الإنسانية الرامي إلى التخفيف من عواقب الكوارث الطبيعية،

الإسراع في إحراز تقدم في تسهيل وتنظيم الاستجابة الدولية للكوارث

١- يشيد بالدول التي اعتمدت قوانين وسياسات وقواعد وإجراءات شاملة لتسهيل وتنظيم المساعدة الدولية في حالات الكوارث ويشجعها على تبادل خبراتها مع الآخرين؛

٢- يدعو الدول التي لم تعتمد بعد القوانين والسياسات والقواعد والإجراءات المناسبة إلى القيام بذلك على الصعيد الوطني ودون الوطني لتجنب أن تؤخذ على حين غرة في حال وقوع كارثة مستقبلاً، ويشجعها على التفكير في وضع إجراءات مؤسسية خاصة لضمان المناقشة والتخطيط للملائم بشأن إدارة المساعدات الدولية في حالات الكوارث؛

٣- يرحب بالدعم الذي قدمته الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي إلى الدول المعنية لاستخدام إرشادات القانون الدولي لمواجهة الكوارث، ويشجعها على مواصلة جهودها بما في ذلك إدراج الإرشادات في خططها الوطنية، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، ومن بينهم الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة؛

٤- يدعو الجمعيات الوطنية والدول إلى التعاون في تعريف الجمهور بالمعلومات المتعلقة بالتبرع بأنسب الإمدادات والمواد في أعقاب كارثة كبيرة، والامتناع عن شحن المواد غير الضرورية وغير المطلوبة؛

٥- يرحب بمبادرة الاتحاد الدولي لتعزيز الحوار حول المزيد من الخيارات لتسريع إحراز التقدم في حل المشاكل التنظيمية في عمليات الاستجابة الدولية في حالات الكوارث، بما في ذلك الجهود المبذولة على مستوى البلد، فضلاً عن إمكانية مواصلة تعزيز الأطر القانونية العالمية وأو الإقليمية، ويدعو الاتحاد الدولي إلى مواصلة المشاورات مع الدول والجهات الأخرى المعنية في هذا المجال؛

تعزيز التعاون وقوانين الحد من مخاطر الكوارث

٦- يقر بأن الجمعيات الوطنية، باعتبارها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني، تضطلع بدور هام في دعم الدول في بلدانها في تحقيق عدد من الأهداف والغايات والأولويات المحددة في سياق إطار سينداي وخطة التنمية

المستدامة حتى عام ٢٠٣٠، ونتائج مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، بما في ذلك ما يتعلق منها بتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، والحد من مخاطر الكوارث، والتكيف مع تغير المناخ؛

٧- يشجع الجمعيات الوطنية والدول على البحث في إيجاد سبل لتحسين تعاونها من أجل تحقيق هذه الأهداف والغايات والأولويات، بما في ذلك التعاون لمواجهة المخاطر في المناطق الحضرية، وتعزيز الأطر القانونية المحلية التي تنفذ بشكل جيد؛

٨- يلتزم بالعمل سويًا من أجل تعزيز الجهود الشاملة الرامية إلى تحقيق الصمود والمرتكزة على المجتمعات المحلية، بما في ذلك من خلال تشجيع إقامة الشراكات والتحالفات، وهو يرحب في هذا الصدد بتحالف المليار من أجل تعزيز الصمود؛

٩- يعترف بأن القائمة المرجعية حول القانون والحد من مخاطر الكوارث تُعد أداة تقييم مفيدة وغير ملزمة لمساعدة الدول، عندما ينطبق ذلك، في استعراض الأطر القانونية الوطنية المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث على المستوى الوطني ومستوى المنطقة وعلى المستوى المحلي، ويلاحظ أنها مفيدة للدول في تنفيذ الالتزامات ذات الصلة المحددة في إطار سندي؛

١٠- يدعو الدول إلى استخدام القائمة المرجعية من أجل تقييم محتوى القوانين والأنظمة والسياسات العامة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث ومدى تنفيذها، وتحسين ذلك عند الاقتضاء، بدعم من الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي ومنظمة الأمم المتحدة والمجتمع المدني المحلي والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والشركاء الآخرين؛

١١- يشجع الجمعيات الوطنية والدول على التعاون في زيادة وعي الجمهور بالحد من مخاطر الكوارث وما يتصل به من حقوق ومسؤوليات للجهات الفاعلة المعنية بموجب القانون الوطني والدولي؛

توفير الأطر القانونية التي تدعم إنقاذ الأرواح بفضل الإسعافات الأولية

١٢- يشجع الدول على تشجيع تدريب مواطنيها على الإسعافات الأولية وتجديد معرفتهم بها بشكل منتظم طوال حياتهم، وبشكل خاص عبر فرض التدريب الإلزامي لتلاميذ المدارس والمعلمين بالقدر الذي تسمح به القدرات المتاحة والنظام الوطني، ولطالبي رخص القيادة، وضمان مشاركة النساء

الحرص على نشر القانون ومراجعته

١٩- يؤكد من جديد دور المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر باعتباره أحد المحافل الدولية الرئيسية للحوار المتواصل بشأن قوانين مواجهة الكوارث وأعمال الانتعاش إلى جانب أنشطة تقودها الدول والمنظمات الدولية؛

٢٠- يدعو الدول والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية إلى نشر هذا القرار على الجهات المعنية المناسبة، بما في ذلك من خلال إحاطة المنظمات الدولية والإقليمية المعنية علماً به؛

٢١- يطلب من الاتحاد الدولي أن يقدم، بالتشاور مع الجمعيات الوطنية، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

١-٢-٨ القرار ٧: تعزيز استجابة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر للاحتياجات الإنسانية المتزايدة

إن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي)،

إذ يعرب عن قلقه العميق إزاء تزايد الاحتياجات الإنسانية،

وإذ يشدد على أهمية استمرار مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) في تعزيز قدرتها على تلبية الاحتياجات الإنسانية وتحسينها عن طريق العمل والتنسيق بأسلوب جماعي يتسم بالكفاءة،

وإذ يؤكد مجدداً ما للمبادئ الأساسية السبعة للحركة من قيمة أخلاقية وميدانية كبيرة لجميع مكونات الحركة في تحقيق مهمتها الإنسانية،

وإذ يشير إلى التعهدات التي قطعتها الدول بتيسير أنشطة مكونات الحركة ووصولها الآمن، واحترام تقيدها بالمبادئ الأساسية في جميع الأوقات،

وإذ يشدد بالتحديد على أهمية إقامة حوار مستمر في هذا الصدد بين الدول ومكونات الحركة لضمان تنفيذ الدول لتعهداتها ذات الصلة المحددة في القانون الدولي الإنساني والمبينة في النظام الأساسي والنظام الداخلي للحركة،

وإذ يشجع الجهود المستمرة التي تبذلها الحركة في سبيل ضمان الاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة على نحو يتسم

والفتيات والرجال والفتيان بشكل متساوٍ في التدريب على الإسعافات الأولية؛

١٣- يشجع أيضاً الدول على اعتماد المبادئ التوجيهية الرسمية بشأن المعايير الدنيا لمحتوى برامج تعليم الإسعافات الأولية وتحديثها بشكل منتظم، وأخذ المعايير المستخدمة حالياً بعين الاعتبار بما فيها المبادئ التوجيهية الدولية للإسعافات الأولية والإنعاش التي وضعها الاتحاد الدولي فضلاً عن نتائج عمليات تقييم الآثار؛

١٤- يشجع أيضاً الدول على التفكير في كل الخطوات اللازمة لتشجيع الأشخاص العاديين الحاصلين على تدريب مناسب على تقديم الإسعافات الأولية، بما في ذلك من خلال منحهم الحماية القانونية من المسؤولية لجهودهم المخلصة، عند الاقتضاء، والتأكد من أنهم على علم بوجود هذه الحماية؛

١٥- يدعو الدول إلى تبادل أفضل الممارسات في هذا المجال ومنها استخدام وسائل الاتصال الرقمية، ويطلب من الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي مساعدة الدول المعنية على تقييم أطرها القانونية القائمة المتعلقة بالإسعافات الأولية وتعزيزها، عند الضرورة ونزولاً عند طلبها؛

توسيع نطاق الدعم والشراكات

١٦- يشجع الجمعيات الوطنية، باعتبارها هيئات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني، على مواصلة إسداء النصح والدعم لحكوماتها في إرساء وتنفيذ أطر قانونية وسياسية فعالة في مجال إدارة حالات الكوارث والطوارئ على كل المستويات، وخاصة ما يتعلق منها بالقضايا المثيرة للقلق المذكورة في هذا القرار؛

١٧- يطلب من الاتحاد الدولي مواصلة دعمه للجمعيات الوطنية والدول في مجال قانون مواجهة الكوارث بما في ذلك ما يتعلق منه بالقضايا المثيرة للقلق المذكورة في هذا القرار، وذلك من خلال تقديم المساعدة الفنية، وتعزيز القدرات، وإعداد الأدوات والنماذج والإرشادات، والمناصرة والبحوث المستمرة، ومن خلال تعزيز تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين البلدان؛

١٨- يرحب بالتعاون المتزايد بين الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية والشركاء الآخرين، وفقاً لتفويض كل منها، في تقديم الدعم إلى الدول المعنية في هذا المجال، ولا سيما مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، ويشجعها على مواصلة إقامة شراكات جديدة؛

- ٢- يذكر بتعهد الدول باحترام تقيّد جميع مكونات الحركة بالمبادئ الأساسية في كل الأوقات، ويحثّ الدول والجمعيات الوطنية على إقامة حوار مستمر بشأن احترام المبادئ والتقيّد بها سعياً إلى ضمان استفادة كل بلد استفادة تامة من وجود جهة محايدة وغير متحيزة تقدم المساعدة إلى السلطات العامة في مجال العمل الإنساني، وجهة مساعدة تظل محافظة على استقلالها الذاتي في اضطلاعها بأنشطتها الإنسانية لفائدة الأشخاص الأشد استضعافاً؛
- ٣- يرحّب بالتعهدات التي قُطعت أثناء انعقاد مجلسي المندوبين لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٥ من أجل "تعزيز التنسيق والتعاون في الحركة"، بهدف ضمان زيادة التنسيق والتعاون الميدانيين، من ناحيتي التأهب والاستجابة على حد سواء، ويحثّ مكونات الحركة إلى مواصلة ما تبذله من جهود في سبيل خدمة السكان المتضررين بأكثر الطرق الممكنة فعالية وشمولاً؛
- ٤- يحيط علماً بالمبادرة التي أطلقتها مكونات الحركة لاعتماد رمز مميز للحركة يُستخدم بصورة استثنائية في التمثيل المشترك والأنشطة الإعلامية والترويجية وتلك المتعلقة بجمع التبرعات على المستوى العالمي، ويشدد على تعهد مكونات الحركة بعدم عرض الرمز المميز للحركة إلا وفقاً للشروط والقواعد التي تحكم استخدامه بهدف ضمان اتساقه المستمر مع اللوائح القائمة وإكماله للرموز المميزة القائمة الخاصة بفرادى مكونات الحركة؛
- ٥- يشجع الدول على أن تقر، حسب الاقتضاء، الرمز المميز للحركة وأن تسهل استخدامه في أقاليمها، امتثالاً للقانون الوطني والقانون الدولي المنطبقين ووفقاً مع لائحة استخدام الشارة لعام ١٩٩١؛
- ٦- يعتمد "مبادئ وقواعد الصليب الأحمر والهلال الأحمر للمساعدة الإنسانية" بالصيغة التي نقيتها بها الهيئة العامة للاتحاد الدولي في عام ٢٠١٣، التي تنظم أنشطة الجمعيات الوطنية واتحادها الدولي في مجال تقديم المساعدات الإنسانية الدولية (ما عدا النزاعات المسلحة، والاضطرابات الداخلية، ونتائجها المباشرة)؛ ويطلب من الدول أن تيسر وتدعم تنفيذ هذه المبادئ والقواعد؛ ويشير إلى دور الجمعيات الوطنية كجهات مساعدة للسلطات العامة في بلدانها في المجال الإنساني؛
- ٧- يرحّب بمبادرة الحركة الرامية إلى إطلاع مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني على وجهة نظرها وخبرتها الفريدتين، لكي تكمل بذلك ما تبذله الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى من جهود للتصدي لأكثر التحديات الإنسانية إلحاحاً.
- بالكفاءة والاتساق والتكامل ويقوم على المبادئ، وفقاً لمهام كل منها، عن طريق تعزيز العمليات الداخلية وثقافة التعاون والتنسيق قبل وقوع حالات الطوارئ وأثناءها وبعدها،
- وإذ يسلم بالحاجة إلى أن تعتمد الحركة، في مساعيها لتحقيق طموحها الجماعي، نهجاً متسقاً إزاء العلامة المميزة والتمثيل البصري لأغراض الاتصالات والترويج وجمع الأموال على الصعيد العالمي،
- وإذ يؤكد أهمية الشارات المميزة المعترف بها بمقتضى اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية، والوظيفة الرئيسية للشارات باعتبارها أداة لتوفير الحماية في أوقات النزاعات المسلحة، ويشدد على الحاجة إلى الحفاظ على الشارات وضمن احترامها في جميع الأوقات وفقاً لاتفاقيات جنيف ولائحة استخدام شارة الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر بواسطة الجمعيات الوطنية (لائحة استخدام الشارة) لسنة ١٩٩١ بالصيغة التي اعتمدها المؤتمر الدولي في عام ١٩٦٥ والصيغة التي نقحها مجلس المندوبين في عام ١٩٩١، مع اعتمادها لاحقاً من الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف،
- وإذ يؤكد أيضاً مسؤولية الدول، بالتعاون مع جمعياتها الوطنية، عن حماية سلامة الشارات المميزة، على النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي والنظام الداخلي للحركة،
- وإذ يحيط علماً بقرار الدورة التاسعة عشرة للهيئة العامة للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي)، الذي أقر "مبادئ وقواعد الصليب الأحمر والهلال الأحمر للمساعدة الإنسانية" وطلب عرضها على المؤتمر الدولي.
- وإذ يذكر ويؤكد مجدداً الالتزامات السابقة التي اعتمدها المؤتمر الدولي، وخاصة القرار ١ والإعلان الملحق به بعنوان "معاً من أجل الإنسانية" الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثلاثون، والقرار رقم ٣ "الهجرة: ضمان الوصول إلى المهاجرين، والكرامة، واحترام التنوع، والإدماج الاجتماعي" الذي اعتمده المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون،
- وإذ يحيط علماً اعتماد مجلس المندوبين لعام ٢٠١٥ بيان الحركة المعنون "ضمان القيام بعمل جماعي لحماية المهاجرين وتلبية احتياجاتهم ومعالجة مواطن ضعفهم"،
- ١- يشير إلى اعتماد مجلس مندوبي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لعام ٢٠١٥ "رؤية الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر"، ويسعى جاهداً إلى دعم مكونات الحركة في تحقيق هذه الرؤية، ويدعو الدول إلى دعم الحركة في تحقيق هذا الهدف وتيسيره؛

١-٢-٩ القرار ٨: تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية الموقعين في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية

إن المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر،

١- إذ يحيط علماً باعتماد القرار ١٠ لمجلس المندوبين في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بشأن تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية الموقعين في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية (انظر الملحق للاطلاع على نص القرار)؛

٢- يعتمد هذا القرار.

الملحق: قرار

تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية الموقعين في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية

إن مجلس المندوبين،

إذ يشير إلى مذكرة التفاهم التي وقعتها جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وبالأخص الأحكام التالية:

١- تعمل جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وفقاً للإطار القانوني الواجب تطبيقه على الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب.

٢- تعترف جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بأن هذه الأخيرة هي الجمعية الوطنية المصرح لها بالعمل في الأراضي الفلسطينية وأن هذه الأراضي تقع في النطاق الجغرافي للأنشطة الميدانية لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وصلحياتها. وتحتزم جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني اختصاص كل منهما وتعملان وفق النظام الأساسي والنظام الداخلي للحركة.

٣- بعد اعتماد البروتوكول الإضافي الثالث، ولحين قبول جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية من الهيئة العامة للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر:

أ) تضمن جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية عدم وجود أي فروع لها خارج الحدود المعترف بها دولياً لدولة إسرائيل.

ب) تجري الأنشطة الميدانية التي تقوم بها كل جمعية وطنية داخل اختصاص الجمعية الأخرى وفقاً لحكم الموافقة الوارد في القرار رقم ١١ الصادر عن المؤتمر الدولي المنعقد عام ١٩٢١.

(...)

٤- تعمل جمعية ماجن دافيد أدوم وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني معاً وبصورة منفصلة في حدود اختصاصهما على إنهاء أي سوء استخدام للشارة، وتعمل كل منهما مع سلطاتها على ضمان احترام مهمتها الإنسانية والقانون الدولي الإنساني.

(...)

٦- تتعاون جمعية ماجن دافيد أدوم وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني على تنفيذ مذكرة التفاهم هذه (...).

وإذ يحيط علماً بالتقرير الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ عن تنفيذ مذكرة التفاهم التي أعدتها اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر (اللجنة الدائمة)،

وإذ يُذكر بالقرار رقم ٥ الذي اعتمده مجلس المندوبين في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بشأن تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية الموقعين بين جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني،

وإذ يؤكد مجدداً أهمية عمل جميع مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) في كل الأوقات وفقاً للقانون الدولي الإنساني فضلاً عن المبادئ الأساسية للحركة ونظامها الأساسي والداخلي وسياساتها،

وإذ يلاحظ أن على الجمعيات الوطنية واجب العمل وفقاً لدستور الاتحاد الدولي والسياسة القائمة "بشأن حماية نزاهة الجمعيات الوطنية وأجهزة الاتحاد الدولي" المعتمدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩،

وإذ يذكر بأية تسوية النزاعات المذكورة في القرار ١١ الصادر عن المؤتمر الدولي لعام ١٩٢١، وبلجنة الامتثال والوساطة التابعة للاتحاد الدولي، ويقر بحقوق الجمعيات الوطنية بموجبها،

هذا القرار، بحيث تتضمن الوظائف الرئيسية التالية دون أن تقتصر عليها:

أ) إجراء مراقبة دورية وإعداد تقريرين في السنة يقدمان إلى الحركة وإلى مجلس المندوبين لعام ٢٠١٧؛

ب) التثبت من المعلومات المقدمة من الجمعيتين الوطنيتين بشأن تنفيذ مذكرة التفاهم؛

ج) استكشاف خيارات بناءة داخل الحركة لمعالجة القضايا المطروحة في التقارير؛

٧- يعترف بأن المراقب المستقل قد يرغب في طلب المساعدة من الجمعيات الوطنية ومن شخصيات بارزة من داخل الحركة أو خارجها من أجل التوصل إلى التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم؛

٨- يحث جمعية ماجن دافيد أدوم وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني على تحسين تعاونهما في أداء مهامهما والتزاماتهما الإنسانية، بما في ذلك من خلال عقد اجتماعات دورية؛

٩- يطلب من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي تقديم الدعم اللوجستي والفني لعملية المراقبة، وضمان تقديم تقرير عن تنفيذ مذكرة التفاهم إلى الاجتماع المقبل لمجلس المندوبين وعبره إلى المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين؛

١٠- يعرب عن الرغبة الصادقة في تحقيق التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم والتثبت منه قبل انعقاد مجلس المندوبين لعام ٢٠١٧.

١٠-٢-١ القرار ٩: حلّ صندوق "أوغوستا"

وضم رأس ماله إلى صندوق وسام

"فلورانس نايتنجيل" استعراض

نظام منح وسام "فلورانس نايتنجيل"

إن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي)،

إذ يحيط علماً بالتقرير الذي قدمته اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن صندوق "أوغوستا"،

وإذ يحيط علماً أيضاً بقلّة استدامة صندوق "أوغوستا"،

وإذ يحيط علماً كذلك بمقترحات اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن نظام منح وسام "فلورانس نايتنجيل"،

وإذ يندكر بالولايتين المنوطتين بصندوق "أوغوستا" وصندوق وسام "فلورانس نايتنجيل"،

وبينما يأخذ في الاعتبار الأوضاع الإنسانية والسياسية الراهنة، يُعبّر عن خيبة أمله لعدم تنفيذ مذكرة التفاهم تنفيذاً كاملاً حتى الآن وبعد مرور ١٠ سنوات، ويؤكد مجدداً إصرارنا الجماعي على دعم تنفيذها الكامل،

وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ التي وجهها وزير خارجية دولة إسرائيل وذكرت فيها الحكومة الإسرائيلية أنها "مستعدة لدعم جمعية ماجن دافيد أدوم لضمان التنفيذ الكامل لالتزاماتها [موجب مذكرة التفاهم]،"

وإذ يؤكد مجدداً ضرورة التنسيق الفعلي والإيجابي بين جميع مكونات الحركة دعماً للتنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم،

١- يلاحظ مع التقدير التام مدى التقدم المحرز، ويقر بالخطوات التي اتخذتها كل من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم طوال العقد الماضي لتنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية، لكنه يلاحظ مع ذلك ومع الأسف الشديد ما خلصت إليه اللجنة الدائمة من "عدم الإفادة منذ عام ٢٠١٣ عن اتخاذ أي خطوات إضافية بشأن أحكام النطاق الجغرافي لمذكرة التفاهم؛"

٢- يحث بشدة جمعية ماجن دافيد أدوم على الامتثال لالتزاماتها فيما يتصل بأحكام النطاق الجغرافي لمذكرة التفاهم، وعلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لوضع حد لعدم الامتثال؛

٣- يطلب من جمعية ماجن دافيد أدوم والأطراف المعنية الأخرى في إسرائيل وخارجها أن تتخذ تدابير ملموسة إضافية لوقف سوء استخدام شعار جمعية ماجن دافيد أدوم في الأراضي التي تعتبر داخل النطاق الجغرافي لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني؛

٤- يدعو دولة إسرائيل إلى مواصلة دعمها لجمعية ماجن دافيد أدوم لضمان التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب مذكرة التفاهم؛

٥- يطلب إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والاتحاد الدولي أن يقوما بتيسير التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم باقتراح، تعتمده اللجنة الدائمة، لتعيين مراقب مستقل بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦؛

٦- يحث اللجنة الدولية والاتحاد الدولي على تحديد اختصاصات عملية المراقبة في غضون ٤٥ يوماً من اعتماد

المادة ٤

يكون الوسام من الفضة المذهبة، ويكون على وجهه نقش لصورة "فلورانس نايتنغيل" وعبارة "Ad memoriam Florence Nightingale ١٨٢٠-١٩١٠"، ويكون على حافة ظهره نقش لعبارة "Pro vera misericordia et cara humanitate" وفي وسطه نقش لاسم الفائز وتاريخ منح الوسام.

ويكون الوسام مربوطاً بشريط أحمر وأبيض ملصق عليه إكليل غار يحيط بصليب أحمر.

وتُرفق بالوسام شهادة مكتوبة على الرق.

المادة ٥

يقلد الوسام، في كل بلد إما رئيس الدولة أو رئيس اللجنة المركزية للجمعية الوطنية، بنفسه مباشرة أو بتفويض من ينوب عنه. ويجب أن يكون حفل التقليد مهيباً بما يليق بجلال الشرف الممنوح.

المادة ٦

يُنح وسام "فلورانس نايتنغيل" كل سنتين.

ولا يجوز توزيع أكثر من ٥٠ وساماً في الحفل الواحد.

ومتى تعذر تنظيم حفل تقليد أو أكثر بسبب ظروف استثنائية ناتجة عن حالة حرب واسعة النطاق، جاز أن يفوق عدد الأوسمة الممنوحة في حفلات التقليد اللاحقة ٥٠ وساماً، على ألا يتجاوز ذلك عدد الأوسمة الإجمالي الذي كان من الطبيعي بلوغه لو كان قد تسنى تنظيم حفلات التقليد السابقة.

المادة ٧

اعتباراً من بداية أيلول/سبتمبر من السنة السابقة لسنة منح الوسام، ترسل اللجنة الدولية للصليب الأحمر تجميعاً واستمارات إلى اللجان المركزية للجمعيات الوطنية لتدعوها إلى تقديم أسماء المرشحين الذين ترى أنهم مؤهلون للحصول على الوسام، طبقاً للشروط المشار إليها في المادة ٢.

المادة ٨

ترفع اللجان المركزية للجمعيات الوطنية إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بعد التماس كامل المشورة اللازمة، أسماء ومؤهلات المرشحين الذين توصي بهم.

ولتمكين اللجنة الدولية من الاختيار بنزاهة، تُرفق بأسماء المرشحين جميع المعلومات ذات الصلة التي تسوغ منح الوسام،

١- يطلب إلى اللجنة الدولية أن تتخذ الإجراءات التي تتيح حلّ صندوق "أوغوستا" وتحويل رأس ماله إلى صندوق وسام "فلورانس نايتنغيل"،

٢- يوافق على النظام الجديد لمنح وسام "فلورانس نايتنغيل" والذي يرد نصه فيما يلي:

نظام منح وسام "فلورانس نايتنغيل"

النص المنقح الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر (جنيف، ٢٠١٥)

المادة ١

وفقاً لتوصية المؤتمر الدولي الثامن للصليب الأحمر، الذي عُقد في لندن عام ١٩٠٧، وقرار المؤتمر الدولي التاسع الذي عُقد في واشنطن عام ١٩١٢، أنشئ صندوق يتكون من مساهمات الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر لإحياء لذكرى الخدمات الجليلة والمميزة التي قدمتها "فلورانس نايتنغيل" من أجل تحسين رعاية الجرحى والمرضى.

وتُستخدم إيرادات الصندوق لأغراض منح وسام يطلق عليه اسم "وسام فلورانس نايتنغيل"، لتمجيد الروح التي ميّزت كامل حياة "فلورانس نايتنغيل" والعمل الذي قامت به.

المادة ٢

يُنح وسام "فلورانس نايتنغيل" للمؤهلين من الممرضين والممرضات وأيضاً لمساعدتي أو مساعدات الممرضين والممرضات المتطوعين ممن هم أعضاء نشطون أو مساعدون منتظمون في جمعية وطنية للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر، أو مؤسسة طبية أو ترفيهية تابعة لها.

ويجوز منح الوسام للأشخاص المشار إليهم أعلاه الذين يتميزون وقت السلم أو وقت الحرب بما يلي:

- التحلي بشجاعة وتفان استثنائيين في رعاية الجرحى أو المرضى أو المعوقين أو الضحايا المدنيين لنزاع أو كارثة.
- تقديم خدمات مثالية أو إظهار روح رائدة وخالقة في مجالات الصحة العامة أو التدريب على التمريض.

ويجوز منح الوسام لشخص بعد وفاته إذا كان الفائز المنتظر قد توفى أثناء اضطراره بواجبات عمله.

المادة ٣

تمنح اللجنة الدولية للصليب الأحمر الوسام بناء على اقتراحات تقدمها إليها الجمعيات الوطنية.

الرابع والعشرون (مانبلا، ١٩٨١)، ومجلس المندوبين (بودابست، ١٩٩١)¹.

١-٢-١١ - القرار ١٠: قوة الإنسانية

إنّ المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر إذ يحتفل بالذكرى الخمسين لاعتماد المبادئ الأساسية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، موضوع المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي)، ويعترف بالأهمية المستمرة لهذه المبادئ،

وإذ يأخذ في الاعتبار وجهات النظر التي أعرب عنها أثناء المؤتمر الدولي بشأن تطلعاته الرئيسية الثلاثة- أي منع العنف ومواجهته، والحفاظ على السلامة وضمان الحصول على المساعدات والخدمات الإنسانية، والحد من مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على الصمود،

وإذ يرحب بالتعهدات الكثيرة التي قدمها الأعضاء والمراقبون في المؤتمر الدولي سعياً إلى تحقيق هذه التطلعات الثلاثة،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بالتدابير التي اتخذتها الدول ومكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر من أجل تنفيذ قرارات المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين والتعهدات المرافقة لها، عملاً بالقرار ٩ للمؤتمر الدولي الحادي والثلاثين، وإذ يرحب بتقرير المتابعة الذي أعدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) بالتعاون مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) بشأن التقدم المحرز،

وإذ ينوه مع التقدير بنتائج "الحوار حول العمل الإنساني: فضاء بلورة الرؤى"،

١- يحث جميع أعضاء المؤتمر الدولي على العمل بموجب القرارات المعتمدة في المؤتمر والتعهدات التي قطعوها على أنفسهم خلاله في جهودهم الرامية إلى تحسين التفاعل والشراكات بينهم إلى أقصى حد ممكن؛

٢- يدعو جميع أعضاء المؤتمر الدولي إلى إجراء استعراض في سنة ٢٠١٧ للتقدم المحرز في تنفيذ قرارات المؤتمر الدولي فضلاً عن التعهدات التي قطعت خلاله، ورفع تقارير

ولا سيما تلك التي تبرز الطابع الاستثنائي للخدمات المقدمة، وذلك طبقاً للمعايير المشار إليها في المادة ٢.

ويجب أن تقدم جميع الترشيحات عن طريق اللجنة المركزية لإحدى الجمعيات الوطنية.

ويجوز للجان المركزية تقديم ترشيح واحد أو أكثر، لكنها ليست ملزمة بتقديم ترشيحات لكل حفل تقليدي.

المادة ٩

يجب أن تصل الترشيحات مشفوعة بمسوغاتها إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر قبل أول شباط/فبراير من سنة منح الوسام.

ولن يُنظر في الترشيحات التي تصل إلى اللجنة الدولية بعد ذلك التاريخ إلا لمنح الوسام في المرة التالية.

المادة ١٠

تحتفظ اللجنة الدولية للصليب الأحمر بحرية الاختيار التامة. ولها ألا تمنح عدد الأوسمة الإجمالي الممكن متى ارتأت أن مؤهلات المرشحين المقترحين غير كافية لاستحقاق هذا التكريم.

المادة ١١

تصدر اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعميماً، في ذكرى ميلاد "فلورانس نايتنجيل" الموافق ١٢ أيار/مايو، تبلغ فيه الجمعيات الوطنية بأسماء الفائزين بالوسام.

المادة ١٢

يُخول مجلس المندوبين سلطة النظر في أي تغيير لنظام منح وسام "فلورانس نايتنجيل" والبت فيه.

ويلغي هذا النظام، الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر في جنيف في عام ٢٠١٥، جميع الأحكام السابقة المتعلقة بوسام "فلورانس نايتنجيل"، ولا سيما تلك الصادرة عن المؤتمر الدولي التاسع (واشنطن، ١٩١٢)، والنظام الصادر في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٣ والتعديلات التي أدخلها عليه كل من المؤتمر العاشر (جنيف، ١٩٢١)، والمؤتمر الثالث عشر (لاهاي، ١٩٢٨)، والمؤتمر الخامس عشر (طوكيو، ١٩٣٤)، والمؤتمر الثامن عشر (تورنتو، ١٩٥٢)، والمؤتمر

١ عقب تأجيل المؤتمر الدولي السادس والعشرين، قدمت اللجنة الدولية هذا النظام إلى الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف للموافقة عليه، وكان لها أن تبدي أي اعتراض عليه في خلال مهلة مدتها ستة أشهر. وبما أنه لم يُبد أي اعتراض حتى انقضاء هذه المهلة، فقد اعتُبر هذا النظام معتمداً ودخل حيز النفاذ في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٢.

- بشأن تنفيذها إلى المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين في سنة ٢٠١٩؛
- ٣- يطلب من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي أن يرفعا تقريراً إلى المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين بشأن تطبيق أعضاء المؤتمر الدولي للقرارات والتعهدات الصادرة عن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين؛
- ٤- يشجّع جميع أعضاء المؤتمر الدولي واللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر (اللجنة الدائمة) على استخدام "الرسم البياني للأفكار" الخاص "بالحوار حول العمل الإنساني: فضاء بلورة الرؤى"، بوصفه مصدراً حيويًا للإلهام من أجل إنجاز العمل بمزيد من الفعالية على المستويين المحلي والعالمي؛
- ٥- يقرر عقد مؤتمر دولي سنة ٢٠١٩، تحدد اللجنة الدائمة مكان وتاريخ انعقاده.

LISTE DES DÉLÉGUÉS LIST OF DELEGATES LISTA DE DELEGADOS

قائمة المندوبين

الرجوع إلى
المحتويات

2.1

MEMBRES DE LA CONFÉRENCE MEMBERS OF THE CONFERENCE MIEMBROS DE LA CONFERENCIA

أعضاء المؤتمر

Selon le Règlement du Mouvement international, l'ordre alphabétique des membres de la Conférence est celui des noms de leur pays dans la langue française. Les indications relatives à la composition des délégations sont dans la langue choisie par la délégation.

In accordance with the Rules of Procedure of the Movement, the alphabetical order of the members of the Conference shall be the alphabetical order of the French names of their respective countries. All details pertaining to the composition of delegations are in the language chosen by the delegation.

De acuerdo con el Reglamento del Movimiento Internacional, el orden alfabético de los miembros de la Conferencia es el de los nombres de sus países en francés. Las indicaciones relativas a la composición de las delegaciones están en el idioma escogido por la propia delegación.

وفقاً للنظام الداخلي للحركة الدولية، يكون الترتيب الأبجدي لأعضاء المؤتمر هو الترتيب الأبجدي لأسماء بلدانهم باللغة الفرنسية. وتكون كل التفاصيل الخاصة بتشكيل الوفود باللغة التي يختارها كل وفد.

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Mr A S Minty
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- H.E. Mr NKM Seleka
Ambassador, Director Humanitarian
Affairs, DIRCO
- Ms NP Notutela
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Ms T Grobbelaar
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Ms S V Mancotywa-Kumsha
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Ms KS Matlhako
Assistant Director, DIRCO
- Mr NE Sekonyana
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Ms CK Naidoo
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva

ALBANIE / ALBANIA / ALBANIA / ألبانيا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Ylli Alushi
President
- Mr Shyqyri Subashi
President of Honour
- Mr Artur Katuçi
Secretary General

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Ms Filloreta Kodra
Ambassador Extraordinary and
Plenipotentiary, Permanent
Representative, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Fatjon Demneri
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva

**AFGHANISTAN / AFGHANISTAN /
AFGANISTÁN / أفغانستان**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Mohammed Naim Dindar
Secretary General
- Ms Fatima Gailani
President
- Mr Mohammad Zahir Walizada
Vice President
- Mr Mohammad Nabi Burhan
Deputy Secretary General
- Mr Abdul Rahman Kalantary
Director of Disaster Management
Department
- Mr Mohammad Taib Yosufzai
Head of Organisational Development
Department
- Ms Mursal Mahmoodi
Youth delegate
- Mr Wais Ahmad Barmak
- Ms Homa Nader
Volunteer
- Mr Hamzah Mangal Zekrya
Volunteer

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Dr Suraya Dalil
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Nazir Ahmad Foshanji
Third Secretary, Permanent Mission,
Geneva

**AFRIQUE DU SUD / SOUTH AFRICA /
SUDÁFRICA / جنوب أفريقيا**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Duke Mpapele
President
- Mr Derick Naidoo
CEO

Prof. Dr Thilo Marauhn
Chair of the German National
Committee on IHL / First Vice President
of the International Humanitarian Fact
Finding Commission (IHFFC)

Prof. Dr Michael Bothe
Member of the German National
Committee on IHL

Mr Christian Reuter
Secretary General

Dr Johannes Richert
Vice Secretary General

Dr Heike Spieker
Deputy Director International Services,
National Relief Division

Mr Christof Johnen
Head, International Cooperation

Dr Stefanie Haumer
Legal Adviser

Ms Katja Schöberl
Legal and Dissemination Adviser

Mr Eberhard Desch
Federal Dissemination Officer

Mr Mathias Rimane
Youth Delegate

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Dr Michael Koch
Legal Adviser of the Federal Government,
Director General of the legal department
of the Foreign Office

H.E. Dr Joachim Rücker
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Ms Eltje Aderhold
Head of the Task Force Humanitarian
Assistance, Federal Foreign Office

Mr Oliver Fixson
Head of International Law division,
Foreign Office

H.E. Dr Ulrich Seidenberger
Ambassador, Deputy Permanent
Representative, Permanent Mission,
Geneva

Mr Ole Grogro
Desk Officer, Task Force Humanitarian
Assistance, Federal Foreign Office

Mr Dirk Roland Haupt
Legal Counsellor, International Law
Division, Foreign Office

Mr Axel Kühle
Councillor, Permanent Mission, Geneva

ALGÉRIE / ALGERIA / ARGELIA / الجزائر

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mme Saida Benhabyles
Présidente

M. Abdelhilah Benachenhou
Président de Comité

Dr Mourad Damache
Chef de cabinet

Mlle Kahina Merzelkad
Conseillère juridique, responsable
du service juridique

Mlle Hasna Kettou
Auditrice Interne et Assistante
de la Présidente

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

S.E. M. Boudjemâa Delmi
Ambassadeur, Représentant permanent,
Mission permanente, Genève

S.E. M. Lazhar Soualem
Directeur des Droits de l'Homme,
des questions humanitaires, sociales
et culturelles, Ministère des Affaires
étrangères

M. Toufik Djouama
Représentant permanent adjoint,
Mission permanente, Genève

M. Mohamed Lamine Habchi
Conseiller, Mission permanente, Genève

M. Zoheir Kherrou
Premier Secrétaire, Mission permanente,
Genève

M. Antar Hassani
Premier Secrétaire, Mission permanente,
Genève

ALLEMAGNE / GERMANY / ALEMANIA / ألمانيا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Dr Volkmar Schön
Vice President

**ANTIGUA ET BARBUDA / ANTIGUA
AND BARBUDA / ANTIGUA Y BARBUDA /
أنتيغوا وبربودا**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Michael Joseph
President

Mr Fitzmorris Theophelus Martin
Director General

Mr Terrell Ed Bruno
Youth Coordinator

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Honourable Ms Samantha Marshall
Minister of Social Transformation and
Human Resource Development

**ARABIE SAOUDITE / SAUDI ARABIA /
ARABIA SAUDITA / المملكة العربية السعودية**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.H. Prince Abdullah Faisal A. F. Al Saud
Director General of International Affairs
and Relief

Mr Yousef Fayiz Ali M Fayiz Yosef Ali
Vice President of the Commission of IHL

Mr Saeed Hasan Al Yahya
Manager Assistant

Mr Faeq Ali Alharfi
Adviser

Dr Saleh Hamad Alsuhaibani
Adviser at SRCA

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Mr Faisal Hassan Trad
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Fahad Aldakhil
Ministry of Foreign Affairs in Riyadh

Mr Bandar Alali
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Mr Christoph Müller
Legal Counsellor, Head International Law
and Operational Law Division, Federal
Ministry of Defence

Ms Angela Siegmund
Desk Officer, Task Force Humanitarian
Assistance, Federal Foreign Office

Mr Stefan Sohm
Head of the International Law and
Operational Law Division, Federal
Ministry of Defence

Mr Peter Pauels
Counsellor, Permanent Representation
to the Conference on Disarmament,
Permanent Mission, Geneva

Ms Lena Zagst
Legal Trainee, Permanent Mission,
Geneva

ANDORRE / ANDORRA / ANDORRA / أندورا

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mme Ester Cañadas
Représentant permanent adjoint,
Mission permanente, Genève

M. Manuel Marcu
Agent administratif

ANGOLA / ANGOLA / ANGOLA / أنغولا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Dr Valter Bombo Guange Quifica
Secretario General

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

M. Manuel C. Eduardo
Premier Secrétaire, Mission permanente,
Genève

Mme Patricia Dos Santos
Deuxième Secrétaire, Mission
permanente, Genève

Mme Neusa Maria Saraiva
Assistante, Mission permanente, Genève

ARMÉNIE / ARMENIA / ARMENIA / أرمينيا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Ms Nune Grigoryan
Head of Information/Dissemination
Department

Dr Anna Yeghiazaryan
Secretary General

Ms Mariana Harutyunyan
Head of International Affairs
Department

Ms Ani Mirakyan
Youth Leader

Ms Meri Nersisyan
Volunteer

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Ms Hasmik Tolmajyan
Minister Plenipotentiary, Deputy
Permanent Representative, Permanent
Mission, Geneva

Mr Mher Margaryan
Minister Plenipotentiary, Permanent
Mission, Geneva

Ms Karine Soudjian
Head of the Human Rights and
Humanitarian Affairs Division, Ministry
of Foreign Affairs

Ms Lilia Petrosyan
Legal Advisor

**AUSTRALIE / AUSTRALIA /
AUSTRALIA / أستراليا**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Michael Legge
President

Mr Ross Pinney
Deputy President

Mr John Pinney
Board Member

Mr Geoff Skillen
Chair, National IHL Committee

Mr Richard Rowe
Member, National IHL Committee

Mr Nasser Althnayan
Third Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Ms Sarah Alshoura
Attaché, Permanent Mission, Geneva

**ARGENTINE / ARGENTINA /
ARGENTINA / الأرجنتين**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Sr. Diego Tipping
Presidente

Sra. Maria Cecilia Villafaña
Directora General

Sra. Maria del Mar Rodriguez Rodriguez
Asesora

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Mr Alberto D'Alotto
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Marcelo Cima
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Julio Mercado
Counsellor, Coordinator of Political
Affairs, Permanent Mission, Geneva

Ms Marina Mantecón
Counsellor, Coordinator of Human Rights

Ms Victoria Gobbi
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Ms Paula Vilas
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Mr Demian Dobry
Third Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Mr Ezequiel Rodriguez Miglio
Legal Advisor

Ms Annabella Sandri Fuentes
Delegate

Mr Andres Duque Solis
Assistant

- Ms Leonie Oates-Mercier
Humanitarian Adviser, Permanent
Mission, Geneva
- Ms Sally O'Donnell
Executive Officer (Migration), Permanent
Mission, Geneva
- Dr Katherine Mimilidis
Senior Humanitarian Officer,
Humanitarian Policy and Partnerships
Section, Department of Foreign Affairs &
Trade
- Ms Lisa Clutterham
Legal Officer, International Law Section,
Department of Foreign Affairs & Trade
- Mr James Dart
Legal Officer, International Law Section,
Department of Foreign Affairs & Trade
- Ms Sharon Bhagwan Rolls
Coordinator, Femlink Pacific

AUTRICHE / AUSTRIA / AUSTRIA / النمسا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Dr Werner Kerschbaum
Secretary General
- Mr Bernhard Schneider
Head of Migration and Legal Affairs
- Ms Claire Schocher Döring
Head of RFL
- Ms Sonja Kuba
Youth Delegate
- Ms Emilie Goller
Head of International Relations

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Dr Helmut Tichy
Ambassador, Legal Advisor of the Federal
Ministry for Europe, Integration and
Foreign Affairs
- H.E. Dr Thomas Hajnoczi
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Karl Prummer
Minister, Deputy Permanent
Representative, Permanent Mission,
Geneva
- Col. Peter Steiner
Counsellor (Military Affairs)
- Mr Gerhard Thallinger
Counsellor

- Ms Pearl Li
Youth Member
- Mr Peter Walton
Director, International Programs
- Dr Phoebe Wynn-Pope
Director IHL and Movement Relations
- Ms Yvette Zegenhagen
National Manager, IHL, Movement
Relations and Advocacy
- Mr Noel Clement
Head of Australian Services
- Ms Anna Griffin
IHL Coordinator

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Ms Katrina Cooper
Senior Legal Adviser, Department of
Foreign Affairs & Trade
- H.E. Mr John Quinn
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Chris Hanna
Air Commodore, Director General
Australian Defence Force, Legal Service,
Department of Defence
- Dr Bruce Oswald
Associate Professor and Director
Asia Pacific Centre for Military Law,
Melbourne Law School
- Mr Jamie Isbister
First Assistant Secretary, Department of
Foreign Affairs & Trade
- Ms Kate O'Malley
Minister Counsellor, Immigration,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Ian McConville
Counsellor, Deputy Permanent
Representative, Permanent Mission,
Geneva
- Ms Stephanie Ierino
Principal Legal Officer, Office of
International Law, Attorney General's
Department
- Ms Tristen Slade
Counsellor, Humanitarian, Permanent
Mission, Geneva
- Ms Catherine Gill
Director, Humanitarian Policy and
Partnerships Section, Department of
Foreign Affairs & Trade
- Mr Hugh Watson
First Secretary, Legal Adviser, Permanent
Mission, Geneva

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Ms Rhoda Jackson
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Ms Bernadette Butler
Minister Counsellor, Permanent Mission,
Geneva

Ms Tia Hanna
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Ms Sasha Dixon
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

BAHREÏN / BAHRAIN / BAHREIN / البحرين

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Dr Fawzi Amin
Secretary General

Mr Mubarak Alhadi
Director General

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Dr Yusuf Abdulkarim Bucheeri
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Ms Budoor Ahmed
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Mr Fahad Al-Baker
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Ms Noora Al-Mansoori
Delegate, Permanent Mission, Geneva

**BANGLADESH / BANGLADESH /
BANGLADESH / بنغلاديش**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Dr MP Habibe Millat
Vice Chairman

Dr Sheikh Mohammed Shafiu Azam
Governance Member

Mr Thomas Zehetner
Counsellor

Ms Karin Traunmüller
Advisor

Ms Miriam Baghdady
Advisor

**AZERBAÏDJAN / AZERBAIJAN /
AZERBAIYÁN / أذربيجان**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Bayram Valiyev
Secretary General

Mr Jeyhun Mirzayev
Deputy Secretary General

Mr Shaban Shayev
Deputy Secretary General

Ms Naila Omarova
Head of International Relations
Department, Youth delegate

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Emil Hasanov
Chargé d'affaires a.i., Counsellor,
Permanent Mission, Geneva

Mr Elchin Guliyev
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Mr Elvin Ashrafzade
Third Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Ms Aytan Gafarova
Head consultant, Department for
Problems of Refugees, IDPs, Migration
and Work with International
Organizations at the Apparatus of the
Cabinet of Ministers of the Republic of
Azerbaijan

**BAHAMAS / BAHAMAS /
BAHAMAS / جزر البهاما**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Craig Tony Gomez
President

BÉLARUS / BELARUS / BELARÚS / بيلاروس

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Valery Malashko
President

Mr Viktor Kalbanov
Secretary General

Ms Katsiaryna Leleka
Head of International

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Mr Yury Ambrazevich
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Lady Tatsiana Kozlovskaya
Deputy Head, International Law
Division, Department for International
Cooperation, Ministry of Justice

Lady Irina Divakova
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

BELGIQUE / BELGIUM / BÉLGICA / بلجيكا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Dr Christ'l Joris
National Vice-President

Mr Edouard Croufer
National Vice-President

Prof. Dr Danièle Sondag-Thull
CEO, Belgian Red Cross – French speaking
community

Prof. Dr Philippe Vandekerckhove
CEO, Belgian Red Cross - Flanders

Mr Frédéric Casier
Legal adviser in IHL, Belgian Red Cross-
French speaking community

Ms Laura De Grève
IHL dissemination Officer, Belgian Red
Cross - Flanders

Mr Pierre Hublet
Deputy Director General, Humanitarian
Service, Belgian Red Cross - French
speaking community

Mr Khondokar Ekramul Haque
Governance Member

Ms Rehana Rahman
Governance Member

Ms Razia Sultana
Governance Member

Mr MD Shihab Uddin Shaheen
Governance Member

Mr B M M Huq Mozharul
Secretary General

Ms Monowara Begum
Director, RFL Department

Mr M. A. Halim
Director, International Relations
& Communication Department
& Hub event member

Mr Abdullah Al Razwan
Member of the IFRC Youth Commission

Mr A.K.M. Latiful Kabir
Sr. Red Crescent Youth Volunteer and
UEC Member of Bogra Unit

Mr Md. Rakibul Alam
Youth Representative

Mr Shah Md. Nabi Ullah Panna
Secretary, Rangpur Unit (Branch)
& hub event member

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Mr M. Shameem Ahsan
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Md. Nazrul Islam
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Md. Alimuzzaman
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

**BARBADE / BARBADOS /
بربادوس**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Winston Waithe
President

Mme Aude Van Grootenbruel
Attachée, Service d'Etudes, Direction
générale Coordination et Affaires
juridiques, SPF Chancellerie du Premier
Ministre

Mme Audrey Moncarey
Attachée à la Délégation de la Wallonie
et de la Fédération Wallonie-Bruxelles
pour les Droits fondamentaux, la
Société de l'Information et l'Economie
numérique, Genève

M. Benjamin Cartier
Stagiaire, Mission permanente, Genève

BELIZE / BELIZE / BELICE / بليز

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Hector Joseph Lopez
President

BÉNIN / BENIN / BENIN / بنين

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mme Martine Zodehougan Agbota
Présidente

M. Prosper Marie Guillaume Gbetie
Secrétaire général

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

S.E. M. Eloi Laourou
Ambassadeur, Représentant permanent
adjoint, Chargé d'affaire a.i, Mission
Permanente, Genève

M. Jimmy Philibert Agongbonon
Premier secrétaire, Mission permanente,
Genève

BHOUTAN / BHUTAN / BUTÁN / بوتان

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Ms Tashi Peldon
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Mr Sebastien Fosseur
Head of International Department,
Belgian Red Cross-French speaking
community

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

S.E. M. Bertrand de Crombrughe
Ambassadeur, Représentant permanent,
Mission permanente, Genève

M. Gérard Dive
Conseiller, Chef de service, Coordinateur
fédéral de la coopération judiciaire
belge avec les juridictions pénales
internationales, SPF Justice

M. Nicolas Lange
Conseiller juridique, Attaché/Officier de
réserve, chef du département du droit
international et humanitaire

Mme Pauline Warnotte
Conseiller juridique, Lieutenant, Section
du droit international et humanitaire,
DGJM/JMLEGAD

M. Benjamin Goes
Conseiller, SPF Chancellerie du Premier
Ministre

M. Alexis Goldman
Conseiller, Chef de la direction du droit
international public

M. Erik De Maeyer
Premier Secrétaire, Mission permanente,
Genève

M. Kris Dierckx
Délégué du Gouvernement de la Flandre,
Mission permanente, Genève

M. Henri Monceau
Haut-Représentant des Gouvernements
de la Wallonie et de la Fédération
Wallonie-Bruxelles pour les Droits
fondamentaux, la Société de
l'Information et l'Economie numérique,
Genève

Mme Silvia Croes
Service humanitaire, Direction-Générale
Coopération au Développement,
Ministère des Affaires Etrangères

M. Jonas Périlleux
Attaché, Service de Droit international
humanitaire, Autorité centrale de
coopération avec les juridictions pénales
internationales, SPF Justice

Mme Pascale Reypens
Attachée, Cellule internationale, SPF
Intérieur, Bruxelles

- Ms Snežana Višnjic
First Secretary, in charge of human rights, Permanent Mission, Geneva
- Ms Ivana Trpkovic - Stankovic
Personal Assistant to Ambassador, Permanent Mission, Geneva

**BOTSWANA / BOTSWANA /
BOTSUANA / بوتسوانا**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Ms Mabel Theresa Rammekwa
Secretary General
- Ms Mildred Milly Molefhi
President
- Mr Motlamorago Gaseitsiwe
Honourary Treasurer

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Ms Sophie Mautle
Minister Counsellor, Permanent Mission,
Geneva

BRÉSIL / BRAZIL / BRASIL / البرازيل

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Mr Rosely Pimentel Sampaio
National President
- Mr Fernando Claudio Antunes Araújo
Member of National Governing Board,
and Finance Commission President
- Mr André José Camargo Filho
Advisor to the President
- Mr Thiago de Abreu Quintaneiro Matias
Headquarter Head of Volunteer National
Department

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Ms Regina Maria Cordeiro Dunlop
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

BOLIVIE / BOLIVIA / BOLIVIA / بوليفيا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Dr Abel Peña-y-Lillo Tellería
Presidente

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Excma. Sra. Nardi Suxo Iturry
Embajadora, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra
- Sra. Ana Del Rosario Duran Ruiz
Primer Secretario, Misión Permanente,
Ginebra

**BOSNIE-HERZÉGOVINE / BOSNIA
AND HERZEGOVINA / BOSNIA Y
HERZEGOVINA / البوسنة والهرسك**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Rajko Lazic
President
- Mr Branko Leko
Secretary General
- Ms Lea Kujundzic
Head of International Affairs

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Ms Lucija Ljubic
Ambassador Extraordinary and
Plenipotentiary, Permanent
Representative, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Milanko Tošić
Head of Cabinet of the Deputy Minister
for Human Rights and Refugees, Ministry
for Human Rights and Refugees
- Mr Goran Pranjic
Head of Human Rights Department,
Ministry of Foreign Affairs
- Mr Adnan Jasika
International Artist, Founder of NGO
"Vizionarsko drustvo", Sarajevo
- Mr Saša Leskovac
Full Professor at the Faculty of Political
Sciences, Sarajevo

- Ms Tsvety Romanska
Counsellor, Ministry of Foreign Affairs
- Ms Boyana Trifonova
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva

**BURKINA FASO / BURKINA FASO /
BURKINA FASO / بوركينا فاسو**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- M. Denis Bakyono
Président
- M. Windlassida Lazare Zoungrana
Secrétaire général
- Mme Jocelyne Bambara Sankima
Chef de projet
- M. Serges Natori
Délégué jeunesse

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- S.E. Mme Evelyne M. A. Ilboudo
Ambassadeur, Représentant Permanent
adjoint, Chargée d'affaires a.i., Mission
permanente, Genève
- Mme Myriam Claudine Yabiyure Poussi
Conseiller juridique, Mission
permanente, Genève

BURUNDI / BURUNDI / BURUNDI / بوروندي

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- M. Pamphile Kantabaze
Président
- M. Anselme Katiyunguruza
Secrétaire général
- Mlle Carine Niyonsaba
Volontaire

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Ambassadeur Thomas Barankitse
Assistant du Ministre des Relations
Extérieures et de la Coopération
Internationale

- Ms Patrícia Carvalho Tinoco
Undersecretary for Educational
Management, State of Rio de Janeiro
Secretariat of Education
- Mr Guilherme Wagner
Superintendent for Primary Health
Care, Rio de Janeiro Municipal Health
Secretariat
- Mr João Lucas Quental Novaes de Almeida
Minister Counsellor, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Roberto Salone
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Nathanael Souza e Silva
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Francisco Figueiredo de Souza
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Eduardo Freitas de Oliveira
Second Secretary, Ministry of Foreign
Affairs
- Ms Ananda Melo King
Intern, Permanent Mission, Geneva
- Ms Joana Silvestrin Zanon
Intern, Permanent Mission, Geneva
- Ms Thais Dutra Fernandez
Intern, Permanent Mission, Geneva

**BULGARIE / BULGARIA /
BULGARIA / بلغاريا**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Hristo Genadiev Grigorov
Président
- Ms Mariya Hristova
Youth President
- Dr Krasimir Borisov Gigov
Director General
- Ms Preslava Volodieva Lilova-Georgieva
Head, International Department

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Mr Ivan Piperkov
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Ms Ana Paskaleva
First Secretary, Ministry of Foreign Affairs

**CAMEROUN / CAMEROON / CAMERÚN /
الكاميرون**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- S.E. M. William Aurélien Eteki Mboumoua
Président national
- M. Boniface Ebode
Secrétaire Général
- M. Nicolas Mbako
Directeur du développement
organisationnel
- M. Aristide Guy Aimé Daboulé
Chef, Service juridique
- Mlle Lyly Madeleine Kouamo
Responsable nationale Jeunesse

CANADA / CANADA / CANADÁ / كندا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Ms Sara John Fowler
Chair, Board of Directors
- Mr Gavin Giles
Vice Chair, Board of Directors
- Mr Conrad Sauvé
President and CEO
- Ms Susan Johnson
Deputy Secretary General and Senior
Vice President
- Dr Hossam Elsharkawi
Associate Vice President, International
Operations
- Ms Lai-Ling Lee
Director, Americas
- Dr Salim Sohani
Director, Global Health
- Ms Catherine Gribbin
Senior IHL Advisor
- Ms Melinda L. Wells
Senior Advisor

État • State • Estado • الدولة¹

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr William Crosbie
Assistant Deputy Minister, Head of
Delegation Global Affairs Canada

- S.E. M. Pierre Claver Ndayiragije
Ambassadeur, Représentant permanent,
Mission permanente, Genève
- M. Philippe Minani
Deuxième Conseiller, Mission
permanente, Genève

**CABO VERDE / CABO VERDE /
CABO VERDE / الرأس الأخضر**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- M. Mario Luis Mendes Moreira
Président
- M. Salomão Sanches Furtado
Secrétaire exécutif

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- S.E. M. José Luis Monteiro
Ambassadeur, Représentant permanent,
Mission permanente, Genève
- M. Alcides Barros
Conseiller, Mission permanente, Genève

**CAMBODGE / CAMBODIA /
كامبوديا**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E Ms Chantinié Pum
Secretary General
- H.E. Ms Chanthy Mom
Deputy Director of Health Department
- Ms Pisey Hang
Youth Delegate

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Chanboroth Bou
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Sr. Roberto Yáñez Aguilar
Director Nacional de Comunicaciones

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Excma. Sra. Marta Maurás
Embajadora, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra

Sr. Cristián Streeter
Ministro Consejero, Representante
Permanente Alternativo, Misión Permanente,
Ginebra

Sr. Claudio Troncoso
Director de Asuntos Jurídicos, Ministerio
de Relaciones Exteriores

Sr. Patricio Guesalaga
Ministro Consejero, Misión Permanente,
Ginebra

Sr. Fernando Guzmán
Segundo Secretario, Misión Permanente,
Ginebra

Srta. Rosalía Framil
Agregada, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Rodrigo Paillalef
Agregado, Misión Permanente, Ginebra

Srta. Noemí Blázquez
Asistente, Misión Permanente, Ginebra

CHINE / CHINA / CHINA / الصين

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Zhu Chen
President

Ms Ke Xu
Executive Vice President

Ms Linna Hao
Vice President

Mr Hao Ren
Deputy Director, External Liaison
Department

Ms Liying Yu
Deputy Director, External Liaison
Department

Mr Wenbo Ma
Head of International Organizations
Division, External Liaison Department

Mr Hao Zhang
Deputy Head of Youth and Volunteering
Division, Organization and
Communication Department

H.E. Ms Rosemary McCarney
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Ms Anne Burgess
Director of Humanitarian Affairs and
Disaster Response Group, Global Affairs
Canada

Ms Catherine Godin
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Bruce Scoffield
Minister Counsellor, Immigration,
Refugees and Citizenship, Permanent
Mission, Geneva

Mr Joshua Tabah
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Lt. Col. David Sinclair
Assistant Deputy Judge Advocate
General, Office of the Judge Advocate
General Canadian Armed Forces

Cdr. Andrew Thomson
Director, Directorate of International and
Operational Law Department Office the
Judge Advocate General Canadian Armed
Forces

Ms Sandra Rossiter
Deputy Director of Humanitarian Affairs
and Disaster Response Group, Global
Affairs Canada

Mr Thomas Fetz
Deputy Director, United Nations, Human
Rights & Humanitarian Law Section,
Global Affairs Canada

Ms Esther Van Nes
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Ms Gul Joya Jafri
Senior Program Officer, Global Affairs
Canada

Ms Petra Demarin
Humanitarian Affairs Officer, Permanent
Mission, Geneva

1 This delegation recalled the position expressed in the communication addressed to the Depositary of the four Geneva Conventions of 1949 and circulated by the Depositary by Notifications GEN 3/14 of 21 May 2014

CHILI / CHILE / CHILE / شيلي

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Sr. Patricio Alberto Acosta Sansarricq
Presidente Nacional

Ms Leda Koursoumba
First Vice President
Dr Mustafa Hami
Second Vice President
Ms Vanessa Kyprianou
President Youth Section
Mr Demetrios Neophytou
Director General

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Mr Andreas Ignatiou
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
Mr Demetris Samuel
Councillor, Deputy Permanent
Representative, Permanent Mission,
Geneva
Ms Michaelia Avani
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva
Ms Maria Sologiani
Advisor, Permanent Mission, Geneva

**COLOMBIE / COLOMBIA /
كولومبيا / COLOMBIA**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Dr Fernando José Cárdenas Guerrero
National President
Dra Myriam Judith Carvajal de Álvarez
Vice-president
Sra. Patricia Maestre de Celia
Member of the Governing Board
Sr. Jorge Zambrano
Volunteering Representative at the
Governing Board
Sra. Annabell Carrera Peña
National Executive Director
Dr Juvenal Francisco Moreno Carrillo
Head of the Health Department

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Ms Beatriz Londoño
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
Mr Luis Fernando Correa
Director of Emergencies, Ministry of
Health

Ms Yi Long
Program Coordinator, International
Organization Division, External Liaison
Department
Ms Sau Ping Ivy Wu Kwok
Deputy Chairman of Hong Kong Red
Cross, Branch of the Red Cross Society of
China
Ms Yuen Han, Bonnie So
Secretary General of Hong Kong Red
Cross, Branch of the Red Cross Society of
China
Ms Yuen Fong, Grace Lo
Deputy Secretary General of Hong Kong
Red Cross, Branch of the Red Cross
Society of China
Mr Quin Va
President of Directive Council

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Mr Hailong Wu
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
Mr Jun'an Zhang
Counselor, Ministry of Foreign Affairs
Mr Xing Zhao
Counselor, Permanent Mission, Geneva
Mr Zhiqiang Sun
Deputy Director, Ministry of Foreign
Affairs
Mr Wu Zhou
Deputy Director, Ministry of Foreign
Affairs
Mr Kefei Tan
Expert
Ms Dan Wang
Second Secretary, Ministry of Foreign
Affairs
Ms Xin LV
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva
Ms Fei Geng
Third Secretary, Permanent Mission,
Geneva

CHYPRE / CYPRUS / CHIPRE / قبرص

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Ms Fotini Papadopoulou
President

Excmo. Sr. Marcelo Varela-Erasheva
Embajador, Representante Permanente
Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Sra. Mabel Segura
Coordinadora de Asuntos Multilaterales,
Ministerio de Relaciones Exteriores y
Culto

Sr. Norman Lizano
Ministro Consejero, Misión Permanente,
Ginebra

Sra. Roxana Tinoco
Consejero

Srta. Lisa Weihser
Pasante

Sr. Silas Markert
Pasante

CÔTE D'IVOIRE / CÔTE D'IVOIRE / CÔTE D'IVOIRE / كوت ديفوار

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mme Koné Epse Karidiata Souare
Présidente nationale

Mme Monique Coulibaly
Membre

Mlle Etchonwa Anick Michelle Mian
Représentante Jeunesse

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

S.E. M. Kouadio Adjoumani
Ambassadeur, Représentant permanent,
Mission permanente, Genève

M. Tiémoko Moriko
Conseiller, Mission permanente, Genève

Mme Nogozené Bakayoko
Conseiller, Mission permanente, Genève

M. Karim Silue
Conseiller, Mission permanente, Genève

CROATIE / CROATIA / CROACIA / كرواتيا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Robert Markt
Executive President

Ms Maja Antonic
Advisor International Relations

Mr Juan Carlos Moreno
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

COMORES / COMOROS / COMORAS / جزر القمر

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

M. Moustadrane Ben Salim Boinaidi
Président

M. Daniel Ali Soumaili
Secrétaire général

CONGO / CONGO / CONGO / الكونغو

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

M. Christian Cédar Ndinga
Président national

Mme Marie-Charlotte Mackoubily-Tula
Deuxième Vice-Présidente

M. Michel Auguste Mababidy-Ma-Mababidy
Président départemental Pointe-Noire

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

M. Bernard Mbemba
Conseiller, Mission permanente, Genève

COSTA RICA / COSTA RICA / COSTA RICA / كوستاريكا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Sr. Glauco Ulises Quesada Ramírez
Presidente

Sr. Jason Sánchez Araya
Director Nacional de Juventud

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Excmo. Sra. Elayne Whyte
Embajadora, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra

Sra. Belkis Romeu Álvarez
Tercera Secretaria, Misión Permanente,
Ginebra

**DANEMARK / DENMARK /
DINAMARCA / الدانمرك**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Ms Hanna Line Jakobsen
President
Mr Sven Bak-Jensen
Vice President
Mr Anders Ladekarl
Secretary General
Mr Jakob Harbo
Head of International Support
Mr Klaus Nørskov
Head of Communications
Mr Preben Soegaard Hansen
Chief Advisor
Ms Anna Høybye
Senior Advisor
Ms Amalie Elisabeth Sondorp Utzon
Danish Red Cross Youth

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Tobias Elling Rehfeld
Under Secretary, Centre for Legal Service,
Ministry of Foreign Affairs
H.E. Mr Carsten Staur
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
Mr Flemming Nichols
Minister Counsellor, Humanitarian team,
Ministry of Foreign Affairs
Ms Marie-Louise Herrig Thomsen
Head of Section, Department of
International Law, Ministry of Foreign
Affairs
Mr Aron Bonanno
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva
Ms Lise-Lotte Skovsager Gümoes
Special advisor, International Legal
Department, Ministry of Defence
Ms Eva Krogsgård Nielsen
Intern, Permanent Mission, Geneva
Ms Nicoline Alletorp
Intern, Permanent Mission, Geneva

Ms Branka Arlovic
Legal Advisor

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Ms Vesna Batistic Kos
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
Ms Ana Puljic Zunjic
Minister Counsellor, Head of Division
for Human Rights and Regional
International Organizations and
Initiatives, Ministry of Foreign and
European Affairs
Mr Toma Galli
Minister Counsellor, Director,
International Law Directorate,
Directorate General for European Law,
International Law and Consular Affairs,
Ministry for Foreign and European
Affairs
Ms Ivana Kozar Schenck
Third Secretary, Permanent Mission,
Geneva

CUBA / CUBA / CUBA / كوبا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Dr Luis Foyo Ceballos
Presidente Ejecutivo
Dra Maria de los Angeles De Varona
Coordinadora de DIH
Dr Elio Garrido Alvarez
Operaciones y socorros

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Excma. Sra. Anayansi Rodríguez Camejo
Embajadora, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra
Sr. Alejandro Castillo Santana
Consejero, Misión Permanente, Ginebra
Sra. Claudia Pérez Álvarez
Consejera, Misión Permanente, Ginebra
Sr. Pablo Berti Oliva
Primer Secretario, Misión Permanente,
Ginebra
Sr. Frank Ernesto Díaz Díaz
Primer Secretario, Misión Permanente,
Ginebra

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

- H.E. Mr Amr Ramadan
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- H.E. Ms Laila Baha'Eldin
Ambassador, Assistant Foreign Minister
for Human Rights
- Mr Mohamed Negm
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Mohamed Elmolla
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Mr Hesham Elsaed
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Mohamed Elwy
Third Secretary, Ministry of Foreign
Affairs

**EL SALVADOR / EL SALVADOR /
EL SALVADOR / السلفادور**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

- Dr José Benjamín Ruiz Rodas
Presidente
- Dr Carlos Humberto Henríquez Lopez
Primer Director
- Sr. Jose Uriel Guerrero Flores
Youth Director

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

- H.E. Mr Carlos Castaneda
Viceminister of Foreign Affairs
- H.E. Mr Joaquin Maza Martelli
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- H.E. Ms Carmen Elena Castillo
Ambassador, Deputy Permanent
Representative, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Ruben Armando Escalante Hasbun
Minister Counselor, Permanent Mission,
Geneva
- Ms Rosibel Menendez
Minister Counsellor, Permanent Mission,
Geneva

DJIBOUTI / DJIBOUTI / DJIBOUTI / جيبوتي

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

- M. Abdi Khaireh Bouh
Secrétaire général
- M. Moussa Djama Warsama
Secrétaire général adjoint
- M. Wais Abdillahi Rayaleh
Chargé de programme

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

- M. Djama Mahamoud Ali
Conseiller, Mission Permanente, Genève

**DOMINIQUE / DOMINICA /
DOMINICA / دومينيكا**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

- Mr Phillip Rufus White
President

ÉGYPTE / EGYPT / EGIPTO / مصر

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

- Prof. Moamena Kamel
Secretary General
- Ms Silvia Simon Simonian
Administrative Director
- Dr Nehal Said Hefny
Coordinator Programs and Project
- Mr Mohamed Tarek
Youth representative
- Dr Yahya Tomoum
Consultant of International Relations
- H.E. Mr Reda Bebars
Consultant
- Ms Hajar Bendary
Youth
- Dr Amal Emam
Volunteer

**ÉQUATEUR / ECUADOR /
ECUADOR / إكوادور**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Dr Juan Nicolas Cueva Ortega
Presidente Nacional
- Sr. Javier German Sotomayor Montero
Rector Instituto Superior Tecnológico de
Cruz Roja Ecuatoriana

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Excma. Sra. Maria Fernanda Espinosa
Embajadora, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra
- Excmo. Sr. Edmundo Alfonso Morales Suarez
Embajador, Representante alterno,
Misión Permanente, Ginebra
- Srta. Evans Lorena Herrera González
Directora de Coordinación de Asuntos
Culturales, Desarrollo Social y Derechos
Humanos
- Dra Monica Martinez
Ministra, Misión Permanente, Ginebra
- Sr. Juan Pablo Cadena Gómez
Primer Secretario, Misión Permanente,
Ginebra
- Sr. Cristian Alejandro Barraqueta Haro
Analista, Dirección de Coordinación de
Asuntos Culturales, Desarrollo Social y
Derechos Humanos
- Sra. Verónica Paredes
Pasante, Misión Permanente, Ginebra

ESPAGNE / SPAIN / ESPAÑA / إسبانيا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Sr. Javier Senent García
Presidente
- Dra Manuela Cabero Moran
Vicepresidenta
- Sr. Francisco Javier Gimeno Blanes
Vicepresidente
- Sr. Antoni Barceló Veny
Presidente CRE en Baleares
- Sr. Antoni Aguilera
Presidente CRE en Cataluña

- Ms Maria Jose Granadino
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

**ÉMIRATS ARABES UNIS / UNITED ARAB
EMIRATES / EMIRATOS ÁRABES UNIDOS /
الإمارات العربية المتحدة**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Dr Hamdan Musallam Al-Mazrouei
Chairman of Board
- Mr Ali Shemail Alkaabi
Manager
- Mr Hamad Butti Alshamsi
Manager
- Dr Abdel Karim Bensiali
Advisor, International Relations

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Dr Abdulrahim Alawadi
Assistant Minister for Legal Affairs
- H.E. Mr Obaid Salem Al Zaabi
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Rashed Al Shamsi
First Secretary, Deputy Permanent
Representative, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Rashed Salem Alshamsi
Aid Coordination Director, Humanitarian
Coordinator, Ministry of International
Cooperation and Development
- Ms Noura Al Ali
Attaché, Ministry of Foreign Affairs
- Dr Ahmed Aoued
Legal Advisor, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Mohamed Belhassen Ben Amara
UN & Information Section, Permanent
Mission, Geneva
- Mr Hamud Hizam Alomaise
Staff Member for the UN and the
International Organizations, Permanent
Mission, Geneva
- Dr Abdullatif Fakhfakh
Expert, Permanent Mission, Geneva

ESTONIE / ESTONIA / ESTONIA / إستونيا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Dr Kuulo Kutsar
President
Ms Riina Kabi
Secretary General
Mr Indrek Simisker
Dissemination Officer

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Mr Andre Pung
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
Ms Kristi Purtsak
Director, Legal Department, Ministry of
Defence
Mr Kalle Kirss
Deputy Director, Legal Department,
Ministry of Defence
Ms Riia Salsa
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva
Ms Monika Härma
Adviser, Permanent Mission, Geneva

**ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE / UNITED
STATES OF AMERICA / ESTADOS UNIDOS
DE AMÉRICA / الولايات المتحدة الأمريكية**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Ms Bonnie McElveen-Hunter
Chairman
Dr Allan Goldberg
Board of Governors Member
Mr Edward "Buzz" Heidt
Governing Board Member
Mr Harold W. Brooks
Senior Vice President, International
Operations
Mr David Meltzer
General Counsel and Chief International
Officer
Ms Carrie Santos
Executive Director, International
Response and Programs

Sr. Javier Fernández Dosantos
Presidente CRE en Cantabria
Sr. Gerardo Mesa
Presidente CRE en Canarias
Sr. Juan Manuel Suárez del Toro
Presidente anterior
Sra. María Alcázar Castilla
Directora Cooperación Internacional
Sra. Mercedes Babé
Directora de las Relaciones
Institucionales y Relaciones con el
Movimiento Internacional de la Cruz
Roja y de la Media Luna Roja
Sr. Leopoldo Pérez Suárez
Secretario General
Sr. Antoni Bruel i Carreras
Coordinador General
Sr. Carlos Cortes Fabregat
Director CRJ
Sra. Ariana Potrafki
Directora Centro Cooperación
Mediterráneo
Sr. José Luis Rodríguez Villasante
Director CEDIH
Sra. Elena Gonzalez
Subdirectora Cooperación Internacional
Sr. Joaquín Lopez Sanchez
Secretario CEDIH

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Excma. Sra. Ana María Menéndez Pérez
Embajadora, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra
Excmo. Sr. D. Victorio Redondo Baldrich
Embajador Representante Permanente
Adjunto, Misión Permanente, Ginebra
Sr. José Martín y Pérez de Nanclares
Subdirector General de la Asesoría
Jurídica Internacional
Sra. Maria Cruz-Guzmán Flores
Jefa Adjunta de la Asesoría Jurídica
Internacional
Sra. Celinda Sanz Velasco
Técnica de la Oficina de Acción
Humanitaria (Agencia Española de
Cooperación Internacional para el
Desarrollo)
Sr. Gonzalo Vega Molina
Consejero para Asuntos Humanitarios y
Migratorios
Sra. María del Rosario Grimá Algora
Colaboradora

- Ms Meredith Johnston
Attorney-Adviser, Office of the Legal
Adviser, Department of State
- Ms Tara Jones
Foreign Affairs Specialist, Office of
Stability and Humanitarian Affairs,
Under Secretary of Defense for Policy,
Department of Defense
- Ms Susan Kyle
Refugee and Migration Officer,
Humanitarian Affairs, Permanent
Mission, Geneva
- Ms Nance Kyloh
Senior Humanitarian Advisor,
Humanitarian Affairs, Permanent
Mission, Geneva
- Mr Robert Marks
Refugee and Migration Officer,
Humanitarian Affairs, Permanent
Mission, Geneva
- Lt. Col. Matthew McCormack
United States Marine Corps, Associate-
General Counsel, Department of Defense
- Mr Elisha Nyman
Counselor, Humanitarian Affairs,
Permanent Mission, Geneva
- Ms Margaret Pollack
Director, Office of Multilateral
Coordination and External Affairs,
Bureau of Population, Refugees, and
Migration, Department of State
- Mr David Sullivan
Senior counsel, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Kevin Whelan
Deputy Legal Adviser, Permanent
Mission, Geneva
- Ms Anne Witkowsky
Deputy Assistant Secretary of Defense
for Stability and Humanitarian Affairs,
Office of the Under Secretary of Defense
for Policy, Department of Defense

² This delegation recalled the position expressed in the communication addressed to the Depositary of the four Geneva Conventions of 1949 and circulated by the Depositary by Notifications GEN 3/14 of 21 May 2014

ÉTHIOPIE / ETHIOPIA / ETIOPÍA / إثيوبيا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Ms Frehiwot Worku Beyene
Secretary General
- Dr Ahmed Reja Goush
Board President

- Ms Jane Zimmermann
Executive Director, International Policy
and External Affairs
- Dr Brad Gutierrez
Director, International Policy and
Relations
- Ms Abi Weaver
Director, Global Technology Project
- Ms Wendy Ward
Senior Advocacy and Policy Program
Officer
- Mr Ian O'Donnell
Senior Urban Planner
- Ms Sandy Tesch Wilkins
Youth Delegate
- Ms Joyce Crepeau-Goldberg
Volunteer
- Ms Ellen Proctor Libby
Volunteer

État • State • Estado • الدولة²

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Ms Pamela Hamamoto
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Theodore Allegra
Deputy Permanent Représentative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Karl Chang
Associate-General Counsel, Office of the
General Counsel, Department of Defense
- Mr Mikael Cleverley
First Secretary, Humanitarian Affairs,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Josh Dorosin
Assistant Legal Adviser, Office of
Political-Military Affairs, Office of the
Legal Adviser, Department of State
- Ms Pamela Fierst
Foreign Affairs Officer, Office of
Multilateral Coordination and External
relations, Bureau of Population, Refugees,
and Migration, Department of State
- Ms Katherine Gorove
Legal Advisor, Permanent Mission,
Geneva

- Lt. Col. Lloyd Hager
United States Marine Corps, Deputy
Legal Counsel, Office of the Charieman
of the Joint Chiefs of Staff, Dpeartment
of Defense
- Ms Caroline Haskins
Humanitarian Policy Advisor, Office of
Foreign Disaster Assistance, Agency for
International Development

**FÉDÉRATION DE RUSSIE / RUSSIAN
FEDERATION / FEDERACIÓN DE RUSIA /
الاتحاد الروسي**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Ms Raisa Lukutsova
President
- Mr Evgeny Steshenko
Vice President
- Ms Veronika Agapova
Head of Programme Department
- Mr Sergey Kobets
Head of International Department
- Ms Alla Simakina
Head of Finance Department
- Mr Alexandr Pozdnyakov
Assistant to the President
- Ms Elena Petrova
Youth Coordinator

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Gennady Kuzmin
Deputy Director, Legal Department of the
Ministry of Foreign Affairs
- H.E. Mr Andrey Nikiforov
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Ms Galina Khvan
Head of Division, Department for
Humanitarian Cooperation and Human
Rights, Ministry of Foreign Affairs
- Mr Sergey Diyachenko
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Ms Maria Zabolotskaya
Deputy Head of Division, Legal
Department of the Ministry of Foreign
Affairs
- Mr Andrey Vlasov
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Ms Svetlana Bandurkina
Adviser, Department for International
Cooperation, EMERCOM
- Mr Arsen Bogatyrev
Third Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Mikhail Petrosyan
Third Secretary, Legal Department of the
Ministry of Foreign Affairs

- Dr Solomon Ali Mohammed
Deputy Secretary General, Humanitarian
Diplomacy & Resource Mobilization
- Mr Bayu Tadesse Eteffa
Sustainable Volunteer Services
Development Coordinator
- Mr Workie Wondawk Abezie
DSG/Support

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Mr Negash Kebret Batora
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Yibekal Mekonnen Feyissa
Expert, International Organizations
Directorate General, Ministry of Foreign
Affairs
- Ms Yanit Abera Habtemariam
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

**EX-RÉPUBLIQUE YOUGOSLAVE DE
MACÉDOINE / THE FORMER YUGOSLAV
REPUBLIC OF MACEDONIA / EX
REPÚBLICA YUGOSLAVA DE MACEDONIA /
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Sait Saiti
Secretary General
- Mr Sasho Taleski
Head of program Department

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Dusko Uzunovski
Minister Counsellor, Chargé d'Affaire a.i,
Permanent Mission, Geneva
- Ms Elena Zdravkovska
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Damjan Denkovski
Human Rights Officer, Permanent
Mission, Geneva

Ms Eeva Holopainen
Special Advisor to the Secretary General

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Ms Päivi Kaukoranta
Director General, Legal Service, Ministry
for Foreign Affairs

H.E. Ms Päivi Kairamo
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Renne Klinge
Minister, Deputy Permanent
Representative, Permanent Mission,
Geneva

Ms Satu Maria Suikkari-Kleven
Director

Dr Jaakko Yrjö-Koskinen
Ministerial Counsellor

Ms Anna Esko
Counsellor

Ms Satu Lassila
Special Adviser

Ms Heli Lehto
First Secretary, Humanitarian Affairs and
Migration, Permanent Mission, Geneva

Ms Heini Leppänen
Attaché, Permanent Mission, Geneva

Ms Anni Loukaskorpi
Intern

FRANCE / FRANCE / FRANCIA / فرنسا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mme Annie Burlot-Bourdil
Directrice générale

M. Antoine Peigney
Directeur des relations et opérations
internationales

Mme Isabelle Polisset Whitehouse
Directrice du pôle institutionnel

Mme Virginie Streit-Guerinel
Responsable des Relations
internationales

Mme Charlène Ducrot
Adjointe RI/DIH

Mlle Elise Mellon
Assistante relations internationales

FIDJI / FIJI / FIJI / فيجي

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Ms Catherine Wong
President

Mr Nitin Kumar Gandhi
Member of the Governing Board

Ms Adi Vosawale Nabulikula Masau Lesuma
Youth Commission Member

Mr Filipe Leigh Nainoca
Director General

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Gov. Nazhat Shameem Khan
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Ms Namita Khatri
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Ajendra Adarsh Pratap
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Mr Romain Simona
Attaché

Ms Egle Paulauskaite
Intern

FINLANDE / FINLAND / FINLANDIA / فنلندا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Pertti Torstila
President

Mr Otto Kari
Vice President

Mr Eero Rämö
President of the Council

Ms Kristiina Kumpula
Secretary General

Mr Kalle Löövi
Director, International Operations and
Programmes

Ms Leena Kämäräinen
Head of Preparedness Unit

Mr Jani Leino
Legal Advisor

GAMBIE / GAMBIA / GAMBIA / غامبيا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Dr Alieu G. Gaye
Chairperson Interim Committee
- Mr Njogou Jeng
National Youth Chairperson
- Ms Fatou Babou Gaye
Secretary General

GÉORGIE / GEORGIA / GEORGIA / جورجيا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Ms Natia Loladze
President
- Ms Medea Margania-Avaliani
Secretary General
- Ms Nino Burtikashvili
Deputy Secretary General
- Ms Mariam Bekuridze
Program Officer

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Mr Shalva Tsiskarashvili
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Irakli Jgenti
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

GHANA / GHANA / GHANA / غانا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Dr Jacob Kwadwo Amponsah Abebrese
Vice President
- Dr Michael Agyekum Addo
President
- Mr Samuel Kofi Addo
Secretary General
- Mr Ernest Kojo Plear Nyame-Annan
National Youth Co-ordinator

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- S.E. Mme Elisabeth Laurin
Ambassadeur, Représentant permanent,
Mission permanente, Genève
- M. Jean-Marc Sere-Charlet
Directeur adjoint, Direction des Nations
Unies, des Organisations internationales,
des Droits de l'homme et de la
Francophonie
- M. Thomas Wagner
Représentant permanent adjoint,
Mission permanente, Genève
- Mme Agnès Von der Muhll
Sous-directrice du droit international
public
- Mme Camille Faure
Sous-directrice du droit international
et du droit européen, Ministère de la
Défense
- Mme Léa Bass
Rédactrice, Ministère de la Défense
- Mme Camille Peron
Rédactrice, Ministère de la Défense
- Mme Cécile Bost
Rédactrice, Sous-direction des droits de
l'homme et des affaires humanitaires
- Mme Françoise Puig-Inza
Rédactrice, Sous-direction des droits de
l'homme et des affaires humanitaires
- Mme Marilyn Olszak
Conseillère pour les affaires
humanitaires
- Mme Claire Gaulin
Attachée pour les affaires humanitaires
- M. Achille Despres
Chargé de mission

GABON / GABON / GABÓN / غابون

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- M. Guy Patrick Obiang Ndong
Président
- Dr Armel Boubindji
Directeur général

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mme Nadège Moucketou-Mvou
Conseiller, Mission Permanente, Genève

GRENADE / GRENADA / GRANADA / غرينادا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Terry Charles
Director General

**GUATEMALA / GUATEMALA /
GUATEMALA / غواتيمالا**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Sra. Annabella Folgar Bonilla
Presidencia Nacional

Sra. Irene de Estupinian
Vicepresidenta

Sr. Daniel Estuardo Javiel Orellana
Director General

Sr. José Efraín Ortega Pinto
Coordinador Nacional de Juventud

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Excmo. Sr. Francisco Villagrán de León
Ambassador, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra

Excma. Sra. Monica Bolaños Pérez
Ambassador, Representante Permanente
Alternativa, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Juan Antonio Bernard Estrada
Primer Secretario, Misión Permanente,
Nueva York

Srta. Cecilia Cáceres Valdéz
Primer Secretario, Misión Permanente,
Ginebra

Srta. Alicia Marroquín Mogollón
Segundo Secretario, Misión Permanente,
Ginebra

Sra. Ana Regina Toledo Ordóñez
Tercer Secretario, Misión Permanente,
Ginebra

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Mr Sammie Eddico
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Ebenezer Appreku
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Jonathan Magnussen
Minister, Permanent Mission, Geneva

Ms Vivian Asempapa
Minister Counsellor, Permanent Mission,
Geneva

Mr Joseph Owusu-Ansah
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva

GRÈCE / GREECE / GRECIA / اليونان

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Hon. Michail Kambanis
Board Member

Mr Michalis Malikoutis
Director tracing department

Ms Paraskevi Feleki
Head of nursing division

Ms Zefi Thanasoula
Head of Social Welfare Division

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Mr Alexandros Alexandris
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Ms Athina Chanaki
Deputy Legal Counsellor, Legal
Department of the Ministry of Foreign
Affairs

Ms Ismini Panagopoulou
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Ms Aphrodite Anastasaki
Intern, Permanent Mission, Geneva

Ms Yvonne Vingas
Intern, Permanent Mission, Geneva

**GUINÉE ÉQUATORIALE / EQUATORIAL
GUINEA / GUINEA ECUATORIAL /
غينيا الاستوائية**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Excmo. Sr. Jesús José Mba Nchama
Presidente

Lic. Sr. Juan Jose Ekuna Esono Mangué
Secretario General

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

M. Henri Bedaya
Attaché

Mme Estefanía Nsang
Attaché santé

Mlle Esperanza Mebiam
Stagiaire (déléguée jeunesse)

GUYANA / GUYANA / GUYANA / غيانا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Ms Dorothy Anne Fraser
Secretary General

Ms Odesse Nicola Dover
Youth Representative

HAÏTI / HAITI / HAITÍ / هايتي

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Dr Jean-Pierre Guiteau
Président

Mme Marie Conceptia Charles
Vice-présidente

Mme Marie Gesly Leveque
Membre de la Gouvernance

M. Périclès Jean-Baptiste
Sous-secrétaire général, Diplomatie
Humanitaire

Dr Myrtha Louissaint
Conseiller juridique

GUINÉE / GUINEA / GUINEA / غينيا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

M. Youssouf Traoré
Président

M. Elhadj Bhoie Barry
Vice-président

M. Mamadou Saliou Diallo
Secrétaire exécutif par intérim

M. Ousmane Abdel Fofana
Trésorier général

M. Cheick Abdoulaye Camara
Responsable Communication avec les
bénéficiaires

M. Mohamed Camara
Représentant national Jeunesse

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

S.E. M. Aly Diané
Ambassadeur, Représentant Permanent,
Mission permanente, Genève

M. Aboubacar Cissé
Conseiller, Mission Permanente, Genève

**GUINÉE – BISSAU / GUINEA – BISSAU /
GUINEA – BISSAU / غينيا - بيساو**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

M. Sadna Na Bitá
Président

M. Francisco Jose Mendes
Secrétaire général

M. Duarte Ioia
Conseiller juridique

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

M. Cletche Sanhá
Point Focal des droits humains et
humanitaires, Ministère des Affaires
Etrangères

Ms Brigitta Sáfár
Head of Disaster Management
Department
Ms Alice Szél
Head of International and Migration

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Dr Zsuzsanna Horváth
Ambassador Extraordinary and
Plenipotentiary, Permanent
Representative, Permanent Mission,
Geneva
Mr Márk Horváth
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
Dr Zoltán Hegedüs
Head of Unit
Dr Réka Varga
External expert
Ms Zsófia Csizmadia
Third Secretary, Permanent Mission,
Geneva
Mr Ors Bolvary
Intern

**ILES COOK / COOK ISLANDS/
ISLAS COOK / جزر كوك**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Patrick Arioka
President
Ms Fine Tuitupou-Arnold
Secretary General
Ms Cecile Marten
Volunteer
Ms Natalia Short
Youth volunteer
Mr Peter Tierney
Volunteer

**ILES SALOMON / SOLOMON ISLANDS /
ISLAS SALOMÓN / جزر سليمان**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Charles Kelly
President

M. Elisee Pierre
Coordonnateur national de la Croix-
Rouge Jeunesse

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

S.E. Mme Laurence Pean Mevs
Ambassadeur, Représentante
permanente adjointe, Mission
permanente, Genève
M. Nazaire Altemar
Conseiller, Mission permanente, Genève
Mme Margareth Desmangles
Premier Secrétaire, Mission permanente,
Genève

**HONDURAS / HONDURAS /
HONDURAS / هندوراس**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Sr. Jose Juan Castro Hernández
Presidente Nacional
Sra. Rosario Fernandez Woods de Arias
Vicepresidente Regional
Sr. Jorge Manuel Zelaya Fajardo
Program Manager

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Excmo. Sr. Giampaolo Rizzo
Embajador, Representante Permanente
Adjunto, Misión Permanente, Ginebra
Srta. María José Mejía
Tercer Secretario, Misión Permanente,
Ginebra

HONGRIE / HUNGARY / HUNGRÍA / هنغاريا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Dr Zsigmond Göndöcs
President
H.E. Mr Georg Habsburg
Former President, Special Representative
Mr István Kardos
Director General

**INDONÉSIE / INDONESIA /
INDONESIA / إندونيسيا**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Dr Ritola Tasmaya
Secretary General
- Lt. Gen. (rtd) Sumarsono Mochamad Sudjak
Co Chairman for Disaster Management
- Mr Adriana Mufti
Head of Legal Bureau
- Mr Jacobus Dwi Hartanto
Deputy Treasurer

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Mr Triyono Wibowo
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- H.E. Mr R.M. Michael Tene
Ambassador, Deputy Permanent
Representative, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Nahar
Director for Social Rehabilitation of
Persons with Disabilities, Ministry of
Social Affairs
- Ms Rohika Kurniadi Sari
Assistant Deputy for Violence
against Women, Ministry of Women's
Empowerment and Child Protection
- Mr Acep Somantri
Minister Counsellor, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Timbul Situmorang
Counsellor, Embassy of Indonesia in
Bern, Switzerland
- Mr Yohpy Ichsan Wardana
Deputy Director for Humanitarian
Affairs, Ministry of Foreign Affairs
- Mr Rolliansyah Soemirat
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Caka Awal
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Ms Mustika Hanum Widodo
Third Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Nur Ibrahim Abraham
Assistant Deputy Director for Refugee
Affairs, Ministry of Foreign Affairs

Ms Joanne Zoleveke
Secretary General

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Barrett Salato
Minister Counsellor, Chargé d'affaires
a.i., Permanent Mission, Geneva
- Mr Trevor Unusu
Assistant Secretary, Europe and
International Cooperation, Ministry of
Foreign Affairs

INDE / INDIA / INDIA / الهند

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Dr Veer Bhushan
Joint Secretary
- Mr Manish Choudhary
Deputy Secretary

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Mr Ajit Kumar
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr B.N. Reddy
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Anil Kumar Rai
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Mr Alok Ranjan Jha
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Ms Uma Sekhar
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Dr Sumit Seth
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Ms Archana Nair
Delegate
- Ms K.C. Sowmya
Delegate
- Dr Vishnu Vardhan Reddy Emmadi
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Stephen Mani
Third Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Ms Zahra Ershadi
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva
Mr Bahram Heidari
Member

IRAK / IRAQ / IRAK / العراق

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Dr Yaseen Ahmed Abbas
President
Dr Zaid Abdulkareem Abdulateef
Abdulateef
Vice President
Mr Ali Dawood Salman Al-Attar
Vice President
Mr Mohammed A.M. Hussein Mohammed
Hussein
Acting Secretary General
Mr Husam Sabri Abed Al-Zubaidi
Head, International Relations
Department
Dr Yas Mohammed Musadaq Jaafar Shuhaib
Head, Youth Department

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Dr Ahmed Bamarni
Ambassador, Director of the
International Organizations and
Conferences Office
H.E. Dr Mohammed Sabir Ismail Ismail
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
Dr Abbas Kadhom Obaid Abbas
Minister Plenipotentiary, Deputy
Permanent Representative, Permanent
Mission, Geneva
Mr Qusay Mohammed Mahal Mahal
Attaché, Coordinator, Permanent
Mission, Geneva

IRLANDE / IRELAND / IRLANDA / آيرلندا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Tom Horwell
Acting Chairman

Ms Santi Utami Dewi
Official, Directorate for Social
Rehabilitation of Persons with
Disabilities, Ministry of Social Affairs

IRAN / IRAN / IRÁN / إيران

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Dr Seyed Amir Mohsen Ziaie Esterabadi
President
Mr Mohammad Shahabeddin Mohammadi
Araghi
Under Secretary General of International
Affairs and IHL
Ms Leili Khaleghi
Director General of International
Protocol and Communications
Ms Mansooreh Khorrambagheri
Director General of International
Operation and Humanitarian Programs
Mr Hassan Esfandiar
Deputy Director General of International
Protocol and Communications
Mr Jabbar Aslani
Senior Officer of Rules, Principles and
IHL
Ms Nasrin Puladi
Desk officer of Rules, Principles and IHL

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Dr Mohsen Naziri Asl
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
Dr Shahrokh Shakerian
Director Department for Multilateral
Political Affairs, Ministry of Foreign
Affairs
Prof. Dr Djamshid Momtaz
Foreign Minister Legal Advisor
Dr Nassereddin Heidari
Minister
Mr Jafar Barmaki
Minister
Mr Morteza Khansari Bozorgi
Minister Counsellor
Prof. Dr Ali Pourghassab Amiri
Counselor
Mr Nabiollah Azami Sardouei
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva

ISRAËL / ISRAEL / ISRAEL / إسرائيل

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Dr Noam Yifrach
Chairman

Adv. Pinhas Marinsky
Member of Executive Committee

Dr Ester Samama
Member of Executive Committee

Mr Eli Bin
Director General

Mr Uri Mordechai Shacham
Director of Movement Coordination

Mr Chaim Rafalowski
Disaster Management Coordinator

Ms Racheli Icar Cohen
Dissemination Officer

Ms Maya Kaplan Oved

État • State • Estado • الدولة³

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Mr Eviatar Manor
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

H.E. Mr Aharon Leshno-Yaar
Director, International Organizations
Division, Ministry of Foreign Affairs

Adv. Daniel Taub
Senior legal counsellor at the Ministry of
Foreign Affairs

Mr Omer Caspi
Minister Counselor, Deputy Permanent
Representative, Permanent Mission,
Geneva

Mr Ronen Gil-Or
Director, Human Rights and
International Organizations Department,
Ministry of Foreign Affairs

Lt. Col. Eran Shamir-Borer
Head of International Affairs Branch in
the International Law Department of the
Military Advocate General's Corps in the
IDF.

Major Dvir Saar
Legal Adviser, International Law
Department, Military Advocate General's
Corps, Israel Defense Forces

Adv. Orit Kremer
Legal Counsellor, Permanent Mission,
Geneva

Mr Liam O'Dwyer
Secretary General

Mr John Roche
Head of International and National
Services

Ms Nelly Henrion
International HR Desk Officer

Ms Orla Murphy
Youth Representative

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Ms Patricia O'Brien
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Declan Smyth
Deputy Legal Adviser

Ms Patricia Cullen
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Mr Daniel Sissling
Deputy Director, Humanitarian Unit,
Irish Aid

Mr Seán Ó hAodha
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Ms Eirini Giorgou
Attaché, Permanent Mission, Geneva

Ms Gisela Schmidt-Martin
Attaché

ISLANDE / ICELAND / ISLANDIA / آيسلندا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Sveinn Kristinsson
President

Mr Gudmundur Johannsson
Acting Secretary General

Mr Atli Vidar Thorstensen
Director of Humanitarian Operations

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Mr Martin Eyjólfsson
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Ms Gréta Gunnarsdóttir
Ambassador on Human Rights

Ms Edda Björk Ragnarsdóttir
Intern, Permanent Mission, Geneva

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Mr Maurizio Enrico Serra
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Alberto Bertoni
Minister Counsellor, Deputy Permanent
Representative, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Alessandro Mandanici
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Matteo Evangelista
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Vito Mosé Pierro
First Secretary, Ministry of Foreign Affairs
and International Cooperation
- Mr Paolo Tonini
First Secretary, Ministry of Foreign Affairs
and International Cooperation
- Prof. Cristiana Carletti
Legal Advisor, Associate Professor of
International Public Law, Università degli
Studi Roma Tre
- Dr Letizia Fischioni
Legal Advisor, Humanitarian Aid
Office, Ministry of Foreign Affairs and
International Cooperation
- Ms Paola Vigo
Humanitarian Affairs Officer, Permanent
Mission, Geneva
- Ms Eugenia Esposito
Intern (Humanitarian Affairs),
Permanent Mission, Geneva
- Mr Riccardo Luporini
Intern (Humanitarian Affairs),
Permanent Mission, Geneva

JAMAÏQUE / JAMAICA / JAMAICA / جامايكا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Dr Dennis John Edwards
President
- Ms Yvonne Clarke
Director General

Mr Gadi Ezra
International Law Department, Office
of the Legal Adviser, Ministry of Foreign
Affairs

Mr Brian Frenkel
Human Rights and Humanitarian Affairs
Officer, Permanent Mission, Geneva

Mr Nathan Chicheportiche
Public Diplomacy Officer, Permanent
Mission, Geneva

3 This delegation recalled the position expressed in the
communication addressed to the Depositary of the four Geneva
Conventions of 1949 and circulated by the Depositary by
Notifications GEN 3/14 of 21 May 2014

ITALIE / ITALY / ITALIA / إيطاليا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Rosario Valastro
Regional President of Sicily
- Ms Arianna Marchetti
Regional Deputy of Sicily Region
- Mr Leonardo Carmenati
Head of Emergency Department
- Mr Marcello Guerra
Head of Governance Support
- Ms Anna Rita Roccaldo
Head of International Operations
- Ms Alessandra Diodati
National Head of the "Praesidium"
project
- Ms Guendalina Conte
International Relations
- Ms Marzia Como
International Cooperation - Regional
Delegate, F.V.G. Branch
- Ms Anastasia Siena
Deputy for IHL
- Prof. Giulio Bartolini
Professor of IHL
- Mr Giuseppe Casella
Youth Delegate
- Ms Silvia Cannas
Youth delegate
- Mr Andrea Bortolotto
Volunteer
- Ms Maria Rosaria Lanzillotto
Volunteer
- Mr Mark Mattioli
Volunteer
- Ms Federica Rizzuto
Volunteer

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

- H.E. Ms Misako Kaji
Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva
- Mr Masahiro Kurosaki
Associate Professor, Department of International Relations, National Defense Academy
- Mr Kansuke Nagaoka
Minister, Permanent Mission, Geneva
- Mr Hiroshi Nagayama
First Secretary, Permanent Mission, Geneva
- Ms Eri Tobinaga
Deputy Director, Humanitarian Assistance and Emergency Relief Division, Ministry of Foreign Affairs
- Mr Shinpei Takazakura
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva
- Ms Hisako Ishizaki
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva
- Mr Toshihisa Nakamura
Officer, Human Rights and Humanitarian Affairs Division, Ministry of Foreign Affairs

JORDANIE / JORDAN / JORDANIA / الأردن

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

- Dr Sami Abdullah Khasawneh
Board Member
- Ms Laila Touqan
Director, Vocational Center/Member Central Executive Committee
- Ms Rania Saleh Suifan
Head of Youth and Volunteer Section
- Dr Mousa Sulieman Burayzat
Senior Advisor / Humanitarian Ambassador
- Ms Zeinab Elayan
Youth Coordinator

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

- H.E. Mr Wayne McCook
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva
- Ms Lishann Salmon
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JAPON / JAPAN / JAPÓN / اليابان

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

- Mr Otohiko Hori
Director General, International Department
- Mr Satoshi Sugai
Deputy Director General, International Department
- Ms Rena Igarashi
Deputy Director, Planning and Coordination Division, International Department
- Mr Takeshi Wada
Officer, Planning and Coordination Division International Department
- Mr Kentaro Nagazumi
Director, Office of the President
- Mr Hiroto Oyama
Deputy Director, Office of the President
- Ms Mihoko Goto
Officer, Office of the President
- Ms Miu Kimura
Officer, Office of the President
- Mr Munetoshi Ikai
Deputy Director, Planning and Coordination, Planning and Public Relations Office
- Ms Tomoko Onishi
Deputy Director, Secretarial Division, General Affairs Department
- Ms Chieko Matsubara
Deputy Director, Volunteers, JRC/RCY and Volunteers Division, Organisational Development Department
- Dr Masao Tomonaga
Honorary Director, Japanese Red Cross Society, Nagasaki Genbaku Hospital
- Ms Yumino Tanaka
Youth Member

KENYA / KENYA / KENIA / كينيا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Dr Mohamud Sheikh Nurein Said
Governor
- Mr Paschal Peter Oyuko Mbeche
First Deputy Governor
- Mr Taariq Twaha
Member
- Ms Abshiro Soka Halake
Deputy Secretary General
- Mr Ahmed-Irshad Idris
Director, Policy and Advocacy
- Ms Susan Ngonga
Managing Director
- Ms Arnolda Angela Lutomia Shiundu
Public Relations & Communication
Manager

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Mr Andrew M. Kihurani
Ambassador, Deputy Permanent
Representative, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Dume Wanda Odhiambo
Minister Counselor, Permanent Mission,
Geneva

**KIRGHIZISTAN / KYRGYZSTAN /
KIRGUISTÁN / قيرغيزستان**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Chingiz Djakipov
Chairperson
- Mr Azamat Baialinov
Youth Delegate, Vice Chairperson
- Mr Marat Kachkynbekov
Deputy Director General

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Ulan Djusupov
Minister Plenipotentiary, Chargé
d'Affaires a.i., Permanent Mission,
Geneva

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Ms Saja Majali
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Zeid Abuhassan
Counselor, Permanent Mission, Geneva
- Mr Asem Ababneh
Counselor, Permanent Mission, Geneva
- Mr Adi Hadid
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Hamza Al Maaitah
Senior Advisor
- Ms Ghadeer Elfayez
Counselor, Permanent Mission, Geneva

**KAZAKHSTAN / KAZAKHSTAN /
KAZAJSTÁN / كازاخستان**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Ms Yelena Kim
Director General
- Dr Yerkebek Argymbayev
President
- Mr Dulan Abdeldinov
Deputy Director General
- Mr Nurlan Uderbay
Director of Aktobe area branch
- Ms Akdana Abdiraimova
Specialist of International Department
- Mr Rustem Mustafin
Press-Secretary

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Yerlan Alimbayev
Minister Counsellor, Permanent Mission,
Geneva
- Ms Ainur Danenova
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

LESOTHO / LESOTHO / LESOTHO / ليسوتو

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Kopano Benjamin Masilo
President

Prof. Teboho Ephraim Kitleli
Secretary General

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Pitso Paul Makosholo
Deputy Principal Secretary, Ministry of
Defence

Lt. Col. Thabang Mathatjane
Delegate

Mr Victor Ntsime Jafeta
Minister Counselor, Permanent Mission,
Geneva

Ms Mokitimi Thato Mapuleng
Legal Officer, Ministry of Foreign Affairs
and International Cooperation

LETTONIE / LATVIA / LETONIA / لاتفيا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Uldis Likops
Secretary General

Mr Viktors Jaksons
President

Ms Agnese Trofimova
Head of International and Public
Relations

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Mr Jānis Kārklinš
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Rolands Ezergailis
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Mr Andris Krastins
Second Secretary, International Law
Division, Legal Department, Ministry of
Foreign Affairs

Mr Denis Grechannyi
Attaché, Permanent Mission, Geneva

KIRIBATI / KIRIBATI / KIRIBATI / كيريباتي

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Tiaon Aukitino
Vice President

KOWEÏT / KUWAIT / KUWAIT / الكويت

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Saad Ali Al-Nahedh
Honorary Treasurer and Board Member

Mr Anwar Abdullah Al Hassawy
Vice President of the Board of Directors,
Deputy Chairman

Mr Khaled Z A Z Al Naser
Director of Public Relations and Media

Dr Musaid R A Al Enizi
Director of Legal Affairs, Director of
Youth and Volunteers

Mr Adnan A A E A Alnawah
Media

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Mr Jamal Mohamed Issa Alghunaim
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Meshal Al-Mansour
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Mr Saad Almehaini
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Mr Hadi Alsubaei
Second Secretary, Ministry for Foreign
Affairs

Mr Abdulaziz Ahmad Alobaid
General Manager

Mr Abdulrahman A. Alhashash
Kuwaiti Government

LIBYE / LIBYA / LIBIA / ليبيا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Dr Maher Daoub
President
- Mr Mohamed Almosrati
Head of branches
- Mr Ameer Marei El-Ammari
Head of Youth and Volunteer
Department
- Dr Taha Khalifa Elbarghati
Head of Health Department
- Dr Osama Azzam Sultan
Head of International Relations
- Mr Omar Abdelsalam Agouda
General Secretariat

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Dr Salwa Eldaghili
Chargée d'affaires a. i., Permanent
Mission, Geneva
- Mr Adel Alakhder
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Bassam Eldallal
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Aiman Badar
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Salem Abaiss
Third Secretary, Permanent Mission,
Geneva

**LIECHTENSTEIN / LIECHTENSTEIN /
LIECHTENSTEIN / ليختنشتاين**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.S.H. Prince Nikolaus of Liechtenstein
Head of International Affairs
- H.R.H. Hereditary Princess Sophie of
Liechtenstein
President

LIBAN / LEBANON / LÍBANO / لبنان

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Ms Suzanne Younes Oueiss
President
- Mr Rodney Eid
Senior Advisor HCiD
- Mr Georges Kettaneh
Secretary General
- Mr Tanios Zoghbi
Head, International Affairs Department

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Ms Najla Riachi Assaker
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Ahmad Arafa
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Ms Rana El Khoury
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Hani Chaar
Adviser

LIBÉRIA / LIBERIA / LIBERIA / ليبيريا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Emmanuel O. Kparh
President
- Ms Elizabeth M. Barwon
Second Vice President
- Mr. H. Boweh Barduae
Acting Secretary General
- Ms Neima Nora Candy
Health and Care Coordinator
- Mr Sehwon Johnson Karnue
Volunteer

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Gov. Boakai N. Kanneh
Deputy Minister, Legal Counsellor,
Ministry of Foreign Affairs
- Mr Paul Wolokollie Tate
Chargé d'affaire a.i., Head of Mission,
Permanent Mission, Geneva

- Ms Cécilia Braedt
Coordinator IFRC Shelter Research Unit
- Mr Marc Crochet
Deputy Secretary General
- Dr Christian Huvelle
Head of International Department
- Ms Antje Mengel
International Department
- Ms Corinne Treherne
Senior Officer, Shelter and Settlements
- Major Philippe Majerus

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- S.E. M. Jean-Marc Hoscheit
Ambassadeur, Représentant Permanent,
Mission Permanente, Genève
- S.E. M. Carlo Krieger
Directeur des Affaires juridiques et
culturelles, Ministère des Affaires
Etrangères et européennes
- M. Daniel Da Cruz
Représentant Permanent adjoint, Mission
Permanente, Genève
- M. Yannick Coumarin
Assistant exécutif de Monsieur
l'Ambassadeur du Grand-Duché de
Luxembourg auprès de l'Office des
Nations Unies à Genève
- M. Max Lamesch
Agent de la Coopération, Direction
de la Coopération au développement,
Ministère des Affaires étrangères
- Mme Anne Weber
Attachée en charge de la santé et
des affaires humanitaires, Agent de
la Coopération, Mission Permanente,
Genève
- M. David Heinen
Attaché, Direction des Affaires juridiques
et culturelles, Ministère des Affaires
étrangères et européennes
- Mme Hélène Ragheboom
Chargée de mission, Direction des
Affaires Politiques, Ministère des Affaires
Etrangères et européenne
- Mlle Sandra Merens
Attaché, Mission Permanente, Genève
- Mlle Anne-Catherine Fohl
Assistante de la Présidence du Grand-
Duché de Luxembourg du Conseil de
l'Union Européenne

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Mr Peter Christian Matt
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Martin Kurt Hasler
Second Secretary, Office for Foreign
Affairs

LITUANIE / LITHUANIA / LITUANIA / ليتوانيا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Konstantinas Romualdas Dobrovolskis
President
- Ms Gintare Guzeviciute
Acting Secretary General

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Mr Rytis Paulauskas
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Gedeminas Aleksonis
Chancellor of the Ministry of Health
- Ms Audra Ciapiene
Minister Counselor, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Justinas Linkevicius
Chief Specialist
- Ms Jorune Martinaviciute
Third Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Ms Dalia Vitkauskaitė-Meurice
Counselor

**LUXEMBOURG / LUXEMBOURG /
LUXEMBURGO / لوكسمبورغ**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.R.H. Maria Teresa The Grand Duchess of
Luxembourg
President
- Mr Michel Simonis
Secretary General

- Ms Syuhada Adnan
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Ms Maryam Masyitah Ahmad Termizi
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

MALAWI / MALAWI / MALAWI / ملاوي

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Levison Changole
President
- Ms Ethel Kaimila
Secretary General

MALDIVES / MALDIVES / MALDIVAS / ملديف

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Ali Nashid
President
- Mr Moosa Shifaz
Governing Board Youth Member
- Mr Abdul Razak Ibrahim
Secretary General

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Ms Ali Geela
Minister, Chargé d'affaires a.i.,
Permanent Mission, Geneva
- Ms Rasheed Rishfa
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

MALI / MALI / MALI / مالي

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Dr Mamadou Traore
Secrétaire général
- Dr Abdourahamane Cisse
Présidente

**MADAGASCAR / MADAGASCAR /
MADAGASCAR / مدغشقر**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- M. Claude Rakotondranja
Président national
- M. Fanja Ratsimbazafy
Secrétaire général
- Mlle Mihary Amintsoa Razafimanantsoa
Volontaire Jeunesse

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- M. Thierry Venty
Secrétaire exécutif, Bureau national
de gestion des risques et catastrophes
(BNGRC)
- M. Solofo Andrianjatovo Razafitrimo
Chargé d'Affaires a.i., Mission
Permanente, Genève
- Mme Harivola Mirana Ravokatrasonlofo
Attaché, Mission Permanente, Genève

MALAISIE / MALAYSIA / MALASIA / ماليزيا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Sayed A. Rahman Bin Sayed Mohd
Secretary General
- Mr Saiful Izan Bin Nordin
Manager, International Humanitarian
Law, Legal and International Relations

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Ms Dato' Sri Rohani Abdul Karim
Ambassador, Minister of Women, Family
and Community Development
- H.E. Mr Dato' Mazlan Muhammad
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Zahid Rastam
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Ms Mumtaj Begum Mohd Sultan
Director, Social Welfare Departement
- Mr Reza-Rizvy Ahmad Rony Assim
Senior Private Secretary to the Minister

- M. Hassane Boukili
Ministre Plénipotentiaire, Mission permanente, Genève
- M. Hassan El Mkhantar
Ministre Plénipotentiaire, Mission Permanente, Genève
- Mme Farida El Khamlichi
Présidente de la Commission Nationale du Droit International Humanitaire
- Prof. Mohammed El Bazzaz
Membre de la Commission Nationale du Droit International Humanitaire
- M. Ahmed El Khamlichi
Commission Nationale du Droit international Humanitaire
- Gouv. Mohammed Raissouni
Commission Nationale du Droit International Humanitaire

MAURICE / MAURITIUS / MAURICIO / موريشيوس

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

- Ms Oormeela Jawaheer
President
- Mr Damodarrsing Surnam
Director General
- Mr Rajendrasing Shibnauth
Director - Youth Section

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

- Ms Vimla Devi Huree-Agarwal
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

MAURITANIE / MAURITANIA / MAURITANIA / موريتانيا

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

- M. Mohamed Lemine Ould Mohamed Vall
Président
- Prof. Ely Telmoudi Mohamed
Premier Vice-président
- M. Mohamed Elemine Matallah
Responsable national de la Jeunesse et du Volontariat

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

- M. Hamadou Konaté
Ministre de la solidarité, de l'action humanitaire et de la reconstruction du Nord
- S.E. Mme Aya Thiam Diallo
Ambassadeur, Représentant permanent, Mission permanente, Genève
- M. Amadou Traoré
Conseiller special du Ministre de la solidarité, de l'action humanitaire et de la reconstruction du Nord
- M. Sidi Mohamed Youba Sidibé
Conseiller, Mission Permanente, Genève

MALTE / MALTA / MALTA / مالطة

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

- H.E. Dr John Paul Grech
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva
- Mr Mark Ciscaldi
First Secretary, Permanent Mission, Geneva

MAROC / MOROCCO / MARRUECOS / المغرب

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

- M. Abdeslam Makroumy
Directeur général de l'administration centrale
- Dr Mohamed Assouali
Coordinateur national des projets et des programmes du CRM
- Dr Mohammed Bendiali
Chef de Division secourisme, jeunesse volontariat et gestion des catastrophes

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

- S.E. M. Mohamed Auajjar
Ambassadeur, Représentant permanent, Mission permanente, Genève

- Tte. Cnel. Virginio Hernández
Subdirector de Asuntos Internacionales
de la Dirección General de Derechos
Humanos de la Secretaría de la Defensa
Nacional (SEDENA)
- Tte. Cnel. Omar León Arroyo
Asesor Militar, SEDENA, Misión
Permanente, Ginebra
- Sr. Silvestre Guillermo Reyes Castro
Primer Secretario, Misión Permanente,
Ginebra
- Sr. Guillaume Michel
Primer Secretario, Asesor Legal, Misión
Permanente, Ginebra
- Sra. Mariana Salazar Alborno
Directora de Derecho Internacional
Humanitario, SRE
- Sra. Giselle Fernández Ludlow
Segunda Secretaria, Misión Permanente,
Ginebra
- Sra. Sandra Paola Ramírez Valenzuela
Segunda Secretaria, Misión Permanente,
Ginebra
- Sra. Liliana Padilla Rodríguez
Segunda Secretaria, Misión Permanente,
Ginebra
- Sr. José Antonio Hernández Vega
Asesor
- Sra. Elizabeth Chavolla Sánchez
Asesor
- Sra. Valeria Cuevas Trejo
Asesor
- Sr. Víctor Manuel Martínez Orta Camacho
Asesor
- Sra. Sofía Várguez Villanueva
Asesor
- Sra. Vanessa Constantino
Asesor

**MICRONÉSIE (ÉTATS FÉDÉRÉS DE) /
MICRONESIA (FEDERATED STATES OF) /
MICRONESIA (ESTADOS FEDEROS DE) /
ميكرونيزيا (ولايات - موحدة)**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Diaz Joseph
Chairman, National Board
- Ms Youleen Pablo
Finance Officer

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- S.E. Mme Salka Mint Yamar
Ambassadeur, Représentant permanent,
Mission permanente, Genève
- M. Harouna Traoré
Premier Conseiller, Mission permanente,
Genève
- M. Jarr Inalla
Premier Conseiller, Mission permanente,
Genève

MEXIQUE / MEXICO / MÉXICO / المكسيك

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Lic. Sr. Fernando Suinaga Cárdenas
Presidente
- Lic. Sr. Eduardo Saturnino De Agüero Leduc
Vicepresidente
- Lic. Sr. Miguel Angel Domínguez Moráles
Vicepresidente
- Lic. Sr. Carlos Freaner Figueroa
Vicepresidente
- Lic. Sr. Rodrigo Devillasante
Miembro
- Sr. Daniel Lozano Aguilar
Director General
- Sr. Rafael Becerril Díaz
Coordinador Nacional de
Restablecimiento del contacto entre
Familiares
- Sra. Daniela Lozano Márquez
Youth
- Sra. Natalia Lozano Márquez
- Sra. Jessica Moncada de Villasante

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Excmo. Sr. Jorge Lomónaco
Embajador, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra
- Sr. Alejandro Alday
Consultor Jurídico de la Secretaría de
Relaciones Exteriores (SRE)
- Excmo. Sr. Raúl Heredia
Ambassador, Representante Permanente
Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Ms Purevjav Jambalragchaa
Director of Administration and
Coordination Department

Ms Bolormaa Nordov
Secretary General

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Mr Vaanchig Purevdorj
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Dangaasuren Munkhjargal
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

**MONTÉNÉGRO / MONTENEGRO /
MONTENEGRO / الجبل الأسود**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Ms Gordana Mijovic
President

Ms Jelena Darmanovic Dubak
Secretary General

Ms Natasa Uskokovic
Head of International Relations

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Mr Nebojša Kaluderovic
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Ms Andjelka Rogac
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

**MOZAMBIQUE / MOZAMBIQUE /
MOZAMBIQUE / موزامبيق**

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Mr Pedro Comissário
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Jaime Chissano
Minister Plenipotentiary, Permanent
Mission, Geneva

Ms Francelina Romão
Health Counsellor, Permanent Mission,
Geneva

MONACO / MONACO / MÓNACO / موناكو

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

S.E. M. Philippe Narmino
Vice-Président

M. Nicholas Lee Danziger
Membre

M. Frédéric Platini
Secrétaire Général

M. Claude Fabbretti
Responsable des programmes - section
humanitaire internationale

Mlle Adeline Le Diguerher
Chargée de programme - membre de
la délégation CRM au Burkina Faso -
section humanitaire internationale

Mlle Marine Ronzi
Coordinatrice communication et
relations internationales - point focal
jeunesse

Mlle Laëtitia Vecchierini
Déléguée jeunesse

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

S.E. Mme Carole Lanteri
Ambassadeur, Représentant Permanent,
Mission permanente, Genève

M. Johannes de Millo Terrazzani
Conseiller, Mission permanente, Genève

M. Gilles Realini
Premier Secrétaire, Mission permanente,
Genève

Mme Chrystel Chanteloube
Troisième Secrétaire, Mission
permanente, Genève

**MONGOLIE / MONGOLIA /
MONGOLIA / منغوليا**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Enkhbold Nyamaa
President

Ms Ariuntungalag Danielsson
Director of Programmes and Cooperation
Department

Ms Irene Simataa
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva

NÉPAL / NEPAL / NEPAL / نيبال

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Sanjiv Thapa
Chairman

Mr Manoj Kumar Thapa
Central Executive Committee Member/
National President of Disaster
Management Committee

Mr Dev Ratna Dhakhwa
Secretary General

Mr Devendra Bahadur Pradhan
Treasurer

Mr Umesh Prasad Dhakal
Head of Nepal Earthquake Response
Operation

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Mr Deepak Dhital
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Suresh Adhikari
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

**NICARAGUA / NICARAGUA /
NICARAGUA / نيكاراغوا**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Dr Oscar Isaac Gutiérrez Somarriba
Presidente

Sr. Samir Yusep Alemán Torres
Jefe Nacional Cruz Roja Juventud

Lic. Sr. Auner Antonio García García
Responsable del voluntariado

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Excmo. Sr. Hernan Estrada Román
Embajador, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra

**MYANMAR / MYANMAR /
MYANMAR / ميانمار**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Prof. Dr Tha Hla Shwe
President

Prof. Dr Mya Thu
Executive Committee Member

Mr Khin Maung Hla
Secretary General

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Win Zeyar Tun
Minister Counsellor

Mr Kyaw Thu Nyein
Minister-Counsellor

Mr Thu Rein Saw Htut Naing
First Secretary

Ms Thet Thinzar Tun
First Secretary

Mr Than Tun Win
Third Secretary

NAMIBIE / NAMIBIA / NAMIBIA / ناميبيا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Adv. Bience Philomena Gawanas
Chairperson

Ms Dorkas Kapembe-Haiduwa
Secretary General

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Ms Sabine Böhlke-Möller
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Brigadier General Veikko Kavungo
Ministry of Defence

Lt. Col. Piteimo Hainyanyula
Ministry of Defence

Col. Bernard Masule Mwampole
Ministry of Defence

Ms Gladice Pickering
Legal Attaché, Permanent Mission,
Geneva

Mr Shamsuddeen Sani Muazu
Youth Coordinator

Mr Benjamin Nji
Confidential Secretary

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Anthony Nnamdi Alonwu
First Counselor, Permanent Mission,
Geneva

Mr Hashimu Gusau Abubakar
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Ms Victoria Sowunmi
Second Secretary, Ministry of Foreign
Affairs

NORVÈGE / NORWAY / NORUEGA / النرويج

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Sven Mollekleiv
President

Mr Snorre Gundersen
Vice President

Mr Espen Andre Breivik
Leader Red Cross Youth

Ms Aasne Havelid
Secretary General

Mr Torris Jaeger
Director, International department

Mr Oistein Mjaerum
Director, Communication and
Fundraising

Mr Mads Harlem
Head of Policy and International Law

Ms Hanne Marie Mathisen
Head, Policy and External Resources

Mr Peter Herby
Advisor

Mr Preben Marcussen
Advisor

Mr Frederik Francois Siem
Advisor, Health Care in Danger

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Ms Margit Tveiten
Director General, Legal Affairs
Department, Ministry of Foreign Affairs

Sr. Néstor Cruz
Representante Permanente Alterno,
Misión Permanente, Ginebra

Srta. Jenny Arana
First Secretary, Misión Permanente,
Ginebra

NIGER / NIGER / NÍGER / النيجر

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

M. Ali Bandiaré
Président

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

S.E. Mme Fatima Sidikou
Ambassadeur, Représentant permanent,
Mission permanente, Genève

Mme Abdoulkarim Fadima Altine
Directrice de la Migration Interne et des
Réfugiés, Ministère de l'Intérieur

M. Issoufou Garba
Premier Secrétaire, Mission permanente,
Genève

NIGÉRIA / NIGERIA / NIGERIA / نيجيريا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Bolaji Akpan Anani
National President

Mr Abubakar Ahmed Kende
National Vice President

Mr Andronicus Adebayo Adeyemo
Head of Department, Disaster
Management

Mr Adeaga Oluyemisi Adetayo
National Treasurer

Mr Augustine Uche Dike
National Information Adviser

Mr Adabson Tanimu Panda
National Finance and Planning Adviser

Mr Umar Abdu Mairiga
Programmes Coordinator

Ms Epuia Ekuta Ewa
Planning, monitoring evaluation and
reporting officer

Mr Don Wallace
Delegate, Emergency
telecommunications and international
disaster response capability
Ms Jen Talbot

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Ms Lucy Duncan
Deputy Secretary Multilateral and Legal
Affairs Group
Mr Carl Reaich
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
Ms Francesca Albertario
Senior Policy Officer
Mr Rohan Murphy
Development Manager
Mr Jarrod Clyne
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva
Ms Katy Donnelly
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva
Ms Meredith Davis
Policy Adviser
Ms Alexandra Reuhman
Policy Adviser

OMAN / OMAN / OMÁN / عُمان

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Mr Abdulla Nasser Al Rahbi
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
Mr Mohammed Al Shanfari
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva

UGANDA / UGANDA / UGANDA / أوغندا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Robert Kwesiga
Secretary General
Mr Joseph Omilot
Central Governing Board Chairperson

H.E. Mr Steffen Kongstad
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Knut Langeland
Special representative for Disarmament,
Ministry of Foreign Affairs

Ms Cathrine Andersen
Minister Counsellor, Permanent Mission,
Geneva

Ms Monica Furnes
Assistant Director General, Legal Affairs
Department, Ministry of Foreign Affairs

Ms Ingunn Vatne
Assistant Director General, Department
for UN and Humanitarian Affairs,
Ministry of Foreign Affairs

Ms Annette Bjørseth
International Law Advisor, Legal Affairs
Department, Ministry of Foreign Affairs

Ms Vibeke Musæus
Senior Advisor, Ministry of Defence

Ms Kjersti Nordskog Nes
Senior Advisor, Department for UN and
Humanitarian Affairs, Ministry of Foreign
Affairs

Mr Kjetil Elsebutangen
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Ms Malgorzata T. Hauge
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Ms Astri Endresen
Advisor, Permanent Mission, Geneva

Ms Karna Sælebakke
Intern, Permanent Mission, Geneva

**NOUVELLE-ZÉLANDE / NEW ZEALAND /
NUEVA ZELANDIA / نيوزيلندا**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Dr Jennifer McMahon
President

Mr Jerry Talbot
National Vice President

Mr Mat Darling
National Board Youth Representative

Mr Anthony Paine
Secretary General

Ms Marnie Lloyd
International Humanitarian Law and
Policy Manager

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Ms Tehmina Janjua
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Amar Aftab Qureshi
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Dr Fareha Bugti
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Bilal Akram Shah
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Ms Saima Saleem
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Syed Atif Raza
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

PALAOS / PALAU / PALAU / بالاو

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Clarence Masayos
Executive Director

**ÉTAT DE PALESTINE / STATE OF PALESTINE /
ESTADOS DE PALESTINA / دولة فلسطين**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Dr Younis Al-Khatib
President
- Dr Khalid Joudeh
Director General
- Ms Tanya Abu Ghoush
Director of International Cooperation &
Public Relations Department
- Dr Wael Qaadani
Supervisor of Health Services

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Dr Ibrahim Khraishi
Ambassador, Permanent Observer,
Permanent Observer Mission, Geneva

**OUZBÉKISTAN / UZBEKISTAN /
UZBEKISTÁN / أوزبكستان**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Prof. Dr Khamid Yakubovich Karimov
President
- Ms Elvira Axmedovna Amiralieva
Executive Director
- Mr Mirkhosil Adilov
Project manager

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Javohir Nurmetov
First Secretary, Charge d'affaires a.i.,
Permanent Mission, Geneva

PAKISTAN / PAKISTAN / PAKISTÁN / باكستان

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Dr Saeed Elahi
Chairman
- Mr Qamar Zaman
Vice Chairman
- Ms Nina Akbar
Member Managing Body
- Dr Rizwan Naseer
Secretary General
- Ms Qurat Ul Ain Talha
Deputy Director Human Resource
- Ms Ayesha Ahad
Hon. Coordinator (Fundraising & IR)
- Mr Zil - A Ilahi
Hon Coordinator (Public Relations)
- Ms Asfia Firdaus
Assistant Director PMER & Coordination
- Mr Talha Sadiq
Assistant Director - International
Relations & Movement Coordination
- Mr Muhammad Bashir Malik
Advisor to Chairman (Development
Projects)
- Mr Khorram Nawaz
PS to Chairman

Ms Janet Kathleen Philemon
Chairman

**PARAGUAY / PARAGUAY /
PARAGUAY / باراغواي**

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation / Head of Delegation /

Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Sr. Jorge F. Brizuela
Asesor, Misión Permanente, Ginebra

**PAYS-BAS / NETHERLANDS /
PAÍSES BAJOS / هولندا**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

Chef de Délégation / Head of Delegation /

Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.R.H. Princess Margriet of the Netherlands
Honorary President

Ms Inge Brakman
President

Mr Bas van Rossum
Chairman, European Youth Coordination
Committee

Mr Gijs de Vries
Secretary General

Mr Juriaan Lahr
Head, International Assistance

Mr Frank Tebbe
Head, Communication

Mr Martijn van den Heuvel
Senior Relations manager, Corporate
Partnerships

Ms Lotte Bernhard
Senior legal advisor

Mr Mirjam de Bruin
Legal Advisor International
Humanitarian Law

Mr Steven Boyd Saum

Mr Ad van Liempt

Mr Tjeerd van Zanen

Mr Gijs Wanders

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation / Head of Delegation /

Jefe de Delegación / رئيس الوفد

H.E. Mr Reinout Vos
Ambassador, Deputy Permanent
Representative, Permanent Mission,
Geneva

Mr Ammar Hijazi
First Counselor, Ministry of Foreign
Affairs

Ms Nada Tarbush
First Secretary, Permanent Observer
Mission, Geneva

Mr Ryad Awaja
First Secretary, Permanent Observer
Mission, Geneva

Ms Deema Asfour
Second Secretary, Permanent Observer
Mission, Geneva

Mr Mohammed Abo Younes
Intern

PANAMA / PANAMA / PANAMÁ / بنما

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

Chef de Délégation / Head of Delegation /

Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Excmo. Sr. Jaime Ricardo Fernández Urriola
Presidente Nacional

Lic. Sr. Elías Solís Gonzales
Subsecretario nacional

Sr. Eric Antioco
Director Nal. Juventud, Comité de Colón

Lic. Sra. Irene Perurena
Asesor del Presidente

Lic. Sra. Lyda Rodríguez
Voluntaria

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation / Head of Delegation /

Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Excmo. Sr. Ramón A. Morales Quijano
Ambassador, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra

Excmo. Sr. César Gómez
Ambassador, Representante Permanente
Adjunto, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Jorge F. Corrales Hidalgo
Asesor, Misión Permanente, Ginebra

Lic. Srta. Grisselle Rodríguez
Asesora, Misión Permanente, Ginebra

**PAPOUASIE-NOUVELLE-GUINÉE / PAPUA
NEW GUINEA / PAPÚA NUEVA GUINEA /
بابوا غينيا الجديدة**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

Chef de Délégation / Head of Delegation /

Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Sra. María Antonia Masana García
Ministra, Representante Permanente
Adjunto, Misión Permanente, Ginebra

Sr. Jaime Rafael Casafranca
Sub Director en Asuntos de Derechos
Humanos y Derecho Internacional
Humanitario, Ministerio de Relaciones
Exteriores

Sra. Tania Elizabeth Arzapalo Villon
Abogada Especialista en Derecho
Internacional Humanitario, Ministerio de
Justicia y Derechos Humanos

Srta. Sara Alvarado
Segunda Secretaria, Misión Permanente,
Ginebra

Sr. Manuel Mundaca
Segunda Secretaria, Misión Permanente,
Ginebra

PHILIPPINES / PHILIPPINES / FILIPINAS / الفلبين

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Senator Richard Juico Gordon
Chairman and Chief Executive Officer

Gov. Corazon Alma Guitierrez De Leon
Member, Board of Governors

Gov. Rosalind Wee
Member, Board of Governors

Mr Oscar Policarpio Palabyab
Legal Consultant

Ms Katherine Gail Villanueva Uyan
Senior Executive Assistant, Office of the
Chairman

Ms Maria Dina Cano De Leon
Volunteer

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Ms Cecilia B. Rebong
Ambassador Extraordinary and
Plenipotentiary, Permanent
Representative, Permanent Mission,
Geneva

Ms Sharon Johnnette Agduma
Third Secretary and Vice Consul,
Permanent Mission, Geneva

Ms Marie Caren Almarío
Attaché and Assistant

Ms Marivil Valles
Attaché and Assistant

H.E. Mr Roderick van Schreven
Ambassador Extraordinary and
Plenipotentiary, Permanent
Representative, Permanent Mission,
Geneva

Prof. Dr Liesbeth Lijnzaad
Legal Adviser, Head International Law
Division, Ministry of Foreign Affairs

Ms Christine Pirenne
Head of humanitarian aid department,
Ministry of Foreign Affairs

Ms Mireille Hector
Legal Counsel International Law,
Ministry of Foreign Affairs

Ms Martine van der Does
Senior Policy Advisor, Emergency Aid
specialist, Ministry of Foreign Affairs

Ms Liselot Egmond
Legal Counsel International Law,
Ministry of Foreign Affairs

Mr Ferry Koks
Senior Advisor International law,
Ministry of Defence

Mr Maurice P. M. Paulussen
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Ms Nathalie Kroner
First Secretary, Humanitarian Affairs,
Permanent Mission, Geneva

Ms Anna Houck
Humanitarian Affairs Officer, Permanent
Mission, Geneva

Ms Razia Azizi
Assistant Humanitarian Affairs,
Permanent Mission, Geneva

PÉROU / PERU / PERÚ / بيرو

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Sra. Maria Josefina Garcia Roca
Presidenta

Sr. Jorge Menéndez Martínez
Director Ejecutivo

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Excmo. Sr. Luis Enrique Chávez Basagoitia
Ambassador, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra

Ms Diana Araújo
Movement Relations and Cooperation
Mr Carlos Pimenta Araújo
Head, International Department

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Mr Pedro Nuno Bártole
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
Ms Susana Oliveira de Sousa Diogo Vaz Patto
Director, International Law Services,
Ministry of Foreign Affairs
Ms Maria Teresa Artilheiro Ferreira
Jurist, Department of Legal Affairs,
Ministry of Foreign Affairs
Ms Ana Helena Pinheiro Marques
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva
Mr Nuno Cabral
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva
Ms Catarina Abrantes
Intern, Permanent Mission, Geneva
Ms Rita Cruz
Intern, Permanent Mission, Geneva
Ms Maria Rosa Marques
Coordination secretariat

QATAR / QATAR / QATAR / قطر

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Saleh Ali Al-Muhanadi
Secretary General
Dr Mohammed Ghanim Al-Maadheed
President/Chairman
Dr Aisha Al-Mannai
Governing Board Member
Dr Khaled Diab
Head of Relief and International
Development Department
Prof. Dr Fawzi Oussedik
Head of International Relations and IHL
Dr Sabrina Meddour
International Humanitarian Movement
Senior Coordinator
Mr Saad Rashid Al-Matwi
Volunteer
Mr Ahmed Ismail Alzeyara
Volunteer

POLOGNE / POLAND / POLONIA / بولندا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Ms Magdalena Stefanska
Head, International Cooperation Division
Mr Stanislaw Kracik
President

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Aleksander Stepkowski
Undersecretary of State, Ministry of
Foreign Affairs
H.E. Mr Piotr Stachanczyk
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
Mr Andrzej Misztal
Director of the Legal and Treaties
Department, Ministry of Foreign Affairs
Mr Jerzy Burski
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
Mr Krzysztof Drzewicki
Senior Minister's Councillor, the Legal
and Treaties Department, Ministry of
Foreign Affairs
Ms Olga Piaskowska
Head of Humanitarian Aid Unit, the
Development Cooperation Department,
Ministry of Foreign Affairs
Col. Zbigniew Ciolek
Counselor, Senior Military Adviser,
Permanent Mission, Geneva
Mr Łukasz Rózycki
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva
Ms Katarzyna Szafron
Intern, Permanent Mission, Geneva
Ms Marta Szmagier
Intern, Permanent Mission, Geneva

**PORTUGAL / PORTUGAL /
PORTUGAL / البرتغال**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Leonardo Duarte Mathias
Vice President

**RÉPUBLIQUE CENTRAFRICAINE /
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC /
REPÚBLICA CENTROAFRICANA /
جمهورية أفريقيا الوسطى**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- M. Antoine Mbao Bogo
President national
- M. Jean Walegue
Chargé des Programmes

**RÉPUBLIQUE DE CORÉE / REPUBLIC
OF KOREA / REPÚBLICA DE COREA /
جمهورية كوريا**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Ms Sung-Joo Kim
President
- Ms Juja Kim
Head, International Relations Team
- Mr Sung Jun Kim
Head, Red Cross Learning, Education and
Training team
- Ms Yoonkyung Kim
Deputy Head, International
Relations Team
- Ms Yoonjung Chang
Deputy Head, International Relations
Team

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Mr Kyonglim Choi
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- H.E. Mr Young-moo Kim
Ambassador, Deputy Permanent
Representative, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Se-min Ye
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Mr Young-joe Yun
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Ms Su-young Jung
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

- Ms Noor Tabbaa
Volunteer

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Mr Faisal Al-Henzab
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Khalifa Saad Al-Kuwari
Counsellor
- Mr Jassim Al-Maawda
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Ms Noor Al-Sada
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Ahmed Al-Shikaki
Expert, Permanent Mission, Geneva

**RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE / SYRIAN
ARAB REPUBLIC / REPÚBLICA ARABE
SIRIA / الجمهورية العربية السورية**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Dr Abdul Rahman Attar
President
- Mr Marwan Abdullah
Director General
- Dr MHD Hazem Bakleh
Director, Medical services
- Dr Hussam Eddin Nashed
Director, Humanitarian Support Project
- Mr Louay Alhaddad
Head, External Relations and
Communications
- Mr Sami Fakhouri
Head, International Department

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Mr Hussam Edin Aala
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Abdulmaola Al Nuqari
Counselor Minister, Permanent
Mission, Geneva
- Mr Ali Daghman
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva

**RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE POPULAIRE
LAO / LAO PEOPLE'S DEMOCRATIC
REPUBLIC / REPÚBLICA DEMOCRÁTICA
POPULAR DE LAO / جمهورية لاو الديمقراطية
الشعبية**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Thongphachanh Sonnasinh
Vice-President

Ms Phonedavanh Sanbounleuxay
International Relations Coordinator

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Ms Viengvone Kittavong
Minister Counsellor, Deputy Permanent
Representative, Permanent Mission,
Geneva

Mr Kalamoungkhoun Souphanouvong
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Mr Losoualiene Xiaying
Third Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Mr Khamkieng Chanthavong
Intern, Permanent Mission, Geneva

Mr Soudchai Vannasin
Intern, Permanent Mission, Geneva

**RÉPUBLIQUE DOMINICAINE / DOMINICAN
REPUBLIC / REPÚBLICA DOMINICANA /
الجمهورية الدومينيكية**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Dra. Ligia Antonia Leroux de Ramirez
Presidenta

Sr. Gustavo Ivanhoe Lara Tapia
Secretario General

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Excmo. Sr. Homero Luis Hernandez Sanchez
Embajador, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra

Sr. Pablo Miguel Medina Jiménez
Minister Counselor, Misión Permanente,
Ginebra

Ms Mi-young Song
Second Secretary, Treaties Division,
Ministry of Foreign Affairs

Mr Young-sok Kim
Professor of International Law, College of
Law, Ewha Womans University

**RÉPUBLIQUE DE MOLDAVIE / REPUBLIC
OF MOLDOVA / REPÚBLICA DE MOLDOVA /
جمهورية مولدوفا**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Ms Larisa Birca
President

Ms Mihaela Giorici
FA coordinator

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Mr Victor Moraru
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Ms Tatiana Filatova
Head of Division Drafting normative
acts, General Directorate Legislation,
Ministry of Justice

Mr Nicolae Popa
First Secretary, Legal directorate,
General Directorate of International Law,
Ministry of Foreign Affairs and European
Integration

Ms Olga Bogdan
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

**RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE DU CONGO
/ DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO
/ REPÚBLICA DEMOCRÁTICA DEL CONGO
/ جمهورية الكونغو الديمقراطية**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

M. Dominique Lutula Kitoko
Président

Mme Mitanta Mubunji Mamie
Secrétaire générale

M. Julien Nkuyi Sisi

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Mr Martin Smolek
Ambassador, Deputy Minister for Foreign
Affairs
- H.E. Mr Jan Kára
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Petr Válek
Director of the International Law
Department, Ministry of Foreign Affairs
- Ms Petra Ditrichová
Legal Adviser, International Law, Ministry
of Defence
- Ms Helena Opatová
Lawyer at the International Department
for Criminal Matters, Ministry of Justice
- Ms Kristina Hornácková
Lawyer at the International Law
Department, Ministry of Foreign Affairs
- Mr Michal Dvorák
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

**RÉPUBLIQUE-UNIE DE TANZANIE / UNITED
REPUBLIC OF TANZANIA / REPÚBLICA
UNIDA DE TANZANIA / جمهورية تنزانيا المتحدة**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Dr Zainab Amir Gama
President
- Mr Julius Remius Kejo
Director of Branch Development

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Mr Modest Jonathan Mero
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

ROUMANIE / ROMANIA / RUMANIA / رومانيا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.R.H. Crown Princess Margareta of Romania
President

- Sra. Priscila Bautista de la Cruz
Consejera, Misión Permanente, Ginebra

**RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE
DE CORÉE / DEMOCRATIC PEOPLE'S
REPUBLIC OF KOREA / REPÚBLICA
POPULAR DEMOCRÁTICA DE COREA /
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Yong Ho Paek
Executive Vice President
- Mr Song Ryong Jon
Senior Officer, International Department
- Ms Un Hye Ri
Health Coordinator
- Ms Hyang Suk An
Desk Officer, International Department

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Mr Se Pyong So
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Myong Nam Choe
Minister, Deputy Permanent
Representative, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Chol Su Jo
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva

**RÉPUBLIQUE TCHÈQUE / CZECH
REPUBLIC / REPÚBLICA CHECA /
الجمهورية التشيكية**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Dr Marek Jukl
President
- Dr Josef Konecny
Secretary General
- Dr Olga Šiková
International Department/Programme
Department, project coordinator

Mr Alexander Matheou
Director of Programmes & Partnerships,
International Division

Ms Alyson Lewis
Director of technical advisory,
International

Mr Michael Meyer
Head, International Law Department

Ms Sorcha O'Callaghan
Head of Humanitarian Policy

Mr Lewis Emmerton
Youth Delegate

Ms Elizabeth Knight
International Law Support Officer

Ms Alex Benedict
Humanitarian Policy Support Officer

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Iain Macleod
Legal Adviser, Foreign and
Commonwealth Office

Baroness Joyce Anelay
Minister of State, Foreign and
Commonwealth Office

H.E. Mr Julian Braithwaite
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Major General Susan Ridge
Director General, Army Legal Services

Mr John Swords
Central Legal Services, Ministry of
Defence

Ms Margaret Purdasy
Legal Counsellor, Permanent Mission,
Geneva

Mr Adrian Lee
Head of War Crimes Team, International
Organisations Department, Foreign and
Commonwealth Office

Mr David Ennis
Humanitarian Counsellor, Permanent
Mission, Geneva

Mr Nev Jefferies
Humanitarian Counsellor, Department
for International Development

Colonel Charles Barnett
Army Legal Services

Ms Lucy Earle
Humanitarian Adviser, Department for
International Development

Ms Deborah Baglole
Humanitarian Adviser, Department for
International Development

H.R.H. Prince Radu of Romania
Volunteer

Mr Ioan-Silviu Lefter
Director General

Ms Iuliana Tudor
Romanian Red Cross Ambassador

Ms Liana Olimpia Luca
Financial Director

Ms Liana Greavu
Chef of Cabinet to HRH Crown Princess
Margareta of Romania

Mr Paul Petroias
Migration assistant

Ms Andreea Dumitroae
Youth Delegate

Ms Raluca Stratulat
Assistant to HRH Crown Princess
Margareta of Romania

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Mr Adrian Cosmin Vierita
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Ms Alina Orosan
Director, International Law and Treaties
Division, Ministry of Foreign Affairs

Ms Laura Georgeta Stresina
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Mr Marius-Anton Motoc
Intern, Permanent Mission, Geneva

**ROYAUME-UNI / UNITED KINGDOM /
REINO UNIDO / المملكة المتحدة**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr David Bernstein (Head of Delegation – 8
December 2015)
Chairman

Mr Michael Adamson (Head of Delegation –
9 and 10 December 2015)
Chief Executive

Mr John Dauth
Trustee

Mr Robert Dewar
Trustee

Ms Amy Foan
Trustee

Mr David Peppiatt
Executive Director International

**SAINT-KITTS-ET-NEVIS / SAINT KITTS
AND NEVIS / SAN CRISTÓBAL Y NIEVES /
سانت كيتس ونيفيس**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Hanley Spencer
President

Ms Kevonie Itka Zanique Pemberton
Youth Director

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Steven Goldstein
Honorary Consul

**SAINT-MARIN / SAN MARINO / SAN
MARINO / سان مارينو**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

M. Raimondo Fattori
Président

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

S.E. M. Marcello Beccari
Ambassadeur, Représentant permanent,
Mission permanente, Genève

M. Silvano Innocentini
Consul général, délégué auprès du CICR,
Mission permanente, Genève

Mme Anita Dedic
Assistante de l'Ambassadeur, Mission
permanente, Genève

M. Gregory Soldati
Stagiaire, Mission permanente, Genève

**SAINT-SIÈGE / HOLY SEE /
SANTA SEDE / الكرسي الرسولي**

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

S.E. Mgr. Silvano Maria Tomasi
Observateur permanent, Mission
permanente d'observation, Genève

Mr Carl Godwin
Legal Policy, Ministry of Defence

Mr Edward Munn
Preventing Sexual Violence Initiative
Team, Foreign and Commonwealth
Office

Ms Celia Sommerstein
War Crimes Team, International
Organisations Department, Foreign and
Commonwealth Office

Ms Fleur Heyworth
Legal Officer, Permanent Mission, Geneva

RWANDA / RWANDA / RUANDA / رواندا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Dr Bernard Nzigiye
Président

Mlle Alexia Rubuga
Présidente section Jeunesse

M. Apollinaire Karamaga
Secrétaire général

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

S.E. M. François Xavier Ngarambè
Ambassadeur, Représentant permanent,
Mission permanente, Genève

M. Moses Rugema
Premier Conseiller, Mission permanente,
Genève

M. James Ngango
Premier Conseiller, Mission permanente,
Genève

Mme Eliane Nzabahimana
Premier Secrétaire, Mission permanente,
Genève

**SAINTE-LUCIE / SAINT LUCIA /
SANTA LUCÍA / سانت لوسيا**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Hubert Austin Pierre
President

Ms Benise Nissa Joseph
Youth Delegate

**SAO TOMÉ-ET-PRINCIPE / SAO TOMÉ
AND PRINCIPE / SANTO TOMÉ Y PRÍNCIPE/**

ساو تومي وبرنسيبي

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

M. Alberto do Sacramento do Espírito Santo
Neto
Secrétaire général

SÉNÉGAL / SENEGAL / SENEGAL / السنغال

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

M. Abdoul Azize Diallo
Président national

M. Mamadou Sonko
Secrétaire général national

M. Ousmane Ba
Représentant Jeunesse

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

M. Aboubacar Barry
Ministre conseiller, Mission permanente,
Genève

M. Serigne Dieye
Premier Conseiller, Mission permanente,
Genève

M. Mouhamadou Dia
Premier Secrétaire, Mission permanente,
Genève

M. Lamine Mbaye
Premier Secrétaire, Mission permanente,
Genève

M. Youssoupha Ndiaye
Premier Secrétaire, Mission permanente,
Genève

SERBIE / SERBIA / SERBIA / صربيا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Prof. Dragan Radovanovic
President

Ms Simka Somer
Vice President

Mgr. Richard Allen Gyhra
Premier Secrétaire, Mission permanente
d'observation, Genève

Mgr. Robert Vitillo
Attaché, Mission permanente
d'observation, Genève

Mgr. Peter Bui
Conseiller

Prof. Vincenzo Buonomo
Conseiller

Dr Christine Jeangey
Conseillère

R.P. Antoine Abi Ghanem
Attaché

M. Stefano Saldi
Stagiaire

M. Gabriele Verga
Stagiaire

Mlle Annalisa Pellegrino
Stagiaire

**SAINT-VINCENT-ET-LES GRENADINES /
SAINT VINCENT AND THE GRENADINES /
SAN VICENTE Y LAS GRANADINAS /**

سان فنسنت وغرينادين

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Bernard Oswald Morgan
President

SAMOA / SAMOA / SAMOA / ساموا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Ms Vaasiliifiti Moelagi Jackson
President

Ms Tautala Nivaga Mauala
Secretary General

Mr Isara Junior Iose
Youth Representative

Ms Deborah Mine Koon Wai-You
Youth member

- Mr Emmanuel Hindovie Tommy
Secretary General
- Mr Constant H. S. Kargbo
Acting Secretary General
- Mr Patrick Jibao Massaquoi
Communication Coordinator
- Ms Mariama Manneh
SDB Volunteer

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Ms Yvette Stevens
Ambassador, Permanent Representative,
Permanente Mission, Geneva
- Mr Ahmed Tejan Kabba
Counsellor, Permanente Mission, Geneva

**SINGAPOUR / SINGAPORE /
SINGAPUR / سنغافورة**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Benjamin Jeyaraj William
Secretary General/CEO
- Ms Charis Chan
Head, International Services

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Mr FOO Kok Jwee
Ambassador Extraordinary and
Plenipotentiary, Permanent
Representative, Permanent Mission,
Geneva
- Ms TEOH Ai Lin
Director (Legal Services), Ministry of
Defence
- Mr Jonathan Han
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Jason Tan
Counsellor (Legal), Permanent Mission,
Geneva
- Ms Joy Boo
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva

- Ms Vesna Milenovic
Secretary General
- Mr Ljubomir Miladinovic
Head of International Relations
Department
- Dr Milan Mirkovic
Youth representative

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Ms Katarina Lalic-Smajevic
Ambassador, Deputy Assistant Minister
for Multilateral Affairs, Ministry of
Foreign Affairs
- H.E. Mr Vladislav Mladenovic
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Miroslav Milosevic
Minister Counsellor, Permanent Mission,
Geneva

**SEYCHELLES / SEYCHELLES /
SEYCHELLES / سيشيل**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Ms Colette Julia Servina
Secretary General
- Mr Kisnan Evans Tamatave
Vice President

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Ms Tully Kellen Ndongo
Delegate

**SIERRA LEONE / SIERRA LEONE /
SIERRA LEONA / سيراليون**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Edward Tamba Ngandi
National President
- Dr Muctaru Amadu Sheriff Jalloh
Former President
- Mr Abu Bakarr Samura
National Youth Chairman

- Ms Špela Košir
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Ms Maja Šmid
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

SOMALIE / SOMALIA / SOMALIA / الصومال

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Yusuf Hassan Mohamed
Vice-President
- Dr Ahmed Mohamed Hassan
President
- Mr Abdulkadir Ibrahim Haji Abdi
Director of Organizational Development
and Communication
- Mr Ahmed Abdi Bekal
Somaliland Coordinator
- Prof. Mohamed Ahmed Mohamed
Coordinator in Mogadishu

SOUDAN / SUDAN / SUDÁN / السودان

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Osman Gaffar Abdalla Essa
Secretary General
- Dr Hussein Suliman Abusalih
President
- Mr Ibrahim Mohamed Osman Elhussein
Osman
Member
- Ms Asma Khojali Yousif Siraj Elnour
International Cooperation Director
- Mr Tarig Isaac Ahmed Aldouma
Volunteering Development Coordinator

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Abdelghani Elnaim Awadelkarim
Undersecretary of Ministry of Foreign
Affairs
- Mr Ali Elsadig Ali
Director of Peace and Humanitarian Dept
in the Ministry of Foreign Affairs
- H.E. Mr Kamal Gubara
Ambassador, Permanent Mission, Geneva

SLOVAQUIE / SLOVAKIA / ESLOVAQUIA / سلوفاكيا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Dr Viliam Dobias
President
- Mr Jakub Medved
Youth Representative

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Mr Fedor Rosocha
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Anton Fric
Counsellor, Department of United
Nations and International Organizations,
Ministry of Foreign and European Affairs
- Mr Peter Nagy
International Law Department, Ministry
of Foreign and European Affairs
- Mr Jan Plavcan
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Juraj Majcin
Intern, Permanent Mission, Geneva

SLOVÉNIE / SLOVENIA / ESLOVENIA / سلوفينيا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Ms Natasa Pirc Musar
President
- Ms Kristina Spasic
International relations, Youth &
Volunteering Senior Officer

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Mr Andrej Grasselli
Ambassador, Ministry of Foreign
Affairs
- H.E. Mr Vojislav Šuc
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

- H.E. Mr Ravinatha Aryasinha
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- H.E. Dr Rohan Perera
Ambassador, Permanent Representative,
New York
- Ms Samantha Jayasuriya
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Chathura Perera
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Ms Dilini Gunasekera
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Ms Mafusa Lafair
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

SUÈDE / SWEDEN / SUECIA / السويد

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

- Ms Anna Carlstedt
President
- Ms Hala Mohamed
President, Swedish Red Cross Youth
- Mr Johan Strid
Board Member
- Ms Eva von Oelreich
Member
- Ms Ulrika Årehed Kågström
Secretary General
- Mr Melker Måbeck
Director of International Department
- Mr Dick Clomé
Head of Policy and Strategic, advisor to
the Secretary General
- Ms Sara Revell Ford
Head of National Department
- Mr Stefan Jan Agerhem
Senior advisor and project leader,
volunteering in conflicts and
emergencies
- Mr Balthazar Bacinoni
Team member, global study on
volunteering in conflicts and
emergencies
- Ms Cecilia Tengroth
Legal Advisor

- Dr Ahmed Mohammed Adam
Humanitarian Aids High Commissioner
- Mr Bakri Fadlaseed M Alzubair
Ministry of Justice
- Mr Khalid Mussa Dafa Allah
Diplomat, Permanent Mission, Geneva
- Ms Omaima Alsharief
Diplomat, Permanent Mission, Geneva
- Mr Osman Hassan Mohammed
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Mr Marghni Mohamed Mahagob
Diplomat, Permanent Mission, Geneva

**SOUDAN DU SUD / SOUTH SUDAN /
SUDÁN DEL SUR / جنوب السودان**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

- Mr Joseph Dhuor Makwei Nyariel
President
- Mr John Lobar Zakaria Lado-Lojong
Secretary General
- Mr Achuil Achuil Deng Achuil
Youth Member

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

- H.E. Mr Akech Chol Ahou Ayok
Ambassador, Deputy Permanent
Representative, Chargé d'affaires a.i.,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Ramadan Hassan Tombe
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

**SRI LANKA / SRI LANKA /
SRI LANKA / سري لانكا**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

- Mr Nimal Kumar Sella Hannadige
National Secretary
- Mr Jagath Bandu Abeysinghe
President
- Mr Tissa Abeywickrama
Director General
- Mr T M S H Bandara Madugalle
Deputy Director General

- M. Beat von Däniken
Chef, Relations internationales
- Mme Daniela Kohler
Déléguée Relations Internationales
- Mme Myriam Fojtú
Déléguée Diffusion et droit international
humanitaire
- Mme Carine Fleury
Responsable Centres de compétences
Bénévolat et Jeunesse
- Mme Carolin Krauss
Responsable suppléante Intégration et
retour
- Mme Nicole Rähle
Conseillère de santé
- Mlle Nadine Bosshard
Déléguée jeunesse
- Mlle Virginie Moro
Déléguée jeunesse

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Ms Simonetta Sommaruga
President of the Swiss Confederation
- H.E. Mr Alexandre Fasel
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- H.E. Mr Valentin Zellweger
Ambassador, Director, Directorate of
International Law
- H.E. Mr Manuel Bessler
Ambassador, Delegate for humanitarian
aid and Head of Swiss Humanitarian Aid
Unit, SDC
- H.E. Mr Urs Schmid
Ambassador, Deputy Permanent
Representative, Permanent
Representative to the Conference on
Disarmament, Permanent Mission,
Geneva
- H.E. Ms Heidi Grau
Ambassador, Head of the Human
Security Division in the Directorate of
Political Affairs
- H.E. Mr François Voeffray
Ambassador-at-large for the application
of IHL, Directorate of International Law
- Mr Carl Marchand
Head Law of Armed Conflict (LOAC),
International Relations Defence, Armed
Forces Staff
- Mr Vincenzo Mascioli
Chief of Staff to the Head of the Federal
department of Justice and Police

- Mr Andreas Malm
Psychologist
- Ms Lisa Martina Qvarfordt
Communication Advisor
- Ms Maude Fröberg
Press Officer

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Ms Annika Söder
State Secretary to the Minister for
Foreign Affairs
- H.E. Mr Anders Rönquist
Director-General for Legal Affairs,
Ministry for Foreign Affairs
- H.E. Ms Veronika Bard
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- H.E. Ms Marie Jacobsson
Ambassador, Ministry for Foreign Affairs
- H.E. Mr Per Örnéus
Ambassador, Ministry for Foreign Affairs
- Ms Katarina Clifford
Counselor, Permanent Mission, Geneva
- Ms Emma Nordlund
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Ms Sofia Calltorp
Deputy Director, Ministry for Foreign
Affairs
- Mr Oscar Schlyter
Deputy Director, Ministry for Foreign
Affairs
- Ms Maria Velasco
Deputy Director, Ministry for Foreign
Affairs
- Mr Peter Lundberg
Head of Unit Humanitarian Assistance
Sida
- Ms Malin Greenhill
Programme manager-Specialist Sida
- Ms Antonia Hultin
Intern, Permanent Mission, Geneva

SUISSE / SWITZERLAND / SUIZA / سويسرا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mme Annemarie Huber-Hotz
Présidente
- M. Markus Mader
Directeur général

**TADJIKISTAN / TAJIKISTAN /
TAYIKISTÁN / طاجيكستان**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Bahodur Kurboniyon Bobojon
Secretary General

Ms Dilorom Mirova
Deputy Secretary General

Ms Zarina Iskhakova
Project Coordinator

Mr Nabidzhon Sidikshoev
National Youth Coordinator

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Mr Jamshed Khamidov
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Ms Anora Karimova
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva

TCHAD / CHAD / CHAD / تشاد

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

M. Yaya Mahavat Liguita
Président

M. Bongor Zam Barminas
Secrétaire général

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

M. Angui Awada
Premier Conseiller, Mission permanente,
Genève

**THAÏLANDE / THAILAND /
TAILANDIA / تايلند**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Sawanit Kongsiri
Assistant Secretary General for External
Relations

Mr Arno Wicki
Deputy Head of Swiss Humanitarian Aid
and Head of Multilateral Division, SDC

**SURINAME / SURINAME /
SURINAM / سورينام**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Ms Claudette Emelde Mac-Intosh
Youth Commissioner

Mr Omar Joel Eugene Overman
Member of the Coordinating Committee
of the Caribbean Youth Network

Ms Mureije Winter
Legal Adviser

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Ms Anne Johanna Stuger
Senior legal officer

**SWAZILAND / SWAZILAND /
SUAZILANDIA / سوازيلاند**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Ms Happy Nozizwe Dlamini
President

Mr Danger Nhlabatsi
Secretary General

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Ms Njabuliso Busisiwe Gwebu
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Mr Mahlaba Almon Mamba
Counsellor, Deputy Permanent
Representative, Permanent Mission,
Geneva

Mr Alton Sandile Lukhele
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva

**TIMOR-LESTE / TIMOR-LESTE /
TIMOR-LESTE / تيمور ليشتي**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr José Pereira da Conceição
President
- Ms Madalena da Conceição da Costa
Youth President
- Mr Januario Ximenes
Secretary General

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr. Dionisio da Costa Babo Soares
Minister of State Administration
- Mr Celito Cardoso
National Director, Human Rights,
Ministry of Justice
- Ms Rita da Assuncao
Technical Support
- Mr Evangelino de Jesus Soares
Delegate
- Mr Julio de Jesus
Delegate
- Ms Celestina dos Reis Amaral
Delegate
- Mr Marcos Xavier
Delegate
- Mr Samuel Soares
Member, Permanent Mission, Geneva

TOGO / TOGO / TOGO / توغو

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- M. Kodjo Gagno Paniah
Président national
- M. Yawo Gameli Gavlo
Deuxième Vice-Président
- M. Rémy Komla Afoutou
Secrétaire général
- M. Kossi Edjam
Membre du Comité de direction,
Conseiller technique national
information et diffusion
- M. Yawo Etse
Chef Mobilisation des Ressources

- Mr Chamnong Sangmahachai
Assistant Secretary General for
Personnel
- Ms Sunisa Nivesrungsun
Deputy Director, Red Cross Youth Bureau
- Ms Sirikanya Sirirangsi
Deputy Director, Red Cross Volunteer
Bureau
- Ms Wassika Phueaksomon
Director of International Relations
Department
- Mr Chayawat Thongkrua
Red Cross Youth Volunteer

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Ms Pornprapai Ganjanarintr
Director General of Department of
International Organizations, Ministry of
Foreign Affairs
- H.E. Mr Thani Thongphakdi
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- H.E. Mr Krerkan Roekchamnonng
Ambassador, Deputy Permanent
Representative, Permanent Mission,
Geneva
- Dr Chantira Kaewsamrit
Deputy Director, Bureau of Public Health
Emergency Response, Ministry of Public
Health
- Ms Suphanvasa Chotikajan Tang
Minister Counsellor, Department of
Treaties and Legal Affairs, Ministry of
Foreign Affairs
- Mr Natapanu Nopakun
Minister Counsellor, Permanent Mission,
Geneva
- Dr Wiphada Wijakkanalan
Assistant Secretary-General Nation
Institute for Emergency Medicine
- Ms Jitvipa Benjasil
Counsellor, Department of International
Organizations, Ministry of Foreign Affairs
- Ms Manusavee Monsakul
Counsellor, Department of International
Organizations, Ministry of Foreign Affairs
- Ms Piyaporn Putanapan
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Pakawat Srisukwattana
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Ms Anesa Ali-Rodriguez
Chargé d'Affaires, a.i., Permanent
Mission, Geneva
- Ms Mariella Fonrose
Second Secretary, Permanent Mission,
Geneva

TUNISIE / TUNISIA / TÚNEZ / تونس

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Dr Tahar Cheniti
Secretary General
- Mr Ahmed Krimi
Coordinateur
- Ms Sameh Hattab
Youth Coordinator

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- S.E. M. Walid Doudech
Ambassadeur, Représentant permanent,
Mission permanente, Genève
- Mme Intissar Ben Attitallah
Ministre plénipotentiaire, Mission
permanente, Genève

**TURKMÉNISTAN / TURKMENISTAN /
TURKMENISTÁN / تركمانستان**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Ms Jahan Annayeva
Head of Organizational Development
Department
- Mr Eziz Garayev
Head, Finance department
- Ms Ogulshirin Karliyeva
Head of Medical and Social Department
- Mr Guvanch Hummedov
Specialist of International Cooperation
Department
- Ms Ayna Karataeva
Specialist of Organizational development
department

Mme Hafoudhoi Oussene Epse Seddoh
Conseillère technique nationale genre et
développement

- M. Comlan Edmond Dossou
Secrétaire
- M. Komlan Serge Kwasi
Volontaire et membre du Groupe de
travail Jeunesse
- Mlle Affi Passah
Volontaire et Membre du Groupe de
travail de la commission genre et
développement

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- M. Balom'ma Bedaba
Ministre Conseiller, Chargé d'affaires a.i.,
Mission permanente, Genève
- M. Afèignindou Gnassingbe
Ministre Conseiller, Chargé des questions
de l'OMS, Mission permanente, Genève
- M. Afo Ousmane Salifou
Premier Secrétaire, Chargé des questions
humanitaires, Mission permanente,
Genève

TONGA / TONGA / TONGA / تونغا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Sione Tenisoni Taumoefolau
Secretary General

**TRINITÉ-ET-TOBAGO / TRINIDAD
AND TOBAGO / TRINIDAD Y TOBAGO /
ترينيداد وتوباغو**

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Ms Delia Margaret Chatoor
Director, International Relations
- Mr Rayanthony Jay Warner
Youth Delegate

- Mr Huseyin Dogan
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Mr Firat Bayar
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Mr Yasar Ozbek
Judicial Counsellor, Ministry of Foreign Affairs
- Mr Ismail Yesil
Legal Adviser, Prime Ministry's Disaster and Emergency Management Authority (AFAD)
- Mr Arif Hakan Yeter
Head of Section, Ministry of Foreign Affairs
- Mr Goksel Gokce
Second Secretary, Permanent Mission, Geneva
- Ms Evrim Akin Yazgan
Expert, Prime Ministry's Disaster and Emergency Manangement Authority (AFAD)

TUVALU / TUVALU / TUVALU / توفالو

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Tafue Lusama
President
- Ms Olioliga Malaki Iosua
Secretary General

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Isaia Vaipuna Taape
Health and Social Services Department
- Hon. Satini Tulaga Manuella
Minister of Health

UKRAINE / UKRAINE / UCRANIA / أوكرانيا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Dr Ivan Usichenko
President
- Ms Liliia Bilous
First Under-Secretary General
- Dr Valerii Sergovskyi
Under-Secretary General

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Hemra Amannazarov
First Secretary, Permanent Mission,
Genève

TURQUIE / TURKEY / TURQUÍA / تركيا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Dr Kerem Kinik
Vice-President
- Dr Mehmet Güllüoğlu
Director General
- Mr Mehmet Eyyup Alper
Coordinator, Settlement Systems
Production Enterprise
- Mr Kaan Saner
Head of International Relations
department
- Ms Seval Güzelkiliç
Head, International Programs
Department
- Mr Kamil Erdem Güler
Executive, International Programs
Department
- Ms Süreyha Aydin
Executive, International Relations
Department
- Mr Erden Duruk
Executive, Settlement Systems
Production Enterprise

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Mr Hasan Ulusoy
Ambassador, Director General for
Multilateral Political Affairs, Ministry of
Foreign Affairs
- Mr Berk Baran
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Ms Hande Sari Asp
Head of Department, Ministry of Foreign
Affairs
- Lt. Col. Halil Murat Berberer
Lieutenant Colonel, General Staff, Legal
Department
- Mr Ahmet Ulutas
Judicial Counsellor, Permanent Mission,
Geneva

Excmo. Sr. Ricardo González Arenas
Ambassador, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra

Sra. Cristina González
Minister Counsellor, Misión Permanente,
Ginebra

VANUATU / VANUATU / VANUATU / فانواتو

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr. Ati George Sokomanu
President

Ms. Monica Croccolo de Gaillande
Vice President

Ms. Jacqueline Deroin de Gaillande
Chief Executive Officer

Mr. Dickenson Hellery Tevi
Advisor

Mr. Xavier Kaliura Willy
IHL & Youth Program Officer

Mr. James Woodford
Board Secretary

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Mr. Roy Mickey Joy
Ambassador to the European Union,
Brussels

Mr. Willie Luen
Principal Trade Officer

VENEZUELA / VENEZUELA / VENEZUELA / فنزويلا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Dr. Miguel Villarroel
Vice Presidente

Sra. Yolande Camporini
Asesor

Sr. Juan Mario Gualano
Presidente Seccional Aragua

Dr. Mario Santimone Baquero
Secretario General

Ms. Maryna Kozhedub
Coordinator of Youth Movement

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr. Sergiy Petukhov
Deputy Minister of Justice for European
integration

H.E. Mr. Yuri Klymenko
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Ms. Dina Martina
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva

Ms. Olha Kavun
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Mr. Denys Demchenko
First Secretary, Permanent Mission,
Geneva

Ms. Alona Dovgan
Third Secretary, Directorate General for
International Law, the Ministry of Foreign
Affairs

Ms. Nataliya Fedorovych
Director of the Department of Family,
Gender Policy and combating human
trafficking, Ministry of Social Policy

Ms. Natalya Kostynchuk
Chief Specialist of Department of
International Law, Ministry of Justice

URUGUAY / URUGUAY / URUGUAY / أوروغواي

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Dra. Nivea Lucinda García Benítez de
Meerhoff
Presidenta Nacional

Dr. Walter Udo Meerhoff Behrens
Consejero Área de Salud

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Lic. Sra. Alejandra Costa
Directora de Derechos Humanos y
Derecho Humanitario, Ministerio de
Relaciones Exteriores

YÉMEN / YEMEN / YEMEN / اليمن

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Fouad Mohammed Saleh Al-Makthy
Secretary General
- Dr Mohammed Ahmed Mohammed
Al-Kabab
President
- Dr Abdulwahab Abbas Mohsen
Al-Ghurbani
Taiz Branch secretary general
- Dr Mohammed Mohsen Ali Al-Kubati
SG Assistance for finance
- Mr Mohammed Hasan Mohammed
Al Fakih
National Programmes Coordinator
- Mr Waleed Hael Abdullah Al-Selwi
Youth & Volunteers Development
Advisor

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Dr Ali Majawar
Ambassador, Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Mohamed Al-Foqumi
Deputy Permanent Representative,
Permanent Mission, Geneva
- Mr Hussein Al-Ashwal
Third Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Mithaq Aljarf
Third Secretary, Person in Charge of
ICRC, Permanent Mission, Geneva
- Mr Mohamed Alqasemy
Third Secretary, Permanent Mission,
Geneva
- Mr Murad Issa
Third Secretary, Permanent Mission,
Geneva

ZAMBIE / ZAMBIA / ZAMBIA / زامبيا

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Abraham Geevarghese
Secretary General
- Mr Godfrey Simasiku
President

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Excmo. Sr. Jorge Hidalgo Valero Briceño
Embajador, Representante Permanente,
Misión Permanente, Ginebra
- Sra. Rebeca Sánchez Bello
Embajadora, Representante Permanente
Alternativa, Misión Permanente, Ginebra
- Sra. Arline Cristina Díaz Mendoza
Segundo Secretario, Misión Permanente,
Ginebra
- Sr. Edgardo Toro Carreño
Segundo Secretario, Misión Permanente,
Ginebra
- Sr. Lenín Pérez Rangel
Segundo Secretario, Misión Permanente,
Ginebra

VIET NAM / VIET NAM / VIETNAM / فيت نام

**Société nationale • National Society •
Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Van Thai Doan
Secretary General
- Mr Nhu Nghia Phan
Deputy Secretary General
- Ms Lan Anh Thi Ha
Deputy Director, International Relations
and Development Department

État • State • Estado • الدولة

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- S.E. M. Trung Thanh Nguyen
Ambassadeur, Représentant permanent,
Mission permanente, Genève
- Mme Duc Hanh Le
Conseillère, Représentante permanente
Adjointe, Mission permanente, Genève
- Mme Thi Minh Nguyet Nguyen
Directrice général adjoint, Département
du Droit International et des Traités,
Ministère des Affaires Etrangères
- Mme Thi Mai Lien Vu
Conseiller juridique, Mission
permanente, Genève
- M. Ba Viet Pham
Expert juridique, Département du Droit
international et des Traités, Ministère des
Affaires Etrangères

COMITÉ INTERNATIONAL DE LA CROIX-ROUGE (CICR) / INTERNATIONAL COMMITTEE OF THE RED CROSS (ICRC) / COMITÉ INTERNACIONAL DE LA CRUZ ROJA (CICR) / اللجنة الدولية للصليب الأحمر

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

- Mr Peter Maurer
President
- Ms Christine Beerli
Vice-President
- Mr François Bugnion
Member of the Assembly
- Ms Doris Schopper
Member of the Assembly
- Mr Yves Daccord
Director-General
- Mr Balthasar Staehelin
Deputy Director-General
- Ms Helen Alderson
Director of Financial Resources and Logistics
- Dr Helen Durham
Director of International Law and Policy
- Ms Charlotte Lindsey-Curtet
Director of Communication and Information Management
- Mr Gherardo Pontrandolfi
Director of Human Resources
- Mr Dominik Stillhart
Director of Operations
- Ms Pascale Meige
Deputy Director of Operations
- Mr Jean-Christophe Sandoz
Deputy Director of International Law and Policy
- Mr Sébastien Carliez
Head of the Public Communication Division
- Ms Susan Chippendale
Head of the Corporate Communication Division
- Dr Knut Dörmann
Head of the Legal Division
- Mr Pascal Hundt
Head of the Assistance Division
- Ms Carla Mardini
Head of External Resources Division
- Ms Charlotta Relander
Head of the Division for Cooperation and Coordination within the Movement
- Mr Bruno Pommier
Deputy Head of the Division for Cooperation and Coordination within the Movement

Mr Collins Katongo
Youth Delegate

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

- H.E. Ms Encyla Tina Chishiba Sinjela
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva
- Ms Margaret Mary Lungu Kaemba
Minister Counsellor, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva
- Mr Samson Lungo
First Secretary, Permanent Mission, Geneva
- Mr Sonny Kachale Katongola
Intern, Permanent Mission, Geneva

ZIMBABWE / ZIMBABWE / ZIMBABUE / زيمبابوي

Société nationale • National Society • Sociedad Nacional • الجمعية الوطنية

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

- Mr Edson Mlambo
President
- Mr Maxwell Phiri
Secretary General

État • State • Estado • الدولة

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

- H.E. Mr Taonga Mushayavanhu
Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva
- Mr Charles Chishiri
Minister Counsellor, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva
- Mr Poem Mudyawabikwa
Attaché, Permanent Mission, Geneva
- Mr Collen Chiutsi
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Ms Nomsa Ndongwe
Counsellor, Permanent Mission, Geneva
- Ms Paidamoyo Sharon Takaenzana
Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Mr Elhadj As Sy
Secretary General

Mr Garry Conille
Under Secretary General, Programmes
and Operations

Ms Anitta Underlin
Under Secretary General, Management

Mr Jagannath Chapagain
Chief of Staff and Director OSG

Ms Jemilah Mahmood
Under Secretary General designate,
Partnerships

Mr Robert Tickner
Under Secretary General ad interim,
Partnerships

Mr Xavier Castellanos
Regional Director, Asia Pacific

Mr Walter Cotte
Regional Director, Americas

Mr Elias Ghanem
Regional Director, Middle East and North
Africa

Mr Alasan A. Senghore
Regional Director, Africa

Dr Simon Missiri
Regional Director ad interim, Europe

Mr Frank Mohrhauer
Head of Governance Support, Policy
Implementation and Oversight
Department

Mr Pierre Kremer
Head, Communication Department

Ms Françoise LeGoff
Head, Administration Department

Ms Elise Baudot
Head, Policy, Strategy and Knowledge
Department

Mr David Fisher
Coordinator, Disaster Law Programme

Dr Yasuo Tanaka
Senior Advisor to the President

Ms Anca Zaharia
Coordinator of the 32nd International
Conference and Council of Delegates

Mr Laurent Saugy
Deputy Head of the Division of the
Central Tracing Agency and Protection

Dr Jean-François Queguiner
Head of the Thematic Legal Unit

Mr Hugo Slim
Head of Policy Cell

Mr Christophe Martin
Head of Unit for Multilateral
Organizations and Humanitarian Action

Ms Elyse Mosquini
Head of Project for Movement meetings,
32nd International Conference and
Council of Delegates

Mr Pascal Daudin
Senior Policy Advisor

Ms Clare Dalton
Diplomatic Advisor

Ms Alexandra Boivin
Chief of Staff for the President and
Secretary of the Assembly

**FÉDÉRATION INTERNATIONALE DES
SOCIÉTÉS DE LA CROIX-ROUGE ET DU
CROISSANT-ROUGE / INTERNATIONAL
FEDERATION OF RED CROSS AND RED
CRESCENT SOCIETIES / FEDERACIÓN
INTERNACIONAL DE SOCIEDADES DE LA
CRUZ ROJA Y DE LA MEDIA LUNA ROJA /
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر**

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Tadateru Konoé
President

Mr Osvaldo Manuel A. Ferrero
Vice-President

Dr Abbas Gullet
Vice-President

Ms Annemarie Huber-Hotz
Vice-President

Mr Francesco Rocca
Vice-President

Dr Baige Zhao
Vice-President

2.2

COMMISSION PERMANENTE DE LA CROIX-ROUGE ET DU CROISSANT-ROUGE STANDING COMMISSION OF THE RED CROSS AND RED CRESCENT COMISIÓN PERMANENTE DE LA CRUZ ROJA Y DE LA MEDIA LUNA ROJA

الرجوع إلى
المحتويات

اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر

Dr Massimo Barra
Member

Min. (Hon.) Pär Stenbäck
Member

Mr Tore Svenning
Secretary

Mr Greg Vickery
Chair

Mr Steve Carr
Vice-Chair

Dr Mohammed Al-Hadid
Member

2.3

BUREAU DU COMMISSAIRE SUISSE OFFICE OF THE SWISS COMMISSIONER OFICINA DEL COMISIONADO SUIZO

مكتب المفوض السويسري

الرجوع إلى
المحتويات

Ms Amélie Larocque
Advisor

H.E. Mr Nicolas Lang
Commissioner of the 32nd International
Conference

2.4 OBSERVATEURS OBSERVERS OBSERVADORES

المراقبون

الرجوع إلى
المحتويات

Active Learning Network for Accountability and Performance in Humanitarian Action (ALNAP)

Ms Franziska Schwarz
Participant

African Commission on Human and People's Rights

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Me Sohayata Maïga
Commissioner and Vice Chairperson,
Chairperson of the WG on Indigenous
Populations & Communities in Africa,
Chairperson of the Committee on the
Protection of People living with HIV

African Union (AU)

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Dr Bertrand Jioque
Political Affairs
H.E. Mr Jean-Marie Ehouzou
Ambassador, Permanent Observer,
Permanent Delegation, Geneva

Airbus Foundation

Ms Andrea Debbane
Executive Director

Arab Red Crescent and Red Cross Organization - General Secretariat (ARCO)

Dr Abdullah Mohammed Al Hazaa
Secretary General
Mr Moez Hedhli
Legal council

2.4.1 Sociétés nationales en attente de reconnaissance et d'admission / National societies awaiting recognition and admission / Sociedades nacionales en espera de reconocimiento y admisión / الجمعيات الوطنية التي تنتظر الاعتراف بها وقبولها

ÉRYTHRÉE / RED CROSS SOCIETY OF ERITREA /

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Nura Mohammed Omer
Secretary General
Mr Iyassu Habte Teclu
Deputy Secretary General

2.4.2 Entités et organisations ayant participé en qualité d'observateurs / Entities and organizations that participated as observers/ Entidades y organizaciones que han participado en calidad de observadoras / الكيانات والمنظمات التي شاركت بصفة مراقب

Action contre la faim

Mme Pauline Chetcuti
Responsable plaidoyer et politique
humanitaire

Dalberg Global Development Advisors

- Ms Libby Bova
Consultant
Mr Sam Lampert
Associate Partner

European Union

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Mr Peter Sørensen
Ambassador, Head of EU Delegation,
Permanent Delegation, Geneva
H.E. Ms Kristalina Georgieva
Ambassador, Vice-President for Budget
and Human Resources, European
Commission
Mr Dominic Porter
Deputy Head of Delegation, Permanent
Delegation, Geneva
Mr Christian Behrmann
Human Rights and Multilateral
Diplomacy
Mr Daniel Beck
Policy Officer
Ms Dina Sinigallia
Desk Officer
Mr Erwan Marteil
Policy Officer
Ms Florika Fink-Hooijer
Director - Strategy, Policy and
International Co-operation
Mr Frank Hoegemann
Political Administrator
Mr Gaspard De Bousies
Press Officer
Mr Giorev Daniel
Member of Cabinet
Ms Joachime Nason
Head of Section
Mr Jonas Hakansson
Policy Assistant
Ms Laura Vincent
Press Officer
Ms Lucie Samcova
Press Officer
Ms Maria Lensu
Policy Officer
Ms Nicoleta Birladianu
Policy Officer - Humanitarian Affairs
Advisor
Ms Cynthia Kracmer
Intern
Ms Lucie Hinzelin
Intern

Association of Southeast Asian Nations (ASEAN)

- Mr Miguel Rafael Villanueva Musngi
Senior Officer

Caritas Internationalis

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Ms Suzanna Tkalec
Humanitarian Director
Ms Floriana Polito
Humanitarian Policy Officer

Center of Comparative Studies on Islam and IHL

- Mr Seyed Mohammad Reza Dastgheib

CHS Alliance

- Ms Judith Frances Greenwood
Executive Director

Commission internationale humanitaire d'établissement des faits

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Dr Gisela Perren-Klingler
Présidente
Prof. Thilo Marauhn
Premier Vice-Président
Col. Charles Garraway
Membre
Mme Vera Kissling
Assistant administratif

Connectik

- Mr Serge Cantacuzène
President
Mr Hachim Badji
Chief Executive Officer
Mr John Meadows
Chief Executive Officer
Mr Rajinder Sagoo
Project manager

Control Arms

- Ms Anna Elizabeth Macdonald
Director
Mr Robert Perkins
Researcher

- Mr Silvano Sofia
Partnerships & Communications Officer
- Ms Wirya Khim
Natural Resources/Climate Change
Officer

Geneva Academy of International Humanitarian Law

- Ms Elvina Pothelet
Teaching Assistant

Geneva Call

- Ms Carolin Nehmé
Thematic Legal Adviser
- Mr Pascal Bongard
Head of Policy and Legal Unit

Geneva International Centre for Humanitarian Demining (GICHD)

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Mr Stefano Toscano
Ambassador, Director
- Ms Anna-Lena Silja Schluchter
Junior Programme Officer
- Mr Pascal Rapillard
Head, External Relations and
Governance, Policy and Communication
- Ms Ursin Hofmann
Policy Advisor

Graduate Institute

- Ms Sanja Katariina Asikainen

Handicap International

- Ms Anne Héry
Director of Advocacy and Institutional
Relations
- Mr Camille Gosselin
Humanitarian Advocacy Manager
- Ms Laurence Boymond
Head of Programs
- Ms Mroue Tamam
Head of Mission, Lebanon
- Dr Nathalie Herlemont Zoritchak
Director of Operational Development,
Handicap International Foundation
- Mr Paul Vermeulen
Project Manager, Strategic Innovation

- Ms Moretto Claire
Intern

Every Casualty

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Hamit Dardagan
Co-Director
- Ms Annabelle Giger
Practice Development Officer
- Mr Fredy Peccerelli
Executive Director of FAFG
- Ms Hana Salama
Senior Advocacy Officer
- Mr Jesus Tecu Osorio
Director of the Rabinal Community Legal
Clinic
- Mr John Sloboda
Co-Director

Fédération Internationale Terre des Hommes

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mme Eylah Kadjar-Hamouda
Responsable du Secrétariat
- M. Steven Fricaud
Directeur adjoint, chef du secteur aide
humanitaire

Fondazione Villa Maraini Onlus

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Ms Marcia Jane Adams
Financial Officer
- Mr Mauro Patti
Liaison Officer

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Ms Sandra Aviles
Officer-in-Charge, Senior Advisor,
Programme Development &
Humanitarian Affairs
- Ms Jacqueline Barin
Inter-Agency Intern
- Ms Raquel Santos Garcia
Consultant, External and Advocacy
Relations, Humanitarian Affairs

Ms Daniela Varano
Communications Manager

International Campaign to Ban Landmines (ICBL)

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Amelie Chayer
Policy Manager

Mr Firoz Alizada
Campaigns and Communications Manager

International Civil Defence Organization (ICDO)

Dr Saltanat Tashmatova
Director of the International Cooperation Department

International Committee of Military Medicine and Pharmacy

Major General (rtd) Roger Van Hoof
Secretary General

International Council of Nurses

Mr Pierre Théraulaz
Acting Chief Executive Officer

International Council of Voluntary Agencies (ICVA)

Ms Nan Buzard
Executive Director

International Criminal Court (ICC)

Mr Renan Villacis
Director of the Secretariat of Assembly of States Parties to the Rome Statute

Mr James Stewart
Deputy Prosecutor

International Federation of Medical Students' Associations (IFMSA)

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Karim Mohamed Abdeltawab
Liaison officer for Human Rights and Peace Issues

Ms Anne-Lou McNeil-Gauthier
Delegate

HERE-Geneva

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr Ed Schenkenberg van Mierop
Executive Director

Ms Marzia Montemurro
Research Director

Human Rights Watch

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Mr John Fisher
Geneva Director

Mr Constantin Gouvy
Advocacy Intern

Mr David Das Neves
Coordinator, Development and Global Initiatives

Ms Leila Swan
Associate, Advocacy and Emergencies

Ms Seulgee Jung
Advocacy Fellow

Indigenous People's Centre for Documentation, Research and Information (DOCIP)

Mr David Matthey-Doret
Director

Mr Andres Del Castillo
Cooperation coordinator

Ms Ellen Marie Walker
Intern

International Association of Professionals in Humanitarian Assistance and Protection (PHAP)

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

Ms Angharad Laing
Executive Director

Ms Naz Modirzadeh
Governing Member

International Campaign to Abolish Nuclear Weapons

Ms Beatrice Fihn
Executive Director

Ms Arielle Denis
Campaign Director

Mr Daniel Högsta
Network Coordinator

International Islamic University Malaysia

Mr Mohd Hisham Bin Mohd Kamal
Associate Professor of Law

Ms Dina Tadros
Delegate

Mr Marián Sedlák
Delegate

International Organization for Migration (IOM)

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr William Lacy Swing
Director General

Ms Ioana Popp
Migration Policy Officer

Ms Jill Helke
Director

Ms Lee Kanthoul
Programme support officer (Gender and
Migration)

Mr Nuno Nunes
CCCM Global Cluster Coordinator

Mr Peter van der Auweraert
Head, Land, Property and Reparations
Division, DOE/Land, Property and
Reparations Division

Ms Teresa Zakaria
Migration Health Emergency Operations
Officer

Mr Yuting Guo
Office of Director General

International Hospital Federation (IHF)

Mr Eric de Roodenbeke
Chief Executive Officer

Ms Sara Perazzi
Membership and Project Manager

International Institute of Humanitarian Law

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Prof. Fausto Pocar
President

H.E. Benoît D'Aboville
Vice-President

Dr Baldwin De Vidts
Vice-President

Prof. Edoardo Greppi
Vice-President

Prof. Elizabeth Wilmshurst
Vice-President

Dr Stefania Baldini
Secretary General

Prof. Dr Yoram Dinstein
Council Member

Prof. Dr Wolff Heintschel Von Heinegg
Council Member

H.E. Ms Marie Jacobsson
Council Member

Col. Carl Marchand
Council Member

Col. John Hardy
Director, Military Department

Mr Patryk Labuda
Legal Advisor

Mr Guillaume Fournier
Assistant

Ms Dominika Kianickova
Assistant

Ms Anna Requejo
Assistant

International Pharmaceutical Federation (FIP)

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Luc Besançon
General Secretary and Chief Executive
Officer

Dr Michel Buchmann
Immediate Past President

International Red Cross and Red Crescent Museum

Mr Roger Marcel Mayou
Director

Ms Catherine Burer
Head of Project Collections

International Save the Children Alliance

Ms Anita Bay Bundegaard
Director

Ms Aurélie Lamazière
Humanitarian Advisor

International Islamic Relief Organization (IIRO)

Mr Saleh Taieb Ehssan
Secretary General

Ms Fawzia Al Ashmawi
Representative in Geneva

League of Arab States

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Mr Sameh Aboulenein
Ambassador, Permanent Observer,
Permanent Observer Delegation, Geneva
- Mr Youcef Tiliouant
First Secretary, Permanent Observer
Delegation, Geneva
- Mr Abderrahmane Belhout
Second Secretary, Permanent Observer
Delegation, Geneva
- Mr Ali Charouite
Expert

Médecins Sans Frontières

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Dr Joanne Liu
International President
- Mr Andreas Wigger
International Board Member
- Ms Barbara Reh binder
Humanitarian Affairs Officer
- Ms Beatrice Godefroy
International Operations, Representation
and Advocacy Coordinator
- Mr Christian Captier
Project Manager
- Mr Dimitri Eynikel
Project Officer
- Dr Gustavo Fernandez
Migration Project Manager
- Ms Olivia Blanchard
Project Officer
- Ms Samantha Bolton
Member

Medtronic Foundation

- Dr Jacob Gayle
Vice President
- Ms Audrey Isabelle Guibat Demont
Global Engagement Portfolio Lead

NCTRC

- Mr Ahmet Ulubay
President
- Ms Ciler Incirli
Advisor to the President

- Ms Filipa Schmitz Guinote
Guidelines Coordinator

Internet Corporation for Assigned Names and Numbers (ICANN)

- Mr Nigel Hickson
Vice President, Intergovernmental
Organization

Islamic Committee of the International Crescent (ICIC)

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Mr Ali Mahmoud Buhedma
Ambassador, President
- Prof. Dr Mohamed H.A. Elsbali
Executive Director

Parliamentary Union of the OIC Member States (PUOICM)

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Prof. Mahmut Erol Kilic
Secretary General
- Ms Soheila Sabri
Executive Secretary

John Kufuor Foundation

- Mr Njack Diaguily Harold Babaly Kane
Director

Joint United Nations Program on HIV/AIDS (UNAIDS)

- Mr Mamadi Diakite
Chief, Office of Security and
Humanitarian Affairs
- Ms Sylvie Joselyne Tele Kouassigan Daouda

King Salman Humanitarian Aid and Relief Center

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Abdullah Al Ruwaili
Director of Humanitarian Aid
Department
- Mr Raafat Alsabbagh
Spokesman

Novartis

Ms Rebecca Stevens
Head, Access Partnerships,
Novartis Access

Organisation internationale de la Francophonie (OIF)

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- S.E. M. Ridha Bouabid
Ambassadeur, Observateur permanent,
Délégation permanente, Genève
- M. Antoine Barbry
Conseiller affaires économiques et de
développement, Délégation permanente,
Genève
- M. Bakary Bamba Junior
Conseiller pour les questions paix,
sécurité et Droits de l'Homme,
Délégation permanente, Genève
- Mme Lauren Gimenez
Responsable du programme "Prévention
des crises et médiation"
- Mlle Natasha Harbonnier
Stagiaire auprès du conseiller paix,
sécurité, Droits de l'Homme, Délégation
permanente, Genève

Organisation of the Islamic Cooperation (OIC)

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- H.E. Mr Slimane Chikh
Ambassador, Permanent Observer,
Permanent Observer Mission, Geneva
- H.E. Mr Youssef Hesham
Ambassador, Assistant Secretary General
for Humanitarian Affairs
- Mr Halim Grabus
Counsellor, Permanent Observer Mission,
Geneva
- Ms Yasemin Eren
First Secretary, Permanent Observer
Mission, Geneva

Overseas Development Institute

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Dr Sara Pantuliano
Director of Humanitarian Programmes
- Ms Eva Svoboda
Research Fellow, The Humanitarian
Policy Group

Nestlé S.A.

- Mr Eugenio Simioni
Senior Vice President and Head of
Corporate Communications
- Ms Bineta Mbacké
Public Affairs Manager

North Atlantic Treaty Organisation (NATO)

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Petr Chalupecky
Head of Section
- Col. Bo Overgaard
Head of Section, Operations and Plans
Branch, Intl. Military Staff
- Mr Endre Sebok
Staff Officer
- Brigadier General Ivan Caruso
Deputy Director Cooperation & Security
Division International Military Staff
- Mr Justin Suni
Staff Officer
- Ms Kathy Fulwood
Administrative Assistant
- Ms Loredana Alemanno-Testa
Head of Section
- Mr Steven Hill
Legal Adviser and Director, Office of
Legal Affairs
- Lt. Col. Terry McCollom
Senior Legal Advisor, NATO International
Military Staff

Norwegian Refugee Council

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Ms Ingrid Macdonald
Director, Geneva
- Mr Alberto Pasini
Institutional Donor Advisor
- Ms Brooke Lauten
Humanitarian Policy Advisor
- Mr Christian Huber
Humanitarian Principles Advisor
- Ms Emma Louise Williams
Humanitarian Policy Associate
- Ms Kate McGrane
Humanitarian Policy Advisor

Mr Jean-François Kammer
Counsellor, Permanent Delegation,
Geneva
Ms Yajna Moloo
Delegate

Special Olympics

Ms Annemarie Louise Hill
Director, Global Development and
Government Relations

SPHR International

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Prof. Asma AlKetbi
Chief Executive Officer & Founder

Steering Committee for Humanitarian Response

Ms Kate Halfp
Executive Secretary

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI)

Dr Rachel Elizabeth Irwin
Senior Researcher

The Sphere Project

Ms Christine Knudsen
Director
Ms Cecilia Furtade
Training and Promotion officer
Mr Juan Michel
Communications
Ms Malena Lonardo
Ms Wassila Mansouri

The University of Manchester

Dr Adele Aubrey
Manager: Humanitarian and Conflict
Response Institute

United Nations Children's Fund (UNICEF)

Ms Marie-Louise Wandel
Chief, Inter-Agency Humanitarian
Partnerships Section
Mr Sikander Khan
Director, Office of Emergency Program
Mr Johnny Johansen
UN Staff

OXFAM International Advocacy

Ms Charlotte Stemmer
Humanitarian Representative, Geneva

Pan American Health Organisation (PAHO)

Mr Ugarte Casafranca Ciro
Director, Department of Emergency
Preparedness and Disaster Relief

Philips Foundation

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Ms Katy Hartley
Head of Foundation

Pictet Asset Management

Ms Justine Traband
Senior Client Relationship Manager

Red Cross Red Crescent Climate Centre

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Dr Maarten van Aalst
Director

Ms Fleur Monasso
Senior Programme Manager

Safeguarding Health in Conflict Coalition

Mr Leonard S Rubenstein
Director, Program on Human Rights,
Health and Conflict, Center for Public
Health and Human Rights, John Hopkins
Bloomberg School of Public Health

Salesforce Foundation

Mr Siveen Laryan
SF Architect

Sovereign Military Order of Malta

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

H.E. Ms Marie-Therese Pictet-Althann
Ambassador, Permanent Observer,
Permanent Delegation, Geneva

Prof. Michel Veuthey
Minister Counsellor, Deputy Permanent
Observer, Permanent Delegation, Geneva

United Nations High Commissioner for Human Rights

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

- Prof. Cécile Aptel
Senior Legal Policy Adviser
- Ms Aikaterini Pitsoli
- Mr Alexander Moorehead
- Ms Nicole Oberholzer
Human Rights Officer
- Mr Sebastiaan Verelst
Human Rights Officer
- Ms Sonia Muller-Rappard

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR)

- Mr Arafat Jamal
Head of the Inter-Agency Coordination Service
- Mr Volker Türk
Assistant High Commissioner for Protection
- Ms Caroline Dulin Brass
Senior Legal Officer (International Humanitarian Law), Protection Policy and Legal Advice Section, Division of International Protection
- Mr Daniel Endres
Director of the Division of External Relations
- Ms Elizabeth Eyster
Senior Protection Officer, IDP and Protection Cluster, Division of International Protection
- Mr Johan Cels
Head of the Governance and Partnership Service
- Ms Marlene Grundstrom
Project Officer, Division of Programme Support and Management
- Mr Sebastien Moretti
Legal Specialist, Asylum & Migration, DIP

United Nations Institute for Disarmament Research (UNIDIR)

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

- Mr Jarmo Sareva
Director
- Ms Kerstin Vignard
Chief of Operations and Deputy to the Director

- Mr Julien Temple
Humanitarian Partnerships Manager
- Mr Naqibullah Safi
Emergency Response Team Coordinator
- Mr Raymond Zingg
Early Warning and Emergency Officer
- Ms Sofie De Dobbelaere
Emergency Specialist, Interagency Humanitarian Partnership Section, EMOPS
- Ms Tsvetomira Bidart
Information Management and Reporting Officer

United Nations Development Programme (UNDP)

- Ms Maria Luisa Silva
Director
- Ms Rekha Das
Interagency Early Recovery Advisor

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO)

Chef de Délégation / Head of Delegation / Jefe de Delegación / رئيس الوفد

- Mr Abdulaziz Almuzaini
Director of the Geneva Liaison Office
- Mr Bobir Tukhtabayev
Senior Liaison Officer
- Mr David Fernandez Puyana
Delegate
- Ms Jinhee Kim
Innovation and Leadership in Curriculum Learning
- Ms Laeticia Mendy
Intern
- Mr Yu Xiao
Publication Team

United Nations Environment Programme (UNEP)

- Ms Amanda Sofia Yvonne Kron
Associate Legal Expert
- Ms Barbara Ruis
Legal Officer
- Mr David Jensen
Head of Environmental Cooperation for Peacebuilding

Ms Astrid Van Genderen Stort
 Mr Aurelien Buffler
 Humanitarian Affairs Officer
 Mr Daniel Pfister
 Personal Assistant
 Ms Dina Abou Samra
 Humanitarian Affairs Officer
 Ms Eleonora Del Balzo Di Presenzano
 Humanitarian Affairs Officer OCHA/ESB
 Ms Emmi Antinoja
 Mr Hansjoerg Strohmeyer
 Chief, PDSB
 Ms Isabelle de Muyer-Boucher
 World Humanitarian Summit Secretariat
 Ms Justyna Susla
 Humanitarian Affairs Officer
 Ms Kyung-Wha Kang
 Acting Secretary General
 Ms Laila Bourhil
 Personal Assistant
 Mr Milan Magyar
 World Humanitarian Summit Secretariat
 Ms Natasha Kindergan
 Humanitarian Affairs Officer
 Ms Nathalie Weizmann
 Senior Legal Officer
 Ms Nishanie Jayamaha
 World humanitarian Summit Secretariat
 Mr Olivier Bangerter
 Thematic Team Leader
 Mr Rashid Khalikov
 Director
 Mr Robert Smith
 World Humanitarian Summit secretariat
 Mr Tensai Berhane Asfaw
 Member

United Nations Office for Disarmament Affairs (UNODA)

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
 Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Dr Marco Kalbusch
 Officer in Charge, Conference on
 Disarmament Secretariat and
 Conference Support Branch
 Ms Hine Way Loose
 Political Affairs Officer
 Mr Reint Louis Vogelaar
 Associate Political Affairs Officers

Ms Christina Wille
 Consultant Researcher
 Ms Elena Finckh
 Assistant Researcher
 Mr Hardy Giezendanner
 Researcher
 Mr Himayu Shiotani
 Project Manager and Researcher
 Mr John Borrie
 Chief of Research
 Mr Tim Caughley
 Senior Fellow

United Nations International Strategy for Disaster Reduction (UNISDR)

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
 Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Ms Margareta Wahlstrom
 Special Representative of Secretary-
 General for Disaster Risk Reduction
 Dr Adam Bouloukos
 Director
 Mr Denis McClean
 Chief, Communications
 Mr Jerry Velasquez
 Chief, Monitoring, Advocacy, Partnerships
 and Communications Unit
 Mr Marco Toscano-Rivalta
 Chief, Intergovernmental policy support
 & legal questions
 Mr Neil McFarlane
 Chief of Regional Coordination and
 National Implementation unit
 Dr Chadia Wannous
 Senior Advisor
 Mr Abhilash Panda
 Programme Officer, Regional
 Coordination and National
 Implementation unit
 Ms Ana María Castillo Pareja
 Programme Officer, Advocacy and
 Outreach
 Ms Muthoni Njogu
 Programme Management Officer

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UNOCHA)

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
 Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Stephen O'Brien
 Under Secretary General
 Mr Alan W. Butterfield
 Emergency Services Branch

World Association of Girl Guides and Girl Scouts

Ms Anne Guyaz
World Board Member

World Bank Group

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Daniel Kull
Humanitarian-Development Attaché
Mr Colin Bruce
Senior Adviser

World Economic Forum

Mr Silvio Dulinsky
Head of Business Engagement - Europe,
Eurasia and Latin America

World Food Programme (WFP)

Ms Gordana Jerger
Director
Mr Anthony Craig
Senior Preparedness and Response
Adviser
Mr Ilya Ivanov
Inter-agency Affairs
Ms Paola Di Tommaso
Inter-Agency Affairs
Ms Paulette Jones
Partnerships Officer
Ms Ute Kohler
Interagency Consultant

World Health Organization (WHS)

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Dr Rudi Coninx
Coordinator
Dr Adelheid Marschang
Coordinator a.i. surge and crisis support
Ms Erin Kenney
Technical officer and project manager,
Under Attack: Protecting Health Care
from Violence,
Mr Guillaume Simonian
Inter-Agency Focal Point
Mr Jon Ericsson Carver
Surge and Partnerships
Mr Jonathan Abrahams
Focal Point - Disaster Risk Management
Dr Mark Van Ommeren
Public Mental Health Adviser

United Nations Organization (General Secretariat)

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Ms Leila Zerrougui
Special Representative of the Secretary-
General for Children and Armed Conflict
Ms Anne-Lise Robin
Associate Expert in Political Affairs

United Nations Population Fund

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Ingo Piegeler
Humanitarian Coordination Advisor
Ms Henia Dakkak
Senior Technical Specialist

United Nations Volunteers (UNV)

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Richard Dictus
Executive Coordinator
Ms Amanda Mukwashi
Chief, Volunteer Knowledge and
Innovation Section

Voluntary Service Overseas International

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Mr Clive Matthew Ingleby
Lead Adviser - Health, HIV and AIDS
Ms Dorothy Flatman
Freelance Health Consultant
Ms Katie Turner
Lead Advisor, Volunteering for
Development

World Animal Protection

Ms Rosemary Forest
Member

World Assembly of Muslim Youth

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

Dr Saleh Sulaiman Alwohaibi
Secretary General
Dr Mohammed Ahmad A Alzamzami
Head, Medical Committee

World Meteorological Organization (WMO)

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Filipe Lucio
Director, Global Framework for Climate
Services
- Mr A. Hainsworth
Chief, Disaster Risk Reduction
- Dr X. Tang
Weather and Disaster Risk Reduction
Services Department

- Mr Olexander Babanin
Member
- Mr Tunoy Mukherjee
Office of the Director-General,
DGO/EVL
- Mr Ville Lahelma
Programme Officer

World Heart Federation

- Ms Alice Grainger Gasser
Program Development Manager

World Vision International

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Dr Mesfin Teklu Tessema
Partnership Leader for Health
and Nutrition

World Humanitarian Summit

*Chef de Délégation / Head of Delegation /
Jefe de Delegación / رئيس الوفد*

- Mr Antoine Gerard
Chief
- Mr Charles-Antoine Hofmann
Senior thematic advisor
- Ms Marie-Helene Kapryanou
Seconded from WFP
- Dr Olivier Bangerter
Thematic team leader

World Jewish Congress

- Ms Lauren Alisa Rose
Representative to the United Nations,
Geneva

World Medical Association

- Dr Otmar Kloiber
Secretary General
- Ms Clarisse Delorme
Advocacy Advisor

2.5 INVITÉS GUESTS INVITADOS

المدعوون

الرجوع إلى
المحتويات

SÉANCES PLÉNIÈRES ET COMMISSIONS / PLENARY SESSIONS AND COMMISSIONS/ SESIONES PLENARIAS Y COMISIONES / الجلسات العامة واللجان

- Mr Pascal Cassan
Head, Red Cross Red Crescent First Aid Reference Centre (panellist of Commission E, session: Strengthening legal frameworks for disasters and emergencies)
- Mr Bernardo Castro
Chief of Staff, National Emergencies Office, Chili (panellist of Commission E, session 2: strengthening legal frameworks for disasters and emergencies)
- Dr Xavier Deau
Immediate Past President, World Medical Association (panellist of Commission D: Continuing to protect the delivery of health care together)
- Dr Cordula Droege
ICRC (panellists of Commission B: Contemporary challenges in IHL)
- Ms Natasha Issa
Group Head of Corporate Responsibility, Zurich Insurance Company (panellist of Commission E, session 1: Building resilience: launch of the "One Billion Coalition for Resilience")
- Mr Lars Johan Lönnback
IOM, (guest speaker of the migration plenary)
- Ms Soyata Maïga
Special rapporteur on rights of women in Africa of the African Commission on Human and Peoples' Rights (panellists of Commission C: Joint action on the prevention of and response to sexual and gender-based violence)

2.5.1 ORATEURS INVITÉS / GUEST SPEAKERS / ORADORES INVITADOS / المتحدثون المدعوون

CÉRÉMONIE D'OUVERTURE ET DÉBATS INTERACTIFS / OPENING CEREMONY AND PANELS DEBATE / CEREMONIA DE APERTURE Y PANELES DE DIÁLOGO / حفل الافتتاح والمناقشات التفاعلية

- H.E. Ms Simonetta Sommaruga
President of the Swiss Confederation
- Mr Matteo Pedrazzini
President, Geneva branch of the Swiss Red Cross
- Ms Hala Gorani
CNN correspondent and anchor (moderator of the panel debate on "Power of Humanity: Fundamental Principles in Action")
- Sir Richard Shirreff
Former NATO Deputy Supreme Allied Commander for Europe (panellist of panel debate on "Power of Humanity: Fundamental Principles in Action")
- Dr Mostafa Souag
Acting Director General of Aljazeera Center of PL & HR, Al Jazeera Media Network (panel list of the closing panel)
- Mr Charlie Winston
Artist, singer
- Ms Jennifer Lynn
Artist, singer

2.5.3 Autres invités / Other guests / Otros invitados / مدعوون آخرون

- Prof. Matt Baillie Smith
Professor of International Development,
Northumbria University
- Mr Adham Sami Hunt
Instinct Artist Management
- Mr Denis Ines Gudiel
Voices to Action
- Ms Fatma Mohammed Naib
Al Jazeera Media Network
- Ms Maya Brehm
Consultant, Member of INEW
- Mr Tashi Tashi
Working Committee of Bhutan Red Cross
Society

- Ms Izumi Nakamitsu
Assistant Secretary-General, Assistant
Administrator and Director of the Crisis
Response Unit, UNDP (panellist of
Commission E, session 2: Strengthening
legal Frameworks for disasters and
emergencies)
- Prof. Sandesh Sivakumaran
Professor, University of Nottingham
(Panellists of commission B:
contemporary challenges in IHL)

2.5.2 Croix-Rouge et Croissant- Rouge / Red Cross and Red Crescent / Cruz Roja y Media Luna Roja / الصليب الأحمر والهلال الأحمر

- Mr René Kosimik,
Chair, Joint ICRC/IFRC Commission for
National Society Statutes

مجلس المندوبين ٢٠١٥

١ - ٣

دعوة

الرجوع إلى
المحتويات

إلى الأعضاء والمراقبين المشاركين في مجلس مندوبي
الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر
جنيف، سويسرا، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

مسجلة

جنيف، ٥ حزيران/يونيو ٢٠١٥

السيد المحترم/السيدة المحترمة،

يسرنا، بوصفنا مشاركين في استضافة مجلس المندوبين لعام ٢٠١٥، أن نرسل إليكم إشعار الدعوة هذا.

ووفقاً للنظام الأساسي والنظام الداخلي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولي، فإن انعقاد المجلس سوف يلي مباشرة انعقاد الهيئة العامة للاتحاد الدولي لجمعيات الهلال الأحمر (٥-٦ كانون الأول/ديسمبر) الصليب الأحمر وسيسبق انعقاد المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (٨-١٠ كانون الثاني/ديسمبر).

ويسرنا أن نرحب بكم:

يوم الاثنين ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

الساعة التاسعة صباحاً في المركز الدولي للمؤتمرات بجنيف

International Conference Centre of Geneva (ICCG)

Rue de Varembé, 15 - 1211 Geneva

ويُرفق بإشعار الدعوة هذا برنامج المجلس وجدول أعماله المؤقت اللذان أعدتهما اللجنة الدائمة. وتُرفق به أيضاً ورقة مرجعية تتضمن قائمة بالوثائق التحضيرية المتاحة حالياً على الموقع الشبكي لاجتماعات الحركة على العنوان التالي: www.rcrcconference.org، ومعلومات مفيدة من قبيل التعليمات المتعلقة بالتسجيل للمشاركة في المجلس.

ووفقاً للمادتين ٥ و٢٧ من النظام الداخلي للحركة، تُرسل هذه الدعوة إلى جميع الأعضاء والمراقبين المدعوين للمشاركة في المجلس.

وتنص المادة ٦-٢ من النظام الداخلي على وجوب أن تصل جميع الملاحظات أو التعديلات أو الإضافات المتعلقة بجدول الأعمال إلى اللجنة الدائمة قبل افتتاح المجلس بستين يوماً على الأقل (٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥). ومع ذلك، فإننا نود تلقي جميع التعليقات بحلول ٣٠ آب/أغسطس.

وتقضي المادة ٧ من النظام الداخلي بوجوب أن تصل إلى اللجنة الدائمة أية وثيقة مقدمة من أحد أعضاء المجلس لإدراجها كوثيقة عمل رسمية وتصنيفها على هذا الأساس في موعد أقصاه تسعين يوماً قبل افتتاح المجلس (٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥).

وسوف ترسل وثائق العمل الرسمية المتعلقة بمختلف بنود جدول أعمال المجلس، بما فيها مشاريع القرارات، قبل افتتاح المجلس بخمسة وأربعين يوماً (٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥).

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

السيد بيتر ماورير
رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر

السيد تداتيرو كونوي
رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر
والهلال الأحمر

٢-٣

جدول الأعمال

مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا، ٧ ديسمبر ٢٠١٥

انظر الفقرة ١-١-١ أعلاه

(صفحة ١١)

الرجوع إلى
المحتويات

٣-٣

رئاسة مجلس المندوبين

الرجوع إلى
المحتويات

الرئيس

السيد بيتر ماورير (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)

أمينا المجلس

السيدة كارلوتا ريلاندر (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)

السيد فرانك مورهاور (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر)

٤-٣

محضر موجز

مجلس مندوبي الحركة الدولية
للالصليب الأحمر والهلال الأحمرالرجوع إلى
المحتويات

جنيف، الاثنين ٧ ديسمبر ٢٠١٥

الجلسة العامة الأولى

الساعة ٩ صباحاً

٣-٤-١ افتتاح مجلس المندوبين وعرض
المسائل الإجرائية

البند ١: افتتاح المجلس

افتتح السيد غريغ فيكري (رئيس اللجنة الدائمة) الجلسة مشيراً إلى أن أعمال مجلس المندوبين (المُشار إليه فيما يلي بالمجلس) هي بمثابة تمهيد للمؤتمر الدولي، وتتضمن اتخاذ قرار بشأن مشروع الرؤية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي وضعته اللجنة الدائمة وكان نتاجاً لأعمال المتابعة الخاصة باستراتيجية الحركة ملخصاً كيف يجب أن تكون النظرة إلى الحركة ككل. وتُشكّل تلك الرؤية بصيغتها الموجزة دليلاً مفيداً تسترشد به جميع مكونات الحركة. وسوف تُتخذ أيضاً قرارات بشأن تحسين مستوى التنسيق والتعاون في الحركة؛ وينبغي ألا تتسم تلك الترتيبات بطابع دائم بل تخضع باستمرار للتطور. وستكون الثقة والتفاهم على كافة المستويات وبين جميع مكونات الحركة عاملاً رئيسياً في ضمان أن تحشد الحركة القوة الجماعية اللازمة للتصدي للتغيرات التي يمكن أن تطرأ في المستقبل. وتمثل مبادرة العلامة المميزة جانباً هاماً آخر من استراتيجية الحركة، ومن ثم قدّمت مقترحات لوضع رمز مميز مشترك، وكانت محل تشاور واسع النطاق. ويؤمل أن يكون الرمز المميز للحركة أداة مفيدة وأن يساعد الحركة على إنجاز مهمتها الإنسانية على نحو أفضل. وسوف يُنظر أيضاً في مشروع استراتيجية الحركة من أجل إدماج الأشخاص المعوقين في جميع مجالات العمل الإنساني للحركة، وفي التدابير التي يتعين اتخاذها للحفاظ على التراث التاريخي والثقافي للحركة الذي هو مصدر قوتها واستقرارها. وسيُعرض

على المجلس تقرير ويُطرح عليه قرار بشأن تنفيذ مذكرة التفاهم بين جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وسوف يعتمد المجلس أيضاً رسالة من المزمع تسليمها إلى مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني التي ستُعقد في مايو ٢٠١٦، وذلك لنقل وجهات نظر الحركة واهتماماتها المحورية بشأن القضايا الإنسانية. ورحّب السيد فيكري بالصليب الأحمر في توفالو باعتباره الجمعية الوطنية التسعين بعد المائة المعترف بعضويتها في الحركة.

البند ٢: انتخاب رئيس المجلس والأمناء

انتُخب السيد بيتر ماورير (رئيس اللجنة الدولية) رئيساً لمجلس المندوبين، على أن يعاونه كل من السيدة كارلوتا ريلاندر (اللجنة الدولية) والسيد فرانك مورهاور (الاتحاد الدولي) بصفتهم أمينين للمجلس.

وأعرب السيد ماورير بهذه المناسبة عن تشرفه بقبول رئاسة مجلس المندوبين للمرة الثانية، وقال إن قرارات المجلس ستخط ملامح نتائج المؤتمر الدولي وسيكون لها تأثير حاسم على كيفية التعاون داخل الحركة ومع المجتمع الإنساني الأوسع نطاقاً. وأضاف أن المجلس ينبغي أن يركّز على العمل المشترك، وعلى تحسين مستوى التعاون والتنسيق والتكامل من أجل استمرار الحركة في الاضطلاع بدورها الريادي، وأن اعتماد منظور عملي هو مسألة حيوية أيضاً، والقضايا الداخلية لا ينبغي أن توهن الريادة الخارجية للحركة. وقال بالإضافة إلى ذلك، إن الإبداع ضروري من خلال ابتكار أشكال جديدة للحصول على التمويل وتأسيس شراكات مع القطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى. وأشار إلى أن العمل الإنساني الذي يستند

توقعاتهم. ورغم الطابع المعقد الذي يتسم به الوضع، فإنه يمثل فرصة سانحة لتنمية التعاون داخل مكونات الحركة وداخل الحركة نفسها ومع الشركاء الخارجيين.

وقال السيد سي (الاتحاد الدولي) إن استجابة الحركة يجب أن تواكب مستوى تعقيد المشكلات التي تواجهها. ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية لهذه الاستجابة في التعاون من أجل وضع الأدوات والاتفاقات القائمة محل التنفيذ العملي. ومع ذلك، ركز العديد من تلك الاتفاقات على تقسيم العمل والأدوار والمسؤوليات، ولكن الحركة يجب أن تنتقل إلى مرحلة التكامل القائم على التفاهم والاحترام والثقة والمعرفة والتواصل.

وذكر السيد داكور (اللجنة الدولية) أن الاتحاد الدولي واللجنة الدولية استجابا للمطالب التي وجهها إليهما المجلس في عام ٢٠١٣ بالعمل في تعاون وثيق، وأنهما أحرزا تقدماً كبيراً، على سبيل المثال فيما يتعلق بالأوضاع في اليمن وميانمار ونيبال. وأضاف أن الوقت قد حان لكي تثبت الجمعيات الوطنية ريادتها وتقتراح حلولاً جماعية. وهكذا كُلف المجلس بمعالجة قضايا صعبة وشائكة ولكنها حيوية لتنمية التعاون.

وعقب السيد آس سي (الاتحاد الدولي) مشيراً إلى ضرورة التركيز على روح القضايا التي يتعين معالجتها وهي أن الحركة تكتسب قوة أكبر من خلال العمل المشترك. ومع أن من المهم تعزيز أواصر الألفة والمودة بين المنظمات، إلا أن إحراز النتائج وتحدي كل منّا للآخر والدعم المتبادل بيننا ضرورة جوهرية أيضاً. وينبغي إدراك ما ينشأ من توترات بين المنظمات بغية حلها، على سبيل المثال من خلال طرح المواقف الأنايية والتنافس جانباً عند تنفيذ البرامج.

وقال السيد داكور (اللجنة الدولية) إن العصر الحالي يتسم بعدم اليقين والتعقيد، ولا بد من ثم للحركة أن تسترشد بمبادئها الأساسية التي شكلت جوهر رؤية الحركة والتي تساعد على فهم الاحتياجات سريعة التغير. وقد عبرت الرؤية أيضاً عن ضرورة تعزيز قدرة الحركة على إيجاد حلول جماعية للأزمات الصحية؛ لأن الصحة ستشكل مسألة محورية خلال السنوات المقبلة. وينبغي أيضاً فهم الطبيعة المتغيرة للاستضعاف. وسوف يسترشد المؤتمر الدولي بالمبادئ الأساسية وسيكون القرار الخاص بالامتثال للقانون الدولي الإنساني أساسياً بالنسبة إلى حماية طواقم العاملين في مجال الرعاية الطبية، والمحتجزين، والأشخاص المتضررين من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والمتطوعين. ودعا السيد داكور الحركة إلى حسن استغلال موقعها الفريد لحث الدول على دعم العمل الإنساني.

وأكد السيد آس سي (الاتحاد الدولي) أن المنظمات عقدت العزم على الوفاء بوعودها.

إلى المبادئ يواجه تحديات متزايدة، بينما تزداد الحاجة إليه؛ ومن الأهمية بمكان أن تتمكن الحركة من مواجهة تلك التحديات وتلبية هذه الحاجة.

البند ٣: اعتماد جدول أعمال مجلس المندوبين

(الوثيقة CD/15/3 REV)

ذكر السيد ماورير (رئيس مجلس المندوبين) أن الجمعيات الوطنية في النمسا والمملكة المتحدة والدايمرك وفنلندا والنرويج والسويد اقترحت إضافة بند يتعلق بالهجرة إلى جدول أعمال المجلس، مشفوعاً بمشروع "بيان الحركة عن الهجرة: ضمان القيام بعمل جماعي لحماية المهاجرين وتلبية احتياجاتهم والتصدي لتعرضهم للأذى". وحظي هذا الاقتراح بدعم جمعيات وطنية أخرى، وبالتالي دعا السيد ماورير المجلس إلى اعتماد جدول أعماله مع إضافة البند المتعلق بالهجرة (البند رقم ١١ مكرر).

واعتمد جدول الأعمال بصيغته المعدلة.

٣-٤-٢ البنود المطروحة لاتخاذ قرار بشأنها

دعا السيد ماورير (رئيس مجلس المندوبين) السيد الحاج آس سي (الأمين العام للاتحاد الدولي)، والسيد داكور (المدير العام للجنة الدولية)، والسيد ديف راتنا داخوا (الأمين العام لجمعية الصليب الأحمر النيبالي)، والسيدة أولريكا أريهيد كاغستروم (الأمينة العامة للصليب الأحمر السويدي)، والدكتور محمد غول أوغلو (المدير العام لجمعية الهلال الأحمر التركي) إلى عرض البنود الأربعة الأولى لاتخاذ قرار بشأنها.

وقال السيد سي (الاتحاد الدولي) إن الهيئة العامة للاتحاد الدولي أمعنت التفكير بالفعل في العديد من التحديات التي تواجهها الحركة والتي تتطلب تسخير كافة مواردها لتطوير استجابتها الرامية إلى دعم من يحتاجون للمساعدة. وبرزت مسألة جدوى الاستجابة باعتبارها مسألة مهمة بل وحيوية لفهم أولويات كل مجتمع من المجتمعات المحلية. وكان حجم التحديات يعني أن أي كيان واحد لا يسعه التغلب عليها بمفرده. ورغم حضور الحركة على جميع المستويات، إلا أن التكامل والعمل الجماعي وإشراك الآخرين قيم مهمة للغاية التزمت بها الحركة.

وأشار السيد داكور (اللجنة الدولية) إلى أن التغيير يحدث على كافة المستويات، وسوف تضطر الحركة إلى التعامل مع نزاعات وأزمات يطول أمدها، الأمر الذي سينال من جدوى وأهمية التقسيمات الحالية بين أنشطة التنمية والعمل الإنساني. ولا بد من ثم الخروج بسبل جديدة للعمل معاً ولرؤية العالم. وعلاوة على ذلك، ينظر بشكل متزايد المستفيدون من خدمات الحركة إلى أنها جهة معنية بتقديم الخدمات، ومن ثم يرتفع سقف

البند ٤: رؤية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

(الوثيقة CD/15/4/DR و CD/15/4)

قال السيد سينينت غارسيا (الصليب الأحمر الإسباني) إن المبادئ الأساسية للحركة يجب أن تشكل محور الرؤية. ونظراً لمهمة الحركة المتمثلة في تخفيف المعاناة الإنسانية أينما وجدت ومساعدة السلطات العامة، يجب أن تولى هذه الرؤية تركيزاً أكبر على الخدمات الاجتماعية التي تُطرح جانباً في كثير من الأحيان.

وأشار السيد دي فريس (الصليب الأحمر الهولندي) إن الرؤية ينقصها التعبير عن رسالة واضحة، وينبغي أيضاً رسم خط فاصل واضح بين رؤية الحركة واستراتيجيتها. واقترح إعادة صياغة الوثيقة بحيث تصبح أكثر إيجازاً، وتأسيس الرؤية على "سبعة عناصر" هي: المجتمعات المحلية، والتزام المتطوعين الشباب والموظفين، والتعاون بين مكونات الحركة، وتغيّر المناخ، وتنظيم الحملات الجماعية، والسيطرة على المخاطر، وتوفير رعاية مركزية.

وقالت السيدة أبو غوش (الهلال الأحمر الفلسطيني) إن الرؤية يجب أن تعكس موقف الحركة بصفتها شبكة إنسانية عالمية فريدة من نوعها، وأن تشير علاوة على ذلك إلى الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة وحالات الطوارئ الأخرى وإلى الاحتياجات الصحية الناجمة عنها، إلى جانب تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، والتمسك بالمبادئ الأساسية، ومساهمات الشباب في عمل الحركة، وإشراك المعوقين، وكبار السن، والنظرة الإيجابية للحركة باعتبارها جهة تقدم الخدمات للحكومات.

وقال السيد رويز روداس (جمعية الصليب الأحمر السلفادوري) إن العديد من المشكلات التي تواجه الحركة، لا سيما تلك المتصلة بالعنف، ليست معروفة جيداً، ولا توجد إرشادات مكتوبة حول كيفية التعامل معها. والحركة بحاجة إلى وضع نهج موحد في هذا الشأن.

وأكد السيد باكيونو (جمعية الصليب الأحمر في بوركينا فاسو) أن الأهمية الكبرى لرؤية الحركة والمبادئ الأساسية والاتفاقات ثبتت خلال الأزمات المختلفة التي ألمت ببوركينا فاسو في السنوات الأخيرة. وكان حضور الحركة واضحاً للغاية بين السكان، وتيسّر عمل المتطوعين بفضل الرمز المميز للحركة الذي كان من السهل التعرف عليه، ويعود الفضل في ذلك إلى الجهود المشتركة مع شركاء الحركة، ما يدل على أهمية المبادئ الأساسية للحركة واتفاقات الشراكة.

وقال السيد جورج كنانة (الصليب الأحمر اللبناني) إن الإدارة المركزية للحركة في جنيف أخفقت في إيلاء اهتمام كافٍ

وقال السيد داخوا (الصليب الأحمر النيبالي) مُركِّزاً على موضوع تعزيز التنسيق والتعاون في الحركة، إن الجمعيات الوطنية تسعى منذ زمن طويل إلى تعزيز التنسيق في الحركة. وأشار إلى أن جمعياته الوطنية وضعت آلية تنطوي على عقد اجتماعات دورية مع الشركاء في الحركة وآلية أخرى للتنسيق مع مكونات الحركة. وقد انبرى الصليب الأحمر النيبالي في السابق إلى التعاون مع شركاء محليين بغية فهم حالة معينة قبل اللجوء إلى الحركة سعياً لإيجاد الحلول. واتخذ هذا النظام طابعاً مؤسسياً. ففي أعقاب الزلزال الذي حل مؤخراً بنيبال مثلاً، تمكّن منسقو الحركة من فهم الوضع بصورة دقيقة، ما مكّن من الاضطلاع بأنشطة مشتركة للإنعاش والإغاثة على الرغم من التحديات المختلفة. ومازالت تلك العملية الواسعة النطاق جارية وستنقذ في ظل آلية ميدانية واحدة ومتكاملة تضم كافة مكونات الحركة، وتشمل أيضاً التدريب والمشاركة.

وقالت السيدة أريهيد كاغستروم (الصليب الأحمر السويدي) - متحدثة عن رمز الحركة، إنها شاركت في المناقشات التي دارت حول مبادرة العلامة المميزة للحركة. وأكدت أن الحركة يجب أن تثق في قدرتها على العمل المشترك، كي يتسنى لها الاحتفاظ بأهميتها، وأن العلامة المميزة سوف تشكل أحد السبل لضمان ذلك. وأضافت أن الرمز المميز المقترح للحركة خضع للاختبار من خلال فرق نقاش متخصصة في ١٢ بلداً، من ضمنها السويد، خلُصت إلى أن هذا الرمز المميز يمكنه إبراز سمات الجمعيات الوطنية وتعزيز صورتها، وأنه يتيح للناس فرصة الشعور بأنهم جزء من عمل أوسع. ويجب على الحركة أن تأخذ ذلك في الاعتبار وتظهر بوضوح على أنها كيان واحد. وذكرت أنها شاركت أيضاً في الفريق المرجعي المعني بالعلامة المميزة الذي اتفق على أن الحركة سوف تفوتها فرص كبيرة إن لم تُنمّ التفاهم المشترك والثقة وحسن النية. وأضافت أن شروط وقواعد استخدام الرمز المميز للحركة تمنح الأولوية للرموز التي تستخدمها الجمعيات الوطنية فرادى ولحماية النطاق الإقليمي الخاص بالجمعيات الوطنية في جمع التبرعات، وأن الردود التي وردت من ٨٦ جمعية وطنية على الاستبيان الخاص بمبادرة العلامة المميزة كشف عن تأييد ساحق لتلك المبادرة.

وأكد السيد غول أوغلو (الهلال الأحمر التركي) - متحدثاً عن رسالة الحركة إلى مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، أهمية مشاركة الجمعيات الوطنية في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لأن من شأنها أن تساعد على تعزيز صورة الحركة برمتها. وأضاف أن الحركة يجب أن تحدد من جديد موقعها بالنسبة إلى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية بحيث تثبت قدرتها الفريدة على تلبية الاحتياجات الإنسانية على كافة المستويات وفي جميع المجالات.

جميع أنحاء العالم. وحث الدكتور العطار الدول العربية الأخرى على تقديم المزيد من المساعدات داخل سورية.

وأشار السيد كبراه (جمعية الصليب الأحمر الليبيري) إلى أن بلاده استفادت من تنسيق الحركة أثناء مكافحة تفشي مرض إيبولا، وأنها أسست في وقت لاحق مستويين للتنسيق: التنسيق التقني بين مكونات الحركة بشأن العمليات الميدانية؛ والتنسيق الثلاثي بين رؤساء المؤسسات المختلفة من أجل تبادل المعلومات ومناقشة المسائل المتعلقة بالسياسات العامة.

وقال السيد مباو بوغو (جمعية الصليب الأحمر في جمهورية أفريقيا الوسطى) إن الشراكة داخل الحركة سمحت للجمعية الوطنية في بلاده بالتغلب على العديد من الصعوبات. ورغم أعمال القتل والعنف التي طالت موظفي الصليب الأحمر ومتطوعيها، كانت جميع مكونات الحركة حاضرة في البلاد. فقد تولت الجمعية الوطنية كافة الترتيبات الخاصة بزيارة البابا على سبيل المثال، في ظل غياب العمل الحكومي. وقدمت الجمعية الوطنية الرعاية للجميع، وستستمر في تقديمها؛ فعلى سبيل المثال، نظمت عملية دفن القتلى من المسلمين وغير المسلمين على حد سواء. وسار تنفيذ الاتفاق الثلاثي على ما يرام، وتلقت بلاده مساعدات من عدة جمعيات وطنية خارجية.

وأكد السيد سليمان أبو صالح (الهلال الأحمر السوداني) تأييده للرؤية المقترحة للحركة، والتي من شأنها أن تساعد على تحديد سبل تعزيز التنسيق والتعاون بين جميع المكونات. وأضاف أن توضيح الأدوار التي يتعين على المكونات المختلفة الاضطلاع بها سوف يساعد إلى حد كبير.

وقال السيد أناني (جمعية الصليب الأحمر النيجيري) إن الحركة يجب أن تعزز الشراكة والتنسيق على جميع المستويات. وأكد أن الثقة بين الشركاء حاسمة وأنها تُكتسب من خلال الشفافية والمساءلة والمهارات. وأضاف أن الصليب الأحمر النيجيري تصدى لمعالجة بعض جوانب تلك القضايا من خلال تقييم أجرته جهة خارجية. وينبغي أيضاً الحفاظ على الثقة عبر التواصل الفعال وإشراك كل الشركاء بعضهم بعضاً في أعمالهم، والاحترام المتبادل.

وقالت السيدة وركو (جمعية الصليب الأحمر الإثيوبي) إن التعاون داخل الحركة لن يتحقق إلا من خلال بذل جهود مشتركة لبناء القدرات على أرض الواقع، بحيث يمكن التأكد من أن الجمعيات الوطنية لديها كافة المهارات الضرورية. ويصح ذلك لا سيما في الدول التي تأخر نموها.

وشدد السيد كانتابازي (الصليب الأحمر البوروندي) على ضرورة اعتماد مبادرة العلامة المميزة لأن إبراز صورة الحركة باعتبارها كياناً واحداً من شأنه أن يضيف مزيداً من المصداقية على عملها،

للجمعيات الوطنية الصغيرة. وقد عقدت الجمعيات الوطنية العشرون العاملة في لبنان اجتماعات دورية لمناقشة استراتيجية العمل وسبل التغلب على العقبات. بيد أن بعض الجمعيات الوطنية اضطلعت بأنشطة بناءً على طلب الحكومة، في مخالفة لخطة الجمعية الوطنية، ما أدى إلى نزاع. وينبغي للمؤسسات في جنيف أن تتدخل في مثل هذه الحالات. ويتعين على اللجنة الدولية أيضاً مساعدة الجمعيات الوطنية على تنمية قدراتها. ويجب على الحركة أن تعمل بشفافية وأمانة وتستفيد من النقد البناء للتوصل إلى حلول. وينبغي أيضاً النظر في قدرات جميع مكونات الحركة لضمان تكامل الأدوار.

وذكر السيد بارا (اللجنة الدائمة) أن العنف يرتبط في كثير من الأحيان بتعاطي المخدرات، وتلك حقيقة استغرقت الحركة وقتاً طويلاً للاعتراف بها. وحث الجمعيات الوطنية على التحرك من أجل تعويض الوقت المهدر في هذا المجال.

وأكد السيد محمد الفقيه (جمعية الهلال الأحمر اليمني) أن جمعياته الوطنية تمكنت من إنجاز مهمتها على الرغم من الظروف الإنسانية المتزايدة التعقيد، بفضل التعاون مع اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية الشريكة. وأعرب بالإصالة عن الجمعية الوطنية لبلاده عن التعاطف مع عائلات المتطوعين السبعة والمسؤولين الاثنين الذين وافتهم المنية في بلاده. وأضاف قائلاً إن جمعية الهلال الأحمر اليمني واجهت تحديات جمة تطلبت التنسيق والرؤية الواضحة. وشدد على الحاجة إلى العمل من أجل تحقيق أهداف الحركة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وشجّع كافة الجمعيات الوطنية على العمل معاً لدعم بلاده. وذكر في الختام أن التنسيق جانب حيوي في تعزيز وجود الحركة وصورتها.

وقال الدكتور عبد الرحمن العطار (الهلال الأحمر العربي السوري) إن التنسيق داخل الحركة لعب دوراً حيوياً في توفير الدعم خلال الأزمة السورية التي مازالت مستمرة. واكتسب التنسيق الميداني أهمية قصوى لأن الوضع كان يتغير يوماً بعد يوم. ومرت التضحية التي قدمتها الحركة في أغلب الأحيان مرور الكرام، رغم أن ٤٩ متطوعاً لقوا حتفهم، ودُمرت أكثر من ٨٠٠ سيارة إسعاف وعياداتان متنقلتان ومستشفى واحد حتى الآن. ورغم أن الحركة ارتبطت في أغلب الأحيان بعمليات توزيع الطرود الغذائية، إلا أنها عملت أيضاً في مجالات أخرى، من بينها الماء والصرف الصحي. وبدأ العمل المشترك بين فروع الحركة ومكاتبها الفرعية والمنظمات غير الحكومية لبلدان أخرى، كما تعمل الجمعية الوطنية بالتعاون مع اللجنة الدولية لتنفيذ برنامج متصل بالقانون الدولي الإنساني وتنظيم دورات تدريبية لضباط الشرطة وأفراد القوات المسلحة والقضاة والمحامين وأعضاء البرلمان والجمهور العام. وقد وردت المساعدات من

على حدة، وينبغي أيضاً دمج النظم الأمنية واللوجستية ونُظم إصدار النداءات بغية زيادة الفعالية والمصدقية. ومن الأهمية بمكان الامتثال للترتيبات التنفيذية القائمة أصلاً وتوثيق العمل المشترك.

وقال السيد سوفييه (جمعية الصليب الأحمر الكندي) إن الحركة استفادت من قدرتها على حشد الموارد المحلية والعالمية على حد سواء ومن التعاون المتزايد بين الجمعيات الوطنية في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، إذا كان للجمعيات الوطنية أن تضطلع بدور محوري في حالات الكوارث واسعة النطاق، ينبغي لها مساعدة الاتحاد الدولي واللجنة الدولية في تنفيذ خطط العمل.

وقال الفريق مأمون الخصاونة (الجمعية الوطنية للهلال الأحمر الأردني) إن التنسيق والتعاون عمليتان إداريتان معقدتان على مستوى القيادة وينبغي إجراء تقييم لهما. وتساءل عن آليات التقييم الموجودة على جميع مستويات الحركة، وعن الشواغل التي أثرت بشأن التعاون والتنسيق بين المكونات. وأضاف أن التنسيق والتعاون رغم تعقيدهما الشديد بالنسبة للحركة بسبب طبيعتها العالمية، إلا أن هذا الطابع العالمي ذاته يعني أن الحركة يمكن أن تعوّل على ثروة من الخبرات. وطرح سؤالاً عن كيفية تسخير هذه الخبرات على المستوى العالمي، وأضاف أن المركزية من شأنها أن تمكّن التنسيق والتعاون.

وأكدت السيدة ليلوفا (الصليب الأحمر البلغاري) أن أعضاء فريق العمل المرجعي لديهم رغبة شديدة في العمل معاً، وأن الثقة هي الجانب الأكثر أهمية في التعاون. وأضافت أن الجمعيات الوطنية للبلدان المتضررة من الكوارث ينبغي أن تكون محلاً للثقة في القيام بدورها، بدعم من الإدارة. وتعدّ خطة العمل المقترحة وأداة التنسيق في الحركة آليتي تعاون أساسيتين، ويجب على الجميع دعم تنفيذهما.

وقال السيد بروكس (الصليب الأحمر الأمريكي) إن الأولويات الشاملة لتعزيز الحركة هي الثقة والتفاهم والاحترام المتبادلين، وهي قيم يجب على جميع موظفي الصليب الأحمر الالتزام بها فردياً. وأكد أن الثقة عامل رئيسي لتسخير إمكانات الحركة وإنجاز مهمتها، وأن الحركة مسؤولة عن تحسين مستوى تنسيقها، حيث تبدأ تلك العملية بوضع الجمعيات الوطنية المضيفة في محور الاستجابة. وأضاف أن الجمعيات الوطنية ترغب في العمل مع الحركة باعتبارها شريكة على قدم المساواة، وأن التعاون سيتحقق من خلال تحسين مستوى التأهب، وتبسيط إجراءات وأدوات التنسيق القائمة، وإضفاء الصفة الرسمية على مجموعة أدوات الاستجابة الخاصة بالحركة، وخلق توافق بين الأنظمة، ودمج خدمات الدعم، والاستثمار في التخطيط المشترك وفي التدريب. وسوف ينتج عن ذلك المزيد من المشاركة الفعالة

كما تجلى ذلك في بلاده عندما عرضت الجمعية الوطنية خطة للطوارئ خلال انتخابات عام ٢٠١٥.

البند ٥: تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة: تحسين الاستجابة الإنسانية للحركة

(الوثيقتان CD/15/5 و CD/15/5DR)

قال السيد شتيهلين (اللجنة الدولية) إن عملية تعزيز التنسيق والتعاون في الحركة حظيت بمساهمات من أكثر من ١٤٠ جمعية وطنية، وأنها تركز على الممارسات الميدانية وأسفرت عن إعداد تقرير يتضمن ١٠ استنتاجات وتوصيات رئيسية وخطة عمل. وتمثل الهدف العام من وراء خطة العمل في إحراز تقدم في مجالات توحيد إجراءات التأهب لحالات الطوارئ والتخطيط لها والاتفاقات بشأن العمليات وبناء القدرات القيادية في الجمعيات الوطنية. وتناولت خطة العمل أيضاً الاستجابة الشاملة والمبتكاملة للأزمات، فضلاً عن عوامل التمكين، مثل الاتصالات وحشد الموارد. وكانت بعض الجمعيات الوطنية قد دعت إلى إعادة النظر في الإطار التنظيمي للحركة؛ وقد أوليت هذه الدعوة الاعتبار الواجب في خطة العمل بحيث يمكن دراسة الحالات التي يُعتبر فيها هذا الإطار عائقاً. وكانت من أهم نتائج هذه العملية حدوث تحول في المواقف سمح بالتعاون الفعال للغاية بين مكونات الحركة.

وقال السيد كونيل (الاتحاد الدولي) إن جهداً كبيراً بُذل من أجل تحقيق توازن بين تنسيق الحركة والوقائع على الأرض، وأن تنفيذ العمليات الكبرى شهد تحسناً نتيجة لذلك. ولا يزال يتعين القيام بكثير من العمل، إلا أن تلك العملية برهنت على إمكانية العمل معاً، ولا سيما عندما تكون الجمعية الوطنية المضيفة محور الاستجابة. وتضمن التقرير التزاماً ببناء قدرات الجمعيات الوطنية المضيفة بشكل جماعي، ويُعتبر من ثم أداة مهمة من شأنها تعزيز فعالية الجمعيات الوطنية قبل حلول الأزمات وأثناءها وبعد انحسارها.

وذكر السيد بيني (الصليب الأحمر الأسترالي) أن التنافس الداخلي وغياب الوعي الكافي بمواطن القوة لدى مكونات الحركة يعرقل التنسيق والتعاون. وأضاف أن الحركة تتوحد تحت لواء المبادئ الأساسية وتكامل الأدوار التي تؤديها مكوناتها، وأنه يتعين بذل جهد متواصل من أجل الحفاظ على التعاون من خلال الاحترام المتبادل والثقة والشفافية.

وأشار السيد موليكليف (الصليب الأحمر النرويجي) إلى التغيير التدريجي الذي طرأ منذ الاجتماع السابق للمجلس، كما أكد ضرورة إدخال تغييرات هيكلية. وينبغي أن تعرض البلدان التقارير والخطط على الحركة وليس على كل مكون من المكونات

كلمة "coordination" التنسيق بكلمة "collaboration" في الفقرة الخامسة، وتغيير بداية الفقرة الثامنة بحيث تصبح "وإذ يعرب عن الحاجة الملحة إلى مساهمة التنسيق و"التعاون" "collaboration" بين مكونات الحركة في تعزيز الأثر الإنساني... "وتغيير محل الفقرة الحادية عشرة بحيث تصبح فقرة جديدة (ز) في نهاية مشروع القرار. واقتُرحت كذلك إضافة فقرة جديدة إلى المقطع هـ ٦، بحيث يصبح نصها كما يلي: "يُعدُّ التأهب ضرورياً للجمعيات الوطنية الموجودة في بلدان معرضة للكوارث لكي تستعد مسبقاً لتدفق الوافدين من شركاء الحركة والأشخاص والسلع حين تحل الكارثة".

وقال الدكتور **يونس الخطيب** (الهلال الأحمر الفلسطيني) إن قضية النزاعات لم تعالج بشكل كاف. وأضاف أن موارد الحركة تنمو بشكل مستمر ويتولى إدارتها الكثير من الجمعيات الوطنية العاملة في بلدان تأخر نموها، أو تقدم خدمات لأعداد كبيرة من السكان المستضعفين. وأكد الحاجة إلى نُظُم وأطر محسنة لاستخدام تلك الموارد، إلى جانب الأطر والنماذج التي حددت أدوار ومسؤوليات مكونات الحركة المختلفة، بغية التوصل إلى تحسين مستوى التنسيق والكفاءة. كما ينبغي استعراض ومراجعة اتفاق إشبيلية.

وأشار السيد **ريمانى** (الصليب الأحمر الألماني) إلى أن متطوعي الحركة هم في معظم الأحيان الوحيدون القادرون على الوصول إلى السكان المتضررين من الأزمات وكثيراً ما يدفعون ثمناً باهظاً لوجودهم على الخط الأمامي للعمل الإنساني. وأضاف أن التعاون بين الجمعيات الوطنية ذو طابع فريد وغالباً ما يكون متبادلاً، كما تجلّى في الدعم الذي تلقاه الصليب الأحمر الألماني أثناء أزمة اللاجئين. وشدد على ضرورة إشراك الجمعيات الوطنية في تنفيذ خطط العمل وفي فهم أسباب النجاح والتحديات المرتبطة بعملية معينة.

وقال السيد **شايف** (جمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني) إنه ينبغي تحقيق التواصل بين مكونات الحركة، وحشد الموارد عقب التخطيط المشترك واتخاذ القرارات، وإدارة العمليات بواسطة مكونات الحركة التي تمتلك الخبرة. وأضاف أن التنسيق كان يجري بنجاح في السابق وفقاً لاتفاق إشبيلية: وأنه لا يوجد لديه شك في أن يحصل ذلك في المستقبل. غير أن طبيعة الأزمات الإنسانية تتغير بصورة مستمرة، ما يجعل هذا الاتفاق عائقاً في بعض الحالات. ولذلك، ينبغي النظر في إدخال تعديلات عليه.

وقال السيد **كيرشوم** (الصليب الأحمر النمساوي) إن الموظفين والمتطوعين ينبغي أن يتلقوا تدريباً على الأطر والسياسات القائمة للتنسيق والتعاون، فضلاً عن ضرورة وضع نهج مشترك متماسك ومركز يكون مكملاً لآليات التنسيق. وأضاف أن من المهم التركيز على النجاحات التي حققتها الحركة في مجال

مع الشركاء والجهات المعنية، بما فيها الحكومات وقادة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية. ويوفر تحالف المليار من أجل تعزيز القدرة على الصمود منصة لتوسيع نطاق تنسيق الحركة ليشمل الجهات المعنية في هذا الصدد. وأحرز بالفعل تقدّم، على سبيل المثال من خلال إصدار نداء واحد على نطاق كل الحركة استجابة لزلزال نيبال، ولكن ينبغي أن يصبح هذا الإجراء هو القاعدة.

وشدّد السيد **تراوري** (جمعية الصليب الأحمر الغيني) على ضرورة تعزيز التواصل بين الحركة والحكومات، ربما عن طريق صياغة وثيقة تحقق هذه الغاية. وذكر على سبيل المثال، أنه أثناء تفشي مرض إيبولا في بلاده عام ٢٠١٤، برزت صعوبات في إقناع الحكومة بمهمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ثم أضاف أن مستوى التواصل داخل الحركة جيد، ومع ذلك لم يتوطد التنسيق والتعاون بصورة كاملة وينبغي تحسينهما.

وأشار السيد **أمير محسن ضيائي** (جمعية الهلال الأحمر لجمهورية إيران الإسلامية) إلى أن الاستجابة الإنسانية الفعالة تتطلب تنسيقاً بين العديد من الجهات الفاعلة. وأضاف أن التنسيق والتعاون ينهضان بمستوى الشفافية في الحركة ويعززان صورة الحركة التي تُنقل للجماهير، ولا سيما من خلال النداءات المشتركة التي تصدر أثناء العمليات واسعة النطاق، على غرار النداء المشترك الذي صدر عقب الزلزال الذي ضرب بلاده في عام ٢٠٠٣، حيث رفع مكانة العملية وعزز صورتها. وتمثّلت الفائدة الرئيسية المستقاة من التخطيط المشترك والعمليات المشتركة في الوصول إلى فهم أفضل لقدرات كل طرف، فضلاً عن زيادة الثقة. وعلاوة على ذلك، ينبغي وضع استراتيجيات واضحة للخروج بعد تنفيذ العمليات بالتعاون مع شركاء الحركة على الصعيد الوطني ومع الشركاء من خارج مجتمع العمل الإنساني، كجزء من نهج طويل الأمد موجه نحو تحقيق النتائج.

وقال السيد **صومايلي** (الهلال الأحمر في جزر القمر) إن شرق أفريقيا يفتقر إلى دعم الاتحاد الدولي لأن بلدانه لديها عدد قليل من السكان، وافترض أنها لا تتعرض لمشكلات خطيرة. غير أن دول المنطقة عانت من مشكلات تتصل بحالات الاستضعاف والأوبئة والكوارث. وبينما كانت المنطقة ممثلة في الاتحاد الدولي من قبل، لم يعد الحال كذلك في الوقت الحالي.

وقالت الأميرة **مارغريت** (الصليب الأحمر الهولندي) إن مشروع القرار ينقصه الطابع الملح اللازم لتسخير إمكانيات الحركة، ويجب على الجمعيات الوطنية أن تتأكد من أن كافة متطوعيها يتصرفون بروح التنسيق والتعاون. ولذا اقترحت استبدال كلمة "cooperation" تعاون في عنوان مشروع القرار بكلمة "collaboration"؛ حيث إن هذه الكلمة تحمل معنى التشارك بالإنجليزية. واقترحت أيضاً إضافة جملة "لخدمة الفئات الأشد ضعفاً" إلى الفقرة الثانية من مشروع القرار، واستبدال

وأعرب السيد عباس غوليت (جمعية الصليب الأحمر الكيني) متحدثاً بصفته نائباً لرئيس الاتحاد الدولي وممثلاً للجمعية الوطنية في بلاده، عن سعادته لرؤية المدير العام (للجنة الدولية) والأمين العام (للاتحاد) يقفان جنباً إلى جنب؛ وأشار إلى أنه لاحظ أن كلا منهما اتخذ إجراءات فعلية وملموسة فيما يتعلق بالتنسيق، حيث أتاحت كل من المؤسستين للمؤسسة الأخرى تولي زمام القيادة في حالات مختلفة. وكان من المهم أن نثق باللجنة الدولية أو بالاتحاد الدولي كشريك دولي مسؤول عن التنسيق لأن بعض الجمعيات الوطنية كانت تسعى إلى تولى التنسيق بين الجمعيات الوطنية الشريكة الكثيرة الموجودة على أراضيها أثناء العمليات. وقد منحت أزمة اللاجئين الحالية في أوروبا فرصة للجمعيات الوطنية الأوروبية لإدراك التحديات المرتبطة بتحويلها إلى منفذ محلي.

وقال السيد ماورير (رئيس مجلس المندوبين) إن وجود توافق في الآراء حول الوجهة التي ينبغي التحرك نحوها يمثل تقدماً كبيراً بالمقارنة مع عام ٢٠١٣. وكانت بعض العناصر تحتاج إلى مزيد من التوضيح، واقتُرحت تعديلات عالجت الشواغل التي أعرب عنها الصليب الأحمر الهولندي على وجه الخصوص.

وأكد السيد مورهاور (أمين مجلس المندوبين) أن مشروع القرار المنقح سوف يعكس التعليقات والتعديلات المقترحة. وبالإضافة إلى تلك التعديلات، سوف تُستبدل كلمة "الحاجة" بكلمة "الحاجة الملحة" في الفقرة الجديدة "ز" (الفقرة الحادية عشرة في مشروع القرار الأصلي).

اعتمد القرار رقم ١ (CD/15/R1)، بصيغته المعدلة، بالتركية.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٢:١٥ ظهراً.

الجلسة العامة الثانية

الساعة ١:٤٥ بعد الظهر

البند ٦: مبادرة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الخاصة بالعلامة المميزة:

اعتماد رمز للحركة الدولية للصليب الأحمر

والهلال الأحمر

(الوثيقتان CD/15/6 و CD/15/6DR)

قال السيد تيكور (الاتحاد الدولي) إن القرار وخطة العمل بشأن العلامة المميزة كانا نتاجاً لمشاورات واسعة النطاق وأمنت حماية الجهود التي كانت مختلف الجمعيات الوطنية قد بذلتها في وضع علامات مميزة. وستتيح المبادرة ظهور الحركة في صورة جبهة موحدة في الحالات الاستثنائية التي سيستخدم فيها الرمز المميز للحركة.

التنسيق والتعاون، بدلاً من إلقاء الضوء على جوانب الفشل، وذلك من أجل بناء الثقة. وإبان التخطيط للاستجابة ينبغي منح الأولوية للاحتياجات واستغلال القدرات الدولية للحركة لتلبية تلك الاحتياجات. وشدّد على ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام للأزمات التي تظهر بصورة بطيئة ومتدرجة وتتطلب القدر نفسه من التعاون والتنسيق.

وقال الدكتور ياسين أحمد عباس (جمعية الهلال الأحمر العراقي) إن الجمعية الوطنية لبلاده تعزو أهمية كبرى للتنسيق والتعاون مع جميع مكونات الحركة. بيد أن أي نشاط منسق يجب أن يستند إلى مبادئ الحركة على النحو المنصوص عليه في دستورها الذي يجب أن يحظى باحترام كافة الجمعيات الوطنية. ولا بد أن تحترم كافة الأنشطة الدور الأساسي للجمعيات الوطنية المحلية، التي استطاعت أن تستجيب للاحتياجات الإنسانية على أفضل وجه. وينبغي أن يتمثل هدف الحركة في تقديم أفضل خدمة ممكنة لمن يقاسون المعاناة وليس خدمة مؤسساتها؛ وأعرب عن أمله في أن يفضي التنسيق والتعاون إلى مراجعة اتفاق إشبيلية على نحو يراعي كافة جوانب دستور الحركة.

وقال السيد لوبور (الصليب الأحمر في جنوب السودان) إن جمعياته الوطنية تشهد بالفعل فوائد التنسيق والتعاون في الحركة، وأنها مثال جيد على التنسيق والتعاون يمكن الاستشهاد به لا سيما في مجالات بناء القدرات والتواصل والتخطيط المشترك. وأضاف أن تطبيق مبادئ أساسيين هما الوحدة والاستقلال يسّر العمل بين الأطراف المتنازعة في البلاد.

وذكر السيد محمد (جمعية الهلال الأحمر الصومالي) بعد عرض موجز لملاحق تاريخ النزاع في الصومال، أن التنسيق بين مكونات الحركة كان عاملاً حيوياً في الاستجابة للأزمة، وأنه جرى من خلال عقد اجتماعات أسبوعية، وعن طريق منصة تنسيق الحركة في نيروبي وأنشطة التأهب، تمثياً مع اتفاق إشبيلية. وقال إن الجمعية الوطنية في بلاده كانت تنسق مع اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، وقدمت المساعدة للحكومة وشاركت في اجتماعات مختلف المجموعات وفرق العمل. وأضاف أن هذا التنسيق يسّر التقديم الفعال للخدمات. غير أنه اعتبر أن بعض الجمعيات الوطنية التي قدمت دعماً للصومال كانت متحيزة، وأنها تجاهلت النصيحة بالالتزام الصارم بالمبادئ الأساسية، ما جعل التنسيق معها بالغ الصعوبة.

وقال السيد عثمان جعفر (الهلال الأحمر السوداني) إن التنسيق والتعاون ينبغي أن يبدأ قبل حلول الأزمات بفترة طويلة، ويمكن أن يؤدي وجود آلية مشتركة لتحليل الوضع العالمي والوطني إلى تجنب سوء الفهم على مستوى العمليات وبتيح التخطيط وتقسيم المسؤوليات، وينبغي أيضاً وضع إطار وآليات للمساءلة تهدف إلى تخفيف حدة التوترات على صعيد العمليات.

لاحتياجات السوق وواكبت التطورات التكنولوجية. ومع ذلك، وبغية استغلال إمكاناتها بالكامل، لابد من وجود آليات معززة للإشراف والرقابة وضمان الشفافية فيما يتعلق بجمع التبرعات وإدارة الأموال وتوزيعها، حيث ينبغي إشراك المستفيدين في تلك العملية. وأضاف أن جمعياته الوطنية لديها تحفظات على حق الاتحاد الدولي واللجنة الدولية في الاعتراض على استخدام رمز الحركة، لأن ذلك يتعارض مع النظام الداخلي للحركة.

وقال السيد سيماسيكو (جمعية الصليب الأحمر الزامبي) إن وجود علامة مميزة مهم على جميع مستويات الحركة، التي كان لزاماً عليها على مدار تاريخها أن تبرز مكانتها على نحو ملائم، وأنها سوف تحتاج أيضاً إلى تحديد تلك المكانة في المستقبل. وأضاف أن الجمعية الوطنية التي ينتمي إليها أجرت مؤخراً عملية إعادة تصميم لعلامتها المميزة.

وأكد السيد سينينت غارسيا (الصليب الأحمر الإسباني) أن العولمة المتزايدة تعني أن الحركة ينبغي أن تُبرز هويتها باعتبارها طرفاً فاعلاً عالمياً واحداً. ومن المهم أيضاً التمييز بين استخدام رمز الحركة واستخدام الشارات لتعزيز صورتنا وهويتنا. وأشار السيد غارسيا كذلك إلى أن الجمعيات الوطنية شاركت في اختبار الرمز المميز للحركة بين الجمهور وكان المردود إيجابياً.

وقال السيد ميلنزر (الصليب الأحمر الأمريكي) متحدثاً باسم الصليب الأحمر الأمريكي والصليب الأحمر المكسيكي والصليب الأحمر الكندي، إن الجمعيات الوطنية المذكورة دعمت عملية تصميم رمز مميز للحركة باعتباره أداة ذات قيمة رفيعة، ورغم ذلك، إن لم يُنقح هذا التصميم، فقد تؤثر عدة جمعيات وطنية العزوف عن استخدامه، بما فيها الجمعيات الوطنية للولايات المتحدة والمكسيك وكندا. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تحدد الشروط والقواعد بوضوح أكبر عملية الموافقة على استخدام الرمز؛ وينبغي أن يُتخذ هذا القرار من خلال عملية ديمقراطية وبالأغلبية البسيطة داخل لجنة الموافقة. وينبغي أيضاً إبراز أهمية جمع البيانات عن الجهات المانحة وقواعد إدارة تلك البيانات.

وقال السيد سيمونيس (الصليب الأحمر في لكسمبرغ) إن مبادرة العلامة المميزة ستنجح للحركة مجالاً لتسخير واستغلال كامل إمكاناتها ودعم قدرتنا على النهوض بمستوى عملنا واستجابتنا لاحتياجات الأشخاص المستضعفين. بيد أنه أشار إلى أن الحد الأدنى لقيمة التبرعات التي ينبغي للجمعية الوطنية جمعها في بلدها والبالغ ١٠٠,٠٠٠ فرنك سويسري كي يحق لها الحصول على معلومات عن الجهات المانحة وعلى الأموال التي يُتبرع بها للحركة، يضعف من موقع الجمعيات الوطنية في البلدان الصغيرة، بما فيها بلاده. وأكد أن الجمعيات الوطنية ينبغي أن

وقالت السيدة ليندسي (اللجنة الدولية) إن الرمز المميز للحركة يوفر تمثيلاً بصرياً للحركة يتيح لمكوناتها فرصة لتحديد مكانتها بصورة جماعية. وأضافت أن شروط وقواعد استخدام رمز الحركة تتضمن شروطاً صارمة يمكن بموجبها استخدام هذا الرمز. وأشارت إلى أن عملية التشاور ضمت الفرق المعنية بجمع التبرعات والجوانب القانونية والاتصالات من الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية، وأن فريقاً مرجعياً تولى مهمة توجيه حصيلة تلك العملية بمشاركة قيادات أكثر من ٢٠ جمعية وطنية. وأضافت أيضاً أنه طلب من قادة الجمعيات الوطنية (الأمناء العاملين والرؤساء) الإجابة على استبيان لتقييم مدى التأييد الذي يحظى به اقتراح تصميم رمز مميز للحركة ولجمع آرائهم بشأن شروط وقواعد استخدام هذا الرمز. وكشف الاستبيان عن وجود تأييد ساحق لهذه المبادرة. وأكدت الشروط والقواعد، حسب طلب الجمعيات الوطنية، أن رمز الحركة لن يحل محل الرموز المميزة لمكونات الحركة فرادى أو ينال من قوتها، بل سيكون مكملاً لها. وأكدت أن أي استخدام للرمز المميز للحركة ينبغي الموافقة عليه مسبقاً، وأن الجمعيات الوطنية تستطيع الانسحاب من أي مبادرة خاصة لجمع التبرعات تستخدم الرمز المميز للحركة في أراضيها. وأضافت أيضاً أن الرأي العام بشأن الرمز المميز للحركة اختبر كذلك وتبين أن هذا الرمز يظهر وحدة الحركة ويعكس انتشارها العالمي. ومع ذلك، كان ينبغي شرح ما يمثله هذا الرمز وعلاقته بالجمعيات الوطنية، الأمر الذي من شأنه إبراز حضور الجمعيات الوطنية والمهام التي تقوم بها. وسيجري إعداد مواد تساعد الجمعيات الوطنية على استخدام رمز الحركة، كما أن القرار ينص على إمكانية إجراء تعديلات بمجرد البدء في استخدام الرمز.

وذكر السيد تيكنر (الاتحاد الدولي) أن القرار ينص تحديداً على أن الجمعيات الوطنية يجب أن توافق مسبقاً على الانضمام إلى المبادرات العالمية لجمع التبرعات التي يُستخدم فيها الرمز المميز للحركة في أراضيها. وكان وجود رمز مميز للحركة ضرورياً للاستفادة من الفرص الجديدة التي توفرها التكنولوجيا الرقمية العالمية للتسويق والترويج، على سبيل المثال المبادرات العالمية بالتعاون مع شركاء مثل فيسبوك.

وأشار السيد ميرزايف (جمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني) إلى تقديم الشركات الخاصة والأفراد تبرعات ضخمة للقضايا الإنسانية عبر قنوات الإنترنت، وقال إن الأسماء والمهام المختلفة لمكونات الحركة يمكن أن تسبب لبساً لدى الجهات المانحة وتقودها إلى منح تبرعات لمنظمات أخرى؛ وبالتالي فإن الحركة بحاجة إلى رمز مميز واحد.

وقال السيد ياسين أحمد عباس (جمعية الهلال الأحمر العراقي) إن مبادرة العلامة المميزة خطوة إيجابية لأنها جاءت استجابة

في البيئة الإنسانية، ومع ذلك، مازالت عدة مجالات بحاجة للتحسين فيما يتعلق بالشروط والقواعد، التي ينبغي مراجعتها بصفة دورية.

وقال **الدكتور سعيد** (جمعية الصليب الأحمر الكيني) إن مبادرة العلامة المميزة ستؤدي إلى توسيع نطاق جمع التبرعات، ولا سيما من خلال تشجيع الجمعيات الوطنية في البلدان النامية على مخاطبة حكوماتها بغية الحصول على تمويل، والسماح للجاليات المقيمة في الخارج بتقديم المساعدة للبلدان في جميع أنحاء العالم من خلال التبرع للجمعيات الوطنية المحلية، وحث الجمعيات الوطنية على استخدام وسائل بديلة لجمع التبرعات، على سبيل المثال تحويل الأموال عبر الهواتف المحمولة.

وأشار **السيد طوني الزغبى** (الصليب الأحمر اللبناني) إلى أن مبادرة العلامة المميزة ستحقق وحدة الحركة ولكن يجب الحرص على احترام الخصائص المميزة والوضع المحلي لكل جمعية وطنية بمفردها. وأكد الحاجة إلى تنظيم حملات للتوعية بين عموم الجماهير، وإلى احترام حق كل جمعية وطنية في الانسحاب من مبادرة العلامة المميزة. وطلب توضيحاً لحق الرفض المشار إليه في القرار.

وقال **السيد بايلينوف** (جمعية الهلال الأحمر القيرغيزستاني) متحدثاً بالنيابة عن جمعياته الوطنية والهلال الأحمر الكازاخستاني، إن مبادرة العلامة المميزة أتاحت للحركة حيزاً للعمل الجماعي الذي يكتسي أهمية خاصة في ضوء الحاجة إلى الدبلوماسية الإنسانية. وأضاف أن رمز الحركة يجسد عملها.

وقالت **السيدة كيم** (جمعية الصليب الأحمر لجمهورية كوريا) إن الجهود المشتركة لاستخدام رمز موحد للحركة من شأنها أن تساعد على إبراز جبهة موحدة في مجال جمع التبرعات الأمر الذي كان يشكل تحدياً رئيسياً بالنسبة لكثير من الجمعيات الوطنية. ومع ذلك، لا ينبغي لتلك الجهود أن تقوض التقاليد والأعراف المرتبطة بجمع التبرعات في كل بلد على حدة، حيث تحظى العلامات المميزة للجمعيات الوطنية بمستويات عالية من الاعتراف. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي معالجة بعض الشواغل وأوجه سوء الفهم بشأن الرمز المقترح.

وأشارت **السيدة أريهيد كاغستروم** (الصليب الأحمر السويدي) إلى أنه ينبغي أن نعترف بالجهود المبذولة في إطار هذه المبادرة وأن نضع ثقتنا فيها. وفي حال اعتماد رمز الحركة، سوف نكتسب المعرفة اللازمة ونتكيف وندخل تحسينات على تلك العمليات.

وذكرت **السيدة ليندسي** (اللجنة الدولية) لا توجد في شروط وقواعد استخدام الرمز المميز ولا في القرار المعني أي إشارة إلى حق رفض استخدام الرمز المميز للحركة، بل يجب أن يوافق

تشارك بقوة في المبادرة، بدلاً من حملها على الاختيار بين دعم الحملة التي تطلقها الحركة وجمع التبرعات بمفردها. واقترح من ثم أن تأخذ تدابير التقييم الذاتي التي ورد ذكرها في القرار في عين الاعتبار حالة البلدان التي يتعدّر لها بلوغ الحد الأدنى المذكور.

وأشار **السيد آدامسون** (الصليب الأحمر البريطاني) إلى أن الجمعية الوطنية في بلاده كانت تفضل أن يتضمن الرمز المميز للحركة عبارتي "الصليب الأحمر" و"الهلال الأحمر". وأضاف أن العلاقات بين الجهات المانحة والجمعيات الوطنية على الصعيد المحلي يجب أن تحظى بالأولوية وأن تدار بواسطة مكون الحركة الأقدر على تحقيق أقصى مستوى من الاستفادة الجماعية. وذكر أن الحكومات لم تُتَح لها فرصة التعليق على الرمز المميز للحركة قبل اعتمادها، وبالتالي فإن الصليب الأحمر البريطاني سيعمل بالتعاون مع حكومته بحيث يمكن إقرار الرمز أثناء المؤتمر الدولي أو بعد انتهاء أعماله، وبالتالي ضمان تأكيد الوضع القانوني لهذا الرمز.

وقال **الدكتور نصير** (الهلال الأحمر الباكستاني) إن من المهم دراسة أسباب اكتساب العلامات المميزة للمنظمات الإنسانية الأخرى مزيداً من القوة وتحقيقها نجاحاً متزايداً في جمع التبرعات، وأن الحركة يجب أن تسعى إلى تبوؤ مكانة الريادة وإلى اكتساب المصداقية في مجالات إنسانية قليلة ومحددة بدلاً من محاولة الانخراط في كافة المجالات، بحيث يتبرع لنا الجمهور فقط في حالة حدوث حالة طوارئ أو كارثة.

وقالت **الدكتورة مكماهون** (الصليب الأحمر النيوزيلندي) إن الحركة بحاجة إلى تفاعل سريع مع السياق الإنساني المتغير لحشد الموارد، ومع ذلك أشارت إلى أن جمعيتها الوطنية صغيرة الحجم وليست مقتنعة بأن المبادرة ستعزز قدرتها على جمع تبرعات أو إدرار تمويل في أراضيها، بيد أنها أكدت تأييد جمعيتها الوطنية للقرار، بشرط التعهد بالقيام بعمل إضافي وفقاً لما ورد في الفقرة ٦ من منطوق القرار.

وقال **السيد دي فريس** (الصليب الأحمر الهولندي) إن الرمز المميز للحركة ذو دلالة مهمة على الوحدة ويشكل عنصراً حيوياً لمبادرات جمع التبرعات في العصر الرقمي. واقترح إضافة شعار للحركة: "معاً من أجل الإنسانية" - فضلاً عن تحديث لائحة استخدام الشارات لعام ١٩٩١. وعلاوة على ذلك، تبرز الحاجة لمبادرة استراتيجية بشأن العلامة المميزة وتوحيد عملية وضع العلامة المميزة على مستوى الحركة، بحيث تشمل تصميم الزي وتخطيط موحد للمواقع الإلكترونية والمباني في جميع أنحاء العالم.

وأكد **السيد هوري** (جمعية الصليب الأحمر الياباني) أن الرمز المميز للحركة سوف يكتسب أهمية متزايدة نظراً للتغير السريع

المانحة بمليارات الدولارات. ولذا فإن مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني يتيح فرصة لرسم ملامح نظام لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، وينبغي أن يكون هدفها هو تحديد سبل تلبية القطاع الإنساني بشكل جماعي توقعات المحتاجين ومعالجة القضايا الصعبة والمهمة مثل التمويل والتعاون بين شركاء التنمية. ويجب على الحركة أن تبلغ وجهة نظرها للقمة، وأن تساهم بما لديها من تقاليد وخبرة وابتكارات وطموحات للمستقبل في خطة التنمية العالمية. وأشار أن الرسالة شددت كذلك على أن سلامة البشر وكرامتهم وتمكينهم وإشراك المجتمعات المحلية يجب أن تحتل صميم العمل الإنساني، وعلى ضرورة الاعتراف المتزايد بنظم وسياسات الاستجابة الإنسانية المحلية والاستثمار المستديم فيها. وقال السيد كونوي أيضاً إنه لا بد من الاستثمار الفعال والهادف على المدى الطويل في بناء مجتمعات تنمو بصورة مستدامة وإقامة شراكات من أجل التنمية على المستويين الوطني والمحلي. وأشارت الرسالة أيضاً إلى حاجة القطاع الإنساني إلى اعتماد نهج للمساعدة الإنسانية يقوم على تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر ويقر بأهمية القدرات المحلية، نظراً لأن الجهات الفاعلة المحلية هي الأقدر على معالجة نقاط الضعف قبل أن تتحول إلى أزمات. وسوف يساعد تحالف المليار من أجل تعزيز القدرة على الصمود على تحويل الالتزامات التي ستعهد بها القمة إلى إجراءات ملموسة.

وقال السيد آل رزوان (جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي) إن قمة العمل الإنساني تمثل، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الإنساني على تقديم التزامات، فرصة للتفكير ودراسة السبل التي تمكن الحركة من احترام كرامة الإنسان، وكسب ثقة من يحتاجون للمساعدة، والعمل على نحو وثيق مع الحكومات. وأضاف أن التغيير جزء حيوي من عملية التقدم، وأن قمة العمل الإنساني هي منتدى لتشجيع القطاع الإنساني على إعادة النظر في النهج الذي يتبعه.

وذكرت السيدة ليلى خالقي (جمعية الهلال الأحمر في جمهورية إيران الإسلامية) أن الحركة يجب أن تستغل القمة لمطالبة الحكومات والدول بالتركيز على الدبلوماسية الإنسانية، ولضمان اتخاذ جهات صنع القرار إجراءات لمصلحة الأشخاص المستضعفين في جميع الأوقات. وقالت أيضاً إن مشاركة الجمعيات الوطنية في الدبلوماسية الإنسانية من شأنها تذليل الكثير من التحديات الإنسانية، وينبغي أن يُطلب من الدول تقديم الدعم للجمعيات الوطنية في هذا المسعى.

وقال السيد ديوار (الصليب الأحمر البريطاني) إن العمل الإنساني على الصعيد الوطني سيكون موضوعاً رئيسياً في القمة. وينبغي في هذا الصدد دعم الجمعيات الوطنية للقيام بدورها باعتبارها المستجيب الرئيسي في الأزمات على الخطوط الأمامية في جميع

كل المشاركين في لجنة الموافقة بتوافق الآراء على أي استخدام لرمز الحركة. ومن المهم في ظل روح التنسيق والتعاون، أن نتفق جميعاً على أي استخدام لرمز الحركة. وقالت السيدة ليندي أيضاً إن القرار يتضمن أحكاماً بشأن إجراء تقييم ذاتي من شأنه أن يسمح باستقاء الدروس المستفادة من استخدام رمز الحركة ودراساتها، وسوف يقدم تقرير مرحلي عنها إلى مجلس المندوبين في عام ٢٠١٧.

وطلب السيد ماورير (رئيس مجلس المندوبين) اعتماد القرار في ضوء هذا النقاش والنص الذي قدم خلال الجلسة، علماً بأن الشواغل المتعلقة بتصميم الرمز المميز وبيانات الجهات المانحة وعملية الموافقة على استخدام الرمز وصياغة شعار مشترك والحد الأدنى للتمويل، تخضع لتقييم ذاتي للحالات التي يكون رمز الحركة قد عُرض وإفادته مجلس المندوبين في ٢٠١٧، بالنتائج المحققة والدروس المستخلصة.

واعتمد القرار رقم ٢ (CD/15/R2) بالتزكية.

البند ٧: رسالة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني

(الوثيقة CD/15/7DR)

قال السيد فيكري (اللجنة الدائمة) إن مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني يُعدُّ فرصة سانحة للتصدي للتحديات التي ستواجه المجتمع الإنساني في المستقبل، ولعرض منظور الحركة، وتحسين عمل المنظومة العالمية للعمل الإنساني، وأضاف أن التحضير للقمة يجري على قدم وساق ويتضمن مشاورات مع الموظفين والمتطوعين. وأشار إلى أن رسالة الحركة أبرزت الجوانب الرئيسية لرؤية الحركة، بما فيها صون كرامة كل إنسان، وأهمية الاستثمار في نظم الاستجابة الإنسانية المحلية، وتوفير التمويل المرن لعدة سنوات والذي يمكن التكهن بالحصول عليه، والتعاون بين النظم الإنسانية المختلفة.

وأكد الدكتور كينيك (جمعية الهلال الأحمر التركي) إن مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني سوف يُفسح المجال لمناقشة القضايا الإنسانية بين مجموعة من الجهات الفاعلة وستساعد على وضع خارطة طريق لخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وأشار إلى أن نظام الاستجابة الإنسانية الحالي تأسس قبل ٢٥ عاماً ولا بد من إصلاحه، لا سيما نظراً لتفاقم النزاعات والكوارث وارتفاع تكاليف مواجهتها.

وأكد السيد كونوي (الاتحاد الدولي) أن الاحتياجات الإنسانية بلغت مستوى غير مسبوق وأنها مستمرة في النمو. وأضاف أن الموارد المطلوبة تفوق القدرة التمويلية للحكومات والجهات

البند ٩: تعزيز إشراك المعوقين في أنشطة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

البند ١٠: الحفاظ على التراث التاريخي والثقافي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

البند ١١: صندوق الإمبراطورة شوكن

أشار السيد ماورير (رئيس مجلس المندوبين) إلى الوثائق التي لا تتطلب مناقشة وهي: اعتماد الإطار الاستراتيجي لإشراك المعوقين في أنشطة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الوثيقتان CD/15/9 و CD/15/9/DR)؛ والحفاظ على التراث التاريخي والثقافي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الوثيقتان CD/15/10 و CD/15/10/DR)؛ وتقرير اللجنة المشتركة المعنية بصندوق الإمبراطورة شوكن: مراجعة لائحة قواعد صندوق الإمبراطورة شوكن (الوثيقتان CD/15/11 و CD/15/11/DR)؛

وقد اعتمدت القرارات ٤ (CD/15/R4) و ٥ (CD/15/R5) و ٦ (CD/15/R6) بالتركية.

البند ١١ مكرر: بيان الحركة عن الهجرة: ضمان القيام بعمل جماعي لحماية المهاجرين وتلبية احتياجاتهم والتصدي لتعرضهم للأذى

قالت السيدة محمد (الصليب الأحمر السويدي) إبان عرضها مشروع بيان الحركة عن الهجرة المعنون: "ضمان القيام بعمل جماعي لحماية المهاجرين وتلبية احتياجاتهم والتصدي لتعرضهم للأذى"، إن جمعيات وطنية عديدة شعرت أن الحركة يجب أن تصدر تعليقاً علنياً عن التحديات الإنسانية الملحة التي تطرحها قضية الهجرة وأن تبدي التزامها بالتصدي لتلك التحديات. وأضافت أن البيان جاء تعبيراً عن التضامن مع من أُجبروا على الفرار من ديارهم وإقراراً بأن المسؤولية الأساسية عن مساعدة المهاجرين تقع على عاتق الدول، وتعبيراً عن الالتزام المتواصل للحركة بمساعدة المهاجرين المعرضين للخطر. ورغم أن هذا البيان لم يترتب عليه أي التزامات جديدة، كان لابد للحركة أن تبرهن على ريادتها من خلال التأكيد مجدداً على تلك الرسائل الإنسانية الهامة.

واعتمد القرار رقم ٧ (CD/15/R7) بشأن اعتماد بيان الحركة، بالتركية.

واقترح السيد ماورير (رئيس مجلس المندوبين) عدم إجراء المجلس مناقشة عن الهجرة، بل العمل مع الجهات الراعية

أنحاء العالم، بما في ذلك أثناء الأزمات التي لا تُسلط عليها الأضواء وبالتالي لا تصل إلى مسامع الرأي العام. وينبغي من ثم للحركة أثناء القمة، أن تحدد رؤية واضحة لما تطلبه من الحكومات، وأن تسوق حججاً مقنعة لتشجيعها على الاستثمار في المجالات المذكورة.

وقال الدكتور إدواردز (الصليب الأحمر الجامايكي) إن منطقة البحر الكاريبي التي ينتمي إليها تنعم بالسلم والهدوء النسبي ولا توجد بها نزاعات مسلحة ولا توترات اجتماعية. وأضاف أنه ينبغي تشجيع مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني على العمل من أجل الحفاظ على السلم في مناطق كهذه، بالإضافة إلى الاستجابة للأزمات التي تحل بأي بقعة أخرى من العالم.

وقالت السيدة لي (الصليب الأحمر الأسترالي) إن جمعيتها الوطنية رحبت بفرصة المشاركة في عملية التشاور التي أطلقتها الحركة في إطار التحضير للقمة. وأضافت أن هذه العملية حددت العمل الذي يتعين القيام به لتحسين الاستجابة الإنسانية في المستقبل. ونظراً للانتشار العالمي المنقطع النظير للحركة، من المهم أن تمنح الأولوية خلال القمة لمسألة إضفاء الطابع المحلي على الاستجابات الإنسانية. وأشارت إلى أن التركيز على الابتكار كان إيجابياً وأن الصليب الأحمر الأسترالي أنشأ صندوقاً للابتكار يهدف إلى دعم المقاربات الجديدة للتحديات الإنسانية في آسيا والمحيط الهادئ، وتولى أيضاً دعم مشروع يشجع على استخدام التكنولوجيا في الاستجابة الإنسانية. وذكرت أخيراً، أن القمة يتعين أن تؤكد مجدداً أهمية القيم الإنسانية الأساسية.

وقال السيد كاشكينيكوف (جمعية الهلال الأحمر القيرغيزستاني) إن مشاركة الجمعيات الوطنية في أنشطة من قبيل الإعداد للقمة الإنسانية خطوة مهمة. وأكد أن كافة الجمعيات الوطنية ينبغي أن تشرك الشباب في عمليات صنع القرار، وأن القمة هي أحد أفضل المنتديات للعمل مع منظمات إنسانية أخرى في مجالات درء العنف والهجرة والأمراض المعدية ومواجهة حالات الطوارئ الإنسانية، ومن ثم يجب على جميع مكونات الحركة المشاركة بنشاط فيها.

وأكدت السيدة بن حيليس (الهلال الأحمر الجزائري) أن القمة تشكل فرصة لتشجيع الدول على الانخراط في العمل الإنساني من خلال ممارسة ضغوط معنوية بشأن العواقب الإنسانية لقراراتها السياسية.

وأشار السيد كتانة (الصليب الأحمر اللبناني) إلى ضرورة توحى الحرص في عدم تشجيع التنافس بين الجهات الفاعلة الإنسانية؛ لأن الهدف من القمة هو تعزيز التنسيق.

واعتمد القرار رقم ٣ (CD/15/R3) بالتركية.

الاستيطان) لدى أي انسحاب لجمعية ماجن دافيد أدوم من الضفة الغربية. وفي رأيه، لن يتم حل الوضع إلا عندما تصبح جمعية ماجن دافيد أدوم على استعداد، بمباركة من الحكومة، لمواجهة رد الفعل هذا.

وأضاف الدكتور محمد الحديد (اللجنة الدائمة) أن تعديلين أُدخلا على التقرير: حيث استُبدلت كلمة "البلديات" (صفحة ٤، الفقرة ١) بمصطلح "المستوطنات"، وذلك لتتوافق مع المصطلحات المستخدمة في القانون الدولي؛ وحل لفظ "السلطات الإسرائيلية" (صفحة ٤، الفقرة ٦) محل "المجالس الإقليمية".

وتلت الأستاذة الدكتورة مؤمنة كامل (جمعية الهلال الأحمر المصري) مشروع القرار.

واعتمد القرار رقم ١٠ (CD/15/R10) بالتركية.

وأعرب الدكتور عفراس (جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية) عن خالص امتنانه للجهود التي بذلها الجميع وللدعم الذي قُدم من أجل تحقيق تقدم في الوضع على مدى السنوات العشر الماضية، وقال إنه يرغب في تأكيد أن الحركة طلبت منه التدخل في مناسبتين: أولهما، للإدلاء بشهادة شفوية أمام لجنة غولدستون التي دفعت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة المنشأة في عام ٢٠٠٩ إلى التحقيق في الانتهاكات التي أفيد عن وقوعها خلال الحرب. وأشار إلى أنه ذكر في معرض شهادته أن جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني لم تقم بتاتاً بنقل أسلحة أو جنود في سيارات الإسعاف التابعة لها ولا بإساءة استخدام شارتها. وأنه قُدم أيضاً تقريراً خطياً إلى اللجنة نفسها في هذا الصدد، وأن شهادته الشفهية وتقريره الخطي أُدرجا في تقرير غولدستون الذي يمكن للجميع الاطلاع عليه عبر الإنترنت. وثانياً، أكد مجدداً ما ورد في رسالته التي بعثها في وقت سابق أنه، في أعقاب هجوم إرهابي وقع في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥ واستهدف عائلة كانت تستقل سيارة بالقرب من الخليل، كانت سيارة إسعاف تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني أول من وصل إلى مكان الحادث ولم تغادره إلى أن حضرت سيارة إسعاف تابعة للجيش الإسرائيلي وعلى متنها طبيب. وأعرب عن أسفه لأي سوء تفاهم قد نشأ بشأن بقاء سيارة الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في مكان الحادث أم لا.

وقال الدكتور يونس الخطيب (جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني) إنه على الرغم من المعاناة المتزايدة في المنطقة، يود أن يؤكد لأعضاء الحركة أن جمعيته الوطنية أو جمعية ماجن دافيد أدوم لن تتردد على الإطلاق في إنقاذ الأرواح، وأن الواجب الإنساني يأتي أولاً بلا أدنى شك. وأضاف أن مذكرة التفاهم هي في جوهرها مجرد وثيقة مكرّسة لتنفيذ مبدأ الوحدة، وأنها

للقرار بغية التوصل إلى أفضل السبل لضمان الاعتراف ببيان الحركة في أحد قرارات المؤتمر الدولي (القرار رقم ٧ الصادر عن مجلس المندوبين).

وقد تقرر بناء على ذلك.

البند ١٢ : المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر

(الوثيقتان CD/15/12.1 DR و CD/15/12.2 DR)

• اعتماد جدول أعمال المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر

• اقتراح أسماء أعضاء مكتب المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين

دعا السيد ماورير (رئيس مجلس المندوبين) المجلس إلى اعتماد جدول الأعمال والقائمة المقترحة بأسماء أعضاء مكتب المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

واعتمد القراران ٨ (CD/15/R8) و ٩ (CD/15/R9) بالتركية.

البند ٨: تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية الموقعين في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥ بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية

(الوثيقتان CD/15/8rev1 و CD/15/8DR)

ذكر الوزير ستنباك (اللجنة الدائمة) أنه هو والدكتور محمد الحديد أجريا مؤخراً محادثات في المنطقة باعتبارهما الممثلين المعيّنين من اللجنة الدائمة لتولي مسؤولية مراقبة تنفيذ مذكرة التفاهم / الاتفاق، وكاتبتي التقرير الخاص بتنفيذ مذكرة التفاهم. وأشار إلى أن التقرير خلص إلى أن مذكرة التفاهم الموقعة في عام ٢٠٠٥ لم تُنفذ بالكامل ولم يُبلغ منذ عام ٢٠١٣ عن أي تطورات جديدة. وأضاف أن جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وكذلك الحكومة الإسرائيلية أعربا عن التزامهما بالمذكرة والاتفاق ودعمهما الكامل لتنفيذها، ما ينطوي على انسحاب جمعية ماجن دافيد أدوم من الأراضي المحتلة في الضفة الغربية، حسب نموذج الانسحاب الذي وضع قبل عدة سنوات. وذكرت كل من جمعية ماجن دافيد أدوم والحكومة الإسرائيلية وجود أسباب سياسية حالت دون التنفيذ الكامل للمذكرة والاتفاق، ولكنهما لم يقدموا جدولاً زمنياً للتنفيذ. وأعرب الوزير ستنباك عن اعتقاده أن الطرفين لم يكونا على استعداد ولم تكن لديهما الرغبة في مواجهة الانتقادات التي كانت ستعبر عنها حتماً بعض الجهات الإسرائيلية (مثل حركة

إعادة الروابط العائلية التي وُضعت عام ٢٠٠٨، تضمنت توحيد شبكة إعادة الروابط العائلية عبر الحركة وإعداد توجهات بشأن دمج إعادة الروابط العائلية في عمل الجمعيات الوطنية وتطوير أدوات إعادة الروابط العائلية. وتشمل الأعمال المتبقية حشد الموارد وإشراك عدد إضافي من الجمعيات الوطنية والاضطلاع بمزيد من الأنشطة بالتعاون مع الحكومات. وأخيراً، ينبغي وضع جدول أعمال استراتيجي أكثر طموحاً لما بعد عام ٢٠١٨.

وقال السيد جيلز (جمعية الصليب الأحمر الكندي) إن تركيز الحركة على العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الكوارث والنزاعات المسلحة أمر مشجّع للغاية، إلا أنه يتطلب اتباع نهج للشراكة داخل الحركة وخارجها والقيام بأنشطة تستند إلى الأدلة والشواهد للتصدي لتلك الظاهرة على نحو فعال. ومع ذلك، هناك زخم كبير لتعزيز التركيز الجماعي على هذه القضية.

وأكدت السيدة إغراشي (جمعية الصليب الأحمر الياباني) أنه على الرغم من تزايد الاعتراف بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية، لم يُحرز تقدم يذكر نحو القضاء عليها. وكما تبين من قصف هيروشيما وناغازاكي، فإن الضرر الناجم عن الأسلحة النووية يمكن أن يمتد لعدة أجيال، وينبغي من ثم الامتناع تماماً عن استخدام هذه الأسلحة مرة أخرى. وأشارت إلى أن جمعيتها الوطنية كاتبت اللجنة الدولية بالاشتراك مع ١١ جمعية وطنية أخرى لمطابقتها بممارسة نفوذها على الدول في هذا الصدد.

وقال السيد ديوار (الصليب الأحمر البريطاني) إن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي أثناء النزاعات المسلحة والكوارث قضية مهمة بالنسبة للحركة، ورحّب بتناولها في المؤتمر الدولي.

وأشار السيد العاني (جمعية الهلال الأحمر لجمهورية إيران الإسلامية) إلى أن جمعيتها الوطنية نفذت أنشطة مختلفة تتعلق بالأسلحة والقانون الدولي الإنساني، تضمنت تدريباً ومشاريع ميدانية. وأضاف أن الجمعية الوطنية وقّعت مذكرة تفاهم مع اللجنة الدولية لتنظيم دورات تدريبية للتوعية بمخاطر الألغام، ونظمت دورة تدريبية عن الأخطار الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية لمدرّبي الإغاثة والإنقاذ بدعم من اللجنة الدولية ومؤسسات أكاديمية إيرانية.

وقال السيد ماكواي (الصليب الأحمر لجنوب السودان) إن جنوب السودان يشهد تزايداً في العنف القائم على النوع الاجتماعي. وأضاف أن جمعيتها الوطنية تركّز جهودها على مكافحة تلك المشكلة بمساعدة جمعيات وطنية أخرى.

وسجلت التقارير لإدراجها في المحضر.

تعكس المبادئ الأساسية للحركة. وأضاف الدكتور الخطيب أن من المتوقع أن تُنفذ المبادئ الأساسية السبعة باعتبارها حزمة واحدة، وتساءل إذا كان يجب، من ناحية البلاغة، التخلي عن مبدأ الوحدة في حالة فلسطين وإسرائيل، بحيث لا يُطبق عليهما سوى ستة مبادئ. وأكد أن حالة كهذه من شأنها أن تشكل سابقة خطيرة للغاية وتؤدي إلى فوضى داخل الحركة. وأعرب عن أمله أن تفضي الجهود المشتركة التي تبذلها الحركة إلى تنفيذ مذكرة التفاهم واحترام مبدأ الوحدة. وحين علم مؤخراً أنه سيصبح جداً عما قريب، قال الدكتور الخطيب إنه أمعن التفكير في صعوبة الوضع بالنسبة لعائلات المهاجرين واللاجئين في المنطقة، وتساءل كيف يتسنى لأي شخص تربية أبنائه أو أحفاده في مثل هذه الظروف؟ واختتم قائلاً إن جميع الأطفال في أسرة الصليب الأحمر والهلال الأحمر يجب أن يشعروا بالفخر أن آباءهم وأجدادهم بذلوا قصارى جهدهم من أجل توفير بيئة مواتية لجميع الأطفال الفلسطينيين والإسرائيليين للعيش في سلام ووثام ومحبة.

٣-٤-٣ تقارير المتابعة والتقارير المرحلية

سرد السيد ماويرير (رئيس مجلس المندوبين) تقارير المتابعة والتقارير المرحلية المقدمة إلى مجلس المندوبين وهي: تقرير مرحلي بشأن السعي إلى القضاء على الأسلحة النووية: خطة عمل لأربع سنوات (الوثيقة CD/15/13)؛ وتقرير عن الأسلحة والقانون الدولي الإنساني (الوثيقة CD/15/14)؛ وتقرير مرحلي عن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في النزاعات المسلحة والكوارث (الوثيقة CD/15/15)؛ وتقرير عن تعزيز النظم الأساسية لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية وقاعدتها القانونية (عن الفترة من آب/ أغسطس ٢٠١٣ وحتى تموز/ يوليو ٢٠١٥) (الوثيقة CD/15/16)؛ وتقرير مرحلي عن استراتيجية إعادة الروابط العائلية الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (٢٠١٢-٢٠١٥) (الوثيقة CD/15/17)؛ وتقرير مرحلي عن عمل اللجنة الدائمة (الوثيقة CD/15/18).

وقال السيد بيني (الصليب الأحمر الأسترالي) إن الحركة قامت بدور فريد في إعادة الروابط العائلية بفضل التعاون بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية. وأضاف أن هذا التعاون شهد تحسناً في السنوات الأخيرة، ولكنه يحتاج إلى دعم مستمر وإلى زيادة فعاليته. وتبرز ضرورة خدمات إعادة الروابط العائلية في بناء القدرة على الصمود وتخفيف معاناة العائلات التي فقدت الاتصال مع ذويها، حيث تكون الحركة في كثير من الأحيان الأمل الوحيد لدى العائلات لجمع شملها بأحبائها. وأكد السيد بيني أن الحركة أحرزت تقدماً كبيراً في تنفيذ استراتيجية

البند ٤ : رؤية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

(الوثيقتان CD/15/4 و CD/15/4DR) (تابع)

تلا السيد مورهاور (أمين مجلس المندوبين) نص مشروع القرار المنقح بشأن "رؤية للحركة" بعد إدراج تعليقات الوفود والتعديلات المقترحة خلال الجلسات العامة لمجلس المندوبين والمناقشات الإضافية لهذا الموضوع.

وأُعتمد القرار رقم ١١ (CD/15/R11) بصيغته المعدلة بالتركية

٣-٤-٤ اختتام اجتماعات مجلس المندوبين

دعا السيد ماورير (رئيس مجلس المندوبين) المندوبين إلى تسجيل مكان وموعد انعقاد مجلس المندوبين القادم في اسطنبول بتركيا، خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠١٧.

وقد أُحيط المجلس علماً بذلك.

ورفعت الجلسة في الساعة ٤:١٥ بعد الظهر.

٣-٤-٥ حفل تقديم وسام هنري دونان والاحتفال بافتتاح المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر

الاثنين ٧ ديسمبر ٢٠١٥
الساعة السادسة والنصف مساءً

السيدة جوليانا تودور (مقدمة ومنتجة برامج في التلفزيون الروماني وسفيرة الصليب الأحمر) تحدثت بصفتها رئيسة مراسم حفل تقديم وسام هنري دونان، وذكرت بأن وسام هنري دونان أنشئ اعترافاً بالخدمات والأعمال الجليلة التي يقدمها عضو من أعضاء حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بتفانٍ كبير خدمة لقضية الحركة، ومكافأته. وبفضل سخاء الصليب الأحمر الأسترالي، أنشأ المؤتمر الدولي العشرون وسام هنري دونان سنة ١٩٦٥. وبهذا احتُفل بالذكرى الخمسين لإنشاء الوسام وهي الذكرى نفسها لاعتماد المبادئ الأساسية للحركة التي ستكون الموضوع المحوري للمؤتمر الدولي الثاني والثلاثين.

أداء عازفة الكمان الشهيرة الكسندرا كومونوفا
للقطعة الموسيقية "كابريس ٢٤" لباغانيني

قالت السيدة تودور إن اللجنة الدائمة قررت منح وسام هنري دونان لسنة ٢٠١٦ لأربعة أشخاص رائعين.

الدكتور أحمد محمد حسن

السيد كار (نائب رئيس اللجنة الدائمة) ذكر أن الدكتور أحمد محمد حسن هو طبيب قلب أمضى عشرات السنين في الدفاع عن عمل الهلال الأحمر الصومالي. وانتُخب رئيساً للجمعية الوطنية سنة ١٩٧٢. وظل الصومال، خلال أكثر من عشرين سنة، من أصعب الأماكن في العالم على الصعيدين السياسي والأمني، بسبب الانقسات السياسية والنزاع المسلح. وبالرغم من ذلك، تمكّن الدكتور حسن من الحفاظ على وحدة الهلال الأحمر الصومالي بفضل حكمته وتواضعه والتزامه الثابت بالمبادئ الأساسية للحركة. وأبدى إمكانية فريدة على تحقيق التوافق في الآراء حين كان عضواً في مجلس إدارة الاتحاد الدولي لفترتين، وحين شارك في لجان وهيئات استشارية مختلفة. كان الدكتور حسن قائداً وفيماً لمبادئه ويشدد في كل مناسبة على أهمية الحياد والاستقلال ويعمل بنشاط على نشر الوحدة داخل الحركة. وتقديراً لالتزامه الشخصي ومساهمته في تطوير العمل الإنساني وجهوده لنشر المبادئ الأساسية للحركة ومثلها العليا، وافقت اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر بالإجماع على منح الدكتور أحمد محمد حسن وسام هنري دونان وهو أسمى تشريف تمنحه الحركة.

تسلم الدكتور حسن وسام هنري دونان
وشهادة من السيد فيكري رئيس اللجنة الدائمة
وسط تصفيق الحضور.

الأستاذ ممدوح كمال جبر (جائزة بعد الوفاة)

أشار السيد كار إلى أن الأستاذ ممدوح كمال جبر، المصري الجنسية، أصبح أمين عام الهلال الأحمر المصري سنة ١٩٩١ وشغل هذا المنصب حتى وفاته. واجتاز الهلال الأحمر المصري تحت قيادة الأستاذ ممدوح جبر الاضطرابات الاجتماعية والسياسية وواصل تجسيده للمثل الإنسانية العليا للحركة أثناء هذه الأوقات العصيبة، مقدماً في الوقت ذاته المساعدة والدعم إلى الجمعيات الوطنية الشقيقة داخل المنطقة وخارجها. وكان يتمتع بالحكمة والرؤية وشارك بشكل فاعل في عمل الحركة إذ ساهم في أعمال المؤتمر الدولي التاسع والعشرين، وترأس المؤتمر الدولي السابع والعشرين، وشغل منصب نائب رئيس الاتحاد الدولي، وكان عضواً في مجلس إدارته، وعضواً في فريق عمل اللجنة الدائمة المعني بالشارات. وترك الأستاذ ممدوح جبر الذي تميز بنظرته الثاقبة ونزاهته إرثاً غنياً للحركة. وتقديراً لالتزامه الشخصي ومساهمته الهامة في تطوير ونشر المبادئ الأساسية للحركة ومثلها العليا، وافقت اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر بالإجماع على منح الأستاذ ممدوح كمال جبر وسام هنري دونان وهو أسمى تشريف تمنحه الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

تسلمت الدكتورة مؤمنة كامل الأمينة العامة
لللهلال الأحمر المصري وسام هنري دونان
وشهادة من السيد فيكري رئيس اللجنة الدائمة،
نيابة عن الأستاذ الدكتور ممدوح جبر وسط تصفيق الحضور.

السيدة مونوفارا سركار

أشار السيد كار إلى أن السيدة مونوفارا سركار كرست حياتها للتخفيف من معاناة الذين فقدوا الاتصال بذويهم جراء النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية. وقد انضمت إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر سنة ١٩٧١ كمسؤولة في خدمة البحث عن المفقودين أثناء النزاع المسلح في بنغلاديش. وبالرغم من المخاطر والتهديدات بالموت، ظلت ملتزمة ومتحمسة لمساعدة الناس. وتم اختيار السيدة سركار سنة ١٩٧٥ لتنظيم دائرة البحث عن المفقودين في اللهلال الأحمر البنغلاديشي. وكان يفترض أن يستمر المشروع ستة أشهر ولكنها بقيت هناك مقدمة خدمات إعادة الروابط العائلية خلال أربعين سنة. أو ليس هذا هو التفاني في العمل؟ وقد مُنحت السيدة سركار وسام هنري دونان ليس لخدمتها الطويلة في الحركة فحسب بل أيضاً لإبداعها في الطرق المستخدمة. ففي سنة ٢٠٠١، تمكنت أخيراً بعد سنوات من المفاوضات، من الحصول على تصريح من الحكومة للبدء بتقديم خدمات إعادة الروابط العائلية والمساعدة إلى المحتجزين الأجانب. وتقديراً لما قدمته من خدمات إنسانية خلال ٤٤ سنة وتفانيها في خدمة الأشخاص الذين فقدوا الاتصال بذويهم، وافقت اللجنة الدائمة للصليب الأحمر واللهلال الأحمر بالإجماع على منح السيدة مونوفارا سركار وسام هنري دونان وهو أسمى تشريف تمنحه الحركة.

عرض شريط فيديو عن عملها مع اللهلال الأحمر البنغلاديشي خلال ثلاثين سنة.

تسلمت السيدة سركار وسام هنري دونان
وشهادة من السيد فيكري رئيس اللجنة الدائمة
وسط تصفيق الحضور.

السيد ستيفن دايفي

أشار السيد كار إلى أن السيد ستيفن دايفي انضم إلى الحركة سنة ١٩٧٠ كمتطوع في فريق معني بمواجهة الكوارث بعد أن ضرب إعصار مدمر جزيرة بولا التي تقع في ما هو الآن بنغلاديش. وجاء السيد دايفي بعد ذلك إلى جنيف للعمل مع رابطة جمعيات الصليب الأحمر في مكتب الإغاثة أولاً. وساعد الدكتور تانسلي، في الفترة ما بين ١٩٧٣ و١٩٧٥، على إجراء الدراسة البعيدة النظر عن دور الصليب الأحمر. وشارك السيد دايفي، خلال مسيرته المهنية، في وضع سياسات هامة أو تولى مسؤولية وضع مثل

هذه السياسات ومن بينها استراتيجية الثمانينات، وخطة العمل الاستراتيجية للتسعينات، والاستراتيجية حتى عام ٢٠١٠. وبث حياة جديدة في عمل الاتحاد الدولي المتعلق بالمبادئ الأساسية، وأشرف على اعتماد وسائل اتصال حديثة، وأحيا وسائل الإعلام والاتصال في الأمانة، وكثف التركيز على عمل الجمعيات الوطنية. وتقديراً لالتزامه ومساهمته في تطوير ونشر المبادئ الأساسية للحركة ومثلها العليا، وافقت اللجنة الدائمة للصليب الأحمر واللهلال الأحمر بالإجماع على منح السيد ستيفن دايفي وسام هنري دونان وهو أسمى تشريف تمنحه الحركة.

تسلم السيد دايفي وسام هنري دونان
وشهادة من السيد فيكري رئيس اللجنة الدائمة
وسط تصفيق الحضور.

السيد دايفي متكلماً باسم زملائه الذين تسلموا الوسام أشار إلى أن المشكلات التي عرقلت إقامة شبكة إعادة الروابط العائلية في بنغلاديش، وعرقلت عمل قيادة الجمعيات الوطنية في الأوقات العصيبة، وتقديم المساهمات على الصعيد الدولي، كانت مشكلات هائلة. ولكنهم استمدوا مع ذلك من هذا العمل شعوراً قوياً بالرضى عن النفس، ورأوا امتيازاً وشفراً في العمل من أجل حركة الصليب الأحمر واللهلال الأحمر. ولهذا تكون مكافأتهم مضاعفة بتسلمهم هذه الجائزة وهم يعربون عن امتنان عميق. كان من الممكن للعديد من الزملاء الآخرين تسلم الوسام ويشعر الذين كان لهم الشرف الحصول عليه أنهم يمثلون أولئك الذين قاموا بأعمال رائعة وليسوا منفذين بمفردهم لعمل ما. ويمثل الوسام تقديراً لمساهمات فردية، ولكن الحركة قدمت مساهمات عظيمة على مر السنين وأرست قاعدة لعملها في المستقبل، وأتاحت إمكانات كبيرة ووفرت إرثاً ثميناً لمواجهة تحديات المستقبل التي تزداد صعوبة. فاتخاذ القرارات يمكن أن يواجه تحديات وصعوبات أكبر أمام الهياكل والعمليات والمشاورات المعقدة، الأمر الذي يجعل من الأصعب التدخل في الوقت المناسب. وسيتعين علينا السعي إلى العمل بمزيج من الحكمة والسرعة وهذا أمر يتطلب جهداً شاقاً لتحقيقه. غير أن ما يشجعنا هو العدد الكبير من الذين يقدمون خدمات رائعة في الظروف الصعبة.

لقد أوشك المؤتمر الدولي على البدء بالعمل، والمؤتمرات تتطلب نوعاً آخر من الشجاعة والعزم. فيمكن أن يكون من الصعب الإفصاح عن رأيك والدفاع عن قضيتك ببلاغة وقناعة، والتوصل إلى نتيجة في مثل هذا الوضع الرسمي، ولكن من المهم الإقدام على ذلك. فقد يؤدي إلى اعتماد إطار عمل أفضل أو تهيئة ظروف أكثر أمناً وأنسب للموظفين والمتطوعين في الميدان. وسواء أكان ذلك من خلال إلقاء كلمة، أو الدفاع عن آرائك في المقاهي، أو إضافة شيء في نسخة لجنة الصياغة، من المهم أن نتمتع بالرزنة

وهم السيد ستيف كار والسيد بير ستنباك لمساهماتهما القيّمة خلال سنوات طويلة.

قدمت السيدة تودور السيد شارلي ونستون وهو كاتب ومنتج ومغن وفنان يقدم الأعمال الترفيهية في كل أنحاء العالم منذ عشر سنوات. ومن خلال الموسيقى والمسرح على حد سواء، يدخل البهجة إلى قلوب الناس في كل العالم. وقد أدت ولادته وترعرعه في الريف الإنجليزي إلى تمسكه الثابت بالأشياء التي يمكن فقدانها إن لم تتخذ بسرعة الإجراءات اللازمة للحفاظ عليها. وقادته رحلته الفنية بشكل طبيعي إلى المكان الذي يود فيه المشاركة بعد الآن من خلال إيصال الرسائل المتعلقة بالقضايا التي يراها مهمة. ويأمل في تشجيع الآخرين على أن يحذوا حذوه. وهذه هي كلماته: "لا يكفي أن تفكر فقط بالأمر، يجب أن تقول شيئاً!"

أدى المغني/المؤلف شارلي ونستون ثلاث أغنيات ومنها أغنيته الشهيرة "قل شيئاً" المستوحاة من لقائه باللاجئين خلال رحلاته في مختلف أنحاء أوروبا وزياراته لمخيمات اللاجئين، والتي أدت إلى رغبته في إسماع صوته كفنان من أجل تسليط الضوء على محنة اللاجئين. أشخاص عاديون بحاجة إلى الأمل وبحاجة إلى مساعدتنا.

اختتم حفل التكريم

في الساعة السابعة وخمس وثلاثين دقيقة مساءً.

تلى ذلك حفل استقبال بمناسبة افتتاح

المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين

للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

التي تجعلنا نتقبل الأشياء التي لا نستطيع تغييرها، وبالشجاعة اللازمة لتغيير الأشياء التي نستطيع تغييرها، وبالحكمة التي تجعلنا نعرف الفرق بينهما". ونأمل في أن تتمكن الحركة، خلال المؤتمر الدولي وفي أنشطتها المستقبلية، من التحلي بمزيج الحكمة والشجاعة والمرونة الذي يتيح لها الاستمرار في العمل الفعال. وهكذا سيرز جيل جديد من حاملي وسام هنري دونان ربما كانوا حتى أكثر استحقاقاً لجائزتهم.

تقدمت السيدة تودور مرة أخرى بالشكر والتهاني إلى الحائزين على الوسام وقالت إن من المؤثر فعلاً رؤية تفاني الموظفين والمتطوعين في الصليب الأحمر والهلال الأحمر سعياً إلى التخفيف من المعاناة وتغيير حياة الناس. وصرحت، نيابة عن كل المتطوعين في الصليب الأحمر والهلال الأحمر، أن هذه اللحظات كانت حقاً مصدر إلهام للجميع.

أداء عازفة الكمان الشهيرة الكسندرا كومونوفا
للقطعة الموسيقية "سونات رقم ٣" لبيسا

رحب السيد فيكري (رئيس اللجنة الدائمة) بالمشاركين في المؤتمر الدولي وأشار إلى أن اللجنة الدائمة تلقت ٢٠ ترشيحاً للحصول على وسام هنري دونان وكان اختيار أربعة أشخاص من بينهم مهمة صعبة. وأعرب عن تقديره لكل المتطوعين الذين كرسوا وقتهم ونشاطهم بسخاء لضمان حسن سير الاجتماعات الدستورية. وشكر موظفي اللجنة الدولية والاتحاد الدولي واللجنة الدائمة والجمعيات الوطنية لجهودهم الحثيثة من أجل إعداد جيد للاجتماعات الموضوعية، ومن ثم ضمان أفضل جودة ممكنة للوثائق المخصصة للمناقشة. وتقدم أيضاً باسم الحركة، بالشكر الجزيل إلى عضوين اثنين من اللجنة الدائمة يستعدون للتقاعد

٥-٣

قائمة الوثائق المقدمة إلى مجلس المندوبين

الرجوع إلى
المحتويات

ماجندافيد أودوم الإسرائيلية“ سيرفع إلى الاجتماع المقبل لمجلس المندوبين وعبره إلى المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين بموجب الفقرة ٦ من القرار المشار إليه آنفاً. (CD/15/5.1).

البند ٩: تعزيز إشراك المعوقين في أنشطة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

• مشروع قرار وتقرير مرجعي بشأن اعتماد الإطار الاستراتيجي لإشراك المعوقين في أنشطة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (CD/15/9)

البند ١٠: الحفاظ على التراث التاريخي والثقافي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

• مشروع قرار وتقرير مرجعي (CD/15/10)

البند ١١: صندوق الإمبراطورة شوكن

• مشروع قرار وتقرير عن مراجعة قواعد صندوق الإمبراطورة شوكن (CD/15/11)

البند ١٢: المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر

• مشروع قرار بشأن اعتماد جدول أعمال المؤتمر الثاني والثلاثين للمؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر (CD/15/12.1DR و 32IC/15/1)

• مشروع قرار عن اقتراح منسقي المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (CD/15/12.2).

تقارير متابعة اجتماعات مجلس المندوبين السابقة

• التقرير عن التقدم المحرز بشأن ”السعي إلى القضاء على الأسلحة النووية: خطة عمل لأربع سنوات“ (تنفيذ القرار ١ الصادر عن اجتماع مجلس المندوبين في ٢٠١٣) (CD/15/13)

جدول الأعمال

• جدول الأعمال المؤقت وبرنامج مجلس المندوبين لعام ٢٠١٥ (CD/15/3)

البنود المطروحة لاتخاذ قرار

البند ٤: رؤية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

• مشروع قرار لاعتماد رؤية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وتقرير مرجعي (CD/15/4)

البند ٥: تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة

• مشروع قرار بما في ذلك اعتماد خطة عمل لعامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ وتقرير مرحلي (CD/15/5)

البند ٦: مبادرة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الخاصة بالعلامة المميزة

• مشروع قرار عن اعتماد رمز للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، بما في ذلك ”شروط وقواعد استخدام رمز الحركة“، وتقرير مرحلي (CD/15/6)

البند ٧: رسالة حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني

• مشروع قرار (CD/15/7)

البند ٨: تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية، الموقعين في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجندافيد أودوم الإسرائيلية

• تقرير عن تنفيذ القرار ٥ لاجتماع مجلس المندوبين المنعقد في سيدني عام ٢٠١٣ (سيدني ١٧-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣) ”تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية

تنفيذ القرار ٤ لمجلس المندوبين لعام ٢٠١١ وتقرير اللجنة المشتركة بين اللجنة والدولية والاتحاد الدولي المعنية بالنظام الأساسي (CD/15/16)

التقرير المرحلي عن النتائج المحققة بفضل تنفيذ "استراتيجية إعادة الروابط العائلية (وخطة التنفيذ) الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (٢٠١٢-٢٠١٥)" (تقرير متابعة تنفيذ القرار ٤ لمجلس المندوبين لعام ٢٠١١) (CD/15/17)

التقرير عن عمل اللجنة الدائمة (CD/15/18)

• التقرير عن التقدم المحرز بشأن موضوع "الأسلحة والقانون الدولي الإنساني" (تنفيذ القرار ٧ الصادر عن اجتماع مجلس المندوبين في ٢٠١٣) (CD/15/14)

• التقرير المرحلي عن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في النزاعات المسلحة والكوارث (متابعة توصية حلقة العمل رقم ٩ في إطار اجتماع مجلس المندوبين لعام ٢٠١٣) (CD/15/15)

• التقرير عن التقدم المحرز في "مراجعة النظم الأساسية للجمعيات الوطنية وقاعدتها القانونية" (تقرير متابعة

المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر

٤ - ١

دعوة

الرجوع إلى
المحتويات

إلى الأعضاء والمراقبين المشاركين في المؤتمر الدولي
الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر
جنيف، سويسرا، ٨-١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

مسجلة

جنيف، ٥ حزيران/يونيو ٢٠١٥

السيد المحترم/السيدة المحترمة،

يسرّ اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، بوصفهما مشاركين في تنظيم المؤتمر الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، أن يرسلوا إليكم إشعار الدعوة هذا.

وقد حددت اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر مكان وتاريخ انعقاد المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين. وسيعقد المؤتمر في الفترة من ٨ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في جنيف. ويسرنا أن نرحب بكم في حفل الافتتاح الذي سيقام مساء يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر، وفي الافتتاح الرسمي للمؤتمر الذي سيكون:

يوم الثلاثاء ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

الساعة التاسعة صباحاً في المركز الدولي للمؤتمرات بجنيف

International Conference Centre of Geneva (CICG)

Rue de Varembé, 15 - 1211 Geneva

واحتفالاً بالذكرى الخمسين لإعلان المبادئ الأساسية للحركة الدولية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، اختير شعار "قوة الإنسانية: مبادئنا أساس عملنا" كشعار لهذا المؤتمر. وتُعرّف هذه المبادئ السبعة، وهي الإنسانية، وعدم التحيز، والحياد، والاستقلال، والخدمة التطوعية، والوحدة، والعالمية، الحركة - وتُحدّد هويتها وتُميّزها، وتساهم في الحفاظ على قدرتنا على الاضطلاع بمهمتنا الإنسانية. وسوف يشكل شعار "مبادئنا أساس عملنا" الموضوع الرئيسي للمؤتمر.

ويُرفق بإشعار الدعوة هذا برنامج المؤتمر وجدول أعماله المؤقت اللذان أعدتهما اللجنة الدائمة. وتُرفق به أيضاً وثيقة مرجعية تتضمن قائمة بالوثائق التحضيرية المتاحة حالياً على الموقع الشبكي للمؤتمر على العنوان التالي: www.rcrcconference.org، ومعلومات مفيدة من قبيل التعليمات المتعلقة بالتسجيل للمشاركة في المؤتمر.

وتوجه هذه الدعوة إلى جميع أعضاء المؤتمر الذي يتألفون، وفقاً للمادة ٩ من النظام الأساسي للحركة، من الجهات التالية:

- الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر المعترف بها وفق الأصول؛
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛
- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛
- الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف.

ووفقاً للمادة ٥ من النظام الداخلي للحركة، يرسل أيضاً إشعار الدعوة هذا إلى المراقبين المدعوين للمشاركة في المؤتمر.

وتنص المادة ٦-٢ من النظام الداخلي على وجوب أن تصل جميع الملاحظات أو التعديلات أو الإضافات المتعلقة بجدول الأعمال إلى اللجنة الدائمة قبل افتتاح المؤتمر بستين يوماً على الأقل (٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥). ومع ذلك، فإننا نودّ تلقي جميع التعليقات بحلول ٣٠ آب/أغسطس.

وتقضي المادة ٧ من النظام الداخلي بوجوب أن تصل إلى اللجنة الدائمة أية وثيقة مقدمة من أحد أعضاء المؤتمر لإدراجها كوثيقة عمل رسمية وتصنيفها على هذا الأساس في موعد أقصاه تسعين يوماً قبل افتتاح المؤتمر (٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥).

وسوف ترسل وثائق العمل الرسمية المتعلقة بمختلف بنود جدول أعمال المؤتمر، بما فيها مشاريع القرارات، قبل افتتاح المؤتمر بخمسة وأربعين يوماً (٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥).

ويرحب المشاركون في التنظيم واللجنة الدائمة بسعادة السفير "نيكولا لانغ" مفوض المؤتمر، ويتوجهون بالشكر إلى حكومة سويسرا على ما قدمته من دعم في الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر.

وتفضلوا بقبول أسمى آيات الاحترام والتقدير،

السيد بيتر ماورير
رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر

السيد تداييرو كونوي
رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر
والهلال الأحمر

٢-٤

جدول الأعمال والبرنامج

الرجوع إلى
المحتويات

الأربعاء ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

- كيف يمكن لمنظمة التعاون الإسلامي أن تستفيد من خبرة المناطق الأخرى في تعزيز التعاون بين جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر؟
- الفعالية الجانبية MIKTA "ميكتا" حول القوانين المطبقة في الاستجابة الدولية للكوارث
- الوصول إلى من يتعذر الوصول إليهم: صحة الأمهات وحديثي الولادة والأطفال في السياقات الإنسانية العسيرة
- إعادة الإدماج من أجل بناء السلام والمصالحة
- العمل بموجب المبادئ الأساسية والقيم الإنسانية: تعزيز وتوحيد النظرة إلى المبادئ عن طريق التوعية الإنسانية
- خدمات الإسعاف والرعاية قبل الوصول إلى المستشفى العاملة في حالات الخطر
- تسجيل الخسائر البشرية من أجل الاعتراف بالضحايا وتحسين تقييم الضرر المترتب عن النزاع
- تدابير محاربة الإرهاب والعمل الإنساني
- فهم الهجرة: حالة طوارئ أم ظاهرة عادية؟
- التكنولوجيا من أجل الصمود: كيف تؤثر التكنولوجيا في صمود المجتمعات المحلية؟
- سد ثغرات التمويل الدولي في مجال العمل الإنساني والتنمية
- إعداد التقارير طوعاً عن الامتثال للقانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني
- درء العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الكوارث ومواجهته

١-٢-٤ جدول الأعمال والبرنامج

انظر الفقرة ١-٢-١ أعلاه
(الصفحة ٦٣)

٢-٢-٤ برنامج الفعاليات الجانبية

الثلاثاء ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

- ابتكارات نالت جوائز في الحد من مخاطر الكوارث - منظمة Australian Business Roundtable مثالا على التغيير
- الأطفال والاحتجاز في حالات النزاع المسلح
- العمل الإنساني في ظل ظروف غير النزاعات المسلحة.
- الدروس المستخلصة من مشروع اللجنة الدولية الرائد في ريو دي جانيرو
- إعادة الاتصال بين العائلات: تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود عن طريق لم شمل العائلات ودعم العوائل المتفرقة على أثر نزاع أو كارثة أو هجرة
- التحديات الجديدة لحماية الملكية الثقافية: من الضرر العرضي إلى التدمير المتعمد
- تعزيز الاستعداد القانوني للكوارث والحد من مخاطر الكوارث
- العواقب الإنسانية للأسلحة النووية: استنتاجات رئيسية عن عواقب ومخاطر انفجارات الأسلحة النووية وامكانية التصدي لها
- الحركة والقطاع المؤسسي: التشارك لإحداث التأثير
- إشراك الشباب من أجل عالم أفضل

- مواجهة التحديات المتعلقة بالحماية في المناطق الحضرية: الدروس المستفادة من النزاع والنزوح في البلدات والمدن
- استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق الآهلة بالسكان وضرورة تحسين حماية المدنيين
- العمل على مكافحة الإفلات من العقاب وتحسين سبل المساءلة من أجل الضحايا والناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي: أدوات وتجارب عملية
- معالجة الآثار النفسية المترتبة عن النزاعات المسلحة والعنف
- الحد من مخاطر الكوارث في المجتمعات المحلية في ظل إطار عمل سينداي للحد من مخاطر الكوارث وإطار الاتحاد الدولي لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود: حالة الصليب الأحمر النيبالي
- تحديث التعليقات على اتفاقيات جنيف وبرتوكولاتها لمواكبة القرن الحادي والعشرين
- الرصد وإعداد التقارير وتقصي الحقائق: المنهجية وإمكانيات بناء الثقة
- نحو الصمود أمام الجوع
- تقديم المساعدة الإنسانية بطريقة تصون الكرامة
- تحسين إقامة الدعاوى الجزائية على جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد البشرية وجرائم الحرب عن طريق التعاون بين الدول
- القانون الدولي الإنساني والإسلام
- توطين العمل الإنساني
- معاهدة تجارة الأسلحة: تنفيذها وترويجها في العالم

٣-٤

مسؤولو المؤتمر

الرجوع إلى
المحتويات

١-٣-٤ رئاسة المؤتمر

رئيسة المؤتمر

السيدة Fatima Gailani (جمعية الهلال الأحمر الأفغاني)

نواب رئيسة المؤتمر

السيدة Anne Marie Huber-Hotz (الصليب الأحمر السويسري)

الدكتور ha Hla Shwe (جمعية الصليب الأحمر الميانماري)

السيدة Yvette Stevens (سيراليون)

السيدة Marta Maurás Pérez (شيلي)

السيدة Bolormaa Nordov (جمعية الهلال الأحمر المنغولي)

مقررة المؤتمر

السيدة Saja Majali (المملكة الأردنية الهاشمية)

أمين عام المؤتمر

السيدة Nicolas Lang مفوض المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (سويسرا)

مساعد أمين عام المؤتمر

السيدة Charlotta Relander اللجنة الدولية للصليب الأحمر

السيد Frank Mohrhauer الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

٢-٣-٤ رئاسة اللجان الفرعية للمؤتمر

رئيس لجنة الصياغة

السيد Carsten Staur (الدانمرك)

رئيسة الحوار حول العمل الإنساني: مختبر بلورة الرؤى

السيدة Ashanta Osborne-Moses (جمعية الصليب الأحمر في غيانا)

اللجنة ألف:

الدكتور Werner Kerschbaum (الصليب الأحمر النمساوي)

اللجنة باء:

السيد Richard Rowe (الصليب الأحمر الأسترالي)

اللجنة جيم:

السيدة Nazhat Shameem Khan (فيجي)

اللجنة دال:

السيدة Nthuthang Khumoetsile Martin Seleka (جنوب أفريقيا)

اللجنة هاء:

الدكتور Seyed Amir Mohsen Ziaee (الهلال الأحمر لجمهورية إيران الإسلامية)

السيد Fabrizio Curcio (إيطاليا)

٣-٣-٤ أعضاء مكتب المؤتمر

السيدة Fatima Gailani

رئيسة المؤتمر

السيدة Anne Marie Huber-Hotz

نائبة رئيسة المؤتمر

الدكتور ha Hla Shwe

نائب رئيسة المؤتمر

السيدة Yvette Stevens

نائبة رئيسة المؤتمر

السيدة Marta Maurás Pérez

نائبة رئيسة المؤتمر

السيدة Bolormaa Nordov

نائبة رئيسة المؤتمر

الدكتور **Seyed Amir Mohsen Ziaee**

رئيس اللجنة هاء، الجلسة الأولى

السيد **Fabrizio Curcio**

رئيس اللجنة هاء، الجلسة الثانية

سعادة السيد **Nicolas Lang**

أمين عام المؤتمر

السيد **Tadateru Konoé**

رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

السيد **Peter Maurer**

رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر

سعادة السيد **Carsten Staur**

رئيس لجنة الصياغة

السيدة **Ashanta Osborne-Moses**

رئيسة الحوار حول العمل الإنساني: مختبر بلورة الرؤى

الدكتور **Werner Kerschbaum**

رئيس اللجنة ألف

السيد **Richard Rowe**

رئيس اللجنة باء

سعادة السيدة **Nazhat Shameem Khan**

رئيسة اللجنة جيم

سعادة السيدة **Nthuthang Khumoetsile Martin Seleka**

رئيسة اللجنة دال

٤ - ٤

الحفل الافتتاحي

الرجوع إلى
المحتويات

الثلاثاء ٨ ديسمبر ٢٠١٥

(الساعة ٩:٣٥ صباحاً)

عازفو بوق جبال الألب

عرض فيلم فيديو "عالمنا. عملكم"

وكما جرى عليه التقليد، ستُقرأ الآن هذه المبادئ بسبع لغات مختلفة، اللغات الست الرسمية ولغة الرومانش التي هي إحدى اللغات الرسمية في سويسرا. وسوف يرافق طلاب معهد جنيف العالي للموسيقى قراءة هذه المبادئ بعزف موسيقي من فرقة Echos ensemble.

تلاها أداء موسيقي لجوقة Echos Ensemble

٤-٤-١ كلمة ترحيب السيد ماتيو بيدرازيني،

رئيس فرع جنيف للصليب الأحمر

السويسري

(الأصل باللغة الفرنسية)

٤-٤-٢ قراءة المبادئ الأساسية لحركة
الصليب الأحمر والهلال الأحمر

الإنسانية

(القراءة باللغة الفرنسية)

إن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي انبثقت من الرغبة في إغاثة الجرحى في ميدان القتال دون تمييز، تسعى، بصفتها حركة ذات طابع دولي ووطني، إلى تجنب المعاناة الإنسانية وتخفيفها أينما وجدت. وتهدف إلى حماية الحياة والصحة وضمان احترام الإنسان، وتشجع على التفاهم المتبادل والصداقة والتعاون وتحقيق السلام الدائم بين جميع الشعوب.

عدم التحيز

(القراءة باللغة العربية)

لا تمارس الحركة أي تمييز على أساس الجنسية أو العرق أو المعتقدات الدينية أو الوضع الاجتماعي أو الآراء السياسية. وهي تسعى إلى تخفيف معاناة الأفراد وفقاً لاحتياجاتهم فقط، وإلى إعطاء الأولوية لأشد حالات الضيق إلحاحاً.

الحياد

(القراءة بالرومانش)

لكي تحتفظ الحركة بثقة الجميع، تمتنع عن تأييد أي طرف من الأطراف في الأعمال العدائية أو المشاركة، في أي وقت، في الخلافات ذات الطابع السياسي أو العرقي أو الديني أو الأيديولوجي.

السيدة رئيسة الاتحاد السويسري، أصحاب السمو الملكي، حضرات الوزراء الأفاضل، أصحاب السعادة، الزملاء الأعزاء من الصليب الأحمر والهلال الأحمر، حضرات السيدات والسادة،

صباح الخير ومرحباً بكم في هذا المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر. أنا ماتيو بيدرازيني رئيس فرع جنيف للصليب الأحمر وسأتولى تقديم الحفل في مستهل هذا الصباح ويسعدني ويشرفني أن أكون هنا معكم اليوم.

تصادف هذه السنة الذكرى الخمسين لاعتماد المبادئ الأساسية السبعة للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وهي: الإنسانية، والحياد، وعدم التحيز، والاستقلال، والخدمة التطوعية، والوحدة، والعالمية. ومؤلف الموسيقى التي ربما استمتعتم إليها قبل قليل هو السيد جان بيكتيه ابن جنيف المتعدد المواهب الذي هو أيضاً الأب الروحي لهذه المبادئ الأساسية.

تشكل المبادئ الأساسية جوهر الحركة فهي التي تعطيها طابعها المميز الفريد وتسمح لها بأداء المهمة الإنسانية الموكلة إليها. ويُبرز موضوع هذا المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين - قوة الإنسانية: مبادئنا أساس عملنا - الأهمية التي ما زالت ترتديها هذه المبادئ حتى يومنا هذا.

وتحدد الفقرة ٤ من المادة ١١ للنظام الأساسي للحركة أن "على جميع المشاركين في المؤتمر الدولي أن يحترموا المبادئ الأساسية، وأن جميع الوثائق المقدمة يجب أن تكون متمشية وهذه المبادئ".

الاستقلال

(القراءة باللغة الإسبانية)

أدعو الآن السيد غريغ فيكري رئيس اللجنة الدائمة إلى تقديم
الجائزة.

السيد غريغ فيكري، رئيس اللجنة الدائمة

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة الرئيسة، الأعضاء الكرام، جميع الضيوف، لقد شاهدنا
هذا العام تفشي واحد من أشد الأمراض المرعبة منذ سنوات ألا
وهو وباء إيبولا في غرب أفريقيا.

وافقت اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر على منح
جائزة خاصة للعمل في المجال الإنساني لمتطوعي ثلاث لجان وطنية
تعمل في بلدان شديدة التضرر من أزمة إيبولا وهي جمعية
الصليب الأحمر في غينيا وجمعية الصليب الأحمر في ليبيريا
وجمعية الصليب الأحمر في سيراليون اعترافاً بالتزامهم النموذجي
وإسهامهم القيم من أجل الإنسانية في التصدي لمرض فيروس
إيبولا. ويوجه تقدير خاص لأفرقة الدفن الآمن والكريم لما أبدته
من بسالة وإخلاص في حماية الأرواح وفقاً لما عهدناه من متطوعي
الصليب الأحمر والهلال الأحمر الرائعين في جميع أنحاء العالم.

إن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر إذ تمنح
هذه الجائزة إنما تعرب عن إعجابها العميق بشجاعة ودأب
والتزام جميع المتطوعين في جميع البلدان التي استفحل فيها
الوباء. وأعلم أن الكثير من الناس جاؤوا من بلدان أخرى كثيرة
وجمعيات وطنية ومنظمات أخرى من أجل تقديم المساعدة.

والآن أدعو السيد الحاج آس سي الأمين العام للاتحاد الدولي والسيد
بلطزار شتيلين نائب المدير العام للجنة الدولية للصليب الأحمر،
وهما عضوان في اللجنة الدائمة، أن ينضموا إلي لتقديم الجائزة.
وأتشرف بأن أمنح المتطوعين الثلاثة من الجمعيات الوطنية المعنية
رمز احترام الحركة لآلاف المتطوعين الذين يمثلونهم هنا اليوم.
فليتفضل ممثلو المتطوعين ولنحييهم بالتصفيق.

وسط التصفيق تلقى ممثلو المتطوعين الجائزة من السيد غريغ
فيكري والسيد الحاج آس سي والسيد بلطزار شتيلين.

السيد غريغ فيكري، رئيس اللجنة الدائمة

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكراً جزيلاً لكم، وانقلوا لجميع زملائكم المتطوعين في غرب
أفريقيا أطيب تمنياتنا.

السيد ماتيو بدرازيني، رئيس فرع جنيف للصليب الأحمر

(الأصل باللغة الفرنسية)

شكراً جزيلاً للسيد فيكري وللسيد سي، والسيد شتيلين، وتهانينا
مرة أخرى للمتطوعين الثلاثة الذين جسّدوا بشجاعتهم القيم
التي تميزنا.

الحركة مستقلة، وبالرغم من أن الجمعيات الوطنية تعمل
كهيئات مساعدة في الخدمات الإنسانية التي تقدمها حكوماتها
وتخضع لقوانين بلدانها، إلا أن عليها أن تحافظ دائماً على
استقلالها الذاتي بحيث تكون قادرة على التصرف في كل الأوقات
وفقاً لمبادئ الحركة.

الخدمة التطوعية

(القراءة باللغة الإنجليزية)

الحركة منظمة إغاثة تطوعية لا تبغي الربح بأي شكل من
الأشكال.

الوحدة

(القراءة باللغة الروسية)

لا يمكن أن تكون هناك سوى جمعية واحدة للصليب الأحمر
أو الهلال الأحمر في البلد الواحد. ويجب أن تكون الجمعية
مفتوحة للجميع، وأن يمتد عملها الإنساني إلى جميع أراضي البلد.

العالمية

(القراءة باللغة الصينية)

الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر هي حركة
عالمية تتمتع فيها كل الجمعيات بوضع متساو وتتحمل نفس
المسؤوليات وعليها نفس الواجبات في مساعدة بعضها بعضاً.

السيد ماتيو بدرازيني، رئيس فرع جنيف للصليب الأحمر
السويسري

(الأصل باللغة الفرنسية)

أود أن أقدم بالشكر العميق للقارئ وللعاشرين الشباب من
فرقة Echos ensemble لأدائهم.

٤-٤-٣ جائزة خاصة للعمل الإنساني

السيد ماتيو بدرازيني، رئيس فرع جنيف للصليب الأحمر

(الأصل باللغة الفرنسية)

وسننتقل الآن إلى الجائزة الخاصة للعمل الإنساني التي قررت
اللجنة الدائمة منحها لثلاث جمعيات وطنية تميزت بالتزامها
الثابت وعملها الرائع أثناء أزمة إيبولا.

السيد ماتيو بدرازيني، رئيس فرع جنيف للصليب الأحمر
(الأصل باللغة الفرنسية)

شكراً جينيفر. لقد تأثرنا كثيراً لسماع هذه الأغنية. وهي تختتم حفل افتتاح المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين وينتهي بذلك دوري كمقدم الحفل. وأدعو السيد فيكري إلى افتتاح هذه الجلسة العامة الأولى.

ولا يبقى لي إلا أن أودعكم وأذكركم بأن العالم أجمع ينظر إليكم. وشكراً.

واختتاماً لحفل الافتتاح، ستقدم لنا جينيفر لين أغنية من تأليفها أهدتها لمتطوعي الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وعنوان هذه الأغنية بالإنجليزية هو "Carry Me". جينيفر لين مغنية أمريكية تتمتع بحضور بارز على المسرح كما ستشاهدونه. ولدت في مدينة شيكاغو وقدمت حفلات في عدة مسارح في الولايات المتحدة وفي أوروبا. وظهرت مؤخراً مواهبها الفنية ببلوغها نهائيات المباراة التلفزيونية "The Voice of Holland" حيث قدمت أغاني من أمطاط موسيقية متنوعة من الأغاني العاطفية الرائعة إلى موسيقى البوب الصاخبة.

شَدت جينيفر لين بأغنيتها "Carry me" المهداة إلى متطوعي الصليب الأحمر/الهلال الأحمر.

٥-٤

افتتاح المؤتمر:
الجلسة العامة الأولىالرجوع إلى
المحتويات

الثلاثاء، ٨ ديسمبر ٢٠١٥

(الساعة ١٠ صباحاً)

١-٥-٤ السيد غريغ فيكيري،

رئيس اللجنة الدائمة يفتتح الجلسة

(الأصل باللغة الإنجليزية)

هذه أكثر من أي وقت مضى في ضوء التحديات التي نواجهها اليوم والتي تجسدها الحروب والعنف والكوارث الطبيعية والأزمات الاجتماعية. وبعيدا عن الظروف الفعلية، يعاني السكان والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم من تزايد أعداد اللاجئين والمهاجرين، والميزانيات المختلفة نتيجة لضرورة زيادة الإنفاق على الأمن والقوات المسلحة، ومن بيئة أقل أمانا للجميع. يوجد الآن في العالم أكثر من ٦٠ مليون لاجئ ونازح، أعداد غفيرة منهم في بلدان فقيرة نسبيا لديها حاجات أخرى عليها أن تلبيها.

وفي باريس، تجتمع الحكومات حاليا، من كل بلد في العالم سعيا إلى إيجاد مخرج من الوضع الذي نحن فيه فيما يتعلق بالبيئة، أي حالة طوارئ متفاقمة من التغير المناخي الذي يهدد الأساس ذاته الذي يقوم عليه المجتمع البشري.

إزاء كل تلك التحديات، انتقينا في حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر عددا منها نعتقد أن بمقدورنا أن نعمل شيئا بشأنها. سوف نناقش القانون الدولي الإنساني خاصة فيما يتعلق بالاعتقال وبضرورة المزيد من الامتثال. وسنعود إلى أهمية حماية الرعاية الصحية التي كثيرا ما تتعرض للخطر. ويلزمنا حماية أفضل لمتطوعينا وغيرهم من العاملين في الحقل الإنساني. وفي هذه المرحلة أود أن أقول إننا ولحسن الحظ وإن لم نفقد أي متطوع في أزمة إيبولا فإننا فقدنا، منذ المؤتمر الماضي، العديد من المتطوعين في الشرق الأوسط ولا سيما في سوريا، ولكن أيضا في بلدان أخرى في غرب أفريقيا وأفغانستان وفي شتى أرجاء العالم. إنه من المحزن للغاية أن يقتل أناس يتطوعون تحت لواء الصليب الأحمر والهلال الأحمر لمجرد أنهم يدافعون عما يؤمنون به ويفعلون ما يعتقدون أنه الصواب للمجتمع. فهل لنا أن نقف جميعا دقيقة إجلالا لهؤلاء الذين فقدناهم منذ انعقاد المؤتمر الدولي الأخير.

شكرا لكم. هنا تبرز أهمية موضوع "الرعاية الصحية في خطر" الذي ستجري مناقشته في الأيام القليلة القادمة.

إن المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر محفل فريد من نوعه إذ يجمع الجمعيات الوطنية والحكومات على قدم

السيدة رئيسة الاتحاد الفيدرالي السويسري، السادة الوزراء أصحاب السمو الملكي، أصحاب المعالي، زملائي الأعزاء من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، سيداتي سادتي، وسائل الإعلام، أرحب بكم جميعا في هذا المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين باسم حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وفقا لما تنص عليه القاعدة ٢-١٥ من النظام الداخلي للحركة، يفتتح رئيس اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر الجلسة العامة الأولى. ومن ثم يسعدني أن أرحب ترحيبا حارا بجميع وفود الجمعيات الوطنية والدول الأطراف في اتفاقيات جنيف واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي، كما أرحب بجميع المراقبين من سائر المنظمات والضيوف.

وأود أن أرحب بصفة خاصة وأن أوجه الشكر إلى الرئيسة سوماروغا ومن خلالها إلى الحكومة السويسرية، مع فائق تقديرا للدعم الذي قدمته للحركة شخصيا وقدمته أيضا السلطات السويسرية في مساندة سخية لتنظيم هذا المؤتمر. لهم كل آيات الشكر.

إن هذا المؤتمر الدولي، وهو المؤتمر الثاني والثلاثون منذ عام ١٨٦٤، وهو تاريخ عزيز على قلوبنا جميعا، يعقد في العام الذي احتفلنا فيه بالذكرى الخمسين لإعلان مبادئنا الأساسية، موجهين أنظارنا إلى الماضي محتفلين باليوم الموافق لاعتماد تلك المبادئ في مدينة فيينا، بل موجهين أنظارنا إلى الأمام متسائلين كيف سنطبق ونفهم تلك المبادئ في زمننا هذا وفي المستقبل.

لذلك وافقنا على الموضوع الأساسي لهذا المؤتمر، وهو "قوة الإنسانية: مبادئنا أساس عملنا". إننا في حاجة إلى قوة الإنسانية

محورياً في هذا التطور. وكانت مساهمتها حاسمة في اعتماد اتفاقية جنيف الأولى، وتطور القانون الدولي الإنساني بفضلها انطلاقاً من هذه القاعدة. غير أن النزاعات المسلحة لا تزال تسبب أعداداً كبيرة جداً من الضحايا المدنيين ومن بينهم الكثير من النساء والأطفال، الأمر الذي يكشف بشكل مؤلم أن القانون الدولي الإنساني لا يحظى باحترام كبير في غالب الأحيان.

حضرات السيدات والسادة، قبل ١٥٠ عاماً، اجتمع أول مؤتمر دبلوماسي بدعوة من المجلس الاتحادي السويسري وانتهى بتوقيع اتفاقية جنيف الأولى. وسجل هذا الصك الدولي ولادة علاقة خاصة بين سويسرا والحركة.

وتنعكس هذه العلاقة بشكل خاص في قيم مركزية تتقاسمها الحركة مع سويسرا وهي الحياد من جهة، والالتزام بالعمل الإنساني من جهة أخرى، فضلاً عن كون سويسرا هي بلد إيداع اتفاقيات جنيف.

ولهذا تشعر سويسرا بالفخر لاستضافتها مؤتمراً بهذه الأهمية هنا في جنيف مرة أخرى.

ويحتفل هذا المؤتمر بذكرى خاصة هي اعتماد الحركة لمبادئها الأساسية السبعة وتحديد محتواها قبل ٥٠ عاماً في فيينا: الإنسانية، والحياد، وعدم التحيز، والاستقلال، والخدمة التطوعية، والوحدة، والعالمية.

وقال جان بيكتيه الأب الروحي لاتفاقيات جنيف إنه لو كان للحركة أن تمتلك مبدأ واحداً فقط لكان هذا المبدأ هو الإنسانية، إذ إن كل المبادئ الأخرى تنطلق منه.

تمثل الإنسانية، أكثر من أي مبدأ آخر الجهود التي تُبذل للتخفيف من معاناة الأفراد: العالقين بين جبهتين، والهاربين، وضحايا الكوارث والأوبئة.

الإنسانية هي اللغة المشتركة لمختلف مكونات الحركة في عملياتها، أي اللجنة الدولية في مناطق القتال في كل أنحاء العالم، والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية في حالات الأزمات الأخرى.

واعتمدت الحركة أيضاً نهجاً مبنياً على الإنسانية إزاء الأوضاع الحالية للمهاجرين.

كما تقدم الحركة مساهمة لا بديل عنها للحفاظ على كرامة الأشخاص المعنيتين وحقوقهم على طول طرق الهجرة التي يسلكونها. وتساند سويسرا الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية في جهودها الرامية إلى مساعدة الأشخاص المستضعفين على طول طرق الهجرة ويسعدنا أن ترى الاهتمام الخاص الذي يوليه المؤتمر لهذا الموضوع.

المساواة؛ إنكم تجلسون جنباً إلى جنب. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتك القضايا السياسية خارج قاعة الاجتماعات واقتصار التركيز تماماً على الجوانب الإنسانية للموضوعات التي نناقشها. كما أن الأمر موضوع ثقة، الثقة في قدرة الجمعيات الوطنية على تطبيق مبادئها الأساسية ومساعدة أي فرد في حاجة للمساعدة بطريقة حيادية غير منحازة، وثقة الجمعيات الوطنية في استعداد حكوماتها لتكفيها تعمل بصورة مستقلة كأطراف مساعدة في الميدان الإنساني ووفقاً للمهمة الموكولة إليها.

إن الصليب الأحمر والهلال الأحمر موجود منذ ١٥٠ سنة حيث أنجز خلالها الكثير. وعندما نقوم بأعمالنا خلال الأيام الثلاثة المقبلة يجب ألا يغيب ذلك عن ذهننا بل علينا أن ننظر إلى الأمام ونركز تفكيرنا حول ما يمكننا أن نحسنه في عملنا من أجل هؤلاء الذين يحتاجون إلى خدماتنا الآن وفي المستقبل.

وقبل أن أختتم كلمتي دعوني أكرر ما ذكرته في افتتاح مجلس المندوبين صباح أمس. أود أن يقوم المؤتمر مرة أخرى بالترحيب بانضمام الجمعية الوطنية التسعين بعد المائة للصليب الأحمر والهلال الأحمر، جمعية الصليب الأحمر التوفالوي، "القادم الجديد". أهلاً بتوفالو.

والآن يسعدني ويشرفني أن أعطي الكلمة للسيدة سيمونيتا سوماروغا رئيسة الاتحاد الفيدرالي السويسري. وأدعوها إلى المنصة.

٤-٥-٢ كلمة السيدة سيمونيتا سوماروغا، رئيسة الاتحاد الفيدرالي السويسري

(الأصل باللغة الفرنسية)

حضرات السيدات والسادة الوزراء، حضرات الرؤساء، أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

لاقى آلاف الجنود حتفهم في معركة سولفيرينو التي صور هنري دونان بشكل مذهل آثارها المدمرة.

وأوقعت أيضاً هذه المعركة ضحايا من المدنيين من بينهم امرأة أطلت برأسها من نافذة منزلها وأصيب برصاصة طائشة. وكان اسم هذه المرأة أنطونيا سافيو سيريني، ويوجد في سولفيرينو لوحة جدارية تخلد اللحظات الأخيرة من حياتها.

أن نعرف اليوم اسم أنطونيا سافيو سيريني يعد أمر استثنائي، فغالباً ما تقع أسماء ضحايا النزاعات المسلحة من المدنيين سريعاً طي النسيان.

ومنذ الأيام الأولى لنشأة حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، عرف القانون الدولي الإنساني تطوراً مدهلاً. ولعبت الحركة دوراً

حضرات السيدات والسادة،

إننا نعلم جميعاً أن حتى في هذه الأيام وفي كل يوم يفتح ملايين الأطفال والنساء والرجال باباً أو نافذة في مناطق الحروب. وستتجه أفكارنا نحوهم خلال الأيام القادمة عندما سننظر في مستقبل القانون الدولي الإنساني.

حضرات السيدات والسادة،

يشرفني أن أنقل إليكم أحر تحيات الحكومة السويسرية وأفضل تمنياتها.

وشكراً.

السيد غريغ فيكيري، رئيس اللجنة الدائمة

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكرا السيدة الرئيسة سوماروغا، شكرا بالفعل لتلك الكلمات الملهمة لاستهلال مؤتمرنا. يمكنني الآن أن أعلن افتتاح المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين. وأقترح أن نبدأ بالبند رقم ٥ من جدول الأعمال أي انتخاب أعضاء هيئة مكتب المؤتمر.

٤-٥-٣ انتخاب الرئيس ونائب الرئيس

والأمين العام ومساعد الأمين العام وأعضاء مكتب المؤتمر الآخرين

السيد غريغ فيكيري،

رئيس اللجنة الدائمة

(الأصل باللغة الإنجليزية)

طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١٥ من النظام الداخلي للحركة تبدأ الجلسة العامة الأولى بانتخاب رئيس ونائب رئيس المؤتمر، ورئيس لجنة الصياغة، والأمين العام للمؤتمر، ومساعد الأمين العام، وغيرهم من المسؤولين الذين يقترحهم مجلس المندوبين. وقد تلقيت من الرئيس بيتر ماورير، رئيس مجلس المندوبين، قراراً وُزِعَ عليكم صباح اليوم. وهذا القرار الذي اعتمده المجلس بالأمس يقترح قائمة الأشخاص المنتخبين ليكونوا أعضاء في مكتب المؤتمر. أنا غير متأكد أننا عرضنا ذلك على الشاشة ولكن أعتقد أن بين يديكم جميعاً نسخة ورقية بها قائمة الأسماء، أو على الأقل أتمنى أن يكون الأمر كذلك.

وباستثناء مساعدي المدير العام يشكل هؤلاء الأشخاص هيئة مكتب المؤتمر. ويصادق أيضاً المؤتمر على تشكيل الهيئات الفرعية للمؤتمر التي سيرأسها الأعضاء المذكورون في القوائم التي بين أيديكم. هل يمكننا أن ننتخب هؤلاء الأشخاص بالتركية؟

تم انتخاب أعضاء هيئة المكتب حسب الأصول بالتركية.

لا ينبغي أن يبقى القانون صامتاً في الحروب. هذه القناعة هي التي قادت إلى تأسيس الصليب الأحمر قبل ١٥٠ عاماً. وأصبحت هذه الفكرة اليوم مألوفة ولكنها كانت تمثل مرحلة فاصلة بالنسبة إلى كثيرين من معاصري هنري دونان، ذلك أن القانون لم يكن يضع، خلال فترة طويلة جداً، أي حدود مقيّدة للمتقاتلين. وبقدر ما كان مؤسس الصليب الأحمر مثالياً حاملاً، تميز أيضاً تاريخ الحركة باتجاهات واقعية وعملية بارزة.

حاولت الحركة، في عملياتها في أماكن الأزمات التي هزت العالم، ألا تميّز بين ما هو جيد وما هو سيئ، أو بين الحروب المبررة والحروب المحظورة، أو بين الضحايا والجلادين. فقد حاولت أن تعالج بشكل حصري الآثار المروعة للنزاعات المسلحة.

وتعرضت الحركة منذ بداية عملها لانتقادات على هذا الموقف، ونوقشت المسألة مرات عدة حتى داخل الحركة، ولكن النهج لم يتغيّر وهذا أمر جيد. لأن الحركة تمكنت بفضل استقلالها وحيادها من تحسين أوضاع ملايين البشر.

فلنتابع إذًا هذا الطريق في الأيام القادمة، مسلحين بالروح الواقعية والتفاؤل المميزين للحركة وبقناعتنا بأن الحركة والدول المجتمعة هنا ستتمكن من أن تحقق معاً أكثر بكثير مما يمكن أن يحققه أي طرف بمفرده.

إن الحركة هي أقدم من أغلبية المنظمات الدولية، ومع ذلك لا تزال أكثر أهمية من أي وقت مضى. وبالتعاون مع اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، غالباً ما تتولى الجمعيات الوطنية البالغ عددها ١٩٠ جمعية تقديم المساعدة بفضل ملايين المتطوعين في المدن التي تعرضت للقصف كما في القرى المعزولة التي دمرتها الزلازل. وتستطيع الحركة إحداث تغيير كبير على الصعيد العالمي بعملها كشبكة عالمية تتمتع في كل مكان بقاعدة محلية ثابتة وتستند إلى مبادئ قوية.

كان المؤتمر الدولي السابق قد أوكل إلى اللجنة الدولية وسويسرا، من خلال الحوار مع مجموعة الدول، أن تقدم اقتراحات ترمي إلى تحسين حماية ضحايا النزاعات المسلحة. وأظهرت المشاورات توافقاً كبيراً بشأن نقطة محددة وهي افتقادنا الآن لمنبر يتيح للدول مناقشة تطبيق القانون الدولي الإنساني بشكل منظم.

ولهذا ينبغي إنشاء منتدى للمناقشة، ليس لانتقاد الدول أو الحكم عليها، بل لجعل القانون الدولي الإنساني أكثر فعالية.

حضرات السيدات والسادة،

تمثل اللوحة الجدارية في سولفيرينو التي ذكرتها للتو امرأة شابة اقتربت من النافذة وفتحت أحد مصراعها قبل أن تصيها رصاصة طائشة بجراح قاتلة.

الحياة التي ترتدي فيها تلك الأفعال أهمية كبيرة لمن نسعى إلى مساعدتهم. إن الغرض الأسمى لمتطوعينا هو السعي إلى العمل الإنساني لمساعدة الذين هم في أشد الحاجة إلينا.

ولا تزال تحضري واقعة أب أحد المتطوعين كان يرفجف ألما. لقد لقي ابنه حتفه وهو يعمل. كان متحسرا ذاهلا لفقدان ابنه ولكنه استجمع ما استطاع من الطاقة ليهمس لي أنه فخور بالعمل الذي أداه ابنه للهلال الأحمر. حقيقة إن هناك أبطالاً في هذه الحركة. إنهم يلهمونني وأتمنى أن يلهموكم حتى نسعى إلى بذل المزيد ونجدد تفانينا للعمل الخيري واستعدادنا لمواجهة الأزمات القادمة.

إن هذا المؤتمر في نظري ليس مؤتمراً فحسب وإنما هو "المؤتمر". إنها فرصة نادرة تمنح لنا كل أربع سنوات للجمع بين الحركة والحكومات وغيرها من الأطراف المعنية للنظر معا في حلّ المشكلات. وخلال الأيام الثلاثة القادمة ندعوكم إلى العمل معاً لاعتماد القرارات الخطيرة، ليس فقط من أجلنا ولكن من أجل أولئك الموجودين في الميدان سواء كانوا من الضحايا أو المتطوعين.

أحدثكم الآن عن بنية المؤتمر. لقد طمحت اللجنة الدائمة إلى تنظيم مؤتمر أكثر انفتاحاً واحتواءً، مؤتمر يؤكد على رغبة حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في أن تحتل موقعا مركزيا في المنظومة الدولية للعمل الإنساني.

تضرب هذه الحركة بجذورها في شبكتها المجتمعية من المتطوعين وتستند إلى سجية تتكون من قيم إنسانية مشتركة. ويشكل المؤتمر الدولي منصة ممتازة لإبراز ذلك الطابع الفريد للحركة وأيضاً حيويتها. وقد شكل المؤتمر لما يزيد على مائة عام منتدى لمناقشة العمل الإنساني. ويجب أن يظل الأمر كذلك إذ إنه محوري لتأهيل الحركة على إنجاز رسالتها الإنسانية. ولكن تحقيق هذا الغرض يقتضي أن يكون المؤتمر على درجة أعلى من الاحتواء والمشاركة على مستوى أعضائه وغيرهم من الأطراف المعنية بالعمل الإنساني.

وكان بدافع من هذه الغاية أن أطلق المنظمون في بداية هذا العام مبادرة الالتزام العالمي التي أطلقوا عليها "من الأقوال إلى الأفعال". وكان الغرض منها توفير الزخم والقواعد اللازمة للحوار مع جمهور عريض يتجاوز أعضاء المؤتمر ويضم أطرافاً أخرى فاعلة في مجال العمل الإنساني ومتطوعين وموظفين بل وأشخاصاً متضررين من الأزمات.

وقررت اللجنة الدائمة أيضاً، تحديها روح الاحتواء تلك، جعل عملية الإعداد للمؤتمر أكثر احتواءً وشفافية، وطلبت من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي السعي إلى أن تكون الدول الأطراف في اتفاقية جنيف والجمعيات الوطنية على علم بانتظام بسير العملية التحضيرية.

نعتبر إذا هؤلاء الأشخاص منتخبين كأعضاء هيئة مكتب المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين وأنه تم تشكيل سائر اللجان ولجنة الصياغة.

يسعدني الآن أن أدعو السيدة فاطمة جيلاني، رئيسة جمعية الهلال الأحمر الأفغاني، إلى الاضطلاع بدور رئيس هذا المؤتمر. وأدعو أيضاً الأمين العام للمؤتمر ومساعد الأمين العام إلى التقدم وشغل أماكنهم هنا على المنصة. وأود شخصياً أن أوجه تمنياتي إلى السيدة جيلاني وفريقها بإحراز كل النجاح في قيادة مداوات هذا المؤتمر.

شكراً.

٤-٥-٤ تنظيم العمل: الجلسات العامة،

المناقشة العامة، لجنة الصياغة،

اللجان، الحوار حول العمل الإنساني:

مختبر بلورة الرؤى، إجراءات انتخاب

أعضاء اللجنة الدائمة

السيدة فاطمة جيلاني،

رئيسة المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة رئيسة الاتحاد الفيديريالي السويسري، السيدات والسادة الوزراء، أصحاب السمو، أصحاب المعالي، الزملاء من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، سيداتي سادتي، أشكركم لانتخابي رئيسة للمؤتمر الدولي الثاني والثلاثين. وإنني لأتشرف بالثقة التي أوليتموني إياها. وأؤكد لكم أنني سوف أقوم بهذه المهمة بأحسن ما أستطيع من القدرة والمعرفة. وسأحفظ دائماً نصب عيني بنبراس المبادئ الأساسية للحركة ونظامها الأساسي ونظامها الداخلي.

عقب ١١ سنة من رئاسة جمعية الهلال الأحمر الأفغاني أذكر كل يوم أهمية عملنا والدور المحوري الذي نضطلع به لمواجهة النزاعات المسلحة والكوارث وغيرها من حالات الطوارئ. ومن المؤسف أن نرى تكرر تلك الأحداث في بلدي وكثير من مناطق أخرى في العالم. لقد انتزعت منا الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة أرواحاً عديدة ودمرت مصائر لا تحصى في قرى نائية وأماكن معرضة للخطر.

نحن حاضرون دائماً نقدم ما نستطيع بما لدينا. إنها أفعال صغيرة تضفي معنى لعملي وعمل الحركة، الوقوف وسط الانقراض لمساعدة أم أو الإمساك بيد طفل وطمأنتهما بأنهما ليسا وحدهما. الحقيقة أن متطوعينا يقومون بأهم العمل في لحظات

المستوى الوزاري فتعطى خمس دقائق. وأستعري انتباهكم إلى أنه لأغراض تقرير المؤتمر يمكن تسليم النص الكامل للكلمات لأمانة المؤتمر. وكما تعلمون جميع المداخلات سوف تدرج في المحاضر كما هي.

وأغتنم هذه الفرصة لأذكر كلا منكم منذ الآن بأن جميع التصريحات في هذا المؤتمر يجب أن تمتثل تماما للمبادئ الأساسية وأنه وفقا للفقرة ٤ من المادة ١١ لا ينخرط أي مندوب أو وفد في مجادلات ذات طابع سياسي أو عرقي أو ديني أو أيديولوجي. ولكي يكون المؤتمر متناغما غير ميسس لن أتردد في ممارسة الحق الممنوح لي باعتباري الرئيس في سحب الكلمة من الوفود التي لا تمتثل لهذا النص الأساسي، وحذف هذا الجزء من التصريح من محضر جلسات المؤتمر.

وأخيرا أود أن أذكر كلا منكم بأن السلطات السويسرية توجه دعوة كريمة لجميع المشاركين لحضور حفل يقام في السابعة هذا المساء هنا في مركز المؤتمرات. السفير لانغ إليكم الكلمة.

السيد نيكولا لانغ، أمين عام المؤتمر الدولي

(الأصل باللغة الفرنسية)

شكراً سيدي الرئيسة، حضرات السيدات والسادة، اسمحوا لي الآن أن استعرض معكم برنامج الأيام الثلاثة القادمة.

بعد هذه الملاحظات التمهيدية، سيلقي كل من رئيس اللجنة الدولية والاتحاد الدولي كلمة ترحيب. وتوقف بعد ذلك لفترة استراحة قصيرة ثم نبدأ النقاش حول الموضوع الرئيسي للمؤتمر: "قوة الإنسانية- مبادئنا أساس عملنا".

بعد الغداء، ستجري بالتوازي أربعة أجزاء مختلفة من البرنامج. وكما سبق وذكرته رئيسة المؤتمر سيكون أحد الأجزاء هو المناقشة العامة التي تبدأ في الساعة الثانية والنصف بعد الظهر وليس في الساعة الثانية كما هو مذكور في البرنامج.

وستبدأ لجنة الصياغة عملها في الساعة الثالثة بعد الظهر. وقد أوكلت إلى هذه اللجنة مهمة مراجعة وتوحيد كل الوثائق الرسمية المقدمة إلى المؤتمر لاعتمادها، فضلاً عن التعديلات المقترحة. وسيتوجب عليها بشكل خاص وضع النص النهائي لمشروع القرارات المقدمة كي يتم اعتمادها، كما نأمل جميعاً، بتوافق الآراء أثناء الجلسة العامة لبعض ظهر يوم الخميس.

وستبحث "اللجنة دال" بعد ظهر اليوم مسألة الرعاية الصحية في خطر، بينما تبحث "اللجنة جيم" قضية العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. والمشاركة في اللجان متاحة لجميع المشاركين في المؤتمر.

يقوم مفهوم المؤتمر على أساس جدول أعمال واضح البنية. فهو يشمل موضوعاً أساسياً وثلاثة تطلعات للمؤتمر وستة موضوعات فرعية سيجري تناولها في اللجان العامة وفي إطار الحوار حول العمل الإنساني: مختبر بلورة الرؤى. أما الموضوع الأساسي فكان من السهل تحديده: مبادئنا الأساسية التي تم الاحتفال بيوبيلها الذهبي هذا العام. وسوف تكون مصدر إلهام وتتخلل العمل خلال هذه الأيام الثلاثة.

إن جدول أعمال هذا المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين طموح جداً. فثمة عدد كبير من القرارات التي تنتظر الاستيفاء لاعتمادها في الجلسة العامة الختامية. وهناك الحوار حول العمل الإنساني الذي سيكلف بصياغة مخطط فكري يمكن أن يحفز أفكاراً لمزيد من العمل الفعال على المستويين المحلي والعالمي، كما أن هناك اللجان الخمس المعنية بمواضيع محددة، والمناقشة العامة. إن برنامجاً بهذا القدر من الثراء يعتبر تحدياً في حد ذاته، بل تحدياً أكبر نظراً لقصر مدة دورة المؤتمر هذا العام، وذلك لأنكم أنتم، الوفود، طالبتم بأن تكون المدة أقصر هذا العام. ولأن معظم اللجان ستعقد بالتزامن ستعقد فقط جستان عامتان رسميتان مع تحديد المقاعد: هذه الجلسة الافتتاحية اليوم والجلسة الختامية بعد ظهر يوم ١٠ ديسمبر. أما في سائر الجلسات يكون الجلوس حراً وعليكم إحضار لوحات أسمائكم معكم.

وقد لاحظتم بالتأكيد توافر الترجمة الفورية إلى لغات العمل العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية. وسوف تتوافر أيضاً أثناء المناقشة العامة وفي اللجان وفي لجنة الصياغة. وستوزع جميع وثائق العمل الرسمية بهذه اللغات. ولدينا أيضاً ترجمة فورية باللغة الروسية.

دعوني أولاً أقول لكم كيف أعتمد إدارة النقاش العام ثم سأعطي الكلمة للأمين العام للمؤتمر والسفير نيكولا لانغ ليقدم مزيداً من المعلومات الهامة. ويكرس النقاش العام لتصريحات الوفود. وسيستمر، مثل الاجتماعات الأخرى الموازية، حتى الساعة الواحدة بعد الظهر يوم الخميس. وسيعقد النقاش العام في القاعتين ٥ و٦ وسيعرض على شاشات تلفزيونية في مركز المؤتمرات. وعلى كل وفد يود أن يتناول الكلمة أن يسجل اسمه. وإن لم تفعلوا ذلك بعد، فعليكم التسجيل في المكتب بالطابق الأرضي. وستدرج قائمة المتحدثين في الموقع الإلكتروني للمؤتمر وبمكتب التسجيل كل صباح. ويرجى منكم تسليم نسخة ورقية من مداخلتكم لأحد المتطوعين في غرفة النقاش العام من أجل تيسير عمل المترجمين الفوريين.

ونظراً لأننا نتوقع عدداً كبيراً من المتحدثين فقد قصرت مدة المداخلات مستخدمة الحق الممنوح للرئيس وفقاً للمادة ١٨-٢. يتحدث كل متحدث لمدة ثلاث دقائق فقط. وتمتثل الاستثناءات في الكلمات التي تلقى باسم مجموعة أو دولة على

وسيكون الجزء الرابع الذي سيبدأ اليوم هو "الحوار حول العمل الإنساني- مختبر لبلورة الرؤى" ويتواصل حتى يوم الخميس ظهراً. ويعتبر هذا الجزء ابتكاراً فعلياً. ويستند الحوار حول العمل الإنساني إلى مساهمات السكان المستضعفين، والموظفين، والمتطوعين، وصناع القرار من الأوساط الجامعية والسياسية، عبر مبادرة "من الأقوال إلى الأفعال" *Voices to action*، ويهدف إلى تشجيع المشاركين على مناقشة التحديات الراهنة والمستقبلية والتعاون في العمل من أجل إيجاد الحلول على أن يجري ذلك بواسطة نموذج مفتوح ومبتكر في النقاش. وسيكون موضوع جلسات الحوار حول العمل الإنساني بعد ظهر اليوم هو مخاطر الكوارث وتغير المناخ والمخاطر في البيئات الحضرية.

أما في ما يتعلق ببرنامج الغد، فسيكون التنظيم مشابهاً لبعده ظهر اليوم. وستجري المناقشة العامة واجتماع لجنة الصياغة بالطريقة نفسها مع إضافة جلسة عامة في الصباح حول موضوع الهجرة من الساعة ٩:٠٠ إلى ٩:٤٥. وستساعد هذه الجلسة في إلقاء الضوء على مخاوفنا المشتركة في المجال الإنساني المتعلقة بوضع المهاجرين المستضعفين على طرق الهجرة، وتتيح الفرصة للبحث في الطرق التي يمكن للدول والحركة والجهات المعنية الأخرى استخدامها لمعالجة المسائل المتعلقة بالهجرة. وأود التأكيد هنا على عدم إعطاء أي تصريح خلال هذه الجلسة علماً بأنكم تستطيعون بالطبع تناول موضوع الهجرة في إطار المناقشة العامة.

وسيطرح في إطار الحوار حول العمل الإنساني الموضوعان التاليان: الأنظمة الصحية القادرة على الصمود والقائمة على المجتمعات المحلية، والبيئات التي تعاني من انعدام الأمن والهجرة. وتتناول اللجان مواضيع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (اللجنة جيم)، وإطلاق تحالف المليار من أجل تعزيز القدرة على الصمود وتعزيز الأثر القانونية المطبقة في الكوارث وحالات الطوارئ (اللجنة هاء)، والرعاية الصحية في خطر (اللجنة دال)، والتحديات المعاصرة التي يواجهها القانون الدولي الإنساني (اللجنة باء)، ومبادئنا أساس عملنا (اللجنة ألف).

وصباح يوم الخميس ستتواصل المناقشة العامة حتى الواحدة ظهراً وتضع لجنة الصياغة الشكل النهائي للقرارات من أجل اعتمادها وتختتم أعمالها. وتعددت لجاناً في الصباح: التحديات المعاصرة التي يواجهها القانون الدولي الإنساني (اللجنة باء)، ومبادئنا أساس عملنا (اللجنة ألف). ويختتم أيضاً الحوار حول العمل الإنساني أعماله قبل الغداء.

وتنعدت الجلسة العامة الختامية الخميس بعد الظهر. وتبدأ بانتخاب خمسة أعضاء جدد في اللجنة الدائمة يليه التقرير حول أعمال المؤتمر واعتماد القرارات.

وبالنسبة إلى انتخاب الأعضاء الجدد في اللجنة الدائمة، سنقوم ببناء الأسماء بواسطة نظام إلكتروني لتحديد الأغلبية المطلقة اللازمة للدورة الأولى من الاقتراع. وهذه المرة الأولى التي سنستخدم فيها هذه الإجراءات. سيتولى متطوعون توزيع لوحات مفاتيح إلكترونية في القاعة لهذا الغرض. وتحتاجون إلى بطاقة تصويت في هذا النداء بالأسماء وقد أعطيت هذه البطاقة إلى رؤساء الوفود أثناء تسجيلهم أو في بعض الحالات إلى عضو آخر من الوفد بعد تقديمه استمارة التوكيل التي يجب أن تُملأ حسب الأصول وتقدم إلى المسؤولين عن التسجيل. ونداء الأسماء هو أساسي لتحديد الأغلبية المطلقة للمندوبين الحاضرين والمقترعين. وأرجو لذلك أن تكونوا حاضرين يوم ١٠ ديسمبر في تمام الثانية بعد الظهر.

وتجدون أيضاً في صندوق الرسائل المخصص لكم كتيباً يحتوي على التعليمات الخاصة بالإجراءات، واسم المستخدم للتعريف، وكلمة السر للتصويت الإلكتروني، واستمارات الترشيح لكل المرشحين. ويمكنكم التصويت بواسطة هواتفكم الذكية أو اللوحات الإلكترونية أو الحواسيب المحمولة. وإذا لم تتوفر لديكم مثل هذه المعدات التكنولوجية، ستتاح لكم أجهزة لوحية في مقصورة الانتخاب داخل القاعة.

وتستطيعون أيضاً الالتقاء بالمرشحين غداً في الساعة السابعة مساءً في الطابق الأول من مركز المؤتمرات. وقد يُقدم موعد هذا اللقاء بخمس وأربعين دقيقة وفقاً لما سيكون عليه برنامج الغد. وسنعلمكم بذلك. يرجى أيضاً الانتباه إلى أنه لا يزال من الممكن تقديم الترشيحات حتى الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر اليوم.

سأتكلم الآن عن التعهدات. إنها أداة مهمة تتيح للجمعيات الوطنية والدول الأعضاء في اتفاقيات جنيف وللمراقبين الالتزام بالقيام بأعمال ملموسة تتعلق بالمواضيع الرئيسية لهذا المؤتمر. ولذا أشجع كل الوفود على تقديم تعهد واحد أو عدة تعهدات أو الانضمام إلى تعهد مفتوح. ويمكنكم تقديم تعهداتكم على الصفحة المخصصة لذلك في موقع المؤتمر، أو عرضه كتابة في المكان المخصص للتعهدات في الطابق الأرضي.

أما في الطابق الثاني من مركز المؤتمرات، فتجدون القرية الإنسانية المخصصة للمعارض والمعنية بشكل خاص بإعادة الروابط العائلية، والرعاية الصحية في خطر، والمأوى للشقاء، وأدعوكم إلى زيارتها. وتنظم بعض الفعاليات الجانبية أثناء استراحة الغداء وفي المساء، اليوم ويومي الأربعاء والخميس وفي فترات الصباح يومي الأربعاء والخميس كذلك. وتتوفر قائمة كاملة للفعاليات الجانبية في البرنامج المتاح على الإنترنت.

وقبل الختام، اسمحوا لي أن أعلمكم بأن جلسة المناقشة العامة ستعقد في الطابق الثالث من هذا المبنى. ولذا أدعوكم إلى

حالات الكوارث. في جملة واحدة، جمع واضعو المدونة بين تاريخ الحركة وغايتها وإنسانيتها المشتركة.

الواجب الإنساني أولاً. أليس هذا سبب حضورنا هنا؟

أقتبس عبارة عن صديقي العزيز، بيتر ماورير، حين قال "إن العالم اليوم في نقطة تحول"^١. إن عدد المحتاجين للمساعدة الإنسانية اليوم أكبر من أي وقت مضى. وأعلنت الأمم المتحدة أن أكثر من ٨٠ مليون شخص بحاجة إلى مساعدتنا، وقد تضاعف هذا العدد في العقد الماضي وحده. وعام ٢٠١٤، بلغ عدد المنكوبين بسبب الكوارث زهاء ١٠٢ مليون شخص.^٢

وتستجيب الحركة لكل ذلك، دائماً وأبداً، بمبدأ الإنسانية. هذا المحرك الذي يدفعنا دون هوادة للوصول إلى الأشخاص المستضعفين والمعزولين وحماية أرواحهم وصون كرامتهم. واحتياجات الناس وحدها هي التي ترشد علمنا. قد يبدو ذلك مثالياً، ولكنه أيضاً النهج العملي الذي ترسخ في حركتنا لأكثر من ١٥٠ سنة من العمل الإنساني. وتعتمد حركتنا على مبادئ عدم التحيز والحياد والاستقلال التي تضمن وصولنا إلى المستضعفين والمعزولين.

الواجب الإنساني أولاً. ولكن الاقتصر عليه ليس كافياً.

لقد استرشدت حركتنا على امتداد ١٥٠ سنة بالنهج القائم على المبادئ والقوانين التي وُضعت بالاشتراك مع الدول. وقد ساعدت جميعها على بلورة منظومة العمل الإنساني في العالم. ولكن تاريخ مبدأ الإنسانية هو نفسه تاريخ البشرية. فهو تاريخ عصفت به الحروب والعنف والحرمان والانحطاط والكوارث -الطبيعية منها أو التي هي من صنع الإنسان - واليأس.

ولا يمكن أن نتوقع من المنظمات الإنسانية أن تحمل على عاتقها مسؤولية هذه المبادئ بمفردها. فحركتنا في حاجة إلى مساعدة الدول، بل ومساعدة قادة تلك الدول للحفاظ على أولوية هذه المبادئ وتعزيز احترامها والاحترام المتجدد للقوانين التي تستند إليها.

وتقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية مشتركة لمُد يد العون لكل من يحتاجها. وتنفرد جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بدورها كمساعد مستقل للسلطات العامة. فليس بوسع الحكومات أن تتصدى بمفردها لجميع التحديات التي يواجهها المواطنون. حتى تلك الحكومات التي تزخر بالموارد قد تواجه صعوبات لبلوغ الأشخاص المستضعفين والأشخاص في المناطق النائية. ونحن على استعداد للذهاب إلى أبعد الحدود لنمد يد المساعدة لمن يحتاجها.

التعرف على المكان لكي لا نتأخر في النقاش لأن قائمة المتكلمين طويلة جداً.

السيدة فاطمة جيلاني،

رئيسة المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكراً للسفير لانغ. أحيط المؤتمر علماً بأي تلقيت تعديلات على القرار المتعلق بتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني قدمها الاتحاد الروسي في صيغة مشروع قرار بديل شاركت في تقديمه ثماني دول أخرى. وقد وزعت هذه الوثيقة على المشاركين في المؤتمر بناء على طلب الاتحاد الروسي. وستناقش في لجنة الصياغة هذه التعديلات وأي تعديلات أخرى تقترح.

واسمحوا لي أن أضيف ملاحظة صغيرة بشأن لجنة الصياغة. تجتهد لجنة الصياغة لوضع الصيغة النهائية لمشروعات القرارات من أجل اعتمادها في الجلسة العامة النهائية بعد ظهر يوم الخميس. لذلك أرجو جميع أعضاء المؤتمر أن يقدموا لرئيس لجنة الصياغة أي تعديل يودون إدخاله على مشروعات القرارات أثناء قيام اللجنة بالنظر في الوثائق. واسمحوا لي أيضاً أن أذكركم بأن المؤتمر ينبغي أن يسعى إلى اعتماد قراراته بتوافق الآراء، بروح العالمية والوحدة، مع الالتزام بالنظام الأساسي والنظام الداخلي للحركة الدولية. ومن ثم يفضل تلافي التصويت قدر الإمكان وجعله سبيلاً أخيراً. ومن جهة أخرى عندما يعجز المؤتمر عن الوصول إلى توافق الآراء يصبح التصويت حتمياً.

ويسرني أن أعطي الكلمة لرئيس الاتحاد الدولي، السيد تدايرو كونوي.

٤-٥-٥ كلمة رئيسية للسيد تدايرو كونوي،

رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات
الصليب الأحمر والهلال الأحمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة رئيسة الاتحاد السويسري، أصحاب السعادة، أصدقاء
الصليب الأحمر والهلال الأحمر، السيدات والسادة

"الواجب الإنساني أولاً."

هذه هي الجملة الأولى في مدونة سلوك حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية للإغاثة في

<https://www.icrc.org/en/document/peter-maurer-respect-laws-of-war> ١

2 التقرير عن الكوارث في العالم ٢٠١٥

وتُعد الجمعيات الوطنية القوية التي تعمل على نحو جيد عنصراً أساسياً في أي مجتمع. وعليه، نشاطر، أي الحركة والدول، اهتمامنا بالجمعيات الوطنية القوية ونتحمل معاً مسؤولية مشتركة لكي نقوم بما في وسعنا لدعمها.

السيدات والسادة،

إن هذا المؤتمر يتيح لحركتنا فرصة للتعاون مع الدول لتحقيق هدفنا المشترك، ألا وهو الإنسانية. وهي فرصة لإعادة تأكيد التزامنا المشترك إزاء متطوعي الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ويقدر عددهم بزهاء ١٧ مليون متطوع، يتصدرون عمل الحركة بفضل حضورهم ضمن المجتمعات المحلية المستضعفة في أنحاء العالم يضطلعون بمهمة تعزيز الصمود في العالم.

وسندعو الدول إلى مساعدتنا على تهيئة ظروف تشجع على العمل التطوعي، بوسائل منها تعزيز الأطر القانونية والسياسات والممارسات التي تُسهل ذلك. ومن شأن هذه القوانين والسياسات أن تضمن أمن المتطوعين في المجال الإنساني وسلامتهم من خلال النص على حقهم في الحصول على معدات السلامة المناسبة والتدريب، والدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة على إنشاء نظم أساسية للحماية الاجتماعية، بما في ذلك خدمات التأمين أو أي خدمات من هذا القبيل تضمن سلامتهم. وهذا واجب علينا. فمُنذ آخر دورة للمؤتمر الدولي، لقي زهاء ١٠٠ متطوع في الصليب الأحمر والهلال الأحمر مصرعهم أثناء أداء عملهم. وتقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية ضمان عدم تكرار ذلك بحلول المؤتمر الدولي القادم بعد أربع سنوات.

ونسعى من خلال القرار حول التصدي للكوارث إلى تدعيم الآليات القانونية بشأن الاستجابة على الصعيد الوطني لتيسير الاستجابة الدولية وتنسيقها عند الاقتضاء. كما أنه يعزز الجهود الرامية إلى ضمان سن القوانين المناسبة لتيسير مهام الحد من مخاطر الكوارث وتقديم الإسعافات الأولية وتعميمها. وعلى هذا النحو، سنبن على ما نص عليه إطار سينداي حول الحد من مخاطر الكوارث. ونسعى أساساً إلى تحقيق صمود المجتمعات المحلية، ولكن ذلك لن يتم دون وضع أطر وطنية متينة تركز على التصدي للمخاطر.

وستوجه الحركة الانتباه إلى أبرز أسباب إضعاف مجتمعاتنا التي، رغم ذلك، لا تلقى الاهتمام الكافي لمعالجتها، ونعني هنا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتحديد العنف الذي يمارس على من يعانون أصلاً من تداعيات الكوارث أو النزاعات المسلحة أو النزوح. ويرمي القرار بشأن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي إلى أهداف منها ضمان وضع الحكومات تدابير قانونية وسياسات مناسبة لردع هذه الممارسات الخبيثة والوحشية وغير المقبولة بأي شكل من الأشكال.

كما أن علينا معاً أن نُكيف عملنا، فالحاجات الإنسانية ما انفكت تتنامى ولكنها أيضاً باتت تتخذ أشكالاً جديدة. فحن اليوم أمام أزمات تختلف عما رأيناه من قبل، حتى مقارنة بالعقد الماضي. فالأزمات باتت أطول وتختلف أكثر فأكثر عن ما عهدناه في النزاعات التي رسمت معالم النظام العالمي المعاصر.

وأصبحت الكوارث مختلفة وتسارعت وتيرتها نتيجة لعوامل مثل تغير المناخ والتوسع الحضري غير المنظم. وأضحت أكثر قساوة وتواتراً وتضاءلت إمكانية التنبؤ بها. واليوم ينتقل الناس على نطاق لم نشهد له مثيلاً منذ ٧٠ سنة، وهو ما يذكرنا بأن جميع البلدان كيان واحد في مواجهة ضعفها المشترك.

وعلى الحركة والدول أن تعمل يداً بيد لاستنباط طرق جديدة للتصدي لهذه التحديات. إذ لا يمكننا أن نستمر في ضخ الأموال وبذل الجهد والوقت في أعمال الإغاثة التي عادة ما تأتي بعد فوات الأوان وغالباً ما تترك السكان معرضين إلى المخاطر وأوجه الضعف ذاتها. علينا أن نحدث نقلة نوعية في تعاملنا مع الحاجات الإنسانية. وعلينا أن نبذل جهودنا أساساً في دعم المجتمعات المحلية حتى يشتد ساعدها وتزداد قدرتها على الصمود.

والاتحاد الدولي عازم على المضي قدماً في هذه النقلة النوعية. إذ وضع فريق الأمانة خطة الاتحاد وميزانيته الجديدة لفترة السنوات الخمس القادمة مُركِّزاً على إقامة الشراكات من أجل تعزيز صمود المجتمعات المحلية. وسنطلق غدا تحالف المليار من أجل تعزيز الصمود. ونحن على قناعة أنه بالعمل معاً، سنتمكن من خلال هذا التحالف من دعم مليار شخص على مدى العقد القادم في اتخاذ خطوات لتذليل المخاطر التي يواجهونها وأوجه الضعف التي يعانون منها. ومن شأن ذلك أن يعزز صمودهم ليحظوا بمستقبل أكثر أمناً. وهذه فرصتنا التاريخية التي لم يسبق وأن أتاحت لنا على هذا النطاق الواسع لتفادي المعاناة وحماية الكرامة الإنسانية من أي تهديد على نحو استباقي.

هذا أقل ما يحتتمه علينا الواجب الإنساني. ويحدونا الأمل في أن تنضم إلينا الدول ليصبح هذا الحلم حقيقة.

إن الجمعيات الوطنية جزء لا يتجزأ من طموحنا بتعزيز صمود المجتمعات المحلية. فهي تعمل على نحو يومي مع المجتمعات المحلية، وتقدم الخدمات الأساسية لمن هم في حاجة إليها باستمرار، وتشد من أزر من يعانون من الإقصاء أو التهميش. كما أنها توفر الخدمات الصحية وتضع نظم الإنذار المبكر وتقدم الإسعافات الأولية وتوسع من نطاق عمليات مواجهة الأزمات. وتبقى الجمعيات الوطنية دائماً الحضور على امتداد الفترة التي تمر بها المجتمعات المحلية من خلال مساعدتها على الانتعاش وإعادة البناء من خلال مواجهة المخاطر التي أدت إلى الأزمة في البداية.

الدول إلى الموافقة عليها. ونرجو أن تتمخض القمة العالمية في تركيا عن توصيات والتزامات ملموسة تمكننا من تحقيق التقدم في جهودنا المشتركة لتعزيز الصمود وتيسيرها.

أشكركم مجدداً على انضمامكم إلينا هنا هذا الأسبوع وأدعوكم إلى العمل معنا، والانضمام إلى تعهداتنا، وإلى انتقادنا، ومساعدتنا على الحفاظ على ما نعتبره مكسباً لا غنى عنه لنا جميعاً: إنسانيتنا أساس عملنا. وشكراً لكم

٤-٥-٦ كلمة رئيسية للسيد بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة الرئيسة، أصحاب السمو الملكي، أصحاب المعالي، سيداتي سادتي، زملائي وأصدقائي الأعزاء، أشرف بالترحيب بكم بالأصالة عن نفسي وأيضاً باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في هذا المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ذلك المنبر الفريد فعلاً لحركتنا وللدول الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقيات جنيف كي تجتمع لترسم معالم مستقبل العمل الإنساني.

لقد أقبلنا على حقبة من الزمن تتزايد فيها أعداد الأطراف المشاركة في النزاعات المسلحة التي تزداد تعقيداً واستمراراً واتساعاً في تأثيرها الإقليمي وعلى صعيد التكتيك والأسلحة المستخدمة، وعلاوة على ذلك فهي تحدث أشكالاً شنيعة من الآلام الإنسانية. إنها حقبة من النزاعات المسلحة المتواصلة التي تفضي إلى عالم في حالة حرب.

إنها ذات تأثير منتظم وشامل، من انهيار الخدمات العامة مثل الصحة والكهرباء والماء والصرف الصحي إلى اقتلاع أسباب نمو المجتمعات أي تعليم أطفالها وتوفير فرص العمل للبالغين فيها وتأمين أضعف فئات السكان فيها. وتتخذ المعاناة البشرية التي تخلفها النزاعات المسلحة أشكالاً عديدة: أشخاص يقتلون وأشخاص يصابون وأشخاص يتركون بلا أمل بلا هدف معرضين للصدمة الجسدية والنفسية التي لا تشفى ذاتياً. إن العنف وما يؤججه من فقر وإقصاء وتمييز وظلم يصيب أعداداً هائلة من الأفراد ويسيطر على أعداد هائلة من المجتمعات. ونتيجة لذلك هناك وهن مزمن على مستوى العالم، ينال الأفراد والمجتمعات المحلية والنظم ومناطق بأسرها.

وفي ضوء ذلك علينا أن نفعل شيئاً: يجب أن نصعد استجابتنا للحاجات القائمة، ويجب جعل استجابتنا أكثر ملاءمة. والذي يمكننا من القيام بذلك هو مزيد من التعاون والتنسيق في داخل الحركة بما يناسب واقع كل سياق ويراعي مهمة كل عنصر من العناصر واختصاصاته ومهاراته.

وفي إطار الشراكة الحقيقية، سندعوكم أيضاً إلى بذل أقصى ما في وسعكم لتيسير عملنا. ويدعو القرار بشأن تعزيز تلبية الحركة للاحتياجات الإنسانية المتنامية، الدول إلى تيسير عمل الجمعيات الوطنية وحمايتها بصفاتها عنصراً مساعداً، وإلى توفير قاعدة قانونية وسياسات متينة. كما يدعو إلى تيسير عمل مكونات الحركة الدولية للاضطلاع بمهامها وبدورها، من خلال ضمان سلامة العاملين وإمكانية وصولهم إلى المستفيدين بموجب القانون الدولي الإنساني والنظام الأساسي للحركة.

وأخيراً، يدعو ذلك القرار الدول إلى الاعتراف بالجهود الجبار الذي بُذل للنهوض بالتعاون والتنسيق بين مكونات الحركة، بما في ذلك اعتماد العلامة المميزة للحركة، والاتفاق على القواعد والمبادئ المشتركة لحشد الموارد وميثاق مُحدَّث عن طريقة عملنا معاً لمواجهة أكبر التحديات الإنسانية.

وما أكثر هذه التحديات الإنسانية؛ فالיום يتنقل عشرات الآلاف من المستضعفين في العالم بحثاً عن الأمان والكرامة. وسيسلط هذا المؤتمر الضوء على ضعف المهاجرين واللاجئين، وسيذكرنا جميعاً بالالتزامات التي تعهدنا بها حين التقينا آخر مرة، بما في ذلك التعهد بضمان حصول الجمعيات الوطنية على السبل الفعالة والأمنة للوصول إلى جميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم القانوني.

صحيح أن هدفنا هو تحقيق القدرة على الصمود، ولكن لن نتغاضى قط عن انتهاكات الحقوق والمبادئ التي ما انفكت تتزايد يوماً بعد يوم. وستحظى الدول خلال الأيام القليلة المقبلة بفرصة نادرة لتعزيز الإطار المعياري للقانون الدولي الإنساني من خلال اعتماد آلية للامتنال.

السيدات والسادة أعضاء الوفود،

إن هذا المؤتمر جزء محوري من حوار أشمل عن طبيعة المساعدة الإنسانية ومجال تركيزها ومستقبلها. وتستند القرارات المطروحة أمامكم إلى العمل الهائل الذي أنجز خلال المؤتمر العالمي في سينداي حول الحد من مخاطر الكوارث وأهداف التنمية المستدامة. وبينما نجتمع هنا في جنيف، أرجو أن يتمكن زملاؤنا في باريس من التوصل إلى التزام جديد بمعالجة ظاهرة تغير المناخ، يعتمد أساساً على توفير الموارد للمجتمعات المحلية وتمكينها من التصدي لآثار تغير المناخ.

وأخيراً، ترحب الحركة بفرصة مواصلة هذا الحوار خلال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي سيعقد في إسطنبول. وتعد الرسائل الأساسية للقمة العالمية، أي الكرامة، والسلامة، والصمود، وإقامة الشراكات، وجمع الأموال، رسائل جوهرية تقع في صلب عملنا. واعتمد مجلس المندوبين رسالة موجهة إلى القمة، داعياً

زملائي الأعزاء، من جانب آخر يعم العنف العشوائي في شكل هجمات إرهابية حول العالم وتتبادر إلى الذهن الأحداث المأساوية الأخيرة في يولا وباماكو وباريس وبيروت وكثير غيرها. ونشأ عن هذا الوضع انتشار الشعور بانعدام الأمن وأدى إلى تزايد أشكال التصدي الرادعة من جانب الدول. ومن الأهمية بمكان أن نشير في منظورنا وفي هذا السياق إلى أن جميع الهجمات المقصودة ضد غير المحاربين وجميع الهجمات الرامية إلى نشر الرعب محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني.

ستواصل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والحركة تذكير جميع الأطراف جهارا بضرورة صون البشرية وتطبيق القانون الدولي الإنساني وسائر الأطر ذات الصلة مثل قانون حقوق الإنسان كأدوات لمنع أفعال العنف غير المقبولة والتصدي لها. علينا أن نضع جهودنا لتأمين معرفة القانون وفهمه واحترامه. وستعين علينا أيضا أن نثبت أن استعمال القوة يجب أن يظل في حدود القانون وأن معاملة المعتقلين وفقا للمعايير الدولية يؤدي دورا واضحا في السعي إلى الحد من الأفعال الإرهابية وغيرها من أشكال العنف الشديد.

إن تعاملنا على الصعيد العالمي مع الذين يحملون السلاح وخبرتنا من زيارة آلاف المعتقلين سنويا تجعلنا جديرين بإرشاد الحكومات في مجال الامتثال لقواعد الحرب. وأدعو الدول إلى الالتزام بقواعد الإنسانية عندما تقدم على الاختيارات الصعبة التي تحيط بالعمل العسكري والأمني.

سيداتي سادتي، زملائي الأعزاء، إن هذا المؤتمر ليس احتفالا بأنفسنا لذلك لن أسترسل بشأن الجهود الجبارة التي يبذلها يوميا ١٥,٠٠٠ موظف في الصليب الأحمر والهلال الأحمر وزهاء ١٧ مليون متطوع وموظف من الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي حول العالم، بغية مساعدة وحماية الأشخاص المتضررين من النزاعات والعنف والكوارث. فدعوني أكرس لحظات نتذكر فيها أصدقاءنا وزملاءنا الذين زهقت أرواحهم وهم يعملون لإنقاذ أرواح الغير.

زملائي الأعزاء، كما تعلمون إن هذا المؤتمر الذي يتوج عملا تحضيريا امتد لأربع سنوات إنما يعتبر فرصة تجمع بيننا لتأكيد التزامنا بتحسين الامتثال للقانون الدولي الإنساني وتعزيز تصميمنا على حماية رسالتنا الطبية ومنع العنف الجنسي والدفاع عن المعاملة الإنسانية في المعتقلات والدفع إلى مزيد من المسؤولية في استعمال ونقل الأسلحة.

ونحن نشاهد يوميا عجزا عالميا عن احترام القانون الدولي الإنساني ونشاهد عجزا عن ضمان احترام القانون الدولي الإنساني وفقا لما يجب على جميع الجهات الحكومية والجهات الفاعلة من غير الدول بموجب اتفاقيات جنيف. إن هذه القواعد كثيرا

بالأمس اعتمد مجلس المندوبين نصوصا سوف يكون لها تأثير ملحوظ على أداء الحركة ورؤيتها وتأثيرها في المستقبل القريب. وسوف يفضي القرار المتعلق بتعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة إلى تحسين طريقة عملنا معاً من أجل خدمة ذوي الحاجة على خير وجه؛ وسوف تؤدي المبادرة المميزة للحركة إلى زيادة إبراز رسالتنا وفهمها؛ أما الرسالة الموجهة إلى مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، وأرى ستيفن أوبراين بيننا اليوم، فإنها ستحدد جدول أعمال أنداندا في الرحاب الإنساني الأوسع.

إن البرامج السياسية تسيطر على العالم، ونحن بوسعنا أن نقدم إسهاما ثميناً كعاملين في حقل العمل الإنساني ولا سيما فيما يتعلق بقضيتين محورييتين في زمننا هذا: الهجرة والإرهاب. فقد بلغت الهجرة العالمية أبعادا غير مسبوقة إذ هناك اليوم زهاء ٦٠ مليوناً من الأشخاص النازحين بسبب العنف والحرب، وهو رقم يفوق أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية. إنه رقم مذهل. وينبغي ألا يغيب عن ذهننا أن لا أحد يخلف وراءه بيته وأسرته وكل حياته لمجرد نزوة. إن الناس ينزحون لأسباب معينة، وهذه الأسباب لن تختفي قريبا. إن هذه الأزمة أبعد ما تكون عن نهايتها.

إن استراتيجية الحركة بشأن الهجرة لعام ٢٠١١ لا تزال ذات فائدة مثلما كانت عليه منذ أربع سنوات، ويلزم تطبيقها على نطاق أوسع. وثمة نقطتان محورتان مرة أخرى ألا وهما مواطن ضعف المهاجرين إلى جانب وضعهم كلاجئين، والواقعية العملية بدلا من ضيق الأفق. فينبغي أن يكون الدافع الأول للمساعدة الإنسانية وحماية المهاجرين هو تعرضهم للخطر، في حين إن وضعهم القانوني يحدد حقوقهم. فينبغي ألا تتعارض مواطن الضعف مع الحقوق، ولا يمكن للدول أن تركز على ما يحدث داخل حدودها فقط. فمسارات الهجرة عبر حدودية وينبغي لاستجابتنا الإنسانية أن تكون بالمثل عابرة للحدود.

يجب أن تطور الدول ومكونات الحركة شراكات ابتكارية ليس لدعم النازحين فحسب، بل أيضا لتمكينهم في مساهمهم من بلدان المنشأ إلى بلدان المقصد. إن احتجاز الناس في المخيمات ليس حلا. علينا أن نمنح المهاجرين القدرة والفرصة للعيش بصورة طبيعية. ومن ثم إنني أدعو جميع البلدان إلى أن توفر الموارد اللازمة لتلبية الحاجات الملحة القائمة.

ونحن باعتبارنا حركة سنستمر في توفير المساعدة الصحية وغيرها من المساعدة المادية للمهاجرين المستضعفين، وفي الوصول إلى أسرهم قدر الإمكان، وفي دعم الموقوفين ولا سيما القاصرين منهم. وستستمر اللجنة الدولية للصليب الأحمر في دعم الجماعات المحلية في بلدانها الأصلية والمناطق المجاورة القريبة من الخطوط الأمامية للنزاعات وهي مصادر النزوح الأولى بحيث تضطر أعداد أقل من الناس إلى هجر منازلها. وستُصعد أيضا دعمنا لشركاء الحركة على طول مسارات الهجرة.

سيداتى وسادتي، زملائي الأعزاء، إن المعضلة المزمنة القائمة وستظل قائمة تتمثل في الاعتماد على الحلول السياسية. مرة أخرى إني أناشد الدول اليوم أن تعمل في سبيل إيجاد حلول سياسية للنزاعات المسلحة الراهنة. إن الطريقة الوحيدة لوضع نهاية لمعاناة الناس من الحروب هي إنهاء الحروب.

ولقد رأينا أن الدبلوماسية العازمة من شأنها أن تمهد الطريق لإبرام الاتفاقيات السلمية. وأنا أوأمّن بقدرة المجتمع الدولي على استثمار جهوده والموارد اللازمة من أجل تحقيق مزيد من الإنجازات لإثبات أن النهايات السلمية أفضل من فرض الحظر والعقوبات والعنف والحرب.

أما نحن العاملين في حقل العمل الإنساني فإن طموحنا ينطوي على تلبية حاجات الناس كما ونوعا من خلال العمل الإنساني القائم على المبادئ. وعلى الرغم من السخاء غير المعهود خاصة من قبل الأطراف المانحة طويلة العهد، فإننا نواجه صعوبات إزاء تمويل ميزانية متنامية تجمع بين الإغاثة في حالات الطوارئ في الأزمات قصيرة الأجل وبين جهود إرساء الاستقرار طويلة الأجل في حالات النزاعات الممتدة. يتعين على مكونات الحركة أن تواصل العمل معا لتوضيح القيمة المضافة للعمل الإنساني القائم على مبادئ في الزمن الراهن.

إن المبادئ الأساسية التي اعتمدت في فيينا منذ ٥٠ سنة، هي: الإنسانية والحياد وعدم التحيز والاستقلال والوحدة والعالمية والخدمة التطوعية، تظل مفيدة كما كانت منذ نصف قرن من الزمان.

ولا يوجد سبيل أفضل لضمان فائدة استجابتنا من إشراك الأشخاص الذين نروم خدمتهم في كل خطوة نخطوها. إن حملة "من الأقوال إلى الأفعال" تقود السعي إلى شكل جديد من الاتصال التفاعلي للمستفيدين والمجتمعات المحلية يفضي إلى الانخراط الحقيقي لأناس حقيقيين على أرض الواقع.

إننا بكل تأكيد لا نريد أن ننحصر عن أوساط العمل الإنساني الكبرى. وسيكون مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي سيعقد العام القادم في إسطنبول فرصة لبيان قدرة التكامل أكثر من التماثل على تحقيق الابتكار والإنجازات.

ومن شأن التعاون الوثيق بين الأطراف الفاعلة المحلية والدولية في إطار الحركة وخارجها أن يضيف مزيدا من الخبرة والرؤية والمعارف إلى عملياتنا. وإننا في حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر نعرف جيدا أن التكامل بين المحلي والدولي هو الذي يتيح لنا العمل ويضمن لنا أن نستجيب ونتصدى بأحسن ما يمكننا لحالات الطوارئ القصيرة الأجل والنزاعات الممتدة والكوارث الطبيعية والكوارث التي من فعل الإنسان ومواطن الضعف المزمنة والنزاعات الحادة.

ما يتم تجاهلها أو انتهاكها في حين إنها الشيء الوحيد الذي يمكن أن يحمي المستضعفين من تداعيات النزاعات المسلحة والعنف.

ومن الأمثلة الصارخة على هذا العجز تكرار الهجوم على مرافق الرعاية الصحية وعلى الموظفين الدوليين على الرغم من حمايتهم النوعية التي ينص عليها القانون. إننا في حاجة إلى تجديد الالتزام باحترام القانون وروح القانون ومقصده أي: أقصى درجات الحذر في شن الهجوم وعدم التسامح إطلاقا إزاء الأخطاء.

وثمة مثال آخر هو انتشار الأسلحة وسوء استخدامها على نطاق واسع، وهو الأمر الذي لا يمكن تحجيمه إلا إذا تحول النقل المسوؤل للأسلحة واستخدامها المناسب إلى ممارسة معيارية. وقد شاهدت شخصا تأثر الأسلحة المتفجرة المستخدمة في المناطق كثيفة السكان أذكر من بينها اليمن وسوريا والصومال. وأي أجدد هنا المناشدة الموجهة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والحركة إلى جميع الأطراف كي تتجنب استعمال الأسلحة المتفجرة في المناطق كثيفة السكان. كما نناشد جميع الدول أن تنضم إلى معاهدة تجارة الأسلحة وأن تطبقها تطبيقا صادقا.

إن الامتثال للقانون الدولي الإنساني هو أهم نهج وحيد لضمان أفضل حماية في أزمنة النزاعات المسلحة. ولكن القانون الدولي الإنساني هو قبل كل شيء إنجاز للدول التي اجتمعت وقررت صنع التاريخ بتلك القوانين والتي كثيرا ما تبذل قصارى جهدها لضمان احترامها. وهذا المؤتمر يتيح لكم فرصة فريدة لإقامة آلية تسهم فعلا في تحقيق هذا الهدف الهام وأن تصنعوا التاريخ مرة أخرى.

لقد جاءت عملية التشاور بشأن القرار الخاص بالامتثال طويلة وتفصيلية. وأصبحت الآن تعبر عن الاتفاق الواسع بين مختلف الآراء التي تم الإعراب عنها خلال أربع سنوات. ويعترف مشروع القرار الذي أمامكم بأن منبرا دوليا حكوميا منتظما ومكرسا للتبادل بشأن القضايا الرئيسية للقانون الدولي الإنساني بما في ذلك الإبلاغ الطوعي والمناقشات التي تتناول موضوعات محددة إنما يمثل اليوم أفضل الفرص لتعزيز القانون الدولي الإنساني.

ومن الواضح تماما أن التماهي في إضعاف النص الذي أمامنا سيضعف القاعدة المؤيدة للقرار في الوقت الراهن في حين إن تقوية الآلية سيبعد الذين ما زالوا غير مقتنعين. وليست مهمتنا أن نبت في الآمال والمخاوف أو في المستقبل إلى الأبد. إننا لسنا بصدد اتخاذ قرار مثالي. ولكن نصنا الذي أمامكم يشكل أفضل صيغة توافقية يمكن الحصول عليها. لذلك أناشدكم جميعا أن تبذلوا كل ما في وسعكم للموافقة على مشروع هذا القرار. نحن هنا لاتخاذ خطوات عملية لكنها ضرورية في إطار التحدي المستمر لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني؛ لقد حان الوقت لنعمل معا ونخطو خطوة عملية إلى الأمام.

٤-٥-٧ تقرير الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر الدولي

السيدة فاطمة جيلاني،
رئيسة المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

يشكل تقرير الاستعراض العام لتنفيذ قرارات وتعهدات المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين جزءاً من الوثائق الرسمية للمؤتمر التي تلقيتموها في ٢٣ أكتوبر، كما يتوافر في الموقع الإلكتروني للمؤتمر. يتابع التقرير القرار رقم ٩ المعنون "عالمنا، عملكم: من أجل الإنسانية" الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي يطلب من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي للإبلاغ عن متابعة أعضاء المؤتمر للقرارات المعتمدة والتعهدات المقدمة.

والغرض من تقرير الاستعراض العام هو توثيق الأعمال والأنشطة التي اضطلع بها أعضاء المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما بين ٢٠١١ و ٢٠١٥. وهو ليس عرضاً تفصيلياً كاملاً أو تحليلاً دقيقاً لجميع الأنشطة المضطلع بها عقب المؤتمر الحادي والثلاثين. إنما يرسم الاتجاهات العامة ويوفر أمثلة عن مشروعات وحملات وأنشطة ملموسة نفذت على الصعيدين الوطني والدولي. وجاء التقرير نتيجة لاستقصاء ضم استبياناً تفصيلياً أرسل إلى جميع الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف والجمعيات الوطنية.

سنعرض عليكم الآن شريط فيديو يبين عدداً من أبرز نقاط هذا التقرير. شكراً لجميع الجمعيات الوطنية والحكومات التي دعمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي في صياغة تقرير الاستعراض العام بشأن تنفيذ القرارات والتعهدات.

عُرض شريط فيديو يبين أبرز ما جاء في التقرير الخاص
بالمؤتمر الدولي الحادي والثلاثين.

وسيؤدي التعاون النشط مع أوساط العمل الإنساني خارج إطار الحركة والدول والقطاع الخاص إلى توسيع نطاق الاستجابة الإنسانية وإثرائها وجعلها أكثر فعالية وأجدي بالنسبة إلى الأشخاص المحتاجين. علينا أن نتحد لمخاطبة نظرائنا لتشجيع الاحترام والتأثير في السلوك وتغييره في نهاية الأمر لأن الفشل في الحماية في الوقت الراهن أمر واقع ومصدر قلق شديد.

سيداتي سادتي، زملائي الأعضاء، أصبح التنافس الدولي على السلطة والعمل الأحادي والجمود المطول من الأمور العادية الجديدة في النظام الدولي، بما يؤدي إلى خسائر جسيمة في أرواح الملايين من البشر الذين يتحملون العواقب. ودعوني أختتم قولي بمناشدتك لاضطلاع بدوركم في تمكين الإنسانية عن طريق التعهدات ودعم القرارات وجعل هذا المؤتمر الدولي مؤتمركم من خلال التزاماتكم.

وسوف تكون الكفاءة في التوصل إلى صيغة توافقية خلال اليومين القادمين أمراً مفيداً: فيجب أن ينتصر الجوهر على الشك والتقدم على المناورة. فلنبت في ما هو مطروح أمامنا وليس فيما يخشى البعض أن يكون متوارياً عن الأنظار.

وبينما يجتمع رؤساء الدول والحكومات في باريس بشأن أزمة أخرى تهدد الحياة مرتبطة بتغير المناخ نحن أيضاً لدينا فرصة فريدة لضم القوى مع الدول والجمعيات الوطنية وغيرها لتتوحد وراء إنسانيتنا المشتركة واحترام القانون الدولي الإنساني ووراء ملايين البشر الذين يعانون من النزاعات المسلحة والكوارث والعنف. وشكراً لحسن استماعكم.

٦-٤

مناقشة الفريق الرفيع المستوى للموضوع العام "قوة الإنسانية: مبادئنا أساس عملنا"

الرجوع إلى
المحتويات

الثلاثاء، ٨ ديسمبر ٢٠١٥

(الساعة ١٢:٠٥ ظهراً)

السيدة هالة غوراني

(مراسلة ومذيفة قناة CNN) موجهة الحوار

(تحدثت طوال المناقشة باللغة الإنجليزية)

العالم - أعلم أن العديد من العاملين في جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر هم من المتطوعين. أرجو أن تنتبهوا إلى أن هذا الاجتماع سيُبنى على الشبكة لكي يتمكن الجميع من مشاهدته على الأترنت ومن يرغب في إرسال تويت عن هذا الاجتماع ليتفضل باستخدام الهاشتاغ (#POWEROFHUMANITY). إذا أردتم تذكيراً باسم الهاشتاغ فهو مكتوب على اللافتة العملاقة.

دعونا أولاً أن نستمع إلى الرسائل المسجلة لضيوفنا الموقرين الثلاثة.

أولاً الجزء الأول: خطب مسجلة بالفيديو

كلمة مسجلة بالفيديو للسيد لي يوان تشاو،

نائب رئيس جمهورية الصين (النص الأصلي باللغة

الصينية مع ترجمة باللغة الانجليزية)

أقدم بالتهاني الحارة إلى المؤتمر الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، المعقد في جنيف اليوم.

حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر هي رمز لما أحرزته حضارة الإنسان من تقدم. فالصليب الأحمر بصفته منظمة دولية تتمتع بقدر كبير من النفوذ والاعتراف على الصعيد الدولي قدم مساهمة هامة لتخفيف معاناة الإنسان، واحترام كرامة الإنسان، وحماية الحياة والصحة، وتعزيز السلام والتنمية في العالم. وقد أدت مبادئه ومقاصده دوراً هاماً للحفاظ على السلام والتنمية في العالم وأصبحت هذه المبادئ والمقاصد القيمة المشتركة للبشرية.

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بجميع العاملين والمتطوعين في الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

لا يزال السلام والتنمية في عالم اليوم هما موضوعان يترددان بانتظام في وقتنا هذا. ومع ذلك، فإن العالم لا ينعم بالسلام والأوضاع الإنسانية لا تزال وخيمة. ومناسبة الذكرى السنوية

تحية طيبة للجميع. أعتذر عن صوتي. لقد فقدته تماماً قبل يومين. والحمد لله استرجعت نصفه وهذا مكنتني من المشاركة في هذا الاجتماع الرائع اليوم. أرحب بالجمعيات الوطنية وبالجهات المتطوعة وبوزراء الدول وبالضيوف الكرام جميعاً. أنا هالة غوراني، أعمل كمذيفة ومراسلة في محطة سي أن. أن. يشرفني أن أحضر معكم اليوم المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر. إننا بصدد البدء بالجزء الثاني لهذا المؤتمر. إن موضوع هذا الاجتماع هو "قوة الإنسانية". بالطبع الإنسانية هي ما يحرك ضمائرنا جميعاً، هي التي تدفعنا جميعاً إلى أن نصبح أفضل ما يمكن أن نكون. هي المحرك الذي يدفع ما تقومون به جميعاً من عمل في جميع أنحاء المعمورة من لبنان إلى بنغلاديش إلى كازاخستان إلى كينيا. مرحباً بكم جميعاً.

إن من كرس حياته لهذا النوع من العمل يعرف بالطبع أن هناك الأهداف السامية وهناك أيضاً العقبات. فهناك الحكومات، والقوانين التي لا تُحترم دائماً، وهناك منظمات يصعب العمل معها بالمقارنة مع غيرها، ولكن هناك أفراد رائعين يكونون منظمات تعمل في جميع أنحاء العالم.

جدولنا لهذا الاجتماع يتألف من الاستماع إلى رسائل عبر الفيديو لبعض المشاركين غير الحاضرين معنا اليوم: بان كي مون، أمين عام الأمم المتحدة، ولي يوان تشاو، نائب رئيس جمهورية الصين، وفرانس فان هوتن يمثل أوساط الشركات، وهو الرئيس التنفيذي لشركة فيليبس. وسنستمع أيضاً إلى متطوعين من جميع أنحاء

مايو المقبل في إسطنبول. نحن بحاجة لفتنتكم ومشاركتكم لأننا نتطلع إلى حلول ملموسة للتحديات الإنسانية والعمل لتعزيز العمل الوقائي وحماية المدنيين الذين ينظرون إلينا بأمل الحصول على المساعدة وشكراً.

كلمة مسجلة بالفيديو للسيد فرانس فان هوتين ، الرئيس التنفيذي لشركة رويل فيليبس

(الأصل باللغة الإنجليزية)

أصحاب السمو، أصحاب المعالي، ممثلي الحكومات، قادة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، سيادتي، سادتي.

يسرني حقاً أن أغتنم هذه الفرصة لأخاطبكم بالنيابة عن شركة رويال فيليبس. علينا كمواطنين عالميين مسؤولية أن نسهم في تحقيق إنسانية مشتركة من خلال بناء عالم أفضل ولا سيما في أوقات التقلبات المتزايدة. إن تحسين حياة الإنسان هو في صميم مهمة ورؤية شركة فيليبس. لقد حددنا لأنفسنا هدفاً هو تحسين حياة ٣ بلايين شخص بحلول عام ٢٠٢٥. وفي ضوء هذا الهدف، وفي عام بالغ الأهمية شُرع فيه في تحقيق أهداف عالمية للجيل المقبل، نعتقد أن الشراكات بين الحكومات والمعنيين بالمجال الإنساني والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ستكون هامة للغاية. ومن المهم أن تكون أماننا فرصة لكي نؤثر معا بشكل إيجابي على الناس. إن علاقتنا الوثيقة تعود إلى أكثر من ١٠٠ عام أي إلى عام ١٩١٤، عندما عملت أسرة فيليبس مع جمعية الصليب الأحمر الهولندي لتقديم المأوى والغذاء لألاف البلجيكيين اللاجئين خلال الحرب العالمية الأولى. وقد قدمت شركة فيليبس على مر السنين الدعم بشكل مستمر إلى حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر من خلال التبرعات بشكل سلع أو خدمات. ومشاركتنا الأساسية هي المشاركة الشخصية لموظفينا وهو أمر أفتخر به للغاية.

واليوم وفي شراكتنا من خلال مؤسسة فيليبس نعمل معاً لإيجاد حلول طويلة الأجل للاستجابة إلى الاحتياجات الصحية للناس، ولا سيما النساء والأطفال في بيئات ناشئة وهشة. وتعمل أفرقتنا المتحمسة معكم بشكل وثيق في الميدان للتصدي للتحديات التي تواجهونها. ومثال ذلك، العمل من أجل إيجاد أفضل الطرق لجمع وإدارة البيانات في حالات الطوارئ وضمان حصول المرأة الحامل على الرعاية الطبية ما قبل الولادة في المناطق الريفية. ومن المثير أيضاً الإشارة إلى أن تركيزنا المشترك قد تحول لكي يطابق خبراتنا مع الهدف الأكبر المتمثل في تحسين الحياة اليومية للناس.

ومهمتنا هي تحسين حياة الناس من خلال ابتكارات مفيدة. لدينا بعض أكثر التكنولوجيات المتطورة في العالم في مجال الرعاية الصحية. ولكن الابتكار هو بالطبع عملية تتجاوز التكنولوجيا لإن

السبعين على إنشاء الأمم المتحدة والذكرى السنوية الخمسين على إعلان المبادئ الأساسية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، يتعين على جميع الحكومات ومنظمات الصليب الأحمر والهلال الأحمر تعزيز التعاون والالتزام بميثاق الأمم المتحدة، وبتفانيات جنيف والمبادئ الأساسية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر وأن تسعى معاً لمواجهة التحديات في المجال الإنساني.

وقد أشار الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى أن الصليب الأحمر هو تجسيد لروح تقود الحركة الإنسانية في العالم أجمع ولافتة لها أيضاً تعبر الحدود الوطنية والأعراق والمعتقدات. وجمعية الصليب الأحمر الصينية وهي تعمل وفقاً لروح "الإنسانية والأخوة والتفاني" بذلت جهوداً مثمرة هائلة في عمليات الإغاثة الإنسانية في الداخل والخارج على السواء. وستواصل حكومة الصين دعم القضية الإنسانية للصليب الأحمر في الصين وتشجع التعاون في المجال الإنساني مع جمعية الصليب الأحمر الصينية والجمعيات الوطنية الأخرى لتقديم المساعدة إلى أكثر الفئات المحتاجة في إطار جهود مشتركة لتعزيز السلام في العالم، وحماية صحة الإنسان وتحقيق "حياة كريمة للجميع". أتمنى للمؤتمر النجاح الكامل.

كلمة مسجلة بالفيديو للسيد بان كي مون ، الأمين العام للأمم المتحدة

(الأصل باللغة الإنجليزية)

أصحاب السمو الملكي، أصحاب المعالي، ممثلي الحكومات، قادة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، سيادتي سادتي.

يسرني أن أنقل أحر تحياتي إلى المؤتمر الثاني والثلاثين للصليب الأحمر. والأمم المتحدة فخورة بأن تكون جزءاً من هذا المؤتمر الهام للغاية.

أماننا معاً عمل صعب. لقد وضع المجتمع الدولي أقوى إطار معياري في التاريخ لحماية ودعم الناس في حالات النزاع المسلح والكوارث. ومع ذلك، نرى باستمرار المدنيين يتعرضون عن قصد أو بصورة عشوائية للإصابات أو القتل. لقد وجهت أنا وبيتر ماورير رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر مؤخراً نداءً مشتركاً باتخاذ إجراء عاجل لمعالجة المعاناة الإنسانية وانعدام الأمن، بما في ذلك مناشدة الدول الامتثال للقانون الدولي. وعدم القيام بذلك لن يقوض القانون فحسب، بل سيواصل في جعل عالمنا أقل أمناً. إن العمل الذي تقومون به هذا الأسبوع سيعزز حماية المدنيين، وسيساعد في ضمان الوصول الآمن للعاملين في المجال الإنساني والطبي وسيزيد من احترام القانون الدولي. وأتطلع لمشاركتكم القيمة خلال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في

ويضم طوائف إسلامية عديدة ويعمل وفق نظم قبلية ويشهد حرباً - جميع الحروب التي يمكن أن يتصورها المرء، أدركت أن لكل مبدأ من هذه المبادئ مغزى ومقصد، أي أنه يفتح الأبواب، ويذهب أبعد من ذلك، ليساعدنا على مساعدة الآخرين. لدي قصصاً قصيرة أود أن أقصها عليكم، عبد الرحمن الذي هو رئيس إدارة الكوارث، الحاضر معنا في الاجتماع. استمعت له مؤخراً في مقابلة له على شاشة التلفزيون بعد أزمة قندوز. سأله المعلق "هل تثقون بالمقاتلين؟" قال "كلا، إنني أثق بمبادئنا الأساسية ونحن ملتزمون بها ونأمل في أن يحترمها أيضاً الغير".

وعن موضوع العالمية، عندما حدثت الهزة الأرضية في اليابان، جاء فريق من المتطوعين في جمعيتنا ليخبرني عن قراره "بجمع التبرعات لليابان"، وقلت لإفراد الفريق "إن اليابان ولله الحمد بلد غني ونحن في أفغانستان نجمع التبرعات له!" وكان ردهم "نعم. لأننا نود أن نثبت أننا حتى في أفغانستان نعتقد بدورنا في العالمية". وقلت لهم "جمعيتنا ستقدم مبلغاً يقابل مبلغ التبرعات التي ستقومون بجمعها" وقاموا بجمع مبالغ كثيرة خلال ثلاثة أيام.

ولكن في حال انعدام مبدأ عدم التحيز ومبدأ الاستقلال فكيف يمكننا أن نعمل في بلدان كأفغانستان وسوريا أو في أي مكان آخر ونثبت أننا نعمل بحياد واستقلال؟ ولكن الاستقلال هو بمثابة التصفيق يحتاج إلى يدين. على الحكومة أن تحترم ذلك وعلى المعارضة أن تحترم ذلك أيضاً. إن جمعيتنا أوضحت للحكومة أهمية استقلالنا وحيادنا وأشكر حكومتي لأنها بالفعل سمحت لنا بالعمل بصورة مستقلة وحيادية مثلنا مثل الصليب الأحمر السويدي أو النرويجي. أفخر بأن الجميع في أفغانستان تقبل جمعيتنا وبأننا نجحنا في ذلك. فالآن يعتبر الجميع أن جمعية الهلال الأحمر الأفغاني هي جمعية محايدة ومستقلة. وشكراً

السيدة هالة غوراني

(مراسلة ومذيعه قناة CNN) موجهة الحوار

سنبداً الآن بالمناقشة. شكراً جزيلاً فاطمة غيلاني على كلمتك. شكراً على الكلمات الملهمة. أود أيضاً أن أرحب بالدكتورة جوان ليو الرئيسة الدولية لمنظمة أطباء بلا حدود- أشترتم إلى أزمة قندوز وهو موضوع للمناقشة أيضاً- والسير رديتشارد شيرف نائب القائد الأعلى السابق لقوات التحالف في أوروبا في حلف الشمال الأطلسي (NATO).

قوة الإنسانية - لقد ناقشنا هذا الموضوع منذ وهلة قبل أن ننضم إليكم على المسرح- هو موضوع يقوم على مفهوم واسع النطاق. فله معانٍ كثيرة ولكن الواقع أن الإنسان هو محوره.

الابتكار يبدأ بوضع احتياجات الفرد في المركز، وسواء كانت هذه احتياجات امرأة حامل في المناطق الريفية في كينيا أو مقدم الرعاية لها، فإننا نركز في عملنا على إيجاد حلول تحسّن بالفعل الحياة. إننا نعمل مع حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والصليب الأحمر الهولندي، من خلال الجمع بين خبرة مجتمعكم ومهاراتنا في التصميم القائم على الفرد وخدماتنا الاستشارية لتعزيز نظم الرعاية الصحية المحلية.

وختاماً، أود أن أشكركم على ما تبدلونه من جهود هائلة وتبدونه من اعتزاز في أدواركم كل يوم. أنكم تلهموننا برسالتكم وعملكم في الحركة، ونشعر أيضاً بالتشجيع لعمل الحكومات والقطاع الخاص معاً للتعجيل بتقديم خدمات أفضل في أكثر البيئات عرضة للخطر. فالعمل معاً وحده يمكننا من تحسين الأوضاع والتأثير بشكل دائم. شكراً

ثانياً الجزء الثاني: مناقشة الفريق

السيدة هالة غوراني

(مراسلة ومذيعه قناة CNN) موجهة الحوار

شكراً لنائب رئيس جمهورية الصين لي يوان تشاو والرئيس التنفيذي لشركة فيليبس فرانس فان هوتين والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون. المتحدثة التالية ستقدم ملاحظات بالنيابة عن الصليب الأحمر والهلال الأحمر. شغلت منصب رئيسة للهلال الأحمر الأفغاني منذ عام ٢٠٠٤، وقد تم تعيينها في عام ٢٠٠٢ كمندوبة دستورية لصياغة دستور جديد في أفغانستان - وهو بلد يواجه تحديات بالطبع. السيدة فاطمة غيلاني ستقدم ملاحظاتها الآن ومن ثم سنستمع إلى المتطوعين.

السيدة فاطمة غيلاني ،

رئيسة الهلال الأحمر الأفغاني

(بالإنجليزية طوال المناقشة)

شكراً جزيلاً هالة.

لقد عملنا لمدة خمسين عاماً وفقاً لمبادئنا السبعة. وهذه المبادئ هي التي فتحت الأبواب أمامنا لكي يقبلنا الغير ولكي نمضي قدماً في مساعيها ونقترب من من هو بحاجة إلينا. وبالطبع فإن الإنسانية هي أول مبادئنا. وعدم التحيز والاستقلال والوحدة والعالمية كلها تدرج تحت مظلة الإنسانية.

فعندما كنت متطوعة شابة كنت أعتبر هذه المبادئ وكأنها كلمات مكتوبة جميلة للسمع، ولكن عندما بدأت العمل كرئيسة لجمعية الهلال الأحمر في بلد يتكلم لغات مختلفة

مجتمعه. هذا أمر مرغوب أن يكسب المرء احترام مجتمعه، أن يقدم المساعدة.

السيدة هالة غوراني

(مراسلة ومذيعة قناة CNN) موجهة الحوار

الدكتورة جوان ليو، رئيسة منظمة أطباء بلا حدود (النص بالإنجليزية): ما نرغب أن نوضحه في هذه المناقشة فعلاً هو كيف- ولا سيما بالنسبة لمنظمتكم عندما تكون المشكلة هي النزاع- تتجسسون في إقناع جميع الأطراف على تطبيق مفهوم القانون الدولي الإنساني لكي يتمكن العاملون الطبيون والمهنيون في منظمتكم من العمل بأمن ولا سيما بعدما حدث في قندوز؟

الدكتورة جوان ليو،

رئيسة منظمة أطباء بلا حدود

(الأصل باللغة الإنجليزية)

هذا هو التحدي. شكراً جزيلاً على سؤالك. أعتقد أنه يتعين علينا عند العمل في هذه الظروف المختلفة أن نتفاوض بشأن حيز عملنا وأن نوضح هويتنا والمبادئ التي يقوم عليها عملنا وهي الحياد وعدم التحيز والاستقلال. فعملنا وإنسانيتنا يستندان أساساً إلى أخلاقيات مهنة الطب. إننا نقدم العلاج إلى الجميع بغض النظر عن الأصل أو الانتماء السياسي أو الديني. وأساساً نتوقف الحرب عند أبواب مستشفياتنا أينما عملنا. إننا نقدم العلاج للأطفال والآباء والأمهات والجرحى من المقاتلين. وفي جميع الأوقات هناك احتمال في أن يكون المقاتل المصاب بجروح هو شخص نعتقد أنه من الأعداء، ولكن هذا هو الأمر الذي نعالجه ونناقشه ونتفاوض بشأنه مع جميع الأطراف أينما عملنا.

السيدة هالة غوراني

(مراسلة ومذيعة قناة CNN) موجهة الحوار

ولكن كيف يمكنكم منع وقوع حوادث تشبه ما وقع في قندوز؟ لأن الحرب يمكن أن تتوقف على أبواب المستشفيات في رأيكم ولكن الأمر ليس كذلك بالضرورة في رأي المقاتلين. إنكم بحاجة لضمانات من الأطراف.

الدكتورة جوان ليو،

رئيسة منظمة أطباء بلا حدود

(الأصل باللغة الإنجليزية)

نعم هذا هو بالضبط الواقع. ولذلك فإننا نتفاوض للحصول على ضمانات. وفيما يتعلق بما حدث تحديداً في قندوز فإننا نواجه

السيدة غيلاني أود أن أسألك بعد حديثك للتو عن عملك في أفغانستان، كيف يمكن لمبدأ الإنسانية أن يندمج في العمل المعقد للغاية لمنظمة إنسانية تواجه من جهتها تحديات لوجستية وتنظيمية؟

السيدة فاطمة غيلاني،

رئيسة الهلال الأحمر الأفغاني

أعتقد إن لكل شيء غرض. فم منذ ١٥٠ عاماً كانت الحاجة تظهر في ساحات المعارك وتم التأقلم لذلك. فإذا كان لدينا اعتقاداً راسخاً حقاً بأن الإنسانية هي المبدأ الذي يجب أن يظل في أذهاننا دائماً فإننا نتصرف وفقاً لذلك وبالتالي فإن المقابل يصدقنا.

السيدة هالة غوراني

(مراسلة ومذيعة قناة CNN) موجهة الحوار

هل هذا صحيح لا سيما وإن معظم العاملين في الهلال الأحمر الأفغاني هم من المتطوعين؟

السيدة فاطمة غيلاني،

رئيسة الهلال الأحمر الأفغاني

نعم في أفغانستان وفي أماكن أخرى.

السيدة هالة غوراني

(مراسلة ومذيعة قناة CNN) موجهة الحوار

ما الذي يثير حماسهم لهذا العمل الإنساني ومن هم المتطوعين؟

السيدة فاطمة غيلاني،

رئيسة الهلال الأحمر الأفغاني

كنت أنا متطوعة أيضاً في سن الثانية عشرة عندما كانت والدي وجدتي متطوعات. إنني أتتمي إلى أسرة من المتطوعات. فحتى في أوقات السلم - وبسبب الكوارث الطبيعية العديدة في أفغانستان- كانت جمعية الهلال الأحمر الأفغاني جمعية محبوبة ومحترمة حقاً والكثير يرغب التطوع للعمل فيها أو الانضمام إليها. بصراحة، إنني أتحدث عن فترة ٥٠ عاماً خلت- لا أعرف أية امرأة من أسرتي أو من بين صديقاتي لم تكن قد تطوعت أو انضمت إلى جمعيتنا. اليوم تغير الأمر كثيراً. سابقاً كانت النخبة هي التي تتطوع أما اليوم فالمتطوعون هم من العامة. فالفرد يشعر بالأهمية لأن الآخرين بحاجة إليه. فمثلاً خذ متطوعاً في منطقة نائية في أفغانستان تجد أن السبب الرئيسي الذي حملة في حالة الهزة الأرضية التي حدثت في باداكشان على أن يكون أول شخص يعلمنا بالمكان المحتاج لمساعدتنا هو كسب احترام

منظور عسكري؛ والمطلوب ضمانات بأن يتطابق الأمر الذي يتم التفكير فيه مع الشروط القانونية ويستوفي أدق المعايير للحد من الأضرار الجانبية. وهذا هو بالطبع من مصلحة القوات العسكرية أيضاً لأن طبيعة النزاع تتطلب من القوات العسكرية في القرن ٢١ إخضاع كل شيء تقوم به لمعيار رئيسي وهو "ما هو أثر ما نحن مقدمون عليه في مشاعر الأشخاص الذين نعمل معهم؟" لأن القوات العسكرية إذا ابتعدت عن الناس المحيطين بها فإنها تعطي للخصم ميزة.

السيدة هالة غوراني

(مراسلة ومذاعة قناة CNN) موجهة الحوار

سنبحث عن الدور المحتمل للقوات العسكرية في مجال عمليات الإغاثة وهو بالطبع ليس مهمتها الرئيسية ولكن يمكن استخدامها لهذا الغرض. سننظر في ذلك بعد لحظات. السيدة غيلاني تود أن تضيف شيئاً إلى ما قيل.

السيدة فاطمة غيلاني،

رئيسة الهلال الأحمر الأفغاني

قلت سابقاً إن قبول حياد الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود هو وفقاً للمثل الأفغاني بمثابة تصفيق يلزمه استخدام اليدين، فلا يمكننا أن نصرخ أننا محايدون. فالحياد هو موقف ينبغي أن يحظى باعتراف الآخر ويجب أن تقبله الحكومات أيضاً. فهو موقف وقعت عليه الحكومات وليس موقفاً اخترعناه بالأمس. وهو موقف وقعت عليه جميع الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف وبالتالي عليها أن تضع ذلك في اعتبارها وتتوخى الحذر.

السيدة هالة غوراني

(مراسلة ومذاعة قناة CNN) موجهة الحوار

بالطبع هناك فرق بين الوثيقة التي يتم التوقيع عليها وبين تطبيقها. الدكتورة ليو هل تودين إضافة شيء إلى ما قيل.

الدكتورة جوان ليو،

رئيسة منظمة أطباء بلا حدود

أود أن أوضح أننا أينما عملنا- في ٦٣ بلداً بعدد ٣٥٠٠٠ عامل في جميع أنحاء العالم- نقوم بالتواصل والعمل مع جميع الجهات ولدينا قنوات للاتصال، ولذلك فإننا لا نعمل في جزيرة معزولة هي مستشفياتنا، نحن نتواصل من الناس. وتوضيحاً لذلك، إن مستشفى قندوز افتتحت بعد مفاوضات دامت سنتين قمنا من خلالها بتوضيح عملنا والمبادئ التي يقوم عليها، ولذلك

حالة صعبة الآن لأننا نحاول فهم ما حدث وما الذي أدى إلى شن هذه الغارة الجوية. لقد أجريت تحقيقات وحصلنا على تفسيرات مختلفة- سلسلة من الأخطاء. ونحن نفهم سلسلة الأخطاء. ولكن ما يصعب علينا فهمه أكثر هو كيف يمكننا تجنب وقوع حالات مماثلة في المستقبل. فالمحك الآن هو أن ما حدث في قندوز- وما حدث في سوريا حيث تم قصف عشرات المستشفيات في أكتوبر وما حدث مؤخراً في سوريا- يحتم علينا ضمان حماية المستشفيات في مناطق القتال. علينا أن نضمن حماية الحصول على الرعاية الطبية. وهو أمر يستند إلى القواعد الأساسية لأخلاقيات مهنة الطب. وهو مبدأ نتمسك به ولكنه أيضاً مبدأ منصوص عليه في القانون الدولي الإنساني أي "قواعد الحرب".

السيدة هالة غوراني

(مراسلة ومذاعة قناة CNN) موجهة الحوار

الجنرال شيرف. أعلم أنك لم تقرأ التقرير عن قندوز - والواقع أنه سري - وأنا لا نود بالضرورة التركيز على حالة واحدة، ولكن كيف يمكنك أن تضمن في حالة مثل أفغانستان التي تشهد قصفاً جويًا أنكم لا تستهدفون منشأة من باب الخطأ؟ يبدو أننا وفي عام ٢٠١٥ لا نزال نواجه صعوبات هامة في هذا الصدد وهو ما يثير قلق العاملين في المجال الإنساني، وهم محقين في ذلك، لأنهم غير محميين.

السير ريتشارد شيرف

نائب القائد الأعلى السابق لقوات التحالف

في أوروبا في حلف شمال الأطلسي (NATO)

(تحدث باللغة الإنجليزية)

من الواضح أن حادث قندوز المخيف هو أفضح خطأ ارتكب، وأعتقد أن من واجب القوات العسكرية أن تفهم وتقيم صلات واتصالات مع جميع الجهات المعنية فيما يمكن ان يُسمى بـ"الحيز الحرج". ولذلك أعتقد أن ذلك يعني العمل أحياناً مع الجهات المعنية الأخرى بصورة وثيقة كلما أمكن. ولكنني أعتقد أن القوات العسكرية تعترف بأن منظمات مثل منظمة أطباء بلا حدود واللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ترى أن الحياد هو مبدأ أساسي للحماية، يندر وجوده في الأماكن القريبة جداً من أماكن القتال. والقوات العسكرية بحاجة إلى احترام ذلك. ولكن في الوقت نفسه وبغية إيجاد هذا الحيز الإنساني، يجب إقامة قنوات للاتصال. وهذا لا يعني بالضرورة المساس بالحياد، ولكنه يسمح بفهم وإدراك ما يجري لمنع وقوع مثل هذا الحادث تحديداً. وبالطبع يتطلب الأمر من القوات العسكرية أيضاً أن تكون دقيقة جداً في تصويب أهدافها من

السير ريتشارد شيررف نائب القائد الأعلى السابق لقوات التحالف في أوروبا في حلف الشمال الأطلسي (NATO)

كلا بالتأكيد. ولكنك في هذه الحالة أقيمت الضوء على التحدي أمامنا وجوهر ما نقولينه هو كيف يمكن التحكم في الحروب وكيف يمكن تجنب وقوعها. أرى أن تجنب الحروب هو أمر ممكن إذا كنا أقوىاء، وتجنب النزاع يحتاج إلى رده من خلال جعل نتائج النزاع وخيمة إلى درجة لا يمكن تصديقها وبالتالي إيجاد الحلول من خلال وسائل سياسية ودبلوماسية وغيرها من الوسائل. بالطبع القول أسهل من الفعل في عالم تعمل فيه جهات فاعلة من غير الدول. ولكن أحياناً يصبح القتال واجبا وذلك لحماية الحرية والديمقراطية وسيادة القانون. كما أن الديمقراطية تستوجب محاربة الدكتاتورية والمجموعات الفوضوية من غير الدول لكي تجد الطريق إلى السلام لأننا نعيش في عالم غير مثالي.

السيدة هالة غوراني

(مراسلة ومذبة قناة CNN) موجهة الحوار

لقد أشرت إلى الجهات الفاعلة من غير الدول، ولكن الدول أحياناً تقوم بنفسها بقتل مواطنيها-أنا نرى ذلك يحدث في سوريا على سبيل المثال. هل تعتقد أن قراراً يصدر عن مؤتمر كهذا ينص على عقد اجتماع سنوي سيكون له تأثير بالغ على حمل الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول على احترام القانون الدولي الإنساني؟

السيدة فاطمة غيلاني،

رئيسة الهلال الأحمر الأفغاني

هذا هو سبب الأهمية القصوى لهذا المؤتمر. وأقول ذلك لأننا جميعاً حاضرون. الحكومات والجمعيات الوطنية والأطراف مثل منظمة أطباء بلا حدود والعالمين في المجال الإنساني. ولهذا السبب من الهام جداً أن نأخذ عملية صنع القرار على محمل الجد. يجب أن ننظر إلى هذا القرار من منظور إنساني محض لا من منظور سياسي لأننا إذا نظرنا إليه من منظور سياسي فإننا لن نحقق، في رأيي، أي شيء. هذا هو سبب أهمية النظر في ذلك بصورة جادة وعدم المماطلة لسنوات مقبلة وضرورة اتخاذ هذا القرار وتقديم المساعدة.

السيدة هالة غوراني

(مراسلة ومذبة قناة CNN) موجهة الحوار

ناقشنا موضوع النزاع كثيراً وذلك بالطبع لأنه من أخبار الساعة. ولكن أود بصفتي مراسلة صحفية أن نتحدث عن أحد أهم

فمستشفى قندوز معروفة جيداً وهي تقدم العلاج لأكثر من ٢٠٠٠٠ شخص سنوياً في قاعة الطوارئ على أيدي عشرات الأطباء وأخصائيي الجراحة. إن مستشفى قندوز كانت مركز الإغاثة في المنطقة الشمالية الشرقية لأفغانستان. كانت شريان الحياة للجرحى. هذا هو العمل الذي كنا نقوم به. ولذلك فإن الجميع كان يعلم بعملا كما أننا كنا نتواصل مع أطراف مختلفة. والجميع كان يعتقد أن بوسعه تلقى العلاج في مستشفى قندوز بكل أمان.

السيدة هالة غوراني

(مراسلة ومذبة قناة CNN) موجهة الحوار

أعتقد أن العديد منكم شاهد صورة العاملين في مجال تقديم الرعاية الصحية في حالات الكوارث والجرحى في مستشفى قندوز وهم يقدمون العلاج إلى زملائهم على طاولة العمليات الجراحية المؤقتة- وهو ما يعكس بطولة حقيقية من جانب العاملين في منظمة أطباء بلا حدود- وهو ما أثار المشاعر في جميع أنحاء العالم.

دعونا نتحدث قليلاً عما يمكن لهذا الاجتماع الذي يعقد كل أربع سنوات أن يتوصل إليه من نتائج ملموسة. فهو مناسبة نادرة ولذلك أعتقد أنه قادر على مناقشة أهداف عملية وملموسة، بل يجب أن يقوم بذلك، مثل اتخاذ خطوات لصياغة قرار ينص على عقد اجتماع سنوي للدول لمناقشة الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وبعض الدول لا توافق على ذلك بالضرورة. هل تعتقد، سيدي، أن مثل هذا القرار المتمثل في عقد اجتماع للدول لمناقشة هذا الجانب الهام للقانون الدولي وهو القانون الدولي الإنساني سيكون له تأثير بالغ في ظروفنا الحالية؟

السير ريتشارد شيررف

نائب القائد الأعلى السابق لقوات التحالف

في أوروبا في حلف شمال الأطلسي (NATO)

أعتقد ذلك بلا شك، لأن البيئة الراهنة تشهد الفوضى والصراع بشكل متزايد وهناك مفارقة بالنسبة لرجل عسكري مثلي لأنه إذا ما أردنا السيطرة على ويلات النزاع فيجب أن يخضع ذلك للقانون الدولي الإنساني.

السيدة هالة غوراني

(مراسلة ومذبة قناة CNN) موجهة الحوار

ولكن ما هو الطرف الذي سيحترم ذلك؟ فلديك الأطراف الفاعلة من غير الدول، ولديك الأطراف الإرهابية، ولديك الجماعات الإرهابية- فهي أحياناً الجهات التي تخطط لما يحدث في مناطق النزاع؛ وهي ليست الجهة التي ستوقع على أية وثيقة وتحترم القواعد؟

التحدي هو إيجاد الإرادة السياسية من جانب جميع الدول في العالم للاستجابة لهذه الأنواع من الأوبئة. لقد استغرق عملنا بضعة شهور مضية لإقناع العالم بأن هذا الوباء وباء مختلف ولم ننجح في وضع حد له إلا بعد أن انتبه العالم له.

السيدة هالة غوراني

(مراسلة ومذيفة قناة CNN) موجهة الحوار

أتصور أن أهم تحدٍ أمامكم جميعاً هو كيف تقرررون ما هي الأولويات؟ هناك دائماً احتياجات في كل مكان. كيف تحددون الأولويات فيما يتعلق بتخصيص الأموال، وكيف تحددون الأولويات فيما يتعلق بالرعاية الواجب تقديمها؟ فهل تستجيبون للآزمات التي تحظى بأكثر قدر من التغطية الإعلامية؟ ولماذا يتم تغطية هذا المرض وليس ذلك؟ لماذا توجهون الاهتمام إلى هذا وليس إلى ذلك؟ كنا نود منكم أن تقوموا بهذا ولكنكم قمت بشيء غير هذا. إنني متأكدة من أن الأسئلة التي يتم توجيهها فيما يتعلق بالاستجابة في مجال العمل الإنساني هي أسئلة مشابهة. سؤال إلى السيدة غيلاني فيما يتعلق بالقضايا التي لا تتعلق بالنزاع التي تواجهها أفغانستان، لقد ذكرت الهزات الأرضية؛ وبالطبع هناك تفشي الأمراض أيضاً. ما هو التحدي أمامكم في هذا المجال. أنكم لا تواجهون الحكومة وحدها، بل الجهات الفاعلة من غير الدول، أمامكم الطالبان، والآن تنظيم الدول الإسلامية في العراق والشام وهي جهات تتنافس على السلطة على أجزاء محددة من بلادكم، كل ذلك يضيف إلى التحديات القائمة بالفعل أمامكم كما لو كانت هذه التحديات غير كافية. ما هو أكبر شاغل أمامكم فيما يتعلق بذلك؟

السيدة فاطمة غيلاني،

رئيسة الهلال الأحمر الأفغاني

إنني أحسد دائماً البلدان التي لديها أولويات. فإذا أردت أن تعرفي ما هي أولويات عملي فلن أستطع الإجابة عن سؤالك لأن أولوياتي كثيرة. علينا مواصلة العمل. علينا أن نتمسك بمبادئنا. ولنا أمل أن يحتاجنا الغير ويحترمون طريقة عملنا أيضاً. ولكن ذلك غير مضمون أبداً. حتى الآن كان الحظ حليفنا. ولكن المتطوعين في سوريا لم يحالفهم الحظ حيث تم استهدافهم. لم يستهدفنا أحد. فعندما قُتل المتطوعون في جمعيتنا كان ذلك إما بسبب تبادل إطلاق النيران أو بسبب الألغام أو غير ذلك. ولكن خوفي سيظل دائماً "على المتطوعين الشباب- كيف أحميهم". مئات الآلاف منهم. ولهذا السبب يُعد هذا المؤتمر في غاية الأهمية. وهذا هو سبب أهمية أن تنظم الحكومات والجمعيات الوطنية على الأقل أمورنا لتصبح أكثر فعالية. لا تنسوا أن المعارضة أيضاً لا تتمنى إغضاب الناس بل تتمنى أن يفرحوا لعملها. إن العالم بحاجة إلينا، وبخاصة إلى الغذاء والمأوى. فعندما تحدث هزة أرضية

المقالات الإخبارية لهذا العام وهي فيروس إيبولا. لقد شاركت منظمة أطباء بلا حدود كثيراً وكذلك الصليب الأحمر. أ طرح السؤال على منظمة أطباء بلا حدود لمعرفة أكبر تحدي واجهته لمكافحة فيروس إيبولا على سبيل المثال.

الدكتورة جوان ليو،

رئيسة منظمة أطباء بلا حدود

أود أن أربط بين أمرين، فيما يتعلق بنتائج هذا الاجتماع والامتثال للقانون الدولي الإنساني وقواعد الحرب، فهل يناسبكم ذلك؟ أنكم تعلمون أن منظمة كمنظمتنا لا تكفي بالطبع. أعتقد أننا نؤمن بتقاسم الإنسانية التي تنعكس في وجود قواعد للحروب وهو أمر تمسكنا به ولا نزال منذ ١٥٠ عاماً وأنه مكرس في أخلاقيات مهنة الطب- ولذلك المطلوب منكم هو أكثر بكثير من مجرد تقديم تقرير شخصي عن الامتثال للقانون الدولي الإنساني بل إعادة التأكيد على القانون الدولي الإنساني. هذا هو مرادي لأن ذلك يسمح لي ولمنظمتي بالعمل في مناطق النزاع. هذا هو حقيقةً أمر هام للغاية. هذا هو الأمر الذي يجلب الإنسانية إلى مناطق النزاع. ولذلك فإننا عندما نتحدث عن تقاسم الإنسانية، فإن ما يخلق قوة الإنسانية هو التمسك وإعادة التأكيد على وجود قواعد للحروب. لذلك أعتقد أن الأمر بين أيديكم.

السيدة هالة غوراني

(مراسلة ومذيفة قناة CNN) موجهة الحوار

إعادة التأكيد على قواعد الحرب، وعلى قواعد القانون الدولي الإنساني، وعلى المبادئ الأساسية للعمل الإنساني. لقد استمعنا لهذه الرسالة بوضوح. ولكن دعوني أسألكم - لكي نتطرق إلى احتياجات أخرى تواجه العالم من حيث الاستجابة الإنسانية- عن عمل منظماتكم الرائعة للتصدي للأوبئة والأمراض ومثال ذلك فيروس إيبولا. الدكتورة ليو ما هو أكبر تحدٍ واجهته منظماتكم في الاستجابة لتفشي فيروس إيبولا.

الدكتورة جوان ليو،

رئيسة منظمة أطباء بلا حدود

أعتقد أن أكبر تحدٍ واجهنا فيما يتعلق بفيروس إيبولا هو تنبيه العالم بهذا الفيروس. فالحصول على استجابة دولية استغرقت أكثر من ستة أشهر وقبول عملنا "بلا مبالاة عالمية" و"خوفاً عالمياً - عندما قمنا بإعادة مصابين إلى الغرب أو الشمال" وانتهى بنا الأمر إلى "استجابة عالمية". ولذلك فإن التحدي لا يكمن في اكتشاف تفشي فيروس إيبولا وهو فيروس مختلف لأننا نملك نظام الإنذار والمراقبة، ومن المحتمل أن نقوم بتعزيز هذا النظام من خلال لوائح صحية خلال السنوات القليلة المقبلة. ولكن

فإنها لا تعرف ما هو توجهك السياسي - إنها ستصيبك لا محالة. ولذلك فإن الناس بحاجة إلينا ونحن مستعدون لخدمتهم.

السيدة هالة غوراني

(مراسلة ومذاعة قناة CNN) موجهة الحوار

أتوجه إليك سيدي الجنرال: طبعاً كما ذكرنا أن المهمة الرئيسية للقوات العسكرية لا تتمثل في تقديم المساعدة وفي إيصال الخدمات الإنسانية أو تيسير مهمة الأطباء للوصول إلى المستشفيات في الميدان إلخ. ولكن ما هو دور القوات العسكرية في الاستجابة الإنسانية؟

السير ريتشارد شيرف

نائب القائد الأعلى السابق لقوات التحالف

في أوروبا في حلف شمال الأطلسي (NATO)

أعتقد أن بإمكان القوات العسكرية أن تقدم الكثير. بإمكانها أن تستجيب بسرعة كبيرة وبوحدات مناسبة متأهبة.

السيدة هالة غوراني

(مراسلة ومذاعة قناة CNN) موجهة الحوار

هل بإمكانك أن تعطي أمثلة على ذلك؟

السير ريتشارد شيرف

نائب القائد الأعلى السابق لقوات التحالف

في أوروبا في حلف شمال الأطلسي (NATO)

مثلاً في حالة الهزة الأرضية ما يمكن للقوات العسكرية أن تفعله هو الاستجابة فوراً بواسطة الطائرات المروحية للوصول إلى المجتمعات المحلية المعزولة. فبإمكانها جلب الأفرقة الطبية وبناء المستشفيات الميدانية وجلب الإمدادات اللوجستية - من غذاء وأغطية إلخ... وماوى. وبالطبع إلى جانب كل ذلك، فالقوات العسكرية تملك سبلاً للاتصال لأنها تملك أطراً راسخة للاتصالات العسكرية. ولذلك أعتقد أن بإمكان القوات العسكرية أن تقوم بالكثير. ولكن على ألا يغيب عن الأذهان بالطبع أنها غير متخصصة في العمل الإنساني. فهناك العديد من المنظمات المتخصصة في هذا المجال. بل أرى أن ذلك العمل هو بمثابة دعم.

السيدة هالة غوراني

(مراسلة ومذاعة قناة CNN) موجهة الحوار

الحال في أوقات النزاع صعب لأن منظمات الإغاثة لا ترغب في أن يُنظر إليها على أنها تعمل مع طرف مقابل طرف آخر، ولكن

الحال بالنسبة للكوارث الطبيعية أو الطوارئ الطبية مختلف فهو أسهل أليس ذلك صحيحاً؟

السير ريتشارد شيرف

نائب القائد الأعلى السابق لقوات التحالف

في أوروبا في حلف شمال الأطلسي (NATO)

أعتقد أن هذا صحيح. ولكن أعتقد أنه يتعين على القوات العسكرية، رغم ذلك، أن تحترم وتفهم الأدوار وذلك الحيز الإنساني. وكما قالت الدكتورة جوان سابقاً إن المسؤولية تقع على عاتق القوات العسكرية في الفهم والتواصل. وأعتقد أنك أشرت سابقاً إلى النقطة الهامة وهي مدى الإبلاغ عن مكان قندوز. فالجميع يعرف ما كان في قندوز. أعتقد أن هناك فشل في الداخل ولا أريد أن أحكم على أية مبررات ولكنني أعتقد أن ذلك ربما وقع بسبب خلل داخل مقر القيادة العسكرية.

السيدة هالة غوراني

(مراسلة ومذاعة قناة CNN) موجهة الحوار

أود أن أضيف- ربما لا يعرف المستمعون إنه لم يتم فحسب الإبلاغ عن مكان الحادث بعد أول قصف بل إنه وجه طلب للاستغاثة ورغم ذلك قصفت المستشفى أربع مرات. ولذلك، فالإبلاغ لم يتم بعد حدوث القصف الأول فحسب بل أثناء القصف أيضاً. والتقرير سري، لكن ما وقع هو شيء يصعب التصديق. ولنعود إلى القوات العسكرية. دكتورة ليو هل عملت منظمكم في أي وقت من الأوقات بمساعدة أو إلى جانب القوات العسكرية أو استفادت من دعمها اللوجستي؟

الدكتورة جوان ليو،

رئيسة منظمة أطباء بلا حدود

في رأي السؤال المفيد هو أين يكمن التكامل في مختلف الأزمات. وانتشار فيروس إيبولا هو خير مثال على ذلك، لأننا أستنجدنا بالكثيرين. وأود هنا أن أكتفي بالإشارة إلى المشاركة الهائلة للاتحاد الدولي يوماً بعد آخر لإجراء مراسيم دفن أكثر من ٢٠,٠٠٠ شخص بشكل يصون الكرامة في غرب أفريقيا. ولكن لم يتم الاعتراف بهذا العمل بالشكل الذي يستحقه. وشارك هذا أيضاً فيما أسميه إنسانيتنا المشتركة، ولذلك فهو عمل يستحق بالفعل الإشادة. وفيما يتعلق بالقوات العسكرية- وبما أن هذا السؤال يُطرح علينا مراراً وتكراراً، أود أن أذكر الجمهور بأننا عندما خاطبنا الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢ سبتمبر ٢٠١٤، طالبنا بنشر فرق مدنية وعسكرية ذات معرفة بالمخاطر البيولوجية. ويتم في حالات كثيرة

السيدة هالة غوراني

(مراسلة ومذيعة قناة CNN)

موجهة الحوار

لدينا أسئلة طرحها الحاضرون. ذكر الرئيس التنفيذي لشركة فيليبس حدوث تطور مفيد في الولايات المتحدة الأمريكية يتعلق بقانون العمل وإجازات الأبوة والأمومة- جميع هذه التطورات الاجتماعية الهامة للغاية حدثت بسبب الدور الريادي للشركات لا بفضل الحكومة. الدكتورة ليو، هل يمكن للشركات، وإن كانت تمثل القطاع الخاص- وهي بالطبع تعمل لتحقيق الأرباح- المشاركة في الاستجابة الإنسانية بصورة فعالة واستخدامها في مجال لا يستهدف الربح، وكيف إذا صح ذلك؟

الدكتورة جوان ليو،**رئيسة منظمة أطباء بلا حدود**

إننا نخشى دائماً تلقي بعض الأسئلة وهذا السؤال هو أحدها. فبالنسبة للقطاع الخاص وهو ما قلته مراراً وتكراراً وأكرره فيما يتعلق بفيروس إيبولا إننا لا يمكن أن نترك موضوع مواجهة هذا الفيروس إلى القطاع العام. وهو ما حدث فيما يتعلق بفيروس إيبولا ففي البداية كانت هناك كيانات مثل الاتحاد الدولي ووزارات الصحة وكانت هناك كيانات من القطاع الخاص أيضاً. ولا يمكن لمنظمات دولية غير حكومية مثل منظمة أطباء بلا حدود أن تقوم بدور ريادي وحدها لمواجهة إيبولا؛ فهو أمر غير معقول. أعتقد أن الصحة هي خير يعود على الجميع وهي مسؤولية تقع على عاتق الحكومات. ولذلك فإن القطاع الخاص، ومنظمة أطباء بلا حدود والجمعيات الخيرية وأية مؤسسة اجتماعية مسؤولة في شركة ما لا يمكنها أن تكون مسؤولة بالمعنى الحقيقي عن الصحة. إن الحكومات هي المسؤولة عن صحة مواطنيها. ولذلك بإمكان هذه الجهات أن تقدم مساهماتها ولكن يجب عدم ترك الحكومات بدون عقاب. هذه هي مسؤوليتها. الصحة هي مسؤولية الدول.

السيدة هالة غوراني(مراسلة ومذيعة قناة CNN) **موجهة الحوار**

السيد شيرف تود أن تضيف على ما قيل؟

السير ريتشارد شيرف**نائب القائد الأعلى السابق لقوات التحالف****في أوروبا في حلف شمال الأطلسي (NATO)**

أعتقد أن هذا بالفعل موضوع هام حقاً. فدور القطاع الخاص لا يتعلق بالمجال الإنساني فحسب ولكن وبشكل أوسع بالمشاركة

تحريف ما طلبناه وتفسيره بأننا طلبنا تدخلاً عسكرياً- لا إننا طلبنا نشر فرق عسكرية متخصصة لأننا كنا آنذاك بحاجة إلى نشر قوة عاملة كبيرة فوراً تعمل وفق سلسلة أوامر جيدة التنظيم وملمة بمعالجة الأمراض المعدية وقادرة على فهم ذلك. كان ذلك هو غرضنا. ولكن ما حدث لم يكن مطابقاً تماماً لما طلبناه. في الواقع، إننا نعلم بأن القوات العسكرية قادرة على أن تعمل كجسر جوي، نعلم أنها كانت قادرة على إجلاء موظفينا بطريقة آمنة. ولذلك فإن عملها يكمل بعض الشيء عملنا. ومع ذلك، فإن ذلك ربما يكون أسهل عندما يتعلق الأمر بالكوارث الطبيعية.

السيدة هالة غوراني

(مراسلة ومذيعة قناة CNN)

موجهة الحوار

لقد تحدثنا عن النزاع وعن الأوبئة، فلنتحدث قليلاً عن الكوارث الطبيعية. أذكر حديثي مع الدكتورة جوان وإعراي عن إعجابي بمنظمتها وبما قامت به من عمل خلال الهزة الأرضية التي وقعت في هايتي وعملها أيضاً عند وقوع غيرها من الكوارث الطبيعية. فلنتحدث بعض الشيء عن ذلك. هل أن السلطات أو الجهات التي ينبغي أن تقدم المساعدة تصبح في حال وقوع الكوارث الطبيعية عائقاً ولماذا؟ وما الذي يجب القيام به لإيجاد حل لهذه المشكلة.

السيدة فاطمة غيلاني،**رئيسة الهلال الأحمر الأفغاني**

إن من الهام للغاية أن يؤخذ الدور المساعد للجمعيات الوطنية مأخذ الجد. فبإمكاننا إنجاز العجائب في البلدان التي تفعل ذلك. وسفيرتنا الجديدة الحاضرة معنا كانت وزيرة الصحة العامة. وقد عملنا معاً بعزم لمكافحة مرض الشلل مثلاً. وبذلنا قصارى جهودنا ونجحنا في ذلك. وينطبق نفس الشيء على الكوارث الطبيعية. فالحكومة لا تتردد في القول إن هذه الأماكن هي أماكن لا يمكن الذهاب إليها بسبب النزاع؛ وها هي الجمعية الوطنية تذهب وفقاً لقواعد ولوائح عملها. وفي آخر اجتماع عقدناه بشأن الهزة الأرضية في بنغلاديش- أفغانستان تشهد كل يوم شكلاً من أشكال الكوارث الطبيعية- قال أحد المحافظين "أمرتُ جمعية الهلال الأحمر الأفغانية القيام بذلك" ورد رئيس الدولة "سيدي المحافظ إننا لا نأمر الجمعيات الوطنية، إننا نطلب منها العمل. كان هذا الرد بالنسبة لي شيئاً عظيماً، كان شيئاً رائعاً لأن الرسالة كانت موجهة للجميع وهي أن الجمعيات الوطنية تؤدي دور المساعد. وبالتالي يجب عدم إساءة فهم هذا الدور. نحن لسنا عبيداً. نحن نقوم بدور مكمل.

السيدة هالة غوراني

(مراسلة ومذبة قناة CNN) موجهة الحوار

أصبح ذلك بالطبع أكثر فأكثر مشكلة تلفت الأنظار في أحيان كثيرة، على ما يبدو. أود أن أذكر أن الصليب الأحمر النمساوي هو الجهة التي طرحت السؤال بشأن الشراكات من القطاع الخاص وهو سؤال مفيد لجميع الحاضرين. سؤال من فيرغيزستان. السيدة غيلاني هذا سؤال لك. هل تعتقد أن الإنسانية تواجه اليوم تحديات أكثر فيما يتعلق بالنزاعات بالمقارنة مع القرن العشرين؟ والمفيد هنا هو نظرتك عن بلدك بشكل خاص بسبب عملك في مجال الإنسانية لفترة طويلة وكذلك عن البلدان الأخرى في المنطقة. هل توافقين على ذلك أو هل أن هذا التصريح مبالغ به؟

السيدة فاطمة غيلاني،

رئيسة الهلال الأحمر الأفغاني

أنه تصريح مبالغ فيه، ولكن انظري إلى عالمنا اليوم. هناك فرق كبير بين ما حدث في السنوات القليلة الماضية وما يحدث اليوم.

نشهد كل يوم نشوب نزاع أو حدوث مشكلة في بلد لم يكن يشهد ذلك من قبل. بعض هذه البلدان زرتها منذ عشر سنوات ولم أشهد فيها أية علامة عن ظهور المشكلات التي ظهرت فيها اليوم. أصبح الأمر صعباً للغاية. ولذلك فإن من الهام عند عقد اجتماعات كمؤتمرا اليوم أن ننظم أمورنا لنصبح أكثر فعالية ونستعد ونفهم الأدوار المختلفة للعاملين في المجال الإنساني، ودور القوات العسكرية، ودور الحكومات. يجب أن تحترم كل جهة دور غيرها ومجال عملها. هذا هو أمر غاية في الأهمية.

السيدة هالة غوراني

(مراسلة ومذبة قناة CNN) موجهة الحوار

أوجه سؤالي إلى كل واحد من بينكم وأحرم الجنرال شيرف وأبدأ بالدكتورة ليو لأنني مهتمة بالموضوع. ما الذي تقولينه إلى شخص في العشرينات من عمره يفكر في القيام بعمل إنساني ليترك أثره في عالم اليوم. وفقاً لإمامك بواقع اليوم ماهي أول نصيحة تقدميها إلى نفسك لو كنت في العشرينات، على أن لا تخرجي عن موضوع المؤتمر "قوة الإنسانية".

الدكتورة جوان ليو،

رئيسة منظمة أطباء بلا حدود

أقول لأي شاب أو شابة يرغب في العمل أو المشاركة في المجال الإنساني، "تأكد من دوافعك إلى القيام به". لأن العمل أو المشاركة في تقديم المساعدة في المجال الإنساني هو العمل من أجل الآخرين لا الذات. إنه عمل أو مشاركة لتقديم الرعاية

في الاستقرار. وأعتقد أن الرد هو أن بإمكان القطاع الخاص أن يؤدي دوراً بالتأكيد وربما ليس دوراً ريادياً ولكن بالتأكيد له دور. أعتقد أن الرئيس التنفيذي لشركة فيليبس أوضح ذلك تماماً عندما قال إن الأمر يتعلق بالشراكة- وبالطبع فإن ذلك يسلط الضوء على أهمية الجانب الأوسع للشراكة، لا الشراكة بين المنظمات الحكومية والمنظمات الإنسانية فحسب بل مع الكيانات الخاصة أيضاً والحاجة إلى إيجاد السبل لتحديد هدف واحد لضمان بذل جهود مشتركة. وأعتقد أن الجانب الأوسع هنا هو المساهمة في الاستقرار في الأماكن الضعيفة في العالم أيضاً. ولذلك فإنني أعتقد اعتقاداً راسخاً بأن القطاع الخاص له دور. والفائدة تعود للقطاع الخاص أيضاً لأن إيجاد الحلول في حالة الكوارث الإنسانية وتحسب الأوضاع بعد وقوعها يؤدي إلى تحقيق الاستقرار والرفاه. ولذلك أعتقد أن نتيجة ذلك هي حلقة سليمة.

السيدة هالة غوراني

(مراسلة ومذبة قناة CNN)

موجهة الحوار

الجنرال شيرف سؤال آخر أطرحه عليك جاءنا على الفيس بوك- استخدام العنف الجنسي كأداة في أوقات الحرب. بصفتك عسكرياً كيف يمكن مواجهة ذلك في اعتقادك؟ وما الذي يجب أن يحدث في هذا الصدد؟ لا سيما وأن ذلك أصبح أكثر فأكثر مشكلة.

السير ريتشارد شيرف

نائب القائد الأعلى السابق لقوات التحالف

في أوروبا في حلف شمال الأطلسي (NATO)

يجب معالجة ذلك بالتأكيد. إن ذلك هو جريمة حرب؛ يجب نشرها في الصحف على أنها جريمة حرب ويجب محاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم بدون رحمة. وبصراحة، إنها فعل يبعث على الاشمئزاز. وفي الواقع أقول ذلك لسببين؛ السبب الأول هو أخلاقي بطبيعة الحال، فهو فعل شنيع، والسبب الثاني هو أن من مصلحة القوات العسكرية أن تعالج ذلك لأن الأمر يتعلق هنا بتقديم الدعم للأشخاص الذين تعمل هذه القوات بينهم. واعرّف أن NATO يأخذ هذا على مأخذ الجد تماماً وفقاً لقرار مجلس الأمم المتحدة - أعتقد أنه القرار رقم ١٣٢٥. ويتحقق ذلك من خلال نشر مستشارين معيّنين بالشؤون الجنسية وضمان إدماج موضوع مكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في الخطط التشغيلية وبث الوعي بهذه الشواغل في صفوف القطاعات العاملة في الجيش.

السيدة فاطمة غيلاني ، رئيسة الهلال الأحمر الأفغاني

أقول لجميع المتطوعين الشباب الحاضرين هنا وفي بلدي: إن قوة الإنسانية ليس شعاراً فحسب؛ فالإنسانية هي شعور قوي والعمل الذي يقوم به المتطوعون في هذا العالم له تأثير قوي. نحن كأشخاص عاديين يجب أن لا نعتبر ذلك أمراً مسلماً به.

السيدة هالة غوراني (مراسلة ومذيعه قناة CNN) موجهة الحوار

إليك أيها الجنرال أتوجه بنفس السؤال، كما قلنا مراراً إن المهمة الرئيسية أو الغرض الرئيسي للقوات العسكرية ليس تقديم الإغاثة أو المساعدة الإنسانية. ومع ذلك ماهي الرسالة التي توجهها إلى بعض الحاضرين من متطوعين ووفود، بصفتك رجلاً عسكرياً أو بالأحرى كرجل عسكري سابق؟

السير ريتشارد شيررف نائب القائد الأعلى السابق لقوات التحالف في أوروبا في حلف شمال الأطلسي (NATO)

أقول هناك للمفارقة أوجه تشابه. وأعود إلى سؤالك وأطرح سؤالين: أولاً "هل تشعر أن هذا العمل هو رسالتك في الحياة"، فإن لم يكن لديك هذا الإحساس، فهذا يعني أن هذا العمل ليس لك. والشخص الوحيد الذي يعرف ذلك هو أنت وذلك يأتي من أعماقك. في وسط عملي، يعني هذا أنك ترغب في تقديم خدمة - وللتوضيح أن ذلك يعني خدمة بلدك، خدمة جنودك، وأنت ترغب في القيام بذلك لمصلحة شعبك وبلدك. ولذلك أعتقد أن ذلك هو أول سؤال. هل تعتبر ذلك العمل رسالتك في الحياة حقاً؟ والسؤال الثاني أو النقطة الثانية التي أرغب الإشارة إليها هي أنك كلما أعطيت- وستطالب بإعطاء كل شيء، حيث إن عدداً كبيراً من العاملين في مجال المساعدة الإنسانية لقوا حتفهم وهم يؤدون عملهم- وهو ما يبعث على الحزن، وبالطبع يصدق ذلك على الجنود-كلما شعرت بقدر كبير من الرضا وأنت تنظر إلى الأشخاص الذين قدمت إليهم المساعدة فهم سيقدمون لك أكثر بكثير مما كنت تتمنى أن يقدمون إليك في المقابل.

السيدة هالة غوراني (مراسلة ومذيعه قناة CNN) موجهة الحوار

الدكتورة جوان ليو، لقد أعربت بوضوح تام عن النتيجة التي تأملين في أن يخلص إليها المؤتمر. أتوجه إليك السيدة غيلاني ما هي النتيجة التي تأملين أن يتوصل إليها المؤتمر، بإمكانك مخاطبة الجمعيات الوطنية.

والمساعدة للمحتاجين. فالأمر لا يتعلق بالترويج لنفسك أو تحديد هدفك في الحياة. إنه عمل يقوم على الإيثار دون مقابل لمساعدة المحتاجين. وعليه فإن فكرت بكل ذلك وتجنبنا الاستهانة بالحياة واعتبار الموت أمراً معتاداً- لأنني أجد للأسف اليوم في مسرح تقديم المساعدة الإنسانية تطبيع لما هو غير طبيعي بسبب تكرار الأحداث المأساوية. فأصبح اليوم من الطبيعي أن تُقصف المستشفيات وتُغتصب النساء ويموت الأطفال قبل الاحتفال بعيد ميلادهم الخامس لأنهم لم يحصلوا على التلقيح اللازم. كلها أمور غير طبيعية وهذا هو ما يجب علينا أن نتصدى له. عليك أن تقاوم ما هو غير طبيعي إن كنت ترغب في أن تصبح عاملاً في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

السيدة هالة غوراني (مراسلة ومذيعه قناة CNN) موجهة الحوار

السؤال إليك السيدة غيلاني

السيدة فاطمة غيلاني ، رئيسة الهلال الأحمر الأفغاني

حقاً جوابي مماثل. إنني أتحدث كل يوم مع الشباب لأننا يجب أن نجذب الشباب للتطوع في جمعيتنا. أعتقد أن الأمر لا يخص الشباب وحدهم. إنني في أحيان كثيرة أخشى الاعتياد على الشقاء.

السيدة هالة غوراني (مراسلة ومذيعه قناة CNN) موجهة الحوار

وهل يحدث ذلك؟

السيدة فاطمة غيلاني ، رئيسة الهلال الأحمر الأفغاني

كلا والحمد لله - ولكن كما قالت الدكتورة جوان علي أن أذكر نفسي إن ذلك ليس بالأمر الطبيعي. الجوع، وعدم تلقي الرعاية الطبية، وعدم توفر الماء الصالح للشرب، كلها بالطبع أمور غير طبيعية. ما هو طبيعي هو ما يحدث في بلدان محظوظة تملك المدارس ويسير مواطنوها في الشوارع دون خشية من الألغام- هذه هي الحياة الطبيعية. أود حياة طبيعية لشعبي أيضاً.

السيدة هالة غوراني (مراسلة ومذيعه قناة CNN) موجهة الحوار

ولكن ما هي الرسالة التي توجهينها إلى المتطوعين الذين يستمعون إليك؟

سنعرضه فيما بعد، أتمنى أن تبقوا لمشاهدته. الدكتورة ليو تفضلي.

الدكتورة جوان ليو،

رئيسة منظمة أطباء بلا حدود

رسالتي هي إعادة التأكيد على إنسانيتنا المشتركة وهذا يعني حماية الحصول على الرعاية الصحية في مناطق النزاع، وحماية المستشفيات وسيارات الإسعاف والعاملين ومقدمي الرعاية، والمرضى في مناطق النزاع. من الهام للغاية إعادة التأكيد على ذلك. وهذا هو الفرق بين الحياة والموت على الخطوط الأمامية بالنسبة لمنظمة أطباء بلا حدود وجمعيات الصليب الأحمر وجميع العاملين في المجال الإنساني. إنني واثقة من أن هذا المؤتمر سيصدر قراراً قوياً. فالإبلاغ الذاتي لم ينجح فيما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني ولذلك يجب إعادة التأكيد على الإنسانية المشتركة والتمسك بها. وشكراً.

السيدة هالة غوراني

(مراسلة ومذاعة قناة CNN) موجهة الحوار

شكراً الدكتورة ليو.

السيدة فاطمة غيلاني،

رئيسة الهلال الأحمر الأفغاني

أعتقد أنني أدليت بملاحظات الأخرى عندما أخذت الكلمة مؤخراً. ولكن بإمكانني أن أضيف ملاحظة هي أنه يتعين علينا اليوم أن لا ننظر إلى أنفسنا بصفتنا مجرد جمعيات للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر أو ممثلين عن الحكومات بل أن ننظر إلى أنفسنا كبشر. وإننا بصفتنا هذه علينا مسؤولية تجاه عالمنا الذي سنغادره ونتركه لأطفالنا. فلنعمل معاً على توسيعه وتحسينه وفتح أبوابه لنعيش جميعاً في عالم واحد تسوده قوة الإنسانية.

السيدة هالة غوراني

(مراسلة ومذاعة قناة CNN) موجهة الحوار

شكراً.

السير ريتشارد شيررف

نائب القائد الأعلى السابق لقوات التحالف في أوروبا في حلف شمال الأطلسي (NATO)

رسالتي هي التأكيد على أهمية الشراكة. فالعمل الذي نقوم به بشكل منفرد لن يترك نفس أثر العمل الذي نقوم به بشكل

السيدة فاطمة غيلاني،

رئيسة الهلال الأحمر الأفغاني

بما أن هذا المؤتمر يجمع بين الحكومات والعاملين في المجال الإنساني، أود أن أقول للحكومات أن بإمكانكم القيام بدور كبير للغاية من خلال تيسير عملنا وتركنا نعمل بالفعل وفقاً لمبادئنا- وعليكم احترام مبادئنا- وبذلك يكون عملنا جزءاً من عملكم ومساعداً له حقاً. فمن الهام للغاية أن تصغي الحكومات إلى الجمعيات الوطنية وأن تأخذ قواعد عملنا ومبادئنا الأساسية محمل الجد.

السيدة هالة غوراني

(مراسلة ومذاعة قناة CNN) موجهة الحوار

هل كنت تتطلعين إلى شيء محدد في ما يتعلق بهذا المؤتمر بالذات؟

السيدة فاطمة غيلاني،

رئيسة الهلال الأحمر الأفغاني

القرارات بالطبع. نحن بحاجة ماسة لوضع الصيغة النهائية لها واعتمادها لأن ذلك ليس من مصلحة وحدنا بل إنه في الواقع من مصلحة الشباب والشابات في الميدان الذين يقومون بعمل رائع. وعلينا ألا نعرض حياتهم للخطر.

السيدة هالة غوراني

(مراسلة ومذاعة قناة CNN) موجهة الحوار

إنك تتحدثين عن قرار يضع بالفعل إطاراً يجمع الدول ويحملها على الامتثال للقانون الدولي الإنساني.

السيدة فاطمة غيلاني،

رئيسة الهلال الأحمر الأفغاني

هذه القرارات يجب أن تعتمدها الحكومات والجمعيات الوطنية معاً، وهو أمر هام جداً.

السيدة هالة غوراني

(مراسلة ومذاعة قناة CNN) موجهة الحوار

أمامنا بضع دقائق ولذلك سأعطي الفرصة للحاضرين لتوجيه الأسئلة، تفضلوا بطرح الأسئلة ولا تخجلوا، أشعر أن هناك مَنْ يتردد في طرح الأسئلة، هل هناك من يود طرح سؤال؟ لا يوجد أحد يود طرح سؤال، ولذلك سننهي حوارنا. وأود من كل واحد منكم أن يقدم رسالته لهذا المؤتمر اليوم. لدينا شريط فيديو

جماعي. ومن الواضح أن الأمر يتعلق هنا بالتركيز بشكل تام على الإنسانية لأن موضوع المؤتمر هو قوة الإنسانية، ولكن هنالك أيضاً منظمات أخرى تعمل لتقديم الدعم والتركيز على أهمية الإنسانية.

السيدة هالة غوراني

(مراسلة ومذيعة قناة CNN) موجهة الحوار

حسنًا. شكرًا جزيلاً للسيدة فاطمة جيلاني والدكتورة جوان ليو والجنرال ريتشارد شيروف على مداخلاتكم ومشاركاتكم في هذه المناقشة. وشكرا للحاضرين والمستمعين.

٧-٤

الجلسة العامة الثانية: المناقشة العامة

الرجوع إلى
المحتويات

التي ترشدنا. وتندرج الإنسانية في بداية كل من هذه المبادئ السبعة. إن الأرقام الكثيرة التي تتضمن كما هائلا من الأصفار تصف جماهير الضحايا واللاجئين وغيرهم من المستضعفين الذين يعتمدون على عزمنا واستعدادنا لأن نهرع إليهم.

إن البيئة العالمية التي نواجهها بما تنطوي عليه في آن من كوارث طبيعية ونزاعات مسلحة وغيرها من الأزمات المتزامنة أحيانا تصبح أكثر تعقيدا ومتعددة الجوانب. إننا نواجه كل يوم مخاطر متزايدة تحقيق بمتطوعينا وموظفينا، مع محدودية دعم سلامة ضحايا تلك الأزمات المركبة وفي إمكانية الوصول إليهم. وكثيرا ما نجد أنفسنا عاجزين عن التعامل معها. ولا نستطيع دائما تلافي أو منع تلك الأخطار عن طريق الحد منها وتعزيز مقومات الصمود وغيرها من وسائل الوقاية كالتى ناقشنا هنا في هذا المؤتمر. من واجبا تجاه أولئك الأشخاص الذين هم في أشد الحاجة، هو أن نسعى إلى إيجاد الحلول وأن نحسن أداءنا وأن نصل إلى أبعد من ذلك. يجب أن نعمل على الابتكارات الإنسانية حتى نوفر على أقل تقدير شبكات السلامة الأساسية للمستضعفين من السكان.

إن أهم قضية يجب أن نتناولها هنا هي تطبيق القانون الدولي الإنساني والمبادئ الأساسية فهي الترياق ضد العنف. إن المسألة ليست مسألة وثائق، بل مسألة تتعلق بشرب وبالممارسة وتنتشأ جميعا المسؤولية: حركتنا وحكوماتنا. إننا حراس اتفاقيات جنيف بل الإنسانية ذاتها عندما تكون في أضعف حالاتها. لقد وقعت وصدقت ١٩٦ دولة على الاتفاقيات. إن احترام تلك النظم والالتزام بها يمكن أن ينقذ أرواحا.

تكوّن اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية ثلاثة أطراف. ويجعلنا عملنا كجهات مساعدة لحكوماتنا أربعة. وبوسعنا أربعتنا معا أن نعمل لجعل هذا العالم المضطرب مكانا أفضل وأن ننشئ مستقبلا أكثر إنسانية. فلنعمل لهذا الغرض في هذا الإطار الزمني الضيق ليس فقط من أجل أنفسنا وإنما أيضا من أجل الأجيال القادمة. إنها مسؤوليتنا المشتركة: معا نقدم رعايتها. شكرا لحسن إصغائكم.

الثلاثاء، ٨ ديسمبر ٢٠١٥

(الساعة الثالثة بعد الظهر)

السيدة فاطمة جيلاني،

رئيسة المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيداتي سادتي، زملائي الأعضاء، مساء الخير. قبل أن نستهل النقاش العام أود أن أذكركم بأن لجنة الصياغة ولجنة الحوار حول العمل الإنساني: مختبر بلورة الرؤى ولجنتان معنيتان بالرعاية الصحية في خطر والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي تعمل كلها بالتزامن مع هذه الجلسة. فإذا أردتم الالتحاق بتلك اللجان تفضلوا بالذهاب الآن حتى نستطيع أن نشرع في عملنا. كما أذكركم بأنه لن يسمح لأي وفد بالانخراط في أي سجال سياسي أو عرقي أو ديني أو أيديولوجي طبقا لما تنص عليه الفقرة ٤ من المادة ١١ من النظام الأساسي للحركة.

سأعطي الكلمة بالترتيب الذي سجلت به الوفود أسماءها. ولدي الآن ٨٩ وفدا بالقائمة. وكما قلت في الصباح تقتصر المداخلة على ثلاث دقائق باستثناء المتحدثين باسم مجموعة أو دولة. وإذا كان الأمر كذلك يرجى التنويه مسبقا حتى تحدد المدة وفقا لذلك. وسوف أحرص على تحديد مدة الكلام بالضبط كما وعدت.

صاحبة السمو الملكي، الأميرة "مارغريت"

من هولندا، الرئيسة الفخرية،

الصليب الأحمر الهولندي

(الأصل باللغة الإنجليزية)

لدينا ثلاثة أيام ولدينا ثلاثة موضوعات ولدينا ثلاث دقائق لتناولها جميعا. ولدينا فرصة واحدة للالتقاء كحركة للصليب الأحمر والهلال الأحمر والحكومات كل أربع سنوات تحت الشعار الرئيسي "قوة الإنسانية" القائم على المبادئ الأساسية

سعادة السيد كارلوس كاستانيدا ، نائب وزير الشؤون الخارجية بالسلفادور

(الأصل باللغة الإسبانية)

حضراتُ وفود الحكومات والمندوبون الوطنيون للصليب الأحمر والهلال الأحمر الموقرون،

بالنيابة عن حكومة السلفادور، أود أن أعرب عن ارتياحنا للمشاركة في هذا المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي سيتيح لنا فرصة التفكير في "قوة الإنسانية" و"المبادئ الأساسية في العمل". كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر منظمي المؤتمر على حسن الضيافة والصداقة اللذين أبدوهما إزاء وفدي خلال إقامتنا في جنيف، هذه المدينة الجميلة.

وفي هذا الاجتماع اليوم تود حكومة السلفادور أن تؤكد على الأولوية العليا التي توليها لمسائل القانون الدولي الإنساني كما يتجلى ذلك في كونها أصبحت طرفاً في اتفاقيات جنيف الأربع في عام ١٩٥٢ وبروتوكولها الإضافيين في عام ١٩٧٨، وتؤكد التزام البلد بحماية ضحايا النزاعات المسلحة وتنظيم سير الأعمال القتالية.

وفي وقت لاحق، اجتمعت وزارة الخارجية في ٤ فبراير ١٩٩٧ مع مختلف الإدارات الوزارية وجمعية الصليب الأحمر السلفادوري بهدف تحسين التنسيق في هذا المجال وإنشاء هيئة وطنية لتنفيذ القانون الدولي الإنساني.

ونتيجة لهذه الجهود، أنشئت اللجنة المشتركة بين المؤسسات المعنية بالقانون الدولي الإنساني في السلفادور في نفس العام. ويتمثل الغرض الرئيسي من هذه اللجنة في إسداء المشورة إلى حكومة السلفادور بشأن التدابير اللازمة لتنفيذ ونشر اتفاقيات وبروتوكولات القانون الدولي الإنساني والقواعد الوطنية والدولية السارية، بغية الوفاء بالتزاماتها المكتسبة بموجب القانون الدولي الإنساني، لا سيما فيما يتعلق بأحكام اتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافيين لعام ١٩٧٧.

وبالتصديق على اتفاقية لاهي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب صراع مسلح لعام ١٩٥٤ والبروتوكولات الملحق بها، تعهدت السلفادور بحماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة، وبتخاذ تدابير في زمن السلم للإعداد لحمايتها، وهو الأمر الذي ينطوي على تحديد الممتلكات الثقافية واستخدام شارة الحماية، "الدرع الأزرق". وفي عام ٢٠٠٢، قدم المجلس الوطني للثقافة والفنون - الذي أصبح الآن يشكل إدارة الثقافة في مكتب الرئيس - اقتراحه إلى اليونسكو بشأن المرحلة الأولى

من وسم الممتلكات الثقافية بتسمية "الدرع الأزرق" الذي تم تنفيذه فيما بعد في ست بلديات.

وفي عام ٢٠٠٩، بدأ العمل في المرحلة الثانية، التي مُولت أيضاً من طرف اليونسكو. وتولت وزارة الشؤون الخارجية إدارة المشروع وتنفيذه. وتم تحديث منهجية المرحلة الأولى من أجل استخدامها في المرحلة الثانية للاحتفال بالملكية الثقافية. وشمل ذلك إنشاء شبكات من الاتصالات المحلية، وتوفير التدريب وتنفيذ الأنشطة الرامية إلى إذكاء الوعي بالممتلكات الثقافية.

وبالنظر إلى التزام السلفادور الراسخ بتعزيز القانون الدولي الإنساني، يأمل وفدي أن تؤدي نتائج هذا المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين إلى تحسين الامتثال لهذه المجموعة من القوانين. وفي نهاية المؤتمر، نأمل أن نرى اعتماد عدد من القرارات بشأن مواضيع ذات أهمية حيوية، مثل مكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وحماية إيصال الرعاية الصحية، وتعزيز الأطر القانونية لإدارة المخاطر الناجمة عن الكوارث الطبيعية والحد منها، ودعم سلامة متطوعي الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وتولي السلفادور اهتماماً خاصاً لجميع هذه المسائل في هذا الحدث وغيره من المناسبات الرفيعة المستوى، مثل تلك التي تعقد داخل منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.

شكراً جزيلاً لكم على اهتمامكم.

سعادة السيدة بامبلا هماموتو،

السفيرة والممثلة الدائمة، لدى البعثة الدائمة

للولايات المتحدة الأمريكية في جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

يوجد اليوم حول العالم الملايين من ضحايا النزاعات والكوارث الطبيعية الذين يحتاجون إلى المساعدة الملحة والذين يتلقون هذه المساعدة من العاملين والمتطوعين الذين يرتدون شارات الحركة. وتكن الولايات المتحدة الأمريكية احتراماً عميقاً لكل مكون من مكونات الحركة، ونعترف بالجميل لجمعياتها الوطنية لعملها الدؤوب مع موظفيها المتطوعين وقياداتها التي تشرف عليهم، فلوجودهم تأثير حيوي على من هم في الميدان. ويظل دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر بوصفها وسيطاً مستقلاً غير متحيز وشريكاً إنسانياً دوراً لا مثيل له. وكثيراً ما تتعرض قدرة المنظمة على معالجة المواقف الصعبة غير المتوقعة لاختبارات عسيرة ولكن يثبت دائماً أنها أساسية.

لم يصبح العالم أفضل وأكثر أماناً وإنصافاً منذ التقينا آخر مرة. منذ أربع سنوات. لم يتصور أحد حجم المأساة الإنسانية في

وبالنظر إلى قصر المدة المتاحة أود أن أتناول موضوعا واحدا له أهمية خاصة لي. فأني أقرأ باهتمام شديد التزامات وتعهدات حركتنا بتعزيز حماية الضحايا ودرء العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في جميع الأحوال ولا سيما في النزاعات المسلحة. وأود أن أؤكد أنه إذا كانت النساء أول الضحايا فهن أيضا أول من لا يوضع في الاعتبار عندما تبدأ عملية التعمير. من الواضح أن النساء لا يزلن يفتقرن إلى التأثير المباشر عندما يتعلق الأمر بأولويات التعمير التي تشكل جزءا من اتفاقيات السلام النموذجية. علينا أن ندمجهن على نحو أكثر فعالية في جميع جهودنا نظرا لكونهن الأطراف الفاعلة الرئيسية في إعادة بناء المجتمعات في أعقاب النزاعات والكوارث، وذلك انطلاقا من الخلية الأسرية حتى الوصول إلى إعادة بناء بيئة آمنة ومزدهرة اقتصاديا على المستوى القطري.

وأود أن نتجاوز الصور النمطية للنساء ضحايا الحروب وأن نستعرض الإسهام الكبير الذي يمكن أن تقدمه المرأة عندما تقوم بتحويل المعاناة الفردية إلى اهتمامات اجتماعية مشروعة. وعلاوة على ذلك يوظف الكثير من النساء بأدوار هامة في ترسيخ ثقافة سلمية جديدة على المستوى المحلي عن طريق إعادة تنظيم الأسر والمجتمعات المحلية وإعادة إطلاق النشاط الاقتصادي والنهوض بالسلم والتعليم في إطار التصالح المجتمعي. ولا يمكننا، اعتبارا من الآن، أن نتجاهل النساء في عملية إرساء السلام وإعداد معاهدات السلام ورسم سياسات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له.

إن الجمعية الوطنية التي أمثلها لها تأثير كبير في إقليمنا الوطني. ومع ذلك أعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نسهم بأعلى درجة من الفعالية في الجهود التي تبذلها الحركة على الصعيد العالمي. وجمعية لوكسمبورغ باعتبارها جمعية وطنية صغيرة ترى أن التركيز على مهمة بعينها في إطار جهود الإغاثة في حالات الأزمات، كالتي نواجهها في الوقت الراهن على حدود أوروبا من خلال أزمة المهاجرين، إنما يجعلنا قادرين على تقاسم العبء وتقديم مساهمة فعالة.

عند دخولكم هذا المبنى الرائع لعلكم لاحظتم مأوى الصليب الأحمر المقام في المدخل. إن هذا المأوى المصمم خصيصا لمقاومة درجات الحرارة الدنيا هو نتيجة لدراسات أجرتها وحدة بحوث المأوى في الاتحاد الدولي بالتعاون بين الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في هولندا وبلجيكا وتركيا ولوكسمبورغ. وأدعوكم جميعا إلى مشاهدته وتبادل آرائكم وتعليقاتكم مع فريق البحث، كما أود أن أشكر شركاءنا في وحدة بحوث المأوى على هذا التعاون المثمر.

إننا نمتلك قدرات هائلة في حركتنا ولكن علينا أن نطور قدراتنا على إقامة العلاقات من أجل الاستفادة من جميع المهارات. لذلك

سوريا. وقبل أربع سنوات، لم يمكن التنبؤ بأن النزاع في العراق سوف يوسع تصورنا عن توفير المساعدة الإنسانية في ظل الارتفاع المتزايد للاحتياجات. إن ما تفرضه المجموعة الإرهابية "للدولة الإسلامية" على السكان المدنيين في تلك المناطق يجعل من الصعب تلبية الحاجات الإنسانية بتأثير حقيقي؛ ولكن النزاعات ليست حكرًا على الشرق الأوسط. فالمعاناة من الغدر في جنوب السودان، ومصير الأفغان الذين يودون التحرر من طالبان، وملايين البشر الذين يتوجهون إلى أوروبا فرارا من النزاعات، كل ذلك يؤكد أن حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر تظل ضرورية ومفيدة أكثر من أي وقت مضى. ولهذا الغرض نحن هنا اليوم للاحتفاء واستكشاف "قوة الإنسانية: مبادئنا أساس عملنا"، وهو الموضوع الرئيسي لمؤتمر هذا العام والمبدأ الذي يقود عملنا الجماعي. إننا نحتفي بهذه المبادئ التي تميزنا عن أولئك الذين يسعون إلى تدمير كل ما هو محترم وجيد.

الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال والخدمة التطوعية والوحدة والعالمية تلك هي المبادئ التي يستند إليها عمل الحركة؛ إنها دعائم توفير المعونة الإنسانية لذوي الحاجة. ولكن لا يكفي الاحتفاء بتلك المبادئ. علينا أن نؤكد ونجدد التزامنا المشترك بالطابع العالمي لتلك المبادئ وأن نكافح من أجل تطبيقها.

تؤكد الولايات المتحدة الأمريكية من جديد التزامها بمبادئ القانون الدولي الإنساني. ونتطلع إلى التباحث بشأن مجموعة من القرارات التي تعطي الأولوية لتطويرها في جميع المجالات بقيادة الدول. وكما أشرنا في المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين، أن القانون العرفي لا ينبثق من تصريحات تطلعية وإمّا من ممارسات الدول. لذا يظل من الأهمية بمكان أن تستمر الدول في قيادة تطوير القانون الدولي الإنساني.

وختاما سيدتي الرئيسة، يسعد حكومة الولايات المتحدة أن تشارك في هذا المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر. ونحن نشتم عمل المؤتمر وما أثبتته من أشكال الشراكة بين الدول والجمعيات الوطنية شديدة الالتزام. ويلزمنا الآن أكثر من أي وقت مضى وضوح ووحدة الهدف إذ نعيش في أحلك الظروف. شكرا جزيلا.

صاحبة السمو الملكي ماريا تريزا،

الدوقة العظمى لوكسمبورغ،

رئيسة الصليب الأحمر اللوكسمبورغي

(الأصل باللغة الإنجليزية)

أود أن أقول كم أنا ممتنة للمشاركة في هذا المؤتمر في لحظة فارقة من حياة حركتنا التي يشكل فيها الصليب الأحمر اللوكسمبورغي الذي لي شرف رئاسته عضوا متحمسا نشيطا.

Aman Malaysia و Global Peace Mission of Malaysia وجمعية الهلال الأحمر الماليزي. ومثلما حدث في بلدان أخرى نحن أيضا واجهنا الكوارث الطبيعية. ففي بداية هذا العام شهد الساحل الشرقي لشبه الجزيرة في ماليزيا واحدا من أسوأ الفيضانات في الأعوام العشرين الأخيرة. واستطعنا أن نواجه هذه الكارثة ونخفف من وطأتها من خلال تلك الشراكات. ونغتنم هذه الفرصة لنشكر الاتحاد الدولي على دعمه ومساعدته ونشكر كل الجمعيات الوطنية التي قدمت دعمها وساهمت في عملية التعمير الجارية.

مع تزايد وانتشار المعاناة ولا سيما في سياق ونطاق النزاعات المسلحة، غدا من الأهمية بمكان تعزيز القانون الدولي الإنساني. فمن الضروري انتهاج أسلوب عقلائي ومنتظم يتعد عن التسييس ويقاوم القصور الذاتي ويكون عالميا وغير منحاز وغير انتقائي. وهذا المؤتمر سيناقش هذا الموضوع الهام ونحن نتطلع إلى أن يفضي إلى نتيجة توافقية جيدة. وستطرح بلا شك مسائل جوهرية وأساسية وصعبة في آن ينبغي تناولها وحلها، لذلك نناشد جميع الوفود أن تعمل إرادتها السياسية وتبذل جهودها لتحقيق ذلك. وفي حين إنه من الضروري الاضطلاع بمزيد من العمل لتحضير اجتماع الدول الأطراف المقترح فإننا نناشد جميع الوفود أن تنظر نظرة إيجابية إلى هذا الاقتراح ليس كخاية في حد ذاتها ولكن كوسيلة لتعزيز التزامنا بالقانون الدولي الإنساني.

يظل أماننا عمل هام علينا إنجازه، وأود أن أهنئك على اختيارك للرئاسة. وأؤكد لك تأييد ماليزيا. ونتطلع إلى العمل البناء مع جميع الوفود. فلنواصل العمل معا من أجل مستقبل أفضل. شكرا جزيلا لكم.

سعادة الدكتور هلموت تيتشي،

المستشار القانوني لوزارة الخارجية الأسترالية

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيدتي الرئيسة، ترحب النمسا برغبة المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين في إعادة التأكيد على المبادئ الرئيسية السبعة باعتبارها أساس قيم وممارسات حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر. إن المبادئ الأساسية التي أعلنها المؤتمر الدولي المنعقد في فيينا عام ١٩٦٥ لا تزال ترشد عمل جميع العناصر المكونة لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر وقراراتها.

في عالم اليوم يواجه القانون الدولي الإنساني تحديات خطيرة متعددة منها: التجاهل الجسيم من بعض الأطراف الفاعلة غير التابعة للدول، وتدمير التراث الثقافي، والاعتداء على الأشخاص

نحن ندعم المبادرات والقرارات التي تعزز قدرتنا على التصدي للتحدي الإنساني الهائل الذي نواجهه. ومن الأهمية بمكان في اعتقادي توجيه مزيد من الانتباه إلى هذه المبادرات سواء كانت في مستوى تعبئة الموارد أو الأفعال العملية على أرض الواقع. وشكرا جزيلا لكم على حسن انتباهكم.

صاحبة السعادة السيدة داتو سري روحاني عبد الكريم،
وزيرة شؤون النساء والأسرة والتنمية المجتمعية
في ماليزيا

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة الرئيسة، أصحاب السمو، أصحاب السعادة، سيداتي سادتي، إننا إذ نعقد الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر الدولي إنما نجتمع في سياق ظروف عالمية سياسية تتزايد فيها ألوان العداء والمخاطر. وسواء كانت الأسباب طبيعية أو من صنع الإنسان، فالمعاناة حقيقية تضر أعدادا متزايدة من السكان في رقع جغرافية أوسع في جميع أنحاء العالم. وما سيظهر في الأفق غير واضح ولكن التشخيص غير مشرق من حيث النزاعات البشرية والكوارث الطبيعية. ولذا هناك حاجة ملحة لأن نكون متأهبين. إن الإنسانية تخضع لاختبار، ولكن كما ينص موضوع المؤتمر الرئيسي: "قوة الإنسانية: مبادئنا أساس عملنا" سوف نثبت أن الإنسانية لا تزال عملية وحكيمة مما سيسفر عن صمودنا. وستواصل الإنسانية إبراز عملنا سواء كدول أطراف أو جمعيات وطنية أو الاتحاد الدولي أو اللجنة الدولية، وفي هذا ضمان لانتصار الإنسانية. إن المبادئ الأساسية للحركة أي الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال والخدمة التطوعية والوحدة والعالمية تظل هامة جدا. وينبغي لنا أن نؤكد التزامنا بها. ويجب أن نترجم قولنا إلى فعل مفيد على أرض الواقع. ويجب ألا نحبط المحتاجين. ويجب أن نستخلص الدروس من أخطاء الأحداث الجارية والحديثة كي لا نكررها في المستقبل.

إن ماليزيا تواصل تأدية نصيبها من العمل لمساعدة المجتمع الدولي. فقدمننا المساعدة الإنسانية في شكل مساعدة مالية ودعم مادي والبحث والإنقاذ وإرسال أفرقة طبية إلى مختلف البلدان. ونحن أيضا أحد المواقع الستة التي تستضيف أحد مستودعات الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية. إن التخفيف من المعاناة ودعم الإنسانية لا يمكن أن تقوم به الحكومات وحدها. ثمة ضرورة للإرادة الجماعية والعمل الجماعي. إن ماليزيا تتخذ منحى عمليا وتعترف بمختلف أشكال الشراكات سواء فيما بين الحكومات أو فيما بين الناس كما تعمل مع المجتمع المدني والأطراف غير الحكومية، مثل العمل بمشاركة المنظمات غير الحكومية مثل Mercy Malaysia

السيد شن زو،

رئيس جمعية الصليب الأحمر الصيني

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكرا جزيلاً السيدة الرئيسة. الزملاء الأعزاء اسمحوا لي أولاً بالإجابة عن ٢٥ مليون عضو و٢,١ مليون متطوع و١٣,٠٠٠ موظف في جمعية الصليب الأحمر الصيني أن أحيي المؤتمر في افتتاحه. يكتسي لقاءنا في جنيف في الذكرى الخمسين لاعتماد المبادئ الأساسية أهمية كبرى لنا جميعاً.

تتداخل في عالم اليوم الأزمات المالية العالمية والنزاعات والكوارث الطبيعية وتغير المناخ والإرهاب وأزمات اللاجئين وتنشئ تحديات غير مسبقة أمام منظومة العمل الإنساني. ومكونات الحركة إذ تستلهم مبادئها الأساسية إما هي موضع التقدير والامتنان لإسهامها في حماية الحياة والكرامة الإنسانية وفي تعزيز السلام والتنمية حول العالم.

وجمعية الصليب الأحمر الصيني، باعتبارها عضواً في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، واصلت بناء القدرات استجابةً للأزمات وشاركت بنشاط في العمل الإنساني الدولي في خدمة أكثر فئات السكان استضعافاً. وانضمنا للعمليات الدولية التي نُظمت لمواجهة الكوارث الكبرى مثل إعصار يولاندا في الفلبين وزلزال نيبال، وقدمنا الدعم للجمعيات الوطنية في إثيوبيا وأوغندا وميانمار وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكازاخستان من أجل تنفيذ البرامج المجتمعية. وقدمنا المساعدة للأشخاص المحتاجين للمواد الإنسانية في بلدان مثل أفغانستان والاتحاد الروسي وأوكرانيا. ومنذ عام ٢٠١١ وفرت جمعية الصليب الأحمر الصيني ٢١ دورة تدريبية لجمعيات وطنية في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل المساعدة على تحسين قدراتها في مجال التصدي لحالات الطوارئ، وقد استفاد منها أكثر من ٥٠٠ متدرب. ونحن ندرك أن الأسباب الجذرية للفقر والنزاعات لا يمكن القضاء عليها إلا من خلال التنمية، وأن الاحتياجات الإنسانية العالمية يمكن تلبيتها عن طريق تعزيز التعاون الدولي.

وقد اقترحت الحكومة الصينية مبادرة "حزام واحد، طريق واحد" من أجل النهوض بالتنمية المستدامة والأمن على الصعيد العالمي. وقد سارعت جمعية الصليب الأحمر الصيني بالانضمام إلى هذه المبادرة عن طريق تعبئة الموارد من الحكومة والشركات وغيرها من القنوات الاجتماعية واستكشاف نموذج للتعاون على أساس التدابير المجزية للجميع. وفي السنوات الأخيرة اضطلعت جمعية الصليب الأحمر في الصين بعدة برامج مجتمعية في مناطق نامية، وأقامت نموذجاً للمشروعات يسمى "البرنامج المتكامل للصمود المجتمعي". ونحن على استعداد لتقاسم

والمؤسسات المشمولين بالحماية، وأيضاً الضبابية المستمرة بشأن العلاقة بين قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد قامت النمسا لسنوات طويلة بمساندة الجهود الرامية إلى تطبيق أفضل للقانون الدولي الإنساني وإنشاء آلية خاصة لهذا الغرض. وقد انخرطنا بنشاط في العملية التي تلت اعتماد القرار رقم ١ الصادر عن المؤتمر الحادي والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر ونرحب بالتقدم المحرز خلال الأعوام الأربعة المنصرمة. وعلينا الآن أن نغتنم الفرصة لردم الهوية المؤسسية وتمهيد الطريق لعقد اجتماع منتظم للدول بشأن القانون الدولي الإنساني. ونحن نؤيد مشروع القرار المتعلق بتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني الذي يعتبر نصاً متوازناً وإن كنا نفضل أن يدرج فيه عدد إضافي من العناصر الموضوعية. كما نؤيد بشدة مشروع القرار المتعلق بحماية الأشخاص المحرومين من الحرية في النزاعات المسلحة غير الدولية الذي يقترح على إثر مناقشات مطولة عملية أكثر اتجاهاً إلى الحاصل.

وفيما يتعلق بقضيتين تهمان النمسا بشكل خاص، إننا نستضيف بمشاركة دول وجمعيات وطنية أخرى الفعالتين الجانبيتين الآتي بيانهما. أولاً فعالية جانبية عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. عندما تستخدم هذه الأسلحة في المدن والمناطق الحضرية يكون دائماً ٩٠٪ من جميع الضحايا من المدنيين. وهذا أمر غير مقبول. وقد استضافت النمسا مؤخرًا اجتماع خبراء دولياً في فيينا وهي على استعداد لمواصلة العمل مع سائر الأطراف المعنية للتوصل إلى التزام سياسي للحد من التأثير الإنساني السلبي للأسلحة المتفجرة على السكان المدنيين. أما الفعالية الجانبية الثانية فتتعلق بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي عاد المجتمع الدولي إلى إيلائه الاهتمام، بالنظر إلى التداعيات الإنسانية والمخاطر المرتبطة بهذا النوع من الأسلحة.

وختاماً دعوني أذكر أن النمسا تواجه تحدياً عظيماً نتيجة تدفق اللاجئين والمهاجرين من سوريا وأفغانستان وبلدان أخرى. فقد وصل أكثر من ٧٠٠,٠٠٠ شخص إلى النمسا منذ بداية عام ٢٠١٥ ومن المتوقع أن يقدم زهاء ٩٥,٠٠٠ شخص طلبات لجوء للسلطات النمساوية بحلول نهاية هذا العام. وإننا نسعى إلى أن نوفر لكل الذين يصلون إلى النمسا معاملة كريمة وإنسانية، ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنوجه جزيل الشكر لمنظمات المجتمع المدني وآلاف المتطوعين الذين يظلمون بدور محوري في استجابة النمسا الإنسانية لهذا التحدي. وفي هذا السياق تشعر الحكومة النمساوية بالامتنان الخاص إزاء الإسهام الاستثنائي للصليب الأحمر النمساوي في هذا الجهد. شكراً لك سيدتي.

مشروع القرار الخاص بالامتثال والذي نوقش خلال السنوات القليلة الماضية، وناشد جميع الوفود أن تبذل كل جهد لتحقيق هذا الهدف.

يرى وفد بولندا أنه إلى جانب إقامة نظام الامتثال للقانون الدولي الإنساني علينا أن نطور في آن معا ثقافة جديدة للقانون الإنساني، هي ثقافة السلوك الإنساني وليس السلوك الهمجي، ثقافة يقبلها الجميع وفي جميع القارات. علينا أن نعود إلى القيم الأساسية العالمية التي تقوم على احترام الكرامة البشرية.

لذلك تدعم بولندا بلا تردد مشروعات القرارات المفروعة إلى هذا المؤتمر. وشكرا لحسن إصغائكم.

سعادة السيد محمد أوجار

السفير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة للمغرب في جنيف

(الأصل باللغة الفرنسية)

شكراً سيدتي الرئيسة.

اسمحي لي بداية أن أهنئك باسم الوفد المغربي على توليك رئاسة أعمال المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين، وأن أشيد بالجهود المباركة التي تبذلها الحكومة السويسرية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لتنظيم هذا المؤتمر.

ينبغي أن نستمر جميعنا في إيلاء اهتمام خاص لمسألة احترام القانون الدولي الإنساني. ويجب أن ننسق جهودنا لتتوصل إلى الاحترام الكامل لهذا القانون خاصة عندما يتعلق الأمر بتجنيد البشر الأثار المروعة للنزاعات المسلحة. ويغتنم وفد بلادي هذه المناسبة للتعبير عن دعمه لأهداف المؤتمر وعن قناعته بأن من غير الممكن مواجهة التحديات المشتركة إلا بعمل منسق مبني على الشراكة بين الدول ومكونات الحركة والجهات الأخرى العاملة في المجال الإنساني. ويغتنم أيضاً وفد بلادي هذه المناسبة لإعادة تأكيد التزامه الراسخ والدائم بالمبادئ الأساسية.

ثمة آليات قائمة لمراقبة احترام القانون الدولي الإنساني ولكن نجد فجوة هائلة بين الواقع المأساوي الذي تولده النزاعات المسلحة من جهة، وأحكام القانون الدولي الإنساني وما تقوم به الدول الموقعة على اتفاقيات جنيف من جهة أخرى. فالطابع الداخلي للنزاعات المسلحة يسمح بمنح الدول سلطة تنفيذ القانون الدولي الإنساني، ولكن ينبغي ألا تستبعد هذه السلطة التقديرية ضرورة وجود تنسيق دولي أوثق لضمان هذا التنفيذ. كما تبرز قيود أخرى أمام القانون الدولي الإنساني تتعلق بتطبيقه. فكل

خبرتنا مع سائر الجمعيات الوطنية والأطراف الفاعلة في مجال العمل الإنساني. وأخيرا ستدعم جمعية الصليب الأحمر الصيني الاتفاقيات التي يخلص إليها المؤتمر وتفي بتعهداتها للمؤتمر وتبذل قصارى جهودها في خدمة المستضعفين وتحقيق رؤيتنا الإنسانية المشتركة. شكرا لكم.

السيد ألكسندر ستييكوفسكي ،

وكيل وزارة الشؤون الخارجية، بولندا

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة الرئيسة، حضرات المندوبين، أشرف أن أوجه باسم حكومة بولندا عميق تقديرنا للحكومة السويسرية واللجنة الدولية للصليب الأحمر ولكل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر لتفضلهم بتحديد المشكلات الإنسانية والسعي إلى إيجاد أفضل الوسائل لمعالجة التحديات القائمة والناشئة. وإنه من دواعي الفخر لبولندا أن تسهم في الأعمال الإنسانية التي يضطلع بها كل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي. في أزمنة الأزمات التي نشهدها يلزم التركيز على المبادئ الإنسانية الأساسية القائمة وليس السعي إلى اختراع قواعد جديدة. ومن ثم علينا أن نؤكد ونعزز تطبيق المبادئ الأساسية التي ترشد العمل الإنساني. لقد حان الوقت لأن ندفع بأفكارنا إلى الأمام وأن نعتمد تدابير عملية.

ستركز بولندا تعليقاتها على مسألة تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وفقا لاتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية علينا جميعا ليس احترام القانون الدولي الإنساني فحسب بل علينا أيضا ضمان هذا الاحترام. ومع ضمان الاحترام يتعين علينا أن ننشئ إطارا وسياسا يؤدي إلى تطبيق القانون الدولي الإنساني بانتظام. وتعتقد بولندا أن وظائف التبليغ يجب أن تكون عنصرا جوهريا في نظام جديد للامتثال للقانون الدولي الإنساني. ومن هذا المنظور قامت بولندا بمشاركة رومانيا واللجنة الدولية للصليب الأحمر بتنظيم فعالية جانبية لعرض ومناقشة أفضل الممارسات وأمثلة لتقارير وطنية بشأن تطبيق القانون الدولي الإنساني أعدتها على أساس طوعي بعض البلدان منها بولندا. وأدعوكم إلى الانضمام إلى النقاش الذي سيعقد غدا في السادسة مساءً. وبولندا تناصر الترتيبات في إطار نظام طوعي للامتثال يمكن للدول من خلاله أن تتبادل المعلومات مع الدول الأطراف الأخرى بشأن كيفية تطبيقها القانون الدولي الإنساني وطبيعة العقبات التي تواجهها وأشكال النجاح الذي تحرزها. ويجب في إطار حوار لاحق إجراء تقييم لمعرفة ما إذا كان القانون المعين للتطبيق شاملا وإذا كان ينطوي على ثغرات. وهذا الإجراء يتضمن استراتيجية ذات أربع مراحل: الاعتماد والتطبيق والتقييم والتصويب. وتتمنى بولندا أن يُعتمد بالوفاق العام

الصادرة عن هذه الهيئة، وسعينا منذ ذلك الوقت إلى تحقيق ذلك. وقد فعلنا القوانين الداخلية الخاصة بإنشاء جمعيتنا للصليب الأحمر وحماية شارات وأسماء المؤسسة.

واسمحوا لي أن أؤكد أن تيمور لشتي تواصل وفاءها بالتزاماتها باعتبارها دولة عضوا وسوف تؤيد أي قرارات تتوافق مع مبادئ القانون الدولي. وحكومتنا تدعم بنشاط الصليب الأحمر في عمله كما أسلفت وذلك من خلال الآليات القانونية القائمة في بلدنا. وعلاوة على ذلك تيمور لشتي في سبيلها إلى سن قانون بشأن الكوارث الطبيعية. كما أولت الحكومة عناية خاصة للعنف العائلي ومنع انتهاكات حقوق الإنسان وحماية ضحايا هذه الانتهاكات، وأيضا مكافحة الاعتداء الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك إصدار قوانين بشأن تلك القضايا. وتعمل الجمعية الوطنية للصليب الأحمر في تيمور لشتي على نحو وثيق مع حكومة تيمور لشتي، وتعمل في الوقت الراهن في تجهيز وسائل مواجهة الكوارث الإنسانية الناجمة عن تغير المناخ.

نحن على علم أن هذه القضايا يعالجها أيضا هذا المؤتمر ولكننا لا نعتبر أنفسنا البلد الوحيد في العالم وعلينا أن نتجاوز في رؤيتنا حدودنا الضيقة. لذلك نتعهد بأن ندعم في العام القادم المناقشات المتعلقة بتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني وسوف نسعى إلى التصديق على ما تبقى من معاهدات القانون الدولي الإنساني التي لم نصادق عليها بعد. وسوف نشارك بنشاط في المناقشات الخاصة باتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني الجديد وننضم إلى فريق عمل الدول مفتوح العضوية المقترح. وسنواصل مراقبة تطور المناقشات الجارية في مجالات وسائل وأساليب القتال ونقرر كيف يمكننا المشاركة في تلك المناقشات في المستقبل.

أسمحوا لي أن أقول إن تيمور لشتي تقف بين أستراليا واندونيسيا في بقعة من العالم بعيدة عن أوروبا. ونحن ننظر عن بعد نود أن نسهم أيضا بأفكارنا في أن نجعل العالم مكانا أفضل. لذلك نشجع هذا المؤتمر على أن يناشد حكوماتنا على اتخاذ تدابير عملية لمعالجة الأوضاع في عالم اليوم طبقا للمبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني. علينا أن نطالب الحكومات بتقديم برامج ملموسة لتشجيع البلدان على بذل المزيد من الجهود لحماية المدنيين في مناطق الحروب والنزاعات. علينا أن نطلب من البلدان الثرية أن تنفق مزيدا من الأموال لمعالجة القضايا الإنسانية حول العالم، كما يتعين علينا أن نناشد الحكومات بأن تستعمل وسائل الإقناع والدبلوماسية والحوار لمنع النزاعات وحلها بدلا من استعمال الوسائل القمعية.

وشكرا لإصغائكم.

نزاع مسلح جديد يفضي إلى سيناريو جديد وإلى مساع جديدة للتفاوض من أجل تطبيق هذا القانون الذي غالباً ما تذكره الجهات المتصارعة وفقاً لمصالحها الخاصة. ويجب أن يستند دور اللجنة الدولية في الإشراف على تطبيق القانون الدولي الإنساني إلى الالتزامات المتعلقة بالحياد وعدم التحيز والسرية التي تشكل القاعدة الأساسية للمهمة الإنسانية الموكلة إليها والتي تسهم في مساعدة ضحايا النزاعات المسلحة.

إن الوضع الحالي للقانون الدولي الإنساني ليس مطمئناً. وممارسة الكيل بمكيالين التي نلاحظها في إدارة النزاعات المسلحة تظهر إلى حد كبير الصعوبات الهائلة التي تعرقل التنفيذ الفعلي للقانون الدولي الإنساني. ويصطدم هذا التنفيذ بعوائق كبيرة تتعلق بالتفسيرات المتعارضة لأحكامها من جانب مختلف أطراف النزاعات والتي يتحرك كل منها وفقاً لمصالحه الخاصة. ويرى وفد بلادي أن المقاربة الوقائية للنزاعات من شأنها السماح للدول باعتماد إجراءات في أوقات السلم تجعلها أفضل استعداداً لتوفير الحماية والمساعدة إلى السكان في أوقات النزاعات. ونحن على قناعة بأنه ينبغي النظر في إنشاء آلية لمراقبة احترام القانون الدولي الإنساني من خلال اجتماع الدول في إطار عملية توافقية شفافة غير ميسّسة ومنفتحة لكل اقتراحات الدول الأعضاء.

إن المغرب مستعد للعمل بالتنسيق مع كل الجهات الإنسانية الفاعلة من أجل احترام القانون الدولي الإنساني والمساهمة بشكل أفضل في تحقيق المهمة السامية لهذه الجهات في خدمتها للسكان المتضررين. وتكرر المملكة المغربية شكرها للحكومة السويسرية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي لتنظيمها هذا المؤتمر وتتمنى أن تكلل أعماله بالنجاح.

شكراً.

السيد ديونسيو دا كوستا بابو سوارس ،

وزير الدولة، تيمور ليشتي

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة الرئيسة، الضيوف الكرام، السادة الوزراء، السادة المندوبين، جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، سيداتي سادتي، إنه لشرف لي أن أمثل حكومتي في هذا المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

كما تعلمون لقد أصبحت تيمور لشتي دولة مستقلة في عام ٢٠٠٢ في أعقاب نزاع طويل. وغداة حصولنا على الاستقلال وقعنا على معظم الاتفاقيات الدولية ومن بينها اتفاقيات جنيف كما يمكن توقعه. ويتمثل السبب الرئيسي في ذلك أننا جربنا تلك الحروب، لذا كنا على استعداد للامتثال للقرارات الرئيسية

السيدة جوردانا جركر،

مديرة مكتب برنامج الأغذية العالمي، جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيكون له صدى قوي في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. ولئن كانت المساعدة الإنسانية لا تحل محل الحلول السياسية، ينبغي أن تكون الاستجابات حساسة للنزاعات وتسهم في بناء السلام والاعتماد على الذات. وسيكون مؤتمر القمة أيضا فرصة عظيمة للتعبير بإدخال التغييرات على المنظومة الإنسانية باتجاه الأعمال الإنسانية والإمائية التي يدعم بعضها بعضا وتقوم على نهج متكاملة لتعزيز الصمود والتأهب لحالات الطوارئ ولا سيما في الدول الهشة التي تعاني من النزاعات. وسيكون مؤتمر القمة فرصة أيضا لتعزيز الدعوة إلى تحقيق تماسك النظام عن طريق الترويج لنموذج أعمال يمكن أن يفضي إلى تمويل مرن طوال سنوات متعددة لاستراتيجيات الصمود على المستوى الوطني.

إننا نشدد على أهمية اعتماد نهج يركز على الناس لتناول العمل الإنساني، ولا سيما نهج يضع في الاعتبار أكثر الفئات استضعافا أي النساء والفتيات والأطفال.

وختاما، لا يمكن لأي منظمة بمفردها أن تحدث التغيير في بنية العمل الإنساني. وفي الكثير من البلدان التي يربو عددها على الثمانين حيث يعمل برنامج الأغذية العالمي، يظل شركاؤنا الرئيسيون جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. فعندما نعمل معا في جو من التعاون والابتكار تحت لواء إنسانيتنا التي تجمعنا، نكون أحسن استعدادا لخدمة البشر المحتاجين. شكرا جزيلًا لحسن إصغائكم.

سعادة السيدة بياتريس لُدونيو،

السفيرة والممثلة الدائمة لدى البعثة الدائمة لكولومبيا

في جنيف

(الأصل باللغة الإسبانية)

السيدة الرئيسة، قبل بضع سنوات، قال السيد جان بيكتيت: "في الماضي، كان هناك ميول لقبول البؤس - وخاصة لدى الآخرين - والاستسلام له. وكان هناك قبول بالتفسير المبسط للغاية بأنه مصيرٌ لا مفر منه. واليوم، صحيح ومن دون شك أن المعاناة التي تصيب العالم لم تنقص، بل هي في تزايد في بعض المناطق. غير أن الشعور بالتضامن الإنساني قد تنامي، وأصبح الناس أكثر وعيا بواجب مكافحة الضائقة [ذلك العدو القديم للدود للإنسان] أينما يتجلى".

ويمنح هذا المؤتمر فرصة فريدة لإعادة التفكير في رؤيتنا للنظام الإنساني العالمي وصياغة التغييرات المطلوبة من أجل إيجاد حلول أكثر فعالية وكفاءة واستدامة.

ونود أن نشكر بصفة خاصة اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي على العمل الذي يضطلعان به في بلدنا. ونقدر

السيدة الرئيسة، إنه من دواعي سرور برنامج الأغذية العالمي أن يتحدث إلى المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين. إن البرنامج وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر لهما تاريخ طويل من التعاون ولا سيما على صعيد المجتمع المحلي، تسعيان بلا كلل إلى ألا يستثنى أحد وخاصة أشد الناس استضعافا. وذلك نتيجة طبيعية لولائتنا المتكاملتين وجهودنا المشتركة لإنقاذ الأرواح وإعادة سبل العيش.

طوال السنوات العشر المنصرمة أو يزيد تعمقت جهودنا الرامية إلى مواجهة الجوع وسوء التغذية وذلك عن طريق التعاون وفقاً لتحدي الأمين العام للأمم المتحدة "القضاء على الجوع" ومن خلال أنشطة التعبئة والمناصرة. ومما يؤدي إلى تعميق شراكتنا مبادرة تحالف المليار من أجل تعزيز الصمود، تلك المبادرة الهامة التي ترتبط بغيرها من المبادرات بما فيها تحدي القضاء على الجوع.

إن تحديات اليوم تغير المناخ والكوارث الطبيعية الدورية، وتزايد العنف والنزاعات، وتساعد انعدام الأمن والمخاطر التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني وموظفو الرعاية الصحية، وقيود الحصول على الخدمات، وتنامي الأزمات المطوّلة تقتضي منا جميعاً أن نستعد للاستجابة والتكيف والابتكار من أجل تعزيز القدرات المحلية والنهوض بالعمل المحلي للتقليل من مخاطر الكوارث. وفي الأسبوع الماضي، إبان المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، قام كل من برنامج الأغذية العالمي والاتحاد الدولي والصليب الأحمر الألماني بضم قواهم للكشف عن مبادرة جديدة تستهدف إدخال ابتكار هام في منظومة العمل الإنساني. إن النهج الجديد الذي يستند إلى التنبؤ الجوي المسمى "مرفق الأمن الغذائي والصمود المناخي (FoodSECuRE) سيساعد على توفير الأموال للنشاط المجتمعي قبل اندلاع الأزمات من أجل تعزيز الصمود أمام الكوارث المناخية. إن هذا النوع من التحول في نموذج العمل الإنساني من نظام رد الفعل إلى نظام يمكنه أن يستجيب وقائياً سوف ينقذ مزيداً من الأرواح ويوفر في الوقت والمال.

إزاء الأزمات المطوّلة والحاجات الإنسانية التي لم يسبق لها مثيل من حيث العدد والاتساع، تزداد الظروف التي نعمل في ظلها تعقيدا وخطورة. واليوم أكثر من أي وقت مضى يقتضي السياق الراهن الالتزام بالمبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونعتقد أن هذا الأمر

ويحدد السجل أحد عشر سبباً يمكن من خلالها منح الأشخاص وضع الضحية مصنفاً الضحايا حسب المنطقة والجنس والعمر والفئة العرقية. ويجب تكييف المساعدات الإنسانية التي تقدمها الحكومة لتلبية الاحتياجات المحددة للضحايا، استناداً إلى ما حدث لهم وعن ديناميات النزاع المسلح في المنطقة المعنية.

وبما أن النزوح هو السبب الرئيسي الذي يجعل من الناس ضحايا، فقد وضعت الحكومة معايير وإجراءات لتقديم المساعدة الإنسانية استناداً إلى تقييم المكونات المطلوبة لضمان مستوى معيشي لائق ووضع معايير تقنية لتحديد النقطة التي يتم فيها تجاوز عتبة الضعف.

وتشكل هذه المبادرات كلها جزءاً من الجهود التي تبذلها كولومبيا من أجل مواصلة السير على طريق المصالحة من خلال تسوية تفاوضية للنزاع، حتى يكون الضحايا الذين يتلقون المساعدة والتعويض اليوم هم آخر الضحايا، مما يذكّرنا جميعاً بأنه لا يجب أن نسمح بحدوث هذه الأمور من جديد.

سعادة السيد نيغاش كبريت بوتورا،

السفير والممثل الدائم، لدى الوفد الدائم
لجمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية في جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة الرئيسة، لقد دعي المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون إلى الانعقاد في وقت بلغ فيه عدد النازحين قسرياً نتيجة للنزاعات وحالات الطوارئ الإنسانية رقماً قياسياً ٦٠ مليوناً يتجاوز في درجة المعاناة أعداد النازحين في أعقاب الحرب العالمية الثانية. إن أفريقيا وبلدي إثيوبيا من جملة أماكن وأمم العالم التي تواجه زيادة غير مسبوقة في عدد اللاجئين والنازحين. إن إثيوبيا اليوم أكبر بلد مضيف للاجئين في أفريقيا، حيث بلغ عدد اللاجئين فيها أكثر من ٧٥٠,٠٠٠ لاجئ، وهناك مؤشرات قوية بأن هذا العدد سيرتفع مع مرور الزمن.

وثانياً، لاحظنا على مرّ السنين إن الكوارث الطبيعية ومن فعل الإنسان، ولا سيما الكوارث الناجمة عن تغير المناخ، سوف تزيد من حدة تأثير ملايين البشر وستعرضهم لمزيد من المعاناة والصعوبات خاصة في البلدان الأقل نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة. وعلاوة على ذلك مما زاد هذا الواقع صعوبة أوجه التفاوت المتزايدة والفقر والبطالة دافعةً الناس إلى الهجرة عبر الحدود الدولية سعياً إلى العثور على سبل معيشة أفضل.

وثالثاً، في معظم الحالات نشاهد مئات الأفراد الأبرياء الذين يلقون حتفهم خلال أسفارهم المحفوفة بالمخاطر براً وبحراً. إن الحاجة المتزايدة للمساعدة والحماية الإنسانية، والفجوة

أيضاً الجهود الدؤوبة التي اضطلعت بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر على مدى السنوات الثلاث الماضية لإجراء عملية التشاور التي أسفرت عن القرارات التي نأمل أن تُعتمد هنا بقوة.

إن كولومبيا، بوصفها بلداً متأثراً بالكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة على حد سواء، حريصة على الإسهام في هذا الحوار بما تكتسبه من خبرة.

فكولومبيا تتأثر بالمخاطر الطبيعية، حيث يتعرض ٨٦ في المائة من السكان لخطر الزلازل، و٢٨ في المائة للفيضانات، و٣١ في المائة للانزلاقات الأرضية.

ومن أجل التصدي لهذه التهديدات، أنشأت الحكومة الكولومبية النظام الوطني لإدارة مخاطر الكوارث في عام ٢٠١٢.

وتشمل الإدارة المتكاملة للمخاطر عمليات الاستجابة والمساعدة في حالات الكوارث وأنشطة تخفيف الآثار والوقاية وإعادة التأهيل والتعمير، لتحل محل النهج التقليدي القائم على رد الفعل القائم على مجرد تقديم المساعدة.

ومنذ عام ٢٠١٤، استخدمت كولومبيا دليل "معايير المعونة الإنسانية في كولومبيا" في جميع حالات الطوارئ. وينص هذا الدليل على المعايير الدولية القائمة، وضمن الحد الأدنى من معايير الجودة، ويراعي الاختلافات في الثقافة ونوع الجنس والمناخ ويساهم في بناء قدرة المجتمعات المتضررة على الصمود.

وفي إطار مواجهتها للنزاع المسلح الذي دام خمسين عاماً، اتخذت الحكومة خطوة هامة في عام ٢٠١١، باعتماد القانون المتعلق بحقوق الضحايا واستعادة الأراضي.

وللمرة الأولى في تاريخ البلد، تعرّف الدولة وتعترف بالضحايا الذين عانوا من خسائر أو أضرار أو إصابات نتيجة انتهاكات قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان المرتكبة أثناء النزاع المسلح.

وأنشئت الوحدة المتكاملة لمساعدة الضحايا وتعويضهم من أجل تنفيذ هذا القانون وتنسيق أكثر من خمسة وعشرين هيئة وطنية ومحلية.

ومن بين الإنجازات الأولى التي حققتها الدولة الكولومبية في هذا الصدد إنشاء سجل وطني موحد، وهو نظام معلومات يتضمن مدخلات لما مجموعه ٧,٧ ملايين من الضحايا، بمن فيهم ٦,٦ ملايين من النازحين داخلياً.

وقد ساعد هذا السجل على استعادة ثقة الضحايا في المؤسسات الحكومية، ووفّر المعلومات اللازمة لتحديد احتياجاتهم وتكييف تدابير الوقاية والحماية والمساعدة ورد الاعتبار وفقاً لذلك.

بأعظم الاحتياجات الإنسانية. وهي تشمل ما يلي: مكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي لهما، وتعزيز حماية أكثر الناس معاناة من النزاعات المسلحة، توسيع نطاق تطبيق القانون الدولي الإنساني، وتعزيز الاستجابة المحلية. ونلاحظ بوجه خاص أهمية حماية توفير الرعاية الصحية وبذل المزيد من الجهود لتأمين سلامة المرضى والموظفين والمتطوعين في المجال الإنساني.

كما نقدر إضافة الهجرة كموضوع للمناقشة العامة في المؤتمر. إن الهجرة القسرية أزمة إنسانية يجب أن تكون على رأس اهتمامنا وأن تستحوذ على عنايتنا وعملنا. وتحتل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر مكانا فريدا للتصدي لدفق المخاطر والأخطار التي يتزايد فيها عدد المهاجرين القسريين الذين يتعرضون لها خلال رحلتهم من نزوح إلى عبور إلى وصول إلى طول آجال إعادة التوطين. لقد ساهمنا لسنوات كثيرة في الاستجابة لحاجات المهاجرين حول العالم ولنا نظرة جديدة بشأن هذه القضية إذ نساند جهود حكومة كندا حاليا بالمساعدة على استقبال وتوطين الطويلة مع حكومة كندا وتعاوننا الوثيق معها للتصدي لحالات الطوارئ سواء في الداخل أو في الخارج.

إذ نؤكد من جديد على التزامنا بالمبادئ الأساسية التي تشكل ولايتنا الإنسانية المتميزة بعد ٥٠ سنة من اعتمادها نود أن نكرس لحظة للإطراء على عمل الجمعيات الوطنية الشقيقة التي استجابت لحالات الطوارئ الصامتة الكبرى في الفترة الممتدة منذ انعقاد المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين. إننا نعلن تضامنا مع شركاء الحركة الذين يعملون في ظروف النزاعات المطولة وغيرها من حالات الطوارئ المعقدة، ونتقدم بأخلص التعازي لشركاء الحركة الذين فقدوا متطوعين وموظفين خلال السنوات الأربع المنصرمة. علينا أن نتذكر دائما أن الأطراف الفاعلة المحلية هي أول من يهرع للاستجابة وأهم من يؤدي العمل الإنساني المستدام. وفي الأيام المقبلة نأمل في دراسة جميع موضوعات المؤتمر على ضوء كيفية زيادة الالتزام بتهيئة الظروف التي تحمي وتعزز مجال العمل الإنساني في عالم هو في أشد الحاجة إليه. شكرا جزيلا.

سعادة الدكتورة زسوزانا هورفات،

السفيرة والممثلة الدائمة لدى البعثة الدائمة لهنغاريا

في جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة الرئيسة، أصحاب السعادة، حضرات المندوبين الكرام، دعوني أعرب عن صادق تقديرنا للجنة الدولية للصليب الأحمر

التمويلية في الاستجابة للأزمات الإنسانية متعددة الجوانب في شتى أنحاء العالم وخاصة في أفريقيا إنما تختبر قدرات الأطراف الفاعلة الحكومية والإنسانية. الواقع أن ذلك تغيير كبير جعل آليات الاستجابة الإنسانية تمتد إلى أقصى حد. إن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين والامتثال للقانون الدولي الإنساني من جانب الدول والجهات الفاعلة غير الرسمية وتأمين سلامة العاملين في الحقل الإنساني وتنسيق الاستجابة الإنسانية، كل ذلك يظل تحديا عظيما فيما يتعلق بالتصدي لحالات الطوارئ.

إن إثيوبيا على قناعة تامة بأن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين يمنح الدول وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومكوناتها فرصة فريدة للتناول بصورة جماعية تلك الحاجات والشواغل الإنسانية الملحة باعتبارها حالات طارئة على درجة عالية من الخطورة. وترحب إثيوبيا أيضا بموضوعات الحوار الخمسة في إطار مختبر بلورة الرؤى وتتطلع إلى ما ستسفر عنه المناقشات ولا سيما فيما يتعلق بتغيير المناخ والهجرة. كما ترحب إثيوبيا بإجراء مداورات بشأن الهجرة أثناء المؤتمر وتشكيل لجان بشأن تعزيز الصمود والرعاية الصحية في خطر. وسوف تؤدي إلى تعزيز المبادئ الأساسية للحركة مشروعات القرارات المتعلقة بموضوعات الرعاية الصحية في خطر والتصدي للكوارث والحد من المخاطر والإسعافات الأولية والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. ونؤيد مبادرة تعزيز الامتثال للقانون الدولي وتعزيز قانون حقوق الإنسان الدولي من أجل حماية الأشخاص المحرومين من حريتهم في النزاعات المسلحة إذ سيعزز حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح.

أما التطبيق الكامل لإطار سينداي للحد من أخطار الكوارث وتحالف المليار من أجل تعزيز الصمود المتوقع أن يطلق قريبا فإنه سيعزز في رأينا قدرة الجمعيات الوطنية على التصدي لمختلف الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان. ونود أن نشجع جميع الأطراف المعنية على إبراز أهمية تحسين التنسيق بين أشكال استجابة الحكومات والوكالات وغيرها من الأطراف الفاعلة المحلية قبل وأثناء وبعد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي سيعقد العام القادم في إسطنبول. شكرا

السيد جورج فيبر،

جمعية الصليب الأحمر الكندي

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة الرئيسة، حضرات المندوبين الكرام، إن جمعية الصليب الأحمر الكندي ترحب بالطابع المنطقي لجدول أعمال المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين. فهو يتواءم مع أولوياتنا والمجالات المتصلة

الصادر عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتلتزم هنغاريا بالتعهدات التي يصدرها الاتحاد الأوروبي في المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر. دعوني أمني لكم جميعا مؤتمرا مكللا بالنجاح. شكرا.

سعادة السيد ألبيرتو دالتو،

السفير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة للأرجنتين،
جنيف

(الأصل باللغة الإسبانية)

السيدة الرئيسة، توذ جمهورية الأرجنتين أن توذك الأهمية القصوى التي يكتسيها تعزيز تنفيذ القانون الدولي الإنساني والامتثال له في أوقات الأزمات الإنسانية هذه التي تحدث على نطاقات لم يسبق لها مثيل وحالات النزاع المسلح التي تزداد تعقيدا.

لذلك تود الأرجنتين أن تسلط الضوء على أهمية المسائل الحاسمة التي ينبغي معالجتها في هذا المؤتمر الدولي، الذي يمكن أن تسهم نتائجه في التخفيف من حدة معاناة ضحايا النزاعات المسلحة.

أولا، ضمان امتثال جميع أطراف النزاع امتثالاً أكثر صرامةً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

ثانيا، ضمان السماح لموظفي المساعدة الإنسانية والمعونة الإنسانية بالوصول إلى مناطق النزاع.

ثالثا، ضمان التحقيق والملاحقة والمعاقبة على انتهاكات قواعد القانون الدولي ومحاسبة المسؤولين عنها.

وفي هذا الصدد، تشير الأرجنتين إلى أن اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في المسائل الإنسانية هيئة محايدة تتعاون مع الدول في تطبيق القانون الدولي الإنساني ومراعاته في حالات النزاع المسلح.

وتزداد أهمية احترام وتعزيز المبادئ الأساسية السبعة واتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية ومعاهدات القانون الدولي الإنساني الأخرى وقواعد القانون العرفي. وتشكل هذه المجموعة من القواعد أساسا قانونيا متينا للتخفيف من معاناة ضحايا النزاعات المسلحة. وتدعو إلى اتباع نهج استباقي لمنع المعاناة الإنسانية والتخفيف من حدتها. ولا شك في أن الالتزامات المنشأة بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني توفر الأدوات المناسبة لتنفيذ إجراءات محددة في هذا الصدد.

ولدى الأرجنتين سياسة وطنية عامة لتنفيذ وتعزيز القانون الدولي الإنساني وهي توذك هنا اليوم من جديد دعمها للجهود الرامية إلى تعزيز الآليات التي تساعد على ضمان التطبيق الفعال لهذه المجموعة من القوانين.

والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لما يبذلونه من جهود لحماية القيم الأساسية لجميع البشر. وهنغاريا ملتزمة بتقديم التأييد الكامل للأنشطة التي تضطلع بها مختلف مكونات الحركة. ونحظى بشرف استضافة عدد من المنظمات الإنسانية الدولية ومراكز خدماتها، ومن بينها مكتب أوروبا الإقليمي للاتحاد الدولي. وتولي هنغاريا أهمية كبرى للامتثال للقانون الدولي الإنساني وتطبيقه وصدقت على جميع الاتفاقيات الرئيسية في هذا الشأن، كما تقر باختصاص اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في المسائل الإنسانية.

ونود أيضا أن نشدد على دور المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الجنائية الدولية ذات الصلة في الإسهام في التطبيق والتطوير الفعلي للقانون الدولي الإنساني.

يوفر لنا المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر فرصة فريدة لمعالجة التحديات الإنسانية الأخيرة وتحديد المهام المرتبطة بها. وفي هذا السياق توذد هنغاريا بشدة إنشاء آلية للامتثال من أجل إتاحة المناقشات وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات للدول الأطراف في اتفاقيات جنيف من خلال اجتماع منتظم للدول والإبلاغ الدوري. وقد شاركنا بنشاط في المباحثات ونود أن نعرب عن تقديرنا للحكومة السويسرية واللجنة الدولية للصليب الأحمر لإدارة المناقشات.

أود أن أبرز أحد بنود جدول أعمال المؤتمر الدولي ألا وهو العمل المشترك على درء ومواجهة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. إننا نشرك تماما الرأي القائل إن المجتمع الدولي يتعين عليه ألا يسمح بالعنف الجنسي أيا كانت أشكاله وأيا كان مكان حدوثه. ينبغي مكافحة ومحاكمة تلك الجرائم الوحشية. والمسؤولية تقع على عاتقنا جميعا بلا استثناء. وبهذه الروح أعربت هنغاريا عن التزامها والتحققت بالقمة العالمية لوضع حد للعنف الجنسي إبان النزاعات وأيدت الدعوة إلى العمل على إنهاء ممارسة العنف ضد النساء والفتيات في حالات الطوارئ. وعلاوة على ذلك ينطوي أحد التزاماتنا الوطنية الذي تعهدنا به مع الصليب الأحمر الهنغاري في المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين على الإسهام في المبادرات الدولية لمكافحة ممارسة العنف الجنسي أثناء النزاعات ولا سيما ضد النساء والفتيات.

إن حكومة هنغاريا والصليب الأحمر الهنغاري، بغية الوفاء بالتزاماتهما الدولية والوطنية فيما يتعلق بحماية القيم الإنسانية ومبادئ الحركة، تتعهدان أيضا أمام المؤتمر الدولي بأن تنهضا بنشر القانون الدولي الإنساني في صفوف السكان مع التركيز بوجه خاص على الأجيال الجديدة.

فيما يتعلق بتطبيق التعهدات التي قطعت إبان المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين، قدمت هنغاريا مساهمتها لتقرير التطبيق

الحماية القانونية للأشخاص المحرومين من حريتهم في حالات النزاعات المسلحة. وفي العام الماضي زارت اللجنة الدولية ما يزيد على ٨٥٠,٠٠٠ معتقل حول العالم. لذلك ندرك تماما المشكلات الإنسانية التي يواجهونها والمجالات التي يفتقر فيها القانون الدولي الإنساني إلى الإرشادات اللازمة ولا سيما في النزاعات المسلحة غير الدولية. لذلك ترى اللجنة الدولية ضرورة اعتماد القرار كي تستطيع المضي قدما نحو تعزيز القانون الدولي الإنساني في هذا المجال الخطير.

هناك قرارات هامة أخرى لا يسمح الوقت بتناولها وتتضمن بطبيعة الحال تلك التي تتعلق بالرعاية الصحية في خطر والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والتي تعبر عن عدد من الشواغل الإنسانية الملحة في زمننا.

وختاما فلنجعل من هذا المؤتمر الدولي منعظا يتذكره الجميع عندما تقف الحركة بكل تنوعها متحدة مع الدول لتحويل الكلمات إلى عمل ملموس ولتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني وتعزيز حماية الأشخاص المحرومين من حريتهم في حالات النزاع المسلح والعاملين في مجال الرعاية الصحية ومرافق الرعاية الصحية وضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. لننهض جميعا لمواجهة هذا التحدي. وشكرا لكم.

سعادة السيد نيبوجا كالوديروفوي ،

السفير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة للجبل الأسود

في جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة الرئيسة، اسمحو لي أولا أن أهنئ الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بالذكرى الخمسين لإعلان المبادئ الأساسية السبعة التي تقع في صميم التزاماتها ورسالتها الإنسانية. ودعوني أتقاسم معكم سعادتنا بالاحتفال في نفس الوقت بمرور ١٤٠ عاما على إنشاء الصليب الأحمر في الجبل الأسود. ومع إحياء تلك الذكرى التي تتيح لنا أن نتشاطر الفخر بما أنجز من نتائج فإنها تذكركنا بضرورة إحراز تقدم في الاستجابة دوليا وقطريا لمعاناة البشر اليوم في أنحاء العالم. ومن المؤسف أن العالم الذي نعرفه يواجه تحديات تغير المناخ وتدهور البيئة والنزاعات الدولية. فيضطر الآلاف من البشر للهروب من بيوتهم والتعرض لأحوال مخاطر الموت والتهريب والاتجار لمجرد السعي إلى مستقبل أفضل لأنفسهم ولأسرهم. إن هذه التحديات تجعلنا جميعا مسؤولين عن تطوير نهج شامل فعال لمساعدة الناس الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية.

ينتمي الجبل الأسود إلى المناطق المعرضة للزلازل والكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والانجرافات الأرضية والحرائق

ويتيح المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر فرصة ممتازة لدراسة التحديات الرئيسية المقبلة في المجال الإنساني والمشاركة في مناقشات بناءة وشفافة وشاملة للجميع. ونحن على ثقة من أن جميع الأطراف المعنية ستستفيد إلى أقصى حد من هذه الفرصة لمصلحة الجميع. شكرا.

السيدة كرستين بيرلي ،

نائبة الرئيس، اللجنة الدولية للصليب الأحمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة الرئيسة، أصحاب السعادة، سيداتي سادتي، إننا ندرك جميعا أن التحدي المشترك الذي نواجهه في نهاية تلك الأيام القليلة من المناقشات هو أن نحدث التغيير الحقيقي في حياة الناس المتضررين من النزاعات المسلحة وحالات الطوارئ. إنها مهمة شديدة الصعوبة ومع ذلك فمن الممكن إنجازها.

ولهذا الغرض، فلنكن شجعانا ومصممين ومتحدين في تعبئة قوة الإنسانية والوفاء بتعهداتنا والتزاماتنا. فلنقرر منذ البداية تحويل الكلمات والنوايا الطيبة إلى حصائل عملية ملموسة يكون لها نتائج فعلية أينما لزمنا على أرض الواقع. وفي الذكرى الخمسين للمبادئ الرئيسية، لنحقق رؤيتنا للحركة باعتبارها نصيرا للإنسانية ومناصرة أمل لعالم منقسم ولنتحد في قوة مبادئها وسداد عملها.

الواقع أن عاملنا في حالة حرب. إن النزاعات المسلحة الممتدة والمتعددة التي ينطوي الكثير منها على تداعيات إقليمية، وذات الأسباب والنتائج المعقدة، وغياب الحلول السياسية لوضع حد لها، كل ذلك يسبب المعاناة والألم على نطاق واسع. وإن أساس هذه المعاناة التي نشاهدها كل يوم في سياق عملنا حول العالم هو مشكلة مزمنة. وهذه المشكلة هي الانعدام المقلق لاحترام القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني من جانب أطراف النزاعات المسلحة في مناخ من الإفلات من العقاب.

وبالنظر إلى هذا الوضع، يغدو تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني أولوية مؤسسية ليس للجنة الدولية للصليب الأحمر فحسب وإنما لكثير من الدول والجمعيات الوطنية أيضا. وإن اللجنة الدولية مقتنعة تماما بأن القرار المطروح الآن من شأنه أن يوفر لنا الأساس الضروري للمضي قدما ويمكننا من العمل معا في العام القادم لبناء أسس نظام جديد للامتثال للقانون الدولي الإنساني. ولهذا الغرض نناشدكم بالألا تبددوا هذه الفرصة الفريدة، ولنعتمد قرارا قويا يقربنا من غايتنا المتمثلة في تعزيز نظام تطبيق القانون الدولي الإنساني.

وفيا يتعلق أيضا بمجال القانون الدولي الإنساني يشكل قرار الاعتقال حجر زاوية في مبادرة اللجنة الدولية الخاصة بتعزيز

ينعقد المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون في وقت شديد الحرج. ويُحتفل في هذا العام بالذكرى الخمسين لإعلان المبادئ الأساسية للحركة. وهي لحظة ملائمة لإعادة التأكيد على تلك المبادئ ووضعها في صميم جهودنا الجماعية من أجل الحد من آلام المدنيين. ويُعد هذا المؤتمر من أهم المنابر الإنسانية في العالم. وأعتقد أن علينا، نحن الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف، أن نغتنم هذه الفرصة لأن نكرر التزامنا بالعمل مع الحركة لإنجاز ولايتها المميزة مع احترام عملها الإنساني المستقل.

وبطبيعة الحال يجب ألا نسمح لأنفسنا بأن نتخلى عن مسؤولية منع حدوث المعاناة الإنسانية في المقام الأول. ولهذا الغرض يجب أن يكون هذا المؤتمر فرصة تتيح للحكومات أن تلتزم ببذل مزيد من الجهود السياسية المنسقة والمتعددة الأطراف من أجل منع النزاعات واحتوائها والحد منها وإنهائها. وعلينا، نحن الدول أن نؤكد التزاماتنا الصارمة بموجب القانون الدولي الإنساني. وعلينا أن نظل يقظين بالتحديد وأن نوفر جميع الوسائل من أجل ضمان ما يلي: أن تحترم أطراف النزاعات المسلحة القانون الدولي الإنساني؛ أن تجرى التحقيقات الفعلية في انتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان؛ أن يساءل الجناة كي نستطيع أن نضع حدا للإفلات من العقاب وأن نستحدث آليات عملية لتحسين الامتثال.

وفي هذا الصدد تؤيد حكومة جمهورية كوريا الجهود المبذولة لتحسين الامتثال للقانون الدولي الإنساني وفقا لما ينص عليه مشروع القرار، وسوف تضطلع بدور بناء في العمل المطلوب في المستقبل. كما أننا نؤيد الجهود المبذولة لحماية ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي أثناء النزاعات وفي حالات الطوارئ.

وتواصل الحكومة الكورية التزامها بالمشاركة الفعالة في الجهود الإقليمية والدولية لتعزيز تأهبها واستجابتها وتنسيقها إزاء الكوارث بموجب القوانين الدولية للتصدي للكوارث ذات الصلة.

ينعقد هذا المؤتمر وسط مجموعة من النقاشات التالية لعام ٢٠١٥. وإذ يبني هذا المؤتمر على أساس أهداف التنمية المستدامة التي تركز على فكرة ألا يستثنى أحد فإني على ثقة أنه سيركز على الضرورة الملحة لاتخاذ التدابير العملية لحماية المدنيين في حالات النزاع، ولتوجيه رسالة قوية إلى مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي سيعقد في مايو ٢٠١٦. شكرا جزيلاً.

الدكتور إيفان أوزيتشنيكو،

رئيس جمعية الصليب الأحمر في أوكرانيا

(الأصل باللغة الروسية)

السيدة الرئيسة، أعضاء الوفود الكرام، إن الأزمة الإنسانية التي اندلعت نتيجة النزاع المسلح في شرق أوكرانيا، والأحداث

الحرجية وظروف الشتاء القسوى لذلك يسره أن يدرج على رأس جدول أعمال المؤتمر بند يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث وأن يقدم مشروع قرار بهذا الشأن يجدر بنا أن نعتمده. ونرحب باعتماد إطار سينداي بشأن الحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥ الذي يستهدف الحد من أسباب الكوارث وفقدان الأرواح وسبل المعيشة. ويسرنا أيضا أن يدرج في خطة التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ عنصر تعزيز القدرة على الصمود أمام الكوارث كموضوع رئيسي. ووفقا للالتزامات الدولية التي ينص عليها إطار عمل هيوغو اعتمدت حكومة الجبل الأسود خطة وطنية للحد من مخاطر الكوارث. وهذه الوثيقة إلى جانب الاستراتيجية الوطنية لمواجهة حالات الطوارئ وقانون الحماية والإنقاذ قد ساعدتنا على تنسيق الجهود التي تبذلها شتى المؤسسات بغرض تقييم مخاطر الكوارث وتنظيم أفضل أشكال التصدي لمخاطر وأخطار الكوارث. وقمنا أيضا بالتوقيع على عدة مذكرات تفاهم مع البلدان المجاورة فيما يتعلق بالتعاون والحماية في حالات الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان.

ومع ذلك فقد أثبتت الفيضانات الخطيرة التي حلت بنا وبجيراننا الأقربين أن درجة تأهب الدول مهما كانت مرتفعة فإننا جميعا في حاجة إلى التضامن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي إطار التزامنا العام بالتعاون الإقليمي أثبتت جمعيتنا للصليب الأحمر نهجها المسؤول في مساعدة جيراننا عن طريق تقديم المساعدة الإنسانية والاتصال اليومي بزملائها في البلدان المتضررة. وحدا بنا هذا المثال الجيد للتعاون الإقليمي بزيادة إدراك ضرورة مضاعفة جهودنا لتطوير القواعد والمبادئ التوجيهية الدولية للسياسات المحلي بغية النهوض بالحلول الدولية لمواجهة الكوارث.

وأخيرا، نرحب بدور اللجنة الدولية والاتحاد الدولي وجهودهما الدؤوبة لتعبئة وتنسيق العمل الإنساني المتسق والمبدي. وإني أؤكد لكم أن حكومة الجبل الأسود والصليب الأحمر في الجبل الأسود سيكونان دائما شريكا مسؤولا في هذا الصدد. وشكرا لحسن إصغائكم.

سعادة السيد كيونغ ليم شوي،

السفير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة

لجمهورية كوريا في جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة الرئيسة، إننا نواجه أزمات إنسانية لم يسبق لها مثيل إزاء الأعداد الغفيرة من الأشخاص النازحين وتفاقم انعدام الاستقرار والمعاناة. إن النزاعات المسلحة المعاصرة ليست بمنأى عن انتهاكات القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي. فتتم تلك الانتهاكات بلا أي عقاب في معظم الأحيان. ولم يفلت أي بلد أو أي سياق من هذه الظاهرة.

المدنيين. ينبغي أن نستخدم العمل معاً حول العالم من أجل الإنسانية أفضل استخدام، للحد من المعاناة الإنسانية. وشكراً جزيلاً.

السيدة أليخندرا كوستا،

مديرة مرصد حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني،
وزارة الشؤون الخارجية، أوروغواي

(الأصل باللغة الإسبانية)

السيدة الرئيسة، نود أن نحبيكم وأن نحبي جميع المدنيين الحاضرين هنا اليوم، وباسم أوروغواي، أود أن أشكر منظمي هذا المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين. ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا للعمل الشاق الذي قام به أولئك الذين نسقوا المشاورات التي أجريت فيما يخص مختلف مشاريع القرارات. وبفضل هذه الجهود، نجتمع في هذا المؤتمر وقد تم إنجاز جانب كبير من العمل فعلاً.

وتؤدي الاحتفالات السنوية إلى التفكير في استمرار صحة القيم والمبادئ التي تتشاطرها. ويزداد هذا التفكير أهمية في مواجهة التغيرات التي شهدتها العالم في نصف القرن الماضي، والتي هزت أسس العلاقات الدولية المعاصرة.

إن التأمل في المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإعلانها إنما يؤكد أنها لا تزال سليمة ومهمة أكثر مما كانت عليه في أي وقت مضى في مواجهة التحديات التي لم يسبق لها مثيل والمرتبطة بتنفيذ القانون الدولي الإنساني اليوم.

فلنؤكد من جديد، إذن، استمرار الدور الهام الذي يؤديه هذا الأساس المشترك الذي يسمح لنا بالمضي قدماً في إطار قانوني أكثر صلابة، ووسائل التنفيذ والامتثال التي تمكن من وضع المثل الإنسانية موضع التنفيذ. لذلك تتعهد أوروغواي ببذل قصارى جهدها لإنجاح تنفيذ التعهدات التي قطعناها خلال هذا المؤتمر. ويرتبط بعض هذه التعهدات ارتباطاً مباشراً بأهداف هذا المؤتمر، على سبيل المثال، توفير تدريب منتظم ومحدث للقوات الأوروغوايية المسلحة المشاركة في عمليات الأمم المتحدة للسلام بشأن مواضيع مثل منع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية والعنف الجنسي في الصراعات المسلحة.

السيدة الرئيسة، في شهر يناير، ستنضم أوروغواي إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كعضو غير دائم. وهذا حدث في غاية الأهمية لأنه يتيح لبلدي فرصة إعادة تأكيد المبادئ التقليدية التي ألهمت سياسته الخارجية التي تشمل مبادئ أساسية مثل التقيد بالقانون الدولي بوصفه القانون الأسمى الذي ينظم

في شبه جزيرة القرم، وحجم المعاناة الإنسانية، والعديد من الضحايا في صفوف المدنيين، و١,٥ مليون من النازحين داخلياً، والانهيار الاقتصادي، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، كلها أمور تُقنعنا بأنه لا يكفي أن نهتم بعواقب النزاعات المسلحة فقط. وغالباً ما تتجاهل الأطراف في النزاعات المسلحة اتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني. ومن بين أولئك الذين يعانون أكثر من غيرهم من المدنيين - الأطفال والمستنّين والنساء. فقد أصبح من الخطر على متطوعي الصليب الأحمر تقديم المساعدة الطبية للمتضررين، وتقديم المعونة الإنسانية للمحتاجين، وتزويد السكان بالضروريات المعيشية. إن تقديم المساعدات الإنسانية يتسم في كثير من الأحيان بالتسييس. لقد صادق جُلُّ الدول المشاركة في النزاعات المسلحة على اتفاقيات جنيف. ورغم جهودنا الرامية إلى تنفيذ القانون الدولي الإنساني، يزيد نطاق الانتهاكات بزيادة شدة النزاعات المسلحة. وهذا يعوق الجهود المبذولة لتنفيذ العمليات الإنسانية التي تقوم بها حركتنا في المناطق الشرقية من أوكرانيا. وقد تمكنا من مواجهة هذه التحديات بفضل الدعم الذي نتلقاه من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والجمعيات الوطنية في كل من الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والصين، واليابان، وسنغافورة، وأستراليا، وقطر، وإيران، وأذربيجان، والمنظمات الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وحكومة كل من الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وجمهورية التشيك، وألمانيا وإستونيا وسلوفاكيا.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا العميق لجميع الشركاء الذين ساعدونا، وما يزالون يقدمون لنا الدعم، من أجل التغلب على الأزمة الإنسانية في أوكرانيا. كيف يمكننا تعزيز كفاءة جهودنا؟ يمكن لقيادة اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن يقدموا اقتراحاً لإصلاح منظمة الأمم المتحدة، بحيث يمكن توجيه جهودها الرئيسية إلى الوقاية من النزاعات المسلحة، ونعمل نحن على إنشاء مثل هذه الآليات الدولية الفعالة التي من شأنها أن تضمن العقوبة الحتمية على انتهاك معايير القانون الدولي الإنساني. أو قد ينبغي لنا، في حركتنا، إحياء مثل هذه الهيئة التي من شأنها مبادرة التسوية السلمية للمشاكل الدولية. وأعني بهذا إنشاء لجنة للسلام.

نحن نؤيد القرار الذي يضمن امتثالاً أكثر صرامة لقواعد القانون الدولي الإنساني، والذي يوجي بعقد مؤتمر دولي حول قضايا القانون الدولي الإنساني. وتدل المشاورات العالمية التي أجريت في هذا المبنى منذ شهر ونصف في إطار التحضير لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني على أن المجتمع الإنساني يساوره القلق إزاء الوضع الحالي المتعلق بحماية كرامة الإنسان وضمان أمن

المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في المطالبة بأن يقوم أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة ذات النفوذ بالضغط على أطراف النزاع لوضع حد للانتهاكات وإخضاع الجناة للمساءلة وإيجاد طرق جديدة لفرض الامتثال للقوانين.

وإذ نركز على أكثر الشواغل إلحاحا مما ينجم عن النزاعات المسلحة سوف نناشد أيضا الدول أن تستعمل نفوذها لإنهاء استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وضمان حصول الناس على المساعدة الإنسانية، والعمل على إيجاد حلول للأشخاص البالغ عددهم ٦٠ مليوناً من النازحين بسبب النزاع. وسوف تكون حماية المدنيين إحدى أولويات مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي سيعقد في إسطنبول يومي ٢٣ و٢٤ مايو العام القادم. وقد أبرزت عملية المشاورة التمهيديّة للقمة عدة مجالات سوف تدرسونها في هذا المؤتمر. أولا قال لنا الأشخاص المتضررون من الأزمات إن أهم أولوية لديهم هي العيش في أمان وتعزيز حمايتهم من العنف. ثانيا تكررّت المطالبة بأن يكون العمل الإنساني محليا وأن يكون التمويل مباشرا للمنظمات المجتمعية. وتقدم الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر نموذجا جديرا بالاهتمام في هذا الصدد. ثالثا ثمة مطالبة بأطر قانونية أفضل للتصدي للكوارث وإدارة المخاطر. إن قراراتكم بشأن تلك الأطر سيشكل أحد أسس مناقشاتنا. وجميع موضوعات هذا المؤتمر ذات صلة بعمليات الإعداد للقمة.

سوف نستند إلى أعمالكم ونؤيدها معكم ومع جميع الأطراف المعنية الحاضرة هنا. لذلك نعتمد على تأييدكم ومشاركتكم في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي سيكون فرصة فريدة في ليل واحد لتجديد الإلهام وتعزيز التزامنا بالإنسانية وبالبادئ الإنسانية العالمية في السياق العالمي الأوسع الذي أشار إليه اليوم السيد بيتر ماورير في خطابه المرموق. وهذا يعني وضع الأشخاص الفاعلين في مركز العمل الإنساني وصنع القرار السياسي. وستتيح لنا القمة تحديد أنشطة والتزامات تمكنا جميعا من تقديم المساعدة والحماية الإنسانية على أحسن وجه. لذلك أتطلع إلى لقاء العديد منكم في إسطنبول. شكرا السيدة الرئيسة.

الدكتور مايكل كوخ،

السفير، المستشار القانوني لألمانيا

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة الرئيسة، إن ألمانيا ملتزمة التزاما شديدا بحكم القانون ولا سيما باحترام القانون الدولي الإنساني. ولا نزال شريكا وثيقا موثوقا للجنة الدولية للصليب الأحمر. يعتبر القانون الدولي الإنساني جزءا أساسيا من القانون الدولي في يومنا هذا، وتستهدف جميع معايير القانون الدولي الإنساني تحقيق التوازن

العلاقات بين الدول والتسوية السلمية للمنازعات، وحماية حقوق الإنسان واحترامها في زمن السلم، وتطبيق القانون الدولي الإنساني في زمن الحرب، على سبيل المثال لا الحصر. وهي تشكل الإطار الذي يمكن أن تتصدى فيه بلداننا للتحديات الهائلة التي نواجهها في عالم اليوم. إن تعزيز الوسائل اللازمة لتنفيذها سيمهد الطريق للقضاء على القسوة والوحشية التي نشهدها أثناء النزاعات اليوم والتي تشكل، إلى جانب الآثار السلبية لتغير المناخ، أكبر التهديدات للمُثل الإنسانية، التي بُنيت على أساس التفكير والعمل الذي تقوم به الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. شكرا جزيلاً.

السيد ستيفن أوبراين،

وكيل الأمين العام، مكتب الأمم المتحدة

لتنسيق الشؤون الإنسانية

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة الرئيسة، سيداتي سادتي، إنه لشرف عظيم أن أكون هنا اليوم وأني أهنيئ منظمي هذا المؤتمر. إن النداء المشترك غير المسبوق الذي وجهه من جنيف منذ بضعة أسابيع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بيتر ماورير يثبت أن منظميتنا متحدتان للمناشدة بتوفير مزيد من الحماية للمدنيين المتضررين من النزاعات المسلحة وبوضع حد لإفلات الذين يستهدفونهم من العقاب.

ما زلنا في قلق شديد إزاء انتهاكات القانون الدولي الإنساني المستمرة يوميا ولا سيما في الشرق الأوسط حيث تدمر مناطق المدنيين وتفتك بالأرواح البشرية والكرامة الإنسانية. وهناك ملايين المدنيين النازحين الذي أجبروا على هجر بيوتهم من جراء النزاعات العنيفة الممتدة، حيث تستهدف الأطراف المتحاربة المرافق الصحية والمدارس والبنى الحيوية. إن الحصار الذي يعرض أرواح المدنيين للخطر إذ يحرمهم من الأغذية والرعاية الطبية اللازمة لبقائهم، أمر يحظره القانون الدولي الإنساني. ولكن تلك الانتهاكات ترتكب بآثارها المدمرة في سوريا وفي اليمن وفي العراق.

لدينا قوانين أقوى من أي وقت مضى من أجل حماية المدنيين وتيسير توفير المساعدة. ولكن المشكلة هي أن الأطراف تتجاهل تلك القوانين. إننا نرحب بكل تحرك في سبيل تحسين الامتثال بما في ذلك القرار محل النظر في هذا المؤتمر. وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة بالإجابة عن كل الأسرة الإنسانية لأحيي العاملين في اللجنة الدولية وفي جميع اللجان الوطنية الذين ضحوا بأرواحهم أو أصيبوا نتيجة لخدمتهم الإيثارية للآخرين من أجل قضية الإنسان. وسوف تستمر الأمم المتحدة وخاصة مكتب الأمم

العالمية الثانية. إن مستوى المعاناة حول العالم نتيجة للنزاعات الجارية ونزوح السكان على نطاق العالم أجمع وارتفاع معدلات الإرهاب واندلاع الكوارث الطبيعية ومخاطر تغير المناخ، كل ذلك يقتضي استجابة دولية فعالة تستند إلى المبادئ الأساسية للحركة. وقد اعتمدت هذه المبادئ أول مرة في عام ١٩٦٥، وبعد مرور خمسين سنة على ذلك، وإذ تتواصل أزمات العالم وتزداد عنفاً وتعقيداً، يغدو من الضروري أن تظل هذه المبادئ نبراساً في مهمتنا الإنسانية.

بالمثل يعبر التزامنا المشترك بالقانون الدولي الإنساني عن الإقرار بأنه حتى في النزاعات المسلحة هناك حدود من المحظور تجاوزها. ولكن المعاناة البشرية الفتاكة الناجمة عن انعدام الامتثال للقانون الدولي الإنساني تظل طابعا للنزاعات حول العالم ينبغي معالجته. ومن الواضح أن آليات الامتثال القائمة قد فشلت في أداء مهمتها. والعالم ينظر إلينا لإيجاد طرق أفضل لتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني. لذلك ترحب أستراليا كل الترحيب بإمكانية إقامة آلية جديدة للامتثال في شكل اجتماع للدول بشأن القانون الدولي الإنساني.

وقد شاركت أستراليا أيضاً بنشاط في المبادرة الرامية إلى تعزيز حماية الأشخاص المحرومين من حريتهم في النزاعات المسلحة. إن اعتقال الأشخاص جانب قانوني ومشروع وضروري من العمليات الحربية، ولكن الممارسة يجب أن تتسم بالطابع الإنساني. ومن ثم فإننا نقر بضرورة وجود مزيد من الإرشادات بشأن حماية المعتقلين ونرحب بإمكانية مواصلة العمل مع الدول بعد هذا المؤتمر.

إن ما يغذي النزاعات المسلحة والعنف المسلح في زمن السلم، وانتشار المعاناة الإنسانية على نطاق واسع في كلا السياقين هو ضعف التنظيم القانوني لتجارة الأسلحة. إننا نستضيف مع نيوزيلندا يوم الخميس فعالية جانبية عن تعميم وتطبيق معاهدة تجارة الأسلحة كرد حيوي على هذه الظاهرة.

إن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي غير مقبول في أي مكان وفي أي وقت وبأي شكل، ولكن مستويات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي مقلقة للغاية في إطار النزاعات المسلحة والكوارث وغيرها من حالات الطوارئ. وينبغي أن تصبح مكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي لهما في صميم النشاط الإنساني على الصعيد العالمي. وترحب أستراليا بالفرصة التي يتيحها هذا المؤتمر من أجل الدفع قدماً بالنهج الشامل الذي تنتهجه الحركة من أجل مواجهة الواقع البغيض الذي يتعرض له ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. ومن دواعي الفخر لأستراليا أنها تستضيف مساء الغد فعالية جانبية مع الاتحاد الدولي حول هذا الشأن.

أثناء النزاعات المسلحة بين المبادئ الأساسية للضرورة العسكرية من جانب، والإنسانية من جانب آخر. وهدفه، المتمثل في الحد من المعاناة التي تحدثها الحرب عن طريق منح الضحايا أقصى درجات الحماية والمساعدة الممكنة، يظل على القدر ذاته من الأهمية اليوم مثلما كان عندما سُن القانون الدولي الإنساني في أول الأمر. وفي هذا الصدد أثبت القانون الدولي الإنساني في وضعه الحالي أنه إطار قانوني مناسب لحماية السكان المدنيين. ويظل الإطار التنظيمي الذي وضعته اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الإضافية لعام ١٩٧٧ وعام ٢٠٠٥ إطاراً ملائماً تماماً. غير أن ذلك لا يعني أنه لم يعد هناك ما يجب عمله.

لقد حددت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عدداً من القضايا ذات الصلة تتعلق بموضوع الاعتقال وأود أن أثنى على عمل اللجنة الدولية في هذا الشأن بالتحديد. إننا نشجع الدول، باعتبارها الجهات الفاعلة الأولى، على العمل مع اللجنة الدولية من أجل توضيح الجوانب اللازمة في هذا المجال. ويمكن إنجاز ذلك مثلاً عن طريق إعداد وثائق غير ملزمة تستخلص المبادئ المناسبة من القانون الدولي الإنساني. وتساورنا أيضاً شواغل اللجنة الدولية فيما يتعلق بالامتناع عن تطبيق القانون الدولي الإنساني. ونعتقد أنه يتعين بذل الجهود لتيسير عملية تقودها الدول التي تعمل بالتعاون مع اللجنة الدولية وتنطوي على استكشاف وتحديد طرق معينة وعملية لتعزيز تطبيق القانون الدولي الإنساني، ونحن نحيي اللجنة الدولية لما أحرز من تقدم في هذا الشأن. وندعم أيضاً بشدة اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في المسائل الإنسانية ونتمنى أن يتسنى لها قريباً أن تثبت إمكاناتها. إننا نتطلع إلى مداوات هذا المؤتمر ونحن على ثقة أننا بالعمل معا يمكننا إحراز تقدم ملموس.

وأخيراً، دعوني أؤكد لكم أن وفدنا ملتزم بجعل هذا المؤتمر حدثاً ناجحاً لصالح القانون الدولي الإنساني. وشكراً لحسن إصغائكم.

سعادة السيد جون كوين،

السفير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة لأستراليا

في جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة الرئيسة، ترحب أستراليا بهذه الفرصة للانضمام لحكومات وواضعي السياسات ومكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر من أجل تجديد الالتزام بتعزيز العمل الإنساني. إن موضوع مؤتمرننا "قوة الإنسانية: مبادئنا أساس عملنا" إنما هو ملائم وفي حينه.

وإذ نجتمع في جنيف، ووفقاً لما قاله الكثيرون، يواجه العالم أكبر عدد من النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية منذ الحرب

الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف وأيضاً جميع الشركاء من مراقبين أو ضيوف.

إن قبرص بلد صغير يقع على أطراف أوروبا ويجاور منطقة من العالم شديدة الاضطراب. لذلك تعرضنا لتحديات مرتبطة بالوصول المفاجئ لأعداد ضخمة من الناس الذين يبحثون عن الأمان أو الملجأ أو حياة أفضل لأنفسهم ولأبنائهم. ونحن نقدر بالغ التقدير إيلاء الاهتمام اللازم لموضوع الهجرة أثناء هذا المؤتمر.

إن جمعية الصليب الأحمر القبرصي تعتمد على المتطوعين لتفعيل قدراتها التشغيلية. ولهذا السبب فإننا نثمن العمل المنجز بشأن مشروع القرار المتعلق بسلامة وأمن المتطوعين في مجال العمل الإنساني. ونؤيد هذا الاقتراح تماماً ونقدر خاصة دعوة الدول إلى إقامة الشراكات معنا من أجل تطوير قدرتنا على حماية أولئك الذين يخدمون غيرهم.

ولأننا دولة جزرية فإننا نعرف كيف يمكن أن يزيد البعد من مواطن الضعف. كما أن قبرص ليست بمنأى عن أخطار الزلازل. وفي حالة وقوع زلزال خطير يُحقق دماراً هائلاً، سنحتاج إلى المساعدة الخارجية. ولكوننا جزيرة، فقد يتأخر وصول المساعدة. ولهذا السبب بالتحديد نحتاج إلى حركة فعالة لدعمنا، ونحن نؤيد بشدة القرار الخاص بتعزيز تلبية الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر للحاجات الإنسانية المتنامية. ونلاحظ أيضاً الاهتمام المستمر بإعداد أطر قانونية دولية لمواجهة الكوارث، وفي إحدى اللجان هنا لبناء أسباب الصمود.

السيدة الرئيسة، أود أن أتوجه بالشكر إلى اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية الشقيقة لترحيبهم الحار بنا عندما تم الاعتراف بنا وضمنا إلى الاتحاد الدولي. إننا نعلن أمام هذا المؤتمر عن التزامنا ببذل أقصى الجهد للإسهام في الحركة مستقبلاً. وشكراً لكم على انتباهكم.

سعادة الدكتور إبراهيم كريشي،

السفير، المراقب الدائم، البعثة الدائمة لدولة فلسطين في جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكراً السيدة نائبة الرئيس،

أتشرف اليوم بتمثيل دولة فلسطين في المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين، والذي نشارك فيه لأول مرة، كدولة طرف في اتفاقيات جنيف. ونتعهد بالاضطلاع بالمسؤوليات الملقاة على عاتقنا بموجب هذه الاتفاقيات. كما تؤكد دولة فلسطين أنها ستتعاون مع كافة مكونات الحركة لتأمين وحدة الحركة وتحقيق مهامها،

ينعقد المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون في لحظة تاريخية فارقة في تطور النظام الإنساني إذ يعمل أعضاء المجتمع الدولي معا من أجل تحقيق إصلاحات ملموسة في النظام عبر مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وتتطلع أستراليا إلى المساهمات الأساسية التي سوف تقدمها الحركة هذا الأسبوع من أجل إثراء العملية المؤدية إلى مؤتمر القمة.

إن أستراليا باعتبارها شريكا في استضافة المشاورات الإقليمية للمحيط الهادئ التي ستعقد في أوكلاند في يوليو ٢٠١٥ تولي اهتماما كبيرا بعدم إهمال القضايا ذات الأولوية للمحيط الهادئ في خضم السعي إلى العثور على حلول للأزمات السياسية الكبرى التي يواجهها العالم في إطار مؤتمرها هذا الأسبوع وفي إسطنبول العام القادم.

علينا أن نضمن التزام الحركة، شأنها شأن النظام الدولي الإنساني الأوسع، واستعدادها لمواجهة التحديات المرتبطة بالكوارث الطبيعية والانعزال وتغير المناخ. وينبغي أن يكون جزءاً من الرد على تلك التحديات زيادة البعد المحلي بتحديد بنى التنسيق والتصدي التي تستند أولاً إلى القدرات المحلية والإقليمية. والحركة بما لها من شبكة تضم ١٨٩ جمعية وطنية في الموقع الأمثل لأن تحتل مكانة مركزية في هذا التوجه. وفي هذا الصدد تشارك أستراليا شركاءها في رابطة المكسيك وإندونيسيا وجمهورية كوريا وتركيا (MIKTA) في تنظيم فعالية جانبية صباح الغد بشأن تعزيز القوانين الدولية لمواجهة الكوارث.

ختاماً، أود أن أقول إن حكومة أستراليا تعهدت بالاضطلاع بعدد من الأنشطة الهامة. من بينها أننا سوف نستمر في علاقتنا الوثيقة والمثمرة مع الصليب الأحمر الأسترالي وفي الالتزام مع الآخرين في الكومنولث باحترام وحماية الرعاية الصحية في النزاعات المسلحة وغيرها من حالات الطوارئ.

إننا نتطلع إلى مواصلة علاقات العمل الوثيقة مع جميع مكونات الحركة. وشكراً لحسن استماعكم.

السيدة فاطمة جيلاني، رئيسة المؤتمر،

أعطت الرئاسة لنائبة الرئيسة.

السيدة فوتيني بابادوبولو،

رئيس جمعية الصليب الأحمر في قبرص

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، إننا اليوم نتناول الكلمة لأول مرة في مؤتمر دولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر. ونقدر بالفعل هذه الفرصة المتاحة لنا لتحدث إلى جميع مكونات الحركة وجميع

نعلق آمالاً عريضة على نتائجه نظراً لطابعه الفريد. فالعالم يواجه اليوم انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني ومعاناة إنسانية جسيمة.

إن عدد المتأثرين بالأزمات المتصلة بالنزاعات في تزايد. وتؤدي هذه الأزمات إلى التشريد القسري لأعداد كبيرة من الناس. نحن نؤيد استجابة الحركة على طول طريق المهاجرين ونتوجه بالشكر إليها على معالجة قضايا الهجرة في هذا المؤتمر.

لقد أصبح أمن الإنسان مشكلة لأن النزاعات المسلحة والأزمات التي طال أمدها باتت سمة عالمنا اليوم. وقد شهدنا زيادة في عدد العاملين في مجال الإغاثة الذين تم استهدافهم وأصبحوا هم أنفسهم ضحايا هذه النزاعات. وهذا أمر غير مقبول. فيجب أن يظل محور عملنا هو حماية جميع الأشخاص بما في ذلك ضمان سلامة العاملين في مجال الإغاثة. ويجب الحفاظ على المبادئ الأساسية لحركتنا لأنها ضرورية لتمكيننا من الاستجابة في حالات الكوارث وبناء الثقة وضمان الوصول.

وهولندا ترى أن من الهام للغاية أن يعتمد هذا المؤتمر قراراً قوياً بشأن تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني. فقد آن الآوان لإنشاء محفل تتبادل فيه الدول بشكل منتظم الآراء والممارسات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني. واليوم وبعد مرور أربع سنوات على مداوات مطولة وشفافة توصلنا إلى اتفاق عريض بشأن أساس مثل هذه الآلية للامتثال بفضل الجهود القديرة للغاية التي بذلتها سويسرا واللجنة الدولية للصليب الأحمر. لقد آن الآوان لاتخاذ إجراء بشأن الزخم الذي ولدته هذه المناقشات. ولذلك ندعو جميع الوفود إلى أن تدعم بنشاط إنشاء مثل هذه الآلية للامتثال التي ستسهم مساهمة ملموسة في تحسين احترام القانون الدولي الإنساني.

ونشكر اللجنة الدولية للصليب الأحمر على تيسير عقد مشاورات مسهبة بشأن تعزيز حماية الأشخاص المحرومون من حريتهم أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية. فقد شاركت هولندا بنشاط في هذه المبادرة وهي تتطلع إلى أن يبذل المؤتمر مزيداً من الجهود للمضي قدماً ووضع صيغتها النهائية.

نرى أن هذا المؤتمر سيعالج تحديداً العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي أثناء النزاعات المسلحة والكوارث. ونعتقد أن من الهام للغاية إيلاء الاهتمام لموضوع معالجة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في يومنا وعصرنا هذا. ومن الهام للغاية أن يضمن القانون حماية جميع ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي بصرف النظر عن الوضع الاجتماعي أو النوع الاجتماعي. وفي هذا الصدد، ندعو المؤتمر إلى اعتماد قرار يركز على هذا الموضوع ويتطلع نحو المستقبل ويسهم في تعزيز الحماية والوقاية على أساس غير تمييزي.

بما في ذلك من خلال دعم وتأييد كافة المبادرات المطروحة على أجندة المؤتمر وعلى رأسها تلك التي تسعى لضمان احترام القانون الدولي وتطويره بهدف تعزيز احترامه.

إن اختبار قوة الإنسانية قد فشل، حتى اللحظة في توفير الحماية لشعبنا، وذلك يرجع أولاً إلى تواصل الاحتلال، المصدر الرئيسي للعنف والتوتر، والذي تجاوزت مدته مخيلة واضعي القانون الدولي الإنساني، الأمر الذي يتعارض مع القانون الدولي الإنساني ويقوض أسسه. وثانياً بسبب بشاعة الجرائم والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت وترتكب دون مساءلة ضد المدنيين الواقعين تحت هذا الاحتلال وثالثاً بسبب عجز الدول الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف عن الوفاء بالتزاماتها لضمان احترام الاتفاقيات في أرض دولة فلسطين المحتلة، مما يضع أيضاً جدية إمكانية تطبيق اتفاقيات جنيف والتزام الدول بها في موقع المساءلة. وبالرغم من ذلك، فإننا نؤكد اليوم من جديد، على إيماننا الراسخ بقوة الإنسانية ونؤكد على مواصلة سعينا الجاد والتعاون على كافة المستويات لتمكين قوة الإنسانية من النجاح في تفعيل قوة القانون الدولي الإنساني. ولتحقيق ذلك ندعو كافة مكونات الحركة للعمل، وفق مبدأ المسؤولية الجماعية، لاتخاذ تدابير جدية وفورية لتجنب إزهاق المزيد من الأرواح البريئة، وتفادي الانحدار نحو دوامة العنف الحالية، والتي تفرضها سياسات الاحتلال المنفلتة والوحشية. وندعو من خلال هذا المؤتمر مرة أخرى الدول الأطراف المتعاقدة السامية إلى الوفاء بتعهداتها كافة، خاصة فيما يتعلق باحترام وضمان احترام تطبيق القانون الدولي الإنساني على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي جميع الظروف وذلك عبر المساءلة، إلى جانب اتخاذ إجراءات عملية ملموسة وعاجلة لوضع حد لهذه الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي، والضغط على حكومة الاحتلال من أجل الامتثال إلى القانون الدولي الإنساني، كما أكد على ذلك الإعلانات الصادرة عن مؤتمرات الدول الأطراف في العام ١٩٩٩ و٢٠٠١ و٢٠١٤، وأكدت عليه القرارات الدولية بما فيها مجلس الأمن والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية.

إن فلسطين اليوم هي اختبار جدي لقوة الإنسانية، ويتوجب علينا جميعاً، إذا أردنا لقوة الإنسانية أن تنتصر، ألا تفشل في هذا الاختبار.

سعادة السيد راينوت فوس،

السفير ونائب الممثل الدائم للبعثة الدائمة لمملكة

هولندا في جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيدتي نائبة الرئيسة. تُهنئُك هولندا بحرارة أنت وسائر أعضاء المكتب على تعيينكم لهذا المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين. نحن

لقد تم تنظيم المؤتمر الدولي وفقاً لتسلسل المناسبات الإنسانية لهذا العام ولمستههل العام المقبل مما يتيح لنا فرصة فريدة لتحسين عمليات تقديم المساعدة إلى المحتاجين أثناء الأزمات الحالية والمقبلة. ونناشد جميع الجهات العاملة في المجال الإنساني أن تغتنم هذه الفرصة وتعمل معاً للاستجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة في جميع أنحاء العالم وبالتالي التخفيف من حدتها.

سعادة السيد هيلونغ ووه،

السفير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة

لجمهورية الصين الشعبية في جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيدتي نائبة الرئيسة، لقد أثبتت المبادئ الرئيسية السبعة التي تقوم عليها حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر حيويتها الشديدة خلال السنوات الخمسين الماضية من خلال توجيه الحركة لتتطور إلى أكبر شبكة إنسانية دولية. ويتيح هذا المؤتمر فرصة جيدة لإعادة التأكيد على إيماننا بهذه المبادئ ومضاعفة جهودنا لتعزيز القضية الإنسانية الدولية.

نظراً للتحديات الإنسانية الهائلة التي تواجهها جميع مناطق المعمورة، أود أن أكتفي بإلقاء الضوء على النقاط الرئيسية الأربع التالية. أولاً، يجب أن تضاعف جميع البلدان والجهات المعنية جهودها لحشد مزيد من الموارد للإغاثة الإنسانية. وثانياً، يجب أن تحترم عمليات الإغاثة الإنسانية الدولية سيادة البلد الملتقي وتمتثل لقوانينه وتتجنب التسييس أو التسلح. وفي الوقت نفسه، يجب أن تتطابق المساعدة الإنسانية الدولية مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية للبلد الملتقي لكي تصبح المساعدة في حالات الإغاثة نقطة البداية للتنمية المستدامة للبلد الملتقي. وثالثاً، ينبغي اتخاذ المزيد من الإجراءات لوقف ومنع العنف ضد المدنيين والمرافق المدنية وضمان أمن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

ويجب أن يتحاور المندوبون في هذا المؤتمر بشكل بناء لتحقيق أكبر قدر ممكن من توافق الآراء بشأن تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني. ورابعاً، يجب أن تلتزم جميع الدول بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وفض النزاعات بطرق سلمية.

وتدعم الصين وتسهم بنشاط في العمل الإنساني الدولي. ولقد كنا ولا نزال نلتزم بمسؤولياتنا الإنسانية الدولية بنية حسنة. فمنذ انعقاد المؤتمر السابق قدمت الصين المساعدة الإنسانية إلى أكثر من 60 بلداً بأشكال عديدة. وبعد فترة وجيزة من تفشي فيروس أبولا في غرب أفريقيا، كانت الصين في طليعة البلدان التي قدمت المساعدة. حيث إنها قدمت مساعدات عاجلة بلغت قيمتها 750 مليون يوان (رمن بي) ونشرت أكثر من 1,200 خبير

وموظف طبي. وعندما حدثت الهزات الأرضية في نيبال في هذا العام، أرسلت الصين فوراً فرقاً للإنقاذ والرعاية الطبية للمساعدة في أعمال الإنقاذ والإغاثة. وأعلنت الصين مؤخراً عن تقديم مساعدة إضافية إلى البلدان والمنظمات الدولية المعنية بقيمتها 100 مليون دولار أمريكي استجابة لمشكلة اللاجئين التي ما انفكت تزداد خطورة. وقدمت الصين تعهدات جديدة إلى هذا المؤتمر. وستنخذ تدابير ملموسة لتنفيذ تعهداتنا في السنوات الأربع المقبلة. شكراً.

السيدة ناتاشا بيرك موسار،

رئيسة جمعية الصليب الأحمر السلوفيني

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيدتي نائبة الرئيسة، إنني أمثل في هذا المؤتمر جمعية وطنية صغيرة من جمعيات الصليب الأحمر في الاتحاد الأوروبي، هي الصليب الأحمر السلوفيني. فجمعية الصليب الأحمر السلوفيني، تقدم، وفقاً لولايتنا العالمية، ما يسمى بالخدمات النموذجية التي يقدمها الصليب الأحمر، وتؤدي دوراً مساعداً لدور السلطات العامة في تقديم الإسعافات الأولية، وإدارة حالات الكوارث، والتبرع بالدم، وخدمات البحث عن المفقودين. لقد تأثرت سلوفينيا التي لا يتجاوز عدد سكانها المليونين، تأثراً شديداً بالأزمة الاقتصادية لعام 2008، مما أدى إلى أن يعيش 29,000 شخص دون خط الفقر. ونتيجة ذلك، عززت جمعية الصليب الأحمر السلوفيني برامجها المتعلقة بالرعاية الاجتماعي، وقدمت الخدمات إلى أكثر الفئات استضعافاً في المجتمع.

بيد أن جمعية الصليب الأحمر السلوفيني واجهت خريف هذا العام، وبالتحديد في منتصف سبتمبر تحدياً إضافياً تمثل في هجرة الناس. لقد تابعنا مع سلطات الدولة تطور ظاهرة الهجرة في أوروبا، ونحن بصدد إعداد خطط استجابة وطنية مشتركة. غير أن التدفق الهائل للاجئين في أكتوبر أذهلنا صراحةً. فحتى هذا اليوم، دخل قرابة 300,000 مهاجر إلى سلوفينيا حيث تراوح معدل المهاجرين بين 6000 و9000 مهاجر في اليوم، وبلغ هذا العدد ذروته في 21 أكتوبر حيث دخل أكثر من 13,800 شخص سلوفينيا في يوم واحد. وجميع الوافدين إلى سلوفينيا يرغبون من الناحية العملية، مواصلة رحلتهم إلى شمال أوروبا التي يعتبرونها أرض الميعاد. وينعكس هذا الواقع في عدد طلبات اللجوء المقدمة التي لا تتجاوز 100 طلبات.

وتعمل جمعية الصليب الأحمر السلوفيني، في جميع مراكز الاستقبال والإيواء في مختلف أنحاء البلاد على ضمان تقديم المساعدة الإنسانية التي تشمل توفير الغذاء والمواد غير الغذائية، وتقديم الإسعافات الأولية والاضطلاع بأنشطة إعادة

سعادة السيدة باترشيا آن أوراين،

السفيرة والممثلة الدائمة لدى البعثة الدائمة لإيرلندا

في جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيدتي نائبة الرئيسة، نحن بدورنا نشعر بالجزع أمام الأعداد المروعة حقاً للموتى والمصابين والنازحين بسبب النزاعات المسلحة العديدة التي اندلعت أو التي ازدادت حدة منذ انعقاد هذا المؤتمر أربع سنوات خلت. فلا يزال المدنيون يعانون من الآثار المروعة لهذه النزاعات. ولن نبالغ مهما تحدثنا عن أهمية منع النزاعات ونرى أنه غني عن القول إنه كان بالإمكان تجنب وقوع قدر كبير من المعاناة الإنسانية بسبب النزاعات المسلحة المعاصرة لو أن القواعد الحالية للقانون الدولي الإنساني قد اتبعت. وبالفعل نرى أن الفشل المتكرر للقوات المسلحة من الدول والمجموعات المسلحة من غير الدول في احترام هذه القواعد هو أكبر عقبة نواجهها حالياً في حماية ضحايا النزاعات المسلحة. ولهذا السبب ننضم إلى بلدان أخرى عديدة حاضرة هنا في الإعراب عن الرغبة في إنشاء آلية قوية لضمان مزيد من الامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني. ونتطلع إلى العمل مع جميع الوفود الحاضرة في هذا المؤتمر لتحقيق هذا الهدف الهام.

إن النهج الذي تتبعه إيرلندا في تقديم المساعدة إلى ضحايا النزاعات المسلحة، وفي حالات طوارئ أخرى، يتمثل في التأكيد على أهمية اتخاذ إجراءات متجانسة ومتكاملة ومنسقة. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على أهمية القيام بشكل منتظم بإدماج مبادرات الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في السياسات والممارسات المتعلقة بحماية أضعف فئات المجتمع ولا سيما النساء والفتيات. ونعترف أيضاً في برامج المساعدة التي نقدمها، بأهمية تعزيز القدرة على التكيف من خلال تعزيز قدرة البلدان، والمجتمعات المحلية، والمؤسسات، والأفراد على التوقع والتكيف مع الصدمات والضغوط. وفضلاً عن ذلك، نعتقد أن من الأساسي، عند تخفيف آثار النزاعات، تعزيز سلامة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ونأمل استطلاع هذه القضايا الهامة داخل اللجان وغيرها من محافل المناقشة في هذا الأسبوع.

وأخيراً، نود أن نهنيئ اللجنة الدولية للصليب الأحمر على تقريرها الختامي الشامل للغاية والمقنع المتعلق بتعزيز قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية الأشخاص المحرومين من حريتهم. ونحن نتفق مع التحليل الذي قدمته اللجنة الدولية والذي يفيد بأن انعدام معايير واضحة تتعلق باحتجاز الأشخاص في النزاعات المسلحة غير الدولية يعرض المحتجزين

الروابط العائلية، من خلال أفرقة المسعفين التابعة للجمعية والبالغ عددها ٩١ فريقاً. وهناك أكثر من ٢٠٠ متطوع يعمل في هذه المراكز يومياً بدعم من موظفي الجمعية لتقديم الخدمات المشار إليها آنفاً. وفي دوبوفا وهي النقطة الرئيسية للدخول إلى سلوفينيا، تقدم الجمعية الخدمات ليل نهار وطوال الأسبوع. زملائي الأعضاء، إن هذا العدد من اللاجئ، زهاء ٧٠٠٠ مهاجر في اليوم، قد لا يبدو كبيراً بالنسبة إلى بعضكم، ولكنه يقابل - بالنسبة إلى بلد يبلغ عدد سكانه المليونين - دخول مليوني مهاجر في اليوم إلى الولايات المتحدة أو نصف مليون مهاجر في اليوم إلى ألمانيا. ونتيجة ذلك، تواجه السلطات وخصوصاً جمعية الصليب الأحمر السلوفيني تحديات عديدة من قبيل ضمان الموارد البشرية والمالية الكافية، بل وأكثر من ذلك، يتعين عليها إيجاد توازن دقيق بين الخدمات التي تقدمها إلى أكثر الفئات استضعافاً في سلوفينيا وتلك التي تقدمها إلى المهاجرين.

أود أن أذكركم بأن البلدان الصغيرة الحجم والجمعيات الوطنية الصغيرة كجمعيتنا بحاجة إلى استجابة جماعية ودعم جماعي من الجمعيات الوطنية الأقوى ومن الاتحاد الدولي ومن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومن جميع من يملكون دراية أكبر بالهجرة وإدارة حالات الكوارث وبعض المجالات الأخرى من مجالات عملنا. ويتعين علينا، بالإضافة إلى جميع هذه المهام وبالإضافة إلى عمليات الاستعداد لظروف الشتاء، أن نواجه الرأي العام غير المؤيد نسبياً وخطاب الكراهية.

زملائي الأعضاء، أصدقائي في جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، هذه هي رسالتي والكلمات التي أرددها، إن الإنسان وحده هو القادر على فعل الخير وهو وحده، للأسف، القادر على بث الخوف والرعب اللذين يلحقان أضراراً هائلة بالمجتمع العالمي كله. والإنسان هو الذي يقوم بذلك لا الأديان. ونحن أسرة الصليب الأحمر والهلال الأحمر ندين خطاب العنف، ونكرس أنفسنا، في جميع الأوقات، لمبدأ الإنسانية. فلنكن مثلاً لغيرنا في التواصل مع الغير والنظر إلى إخواننا في البشرية نظرة تتجاوز مظاهر من قبيل ارتداء غطاء الرأس أو اللحا وتعمل على النهوض بمبادئ الإنسانية والتسامح في جميع الأوقات. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن مجتمعنا من التغلب على جميع التحديات التي نواجهها في الوقت الراهن. أما إذا ساد عكس ذلك، فإننا لن نتسبب في وقوع مزيد من الضحايا وفي زيادة المعاناة فحسب، بل إننا سنقضي أيضاً على المعايير الأساسية للمدنية وعلى الإنسانية ذاتها. إن هذه هي الرسالة المتجذرة في مبادئنا الأساسية التي أود، بصفتي محامية في مجال حقوق الإنسان ورئيسة لجمعية الصليب الأحمر السلوفيني، أن أضمها في جميع أنحاء بلادي وعبر حدود بلادي. شكراً جزيلاً.

إلى مخاطر كبيرة. ونتفق أيضاً معها على وجود حاجة واضحة لتعزيز قواعد القانون الدولي الإنساني في هذا الصدد، والأولوية الفورية هي أن نبدأ بالعمل بأسرع وقت ممكن للتوصل إلى صك يعالج المجالات الأربعة للشواغل الإنسانية التي حددها القرار ١ الصادر عن المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر الحادي والثلاثين. ونتطلع إلى العمل مع جميع الوفود بشأن هذه المهمة الأساسية.

شكراً

الدكتورة جينيفر مي ماهون، رئيسة جمعية الصليب الأحمر النيوزيلندي

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيدتي نائبة الرئيسة، يسر جمعية الصليب الأحمر النيوزيلندي أن تُعلم المؤتمر بأننا احتفلنا في عام ٢٠١٥ بمرور ١٠٠ عام على أنشطتنا في نيوزيلندا، "قرن من تقديم الرعاية". وقد أتاح ذلك فرصة للتفكير ملياً في تاريخ جمعيتنا وتذكير أنفسنا بأنشطتها لكي نتطلع إلى المستقبل بثقة ووضوح. وأتاح ذلك أيضاً فرصة للتفكير في دور الجمعية ككيان مستقل يساعد السلطات في المجال الإنساني مما أدى إلى تقديم اقتراح إلى البرلمان للاعتراف بالذكري المئوية ومركزنا المساعد.

إننا في جمعية الصليب الأحمر النيوزيلندي نرى قيمة في شعار الحركة المتمثل في التواصل والتعزيز وتوحيد الكلمة والتوعية بالقضايا والمواضيع الإنسانية. وإن ما أبدته الحركة من استعداد لمراجعة طرق عملنا خلال السنتين المقبلتين لإيجاد حل يفيدنا جمعياً هو أمر مشجع بالنسبة لجمعية وطنية صغيرة كجمعيتنا تعتمد على التمويل المستقل للبقاء.

وتدعم جمعية الصليب الأحمر النيوزيلندي بشدة مبادرات المؤتمر الدولي فيما يتعلق بقانون مواجهة الكوارث. فتعزيز إدارة حالات الكوارث والحد من المخاطر هو موضوع رئيسي لبلدان المحيط الهادئ، وإننا نفتخر بالإبلاغ عن التقدم الكبير الذي أحرزته بالفعل الجمعيات الوطنية في جزر المحيط الهادئ المجاورة بالعمل مع حكوماتها لمعالجة هذه المسألة. وقد تعهدنا نحن وحكومة نيوزيلندا بالعمل معاً وبشكل فعال لضمان وضع وتنفيذ القوانين والسياسات المحلية المتعلقة بإدارة المخاطر في حالات الكوارث، وسنواصل معاً تقاسم الدروس المستخلصة من الهزات الأرضية التي وقعت في عام ٢٠١١ في المناطق الحضرية في نيوزيلندا.

وأحد المجالات التي اكتسبنا خبرة فيها هو المجال المتعلق بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وللأوضاع بعد

حدوث الكوارث. وقد تعلق جزء من برنامج الكنيسة للإنعاش بعد الهزة الأرضية بتقديم الدعم إلى الوكالات التي تقدم المساعدة إلى ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي. ونحن نرى أن من الهام أن نقيم شراكة مع المنظمات القائمة التي تملك المهارات ولكنها كانت عاجزة عن مواجهة الأوضاع الخطيرة، وافترقت إلى الموارد اللازمة لتلبية الطلبات المتزايدة على الخدمات التي تقدمها. وتمكنت هذه المنظمات بفضل شراكتنا معها من منع العنف المنزلي والتصدي له ومواصلة تقديم الدعم لفترة الإنعاش الطويلة للغاية.

لقد تعهدت جمعية الصليب الأحمر النيوزيلندي بأداء دور قيادي للتأكيد على المبادئ والالتزامات الإنسانية المتعلقة بتقديم الدعم إلى اللاجئين وإعادة توطينهم. وفي إطار ذلك، تعمل الجمعية على ضمان حصول جميع اللاجئين وملتمسي اللجوء على الخدمات الأساسية بصرف النظر عن طرق وصولهم إلى نيوزيلندا. ويتمثل النهج الذي يقوم عليه عمل جمعيتنا في تعزيز التزام الحركة الدولية بالعمل مع المهاجرين بصرف النظر عن وضعهم القانوني وذلك وفقاً للقرار رقم ٣ الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر وسياسة الاتحاد الدولي بشأن الهجرة.

ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء تزايد حالات نزوح المستضعفين في جزر المحيط الهادئ بسبب الآثار المترتبة على تغير المناخ. وي طرح ذلك تحديات خطيرة أمام الجهات المعنية بالمساعدة الإنسانية. ويتعين على الدول والحركة التصدي لهذه المسألة وتقديم المساعدة والحماية إلى الأشخاص الذين أُجبروا على الرحيل إلى بلدان أخرى للاستيطان فيها.

ونوزيلندا تفتخر بتاريخها الطويل الخالي من الأسلحة النووية وبكونها تنهض باحترام قواعد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بالأسلحة. ومن الهام بالنسبة لجمعية الصليب الأحمر النيوزيلندي مواصلة بث الوعي بالآثار المدمرة المترتبة على استعمال الأسلحة النووية ولا سيما في صفوف الشباب. وتواصل الجمعية أيضاً، بالتعاون مع الحكومة النيوزلندية، التشجيع على التصديق على معاهدة منع الإتجار بالأسلحة وتنفيذها. وبصفة خاصة لا تزال جمعية الصليب الأحمر النيوزيلندي تشعر بالقلق إزاء الآثار المترتبة على النزاعات المسلحة التي تحدث في جميع أنحاء العالم في المناطق الحضرية، وتنضم إلى الدعوة التي وجهتها اللجنة الدولية إلى جميع الأطراف في النزاعات المسلحة لتجنب استخدام الأسلحة المتفجرة الممتدة الأثر في المناطق المأهولة بالسكان لأن احتمال تسبب هذه الأسلحة في آثار عشوائية عالٍ للغاية. شكراً لكم جميعاً على حسن إصغائكم.

الأستاذ الدكتور مايكل بوث،

عضو اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني،

جمعية الصليب الأحمر الألماني

(الأصل باللغة الإنجليزية)

الحكومات ما لم يضمن لها المشاركة بفعالية في الآلية الجديدة. وللجمعيات الوطنية خبرة كبيرة في العمل في مجال القانون الدولي الإنساني، وإننا ندعو الدول إلى أن تعتمد على هذه الخبرة وأن تستفيد منها.

وبقلب صادق تنضم جمعية الصليب الأحمر الألماني إلى أعضاء المؤتمر الدولي في التصديق على مشروع القرار الذي اقترح نتيجة عملية التشاور، بشأن تعزيز الامتثال لأحكام القانون الدولي الإنساني. دعونا نرحب بإنشاء آلية جديدة لتحسين الامتثال للقانون الدولي الإنساني لصالح ضحايا النزعات المسلحة. وشكراً جزيلاً على حسن إصغائكم.

السيدة مارجيت تفايتن،

المديرة العامة، دائرة الشؤون القانونية،

وزارة الشؤون الخارجية للزويج

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيدتي نائبة الرئيسة، نواجه اليوم أزمات متعددة. والعديد من هذه الأزمات ناجم عن النزاعات المسلحة وما يترتب عليها من نتائج: فبعض هذه النزاعات يدوم سنوات أو عقود. واليوم تعالج حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر احتياجات الأشخاص المستضعفين من منظور أطول أجلاً بالمقارنة مع الماضي. إذ إن أعداداً كبيرة من المدنيين تجد أنفسهم حبيسة الأعمال القتالية وعرضة للقتل والإصابة بالعجز مدى الحياة، ويتم تفريق أبناء الأسرة الواحدة، والهجوم على المستشفيات والمدارس وتدمير المنازل وسبل المعيشة. ونتيجة ذلك، فإن عدد الأشخاص النازحين بلغ حداً لم يسبق له مثيل. ونحن نقدر غاية التقدير الجهود الدائبة للجنة الدولية وجهود الموظفين والمتطوعين من الجمعيات الوطنية للمساعدة والاستجابة للاحتياجات الهائلة للأشخاص على طول طرق الهجرة، وفي مناطق النزاعات المسلحة، وفي المجتمعات المحلية المستضعفة.

إننا نحتفل بمرور خمسين عاماً على الموافقة على المبادئ الأساسية السبعة. وهذه المبادئ تكفل، عند تطبيقها، كرامة الإنسان في مواجهة النزاع، أو الكوارث أو الأزمات. وعلينا أن نستمر في حماية وصون هذه المبادئ الهامة للغاية. لقد تطور القانون الدولي الإنساني إلى إطار قانوني شامل وقوي لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة وهو قانون ملزم للجميع. والقانون الدولي الإنساني بحاجة إلى مراجعة مستمرة وهو بحاجة إلى الدعم أحياناً بغية مواكبة التطورات الجديدة في العمليات الحربية والشواغل الإنسانية الناشئة الجديدة. فضلاً عن ذلك، فإن ما يلحق أكبر الأذى بالمدنيين ليس عدم وجود قانون، بل عدم احترام القانون وتنفيذه بشكل صحيح في أكثر الأحيان.

سيدتي نائبة الرئيسة، السادة أعضاء الوفود، زملائي وأصدقائي الأعزاء. يشرفني أن أحضر هذا المؤتمر بالنيابة عن رئيس جمعيتنا الوطنية الدكتور سايترس الذي تعذر عليه الحضور بسبب إصابته بحادث. وأعتنم هذه الفرصة لكي أتقدم بالشكر إلى جميع الجمعيات الوطنية الشقيقة التي ساعدتنا في مواجهة تدفق اللاجئين والمهاجرين إلى بلدنا في الوقت الراهن، وهي تعكس روح الحركة. ولكن دعوني أعود إلى مهمتنا في الأيام المقبلة.

يشكر الصليب الأحمر الألماني ويهنئ سويسرا واللجنة الدولية للصليب الأحمر على التحلي بالصبر والعمل بفعالية لتوجيه عملية التشاور عملاً بأحكام القرار ١ الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر. فقد أعرب عدد كبير للغاية من الدول خلال هذه العملية، عن رغبة صريحة في إنشاء آلية إضافية للامتثال، وهي عبارة عن اجتماع مؤسسي جديد وفعال وغير ميسر للدول، يُعقد بشكل منتظم، للنظر في المسائل المتعلقة بالامتثال للقانون الدولي الإنساني. وقد أشير في عملية التشاور إلى أن هذه الآلية الجديدة لن تركز على تطوير القانون الدولي الإنساني. ولذلك يجب ألا يكرر هذا الاجتماع المؤسسي الجديد للدول عمل المؤتمر الدولي أو أن ينتقص من قيمته، ولن يفعل ذلك، حيث يسهم المؤتمر الدولي في احترام القانون الدولي الإنساني وتطويره. ونحن على ثقة من أن الآلية الجديدة والمؤتمر الدولي سيجدان السبيل إلى استطلاع أوجه التأزر بينهما والتوصل إليها.

والواقع هو أن معظم النزاعات القائمة، كما نعلم جميعاً، نزاعات ذات طابع غير دولي تقوم بها جهات مختلفة من غير الدول. والآلية الجديدة لا تأخذ في الحسبان هذه الجهات. ومع ذلك، هناك حاجة ماسة للغاية لاتباع نهج جديد وخلق حوافز جديدة لتعزيز امتثال الجهات المسلحة من غير الدول للقانون الدولي الإنساني. وأناشدكم جميعاً الدول وأعضاء الحركة إلى مواصلة العمل على وضع نهج وخلق حوافز لتعزيز امتثال الجهات المسلحة من غير الدول للقانون الدولي الإنساني.

ويساور جمعية الصليب الأحمر الألماني قلق بالغ إزاء مشاركة الجمعيات الوطنية في هذه الآلية الجديدة للامتثال. فالولاية التي أسندها المؤتمر الدولي للجمعيات الوطنية لا تتمثل في نشر القانون الدولي الإنساني ومساعدة حكوماتها على القيام بذلك فحسب، بل يتمثل أيضاً في التعاون مع حكوماتها لضمان احترام القانون الدولي الإنساني. ولن تنجح الجمعيات في التعاون مع

الممتلكات والمنشآت المحمية وعرقلة المعونة الإنسانية، فضلا عن الإبادة الجماعية وجرائم الحرب.

وفي عام ٢٠١٦، وعملا بالبروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب صراع مسلح، سنقدم طلبا لتعزيز حماية موقع مايا في كوبان. وتمشيا مع التزامنا التقليدي بالسلام واحترام القانون الدولي، صدقنا على اتفاقية الذخائر العنقودية في عام ٢٠١٢، ووقعنا على معاهدة تجارة الأسلحة، ونحن الآن في مرحلة النشر للبروتوكول بشأن حظر أو تقييد استعمال الألغام والأشراك الخداعية والنبائط الأخرى، وتعديل عام ٢٠٠١ للمادة ١ من اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة. وقد شاركنا في القرار بشأن المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف التي عرضها المكسيك على الأمم المتحدة، والتي كانت تسعى إلى الاستفادة من الزخم الذي ولدته المبادرة الإنسانية في السنوات الأخيرة.

وتعدّ القضايا التي تجمعنا هنا في هذا المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين مؤشراً على الإنجازات التي تحققت على الصعيد الدولي والتحديات التي لا يزال يتعين تحقيقها. وتتراوح هذه المسائل من تعزيز الأطر القانونية للاستجابة للكوارث والحدّ من المخاطر والإسعافات الأولية للتقدم المحرز في مسائل الهجرة. ويبرز التقرير المقدم هنا الحاجة إلى مواصلة استكشاف مسارات العمل ووسائل تعزيز التعاون الدولي، بغية معالجة الشواغل الإنسانية الناشئة عن الهجرة على الصعيد الدولي.

وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، كثفت هندوراس جهودها الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وكرامة المهاجرين وضمان سلامتهم وإمكانية الحصول على الخدمات التي يحتاجون إليها. وفي هذه المهمة، نعرب عن امتناننا للدعم المقدم من الصليب الأحمر في هندوراس الذي وقعنا عليه قبل بضعة أيام من أجل الاستعانة بمصادر خارجية لإدارة أحد مراكز المهاجرين العائدين، بغية تقديم مساعدة شاملة لمواطني هندوراس العائدين براً.

وأخيراً، وإذ نحتفل بالذكرى الخمسين للمبادئ الأساسية التي تضمن "قوة الإنسانية" لإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة، ندعو جميع الدول إلى تأييد مشروع القرار بشأن هذه المسألة. شكراً.

السيدة بورنبر اباي غانجاناريتنر ،

المديرة العامة لدائرة المنظمات الدولية،

وزارة الشؤون الخارجية لمملكة تايلندا

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيدتي نائبة الرئيسة، إننا اليوم نواجه مخاطر متعددة ومعقدة ومتداخلة تتراوح بين نزاعات مسلحة وكوارث طبيعية ومشاكل بيئية ومشاكل صحية وأوبئة، ونواجه أيضاً الهجرة غير النظامية

لقد عملت النزوح على معالجة الأثر الإنساني المترتب على استخدام الأسلحة المتفجرة في الأماكن المأهولة بالسكان. وبالإضافة إلى ذلك، عملت بلدان الشمال باتجاه هذا المؤتمر لتحديد سبل تعزيز حماية البيئة في النزاعات المسلحة. ويتعين أحياناً أيضاً اتخاذ تدابير تتجاوز القانون. وقد بذلت النزوح الجهود لحماية المدارس ومرافق التعليم من استخدامها لأغراض عسكرية أثناء النزاعات المسلحة من خلال اعتماد إعلان يتعلق بأمن المدارس.

إن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي منتشر بشكل مثير للجزع في حالات النزاعات المسلحة وفي أعقاب الكوارث على حد سواء. وذلك أمر غير مقبول بتاتا ويجب معالجته. ويجب معالجة هذه المشكلة التي يمكن توقعها وتجنبها عند تطبيق القانون الدولي الإنساني وكذلك خارج سياقه. وإننا نثني على الحركة واللجنة الدولية للصليب الأحمر على تحديد تدابير واضحة للحد من هذه الظاهرة واستئصالها.

وهذا المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين يهدف إلى اعتماد آلية لزيادة الامتثال لالتزاماتنا بموجب القانون الدولي الإنساني. وإننا باعتماد هذه الآلية نبرهن على فهمنا لضرورة ضمان تطبيق هذه الالتزامات في أوقات مثل الأوقات التي نشهدها الآن. إننا بحاجة إلى هذه الآلية اليوم أكثر من أي وقت مضى. شكراً.

سعادة السيد جيامبولو ريزو ،

السفير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة

لجمهورية هندوراس في جنيف

(الأصل باللغة الإسبانية)

السيدة نائبة الرئيسة، إن هندوراس تؤكد من جديد تأييدها للعمل الذي تضطلع به لجنة الصليب الأحمر الدولية من أجل تعزيز نشر القانون الدولي الإنساني وتنفيذه، وتود أن تعرب عن تقديرها للجهود الدؤوبة التي يبذلها جميع متطوعي الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وخاصة متطوعو جمعية الصليب الأحمر في هندوراس. ونود أيضاً أن نتذكر رئيسة هذه الجمعية السابقة، السيدة فرجينيا دي مينسيا. ونحن نثني على الالتزام الثابت الذي برهنت عليه هذه السيدة الحائزة على وسام هنري دونان، والتي كرست معظم حياتها للخدمة التطوعية. إننا نشعر بأسى عميق لفقدانها في هذا المؤتمر.

السيدة نائبة الرئيسة، ترى هندوراس أن المساعدة الإنسانية تحقق نتائج إيجابية من خلال الامتثال الصارم للقانون الإنساني الدولي والالتزام الراسخ بحماية حياة الإنسان وكرامته. وعلى الصعيد الوطني، نعمل على إدراج الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي في قانون العقوبات، بما في ذلك الهجمات على

حدثها لعام ٢٠١٥ أيضاً مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث. ونعتقد أن سر نجاح العمل الفعال والملموس يكمن في المشاركة المحلية. ولذلك عملت حكومة تايلندا مع شركاء عديدين في مجالي التأهب وبناء القدرة على الصمود، على المستوى المحلي ومستوى المجتمعات المحلية. ويتم أيضاً تنظيم حلقات تدريبية وتمرين لضمان تقديم المساعدة في أوقات الأزمات بشكل سريع وفعال.

وأخيراً، نود الإشارة إلى أن نزع السلاح هو مجال آخر من مجالات العمل الإنساني. فقد أدت المبادرة الإنسانية الأخيرة إلى أن يدرك المجتمع الدولي البعد الإنساني لنزع السلاح. ومكّن ذلك المجتمع الدولي من البدء بمناقشة بشأن تناول البعد الإنساني للأسلحة النووية بعبارات لها معانٍ أوسع. وترى تايلندا أن الأثر الخطير للأسلحة النووية على الإنسان هو واقع يجب علينا تجنبه مهما كلف ذلك وإن ذلك يتطلب عملاً كثيراً في مجال الوقاية. لقد انضمت تايلندا إلى التعهد الإنساني بشأن هذه المسألة والالتزام بدفع هذه الجهود نحو الأمام. شكراً

استأنفت السيدة فاطمة جيلاني الرئاسة

السيد جينادي كوزمين،

نائب مدير الإدارة القانونية بوزارة الخارجية،

الاتحاد الروسي

(الأصل باللغة الروسية)

السيدة الرئيسة، إنه لشرف عظيم لي أن أدلي بهذا الخطاب اليوم هنا. إن هذا المؤتمر يمثل بلا شك منبرا فريداً يتيح لنا فرصة مناقشة القضايا الموضوعية في جدول الأعمال الإنساني الدولي، بمشاركة الدول، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. ومافتى المؤتمر يعقد في جو من الحوار البناء والتقدير بالهدف المشترك المتمثل في تعزيز المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة)، وآمل أن يستمر ذلك في المستقبل.

إن الاتحاد الروسي يدعو جهرًا وباستمرار إلى دعم المدنيين المتضررين من الصراعات المسلحة ويدعو إلى الامتنال الصارم للقانون الإنساني الدولي - وهو أحد أهم فروع القانون الدولي وأكثرها للأسف. وأقول للأسف، لأنه يذكرنا بمدى معاناة البشرية نتيجة للحرب. وبهذا التواتر المتزايد، نرى أن الأطراف في النزاعات المسلحة لا تلتزم بقواعد القانون الدولي الإنساني، وتعتبر بعض هذه القواعد قد عفا عليها الزمن. وقد ولد ذلك فكرة مفادها أنه ينبغي إصلاح نظام القانون الدولي الإنساني الحالي وتحديثه. ولا أدري مدى صحة وجهة النظر هذه. ومع ذلك، إذا كان

التي تهدد وتؤثر بشكل سلبي على حياة ورفاه السكان في مختلف البلدان والمناطق. ويتعين على الدول أن تكون مستعدة للتصدي لذلك على جميع الجبهات واتخاذ إجراءات إنسانية لضمان أمن ورفاه سكانها وكذلك تقديم المساعدة إلى الأشخاص المتأثرين في حالات الطوارئ والأزمات والمعرضين لها. نحن نقدر الجهود التي تبذلها الحركة للعمل على تقديم المساعدة الإنسانية بطرق عديدة منها التعاون التقني للحد من معاناة الأشخاص المحتاجين. ونأمل أن يساعد هذا المؤتمر في تحديد المسار المقبل للحركة، وكذلك شراكتنا وتعاوننا المستمرين.

لا تزال تايلندا ملتزمة بتعزيز المبادئ الإنسانية وبالمشاركة في المجالات التي يمكن العمل فيها معاً لتعزيز مبادئ الإنسانية. فالوقاية والتأهب هما أمران أساسيان لتقديم استجابة إنسانية فعالة. ويمكن من خلال التدريب والتأهب، دائماً، إنقاذ أعداد أكثر من الناس في حالات الطوارئ.

وتقدم تايلندا في إطار المساهمة في تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني، التدريب على القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان للعاملين في الجيش والشرطة وذلك بمساعدة مكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بانكوك. ومنذ عام ٢٠٠٣ يتم تقديم سلسلة من المحاضرات بشكل منتظم لتوعية الجمهور. وقد تشرفت تايلندا في حزيران هذا العام باستقبال رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر السيد بيتر ماوير الذي ألقى محاضرة خاصة عن التحديات المعاصرة التي يواجهها العمل الإنساني.

وتعلق تايلندا أهمية على ضمان حصول جميع الأشخاص على الخدمات الصحية، ولا سيما النساء والأطفال، وذلك في أوقات السلم وفي حالات الكوارث على السواء. ويحق لمواطني تايلندا بموجب نظام التأمين الصحي الشامل، الحصول على الخدمات الصحية الأساسية بشكل مجاني. وبذلت تايلندا الجهود أيضاً لتوسيع نطاق هذا النظام ليشمل العمال المهاجرين من خلال وضع نظام تأمين صحي بأسعار معقولة. وفي حالات الطوارئ، يتعرض العاملون في مجال تقديم خدمات الرعاية الصحية وكذلك الخدمات الصحية نفسها، للخطر. ومن الهام ضمان سلامة أولئك العاملين وتزويدهم بالمهارات والمعارف اللازمة. ولذلك تعتزم تايلندا تنظيم المؤتمر الدولي المعني بتنفيذ الجوانب الصحية لإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، في بانكوك في مارس عام ٢٠١٦.

ومما أن تايلندا تقع في منطقة معرضة للكوارث الطبيعية، فإن من الهام للغاية وضع أطر لإدارة حالات الكوارث لضمان استعداد التايلنديين للاستجابة في حالات الكوارث. ومن حيث التشريعات، تتطابق الخطة التايلندية للوقاية من الكوارث والتخفيف من

السيدة ناتاليا شورت ،

متطوعة شابة، جمعية الصليب الأحمر لجزر كوك

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيدتي الرئيسة، إنني أمثل شباب جزر كوك وأتحدث بالنيابة عن منطقة المحيط الهادئ. تدعو الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر في منطقة المحيط الهادئ ومنطقة أستراليا وآسيا الحركة اليوم، إلى زيادة جهودها للتصدي لآثار تغير المناخ على الإنسان. ونحن نشعر بقلق شديد إزاء ذلك. فما لم يتم معالجة هذا الموضوع بصورة عاجلة، فقد تتجاوز آثارها في منطقتنا قدرتنا الجماعية على التصدي.

نحن نعترف بأن الحركة حددت خلال العقد الماضي موقفاً واضحاً بشأن تغير المناخ. ونعترف بالقرارات التي اتخذتها وبخطط العمل التي وضعتها وبالبيانات الأخرى التي أدلت بها. ونحن في منطقة المحيط الهادئ ومنطقة أستراليا وآسيا نصغي لهذه الرسائل. وهناك احتمال في أن يصبح شباب جزر المحيط الهادئ الجيل الذي سيعيش ليرى مجتمعاته وجزره وأمم بأكملها تختفي إلى الأبد. إننا قلقون على مستقبلنا، ولكننا اليوم نقول للحركة أننا خائفون مما يحدث الآن بالفعل في منطقتنا من العالم. إننا نرى أن تغير المناخ بسبب الإنسان يلحق بالفعل خسائر اجتماعية واقتصادية كبيرة متزايدة في مجتمعات وبلدان في جميع أنحاء المحيط الهادئ ومنطقة أستراليا وآسيا. وهذه الآثار التي تظهر ببطء وترتبط بالأحداث المتطرفة هي آثار لا تظهر بمعزل عن غيرها. فهي تندمج بالتحديات الأخرى التي تواجهها منطقتنا. وبصفة خاصة فإننا نقع في أصغر وأفقر جزء من أجزاء هذه المنطقة، ولذلك فإننا أصبحنا أكثر عرضة للمخاطر لا أقل عرضة لها. والخطر يكمن في أن تصبح جزر كوك أكثر فقراً.

ولذلك، نطلق صرخة استعطاف عاجلة لكي نسمعنا الآخرون وينظرون إلى هذه الحقيقية من منظورنا نحن سكان المحيط الهادئ ولا سيما الشباب منهم. نحن نعيش حياتنا على الخط الأمامي لهذه المعركة. ونشهد يومياً الآثار المترتبة على تغير المناخ. ونعرف جيداً أن هذه الآثار تهدد حياتنا، وسبل معيشتنا ومجتمعاتنا بأسرها. إننا نتحدث الآن ونحن على علم بأن من المحتمل أن يكون قد فات الأوان. ووفقاً لمقولة الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون إننا الجيل الأول القادر على وضع حد للفقر وإننا آخر جيل قادر على وضع حد لتغير المناخ. وعلى الرغم من أن منطقتنا ستعاني بصورة غير متناسبة من ذلك إذا ما فقدنا هذه المعركة، فإننا نعقد الآمال على أن تتخذ المناطق الأخرى من العام ما يلزم من إجراءات. فالمطلوب هو بذل جهد عالمي حقيقي. وناشد الحركة بأن تستخدم جميع الأدوات المتاحة لها للتعبيل بخفض انبعاثات الكربون وتعزيز القدرة

ينبغي حقا القيام بذلك، فإنه ينبغي أن يتم بعناية وليس مجرد الإصلاح. علينا أن نتولى المسؤولية عن ضمان الامتثال للأحكام القانونية والتنظيمية السارية لأنه أمرٌ يكتسي أهمية أكبر بكثير. وتعدّ مسألة تنفيذ القانون الدولي الإنساني مسألة ذات أهمية بالغة. وينبغي اتخاذ التدابير المناسبة على الصعيد الوطني. وإنشاء آليات وطنية لرصد احترام القانون الدولي الإنساني. وينبغي الترويج بنشاط لمفاهيم القانون الدولي الإنساني. بيد أننا مقتنعون بأن إنشاء هذه الهياكل الجديدة لن يسمح بتحقيق النتائج المتوقعة، سيدتي الرئيسة. في الواقع، قد يحدث العكس تماما. وقد يؤدي ذلك إلى تسييس لا لزوم له للقانون الإنساني الدولي، الأمر الذي من شأنه أن يقوّض سلطتنا. ونحن نرى أنّ الآليات اللازمة موجودة بالفعل، وإذا ما استخدمت على الوجه الصحيح، فإنها ستساعد كثيرا من الدول على الوفاء بالتزاماتها. وينبغي تركيز جهودنا على تعزيز الفعالية. وهناك ممارسة ناجحة تتمثل في عقد منتديات إقليمية لمناقشة التنفيذ الفعال للقانون الدولي الإنساني. وقد عقد مثل هذا المحفل في مينسك (جمهورية بيلاروسيا)، الذي ضم الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة.

وأود أن ألقى الضوء على الدور الهائل الذي اضطلعت به لجنة الصليب الأحمر الدولية والاتحاد الدولي. فإن موظفي هاتين المنظميتين معروفون جيدا بمهنتهم وتفانيهم. ومما يؤسف له أن عمل موظفي المساعدة الإنسانية ينطوي أحيانا على مخاطر على حياتهم، وليس من المستغرب أن يكرس مؤتمرا الكثير من الوقت لهذه المشكلة. ويمكن القول بأن هذه المسألة هي قضية الساعة لأننا نشهد في الآونة الأخيرة تزايد الحالات التي يقتل فيها موظفو المنظمات الإنسانية الدولية على الرغم من الحماية الدولية والقانونية التي توفرها الشارات الإنسانية المقابلة. ونحن ندين بشدة هذه الأعمال.

وفي الختام، سيدتي الرئيسة - أرى أن الضوء الأحمر قد أضيء بالنسبة للمدة الزمنية المخصصة لي، وسأختتم كلمتي الآن - أود أن أتطرق إلى مشكلة الهجرة. فعندما أقر المشاركون في المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين القرار المتعلق بالهجرة في عام ٢٠١١، لم يكن بوسعهم التنبؤ بمدى حدة هذه المشكلة بالنسبة للمجتمع الدولي في عام ٢٠١٥. ونحن نعلم بالكَمّ الهائل من المساعدات الإنسانية التي تقدمها الحركة إلى المهاجرين جميعا في جميع أنحاء العالم، ونحن ممتنون لذلك. وكما تعلمون، فإن مشكلة الهجرة قد أثرت أيضا على الاتحاد الروسي، والآن يتخذ البلد جميع التدابير اللازمة لحل المشاكل التي نشأت في هذا الصدد وفقا للتشريعات والقانون الدولي. وختاما، أتمنى لكم كل النجاح في عملكم هنا. ونحن مقتنعون بأن نتائج المؤتمر سوف ترقى تماما إلى شعارنا - قوة الإنسانية. ويؤكد وفد الاتحاد الروسي تفانيه في تحقيق هذا الهدف المتمثل في تعزيز الإنسانية. شكرا جزيلاً.

للعيان. فنحن نرى هذه الضرورة يوماً في مختلف النزاعات في جميع أنحاء العالم التي تؤثر في معظم الأحيان، حتى لا نقول بصورة منتظمة، تأثيراً سلبياً على السكان المدنيين. ونثني على سويسرا واللجنة الدولية للصليب الأحمر على تيسير هذه العملية المعقدة، بشكل فعال وشامل. ويعود الآن إلى المشاركين في هذا المؤتمر ضمان أن لا تذهب هذه الجهود سدى. وعدم وجود آلية للامتثال للقانون الدولي الإنساني، يعود إلى حد كبير، إلى ما كان متبعاً عندما وضع ذلك القانون. ولكن المجتمع الدولي استخلص العبر من هذه التجربة، وبدأ منذ ذلك الحين بإنشاء نظم تعاهدية هامة عديدة لها آليات قوية ترمي إلى ضمان تنفيذها بحسن نية.

نحن جميعاً نفتخر بالقبول العالمي لاتفاقيات جنيف، ولكن الحقيقة تقال: ما الذي نفتخر به عندما نشاهد معاناة مئات المدنيين والمقاتلين أيضاً في حالات النزاع المسلح، معاناة كان القانون الدولي الإنساني قد نص على وضع حد لها إلى الأبد؟ علينا أن نغتنم كل فرصة لتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني. ونحن نعلق آمالاً عريضة على هذا المؤتمر لصياغة مشروع قرار بشأن تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني، وذلك سيتمكن المؤتمر الدولي من الوفاء بالالتزام الذي تعهد به منذ أربع سنوات. ونرحب بصفة خاصة باقتراح عقد اجتماع للدول، وكذلك بالاقتراح الذي تم تقديمه والمتمثل في الإبلاغ بشكل دوري عن الامتثال للقانون الدولي الإنساني على المستوى الوطني.

ويساورنا أيضاً القلق إزاء ازدياد ارتكاب الجرائم الجنسية والقائمة على النوع الاجتماعي كأسلحة حربية. ونأمل في أن يساعد مشروع القرار الذي يدين مثل هذه الجرائم، في إرسال رسالة واضحة إلى جميع الجهات التي من المحتمل أن ترتكب مثل هذه الأفعال، بأن هذه الأفعال لا يمكن التسامح بشأنها.

وأخيراً، نود أن نعالج بصورة موجزة أحد أهم التهديدات التي تواجهها البشرية بأسرها اليوم، وهو التهديد بالأسلحة النووية. فقد ازداد توافق الآراء على أن استخدام الأسلحة النووية هو في حد ذاته أمراً يخالف القانون الدولي الإنساني، وذلك نظراً للأثار الوخيمة والعشوائية المترتبة عليها. وتدعو ليختنشتاين إلى اتخاذ مزيد من الخطوات فوراً لحظر استخدام الأسلحة النووية، ونزع السلاح، وتدعم ذلك بالكامل. شكراً لحسن إصغائكم.

سعادة السفيرة بايفي كوكورتا،

المديرة العامة للدائرة القانونية

في وزارة الشؤون الخارجية الفنلندية

(الأصل باللغة الإنجليزية)

لي الشرف أن أخطب هذا المؤتمر الهام للغاية والمعقود في الوقت المناسب. وأود أن أستهل كلمتي بالثناء على الدور الحيوي الذي

على الصمود لتغيير المناخ في المستقبل، إذ سيعود ذلك بفوائد جمة للبشرية.

ونرى أنه يتعين على الحركة أن تبذل مزيداً من الجهود لإضفاء طابع إنساني على المستقبلين المتناقضين اللذين يتعين على العالم الاختيار بينهما. ونلتزم تعهداً بتخصيص موارد جديدة للأدوات المستعملة لمعالجة هذا الأمر. وندعو إلى زيادة التوعية والدبلوماسية الإنسانية لدعم عمليات الحد من آثار تغير المناخ والتكيف معها، وتكثيف حملات توعية الجمهور واتخاذ مبادرات لإبداء التضامن مع غيرنا من القادة والعاملين في المجال الإنساني. إننا بحاجة ماسة إلى الحد من التعرض لمخاطر تغير المناخ وما يترتب على ذلك من كوارث، إذا ما أردنا التقليل من حدة أسوأ المشاهد. وتتضمن هذه المشاهد الموت، وبلوغ مستويات من النزوح لم يسبق لها مثيل، وحوادث نكسات في المكاسب المتحققة فيما يتعلق بالحد من الفقر، والصحة والنمو الاقتصادي. ولن تؤثر هذه الخسائر الإنسانية على منطقة المحيط الهادئ فحسب، بل أنها ستؤثر، فيما بعد، على الكرة الأرضية برمتها أيضاً.

وفي عام ٢٠١٥، رحبت الحركة بالجمعية الوطنية لتوفالو بوصفها الجمعية الـ ١٩٠. وقد احتفلنا جميعاً بهذا الإنجاز للحركة. ومع ذلك، لا توجد على سطح الأرض سوى بلدان قليلة بمثل جمال هذا البلد الذي يقع في أراضٍ منخفضة وبنفس درجة التعرض لمخاطر تغير المناخ. وناشدكم التفكير بشكل متعمق في الخسائر والمعاناة الإنسانية التي ستلحق بتوفالو في المستقبل إذا خسرت البشرية معركتها مع تغير المناخ. ونطلب من الحركة بأكملها أن تعمل معنا لضمان ألا يتحول هذا المستقبل المروع إلى الوجه الحتمي للمعاناة البشرية في جميع مناطق العالم في العقود المقبلة. شكراً جزيلاً.

سعادة السيد بيتر كرستيان مات،

السفير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة

لإمارة ليختنشتاين في جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيدتي الرئيسة، نجتمع اليوم في هذا المحفل وسط عدد مقلق من النزاعات وحالات الطوارئ الإنسانية، لكي نناقش أكثر التحديات والاحتياجات إلحاحاً التي تواجهها اليوم الحكومات وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر وشركاؤها من منظمات، ولذلك نرحب بتركيز المؤتمر على المبادئ الإنسانية.

تعتقد ليختنشتاين اعتقاداً راسخاً بأن من الضروري تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني، وفقاً لما هو منصوص عليه في القرار ١ الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين في عام ٢٠١١. وضرورة تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني هي ضرورة واضحة جداً

الأحمر الفنلندية. وتظل فلندا ملتزمة التزاماً عميقاً بهذه المبادئ وتبذل جهوداً كبيرة لتقديم المساعدة الإنسانية على أساس الحاجة لا غير. فالاستقلال والنزاهة والحياد تظل شروطاً مسبقة هامة للغاية للوصول إلى المحتاجين وتقديم المساعدة والحفاظ على إمكانية تغطية المجتمعات المتأثرة، وسلامة العاملين في مجال الإغاثة.

إن محنة عشرات الملايين من المهاجرين والأزمات المعقدة تتطلب منا العمل معاً بمزيد من الفعالية. إذ اكتسب تأثير المساعدة الإنسانية اليوم أهمية لم يسبق لها مثيل. فهي محور جدول أعمال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، التي تعتبره فلندا فرصة هامة للغاية لإعادة تشكيل العمل الإنساني وإقامة شراكات أقوى. وينبغي إقامة روابط فعالة أيضاً بين مؤتمر قمة إسطنبول، و جدول أعمال التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

وأخيراً، أود أن أهنئ العاملين في مجال الإغاثة ومقدمي الرعاية الصحية والمتطوعين على حجم العمل الهائل الذين يقومون به على الرغم من تعرض حياتهم للخطر في أحيان كثيرة. شكراً

السيد مارتن سموك،

وزير الشؤون الخارجية للجمهورية التشيكية

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيدتي الرئيسة، سيداتي سادتي، تؤيد حكومة الجمهورية التشيكية بالكامل البيان الذي سيلقى غداً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتود أن تضيف ملاحظات قليلة بصفتها الوطنية. تشكر الجمهورية التشيكية المنظمين وترحب بهذه الفرصة الممتازة للالتقاء هنا في جنيف لمناقشة ألح القضايا المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني التي تهم الجميع. وينبغي أن تستند كل من المناقشات وتبادل الآراء إلى الإنجازات التي أحرزها المؤتمر السابق وأن تتبع القرارات التي اعتمدت سابقاً. وفي هذا الصدد، تواصل الجمهورية التشيكية دعم الإجراءات الفعالة التي اتخذها المجتمع الدولي لمواجهة معاناة المستضعفين في جميع أنحاء العالم.

فلا نزال ونحن في عام ٢٠١٥ نواجه أزمات وحالات طوارئ في جميع ربوع العالم تطرح تحديات ولا سيما بالنسبة للمدنيين وكذلك العاملين في مجالي المساعدة الإنسانية والإغاثة. ويساورنا قلق بالغ إزاء الأوضاع في سوريا والعراق، حيث نشهد انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني ومعاناة إنسانية للسكان المدنيين المتأثرين، لم يسبق لها مثيل. ومن بين أحد أكبر التحديات في المجال الإنساني التي نواجهها أثناء النزاعات المسلحة الراهنة هو تحسين احترام القانون الدولي الإنساني. ولهذا السبب تدعم الجمهورية التشيكية بقوة القرار المتعلق بتعزيز الامتثال للقانون

ما انفكت حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر تؤديه في أوضاع إنسانية صعبة ومعقدة. فلا تزال الحركة تقوم اليوم كما في السابق بدور هام في تقديم المساعدة والخدمات لإنقاذ الأرواح وتغيير حياة الملايين من الأشخاص في جميع أنحاء العالم. ويواجه النظام الإنساني الدولي حالياً ضغوطاً كبيرة كما أن الحاجة إلى المساعدة الإنسانية في تزايد مستمر وبشكل كبير. وفي هذا السياق، لا تزال فلندا ملتزمة بتعزيز القانون الدولي الإنساني والالتزام به وبالحيث الإنساني وحماية المدنيين.

نحن نولي اهتماماً خاصاً لأوضاع النساء والفتيات، ولأكثر المجموعات عرضة للخطر، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. ونؤكد على ضرورة أن تؤدي المرأة دوراً نشيطاً في العمل الإنساني وصنع القرار. فانتهاكات القانون الدولي الإنساني مستمرة في مختلف أنحاء العالم وبدرجة مثيرة للقلق. وعلينا أن نضاعف جهودنا لضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني. سيدتي الرئيسة، إن جميع القضايا المطروحة على جدول الأعمال للأيام المقبلة هامة للغاية. وفيما يتعلق بتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني، فإن من الهام للغاية دفع عجلة عملية التشاور إلى الأمام. ونحن نؤيد بشدة هذه العملية ونعتقد أن مشروع القرار يعكس جيداً عملية التشاور الغنية ومختلف الآراء المعرب عنها فيها. وتتقدم بالشكر الجزيل للجنة الدولية للصليب الأحمر ولسويسرا على عملهما الشاق في توجيه هذه العملية.

لا يزال العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي هو حقيقة مفرجة في حالات النزاعات المسلحة والكوارث. فممنع العنف، وحماية الضحايا، والاستجابة بشكل شامل هي عمليات تتطلب إجراءات كثيرة للغاية. وإدماج هذه المسائل يجب أن يكون عنصراً هادجياً عند التخطيط لتقديم المساعدة الإنسانية. وفضلاً عن ذلك، يجب عدم السماح لمرتكبي هذه الجرائم الخطيرة من الإفلات من العقاب.

وحماية الأشخاص المحرومين من حريتهم خلال النزاع المسلح، وتعرض عمليات تقديم الرعاية الصحية للخطر، وسلامة وأمن العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية، هي أيضاً مواضيع تتطلب اهتماماً عاجلاً. دعونا نقوم بعملنا ونقطع التزامات قوية فيما يتعلق بهذه المسائل وجميع المسائل الأخرى المعروضة على المؤتمر.

إننا نحتفل هذا العام بالذكرى الخمسين لوضع المبادئ الأساسية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. ولهذه المبادئ أهمية كبيرة أيضاً في فلندا اليوم. فقد بذلت جمعية الصليب الأحمر الفنلندي جهوداً كبيرة لتقديم الحماية والمأوى إلى جميع الأشخاص الوافدين إلى فلندا لالتماس اللجوء بسبب الحروب والتعرض لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وتقدر الحكومة الفنلندية كثيراً الجهود المساعدة الممتازة التي تبذلها جمعية الصليب

صياغتها. وتود قبرص أن تشني على جهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر للنهوض بالامتثال للقانون الدولي الإنساني وتعزيزه. ونؤكد، من جديد، دعمنا غير المشروط للإجراءات التي تتخذها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حالات النزاع المسلح. ونؤكد استعدادنا للتعاون بشأن مشاريع قادرة على تعزيز رؤيتنا المشتركة من أجل عالم يتسم بقدر أكبر من الإنسانية. والتعهد الإنساني فيما يتعلق بأثر الأسلحة النووية الذي صدر في مؤتمر فيينا منذ عام هو مثال جيد على ذلك ويحظى بتأييد كامل من حكومتنا.

أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي، من الهام في أوقات الأزمات الشديدة والنزوح القسري وتدفق اللاجئين، أن لا ننسى هذه المبادئ الأساسية، ولا سيما احترام حقوق الإنسان والمبادئ الأساسية، وكذلك قانون اللاجئين والقانون الدولي الإنساني. وفي نفس السياق، أود أن أضيف كلمات قليلة بشأن موضوع الهجرة وهو موضوع يحتل مكانة عالية للغاية على جدول أعمال حكومتي لأسباب واضحة.

وأود أن أؤكد على أن فرص نجاح الجهود المبذولة لإدارة تدفق المهاجرين بفعالية تزداد عندما تعمل سلطات بلدان المنشأ والعبور والمقصد بشكل متسق. ويجب أن يتحقق ذلك من خلال زيادة التعاون والحوار السياسيين. وقبرص مقتنعة بأن بإمكان التعاون الإقليمي وزيادة فعالية التعاون بين مختلف المنظمات الدولية التي تتصدى لجوانب منفصلة تتعلق بقضية الهجرة، أن يعزز آفاق النجاح. ونعتقد أن اتباع نهج شامل للمشكلة هو ضرورة حتمية.

نحن ندرك جميعاً جيداً أن الأزمات الإنسانية ما انفكت تزداد في أعدادها ونطاقها وتعقيدها. ويحدونا أمل صادق في أن تصبح مبادئ الإنسانية والنزاهة والاستقلال مرادفات لمفهوم المساعدة الإنسانية لعملائنا هنا في جنيف أيضاً.

وتنضم قبرص إلى البيان الذي سيدلي به الاتحاد الأوروبي وتؤيد بالكامل التعهدات المقدمة فيه.

وختاماً تود قبرص أن تعرب عن دعمها الكامل لمشاريع قرارات المؤتمر وتأمل في اعتماد جميعها بتوافق الآراء. شكراً.

السيد وليم كروزبي ،

نائب مساعد الوزير في دائرة الشؤون الخارجية

والتجارة والتنمية لكندا

(الأصل باللغة الفرنسية)

شكراً سيدتي الرئيسة

لم يكن يوماً دعم كندا للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر أقوى مما هو عليه اليوم. ولم يسبق أن كانت مساهماتنا

الدولي الإنساني وتتقدم بالشكر إلى سويسرا واللجنة الدولية للصليب الأحمر على تسييرهما للمشاورات. نحن ملتزمون بفكرة إنشاء نظام للامتثال ينعكس في عقد اجتماعات منتظمة للدول، بما في ذلك وضع آليتين للإبلاغ وتقصي الحقائق.

ومع ذلك، ومتابعةً للدراسة التي أجرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن تعزيز الحماية القانونية لضحايا النزاعات المسلحة، تم أيضاً تحديد موضوع ثانٍ، وهو حماية الأشخاص المحرومين من حريتهم. وقد تتبعت الجمهورية التشيكية عملية التشاور بشأن تعزيز القانون الدولي الإنساني لحماية الأشخاص المحرومين من حريتهم. ونحن ندرك التفاوت الملحوظ بين الإطار القانوني المفصل المتعلق بالحرمان من الحرية في النزاعات المسلحة الدولية والإطار الأساسي للغاية الذي وضع لحالات مماثلة في نزاعات مسلحة تقوم بها جهات فاعلة من غير الدول. ولذلك، ينبغي أن تتركز الجهود التي تبذلها الدول على إجراء تقييم ملموس وتقني لكيفية تعزيز القانون الدولي الإنساني لحماية المحتجزين في النزاعات المسلحة التي تقوم بها جهات من غير الدول، بما في ذلك، وبصفة خاصة، المجموعات المستضعفة مثل النساء والأطفال.

وأخيراً، دعوني أعلمكم باختصار بالتعهدات التي تود الجمهورية التشيكية أن تقدمها إلى هذا المؤتمر. أولاً، تبعاً لعودتنا السابقة، ستقوم الجمهورية التشيكية وبالتعاون مع جمعية الصليب الأحمر التشيكي بزيادة نشر المعرفة بالقانون الدولي الإنساني. وثانياً، سواصل أيضاً تقديم الدعم إلى جمعية الصليب الأحمر التشيكي لأداء دورها المساعد للسلطات العامة، ولا سيما في حالة تقديم خدمات طبية إلى القوات المسلحة. وثالثاً، ومع مراعاة الحاجة الملحة لزيادة القدرة على الصمود والتأهب في حالات الطوارئ، ستقوم الجمهورية التشيكي بالتعاون مع جمعية الصليب الأحمر التشيكي بزيادة توعية سكانها بهذا الموضوع. ورابعاً وخامساً، لدينا تعهدان نقدمهما كتابة لهذا الغرض. شكراً لحسن إصغائكم.

سعادة السيد أندرياس إيغناسيو ،

السفير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة

لجمهورية قبرص في جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكراً سيدتي الرئيسة، لقد التزمت قبرص ولا تزال ملتزمة التزاماً شديداً بقواعد القانون الدولي الإنساني وباحترامه. وهي تسعى جاهدة لأن تظل شريكة قريبة للجنة الدولية للصليب الأحمر يمكن التعويل عليها. وأهم هدف لقواعد القانون الدولي الإنساني هو ضمان المبادئ الأساسية والإنسانية في حالات النزاعات المسلحة. ويتسم هذا الهدف بقدر من الأهمية اليوم مثلما اتسم بها وقت

وتبرتها وكلفتها، يكتسي الاستعداد القانوني أهمية بالغة في الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على الصمود ومن ثم في التخفيف من مواطن الضعف. وتدعم كندا الجهود التي يبذلها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لتعزيز نشر إرشادات القانون الدولي لمواجهة الكوارث.

(الأصل باللغة الفرنسية)

يصادف هذا العام الذكرى الخمسين لاعتماد المبادئ الأساسية للحركة. ونظراً إلى الاحتياجات الإنسانية غير المسبوقة في العالم، تتزايد أهمية تجديد التزامنا بهذه المبادئ التي توجه جهودنا في المجال الإنساني منذ نصف قرن. إلا أن تجديد الالتزام لا يكفي بل علينا أيضاً بذل كل ما بوسعنا لتجسيده. وهذا بالضبط ما تسعى كندا إلى تحقيقه منذ المؤتمر الدولي الحادي الثلاثين لعام ٢٠١١، سواء أكان ذلك في إطار المبادرات من أجل صحة الأمهات والرضع والأطفال، أو في إطار مبادرتنا الجديدة لاستقبال ٢٥٠٠٠ لاجئ سوري في أقرب وقت ممكن. وعلينا في المستقبل أن نبذل قصارى جهدنا لكي لا يبقى فرد واحد في حالة عوز، وكي لا يتعذر الوصول إلى أي فرد، ويبقى أي فرد وحيداً وبدون الحصول على المساعدات الحيوية.

شكراً.

سعادة السيدة تهمينا جانجوا،

السفيرة والممثلة الدائمة لدى البعثة الدائمة لجمهورية باكستان الإسلامية في جنيف. بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيدتي الرئيسة، ألقى هذه الكلمة بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي باستثناء ألبانيا. إنه لشرف للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تتأسس هذا المؤتمر سيدة من بلد عضو في منظمنا وهي أفغانستان صديقتنا الحميمة وجارتنا. أود أن أهنئك سيدتي الرئيسة أنت وأعضاء المكتب على انتخابكم بالتزكية. إنكم تعكسون في هذا الاجتماع صفات التفاني والحماس والتركيز على الهدف. ونعرب أيضاً عن امتناننا الكبير للاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر، واللجنة الدائمة، ومجلس المندوبين، والحكومة السويسرية، التي ظلت تشارك بنشاط في العمل التحضيري الموضوعي لهذا المؤتمر.

وتؤكد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للمؤتمر على جهودها الدؤوبة لتعزيز روح بناءة تقوم على التعاون خلال مناقشاتنا. ونتوقع أن يكون جميع المشاركين مستعدين لإيجاد حلول لجميع المسائل التي نواجهها بهدف بلوغ أهدافنا المشتركة.

في العمليات الإنسانية الحيوية للجنة الدولية بهذا المستوى، وقد ازدادت بشكل تناسبي مع ازدياد احتياجات المؤسسة في هذه السنوات الأخيرة. وسرنا لاستقبال السيد ماورير في أوتاوا قبل أسبوعين في إطار زيارة رسمية لحكومتنا الجديدة، الأمر الذي يظهر بوضوح التزامنا المستمر. وتشكل الشراكة الاستراتيجية الحالية بين الحكومة الكندية وجمعية الصليب الأحمر الكندي دليلاً للدعم المتوقع وغير المشروط للحركة في قضايا أساسية مثل إدارة الكوارث وتعزيز القدرات المحلية في الاستجابة لاحتياجات أكثر الفئات استضعافاً. ومع زيادة دعمنا، ازدادت أيضاً توقعاتنا، ونرحب بالمبادرات الحالية الهادفة إلى تحسين وتحديد أشكال التنسيق بين مختلف مكونات الحركة التي نشجعها على تحقيق المزيد من التقدم في هذا المجال وفقاً لما يمكن أن يقدمه كل مكون من هذه المكونات من قيمة مضافة لهذه المبادرات.

(الأصل باللغة الإنجليزية)

العالم بحاجة إلى الحركة ربما اليوم أكثر من أي وقت مضى، فالاحتياجات الإنسانية في العالم وموجات النزوح القسري تصل إلى مستويات غير مسبوقة. وتعود للأسف هذه الزيادة الهائلة بقدر كبير إلى نزاعات عنيفة تتفاقم آثارها بسبب الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني. ولا تزال كندا عازمة على تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني وتحسين الامتثال لأحكامه. وتبقى حماية السكان المدنيين أولوية لكندا ونشعر بقلق عميق إزاء استمرار الهجمات الفاضحة ضد المدنيين في انتهاك مباشر للقانون الدولي. وعندما تحدث مثل هذه الانتهاكات يصبح السكان المدنيون ضحايا مرتين، مرة بسبب العنف ومرة أخرى بسبب حرمانهم من الحصول على المساعدات الإنسانية الحيوية. وتهدد في الوقت نفسه سلامة العاملين في المجال الإنساني والمتطوعين الذين يحاولون تقديم المساعدة. ويشكل هذا المؤتمر مناسبة هامة لإعادة تأكيد التزامنا الجماعي بحماية المدنيين وكفالة احترام القانون الدولي.

ترحب كندا بتركيز المؤتمر على درء العنف ومكافحته. ويسعدنا أن يتناول موضوع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ونؤيد بقوة وضع أول قرار مخصص فقط لهذا الموضوع. وبينما نحتفل بالذكرى الخامسة عشر للقرار رقم ١٣٢٥ لمجلس الأمن للأمم المتحدة المعني بالمرأة والسلام والأمن، ينبغي أن نركز عملنا على العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ونضع خطة عمل لتنفيذ استراتيجيات للوقاية والعمل في المستقبل.

وتنظر كندا بالرضا إلى التزام المؤتمر المستمر بموضوع القدرة على الصمود والقوانين المنطبقة على العمليات الدولية في حالات الكوارث. ومع ازدياد خطورة الكوارث الطبيعية وتنامي

بشأن تعزيز القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بالأشخاص المحرومين من حريتهم. وأؤكد لكم مساهمة جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مساهمة بناءة في صياغة جميع القرارات والتوصل إلى نتائج تقوم على توافق الآراء.

أشكركم جزيل الشكر على حسن إصغائكم.

السيدة آنا كارلستيت،

رئيسة جمعية الصليب الأحمر السويدية

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيدتي الرئيسة، الأصدقاء والزلاء الأعزاء، عندما التقينا في المؤتمر الدولي السابع عشر في استوكهولم في عام ١٩٤٨ بعد الحرب العالمية الثانية، كان العالم مدمراً وكان المجتمع الدولي قد فشل. ومن ثم قمنا معاً بالتصدي لتحديين كبيرين في المجال الإنساني. كان أولها كيف يتم وضع قانون دولي إنساني لحماية السكان المدنيين والأشخاص غير القادرين على القتال، حماية أفضل. وكان الرد على ذلك هو وضع اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ومعاهدات دولية لحقوق الإنسان. وتمثل التحدي الثاني في كيفية ضمان حماية أفضل لجميع الأشخاص الذين أجبروا على الفرار بسبب الحرب. وكان الرد على ذلك هو صياغة الاتفاقية الدولية المتعلقة باللاجئين.

واليوم، وبعد مرور قرابة ٧٠ عاماً، نجتمع مرة أخرى لنجد أن التحديات الهامة التي نواجهها لا تزال هي نفسها، وهو أمر محزن. فأسباب وآثار النزاعات المستمرة، فيما يبدو، وعدم قدرتنا على التعلم من أخطائنا السابقة، تجعلنا نشعر بالإحباط. وذلك يثير سؤال: ما الذي ينبغي أن نفعله لمعالجة هذه التحديات التي يتكرر حدوثها؟ فالقانون موجود ولكن ما الذي نفتقد إليه؟

أستاءل ما الذي كان سيفعله هنري دونان اليوم. اعتقد أن هذا الوضع لكان أحرزناه. وأعتقد أيضاً أنه كان سيقول للعالم أن بالإمكان عمل المزيد بل علينا أن نفعل أفضل من ذلك. وأجرؤ أيضاً أن اقترح أنه كان سيعالج المواضيع الثلاثة التالية، التي من الهام معالجتها اليوم. أولاً وقف الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني وجميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، بصورة عاجلة؛ وثانياً إيجاد طرق أكثر فعالية لضمان سلامة وكرامة الأشخاص النازحين وغيرهم من المهاجرين، بما في ذلك معالجة الأسباب الجذرية للنزوح القسري. وثالثاً زيادة الجهود لمعالجة النتائج النفسية المترتبة على النزاعات المسلحة والعنف.

وربما ينبغي لنا أن نساءل أنفسنا أكثر أحياناً "ما الذي كان سيفعله هنري دونان؟". علينا أن نعمل معاً بنفس مفهوم العمل

إن دول منظمة التعاون الإسلامي ملتزمة باحترام القانون الدولي الإنساني. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أن الفشل الجماعي للمجتمع الدولي في احترام القواعد التي تنظم سير النزاعات المسلحة والحد من آثار الحروب، أدى إلى أن أصبح تحقيق السلام حُلماً صعب المنال. ولذلك فإن الرغبة الجماعية لدول منظمة التعاون الإسلامي تتمثل في تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني بشكل شفاف وشامل وغير ميسس ولا يقوم على سياق معين.

يواجه العالم اليوم تحديات عديدة تهدد أمن وسيادة ورفاه شعوبنا. وقد أدت النزاعات التي لم يتم حلها والتي اقترنت بنزاعات جديدة إلى آثار وخيمة ومأساوية بالنسبة لمجتمعاتنا والدول جميعاً. وتؤدي الآثار المترتبة على النزاعات المسلحة التي تتحايل في معظم الأحيان على القانون الدولي الإنساني، إلى حالات إنسانية خطيرة. إذ تضطر أسر عاشت، في وقت من الأوقات، حياة تسودها الكرامة واحترام الذات والرفاه، إلى الفرار من منازلها واستعطاف الغير للحصول على المساعدة. وإنما إذا لم نبذل جهداً جماعياً لمعالجة الأسباب الجذرية للمأساة التي تعاني منها مثل هذه الأسر، فلن نفشل في الوفاء بتوقعاتها فحسب، بل نجازف باحتمال تفاقم الأزمة الإنسانية القائمة أيضاً.

يتسم عملنا في هذا المؤتمر بأهمية متزايدة لأننا نسعى بصورة جماعية لمناقشة واعتماد قرارات تهدف إلى تعزيز القانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، نعرب عن امتناننا للمبادرة التي قدمتها كل من الحكومة السويسرية واللجنة الدولية للصليب الأحمر لإجراء مشاورات مسهبة عن القضايا المتعلقة بتعزيز تطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني المتعلقة بالأشخاص المحرومين من حريتهم. ونرى أنه ينبغي إجراء مزيد من المشاورات قبل اعتماد القرارات بتوافق الآراء.

وفيما يتعلق بتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني، وهو أحد أهم المبادرات التي اتخذت خلال السنتين الماضيتين، نود التأكيد على أن توافق الآراء يجب أن يكون شرطاً مسبقاً لإنشاء محفل جديد وكذلك خلال عمله فيما بعد. وهنا تود دول منظمة التعاون الإسلامي أن تشير إلى بعض النقاط. إن القرار رقم ١ الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين لعام ٢٠١١ لم يتصور قراراً، بل بدلاً من ذلك سعى إلى توليف الممارسة المتجهة نحو البحث والتوسع فيها. وثانياً، إن توافق الآراء هو مبدأ ضروري وأساسي للامتثال الفعال. وثالثاً إن مشروع القرار المعروض أمامنا هو تقادمي إلى حد ما. وينبغي ترك التفاصيل إلى العملية التي تلي انعقاد المؤتمر، للسماح بمراجعة شاملة لجميع جوانبها، وذلك هو أمر أساسي لعملية سليمة لصنع القرار.

ترغب دول منظمة التعاون الإسلامي في أن يقوم المؤتمر بعمل يتسم بموضوعية أكثر لتجاوز الفروق فيما يتعلق بالقرار المقترح

إننا بحاجة إلى التركيز على دعم جميع جوانب القانون الدولي الإنساني لكي نتمكن من معالجة الأوضاع الإنسانية. ولن نجني ثمار الجهود القيمة التي بذلتها الحكومات والجمعيات الوطنية في المؤتمر الحادي والثلاثين لتعزيز القانون الدولي الإنساني ما لم نتمسك بالمبادئ التي اتفقنا عليها خلال عملية التشاور، ولا سيما طابع المشاورات التي توجهها الدول والتي تقوم على مبدأ توافق الآراء.

ونحن أيضاً بحاجة إلى اتخاذ أكبر قدر من الحيطة لكي لا نضعف الأساس القانوني الراسخ للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقيات جنيف، وتحويلها إلى آليات غير ملزمة بموجب القانون. ومن الضروري معالجة الموجة الأخيرة للمهاجرين من بلدان دمرتها الحروب أو من أقل البلدان نمواً، معالجة كاملة، فهي أولوية إنسانية. ويتعين على البلدان القادرة على المساهمة في الحد من معاناة المهاجرين أن تعمل فوراً ودون أي تردد. ويتعين على المؤتمر الثاني والثلاثين أن يولد الزخم لجميع من يستطيع أداء دور في الحد من مثل هذه المعاناة.

ومالم تتخذ جميع الجهات المعنية إجراءات ملموسة، فإن تغيير المناخ بصفته سبباً محتملاً لنشوب نزاعات في المستقبل، سيزيد من حدوث الكوارث الطبيعية المدمرة التي تحطم حياة الكثير من الناس في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن ذلك، فإن الأمراض الجديدة والقديمة تسبب معاناة على نطاق واسع. ومرة أخرى، فإن أكثر فئات المجتمع ضعفاً هي الفئات التي تستمر في المعاناة بشكل أكثر من غيرها. فالحكومات والجمعيات الوطنية بحاجة إلى دعم جهود أحدها الآخر لتعزيز الخدمات التي تقدمها في حالات الطوارئ وخدماتها الصحية، لكي تستجيب بسرعة وبدرجة كبيرة لمثل هذه الكوارث. ولمواجهة هذه الطلبات التي ما انفكت تزداد، نحن جميعاً بحاجة إلى العمل بشكل جماعي ودعم عمل أحدنا الآخر. وشكراً

السيدة أنيتا باي بونديغارد ،

المديرة والممثلة لدى منظمة إنقاذ الطفولة،

مكتب الأمم المتحدة في جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيدتي الرئيسة، سيداتي، سادتي، تؤدي النزاعات المسلحة التي نشهدها اليوم إلى معاناة بشرية كبيرة، وقد فشلت جميع الأطراف في النزاع باستمرار في تجنيب السكان المدنيين وحميتهم. ونرى ذلك يحدث، على سبيل المثال، في سوريا واليمن وجمهورية أفريقيا الوسطى.

ويتأثر الأطفال بشكل تام بمثل أعمال العنف هذه وبالانتهاك المثير للقلق المتمثل في زيادة عدم احترام مبادئ وقواعد الحرب

الإنساني المتحمس الذي تستند إليه المبادئ والقيم الإنسانية التي تأسست عليها في الماضي حركتنا. وفي الختام وفيما يتعلق بالمبادئ، أود أن أتحدث بشكل غير رسمي إلى حد ما وأنقاسم معكم شيء قديم عزيز علي للغاية وهو بوصلة لتذكرنا جميعاً بأننا إذا احتفظنا بمبادئنا الأساسية كبوصلة ترشدنا في هذه الأيام الصعبة للغاية، سنجد، في رأيي، طريقة للعمل معاً. شكراً.

الدكتور شاروق شاكريان ،

مدير قسم الشؤون السياسية المتعددة الأطراف،

وزارة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيدتي الرئيسة، أهنيك بمناسبة انتخابك لتقلد منصب رئاسة هذه الهيئة الموقرة. وأؤكد لك دعم وتعاون وفدي بشكل كامل لبلوغ أهدافنا المشتركة لهذا المؤتمر.

نود أولاً أن ننضم إلى البيان الذي ألقته للتو سعادة سفيرة باكستان بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

لقد بدأنا القرن الحادي والعشرين ونحن نشعر بالأمل والقلق في آن معاً. شعورنا بالأمل إزاء المنجزات التي حققتها البشرية في جميع جوانبها، وشعورنا بالقلق العميق، للأسف، لما نشهده من انتهاك للمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني. ويتيح الموضوع الملأئم للغاية لهذا المؤتمر لنا فرصة كبيرة للتفكير في جانبي التطورات الجديدة التي شهدناها في قرنا الحالي. فالشرق الأوسط منطقة من مناطق العالم التي تعاني أكثر من غيرها من عدم احترام القانون الدولي الإنساني وكرامة الإنسان. واستمرار الاحتلال المشترك، والاعتداء والتدخل وانتشار الأفعال الإرهابية المتعمدة والاستيلاء غير المشروع على الأماكن الآمنة، هي من بين أهم العوامل المسببة لذلك.

وموجة المهاجرين الذين يخاطرون بحياتهم من أجل حياة أفضل، التي ما انفكت تتزايد، تعكس قوة الإنسانية التي ما انفكت تضمحل. ونحن من أبناء هذه المنطقة نشعر بعمق بهذه المعاناة الإنسانية، ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن من الهام للغاية دعم التزام الجماعي بالقانون الدولي الإنساني. وينبغي أن يتحول هذا الالتزام إلى عمل. وهذا المحفل القيم المكون من ممثلي الحكومات والجمعيات الوطنية هو أفضل مكان لذلك. وأعتقد أن من الضروري أن تركز مساعيها الجماعية على احترام كرامة الإنسان. فلم يُساء إلى كرامة الإنسان، بهذا القدر منذ الحرب العالمية الثانية. وإننا نتقاسم مسؤولية إنقاذ وتحسين حياة الملايين الذين هم في حاجة ماسة للمساعدة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، والحد من آثار الحرب والاحتلال المشترك، والإرهاب، والكوارث الطبيعية.

النزاعات المسلحة. وفي هذا الصدد، تؤيد منظمة إنقاذ الطفولة التعهد الذي قدمته الترويج بتعزيز التعليم في أوقات النزاعات المسلحة.

وأخيراً تؤيد منظمة إنقاذ الطفولة أيضاً التعهد بالتزام سياسي بوقف استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار التي تمتد إلى مساحات واسعة، في المناطق المأهولة بالسكان، وهو ما ذكرته النمسا سابقاً. وندعو الدول الأعضاء إلى دعم مثل هذه المبادرة. دعوني أختتم بياني بتوجيه نداء قوي لكي يظل الأطفال محور جميع مبادراتنا الرامية إلى تعزيز حماية المدنيين. شكراً

السيد يونس الخطيب

رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيدتي الرئيسة، سيداتي وسادتي، تتعلق معظم المواضيع المدرجة في جدول أعمالنا، بما فيها الأوضاع في الشرق الأوسط، وربما في مناطق أخرى، بما نعيشه خلال هذه الفترة، ولكنني سأركز على موضوع واحد وهو حماية المهمات الطبية وسلامة متطوعينا، لا سلامة المتطوعين في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني فحسب، بل سلامة المتطوعين في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشكل عام. وسأتحدث باختصار، فقد تحدث زملائي من جمعيات الصليب الأحمر وكذلك رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر في كلمته صباح اليوم، هذا الموضوع بشكل جيد للغاية مركزين على موضوع حماية أبنائنا في الميدان وعلى عدم التسامح في الأفعال التي ترتكب ضدهم وعدم قبول الأخطاء.

لقد فقدنا ٢١ من زملائنا في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني منذ العقد الماضي وهم يقومون بعملهم. وفقدنا، منذ عام ١٩٦٨، قرابة ١٥٠ من زملائنا، وربما فقدت الوكالات الإنسانية في فلسطين عدداً مائتاً. وفقدنا ثمانية من زملائنا في سوريا، ولا سيما في مخيم اليرموك في دمشق، ناهيك عن أن جمعية الهلال الأحمر العربي السوري فقدت أيضاً ٤٩ من متطوعيها وهم يقومون بعملهم أثناء النزاع. وهذا ما يحدث أيضاً في بلدان عديدة أخرى في المنطقة: ليبيا وجنوب السودان وأفغانستان فقدت هي أيضاً متطوعين عاملين لديها. ففي وقت ليس ببعيد، اختطف زميلان من اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن: ولا يزال مكان وجود أحدهم مجهولاً.

إنني لا أقول إن الحركة اعتادت، بمرور السنين، على مثل هذه الأفعال. لقد فقدنا العديد من الزملاء وأصبحت أعداد أكبر بجروح. ولكن الشيء الذي لم نعتاد عليه والذي هو بمثابة سابقة

من جانب الأطراف في النزاع. وقد بلغ عدد الأطفال الذين يعيشون في بلدان متأثرة بالنزاعات قرابة مليون طفل في العام الماضي، والأطفال يشكلون قرابة نصف عدد السكان النازحين في العالم. ويعيش ٢٨,٣ مليون طفل - وهو عدد يقابل نصف مجموع الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في العالم - في بلدان متأثرة بالنزاعات. ويتعرض مئات الآلاف من البنين والبنات أو أنهم في خطر التعرض لانتهاكات خطيرة، بما في ذلك، القتل والتشويه، والتجنيد، والاستخدام من جانب القوات المسلحة، والعنف الجنسي، والاختطاف، والهجمات على المدارس، والمستشفيات، والحرمان من الحصول على المساعدة الإنسانية.

وقد أُبلغ في السنوات الخمس الأخيرة عن هجمات استهدفت المدارس في عشرات من البلدان وشملت معظم المناطق، وشملت الغالبية الساحقة لهذه الهجمات قصف أو حرق المدارس أو الجامعات أو قتل أو جرح أو اختطاف الطلاب والمعلمين. وفضلاً عن ذلك، استخدمت القوات العسكرية المدارس، خلال العقد الماضي، لأغراض عسكرية في ما لا يقل عن ٢٦ بلداً يشهد نزاعات مسلحة.

واستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان هو أحد أكبر العوامل التي تسهم في قتل وتشويه الأطفال في حالات النزاعات المسلحة، وتسهم مباشرة في انتهاكات جسيمة ترتكب ضد الأطفال، بما في ذلك تدمير المدارس والمستشفيات. ووفقاً للبيانات المتاحة، ازدادت حالات الإصابة بسبب الأسلحة المتفجرة، وإن عدد الإصابات في صفوف المدنيين يتجاوز بصورة منتظمة عدد المسلحين. وتم تسجيل الإصابات التي وقعت في صفوف الأطفال في ٣٤ بلداً أو منطقة في عام ٢٠١٣ من بين البلدان أو الأقاليم البالغ عددها ٥٨ التي تستخدم فيها الأسلحة المتفجرة. وكانت معظم حالات الإصابة المسجلة هي حالات وقعت في سوريا.

ويتيح هذا المؤتمر المعقود قبل انعقاد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، في العام المقبل، فرصة هامة للمجتمع الدولي، ولا سيما للدول الأطراف في اتفاقيات جنيف، لكي تكرر نداءها وتعرب عن التزامها باحترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان بشكل فوري وصریح.

وتوصي منظمة إنقاذ الطفولة الدول الأعضاء بدعم المبادرات المستمرة الرامية إلى تعزيز حماية المدارس والعاملين فيها من الهجمات، بما في ذلك دعم الإعلان المتعلق بأمن المدارس، وهو الإعلان الذي تعهدت بموجبه الدول بتحسين حماية المدارس في أوقات النزاعات المسلحة، وتطبيق المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري في أوقات النزاعات المسلحة، التي هي بمثابة أداة مرجعية إضافية للأطراف في

بشكل منتظم لاستخدامها كمكان لإجراء مناقشات حول مواضيع محددة وكمبر لإعداد التقارير الوطنية المتعلقة بالامتثال.

ويساورنا القلق إزاء آثار النزاعات المسلحة على الأطفال. وستواصل سلوفينيا الوفاء بالتزامها بتنفيذ الوثائق المتعلقة بحماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة، وتعزيز عمليات إعادة التأهيل البدني والنفسي للأطفال، واستطلاع السبل للمشاركة في تعزيز وحماية المدارس أثناء النزاعات المسلحة.

نحن ملتزمون بالدعوة إلى احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك باتخاذ التدابير للتأكيد على المسؤوليات الفردية، وتطوير القانون الدولي الإنساني. وتدعم سلوفينيا جميع الجهود التي تسعى إلى وضع حد لإفلات مرتكبي أخطر انتهاكات القانون الدولي الإنساني من العقاب. ومع ذلك، تقع المسؤولية الأولى لملاحقة مرتكبي مثل هذه الجرائم على عاتق الدول. وفي هذا السياق، نحن نعمل مع هولندا وبلجيكا والأرجنتين لوضع معاهدة متعددة الأطراف تتناول المساعدة القانونية الثنائية والتسليم بغرض الملاحقة الداخلية لمرتكبي الجرائم الشائنة، وهي ما تسمى بمبادرة المساعدة القانونية الثنائية، التي من شأنها أن تعزز فعالية عمليات الملاحقة. ونغتنم هذه الفرصة لندعو الدول إلى الانضمام إلى الدول المؤيدة لهذه المبادرة، التي يكاد عددها يبلغ الخمسين دولة. شكراً

سعادة السيدة سيسيليا بريونج

السفيرة والممثلة الدائمة لدى البعثة الدائمة للفلبين

في جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيدتي الرئيسة، المندوبون الموقرون، تضم الفلبين صوتها إلى زملائها من الوفود في الإعراب عن بالغ تقديرها للجنة المشتركة المعنية بالأعمال التحضيرية للمؤتمر، على عملها لتنظيم هذا المؤتمر الفريد من نوعه من حيث إنه يجمع بين الحكومات والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر كشركاء لتحليل ومناقشة قضايا إنسانية مشتركة.

ما انفكت الأزمات الإنسانية تتزايد في التعقيد. واليوم نشهد زيادة لم يسبق لها مثيل في تواتر حدوث الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان، وتكثيف النزاعات المسلحة، التي تؤثر حقاً على عدد متزايد من الأشخاص في جميع أنحاء المعمورة. ونعترف بتعقيد التحديات الإنسانية. وعلى الرغم من أنه يتعين على الدول أن تحتفظ بدورها الرئيسي في مجال العمل الإنساني، فإن سر التصدي لهذه التحديات الإنسانية هو التعاون الفعلي فيما بيننا جميعاً. علينا ان نعمل معاً لصالح القضية الإنسانية السامية.

وتجربة جديدة بالنسبة إلينا شهدناها في الأسابيع القليلة الأخيرة، هو التحريض من جانب مستويات سياسية رفيعة في الحكومات والجهات المعنية في السلطة. ولا أقول إن ذلك يحدث هنا فقط، بل إنه يمكن أن يكون جارياً في أماكن أخرى، ولكنه بالنسبة إلي أمر خطيراً للغاية. وهو سابقة. فعلى الرغم من أن سبب قتل جميع زملائنا أو إصابتهم بجروح هو النيران التي أطلقها الجنود الإسرائيليون، فإن هذا المستوى العالي من التحريض المباشر على الكراهية والتهديد الذي يعرض لخطر حياة العاملين في الميدان بلغ حداً لم يسبق له مثيل. أعتقد أنكم ملمين بالقصة: ولا حاجة لأن أقصها عليكم. ولكنني جئت اليوم هنا لأقول إن ذلك يجب أن يتوقف. جئت لأن ألتمس بصفة خاصة من متخذي القرارات والحكومات إنقاذ حياتنا لكي نتمكن من إنقاذ حياة الغير. شكراً جزيلاً.

سعادة السفير أندريج غراسيلي،

وزير الشؤون الخارجية لسلوفينيا

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيدتي الرئيسة، تتبعت سلوفينيا تنفيذ قرارات وتعهدات المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين وقدمت تقريراً بشأنها. وفضلاً عن ذلك، قامت بإعداد تقرير عن حالة البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف وقدمته إلى الأمين العام وفقاً لقرار الأمم المتحدة.

ومشاريع القرارات الصادرة عن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين تعالج قضايا هامة للغاية تحظى بدعمنا، ونعتقد إن تنفيذها سيساعد في الاستجابة المناسبة للتحديات التي ما انفكت في ازدياد. وفيما يتعلق بالقرارات، فإننا سنشارك في عملية التعهد بالتزامات ومتابعة تنفيذ الالتزامات التي تعهدنا بها.

تثير الهجرة الدولية مخاوف إنسانية. وقد واجهت سلوفينيا مؤخراً أعداداً كبيرة من اللاجئين والمهاجرين. ونود أن نتقدم بالشكر إلى الاتحاد الدولي على المساعدة الفورية والسريعة التي قدمها.

ونهنئ اللجنة الدولية للصليب الأحمر على الأنشطة التي اضطلعت بها فيما يتعلق بتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وقد رافقت عملية المشاورات بقيادة كل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر وسويسرا مناقشات مستفيضة ومحددة، ساهمت بشكل ملحوظ في صياغة القرار، وتحديد الخطوات الملموسة لإنشاء محفل لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف، من قبيل مؤتمر للدول الأطراف أو محفل مؤسسي مشابه. وتدعم سلوفينيا بشدة إنشاء آلية في المستقبل للامتثال للقانون الدولي الإنساني تقوم على المبادئ الأساسية التي قرأت في عملية التشاور. وينبغي عقد اجتماعات للدول الأطراف،

وقد تطور النظام الإنساني العالمي بصورة تدريجية وأحرز تقدماً كبيراً بمرور السنين لصالح الأشخاص المحتاجين. ومع ذلك، فإن الاحتياجات الإنسانية في تزايد كبير يتجاوز قدراتنا المشتركة على الاستجابة لها بفعالية. فمثلاً بلغ عدد اللاجئين والنازحين مستوى لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أن الأشخاص المتأثرين يكافحون للبقاء، فإن النظام الدولي الإنساني بحاجة عاجلة للاستجابة لهذه الاحتياجات. واليوم، فإن المجتمع الدولي الإنساني بانتظار رسالة من هذا المؤتمر. ومن الهام أيضاً أن تتحمل الجهات المعنية بالمجال الإنساني مسؤولية العمل بفعالية وبطريقة جماعية لتعزيز القانون الدولي الإنساني. وينبغي للدول أن تؤدي في هذه العملية دوراً رائداً.

تشارك تركيا مشاركة قوية في الجهود المبذولة للاستجابة لجميع أنواع الأزمات التي تحدث في العالم بأسره. فضلاً عن ذلك، نواجه أيضاً الآثار المباشرة للأزمات الإنسانية على حدودنا عند استضافة ومساعدة الملايين من الأشخاص المتأثرين الذين يفرون بلدانهم في يأس كبير. وفي هذا السياق، نشيد بصفة خاصة بجمعية الهلال الأحمر التركي على جهودها المخلصة والملتزمة التي تبذلها سواء في حالات الطوارئ الإنسانية أو الكوارث الطبيعية، وينطبق نفس الشيء على المكونات الأخرى لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

نود أن نعيد التأكيد على التزامنا بتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني. وفي هذا السياق أود أيضاً أن أذكر بموقفنا فيما يتعلق بالبروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٧ بشأن تعبير "الجهات المسلحة من غير الدول". وفي مواجهة الوقائع على الأرض وما يحدث في الوقت الراهن، نرى أن من الضروري، عند معالجة القانون الدولي الإنساني، اتخاذ أقصى قدر من الحيطة لتجنب تهينة ظروف يمكن أن تستغلها المجموعات الإرهابية وتسيء استخدامها.

نحن جميعاً بحاجة إلى أفكار وحلول وشجاعة وابتكارية للتصدي لمسألة أساسية وهي: ما الذي يمكن أن نفعله للاستجابة على نحو أفضل للأزمات الإنسانية المستمرة لإنقاذ الأرواح وضمان إمكانية العيش للناس؟ إننا سنعالج مثل هذه المسائل الهامة في العام المقبل في إسطنبول يومي ٢٣ و٢٤ مايو، في أول مؤتمر عالمي يعقد مطلقاً بشأن العمل الإنساني.

لقد مكنت العملية التحضيرية التي شاركت فيها جهات متعددة معنية لعقد مؤتمر القمة من إقامة حوار تفاعلي واسع النطاق فيما بين الجهات المعنية، بمن فيها المجتمعات المتأثرة. وفي هذا السياق، دعوني أعرب، بصفة خاصة، عن تقديري للمشاركة النشيطة للحركة في عملية التحضير لمؤتمر القمة العالمي. ونأمل في أن تحدد نتائج القمة أهم القضايا التي ينبغي متابعتها وأن

والمسائل المتعلقة بالأمن هي أيضاً من بين أهم العقبات التي نواجهها في إيصال المساعدة الإنسانية. وحكومتنا كانت ولا تزال تدعم الجهود الرامية إلى تعزيز سلامة المتطوعين وصونها والحصول على المساعدات والخدمات الإنسانية. وينص القانون الفلبيني للحد من مخاطر الكوارث وإدارة حالات الكوارث لعام ٢٠١٠ على أحكام لحماية المتطوعين العاملين في حالات الطوارئ، عند التعرض لأي حادث. فمن مسؤولية الجهات المعنية من وكالات حكومية ومنظمات المجتمع المدني أو القطاع الخاص أن تكفل شمول المتطوعين بنظام التأمين ولذلك، نؤيد بالكامل القرار المتعلق بسلامة وأمن المتطوعين في المجال الإنساني. وسنواصل العمل مع الشركاء لتحسين التدابير الكفيلة بضمان فهم وقبول الجمهور لدور متطوعينا العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك حملات التوعية ونشر المعلومات بشأن المبادئ الأساسية.

نعتقد أنه ينبغي للمؤتمر أن يستفيد من ويشارك أيضاً في العمليات العالمية المتعلقة بأطر ما بعد عام ٢٠١٥، مثل المؤتمر العالمي المعني بالحد من مخاطر الكوارث الذي عُقد في مايو الماضي، ومؤتمر تغير المناخ المعقود حالياً في باريس، ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي سيعقد في العام المقبل. وبغية الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على الصمود، علينا أن ندعم القوانين والأنظمة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث ونعترف بأهمية مراجعة القوانين والإجراءات الوطنية في ضوء المبادئ التوجيهية للقانون الدولي لمواجهة الكوارث.

تدعم الفلبين القانون الدولي الإنساني لما له من أهمية كبيرة. وهي تسعى إلى التوصل إلى أنجع الإجراءات لتعزيز تنفيذه. ولذلك نكرر التزامنا المستمر بالعمل مع غيرنا من الدول، ومع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والجمعيات الوطنية لكي نضمن أن يظل القانون الدولي الإنساني هاماً وفعالاً وعملياً في مشهدنا الإنساني الحالي. وأخيراً، نحن أبناء البشر أساس تحقيق آمال هذا المؤتمر الدولي. ومن شأن علاقاتنا وتبادلنا للثقة أن تؤدي معاً إلى استدامة السلم والرفاه في العالم. شكراً.

سعادة السيد حسن أولوسوي،

السفير والمدير العام لدائرة الشؤون السياسية المتعددة الأطراف في وزارة الشؤون الخارجية لتركيا

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيدتي الرئيسة، دعوني أولاً أن أشكر سويسرا وجميع من شارك في التنظيم الناجح لهذا المؤتمر الهام. لقد أثبتت التحديات الهائلة المطروحة في المجال الإنساني منذ المؤتمر السابق، مرة أخرى، أهمية القانون الدولي الإنساني.

توفر الأساس المشترك اللازم منذ وقت بعيد لتحديد البرنامج المقبل للمجتمع الدولي الإنساني.

ونحن بدورنا البلد المضيف، نود أن نعيد التأكيد على دعوتنا الصادقة التي نوجهها إلى جميع الدول الأعضاء والجهات المعنية لتأييد هذه العملية التاريخية والمشاركة في مؤتمر القمة على أعلى المستويات وبروح من المسؤولية الجماعية وتقاسمها. فإسطنبول التي تربط بين قارتين والتي يحفل تاريخها بحضارات عديدة، مستعدة للترحيب بجميع المشاركين الذين يتعهدون بالانضمام إلى الجهود العالمية لتحقيق هذا الغرض. شكراً لحسن إصغائكم.

الدكتور آدم بولوكوس،

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

(الأصل باللغة الإنجليزية)

أصحاب السعادة، الوفود الموقرة، سيادتي سادتي، يسعد مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث أن يحضر المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

إن الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر هو، من خلال شبكته للمتطوعين والجمعيات الوطنية، شريك رئيسي لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وللأوساط التي تعمل من أجل الحد من مخاطر الكوارث.

يقدم إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، الذي اعتمده الدول الأعضاء في مارس عام ٢٠١٥ في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث في سينداي باليابان، وصدقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة، توجيهاً عاماً بشأن منع حدوث مخاطر جديدة للكوارث والحد من مستوياتها القائمة، والحد من الخسائر في الأرواح وسبل المعيشة والصحة الناجمة عن الكوارث. ويدعو إطار سينداي الدول إلى أن تضطلع بمسؤولية أولى في منع مخاطر الكوارث والحد منها، بما في ذلك من خلال التعاون المقرون بتقاسم المسؤولية فيما بين السلطات المركزية والمحلية، والقطاعات والجهات المعنية. بيد أنه يدعو أيضاً إلى المشاركة النشيطة للمجتمع المدني في التخطيط والتنفيذ للحد من مخاطر الكوارث، من خلال المتطوعين والمنظمات القائمة على المجتمعات المحلية من بين جهات أخرى، وكذلك إلى توعية الجمهور وإقامة ثقافة تستند إلى التوعية في مجال الحد من مخاطر الكوارث.

والرؤية التي تركز على الإنسان هي صميم إطار سينداي والحملات التي ينظمها مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، من قبيل "حملة جعل المدن قادرة على الصمود"، التي انضمت إليها ٣٠٠٠ عاصمة ومدينة لبذل الجهود لتعزيز قدرة

المناطق الحضرية على الصمود من خلال العمل المحلي. وفي هذا الصدد، يرحب مكتب الأمم المتحدة للحد من المخاطر بمبادرة "تحالف المليار لتعزيز القدرة على الصمود" وهي مبادرة ترمي إلى زيادة مشاركة المجتمعات المحلية والمدنية في تعزيز القدرة على الصمود. ويعترف المكتب بأن هذه المبادرة هي مبادرة طوعية للاتحاد الدولي للصليب الأحمر ومشاركة جماعية نحو إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث ونحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لقد ركز الحوار في الأيام القليلة الماضية على الحاجة إلى توسيع نطاق تفكيرنا فيما يتعلق بتدابير الوقاية والقدرة على الصمود. فالمخاطر البيولوجية والمخاطر من صنع الإنسان، بما في ذلك المخاطر التكنولوجية والبيئية هي، على سبيل المثال، مجالات هامة بالفعل يتعين علينا أن ندرجها في عملية الإدارة الشاملة لمخاطر الكوارث. ويتجاوز النطاق الواسع لإطار سينداي المخاطر الطبيعية ليشمل كل أنواع المخاطر على جميع الأصعدة، سواء بدأت ببطء أم بسرعة.

ومن الهام ونحن في نهاية عام ٢٠١٥، أن نفكر في الطريقة التي يؤدي فيها التنفيذ المتسق لمختلف الصكوك الدولية إلى التوصل إلى نتائج مستدامة حقاً. ويمكن للحد من المخاطر والقدرة على الصمود أن يؤديان إلى تماسك الاتفاقات والتأزر بينها، وكذلك إلى التماسك والتأزر في ميدان العمليات، بما في ذلك من خلال العمل الذي تقوم به جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وتتضمن أولويات المضي قدماً في هذا المجال ما يلي: أولاً، مواصلة التركيز على الشراكات لتنفيذ إطار سينداي على جميع المستويات وعبر جميع القطاعات. وبإمكان الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر أن تؤدي دوراً حيوياً في مساعدة البلدان على وضع استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث بحلول عام ٢٠٢٠، وهو أول هدف يُنجز من أهداف إطار سينداي: وثانياً تعبئة المجتمعات المحلية للحد من المخاطر وتعزيز القدرة على الصمود من خلال نظم الإنذار المبكر بالمخاطر المتعددة، والحصول على المعلومات المتعلقة بالمخاطر، وتعزيز التأهب للكوارث والاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث لتعزيز القدرة على الصمود: وثالثاً، مساعدة الحكومات في مساعيها لدعم المجتمعات في التصدي للعوامل الهامة التي تتسبب في حدوث المخاطر، وهو عمل له فعالية أكثر من حيث التكلفة بالمقارنة مع الاستجابة للكوارث والمعاونة منها.

وسيوصل المكتب العمل مع الشركاء لأننا نسعى بصورة جماعية إلى الحد من مخاطر الكوارث لبناء عالم آمن ومأمون وقادر على الصمود.

وشكراً

السيد سيرجي بيتوكوف،

نائب وزير العدل لأوكرانيا من أجل التكامل الأوروبي

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيدتي الرئيسة، المندوبون الموقرون، تؤيد أوكرانيا تأييداً كاملاً روح الإنسانية التي تعكسها حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر وترحب بجدول أعمال هذا المؤتمر. نحن نجلب معنا إلى هذا المؤتمر تجربتنا المبريرة الأخيرة. لقد كانت أوكرانيا دولة تنعم بالسلم منذ استقلالها في عام ١٩٩١ وحتى وقت ليس ببعيد. ففي عام ٢٠١٤، أصبحنا ضحية نزاع مسلح لم تكن له أسباب داخلية أو أسس في مجتمعنا المحب للسلم. وقد ذهب ضحية هذه الحرب حتى الآن أكثر من ٨٠٠٠ شخص. وأصبح جزء من أراضي بلادنا تحت الاحتلال، مما أدى إلى فرار مليون ونصف شخص من منازلهم وترك ما اعتادوا عليه من حياة وراءهم مرة واحدة وإلى الأبد.

وقد عانت النساء والفتيات بصفة خاصة من آثار الحرب، حيث وقعن، في أحيان كثيرة، ضحية العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. وتشير التجربة الأخيرة التي مرت بها أوكرانيا إلى أنه ينبغي إيجاد طريقة للاستجابة بصورة مناسبة وفي حينه لتحسين حماية الضحايا من استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وكذلك صون البيئة من الآثار المدمرة المترتبة على الأعمال القتالية.

نحن نشهد اليوم هذا التهديد المتمثل في شن حروب مختلطة من جانب المرتزقة أو الإرهابيين تشجعها الدول من خلال دعم الدعاية إليها. فيستخدم المدنيون كدروع، وتستخدم وسائل الإعلام كسلاح هجومي. ويشعل هذه الحروب المؤذية والمدمرة قادة غير مسؤولين بمبررات لا أساس لها من الصحة، ويتم شنّها بجميع الطرق والأسلحة المحظورة. فيجري تشويه الحقيقة، ونكران الوقائع، واستخدام الصحفيين عمداً لنشر الأكاذيب، في الوقت الذي يُحرم فيه وصول المراقبين الدوليين والبعثات الإنسانية إلى المناطق المتأثرة. وفي هذه الظروف هناك حاجة ماسة بالفعل للتعاون الفعال من جانب جميع الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف مع الآليات الدولية والمُعترف بها وآليات تقصي الحقائق. فهل تمكنا من وقف ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب؟ لا لم نتمكن من ذلك.

السيدة فاطمة جيلاني

رئيسة المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

عفوًا، لقد تعهدنا بعدم إبداء تعليقات سياسية، فهل لك أن نتلزم بذلك من فضلك؟

السيد سيرجي بيتوكوف،

نائب وزير العدل لأوكرانيا من أجل التكامل الأوروبي

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سألتزم بذلك. باتت النزاعات الإقليمية تتحول بسهولة إلى نزاعات عالمية. فيسقوط طائرة الخطوط الماليزية - الرحلة رقم MH17 في الجزء الشرقي من بلدنا. وذهب ضحية هذا النزاع مئات من المسافرين الأبرياء الوافدين على هذه الطائرة من ماليزيا وأستراليا وألمانيا وهولندا وغيرها من البلدان.

وتكرر أوكرانيا احترامها لحقوق الإنسان والتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ونحن نشجع هذا المؤتمر على إيجاد حلول لزيادة تعزيز عمله. ونود أن نختتم هذه الفرصة لتتوجه بالشكر إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر لإعادة وفد الصليب الأحمر إلى أوكرانيا ومساعدتنا على مواجهة الكارثة الإنسانية التي نعيشها منذ عام ٢٠١٤.

وستصبح أوكرانيا في العام المقبل عضواً غير دائم في مجلس الأمن، وتتعهد بنشر القيم الإنسانية للحركة في هذا المحفل الدولي. شكراً على حسن إصغائكم

السيد روبرت ماركس،

الرئيس التنفيذي لجمعية الصليب الأحمر الكرواتي

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيدتي الرئيسة، أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي، بسبب الوضع الأمني في الشرق الأوسط الذي تفاقم خلال هذا الصيف، وجهت جمعية الصليب الأحمر الكرواتي، عملاً بمبادئ الإنسانية والتضامن، نداءً لجمع التبرعات لبلدان أوروبا الجنوبية المتأثرة بأزمة المهاجرين، وأرسلت أفرقتها لمساعدة الجمعيات الوطنية في البلدان المجاورة لتقديم الإغاثة الإنسانية. ومنذ أن تغير طريق المهاجرين عشية يوم ١٦ سبتمبر، يصل عشرات الآلاف من المهاجرين واللاجئين إلى كرواتيا يومياً، وقد بلغ هذا العدد نصف مليون خلال ثلاثة أشهر.

وبالاستناد إلى خبرتنا بسبب العمل لسنوات كثيرة مع اللاجئين خلال الحرب في كرواتيا، فإن عملنا مع ملتيمي اللجوء والآن مع الأشخاص الذين يمرون في بلادنا، يتطابق بالكامل مع دورنا المساعد للسلطات العامة. وقد عملنا على ضمان صون كرامة وحقوق جميع المهاجرين الوافدين إلى كرواتيا وحمايتهم، ووفرت لهم الإسعافات الأولية، والغذاء، والماء، والصرف الصحي، والملابس، ونقدم أيضاً باستمرار خدمات الدعم النفسي والخدمات المتعلقة باستعادة الروابط الأسرية.

أن نظل مخلصين للمبادئ الإنسانية. ففي أوقات الأزمات، يلزم أن نحمي القانون الدولي الإنساني.

اسمحوا لي أن أتناول أحد القضايا الواردة في تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ففي عام ٢٠١١، تعهدت حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بأن تمارس نفوذها على الدول لكي توصم الأسلحة النووية وتفرض حظراً على استخدامها وتقضي عليها. وبعد مرور أربع سنوات أشارت ١٥٩ دولة إلى الرسالة الأساسية لموقفنا وأيدتها. إنني أهنيء الدول التي أبدت الشجاعة وأدت دوراً قيادياً في هذا المجال: الدول التي التزمت بالعمل معاً لحظر استخدام الأسلحة النووية والقضاء عليها. لقد آن الآوان لإنهاء عهد الأسلحة النووية، وهذه الرؤية ليست تطلّعا طويلاً الأجل فحسب، بل إنها هدف يمكن بلوغه وضرورة إنسانية على حد قول رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

إنني أناشد جميع الحاضرين في هذا المؤتمر - فقد أولانا العديد من الأشخاص الذين يعانون من ظروف عصيبة ثقتهم بأننا سنضعف جهودنا، ونفي بالتزاماتنا، ونحول الاتجاه السلبي بتخصيص موارد أقل للعمل الإنساني خارج الحدود المحلية. إننا إذا فشلنا في إحداث تغيير حقيقي، وفي تخفيف المعاناة، وإعطاء أمل لأكثر الناس ضعفاً، وفي احترام القانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين وضمن احترامهما وفي الوفاء بالتزامات التي تعهدنا بها هنا في المؤتمر السابق، فسيكون حجم المعاناة البشرية في العالم أكبر عندما نجتمع مرة أخرى بعد مرور أربع سنوات، وهذا هو ليس بخيار مقبول شكراً جزيلاً.

سعادة السيد يوري أمبرازفيتش، السكرتير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة لجمهورية بيلاروس في جنيف

(الأصل باللغة الروسية)

السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة،

أولا وقبل كل شيء أود أن أحييكم جميعا وأشكركم على هذا القرار الاستثنائي الذي منّح أعضاء الوفود من البلدان الناطقة باللغة الروسية فرصة القيام بدور نشط في هذا المؤتمر. وتوخيًا لللبسطة واحتراما للتقاليد، سوف أوصل خطابي باللغة الإنجليزية.

(الأصل باللغة الإنجليزية)

تحية بيلاروس المشاركين في المؤتمر، وهي تعلق أهمية كبيرة عليه. ونلاحظ، مع الارتياح، إن جدول أعمال المؤتمر مليء ببنود

ونفتخر بصفة خاصة بالنموذج الفريد الذي ما انفكت جمعية الصليب الأحمر الكرواتي تتبعه في التنسيق مع منظمات المجتمع المدني العاملة في البلاد، بما فيها وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية الوطنية والدولية. وقد اعترفت أعلى السلطات في كرواتيا والمجتمع الدولي بما حققناه من إنجازات كبيرة في هذا المجال.

وبفضل التعاون الممتاز مع الجمعيات الوطنية الأخرى العاملة على مسار الهجرة، نجحنا في إعادة الروابط الأسرية. وفضلاً عن ذلك، نود أن نتوسع في عملنا ليشمل تقديم الرعاية إلى أكثر المجموعات ضعفاً، كالأطفال غير المصحوبين. ونعتقد أن من شأن حملات التوعية في بلدان الأصل أن تسهم في منع الصدمات التي يتعرض لها الأطفال. ويتعين على الجمعيات الوطنية والحركة الدولية للصليب الأحمر وكذلك المفوضية السامية لشؤون اللاجئين واليونيسيف جميعاً أن تقوم بالمزيد.

وإذا ما تصورنا الخطوات المقبلة التي يتعين علينا أن نتخذها، نجد أن هناك تحديات رئيسية قليلة أمامنا، وهي ضمان الأموال اللازمة للعمليات المستمرة بهدف مواصلة تقديم الخدمات، والاحتفاظ بالتنوع العالية للخدمات التي نقدمها، لا سيما مع اقتراب فصل الشتاء.

ونحن ندرك، عند التحدث عن عالم أفضل، أنه ما من بلد قادر وحده على إيجاد حل لمشكلة اللاجئين. ونحن نعيش في عالم يشهد ٤٠ نزاعاً قائماً دون أن يكون أيًا منها على وشك الانتهاء، ونواجه أكثر من ٦٠ مليون شخص نازح. واليوم هناك حاجة ملحة لم يسبق لها مثيل لأن يتعاون المجتمع الدولي بأسره. ولن نحقق السلم والأمن للسماح لكل شخص نازح بالعودة إلى داره، إلا من خلال إرادة تقوم على المشاركة بالكامل. شكراً جزيلاً.

السيد سفن موليكليف

رئيس جمعية الصليب الأحمر النرويجي

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيدتي الرئيسة، لقد واجهنا خلال السنوات الأربع الماضية، أي منذ المؤتمر الأخير، مستوى لم يبلغ له مثيل من الأزمات الإنسانية: تفشي أمراض معدية للغاية، حدوث كوارث طبيعية، نزاعات طال أمدها؛ وقد استقبلنا من جميع أنحاء المعمورة أعداداً مذهلة عن الأشخاص المتأثرين - وهي أعداد يجب أن تدق ناقوس الخطر الإنساني. والأعداد الأكثر إثارة للدهشة هي أعداد الأشخاص النازحين قسراً، وهذه إشارة واضحة عن الوضع في العالم. وعلى الرغم من هذه الوضع المأساوي، نشهد اليوم مساعي لتقويض المبادئ والركائز الأساسية الإنسانية للقانون الدولي الإنساني، على الرغم من أنه يجب علينا، في خضم الأزمات،

نعتقد أنه ينبغي في الوقت الراهن أن نستخدم القرار المتعلق بها الموضوع، بدلاً من ذلك، كأداة إجرائية للتقدم بالعملية دون اتخاذ قرار بشأن الأمور الموضوعية للآلية المقترحة. وسنشارك بالتأكيد في اجتماع الصياغة بهدف إيجاد صياغة مقبولة للقرار.

وتتمنى بيلاروس للمؤتمر والمشاركين فيه النجاح في التوصل إلى نتائج تقوم على روح من توافق الآراء والاحترام المتبادل والاعتراف بأهمية جدول الأعمال المعروض أمامنا.

سعادة السيد بيدرو كوميساريو،

السفير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة

لجمهورية موزامبيق في جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيدتي الرئيسة، يرحب وفدي بانعقاد المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر. فهذا المؤتمر يتيح لنا فرصة فريدة للتفكير واتخاذ التدابير بشأن شعار المؤتمر الهام للغاية وهو "قوة الإنسانية" في وقت انتشار الاضطرابات في العالم. فالحروب والنزاعات والتعرض للاضطهاد أجبرت أعداداً من الناس على الفرار من منازلهم والتماس اللجوء والأمن في أماكن أخرى، أكثر من أي وقت مضى منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية. وقد ازداد عدد الأشخاص النازحين قسراً إلى عدد مذهل قدره ٦٠ مليون شخص بالمقارنة مع ٥١,٢ مليون شخص في العام السابق و٣٧,٥ في العقد الماضي. وفي السنوات الخمس الماضية، اندلع ما لا يقل عن ١٥ نزاعاً أو تجددت ثمانية في أفريقيا، وثلاثة في الشرق الأوسط، وواحد في أوروبا، وثلاثة في آسيا.

وفي هذا السياق، نشيد بعمل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر. ونحن أبناء بلد شهد الحرب والنزاع في الماضي، نعرف قيمة العمل الإنساني. والغرض من حضورنا هنا اليوم هو الإعراب عن تضامننا القوي مع أولئك الذين يعانون في جميع أنحاء العالم. ونود أن نعرب عن تقديرنا العميق للعمل الإنساني الذي تقوم به حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر وغيرها من المنظمات، ونكرر أهمية ندائها للتأكيد على معايير الإنسانية. وفي هذا الصدد، تؤكد موزامبيق من جديد على احترامها بالكامل لمعايير القانون الدولي الإنساني.

يُعد هذا المؤتمر بعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة وبروتوكول سينداي. وموزامبيق التي هي بلد معرض للكوارث الطبيعية تنفذ توصيات إطار سينداي، التي تتطابق مع القرار الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمتعلق بوضع أطر قانونية لإدارة حالات الكوارث الطبيعية. وفي هذا الصدد، يسعدني أن أعلم المؤتمر إن بلدي أصدر مؤخراً قانوناً بشأن إدارة حالات الكوارث.

متنوعة وتشمل طائفة واسعة من القضايا والتحديات الراهنة التي ينبغي معالجتها. ونرحب بعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر لإقامة حوار متعدد الأطراف بشأن البنود المدرجة على جدول أعمال المؤتمر، ونؤيد مواصلة التعاون الدولي البناء بشأن هذه المواضيع.

ونغتتم هذه الفرصة لنعرب عن رأينا فيما يتعلق بمشاريع قرارات متعددة، نعتقد أنها بحاجة خاصة لأن تتبع بشأنها جميع الجهات المعنية نهجاً يقوم على الدراسة والشمول.

تعتقد بيلاروس أن القانون الدولي الإنساني الذي يحمي الأشخاص المحرومين من حريتهم بحاجة إلى تعزيزه. ومن الهام أن يتم العمل في هذا المجال ضمن إطار القانون الدولي الإنساني حصراً، وضمان تحديد نطاق تطبيقه بشكل دقيق ويقتصر على أوضاع النزاعات المسلحة، وكذلك بشكل يؤكد على الدور الحيادي للجنة الدولية للصليب الأحمر. وفي هذا الصدد، نؤيد الاقتراح بوضع صك استشاري يرمي إلى تعزيز حماية الأشخاص المحرومين من حريتهم في أوقات النزاعات المسلحة. وتعترف بيلاروس بضرورة إعادة التأكيد على احترام القانون الدولي الإنساني وتعزيز احترامه. ولذلك، نود أن نعرب عن امتناننا لسويسرا واللجنة الدولية للصليب الأحمر لأنهما لفتتا الانتباه إلى هذا الموضوع، والشروع في عملية التشاور، ونشكر جميع الدول المشاركة على المدخلات التي قدمتها إلى هذه العملية.

ونعتقد أن قرار إنشاء آلية دولية جديدة لتعزيز دور القانون الدولي الإنساني يجب أن يحظى بموافقة جميع الدول الأعضاء في اتفاقيات جنيف، لأن هذه هي الطريقة الوحيدة لتحقيق عالميته وفعالته. وبما أنه تم اقتراح إتباع نهج يقوم على توافق الآراء كأساس للآلية المقبلة، فإن من الأهمية بمكان أن تؤدي هذه الآلية عملها بتوافق الآراء. بيد أننا نعترف، للأسف، بأننا لم نتوصل في هذه المرحلة إلى توافق في الآراء بإنشاء آلية جديدة، لأن مشروع القرار المقترح لم يصل إلى المستوى المطلوب من النضج فيما يتعلق بكل من الشفافية والدعم العالمي على السواء.

وتعتقد بيلاروس التي تؤيد أيضاً الفكرة وراء هذه المبادرة، اعتقاداً راسخاً بأن من المستحيل إنشاء آلية جديدة دون اعتماد ولاية واختصاصات ونظام أساسي لها في نفس وقت إنشائها. وللأسف، يفتقر مشروع القرار إلى الدقة والشفافية من حيث الجوانب المنهجية ذات الصلة، مما يحول دون دعمنا له بصيغته الحالية.

نود أن نقترح تعزيز مشروع القرار من خلال إدماج أحكام تتعلق بالآليات القائمة للامتثال للقانون الدولي الإنساني، والتأكيد على دور الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وكذلك على دور اللجان الوطنية لتنفيذ القانون الدولي الإنساني.

فهذا القانون سيزيد من فعالية الإجراءات التي يتخذها المعهد الوطني المعني بإدارة حالات الكوارث وجمعية الصليب الأحمر/الهلال الأحمر، وبالتالي يجعلها أكثر فائدة للمجتمعات المتأثرة عند سعيها إلى بناء القدرة على الصمود لمواجهة الكوارث. شكراً جزيلاً.

السيدة لوسي دونكان،

نائبة الأمين لمجموعة الشؤون القانونية والمتعددة

الأطراف بوزارة الشؤون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيدتي الرئيسة، تهنئكم نيوزيلندا أنتم وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لترؤس هذا المؤتمر الهام، الذي يتسم بطابع فريد ينعكس في الجمع بين قرابة ٢٠٠ حكومة و١٩٠ جمعية وطنية بعد انضمام توفالو.

لا تزال المبادئ الأساسية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، هي اليوم مبادئ واضحة وهامة وقوية بقدر وضوحها وأهميتها وقوتها عند إعلانها للمرة الأولى في المؤتمر الدولي العشرين لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في فيينا، منذ خمسين عاماً، وهو ما أشار إليه رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر في كلمته الافتتاحية اليوم، وكذلك في المقالة المقنعة الصادرة في صحيفة الغارديان.

وأهم مبدأ أساسي من مبادئ الحركة هو مبدأ الإنسانية، الذي يدعونا إلى "منع المعاناة الإنسانية والتخفيف من حدتها حيثما وقعت" وحماية الحياة والصحة، وضمان احترام الإنسان" وقد أشار إليه جان بيكتيه واضع المبادئ الأساسية للحركة الإنسانية على أنه "مبدأ أساسي"، وهو الشرارة التي تشعل البارود". ولذلك من المناسب أن يؤكد المؤتمر على قوة الإنسانية الراسخة، ونحن جميعاً الحاضرين في هذا المحفل نعكس هذه القوة لأننا ننضم معاً لإعادة التأكيد على الاعتقاد بأن العمل الإنساني الذي يقوم على هذا المبدأ، هو جزء أساسي لواجبنا الجماعي إزاء الأشخاص المتأثرين بالنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية.

نواجه معاً تحديات هائلة للاستجابة للمستويات التي لم يسبق لها مثيل للاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء العالم، وهو ما ذكره متحدثون عديدون اليوم. وهذا المؤتمر هو محفل يُعقد في حينه ويتسم بأهمية مناقشة بعض أكثر هذه التحديات إلحاحاً، بما في ذلك الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز حماية ضحايا النزاعات المسلحة. وتطلع نيوزيلندا إلى التحاور مع جميع الوفود ومناقشة هذه المواضيع، ويحدونا أمل قوي بأننا سنتمكن، من خلال العمل معاً، من إحراز تقدم ملحوظ بشأنها لصالح الأشخاص المحتاجين معاً.

ويقدم مبدأ الإنسانية لنا أرضية مشتركة لمناقشة هذه المسائل الملحة. وعلينا أن لا ننسى إننا نتفق أشخاصاً وأممًا على أن للحروب حدوداً أيضاً وإنه يجب حماية المدنيين والمقاتلين خارج عمليات القتال، وأنه لا يجوز الهجوم على العاملين الصحيين والأشياء، مهما اختلفت آرائنا. يجب احترام القوانين التي تضع هذه الحدود أثناء الحرب، وهو ما قاله بيتر ماويرير بصورة ذكية في مقالته المنشورة في صحيفة الغارديان.

ويجب أن نذكرنا هذه الأفكار المشتركة بأن تضافر جهودنا يساعدنا على القيام بما هو أكثر لتحسين حياة الأشخاص المتأثرين بالنزاعات المسلحة والكوارث، وأن إنسانيتنا المشتركة أقوى بكثير من أي اختلافات بيننا. شكراً.

السيد توبائس إيلينغ ريفيلد،

نائب الأمين لمركز الخدمات القانونية

في وزارة الشؤون الخارجية الدنماركية

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيدتي الرئيسة، التنفيذ، التنفيذ، التنفيذ؛ إن أهم تحد أمام القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية التي يقوم عليها ليس هو الافتقار للقواعد، بل الافتقار للتنفيذ. وهذا هو التحدي الرئيسي الذي ما فتتنا نواجهه منذ عشر وعشرين وثلاثين عاماً؛ وهو التحدي الرئيسي الذي نواجهه اليوم.

وبغية بلوغ هذا الهدف، يتعين علينا كفرادى وكأعضاء في المجتمع الدولي أن نركز جهودنا على ضمان احترام القانون الدولي الإنساني. ويتعين علينا أن نعمل بنشاط لنشر القانون الدولي الإنساني، وعلينا أن نعمل بجهد أيضاً لضمان فهم القواعد والمبادئ بوضوح. فالوضوح والفهم الموحد يجب أن يكونا مفتاح مساعينا الرامية إلى التنفيذ. ولذلك تقوم الدانمرك حالياً بوضع دليل عسكري دانماركي، من المتوقع إصداره في العام المقبل ومن ثم ترجمته إلى اللغة الإنجليزية ويركز هذا الدليل بصورة رئيسية على تعليم وتدريب القوات المسلحة الدانماركية على الطائفة الكاملة للحقوق والواجبات، التي يواجهونها أثناء العمليات العسكرية والنزاعات المسلحة اليوم. وبالطبع لا يعني ذلك التعليم والتدريب على القانون الدولي الإنساني فحسب، بل على قانون حقوق الإنسان أيضاً. إننا لا نستطيع تقديم الحماية التي يستحقها ضحايا الحرب إلا بعد أن نفهم بالكامل ما يضعه تفاعل ودمج التزامات الحماية لهاتين الآليتين القانونيتين على عاتق الدول وغيرها من الجهات المعنية في حالات النزاع.

غني عن القول إن تركيزنا على التنفيذ يحمل الدانمرك بصورة طبيعية إلى تقديم دعمها الكامل لمشروع القانون المتعلق بتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وإنشاء آلية فعالة معنية بتعزيز

والعدائية، علينا أن نعيد تجهيز نماذجها للمساعدة الإنسانية، وبنينا شراكات عملية جديدة في الميدان، وكتسبنا خبرات جديدة، مثل طرق استعادة الخدمات الحضرية في مناطق النزاع في المناطق الحضرية ومناطق الكوارث. ولكن ذلك يعني أيضاً أن هناك الآن فرصاً أكثر أمام المجتمع الدولي، بما في ذلك أمام دول صغيرة مثل سنغافورة، وكذلك الجهات المعنية الأخرى مثل القطاع الخاص، للمساهمة في تقديم خبراتها.

إن سنغافورة ليست في أمن من الكوارث الطبيعية ومن صنع الإنسان ومن التهديدات، بما في ذلك الإرهاب. ونحن نضع خطاً للأجل الطويل وندمج موضوع الحد من مخاطر الكوارث في استراتيجياتنا وسياساتنا الوطنية الإنمائية، إذ يمكن أن تلحق مثل هذه الكوارث أضراراً بالغة ببلدنا بسبب صغر حجمه وكثافة سكانه.

ونركز بشكل خاص على قدرة المجتمعات على الصمود والاستجابة. ونشجع على التعاون الإقليمي والأمن الجماعي لأننا نعتزف أنه لا يوجد بلد واحد قادر، بمفرده، على مواجهته مثل هذه الكوارث. وحتى يومنا هذا، نشرت سنغافورة أكثر من ٣٠ عملية من عمليات المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث، في الخارج. ونحن بصدد بناء قدراتنا لنصبح مركزاً إقليمياً لعمليات المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث.

وفي العام الماضي أنشأنا مركز التنسيق الإقليمي للمساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث. ويعمل مركز التنسيق هذا بصورة وثيقة مع جهات معنية مثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومركز التنسيق للاستجابة في حالات الكوارث لتحسين تنسيق استجابة قوات الجيش لاحتياجاتها الخاصة، واستجابة قوات الجيش للمجتمع المدني، لمواجهة الكوارث في منطقتنا ومساعدة السلطات الوطنية المتأثرة، في الجهود التي تبذلها للقيام بعمليات الإغاثة. ونتقاسم أيضاً خبرتنا في مجال إدارة مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على الصمود، ولا سيما في الأوساط الحضرية، من خلال برنامج سنغافورة التعاوني.

ومنذ شهرين أي في أكتوبر، تعاونت سنغافورة مع استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من مخاطر الكوارث لتنظيم حلقة تدريبية متخصصة لتعزيز قدرات الدول الصغيرة والنامية وغيرها من البلدان، على إدارة حالات الكوارث، بما في ذلك كيفية تنفيذ إطار سينداي.

وستواصل سنغافورة السعي إلى إيجاد السبل العملية والمؤثرة لدعم الجهود الدولية لمعالجة التحديات الإنسانية المعقدة التي نواجهها اليوم. ونأمل أيضاً بتعزيز تعاوننا مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وتوسيع نطاقه في مجالات ذات فائدة متبادلة لتعزيز الاستقرار الدولي والعمل الإنساني. شكراً سيدي الرئيس.

الامتثال للقانون الدولي، هي الخطوة الطبيعية لسد الثغرة التي كانت قائمة منذ اعتماد اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية. وتود الدائمك أن تشكر اللجنة الدولية للصليب الأحمر وسويسرا على تيسير هذه العملية الهامة.

كما تواصل الدائمك الامتثال لالتزامها بتعزيز حماية الأشخاص المحرومين من حريتهم أوقات النزاعات المسلحة. وقد اتخذت خطوة هامة في هذا المجال عند صياغة المبادئ والإرشادات لعملية كوبنهاغن لتسليم المحتجزين في العمليات العسكرية الدولية، في عام ٢٠١٢. وثمة خطوة هامة أخرى سنتخذها عند اعتماد القرار الذي ينص على ولاية لمواصلة هذا العمل الهام الذي أنجز في هذا المجال. تؤدي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر دوراً هاماً للغاية لمنع المعاناة الإنسانية والحد منها، وفي حماية الأشخاص المحتاجين للمساعدة، ولا سيما أثناء النزاعات المسلحة. وينطبق ذلك اليوم أكثر من أي وقت مضى، وأود أن أشيد بالأعضاء الشجعان في حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الذين يقومون بهذا العامل الشاق المحفوف بالمخاطر في أكثر الأحيان. إنهم يستحقون دعمنا وحمايتنا بالكامل.

وتسلم الدائمك بالجهود الكبيرة والقيمة التي تبذلها الجمعيات الوطنية، بما في ذلك جهودها الهامة في تنفيذ ونشر القانون الدولي الإنساني. وتعلق حكومة الدائمك أهمية بالغة على علاقتنا الوثيقة مع جمعية الصليب الأحمر الدائمك. دعوني أن أختتم كلمتي بالتأكيد على التزام حكومتنا بمواصلة هذا التعاون الأساسي. شكراً جزيلاً.

سعادة السيد كوك جوي فو،

السفير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة

لجمهورية سنغافورة في جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيدتي الرئيسة، مساء الخير. نحن نجتمع اليوم في وقت يشهد تحديات إنسانية لم يسبق لها مثيل. إننا نشاهد أشكالاً جديدة من النزاعات في جميع أنحاء العالم. فقد طال أمد النزاعات وتحولت من ساحات المعارك التقليدية المفتوحة إلى المراكز الحضرية، وأصبح من يشارك فيها أشخاص ينتهكون القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني بصورة صارخة.

نواجه الآن أعداداً من اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين أكثر من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية. وقد ازداد العدد المبلغ عنه المتعلق بالكوارث الطبيعية الكبرى، بل أصبح الحيز الإنساني في مناطق نزاع عديدة أكثر تسيساً من الماضي. ولكي تعمل منظمات إنسانية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمجتمع الدولي بفعالية أكبر في مثل هذه الظروف المعقدة بل

سعادة السيد أنريكه شافيز باساغويتيا،**السفير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة لبيرو في جنيف***(الأصل باللغة الإسبانية)*

إن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر يحمل على عاتقه مسؤولية كبيرة، لأنه يتزامن مع نهاية سنة صعبة للغاية، محفوفة بأحداث تطلبت من المجتمع الدولي معالجة الاحتياجات الإنسانية المعقدة في حالات متنوعة وغير متوقعة ومؤلمة على نحو متزايد. وهي حالات تنطوي دوماً على حركات تنقل ضخمة للناس. لهذا السبب، يعدّ المهاجرون من الفئات الضعيفة التي وجهت اهتمامنا وانشغالنا في الآونة الأخيرة.

ولا بد من تعزيز العمل الإنساني من أجل التصدي للأزمات الناشئة عن حالات هؤلاء الناس. ومن الضروري أيضاً مراعاة حقوقهم وكرامتهم وتعزيز إدماجهم. ومن واجبنا حمايتهم بغض النظر عن وضعهم القانوني كمهاجرين. وقد اعتمدت بيرو هذا النهج، بوضع الناس واحترام الحقوق الأساسية في صميم سياساتها العامة، بما يتناسب مع بلد ملتزم بدعم وتعزيز حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ونحن نؤمن إيماناً مطلقاً بضرورة تحسين التنفيذ وضمان الامتثال، ولدينا الآن اللجنة الوطنية لدراسة وتنفيذ القانون الدولي الإنساني التي تُسدينا المشورة بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ القانون الدولي الإنساني. لذلك نرحب بمشاريع القرارات المقترحة في هذا المؤتمر الدولي ونؤيدها. ونؤيد على وجه الخصوص الاقتراح الداعي إلى عقد الدول اجتماع سنوي لتعزيز الامتثال للقانون الإنساني الدولي.

وتشكل إدارة مخاطر الكوارث جزءاً من السياسة العامة لبيرو وعنصر أساسياً في العملية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والشاملة في بلدنا. ولذلك فإننا نؤيد اقتراح تعزيز الأطر القانونية للاستجابة للكوارث والحد من المخاطر والإسعافات الأولية.

وستنفذ بيرو القرارات والتعهدات التي اعتمدت في هذا المؤتمر، كما فعلت في الماضي. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير، لا تزال هناك تحديات هامة أمامنا، ونحن واثقون من أننا نستطيع أن نعالجها، بالتعاون الوثيق والقيّم من جانب الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن تقديرنا وامتناننا للعمل الذي اضطلعت به لجنة الصليب الأحمر الدولية في بيرو. وبالإضافة إلى أداء المهام التقليدية المتمثلة في الحماية والمساعدة، يدعم مكتب اللجنة الدولية في ليما أيضاً إدماج حقوق الإنسان الأساسية والقانون الدولي الإنساني في التشريعات

المحلية، ويوفر التعليم والتدريب للقوات المسلحة والشرطة لمنع استخدام القوة المفرط أو غير الملائم وزيارات السجناء، ورصد ظروف الاحتجاز، بغية تحسينها، وتقديم المساعدة في حالات الكوارث ودعم التدريب الشرعي لتحسين عملية تحديد هوية الأشخاص المفقودين خلال فترة العنف الإرهابي التي يعاني منها بلدي. شكراً جزيلاً

سعادة السيد بيرتران دي كرومبروغه،**السفير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة لبلجيكا****في جنيف***(الأصل باللغة الفرنسية)*

سيدتي الرئيسة،

يقدم وفد بلادي تحياته إلى جميع المشاركين في هذا المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وأود التعبير عن تقديرنا العميق لآلاف المتطوعين والعاملين في المجال الإنساني في بلجيكا وفي أي مكان آخر الذين يعملون بتفانٍ لخدمة الناس ويضحون أحياناً بحياتهم لذلك. ولهذا، ننضم إلى نداء الاتحاد الأوروبي بتعزيز النظام الإنساني الحالي كما إلى إعلان الاتحاد الأوروبي الذي سيقدم غداً.

يزداد الوضع العالمي تعقيداً وتبرز فيه باستمرار احتياجات إنسانية أكبر. وهذا يعني، بالنسبة إلى بلجيكا، أن علينا أن نتوافق على ضرورة أن تحترم مختلف مكونات الحركة المبادئ الإنسانية، وأن تحترم الدول النهج القائم على هذه المبادئ الذي اعتمدته مكونات الحركة.

وأود أن أعرب عن قلق بلادي إزاء العدد المتزايد للهجمات التي تستهدف المدنيين، والعاملين في المجال الإنساني ولا سيما الفرق الطبية، وللضغوط التي تتحملها أسر أفراد الفرق الطبية. فمن الضروري جداً تأمين حماية جميع العاملين في الخدمات الصحية ضد أي شكل من الأخطار، لأن المجتمع المحلي بأكمله والبلد كله سيتحمل تبعات ذلك في الأمد الطويل.

إننا نؤيد إنشاء منتدى الدول المعني بتنفيذ القانون الدولي الإنساني، ويفضل أن يجتمع هذا المنتدى كل سنة وتكون له أمانة مصغرة تضمن إعداد الأعمال بين دورتين. ونحن على قناعة بقيمة هذا الملتقى بين الدول من أجل تنفيذ القانون الدولي الإنساني. وبعيداً عن كل تسييس، هذا سيتيح تعزيز ثقافة احترام القانون الدولي الإنساني ومن ثم ترسيخ مبدأ الإنسانية.

وإضافة إلى آليتي الوقاية والمراقبة، ينبغي التركيز على ضرورة الحد من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني. ويشكل بالفعل فرض العقوبات وسيلة هامة للاعتراف بمعاناة الضحايا

جنيف ومسؤوليتها في احترام القانون الدولي الإنساني وكفالة احترامه. إننا نتحمل بالفعل مسؤولية جماعية بالعمل إزاء الانتهاكات المرتكبة في النزاعات المسلحة المعاصرة.

إننا نتقدم بالشكر لكل الدول والجهات المعنية الأخرى التي شاركت في المشاورات التي أجرتها اللجنة الدولية وسويسرا منذ عام ٢٠١١. وقد أتاحت مساهماتكم التوصل إلى اعتراف واسع بأن الآليات القائمة لم تعد كافية وأن هناك اليوم فجوة مؤسسية ينبغي سدّها. وسوف يعمل المنتدى المقترح وفقاً للمبادئ التوجيهية التي وافق عليها الجميع والتي حددت على نحو يتجنب التسييس. ولن يُستخدم المنتدى للانتقاد ولا لإعطاء الدروس بل للبحث في التحديات ذات الاهتمام المشترك في تنفيذ القانون الدولي الإنساني.

إنني أهيّب بكم المشاركة بروح بناءة في النقاش حول القرار المتعلق بتعزيز القانون الدولي الإنساني. وقد جاء مشروع القرار نتيجة تسوية مبنية على مشاورات مكثفة. وأدعوكم إلى النظر فيه مع الأخذ في الاعتبار ضرورة إظهار الجميع قدراً من المرونة من أجل التوصل إلى توافق الآراء وعدم استخدام البعض ذلك كحق في وضع الفيتو.

شكراً.

السيد خافيير سيننت غارسييا، رئيس الصليب الأحمر الإسباني

(الأصل باللغة الإسبانية)

السيدة الرئيسة، أثناء مختلف الاجتماعات التي عقدتها حركتنا الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، تحدثنا، في جملة أمور، عن رسالة مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وأود أن أسلط الضوء على اثنين من الركائز الواردة في الوثيقة: الحاجة إلى إعادة الإنسانية والدعوة إلى العمل وبناء القدرة على الصمود.

لقد رأيت كيف أن بعض البلدان، لسنوات عديدة، استقبلت أعداداً كبيرة من الناس الذين اضطروا إلى مغادرة ديارهم، والعديد من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تعمل منذ بعض الوقت من أجل تلبية احتياجات هؤلاء الناس من حيث الحماية والمساعدة. وأعتقد أنه قد أضحي لزاماً علينا أن نهتم بحالة المهاجرين. ويجب علينا أن نتجاوز تقديم المساعدة على أساس عرضي وأن ندعو إلى احترام التنوع وتسهيل إدماجهم الاجتماعي عن طريق العمل مع الحكومات ومختلف مكونات الحركة.

وتقودني مهمة حماية كرامة الأشخاص الضعفاء إلى الركيزة الثانية التي ذكرتها في البداية: إن سبل العيش اللائقة أمر حيوي للكرامة الشخصية وبناء القدرة على التكيف والتغلب على الشدائد.

وضمن عملية التعويض. واسمحوا لي أن أعرض في هذا الصدد التقدم المحرز في المبادرة التي أطلقتها هولندا، والأرجنتين، وسلوفينيا، وبلجيكا، والهادفة إلى البدء بمفاوضات حول معاهدة جديدة متعددة الأطراف بشأن التعاون القضائي وتسليم المطلوبين في الدعاوى الوطنية ضد جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة العرقية. وتتوسع دائرة الدول المستعدة للانضمام إلى هذه المبادرة. هذا وتنظّم فعالية جانبية حول الموضوع يوم الخميس ١٠ ديسمبر في الساعة الثامنة صباحاً نتوجه إليكم بدعوة كريمة لحضورها.

وأود في الختام التعبير عن الأهمية التي توليها بلجيكا لتصديق وتنفيذ اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حال نشوب نزاع مسلح الموقعة في لاهاي عام ١٩٥٤ وبروتوكولها الاثنين.

شكراً.

سعادة السيد ألكسندر فاسل،

السفير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة لسويسرا في جنيف

(الأصل باللغة الفرنسية)

شكراً سيدي الرئيسة. يود وفد بلادي التقدم بالتباني والشكر إلى اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية لتنظيم هذا المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين في جنيف العاصمة الدولية والإنسانية والمهد التاريخي للصليب الأحمر. ولا يسعنا إلا أن نشيد بالجهود المبذولة لجعل هذا المؤتمر أكثر حيوية وشمولاً. أقدمت سويسرا هذه السنة على اختيار المبادئ الإنسانية لتكون أحد المواضيع المحورية في المؤتمر. ولا تزال على قناعة تامة بضرورة إعادة تأكيد وتعزيز المبادئ الأساسية السبعة للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر خاصة وأننا نواجه اليوم تزايد الارتباك والاستقطاب والتعقيد في التحديات الإنسانية في مختلف أنحاء العالم. ونذكر بشكل خاص مبادئ الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال التي تشكل الشروط الأساسية لعمل إنساني فعال ومستدام يشارك فيه الجميع.

وتبقى الإنسانية هي المبدأ الأساسي الأول الذي ينبغي أن يحفز ويوجه كل قراراتنا وكل أعمالنا. وتشكل العودة إلى هذا المبدأ عودة إلى قلب التزامنا المشترك لصالح الأشخاص الأشد استضعافاً. ويود وفد بلادي التذكير بأن الحركة لا تزال منذ ١٥٠ عاماً مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمبادئ الإنسانية التي تمثل تنوع ثقافتها وعالميتها. وتستند الحركة إلى خبرة طويلة وغنية بالمهارات المحلية والدولية، ويندرج عملها في نظام بيئي إنساني حددت بنفسها معاملته. ويشكل المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون فرصة تاريخية لإظهار جدية التزامات الدول الأعضاء في اتفاقيات

والكرامة الإنسانية ليس فقط بواسطة القانون بل أيضاً وبشكل خاص وفقاً للقيم الأخلاقية والدينية العالمية والمحلية.

وكانت منظمة فرسان مالطة قد نظمت منتدى دينياً عالمياً للعمل الإنساني في ٢٧ مايو في جنيف. وهي تشارك حالياً في تنظيم المنتدى ديني عالمي سينعقد في إسطنبول عشية موعد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وسينعقد منتصف شهر يناير في جنيف اجتماع تحضيرى سيركز على مشاكل الوقاية والحماية. ونأمل مشاركة اللجنة الدولية فيه.

أود أيضاً إضافة كلمة عن هدفي المنتدى العالمي وهما بشكل عام إظهار الدور الفاعل للمنظمات الإنسانية الدينية في تقديم المساعدة الإنسانية وفي الحماية ودورها كشريك مميز في شبكة التضامن، وإعادة تأكيد المبادئ الأساسية للقانون الإنساني والعمل الإنساني وإعادة تحديد موقعها ضمن القيم الأخلاقية المعترف بها عالمياً.

شكراً.

السيدة يومينو تاناكا،

عضوة شابة في جمعية الصليب الأحمر الياباني

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيدتي الرئيسة، في البداية أود أن أعرب عن سروري البالغ لحضوري هذا المؤتمر بصفتي عضوة شابة في وفد جمعية الصليب الأحمر الياباني.

ازداد ظهور التوترات المتغلغلة في الاختلافات الدينية والإثنية والتفاوت الاقتصادي، وحدثت كوارث طبيعية مختلفة في العالم، مما زاد من الحاجة إلى تقديم المساعدة الإنسانية التي تستند إلى احترام المبادئ الأساسية للحركة.

فالمبادئ الأساسية للإنسانية، وعدم الانحياز، والحياد، والاستقلال، وهي مبادئ وليدة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، هي اليوم مبادئ تستند إليها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية، وإن المواد الأربع من مدونة السلوك للحركة والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الإغاثة في حالات الكوارث، تستند إلى المبادئ الأساسية الأولى للحركة. وتشير التوصيات المقدمة إلى الدول المرفقة بمدونة قواعد السلوك إلى أنه يتعين على الدول أن تعترف وتحترم العمل المستقل الإنساني والمحاييد الذي تقوم به الوكالات الإنسانية غير الحكومية. ولمن دواعي السرور أن نجد أن الأمم المتحدة والوكالات الدولية والحكومات تبادلت جزءاً كبيراً من المبادئ الأساسية للحركة أثناء الاحتفال بالذكرى الخمسين على وضع المبادئ الأساسية للحركة. وبالفعل ازدادت أهمية احترام هذه المبادئ.

ويشكل الحد من الضعف جزءاً حاسماً من عملنا كجمعيات وطنية، كما أن سبل العيش المستدامة تزيد من قدرة الأفراد والمجتمعات على الصمود وتحد من تعرضهم للكوارث وانعدام الأمن الغذائي والفقر.

لذا إنني أدعوكم إلى إدراج تدابير لتعزيز سبل العيش في سياساتكم وبرامجكم، لأنها تسهم في تعزيز الاكتفاء الذاتي والكرامة الشخصية وبناء مجتمعات أكثر أماناً وأكثر قدرة على الصمود.

وقبل أن أختتم كلامي، أود أيضاً أن أذكر بإيجاز بأمرٍ أعتبه أولوية في حركتنا ألا وهو رعاية متطوعينا. فهم يمثلون القوة الدافعة لمنظمتنا، ويجب أن نكون قادرين على ضمان ظروف عمل آمنة لهم في كل مكان وزمان. إن حالة المتطوعين العاملين في الصراعات المسلحة تشكل مصدر قلق خاص. وفي هذا الصدد، أنجز الصليب الأحمر الإسباني، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، نموذجاً تدريبياً على الإنترنت بشأن الرعاية الصحية، ويسرني أن أعلن على أنه قد أصبح متاحاً الآن. ونأمل أن يفيدهم ذلك في عملهم اليومي، رغم أن ما نوّده حقاً هو عدم وجود حاجة إلى مثل هذا البرنامج. شكراً جزيلاً.

البروفيسور ميشيل فوثي،

نائب المراقب الدائم، الوفد الدائم لمنظمة فرسان مالطة

العسكرية المستقلة في جنيف

(الأصل باللغة الفرنسية)

سيدتي الرئيسة، تود منظمة فرسان مالطة الإشادة بالجهود التي تبذلها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والجهات الإنسانية الفاعلة الأخرى لحماية ضحايا النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية في ظل ظروف تزداد صعوبة يوماً بعد يوم. إن منظمة فرسان مالطة تقدم مساهمتها في الشبكة الإنسانية الدولية من خلال روابطها الوطنية وسفاراتها لدى أكثر من مائة بلد ومن خلال منظماتها الإنسانية الدولية، وهي تنشط بدون ممارسة أي تمييز في روح المبادئ الأساسية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وكما ذكره مؤخراً علناً مسؤولو اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، تتعرض اليوم أسس القانون الدولي الإنساني والعمل الإنساني لانتهاكات متزايدة عندما يتحول العاملون في المجال الإنساني والأطباء إلى أهداف في الحروب.

إن منظمة فرسان مالطة هي إحدى المنظمات الإنسانية المحمية بموجب اتفاقيات جنيف وهي تود إبراز الدور الذي تلعبه المنظمات الإنسانية ذات التوجه الديني سواء بحضورها في الميدان إلى جانب الأشخاص المتضررين قبل الكثير من المنظمات الإنسانية الأخرى وبعدها بكثير، أو بدعمها لقاعدة حماية الحياة

التوعية الإنسانية. فالإنسانية قيمة تكوّن سلوك الإنسان، وهي هامة بقدر أهمية المعارف والمهارات المكتسبة من التعليم. وأحد الأهداف الاستراتيجية لاستراتيجية الاتحاد الدولي ٢٠٢٠ هو الهدف المتعلق بالاحتواء الاجتماعي، وبثقافة نبذ العنف، وتعزيز السلام. وتفعيل المبادئ الأساسية هو أمر غاية في الأهمية لتحقيق مثل هذه الأهداف الاستراتيجية. وقد أكدت عملية استعراض استراتيجية الاتحاد الدولي ٢٠٢٠ في منتصف مدة تنفيذها على الحاجة إلى التوعية.

وشكرا

ولا يزال نشر المبادئ الأساسية على الجمهور العام يشكل تحدياً كبيراً. ويشير الدكتور جان بيكتيه، نائب الرئيس السابق للحركة الدولية للصليب الأحمر الذي ساهم مساهمة كبيرة في وضع أسس مبادئ الحركة، في كتابه، إلى أن اللامبالاة هي إحدى العقبات الأربع التي تعوق التحلي بروح الإنسانية.

بإمكان التوعية الإنسانية أن تعالج موضوع اللامبالاة. وقد أكد الاجتماع الذي عقده الحركة في فيينا للاحتفال بالذكرى الخمسين على وضع المبادئ الأساسية، في أكتوبر، على أهمية

٨-٤

جلسة عامة
بشأن الهجرةالرجوع إلى
المحتوياتالأربعاء ٩ ديسمبر ٢٠١٥
(الساعة ٩ صباحاً)السيدة فاطمة جيلاني،
رئيسة المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

فلا مجال لأن نصف ما يعانيه المهاجرون على امتداد مسارات الهجرة عن طريق الأرقام. فهؤلاء البشر، هؤلاء الأشخاص، هم مثلي ومثلكم، منهم الأم ومنهم الأب ومنهم الابن ومنهم الابنة، وهم يرون حياتهم تنقلب رأساً على عقب ويعيشون في خوف. ويكابدون المحن والصدمات التي لا تحصى ولا تعد سواء خلال عبورهم أو حتى لدى وصولهم إلى وجهتهم. وبالفعل، تعاطمت الاحتياجات الإنسانية بشكل كبير وتفاقم القصور في حماية المهاجرين على امتداد مسارات الهجرة على مختلف المستويات ومن مختلف الجوانب. ومن الضروري أن نفهم الواقع الإنساني المتنوع والمعقد لظاهرة الهجرة لكي نتوصل إلى حلول إنسانية فعالة ومستدامة لهذه التحديات. ويتعين أن نركز هذه الحلول على ترسيخ توقعات الإنسانية واستعادتها والمحافظة عليها، فهي القاسم المشترك بيننا جميعاً.

وستسلط هذه الجلسة الضوء على دور الدول في هذا الصدد، وعمل الحركة، وتقديم منظور أوسع يشمل تعرض المهاجرين للمخاطر والتعقيد الذي يكتسي ظاهرة الهجرة. وسأستهل هذه الجلسة بشرط فيديو يعرض مثلاً واحداً عن عدة صعوبات يواجهها المهاجرون وذووهم. ويأتيكم هذا المثل من بلدي شخصياً، أفغانستان. بعد ثماني سنوات من الانفصال عن ابنها، تمكنت أم أفغانية من التواصل معه مجدداً بعد أن انقطعت أخباره عنها تماماً منذ أن هاجر من أفغانستان مروراً بإيران وبلجيكا. وكشفت تلك اللحظات عن المعاناة التي مرت بها هذه الأسرة لما عاشته من حيرة بشأن مصير أفرادها. ويعكس هذا الفيلم نموذجاً عن تضافر جهود الحركة. وهذه الجهود الرامية إلى جمع شمل العوائل التي تفرق أفرادها عن بعضهم، بمن فيهم المهاجرون وذووهم، تكتسي أهمية كبرى. وتستوجب هذه المهمة العمل على مستوى مختلف الحدود وتنفيذ نهج مبتكرة. ويعطينا الفيلم فكرة عن التبعات الإنسانية للهجرة والانفصال عن العائلة والنتائج المميزة التي قد تتحقق بالعمل معاً.

عرض فيلم فيديو عن العمل

على إعادة الروابط العائلية في أفغانستان.

السيدات والسادة، نعلن افتتاح الجلسة العامة بشأن الهجرة في إطار المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين. وكما ترون بيننا اليوم أشخاص لهم فعلاً دور في هذا الشأن وملعون به، وبالتالي بإمكانهم الرد على معظم أسئلتكم. ويجلس على يميني السيد الحاج آس سي، أميننا العام، وهو غني عن التعريف، إلى جانبه السيد أيف داكور وهو حتماً غني عن التعريف، فهو دائماً معي. ومعنا أيضاً سعادة السيد جون ماري أيهوزو عن الاتحاد الأفريقي. ومن المنظمة الدولية للهجرة، معنا السيد لارس يوهان لونباك، وإلى جانبه يجلس السيد كارلوس فيرنر من الصليب الأحمر المكسيكي، ومن المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين معنا السيد فولكر تورك. وبالتالي نحن اليوم بين أياد أمينه ونرجو أن تلقى جميع أسئلتكم الجواب الشافي.

يحتل موضوع الهجرة مكانة جوهرية في مؤتمر هذا العام، لكونها جزءاً لا يتجزأ من عالمنا اليوم الذي ما ينفك يزداد تعقيداً وتقلباً. ويصل العديد من المهاجرين إلى وجهتهم سالمين ويندمجون في المجتمع ويساهمون بخبراتهم ومشاركاتهم التي لا تزيد مجتمعاتنا إلا ازدهاراً. وفي الواقع، يعاني الكثيرون الأمرين على امتداد مسارات الهجرة مما يؤثر على سلامتهم الجسدية وصحتهم العقلية ورفاه أسرهم. وتشكل محنة المهاجرين في عدة بلدان مصدر قلق بالغ وتستوجب منا جميعاً اهتماماً واسعاً وجهداً حثيثاً. وليس الوضع الذي يمر به المهاجرون وليد اليوم، إلا أنه لا يزال يندب بالخطر في عدة حالات. ولا غنى عن الأرقام والإحصائيات والاعتبارات القانونية كمؤشرات يُستند إليها لتدعيم عمل واضعي السياسات، ولكن ما نشهده اليوم يتجاوز بكثير مجرد أرقام.

تعتبر الهجرة والتنقل من العوامل الرئيسية المساهمة في تحقيق التكامل الأفريقي وخطة ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقي.

في الواقع، تعدّ هجرة العمالة والتنقل بين الدول الأفريقية من المجالات ذات الأولوية للإطار الاستراتيجي من أجل سياسة الهجرة في أفريقيا الذي اعتمد في عام ٢٠٠٦. ويوفر هذا الإطار التوجيه إلى الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل وضع أطر السياسات الوطنية والإقليمية، التي يعدّ أحد أهدافها الرئيسية تحسين وضع العمال المهاجرين بواسطة العمالة والحماية الاجتماعية. وللإسراع في تنفيذ هذه الأحكام الرئيسية، قام الاتحاد الأفريقي، مع منظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وهو برنامج مشترك للحوكمة في مجال هجرة العمالة من أجل التكامل والتنمية في أفريقيا.

ويتضمّن هذا البرنامج، التي وافق عليه مؤتمر القمة الرابع والعشرون للاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، شقاً بعنوان "التعاون وبناء القدرات"، تستفيد الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في نطاقه لمدة أربع سنوات من المساعدة لتحقيق إدارة أفضل لتنقل اليد العاملة والمهارات في أفريقيا.

تعدّ حماية حقوق الإنسان للمهاجرين عنصراً أساسياً في تطوير سياسات إدارة الهجرة. وكما أشير إلى ذلك في الإطار الاستراتيجي لسياسة الهجرة في أفريقيا والموقف المشترك حول الهجرة والتنمية، ينبغي معالجة مسألة الهجرة غير النظامية في إطار من الاحترام التام لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، والتعاون الإقليمي والدولي والمسؤولية المشتركة بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

وتعدّ الإرادة السياسية والحوار والشراكة والتعاون أموراً ضرورية على الصعيدين الإقليمي والدولي. ومن حيث إدارة الهجرة، يجب تعزيز القنوات القانونية للهجرة وتعزيز قدرات الدول الأعضاء لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم، إن نحن أردنا تجنب وقوع خسائر فادحة في الأرواح.

وتوفّر خطة عمل مؤتمر القمة بشأن الهجرة المنعقد في لافاليت، في نوفمبر عام ٢٠١٥، فرصة للمجتمع الدولي للعمل معا على محاربة الأسباب الجذرية للهجرة، وضمان الحماية الدولية للمهاجرين واللاجئين والنازحين، وكذلك تعزيز إمكانات وفوائد الهجرة لبلدان المنشأ والمقصد في مجال التنمية.

في الختام، لا يسعني إلا أن أشدّد على الأهمية البالغة لتعزيز التعاون والشراكة في إدارة الهجرة واستغلال الإمكانيات الإنمائية للهجرة لإحداث تغيير إيجابي في بلدان المنشأ والبلدان المضيفة،

ما ترونه الآن على الشاشة، وما أراه أحيانا لدى جلوسي في مكتبي في جمعية الهلال الأحمر، أم وأب يلتزمان منا أن نجد عائلتيهما من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر. أحيانا يحالفنا الحظ، كما رأيتم في هذه الحالة، ولكن معظم الوقت الواقع يفرض عكس ذلك. وحينها يتعين علينا أن نتولى نقل أخبار جد سيئة إليهم. هذا هو واقع الهجرة اليوم، وربما حتى في المستقبل.

وأعطي الكلمة الآن إلى سعادة السيد جون ماري أيهوزو، الممثل الدائم لمفوضية الاتحاد الأفريقي في جنيف، ليشركنا رؤيته للهجرة في علاقة بطبيعة هذه الظاهرة في أفريقيا وخارجها.

سعادة السيد جون ماري أيهوزو.

السفير والممثل الدائم لمفوضية الاتحاد الأفريقي في جنيف

(الأصل باللغة الفرنسية)

السيدة الرئيسة،

إنه لشرف لي أن نتاح لي فرصة المشاركة في هذا النقاش حول الهجرة، التي تمثل مصدر قلق كبير للجميع. إذ إنها كما يقال آفة القرن. وهي آفة تتفشى في كل مكان، لكن هل يجب أن نبقي مكتوفي اليدين؟ أم أن نزمي الناس في البحر، أم أن نطاردهم أو أن نزجهم في السجون؟ كلا، لأن الهجرة كانت ولا تزال نهجاً مستداماً يتبعه الناس من أجل البقاء، وهي استراتيجية يعرف بواسطتها البعض أنه يجب المغادرة من أجل معيشة أفضل. فالهجرة بالتالي متأصلة في تاريخ البشرية. وهي ظاهرة شائعة في أفريقيا. ومن أشكال الهجرة الأكثر شيوعاً هجرة اليد العاملة، أو ما يُسمى بالهجرة الموسمية في غرب أفريقيا (Navétanes) ولعلّه تعبير جديد محلي مشتق من كلمة ركاب، أي، الأشخاص الذين يقولون سيارة أو حافلة إلى العمل ذهاباً وإياباً. لكن، رغم ما تنطوي على الهجرة من تحديات، فإن ما تقدمه من حيث التنمية أمراً معترفاً به منذ زمنٍ طويلٍ، وقد أكدّه القادة الأفارقة.

في الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، الذي عُقد في جوهانسبرغ (جنوب أفريقيا)، جدّد رؤساء الدول والحكومات التزامهم السياسي بتعزيز القدرة على إدارة الهجرة وتعجيل عملياتها من أجل تسهيل حرية تدفق الأفراد وتنقلهم في أفريقيا إدراكاً منهم أن الهجرة داخل أفريقيا تمثل معظم تدفقات الهجرة للشعوب الأفريقية. وبهذه المناسبة، تعهدوا بإنشاء نظم منح التأشيرات الحرة في جميع أنحاء القارة بحلول عام ٢٠١٨، ومنح جميع الأفارقة نفس الفرص المتاحة للمواطنين في الدول الأعضاء في جماعتنا الاقتصادية والإقليمية؛ والتسريع بتفعيل جواز سفر إفريقي وتحسين تنقل القوى العاملة. وبالتالي

وخاصة في حياة المهاجرين، بغض النظر عن المكان الذي يختاره المهاجر للعيش والعمل.

وأختم بما كتبه المجلة الأسبوعية الإيكونومست The Economist قبل أسابيع قليلة عن المهاجرين: "أتركوهم يدخلون، أتركوهم يعملون، واسمحوا لهم بكسب عيشهم لأن المهاجرين بوجه عامّ يتميزون بالنشاط والحيوية وبروح الابتكار ويساهمون في الدخل القومي". فالمرء لا يعبر الصحاري القفار الخطيرة- وهي خطيرة لأن تغير المناخ زاد من ارتفاع درجة الحرارة - ولأن المرء لا يواجه العواصف الشديدة ويجازف بحياته، لمجرد الاستفادة من المساعدة المالية. فالطاقة المتفجرة من اليأس الذي يدفع بهؤلاء الناجين من الصحراء أو البحر الأبيض المتوسط، هي طاقة خصبة ومربحة للبلد المضيف، وكذلك لبلد المنشأ.

وشكراً.

السيدة فاطمة جيلاني، رئيسة المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

أشكركم جزيل الشكر، سعادة السفير جون ماري أيهوزو. المتحدث التالي سيكون السيد كارلوس فيرنر، نائب رئيس الصليب الأحمر المكسيكي، وسيحدثنا عن الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين والأنشطة التي يوجهها لهم الصليب الأحمر المكسيكي.

السيد كارلوس فيرنر، نائب رئيس الصليب الأحمر المكسيكي

(الأصل باللغة الإسبانية)

السيدة فاطمة جيلاني، رئيسة المؤتمر الدولي

السيد الأمين العام، الحاج آس سي

صديقنا العزيز، إيف داكور، من اللجنة الدولية للصليب الأحمر،

الأعضاء الموقرون المشاركون في الفريق،

أود أن أعبّر عن امتناني للشرف الذي منحه إياي رئيس جمعيتي الوطنية، السيد فرناندو سيناغا، لالقاء كلمتي على المشاركين الموقرين في هذه الجلسة العامة حول موضوع الهجرة.

باتت الجدران والحواجر تقسم العالم من جديد. وعادت بعض البلدان إلى إقامتها لتعكس بذلك الاتجاه الذي ساد الجزء الأخير من القرن العشرين حيث فُتحت حدود عديدة. وهم يدعون أن هذه الحواجز ضرورية لأسباب أمنية ولمراقبة أفواج المهاجرين.

غير أن ذلك يعني بالنسبة إلى المهاجرين، موت الكثيرين منهم أو اختفاءهم، بينما يعاني آخرون، وهم كثر، من المآسي والتعرض للمخاطر. ويسهل علينا تجاهل هذه الحواجز، لأن بوسعنا أن نعبّرنا دون صعوبة تذكر، غير أن على المهاجرين أن يخوضوا المزيد من المخاطر يوماً بعد يوم على الحدود إذا ما أرادوا بلوغ مقصدهم. إن عبور مضيق في البحر بين بلدين بالبخارة ليس بالأمر المكلف، ولكن عبوره بالطرق غير الشرعية بقوارب يرحح أن تغرق وتقتل ركابها يكلف الكثير من المال. ويحدث نفس الشيء في الغابات والسهول والصحاري، فهذه هي الصورة العالمية الجديدة للهجرة.

ويساور الصليب الأحمر المكسيكي القلق بشأن الهجرة، أو بالأحرى بشأن الأشخاص الذي يعانون منها، أي المهاجرين. وتوفر الجمعية الوطنية منذ سنة ٢٠٠٣ المساعدة الإنسانية لهذه المجموعة من السكان. وقد بدأت المكسيك كبلد مصدر للمهاجرين، ثم أصبح بلدا يمر عبره عشرات الألوف من المهاجرين من أمريكا الوسطى والكاريبية. إن انعدام الأمن في المنطقة ووضعها الاقتصادي الضعيف أدى إلى انفصال مئات الأسر حيث هاجر أرباب الأسر والكبار والأبوين نحو الشمال بحثاً عن الحلم الأمريكي، وهي رحلة غالباً ما تتحول إلى أسوأ كابوس. وهم يسعون إلى أن يلتحق أطفالهم بهم. ولا ينجح الأطفال الذين يحاولون الاجتماع بذويهم من جديد في مسعاهم دائماً، حيث يلقي العديد منهم حتفهم أو يتوهون. وكثيراً ما تضي سنوات عديدة قبل أن يعاد لم شمل الأسر، وكثيراً ما تفصل العوائل إلى الأبد، بسبب موت أو اختفاء أحد أفراد الأسرة أثناء رحلته. وفي مثل هذه الحالات يوفر الصليب الأحمر المكسيكي المساعدة عبر مراكز المعونة التي أنشأها في مواقع استراتيجية على الحدود الشمالية وفي الجزأين الأوسط والجنوبي من بلدنا.

ويهد الصليب الأحمر المكسيكي يد المعونة للمهاجرين المحتاجين في شكل اسعافات أولية ونصائح ودعم نفسي واجتماعي وعن طريق إعادة الروابط العائلية. ونحن نفتخر لتعاون اللجنة الدولية للصليب الأحمر معنا في هذه المهمة السامية منذ أكثر من ثلاث سنوات. وبالإضافة إلى عملها الهائل في أداء واجباتها الدستورية التقليدية، فهي تقدم أيضاً خبرتها وإجراءاتها، بل وحتى مساعدتها المالية للصليب الأحمر المكسيكي ولجمعيات وطنية أخرى في المنطقة سعياً منها إلى مساعدة المهاجرين المستضعفين. وبفضل هذه الجهود، نجحت جمعيتنا في مساعدة عشرات الألوف من المهاجرين في السنوات الأخيرة.

غير أن المساعدة التي نقدمها للمهاجرين بموجب مبادئ الحياد وعدم التحيز والاستقلال الإنسانية ليست كافية. فما يلزمنا أولاً وقبل كل شيء هو العمل المتوافق بين الجمعيات الوطنية للمنطقة. وثانياً بين حكومات المنطقة، بما فيها حكومة بلدي،

تحديا يتمثل في تهيئة قنوات منيعة وآمنة وقانونية ومنظمة للهجرة المؤقتة والدائمة على جميع المستويات، لجمع شمل العوائل ولصالح الطلبة ولتسهيل وصول منظمات العمل الإنساني، إلى المستفيدين، بالإضافة إلى مجالات أخرى.

وللمنظمة الدولية للهجرة علاقة مميزة في العمل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ونرجو أن ننظم اجتماعات بشكل أكثر انتظاما على مستوى المسؤولين في المنظمتين، حيث نحدد مجالات التعاون ونطبقها في الميدان. وتشمل المجالات الرئيسية الحالية للتعاون بذل جهود مشتركة على مستوى المناصرة، والهجرة، ومشاريع الصحة، والتعاون في مجال المأوى وتشاطر المعلومات.

وفيما يتعلق بالأزمة الحالية للهجرة واللاجئين في البحر المتوسط، عملت المنظمة الدولية للهجرة عن كثب مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر، كما هو الحال في كرواتيا، لضمان إيصال المساعدات الإنسانية اللازمة إلى المهاجرين واللاجئين المستضعفين. وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تعمل المنظمة الدولية للهجرة حاليا على تنسيق عمليات إغاثة مكثفة فيما بين الوكالات في تركيا واليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وسلوفينيا وهنغاريا التي تشمل جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر المعنية. وتستشر هذه العملية المشتركة، التي تجري على امتداد سنة ٢٠١٦، وصول مليون مهاجر ولاجئ إضافي إلى أوروبا وغرب البلقان العام المقبل.

وبالحديث عن موضوع المهاجرين المفقودين، وهو موضوع في صلب عمل منظمتنا، فإنه انطلاقا من البارحة، نشرت المنظمة الدولية للهجرة وقوع ٥,٠١٤ حالة وفاة في صفوف المهاجرين سنة ٢٠١٥ على امتداد مسارات الهجرة، ومنها ٣,٦٠١ حالة في البحر المتوسط فقط. وليس من السهل التعرف على هوية المفقودين نظرا لأن الكثيرين منهم يسافرون دون أوراق هوية. ونتيجة لذلك، يتحمل عشرات الآلاف من أفراد العائلات معاناة مريرة، كما رأينا في شريط الفيديو منذ قليل. وهم لا يعلمون مصير أحبائهم، وإن كانوا موتى أو على قيد الحياة، وفي هذا السياق تعاني الأسر من مأساة مضاعفة. فهي لا تعاني من حالة وفاة في العائلة فحسب، بل تعجز حتى عن تأبين فقيدها كما يجب، لكونهم لا يعلمون أين دفن أقرباؤهم أو ظروف وفاتهم. وتتعاون المنظمة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول البحث عن أفراد أسر المهاجرين المتوفين.

وعلى المستوى العالمي، تتقلد المنظمة الدولية للهجرة عضوية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات حيث تقود مجموعة إدارة المخيمات بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

حيث يجب أن تتخذ تدابير لتحديث سياساتها العامة، وإنشاء نظم مناسبة للحماية والاستجابة وتحديثها، بغية تفادي المعاناة الشديدة التي يتعرض لها المهاجرون اليوم في ترحالهم، بما في ذلك انتهاك حقوقهم الأساسية، وسرقة أموالهم والعنف البدني والنفسي ونقص المعونة الفعلية والرحيمة.

وشكرا.

السيدة فاطمة جيلاني،

رئيسة المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكرا السيد فيرنر، لقد كان خطابك مؤثرا بالفعل لنا جميعا، وكأننا نكرر في كل دولة، نفس القصة. وسنشاهد الآن شريط فيديو، أنتجه الاتحاد الدولي، ثم نواصل جلستنا.

عرض فيلم فيديو يسلط الضوء على

أنشطة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

متحدثنا التالي هو السيد لارس يوهان لونهاك. وهو مستشار أول معني بسياسات الهجرة ورئيس قسم العمليات متعددة الأطراف في المنظمة الدولية للهجرة.

السيد لارس يوهان لونهاك،

مستشار أول معني بسياسات الهجرة ورئيس قسم

العمليات متعددة الأطراف في المنظمة الدولية للهجرة.

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة الرئيسة، السادة النواب الموقرون، السيدات والسادة، سأتناول بعض المسائل العاجلة المتعلقة بالهجرة وأسواق بعض الأمثلة على التعاون الهام للغاية بين المنظمة الدولية للهجرة والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. بما أن منظمتنا هي الرائدة في مجال الهجرة على المستوى العالمي، وهي بذلك أحد أهم الأطراف المعنية بقضايا العمل الإنساني، فإن منظمتنا تقيم شراكات في جميع أنحاء العالم مع الوكالات الشقيقة في مجال حماية المهاجرين، بما في ذلك تدعيم دور حماية المهاجرين في حالات النزاع المسلح والأزمات. وكما أفاد رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر البارحة، السيد ماورير، فإن هناك حاجة ملحة إلى تخصيص حيز أكبر للعمل الإنساني، فلم يعد في الإمكان مواصلة دعم الأوضاع المطولة للاجئين، مثلا. ولفت المدير العام لمنظمتنا، السيد ويليام سوينغ، مؤخرا نظر مجلس المنظمة الدولية للهجرة إلى أنه في عالم يتسم بكثرة التنقلات البشرية، التي عادة ما تكون إكراهيا، "تواجه الدول

الاضطهاد وانتهاك حقوق الإنسان والعنف والنزاع، نتأكد من أنهم يعكسون هذه الرغبة في الرحيل من أجل البقاء على قيد الحياة. ولهذا تحذوهم الرغبة في الرحيل. وإذا ما نظرنا تحديداً إلى السنوات الخمس الماضية، التي نشب خلالها، أو ظهر مجدداً، ١٥ نزاعاً، فمن الواضح أن هناك علاقة وثيقة بين أشكال العنف الموهلة في الوحشية من جهة والأشخاص المرتحلين.

إذاً، ليست هذه الظاهرة وليدة البارحة. وأود بهذه المناسبة أن أطلعكم على عدد من خصائصها. بادئ ذي بدء، أعلم أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تحديداً قد تصدرت جهود الحرص على أن يسترعي هذا الأمر انتباه المجتمع الدولي، إذ يتحمل المدنيون عبء النزاعات والعنف وهو ما أدى إلى رحيل هؤلاء الأشخاص. ونحن نعلم أن النزوح يحدث مرارا وليس مرة واحدة. كما نعلم أن النزوح يؤدي إلى الفقر الناجم عن الصراع من أجل البقاء. فلنسا أمام أشخاص ينتقلون من مكان إلى آخر، بل أشخاص ينزحون عدة مرات، داخليا في أغلب الأحيان، ثم خارجيا. أظن أنه من المهم أن نتذكر ذلك. كما أرى، وهنا أتحدث عن الظاهرة الثالثة، أننا نرى اليوم أشخاصا يرحلون ليس إلى البلدان المجاورة فحسب ولكن أيضا عبر القارات، وهو ما رأيناه للتو في شرائط الفيديو، وأيضا ما سمعناه من المتحدثين السابقين. كما أصبحت مسألة الحماية في عرض البحر مسألة جوهرية، في ظل الأعداد المهولة من المفقودين في عرض البحار ولا نعني فقط البحر المتوسط بل أيضا خليج البنغال وبحر أندامان والبحر الأحمر وخليج عدن.

وكانت ردود فعل البلدان على هذه الظاهرة مختلفة، إذ اتسمت بعضها بالانفتاح والقبول بالواقع والتعامل معه في حين اتسمت أخرى بالتقييد والخوف في واقع الأمر، وهنا بدأنا نرى دخول عامل الخوف. وتنتوي كل هذه الظواهر على مشاكل أساسية تتعلق بالحماية: افتراق أفراد الأسر، الاحتجاز، الاستغلال، الاتجار، التهريب التي ترافق الأشخاص المرتحلين. ومن الواضح أن شراكتنا مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية على قدر كبير من الأهمية. ولم يكن ليتسنى لأي منا إنجاز عمله دون العمل معا عن كثب وتحقيق إنجازات كالتي رأيناها في شريط الفيديو، من قبيل جمع شمل العوائل وتركيز اللجنة الدولية للصليب الأحمر على قضايا الاحتجاز.

وفي مفوضيه شؤون اللاجئين أطلقنا حملة "ما بعد الاحتجاز" ونحرص فعلا على إخراج الأطفال من مراكز احتجاز المهاجرين في غضون السنوات الخمس المقبلة. وحققتنا بعض النجاحات في هذا الصدد ولكن لا تزال الطريق طويلة. كذلك نشير إلى ما تتمتع به الجمعيات الوطنية من شبكة واسعة من المتطوعين ويبلغ عددهم أكثر من ١٧ مليون متطوع وهم أول المستجيبين كما نعلم. فهم في طليعة العمل الإنساني وهم أيضا مثال حي

وتشارك المنظمة الدولية للهجرة بنشاط في المجموعات حيث تتعامل مع الأزمات الإنسانية وتقود عدة مجموعات وطنية في سياق هذه الاستجابات. ويعكس ذلك رأي المنظمة الدولية للهجرة بأن الأزمات الدولية ومظاهر التنقل التي تتسم بها تستوجب مجهودا تعاونيا.

وفي الختام، السيدة الرئيسة، أؤكد أن المنظمة الدولية للهجرة على فناعة بأن تعاوننا المشترك سيعزز على نحو ناجح قدرة الاتحاد الدولي واللجنة الدولية على الاستمرار في تنفيذ القرار ٣ للمؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر. شكرا جزيلاً لكم.

السيدة فاطمة جيلاني، رئيسة المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكرا جزيلاً السيد لونهاك. نعطي الكلمة الآن للسيد فولكر تورك، مساعد المفوض السامي للحماية في مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وهو معنا اليوم ليحدثنا عن بعض التحديات الإنسانية التي تطرحها الهجرة، ومسؤولية الدول والتنسيق والتعاون بين جميع الأطراف المعنية. لكم الكلمة.

السيد فولكر تورك،

مساعد المفوض السامي للحماية في مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكرا جزيلاً، وشكرا أيضا على دعوتي لهذا المؤتمر الدولي الهام للغاية. أظن أنكم أحسنتم باختيار الهجرة كموضوع أساسي، ويشكل جانب تنقل السكان على ما يبدو ظاهرة ما فتئت تصدى لها منذ ظهورها ومنذ نشأة المنظمة سنة ١٩٥٠. وما نراه اليوم هو أن قضايا النزوح باتت تحتل صدارة جداول الأعمال الدولية مقارنة بما مضى وأظن أنه من المهم أن نتذكر ذلك، لأننا لم نر منذ زمن هذه القضايا تحتل مكانة بهذه الأهمية في جدول الأعمال السياسي للحكومات. لذا، أظن أن هناك فرصة سانحة لكي ندرج في جدول أعمال المجتمع الدولي عددا من القضايا التي نحاول التصدي لها منذ وقت طويل والتي تستوجب بإلحاح أن نوليها أهمية الحكومات في جميع أنحاء العالم.

ما نراه اليوم هو حقيقة تدعونا إلى أن نستفيق، حين نرى هؤلاء الأشخاص المرتحلين، ومنهم ٦٠ مليون شخص نازح قسريا في نهاية ٢٠١٤، ويرجع أن العدد قد ارتفع سنة ٢٠١٥. ومن الواضح أنه إذا ما نظرنا إلى واقع الأشخاص الذين يهجرون ديارهم بسبب

إليها كظاهرة تؤثر اليوم في ملايين الأشخاص. وتحدث السيد ترك بوضوح عن هذا الموضوع فهذه الظاهرة عالمية أي لا تحدث فقط في أوروبا ولا في الشرق الأوسط وإن كانت تؤثر فينا ولا شك في أنها أوسع نطاقا. سمعنا عنها في أفريقيا وفي الأمريكيتين وفي شرق آسيا ولكن أعتقد أن العنصر الجديد هنا هو أنها تشمل الدول وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر أيضا لأنها لم تعد تقتصر فقط على الوكالات المعهودة مثل مفوضيه شؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة اللتين دأبتا على التعامل مع هذه الظاهرة.

ربما هذا هو العنصر الجديد وهو ما يعني أننا قد نضطر إلى إعادة النظر في طريقه التعاون معا وهو ما أؤكد عليه بكل وضوح. والمقصود بالتعاون هنا، وهو أول ما علينا أن نفهمه، أن ما يتعرض له المهاجرون من مخاطر أمر معقد متغير ويتخذ أشكالا مختلفة. وأظن أن علينا أن نفهم أن المهاجر قد يصبح معرضا للخطر حسب المرحلة التي مر بها خلال رحلته على امتداد معابر الهجرة انطلاقا من موطنه مروراً ببلدان أخرى، وبعض هذه البلدان تعيش حربا أحيانا، وصولا إلى مقصده النهائي. واعتقد أن علينا أن نفهم أن ما يتعرض له المهاجرون من مخاطر تتفاقم وأنه من الصعب فعلا التعامل معها خلال عملية الهجرة.

والعنصر الآخر الذي أود أن أشير إليه والذي لم نتطرق إليه إلى حد الآن، هو أننا عندما نتحدث عن الهجرة علينا أيضا أن نؤكد على مسؤولية الدولة وعلى الشواغل الأمنية. أعتقد أن الدول والحكومات لها مخاوف أمنية وهي مخاوف مشروعة حتما. ولكن أظن أن هذه المخاوف الأمنية يجب ألا تصبح العامل الأساسي الذي يؤثر على سياسات الهجرة للدول. أود فعلا أن أؤكد على ذلك. فهذه المخاوف لا يمكن أن تصبح العامل الأساسي عند التعامل مع ظاهرة الهجرة. وعلينا أن نتوخى الحذر الشديد وعلينا أن نبقي نصب أعيننا الاعتبارات الإنسانية واحترام حقوق المهاجرين أي لا يجب أن تغطي العوامل الأمنية على الاعتبارات الإنسانية. وينطوي التركيز على الاعتبارات الأمنية عند إدارة ظاهرة الهجرة ويشمل ذلك استخدام العنف المكثف ضد المدنيين، واللجوء على نحو منهجي للاحتجاز- على تبعات سلبية مباشرة وخطيرة. وبالتالي عندما نتمتع في هذا الأمر، نلاحظ من منظور الدول والحكومات وأيضا منظورنا في حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى جانب منظمه الهجرة الدولية أو مفوضيه شؤون اللاجئين، أن نطاق هذه الظاهرة وتعقيدها الشديد وحجمها الكبير يستدعي تعاونا أوسع بين الحكومات والمنظمات الدولية وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وأرى أن لدينا قاعدة متينة يمكن أن نطلق منها، وهو أمر جدير بالاهتمام.

لقد ذكرت سيد فيرنر أننا اعتمدنا قرارا منذ ٤ سنوات حول الهجرة بعنوان "ضمان الوصول والكرامة واحترام التنوع

عن التضامن بين الأشخاص وذلك مهم جدا خاصة حين تتدخل السياسات الشعبوية وحين تخضع البرامج السياسية إلى التوجهات المناهضة للأجانب.

وختاما، أضيف نقطة مهمة من وجهة نظر مفوضية شؤون اللاجئين. فللكلمات أهميتها. أعتقد أن علينا أن نتحدث عن الأفراد الذين يرحلون في حد ذاتهم. ومن المهم عند الحديث بشكل عام عن قضايا الهجرة أن نشير بشكل خاص إلى الأشخاص الذين يجبرون على الرحيل بسبب النزاعات أو الاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان، وإلى النظام القانوني الخاص باللاجئين. أعتقد أنه لدى الحديث عن ظاهرة الارتحال، يتعين علينا أن نشدد صراحة على أهمية الأفراد الذين تشملهم هذه الظاهرة. فهم أشخاص يرحلون مدفوعين بمختلف الأسباب، ومن الواضح أن هناك دافعا إنسانيا قويا إلى جانب استنادها إلى حقوق الإنسان ولكن دعونا نقر أيضا أن هناك نظاما قانونيا خاصا تمليه طبيعة اللاجئين وخصائصهم يحمي بشكل خاص هذه الفئة من الأشخاص المرتحلين. وأظن أنه من المهم أن نتذكر ذلك في إطار الحديث العام بشأن الهجرة.

شكرا جزيلا لكم.

السيدة فاطمة جيلاني،

رئيسة المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكرا سيد ترك. الآن أدعو السيد الأمين العام السيد الحاج آس سي والسيد داكور إلى أن يخبرانا بالضبط عن ما يودان قوله بعد رؤية هذه الأفلام وبعد الاطلاع مباشرة على رأي الأشخاص المهاجرين الذين يواجهون هذه الظاهرة يوميا. ما تعليقكم على ذلك وما هو رأي الحركة ككل؟

السيد أيف داكور،

المدير العام للجنة الدولية للصليب الأحمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكرا جزيلا السيدة جيلاني. دعوني أعبر في البداية عن سعادي لتخصيص هذا المؤتمر الدولي الوقت الكافي للتعلم في مسألة الهجرة. ليس من خلال تناول هذا الموضوع ومحاولة فهمه فحسب، بل ربما للتعهد بتحقيق أكثر من ذلك على ما أرجو. وسنقدم التعهدات وسنناقش ذلك في عدة مناسبات وأظن أن ذلك هام للغاية. وأعرب أيضا عن شكري للمتحدثين لأن الطريقة التي تحدثتم بها عنا تؤكد ما نعرفه مسبقا وأن كان من المهم الإشارة إليه وأقصد هنا أن لدى حديثنا عن الهجرة علينا أن ننظر

وامتدت الحدود وتوسعت عدة إمبراطوريات. وقال مؤلف أمريكي وأحد العلماء السياسيين "لم يكن اللاجئون يحملون مصائبهم من بلد إلى آخر ومن قارة إلى أخرى فحسب، بل كانوا أيضا يحملون مصائب العالم الكبرى معهم". والأمر ذاته ينطبق على الوضع اليوم. فعالمنا ليس على ما يرام ومصائب العالم هي التي تنتقل كما سمعنا عبر الصحراء الكبرى والبحر المتوسط وفي ريو غراندي، وفي عدة أجزاء أخرى في العالم حيث نمد يد المساعدة ونحاول الاستجابة. وقد رأينا مشاهد مأساوية ولا نزال نراها ولن نتعود أبدا على هذه المشاهد. وفي كل مرة يحرك ذلك مشاعرنا وربما ستكون هذه المشاعر دافعا للتحرك بدل أن تكون عاملا لشل حركتنا أمام كل هذه المعاناة الإنسانية المأساوية.

كما رأينا أيضا بارقة أمل في صفوف المهاجرين الذين يشعرون أنهم يعاملون في ظل احترام كرامتهم التي يحاولون استعادتها ولو على بعد أميال وأميال. ولكننا رأينا أيضا حرجا كبيرا في أعين الكثيرين منهم عند تلقيهم قارورة ماء أو رغيف خبز، وآباء وأمهات فخورين يعتقدون بأنفسهم وأسرههم. لقد رأينا صورة الطفل الذي لا يحرك ساكنا ملقى على شواطئ أوروبا وترك ذلك في أنفسنا أثرا بالغا ألقى بثقله على أرواحنا وإنسانيتنا.

ورأينا أيضا في عدة مناسبات الأمل في أعين الكثيرين حين يرون شخصا يتقدم نحوهم وهو يرتدي زيا موحدا يشعرون بالأمان والابتعاد عن الخطر. ويعطيني ذلك الأمل في أننا لسنا مكتوفي الأيدي ولا مجال لتلك الإحباط يتسلل إلى أنفسنا وبأننا قادرين على مواجهة هذه الأزمة. ونسمع عن عدة مصطلحات المهاجرين، اللاجئون، المرتحلون. ولا تعبر تلك المصطلحات عن هويتهم ولا عن حالتهم الاجتماعية بل هي فقط أوضاع يمكن لكل منا أن يمر بها وعلينا أن نقوم بما يجب القيام به في هذه الحالة: دعوة الأطراف الإنسانية إلى التحرك والاستجابة. وقد سبق وأن تحدث السيد داكور عن القرار الذي اعتمد منذ ٤ سنوات ولكن كما أشار زميلنا من منظمه أطباء بلا حدود الدولية فإن التركيز يجب أن ينصب على حماية الأشخاص قبل حماية الحدود. وبالتالي خلال السنوات الأربع منذ اعتماد القرار، تمكنا من بلورة فهم أكبر للتحديات التي تواجهنا والأهم من ذلك ما رأيناه من أنشطة لدعم المهاجرين وطائفة من الشراكات التي تقوي ساعدنا. كما تعلمنا درسا حقيقيا في الإنسانية من قبل هذه المجتمعات المضيفة التي تعتبر الأطراف المحلية الحقيقية الحاضرة في الميدان قبل أي كائن والتي تشاطر المهاجرين آخر ذرة أو كسرة خبز بحوزتها. والتي تلف بأغبيتها الرضيع الذي يصلها دون لباس يكسيه. ويعيدا عن السياسة. تذكرنا هذه المجتمعات المحلية بأنه على الرغم من التوترات وسوء التفاهم، فإننا جميعا نحمل على عاتقنا مسؤولية مشتركة قائمة على إنسانيتنا المشتركة.

والاحتواء الاجتماعي" ونحن على قناعة راسخة بأن هذا القرار قوي للغاية ويشكل أساسا متينا لاستجابتنا الجماعية. هذه نقطة إيجابية للغاية ولكن ما يتعين علينا أن نقوم به والجديد في الأمر أننا يجب أن ننفذها بشكل أكبر. علينا أن نحقق المزيد أي لسنا مضطرين لسن قرار جديد ولكن يتعين علينا أن نقدم إنجازات أكبر في إطار التعاون المشترك. علينا أن نحصر على القيام بذلك مضطرين بأدوارنا وأنا أتحدث عن الدول وأيضا الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات الدولية، والمهام الخاصة بكل منا من أجل ضمان مساعدة المهاجرين وحمايتهم وفقاً لاحتياجاتهم التي قد تظهر في أي مرحلة من مراحل هجرتهم وهذا أهم شيء. وفيما يتعلق بمنظمتنا، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فإننا ملتزمون بتحقيق المزيد كلما تمكنا من ترك أثر سواء في الموطن الأصلي أو حتى أول بلد وصول المهاجرين وذلك بالتعاون مع زملائنا في حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

لذا أعتقد أننا سنواصل جهودنا في هذا الاتجاه. وردا على سؤالك السيدة جيلاني حين سألت عن منظورنا أعتقد أننا سنواصل اعتماد نهج قائم على الفرد فيما يتعلق بالمهاجرين وهو نهج يضمن احترام حقوق كل فرد وكما قال السيد ترك هو نهج يأخذ بعين الاعتبار أن بعض فئات المهاجرين تستوجب حماية قانونية أوسع ويتعين تعزيزها لا الحد منها. ويحضرني هنا اللاجئون مثلا. إذا علينا أن نستثمر جميعا في ذلك دولا وحكومات وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وأعتقد أننا مستعدون لذلك وسنتعهد بتكثيف استجابتنا. وسيتطرق السيد الحاج آس سي إلى هذا الموضوع بتفاصيل أكثر وأرجو فعلا أن تنضموا إلينا وتقدموا التعهدات وتلتزموا بالعمل معا بموجب مهامنا المتكاملة وهذا ما أدعوكم إليه اليوم. شكرا.

السيد الحاج آس سي،

الأمين العام للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكرا جزيلًا للسيدات والسادة. أعتقد أن هذه العروض قد ذكرتنا بنطاق وخطورة التحديات التي نواجهها اليوم والتي يواجهها الأشخاص المهاجرون. لقد حدثونا كثيرا عن هذا العالم الهش الذي نعيش فيه، كما حدثونا عن مستوى العنف ومستوى اليأس ومستوى التهديد الذي دفع بالملايين إلى الهجرة. ولكن هذه التحديات لا تعكس المشاكل فقط، بل تظهر لنا أيضا أن في هذه الأوقات بالذات هناك حاجة ماسة إلينا أكثر من أي وقت مضى وعلينا أن نسجل حضورنا. وتردد القول مرارا وتكرارا بأن هذه الظاهرة ليست جديدة، ذلك أنه في منتصف القرن الماضي ارتحلت أفواج اللاجئين في ربوع أوروبا

السيدة فاطمة جيلاني،**رئيسة المؤتمر**

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكرا لكم، السيد الحاج آس سي والسيد أيف داكور. هذا بالضبط ما توقعت أن نسمعه. وبما أنني أعيش في خضم كل ذلك، في أفغانستان، أرى أنه من المهم أن يشعر الأشخاص بأنهم ليسوا بمفردهم. وكما قلت البارحة في خطابي الافتتاحي، أحيانا يكفي أن يكون أحدهم حاضرا، كما قلت، فمجرد وجود شخص آخر معهم يكفي ليحسوا بأن هناك من يقف إلى جانبهم، ومن شأن ذلك أن يحدث أثرا كبيرا. وبالطبع يجب مدهم بالمساعدات المادية بعد ذلك. ويمكنكم جميعا أن تنضموا إلى التعهد، وأعتقد أن في ذلك خطوة هامة للغاية. وأذكركم بأننا ننظم فعاليات، إحداها من تنظيم الصليب الأحمر الإيطالي والصليب الأحمر الأسترالي في الساعة ١٢،١٥ ظهرا، والأخرى تتمثل في حوار حول موضوع الهجرة وسيُجرى لاحقا في الساعة الثالثة والنصف عصرا.

وتمثل الهجرة جوهر نقاشنا هذا الصباح، ولكن الأشخاص المستضعفين يواجهون تحديات أكبر بكثير. وسنعرض الآن شريط فيديو آخر، سيقدم لنا صورة أوضح عما يمرون به.

عُرض فيلم فيديو يسلط الضوء
على النطاق الأوسع لعمل الحركة.

ننتهز الفرصة اليوم نيابة عن الاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر لنؤكد التزامنا بهذا القرار وبالعامل معا ومع الجميع ومع الدول لضمان الالتزام بالمسؤولية المشتركة وتعهداتنا. وأنتهز الفرصة أيضا للتأكيد على الحاجة إلى وضع سياسات وقوانين ترتكز أساسا على الأفراد. فالجميع، بغض النظر عن مركزهم، لهم الحق في العيش في أمان وكرامة. وأفضل الطرق لوضع حد لتهريب الأشخاص بشكل غير قانوني والاتجار بالأشخاص هو توفير الوسائل القانونية والسبل الآمنة للأشخاص الذين يبحثون عن الحماية. وتسجل حركتنا حضورها في جميع نقاط الانطلاق والعبور والمقصد. ونحن حاضرون على امتداد رحلة هجرتهم. كما أننا حاضرون في تلك الحالات التي يمكن أن يتعرضوا فيها للاستغلال. ونحن حاضرون أيضا حتى عندما يتلقون المساعدة والدعم ولم يكن لهم يد العون وأحيانا نكون الأذن الصاغية ونقدم لهم الإمدادات الأساسية. كما جددنا أيضا خلال انعقاد الجمعية العامة ومجلس المندوبين التزامنا بأن ننجز المزيد وبشكل أفضل وأسرع لأن الوقت ثمين خاصة حين يتعلق الأمر بأرواح هؤلاء الأشخاص. وسنوقع اليوم على تعهد لنؤكد التزامنا بأننا سننجز المزيد لفائدة الأشخاص المهاجرين. ونتعهد بأن نعمل مع الجميع بما فيهم الدول لضمان سلامة المهاجرين وتسهيل حصولهم على الخدمات اللازمة ونتعهد بالإبلاغ عن التدابير المتخذة لتنفيذ أحكام هذا القرار حين نلتقي مجددا خلال المؤتمر الدولي المقبل سنة ٢٠١٩. وأرجو أن يكون هذا التعهد مفيدا لكم في عملكم وأرجو أنكم ستتنضمون إلينا في مساعيها لتعزيز الشراكات القائمة بيننا. فلنمض قدما معا لنحقق أفضل النتائج.

شكرا جزيلا.

٩-٤

الجلسة العامة الثالثة:

نقاش عام

الرجوع إلى
المحتويات

الأربعاء ٩ ديسمبر ٢٠١٥

(الساعة ١٠:٠٥ صباحاً)

سعادة السيدة فيرونيكا بارد،

السفيرة والممثلة الدائمة لدى البعثة الدائمة للسويد

في جنيف.

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، ينعقد المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في أحلك الأوضاع الإنسانية التي نشهدها منذ الحرب العالمية الثانية. يهاجر ملايين الأشخاص بسبب النزاعات العنيفة والتهديدات والفقر وتغيّر المناخ، فقد تردت الأوضاع أكثر فأكثر في سوريا وتفاقت المعاناة في اليمن وأصبحت أكثر خطورة وتوسعت سطوة الدولة الإسلامية على امتداد الشرق الأوسط، وراح آلاف الناس ضحية فيروس إيبولا في غرب أفريقيا. كما عايشنا أعاصير وزلازل مدمرة في الفلبين وفي نيبال. والقائمة تطول ولكنني سأتوقف عند هذا الحد وأذكر الحاضرين بحقيقة مرة هي أن هذا هو عالمنا، هذا هو العالم الوحيد الذي تملكه وجميعنا مسؤولون عن مستقبله. وتعكس الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بوضوح هذا الإحساس بالمسؤولية والحاجة إلى اتخاذ إجراءات على الصعيدين المحلي والعالمي.

إن تفاقم عدم احترام المبادئ الأساسية الإنسانية يدعو إلى القلق. وبالتالي يقع على عاتقنا واجب استنباط طرق للتوعية بالامتثال للقانون الإنساني الدولي. ومن الضروري الحرص على التنفيذ والرصد لتعزيز القانون الدولي الإنساني. وتدعم السويد بقوة الجهود التي تبذلها سويسرا واللجنة الدولية للصليب الأحمر وتدعم العمل على تحسين الامتثال للقانون الدولي الإنساني من خلال وضع آليات دولية قوية وإدراجها كجزء من جهود الحكومة لحماية المناخ. وفي ضوء المفاوضات التي دارت في

السيدة آن ماري هوبر هونز،

نائبة رئيسة المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

الزملاء الأعزاء، صباح الخير جميعاً. أرجو أن يكون النقاش بين جميع المندوبين قد جرى على أحسن ما يرام البارحة. وأنا سواصل هذه النقاشات الملهمة اليوم. بداية أود أن أشكر كل الأشخاص الذين شاركوا في هذا النقاش. والأهم من ذلك أود أن أشكر الأمناء والموظفين والمتطوعين أعتقد أنهم يستحقون عن جدارة أن نصفق لهم. (تصفيق الحضور).

وكما قالت رئيسة المؤتمر البارحة صباحاً، أذكركم أن جميع المداخلات الصادرة عن المندوبين يجب أن تكون بموجب الفقرة ٤ من المادة ١١ من النظام الداخلي إذ يمنع على أي من المندوبين التطرق إلى أي من المسائل المثيرة للجدل على الصعيد السياسي والعرقي والديني والأيدولوجي. وسأعطيكم الكلمة وفقاً لترتيب تسجيل الوفود. وأممي حالياً ٧٥ وفداً على قائمة المتحدثين. كما أذكركم جميعاً بأن المداخلات يجب ألا تستغرق أكثر من ٣ دقائق. وإذا كانت مداخلتكم نيابة عن مجموعة أو بصفتمكم رئيس دولة أو من المستوى الوزاري، يمكن أن تستغرق مداخلتكم خمس دقائق. وفي هذه الحالة يرجى التنويه إلى ذلك قبل إلقاء الكلمة. وبصفتي رئيسة هذه الجلسة يتعين على أن أحرص على أن يحترم جميع المندوبين الوقت المخصص لهم. إذا سنبداً من رأس القائمة ويسرني أن أعطي الكلمة للسويد.

يُسمح لهم بالبقاء والاندماج في المجتمع. واضطلعت الجمعيات الوطنية بدورها لمساعدة السلطات الحكومية بصفقتها عنصرا مساعدا. وعملت عدة جمعيات وطنية في ظل التعاون الكامل مع السلطات لمواجهة الوضع على أحسن وجه في بلدانها. وعادت هذه العلاقة بالنفع على كل من الجمعيات الوطنية والسلطة ويتعين التمسك بمبدأ الدور المساعد والدفاع عنه. وعلينا أن ننجز المزيد في هذا الصدد.

وقد بلغ السيل الزبى على امتداد مسارات الهجرة وبالتالي من الواضح أنه يجب إيجاد حلول أشمل من الحلول السابقة. ولذلك على جمعياتنا الوطنية أن تؤدي دورها المساعد على مستوى الحركة. وعلى السلطات أن تضطلع بدورها الأساسي في مجابهة الوضع والعمل مع الحركة يدا بيد والاستعانة بها في مهامها. وعلينا بصفتنا جمعيات وطنية أن نحشد جهودنا ومواردنا ونشاطر معلوماتنا بشكل أفضل ونقيم شراكات مبتكرة. إننا بحاجة إلى إقامة شراكات للتعاون على المستوى العالمي إذ لا يمكن أن يقتصر تركيز الدول على ما يحصل داخل حدودها فحسب، فمعايير الهجرة تمتد عبر الحدود وكذا يجب أن تكون استجابتنا المشتركة.

شكرا لكم.

سعادة السفير السيد لزهر سوام،

مدير قسم حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والاجتماعية والثقافية، وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

(الأصل باللغة الفرنسية)

السيدة نائبة الرئيسة،

لم تكن السنوات الأربع التي انقضت منذ انعقاد المؤتمر الدولي الحادي والعشرين سنوات راحة للمجتمع الدولي بالنظر إلى النزاعات المسلحة المختلفة النطاق التي نشبت في عدة مناطق في العالم فضلاً عن الكوارث الطبيعية المتزايدة باطراد من جراء الآثار السلبية لتغير المناخ.

وشكلت مكونات الحركة الدولية، بفضل ولايتها وإجراءاتها، جزءاً لا يتجزأ من استجابة المجتمع الدولي لهذا السياق الصعب للغاية.

وأغتنم هذه الفرصة لأثني ثناءً تستحقه قيادة وموظفي هذه الأطراف الفاعلة لما يتحلون به من خصال جوهرية تتمثل في السرية والفعالية والمصداقية، سواء لدى الحكومات أم لدى السكان المستضعفين المتضررين من الأزمات والكوارث الطبيعية.

باريس، تجدد السويد تأكيدها على الحاجة إلى تعزيز حماية المناخ خلال النزاعات المسلحة.

في غضون ستة أشهر سنجتمع في إسطنبول بمناسبة مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وستكون هذه فرصة سانحة لبورة استجابة مرنة لمختلف الأوضاع الإنسانية. وأقولها صراحة إن العمل الإنساني ليس الحل الوحيد لعدة أزمات نشهدها اليوم. علينا أن نتعرف على الأسباب الجذرية لنتمكن من منع نشوب النزاعات في المستقبل ولضمان الحصول على تمويل يكفي لمواجهة الأزمات الإنسانية. علينا أن نعمل معا لإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة ومنع نشوب أزمات في المستقبل.

السيد بيرتي تورستيل،

رئيس الصليب الأحمر الفنلندي

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، سأحدث اليوم عن الهجرة. ينعقد هذا المؤتمر الدولي في وقت نشهد فيه مأساة إنسانية تتخذ أبعادا جديدة في كل يوم. وخرج المهاجرون وطالبو اللجوء من ديارهم بحثا عن مستقبل أكثر أمنا وسلاما. ويهاجر العديد منهم عبر مسارات محفوفة بالمخاطر على حياتهم. وليست الهجرة بالظاهرة الجديدة. وواجهت عدة دول، إلى جانب الجمعيات الوطنية الشقيقة، أفواج اللاجئين وتعاملت مع الوضع لسنوات بل لعقود. ولكن سبب خوضا في هذا الموضوع الآن وعلى نحو مكثف هو أن العدد المتنامي للأشخاص المهاجرين ما انفك يتزايد في المناطق التي لم تضطر قط للتعامل مع هذه الأفواج الهائلة للمهاجرين. وعليه، تتفاقم الأوضاع التي يضطر اللاجئون والمهاجرون للعيش فيها. ويستوجب ذلك جهدا جهيدا ويستنزف جهد الجمعيات الوطنية في عدة بلدان. وأصبحت الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في صدارة جهود التصدي لأزمة الهجرة. وتواجه الجمعيات الوطنية جميعها تقريبا في كل البلدان هذا الوضع خلال عملها اليومي.

ويعد الدفاع عن الإنسانية والكرامة الإنسانية ومواجهة الرأي العام الصارم تحديا كبيرا. وما يميز حركتنا هو أننا نساعد المهاجرين في كل مكان انطلاقا من موطنهم مرورا ببلدان العبور ووصولاً إلى مقصدهم. وتبذل البلدان المجاورة لمناطق النزاع جهدا جبارا لمساعدة ملايين اللاجئين الذين يرغبون في البقاء على مقربة من مواطنهم. وتعمل البلدان على امتداد معاير الهجرة ساعات طوال لتوفير المأوى والطعام لهذا الموكب الحزين من اللاجئين وذلك خلال الفترة القصيرة التي يقضونها في هذه البلدان. وفي نهاية الطريق، وكذا هو الحال في بلادي، فنلندا، في الجانب الشمالي لأوروبا، يقدمون المأوى والمساعدة لمن

السنوات الأربع تحديات وفرص جديدة. ولكن الاحتفال بالذكرى الخمسين للمبادئ الأساسية يذكرنا بأنه على الرغم من تسارع وتيرة تطور المناخ الإنساني، فإن هذه المبادئ تبقى صالحة كما كانت عليه منذ خمسين سنة. ويعد دور الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في الترويج لهذه المبادئ دوراً مميزاً لا يمكن الاستغناء عنه.

أما على الصعيد العملي فإن سلوفاكيا ترحب بشدة بالدور القيّم الذي تضطلع به اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبقية مكونات الحركة وخاصة بنهجها القائم على التقرب من الناجين والسكان المتضررين. وأعربت سلوفاكيا عن دعمها بشكل ملموس من خلال توفير الدعم المالي الهائل لأنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعيات الوطنية في مختلف حالات الطوارئ بما في ذلك الأزمات في سوريا وأوكرانيا ومالي وجورجيا وغيرها إلى جانب مساعدة اللاجئين والمهاجرين الوافدين على أوروبا. وفي إطار السياسات والقانون الدولي لم تكتف سلوفاكيا بمجرد المشاركة في منظومة التعهدات بل شاركت على نحو فعلي في إضفاء الطابع العالمي على معاهدة روما للمحكمة الجنائية الدولية منذ اعتمادها سنة ١٩٩٨. علاوة على ذلك كانت تركيا من السباقين إلى التوقيع والمصادقة على معاهدة تجارة الأسلحة ودفعت بذلك إلى دخول المعاهدة حيز التنفيذ في وقت مبكر في ديسمبر الماضي.

إننا نشيد باعتماد المنظمين على منهج مبتكر يتيح سبل النقاش خلال هذا المؤتمر. ويعرب وفدي عن استعدادنا للمشاركة البناءة في مداورات المؤتمر. ونرجو أن يقدم هذا المؤتمر المتميز نتائج حقيقية والمساهمة اللازمة في نقاشاتنا الجارية حول مستقبل المنظومة الإنسانية. وتؤيد سلوفاكيا القرارات المعروضة على المؤتمر. وتستوجب قضايا حماية الموظفين في مجال العمل الإنساني والرعاية الصحية، والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي الحد من مخاطر الكوارث وغيرها من القضايا اهتمامنا الخاص وهو ما تنص عليه كما يجب القرارات ذات الصلة. وفي نفس الوقت أماننا مسألة أساسية جامعة لكل هذه القضايا وهي قاسم مشترك بينها وتستحق أن نوليها كل اهتمامنا. وتتمثل هذه القضية في غياب أو ضعف احترام القانون الدولي الإنساني وهو ما أدى إلى تفاقم معاناة المدنيين في النزاعات دون أن تلقى أذانا صاغية خاصة حين يتعلق الأمر بأكثر الفئات ضعفاً أي النساء والأطفال. وفي هذا السياق نعرب عن تقديرنا بشكل خاص للعملية التشاورية التي أجريت في الوقت المناسب وعلى نحو مثمر والتي أتاحها اللجنة الدولية وسويسرا على نحو جامع وشفاف وتمخضت هذه العملية عن مقترح القرار ٢ في المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر. لقد بذلنا جهوداً جبارة في هذا الصدد أعتقد أنها ستؤدي أكلها في نهاية المطاف.

وقد أسهمت المبادئ الإنسانية الراسخة في ممارسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من مكونات الحركة الدولية، ولا سيما مبادئ الحياد والنزاهة والاستقلال، إسهاماً كبيراً في بناء الثقة التي من شأنها أن تتيح حيزاً سياسياً كبيراً وتوسع من ثم نطاق المستفيدين من العمل الإنساني.

ومن المهم الحفاظ على هذه الثقة وتعزيزها بطرق تشمل تحقيق توازن أفضل بين المبادئ التي توجه دور اللجنة والإجراءات المتخذة على أرض الواقع.

وتؤيد الجزائر القيم والمبادئ الإنسانية، ولا سيما من خلال التزامها الشديد والمستمر باحترام وتعزيز القانون الدولي الإنساني. وينبع هذا الالتزام من تقاليدنا الثقافية التي جسدها، قبل أكثر من قرنين، الأمير عبد القادر الذي منح الحماية لآلاف المسيحيين اللبنانيين، وتعرّز هذا الالتزام بفضل تفاعل بناءً طويل الأجل مع اللجنة الدولية، بما في ذلك خلال حرب الاستقلال.

وخلال العامين الماضيين، تجسّد التزام الجزائر بتدعيم القانون الدولي الإنساني في انعقاد الاجتماع العاشر للجان الوطنية والخبراء الحكوميين العرب في مجال تطبيق القانون الدولي الإنساني، في الجزائر العاصمة، في نوفمبر ٢٠١٤، وتنظيم حلقة العمل التاسعة المخصصة لكبار الضباط حول القواعد الدولية التي تحكم العمليات العسكرية الشهر الماضي، التي ضمت أكثر من ٨٠ بلداً و٢٠٠ مشارك.

أما على الصعيد الداخلي، فإن هذا الالتزام يتخذ شكل عمل تربوي قائم على تحسين التنسيق بين التدريب العسكري والإمام بمتطلبات القانون الدولي الإنساني.

وتؤكد الجزائر من جديد استعدادها لتبادل خبراتها وممارساتها السليمة في مجال القانون الدولي الإنساني مع شركائها، وخاصة البلدان المجاورة جنوباً، من أجل تعزيز احترام هذا المجال القانوني على مختلف المستويات وفي جميع الظروف، ولا سيما في منطقة الساحل المضطربة.

وشكراً لكم.

سعادة السيد فيدور روسوشا،

السفير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة

لجمهورية سلوفاكيا في جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكراً السيدة نائبة الرئيسة. لقد مرت ٤ سنوات منذ انعقاد آخر مؤتمر دولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وظهرت خلال هذه

سعادة السيد رافيناتا أرياسينها،

السفير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة

لجمهورية الديمقراطية الاشتراكية لسري لانكا

في جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، منذ البداية يعرب وفدي عن شكره للحكومة السويسرية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لإحتاحتهم هذه الفرصة لمناقشة أهم القضايا المعاصرة المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني. وندرك مدى تعقيد التحديات الإنسانية التي نواجهها اليوم والتي تؤثر على ملايين الأشخاص. ويجب أن نشيد بجهود اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والعاملين في المجال الإنساني والجمعيات الوطنية وندعمها لسعيهم إلى الوصول إلى المحتاجين والمحبتين وعادة ما يكون ذلك في خضم سياقات خطيرة تهدد حياتهم. وخلال الفترة الصعبة المطولة التي مرت بها بلدنا حيث عصفت بها النزاعات المسلحة الداخلية أدت اللجنة الدولية دورا هاما لتقديم المساعدة الإنسانية وتعرب سري لانكا عن تقديرها للجنة الدولية لتعاونها عن كثب في الوقت الحالي في مجال تحسين ظروف الاحتجاز وفي معالجة القضايا المتعلقة بالمفقودين وأسرههم. وستنظم وزارة الشؤون الخارجية في سري لانكا بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر حلقة عمل في كولومبو من ٢٧ إلى ٢٨ يناير ٢٠١٦ حول التبعات الإنسانية والقانونية للألغام المضادة للأفراد ومخلفات الحرب المتفجرة.

ونشير إلى البرنامج الشامل للمؤتمر الدولي الثاني والثلاثين، وتنضم سري لانكا إلى الاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان عن المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر التي مكنت الحركة من ترسيخ هوية واضحة ودور مميز لها. وفي هذا السياق نشيد بجهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني الذي يهدف إلى حماية ضحايا النزاعات المسلحة. ونرجو أن يتمخض هذا المؤتمر عن وفاق واسع النطاق لتعزيز آليات الامتثال وجعلها أكثر فعالية تحديدا فيما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني وذلك لمعالجة النقائص الموجودة في القوانين المتعلقة بالنزاعات المسلحة غير الدولية، وسعيا لتحقيق التقدم في العمل على التصدي للعنف. وقد اطلعنا عن كثب على القرارات التي عُرضت بشأن هذا الموضوع الواسع، والتي شملت بشكل خاص القضايا المتعلقة باحترام القانون الدولي الإنساني وحماية المحتجزين في النزاعات المسلحة غير الدولية والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وسنشرك في المفاوضات للمساعدة على تحقيق التوافق بشأن هذه القضايا. وفي كلمتي المطولة عرض

لموافقنا إزاء الاحتجاز والإطار الجديد للامتثال للقانون الدولي الإنساني والحد من مخاطر الكوارث وتعزيز الصمود.

وأخيرا نعرب عن التزامنا بالمشاركة في دعم أهداف المؤتمر ونجدد التأكيد على نوايا بلدنا والتزامها وإرادتها السياسية لتعزيز آليات الامتثال للقانون الدولي الإنساني على المستوى الوطني، وللدفع بعجلة التدابير التي تمنع جميع أشكال العنف وتواجهها بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وذلك على نحو شامل. ويعكس ذلك السياسة الواضحة للإدارة الحالية للمشاركة على نحو إيجابي في المجتمع الدولي ويشمل ذلك المنظمات الدولية.

شكرا.

السيد كلوديو ترونكوسو،

مدير قسم الشؤون القانونية

في وزارة الشؤون الخارجية الشيلية

(الأصل باللغة الإسبانية)

السيدة نائبة الرئيس، في البداية أود أن أشير إلى أن شيلي لطالما أقرت بقواعد القانون الدولي الإنساني وأشرفت على تطبيقها، ويتجلى ذلك في مبادرتها بالمصادقة على معاهدات القانون الدولي الإنساني وانضمامها إلى حد الآن إلى ١٥ صكا من بين الصكوك الدولية الأساسية ضمن المنظومة القانونية في هذا الصدد وعددها ١٨ صكا.

وتلتزم شيلي من خلال اللجنة الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني بمعاينة هذه القوانين الدولية وضمان إدراجها على نحو فعال في التشريعات الوطنية وتعميمها. واسمحوا لي أن أعرض عليكم بإيجاز بعض إنجازاتنا في هذا الصدد.

بداية، بموجب اتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح والبروتوكولين التابعين لها، تمكنا من تحديد سلسلة من المواقع التي تستوجب الحماية، والعمل جار حاليا على تسجيل هذه المواقع.

ثانيا، تفعيلا للجزء الخامس من اتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، أطلقنا مشروعا يُعنى بإنشاء مكتب وطني للمعلومات المتعلقة بأسرى الحرب، ومؤخرا صدر قرار بشأن المؤسسة التي ستتكفل بهذا المشروع.

وفيما يتعلق بالمصادقة على معاهدات القانون الدولي الإنساني، يسرنا أن نعلمكم بأن البرلمان الوطني الشيلي قد وافق هذه السنة على التنقيحات المقترحة للمادة ٨ المتعلقة بجرائم الحرب والتنقيحات المتعلقة بجريمة الاعتداء التي تم اعتمادها

خلال المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (المعروفة بتنقيحات كامبالا). ويجري حاليا النظر في وضع إطار قانوني يُعنى بهذه الجرائم في التشريعات المحلية لشيلى، وحال الانتهاء من ذلك، ستصادق شيلى على التنقيحات.

كما يُتوقع أن ينظر البرلمان قريبا في معاهدة تجارة الأسلحة التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ٢٠١٣ وذلك للموافقة والمصادقة عليها.

كما تعمل المفوضية الوطنية حاليا على تحليل التنقيحات المطلوب إدخالها على التشريعات الوطنية للتمكن من تطبيق أحكام اتفاقية أوسلو بشأن الذخائر العنقودية التي صادقت عليها شيلى سنة ٢٠١٠ تطبيقا كاملا.

كما أعربت شيلى هذه السنة عن تأييدها للمبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاعات المسلحة (مبادئ Lucens).

وسأنتقل الآن إلى موضوع آخر بإيجاز، ألا وهو الموقف الذي اتخذته شيلى بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن الأممي بشأن تعزيز القانون الدولي الإنساني. وفي هذا المنتدى، أعطى بلدنا الأولوية لحماية المدنيين والفئات المستضعفة وتنفيذ القانون الدولي الإنساني، من خلال تأييد اعتماد مختلف القرارات المتعلقة بهذه المسائل وإدراج نقطة خاصة بحماية المدنيين في مهام بعثات السلام.

وعليه، يؤيد بلدي بشدة مبادرة سويسرا واللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تقضي بإرساء آلية لتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني، من أجل ضمان فعاليته وتعزيزه، على النحو المنصوص عليه في مشروع القرار المعروف على المؤتمر الدولي لدراسته.

ونشكركم على إعطائنا فرصة عرض مداخلتنا خلال هذا المؤتمر. وختاما، أعبر مجددا عن التزام بلدنا بتطوير القانون الدولي الإنساني وتطبيقه وتعميمه وتعزيزه.

شكرا جزيلا.

**السيدة بريسلافا فولوديفا ليلوفا جيورجيفا،
رئيسة قسم الشؤون الدولية
في الصليب الأحمر البلغاري**

(الأصل باللغة الإنجليزية)

العاملين في المجال الإنساني. علينا ألا نتوقف عن تمثيل المبادئ الأساسية وتكريسها بالممارسة وترسيخها ونشرها. والآن وأكثر من أي وقت مضى تحدد هذه القيم الإنسانية الأساسية خياراتنا الحضارية وتُبلور العالم الذي نريد، عالم يكتنفه الخوف والتشتت والتنازع أم عالم يتسم بالتضامن والدعم المتبادل والسلام. وتشهد أوروبا أكبر أزمة هجرة في التاريخ المعاصر ولم تعد هذه الأزمة تقتصر على الاحتياجات الإنسانية فحسب. ما نراه في صفوف المواطنين في بلدانا ردود فعل تبعث على القلق، ويصل الخوف الشديد أحيانا إلى تهديد القيم الجوهرية التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي، هذه القاعدة التي اعتقدنا جميعنا أنها أصبحت مترسخة في أوروبا: قيم الحرية والتضامن والإنسانية. وما نراه اليوم من تراجع لهذه القيم، في ظل انسياق الرأي العام وأحيانا صانعي القرارات للعواطف، أمر يبعث على القلق.

واستنادا إلى مبادئ الإنسانية والحياد واسترشادا بالوازع الإنساني، يقدم الصليب الأحمر البلغاري المساعدة للمجتمعات المحلية المستضعفة. ولكن عادة ما يؤدي ذلك إلى استنزاف مواردنا وقدراتنا خلال سعينا لتغطية احتياجات آلاف الأشخاص المتقدمين في السن الذين يعتمدون على دخل ضعيف للغاية ويكابدون عناء تلبية احتياجاتهم الأساسية اليومية، وفي ظل الأفاق الحالكة للشباب الذين ما انفكت تتراجع أمامهم فرص العمل في سوق العمل التي تعاني من الانكماش، وفي ظل احتياجات اللاجئين والمهاجرين الذين يصارعون من أجل البقاء، نحن نعمل بجد من أجل كل الفئات المستضعفة عن طريق تهيئة مناخ آمن وسلمي، ولكن يتطلب ذلك جهودا جبارة لتوعية مواطنينا وتجسيد قيمنا من خلال عملنا مما يخفف من حدة الخوف.

لقد مرت أوروبا بفترات أحلك مما نراه اليوم خلال القرن الماضي وهي تملك الموارد اللازمة لتجاوز الأزمة الحالية. هذه هي أوروبا التي نريد، وهذا هو تأثير مبادئنا الإنسانية وقيمنا. ليس فقط من أجل رفاهية مجتمعاتنا المحلية المستضعفة بل أيضا من أجل مجتمعاتنا وخياراتنا الحضارية.

شكرا لكم.

**سعادة السيدة ريجينا ماريا كورديرو دانلوب،
السفيرة والممثلة الدائمة لدى البعثة الدائمة للبرازيل
في جنيف**

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكرا. نيابة عن حكومة البرازيل نشيد بمجهود السيد بيتر ماورير والسيد تاديرو كونوي. كما أود أن أسجل تقديري للمساهمة الاستثنائية لآلاف العاملين والمتطوعين في الحركة الدولية الذين

السيدة نائبة الرئيسة، سنعلق في مداخلتنا على المبادئ الأساسية. أصحاب السعادة، أصحاب السمو، الزملاء من الصليب الأحمر والهلال الأحمر، الضيوف الأعزاء، إنها اللحظة الحاسمة لجميع

ختاما، نتطلع إلى تجديد تعاوننا، مع كل من جنيف والبرازيل لإقامة علاقة أوثق وأمتن مع اللجنة الدولية والحركة الدولية. وسترسل البرازيل كلمتها المطولة للجنة الدولية للصليب الأحمر وستتاح على موقعها.

شكرا.

السيدة توتالا نيفانغا،

الأمينة العامة للصليب الأحمر في ساموا نيابة عن الجمعيات الوطنية لمنطقة المحيط الهادئ

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، السيدات والسادة، ألقى كلمتي هذه نيابة عن الجمعيات الوطنية لمنطقة المحيط الهادئ. وسجلت في الدول الجزرية في المحيط الهادئ أعلى نسب العنف ضد النساء والفتيات وعنف القرين في العالم. وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٧٠ في المائة من النساء والفتيات يتعرضن للاغتصاب أو للتحرش الجنسي في حياتهن، وأغلب حالات العنف ارتكبتها قرين بنسبة ٥٧ في المائة ضد النساء في بلدان المحيط الهادئ. إن الصليب الأحمر في ساموا على قناعة بأن كل الجمعيات الوطنية في المحيط الهادئ تجدد تأييدها للقرار ٣ للمؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي يدعو كل الجمعيات الوطنية إلى دعم وضع نهج أكثر وضوحا وشمولية واستراتيجية للتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال الاشتراك في وضع إطار شامل على نطاق الحركة ينص على رؤية للحركة وعلى نهج وتعهدات للتصدي للعنف القائم على الجنس والنوع الاجتماعي والنزاعات المسلحة والكوارث وغيرها من حالات الطوارئ. ويجب أن يعتمد هذا الإطار على البحث والتشاور مع أهم الأطراف المعنية لتشكيل قاعدة متينة للعمل في المستقبل.

وعلينا أن نولي الأولوية وأن نعزز قدرة الحركة على التصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وعلى دعم المؤسسات الوطنية لتعزيز قدراتها، وتحسين فهمنا للقضايا والتفاعلات والتأثير من أجل تحسين القدرة على منع هذه الظواهر والتصدي لها. ويشمل ذلك إعطاء الأولوية لنشر الوعي وبناء قدرات الموظفين والمتطوعين على جميع المستويات إلى جانب وضع ونشر الأدوات والإرشادات والتدريب على التأهب والتصدي وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة المتعلقة بالعنف القائم على الجنس والنوع الاجتماعي. ويجب ألا يكون العنف القائم على الجنس والنوع الاجتماعي الشغل الشاغل لجمعية وطنية واحدة فقط وأؤكد هنا على أهمية تعزيز آليات التنسيق على مستوى الاستراتيجيات

يعرضون حياتهم للخطر يوميا للدفاع على المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في الميدان. ويسر البرازيل أن تشارك في هذا المؤتمر الهام وأن تساهم في النقاش الجاري حول الأنشطة الإنسانية.

وخلال السنة الماضية شهدنا أزمات إنسانية متعددة الجوانب في مختلف أنحاء العالم. وفي وقت تتفاقم فيه الاحتياجات الإنسانية في العالم، نعرب عن قلقنا إزاء تصاعد الممارسات القمعية. ومن الواضح الآن أن إضفاء الطابع العسكري على العمل الإنساني ليس حلا لمواجهة التحديات الإنسانية الحالية. وفي ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية والنزاعات المسلحة المطولة بما في ذلك أحيانا تلك التي تتسم بطابع عسكري دولي، والكوارث الطبيعية الكبرى، على المجتمع الدولي أن يعزز تنسيق الاستجابة الإنسانية الدولية. ولا يتعلق الأمر بالتضامن فحسب بل باحترام القانون الدولي. علينا أن نحول وجهة النقاش من الحيز الأمني إلى المجال الإنساني.

وفي البرازيل أدت الشواغل الإنسانية إلى ظهور برامج ترحب بالمهاجرين واللاجئين خاصة الوافدين من هايتي وسوريا. وحاليا يعيش أكثر من ٦٥ ألف مواطن من هايتي في البرازيل ويتمتعون بحقوقهم الكاملة ويستفيدون من البرامج الحكومية. وعملت البرازيل في حدود قدراتها على استقبال النازحين بسبب الحرب والنزاع. وسنة ٢٠١٣، أرسينا نظاما لإصدار التأشيرات على أساس المساعدة الإنسانية للأشخاص المتضررين من النزاع في سوريا. ومنحت هذه التأشيرة لأكثر من ٨ آلاف سوري حتى الآن. ووقع التمديد في هذه السياسة التي أطلقت عليها الرئيسة ديلا روسيف عبارة سياسة الصدر الرحب، وذلك على امتداد سنتين إضافيتين. ويشكل السوريون أكبر عدد من اللاجئين في البرازيل اليوم. ولا يعد هذا العدد كبيرا مقارنة بحجم الأزمة ولكنه يمثل مساهمة قد تساعد العديد من الأشخاص برأينا.

ومن بين التعهدات التي قطعتها البرازيل أسلط الضوء على المصادقة على معاهدة تجارة الأسلحة والتنقيحات التي أدخلت على معاهدة روما التي اعتمدت خلال المؤتمر الاستعراضي في كمبالا. وتتعهد البرازيل أيضا بمواصلة جهودها في استضافة اللاجئين السوريين وإطلاق خطة عمل وطنية لفائدة النساء والسلام والأمن وغيرها من القضايا. كما نظمنا فعالية جانبية البارحة بالاشتراك مع اللجنة الدولية حول مشروع ريو الذي أشرفت عليه اللجنة في ريو دي جانيرو خلال الفترة بين ٢٠٠٩ و٢٠١٣. ونرجو أن تكون الاستنتاجات والدروس المستخلصة منها مفيدة. وعلى الرغم من أن البرازيل لا تعيش نزاعات مسلحة إلا أننا نؤمن بتحقيق قيمة مضافة من خلال مواصلة التعاون مع اللجنة الدولية.

كل ذلك إلى زيادة حادة في عدد الضحايا في كل أنحاء العالم مما يبعث على القلق ويدق ناقوس الخطر.

كما أصبحت المدن الآن مسرحا للحروب وبات المدنيون معرضين للتداعيات المروعة للنزاعات المسلحة.

وتدعم بنما بشدة الامتثال للقانون الدولي الإنساني وتعزيزه وتطبيقه عن طريق سياسات خارجية قوية. ونسعى إلى تعزيز عملنا على المستوى الثنائي والمستوى متعدد الأطراف وإلى ضمان حسن التأهب بما يخول لنا التعامل بشكل أكثر فعالية مع التحديات التي تواجهنا عند محاولة توفير الحماية للمدنيين وضمان احترام الكرامة الإنسانية والحقوق المدنية.

ونؤمن بأنه من واجبنا أن نُحدث التغيير اللازم لتعزيز الصمود أمام التحديات الإنسانية، ويرد هذا الهدف أيضا في إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث.

وقد عملت المفوضية الوطنية الدائمة المعنية بالقانون الدولي، والتي يرأسها وزير خارجية بنما، ممثلة في نائب الرئيس ووزير الخارجية، مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بنما على وضع خارطة طريق لتعجيل تطبيق الالتزامات الدولية التي تعهدت بها بنما.

وتُعنى هذه المفوضية المُشكلة من ١٢ مؤسسة عامة، بمساعدة الدولة على أن تفي بواجباتها الدولية المنصوص عليها في معاهدات القانون الدولي الإنساني، وعلى أن تُدرج هذه الأحكام القانونية في التشريعات الوطنية وعلى أن تضمن تعميمها على كل فئات المجتمع.

وترى بنما أن هذا المؤتمر والقمة العالمية المقبلة للعمل الإنساني يتيحان فرصة للمجتمع الدولي لمواجهة التحديات التي قد تنجم عن النزاعات والعنف والكوارث في المستقبل. وهناك حاجة ملحة للتعرف على المقترحات الجوهرية، بما فيها التدابير الوقائية، التي ترمي إلى معالجة الأسباب الجذرية لاندلاع هذه الأزمات الخطيرة.

وفي هذا السياق وفي إطار جدول الأعمال الذي تعمل عليه عدة أطراف، تتعاون حكومتنا مع منظمات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لإنشاء مركز إقليمي للشؤون اللوجستية المتعلقة بالمساعدة الإنسانية، والذي يُعرف بالمركز الإقليمي للمساعدة الإنسانية في بنما. ويرمي هذا المركز إلى جمع مختلف عمليات الطوارئ التي تجريها مختلف الجهات الإنسانية الفاعلة ضمن مرفق موحد وعصري و متكامل ينظم الشؤون اللوجستية للمساعدات الإنسانية المُقدمة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

شكرا جزيلا.

والعمليات في إطار الحركة للتصدي لظاهرة العنف القائم على الجنس والنوع الاجتماعي في حالات النزاع والكوارث وغيرها من حالات الطوارئ.

وفي المستقبل سيعمل الصليب الأحمر في ساموا بالتعاون مع زملائنا في الجمعيات الوطنية في المحيط الهادئ على تعزيز جودة البرامج ونطاقها لكي تشمل على نحو أوسع النوع الاجتماعي والتنوع وتحليل العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في جميع عمليات تقييم الاحتياجات. وسنعمد سياسات لا تتسامح إطلاقا مع ارتكاب الموظفين أو المتطوعين الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وسنحرص على وضع السياسات المناسبة مثلا لحماية الأطفال، ومدونات السلوك وآليات إعداد التقارير وعمليات الفحص والدورات التدريبية لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي له في صفوف موظفي ومتطوعي الحركة. وسنضع استراتيجيات وقائية قائمة على عدة اختصاصات متلائمة مع السياق المحلي الثقافي، وستشمل مبادرات مثل تعليم الأطفال. وسنبذل جهدنا لتوسيع نطاق برامجنا المتعلقة بالعنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي من خلال نهج يستند إلى الأدلة ويركز على الضحايا أو الناجين.

شكرا لكم.

سعادة السيد سيزار أ غوميز،

سفير ونائب الممثل الدائم لدى البعثة الدائمة لبنما

في جنيف

(الأصل باللغة الإسبانية)

السيدة نائبة الرئيس، يسر حكومة بنما أن تشارك في هذا المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين الذي يشهد حضورا مكثفا، وفي ذلك دليل واضح على الطابع العالمي للمبادئ الإنسانية، حيث يستوحي هذا المؤتمر جوهره من مبدأ الإنسانية والعمل الإنساني في العالم، الذي يتجسد في نموذج الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وبالنسبة لبنما، يقوم المؤتمر الدولي على هدفين أساسيين يستوجبان تدابير ملموسة: الهدف الأول هو تعزيز القانون الدولي الإنساني والهدف الثاني هو تعزيز العمل الإنساني الذي بات ضروريا للغاية في هذه الأوقات العصيبة التي نعيشها. وفي عالمنا المعاصر، يكتسي هذان الهدفان أهمية خاصة. وأصبحت الأزمات الإنسانية أكثر تعقيدا مما سبق فقد زادت وتيرة النزاعات المسلحة وتقلباتها، ناهيك عن المخاطر الطبيعية والأوضاع المناخية القاسية، بما في ذلك الظواهر الناجمة عن تغير المناخ، التي أصبحت اليوم واقعا ملموسا، إلى جانب العنف المنتشر والوضع المتردي للمهاجرين واللاجئين والنازحين، وأدى

سعادة السيدة مونیکا بولانيوس ،

**سفيرة ونائبة الممثل الدائم لدى البعثة الدائمة لغواتيمالا
في جنيف**

(الأصل باللغة الإسبانية)

السيدة نائبة الرئيس، إنه لمن دواعي سرور غواتيمالا أن تشارك في فعاليات هذا المؤتمر الدولي. ونعرب عن تقديرنا لما يبذله قادة الحركة والاتحاد الدولي، وطبعا، الجمعيات الوطنية، من جهود إلى جانب المتطوعين للتحضير لهذا المؤتمر البالغ الأهمية.

لقد صادقت غواتيمالا على معظم معاهدات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف الأربع لسنة ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية الثلاثة. وسنة ١٩٩٩، أنشئت المفوضية المعنية بتطبيق القانون الدولي الإنساني في غواتيمالا (COGUADIH)، وألحقت بوزارة الشؤون الخارجية مُتكوّنة من ممثلي مختلف المؤسسات المعنية. والمهمة الأساسية لهذه المفوضية هي تقديم المشورة للحكومة بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها من أجل تفعيل أحكام القانون الدولي الإنساني. وقد تلقت المفوضية خلال عملها على ذلك المساعدة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ودعمها التقني القيم.

ونرى أن المواضيع المطروحة خلال هذا المؤتمر من الأهمية بمكان لتحسين احترام القانون الدولي الإنساني، لأننا نمر الآن بوقت عصيب تتغير فيه طبيعة النزاعات والعنف باستمرار في مختلف أنحاء العالم.

كما تزايد عدد النزاعات المسلحة وحالات العنف المطولة. ونحن اليوم نشهد ظهور أنماط جديدة من النزاعات وتغيرات جديدة مما يضع الدول والأوساط الإنسانية أمام تحديات جديدة بدورها. ويشمل ذلك النزاعات داخل حدود الدول نفسها، والنزاعات المطولة التي تلحق الضرر بأنظمة الخدمات الاجتماعية، والنزاعات الإقليمية التي تلقي بثقلها على البلدان المجاورة، والعنف المستشري في المدن والمناطق التي يعيش فيها المدنيون، إلى جانب التفجيرات والاعتداءات على المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، والنزاعات المسيسة والعنف الذي تتسبب فيه أطراف ثالثة، والذي تسيره مصالح إجرامية وتجارية.

وعليه، نعرب عن قلقنا إزاء الجوانب المتعددة والمحددة، من قبيل الظرف الصعب الذي يمر به اللاجئين والنازحون داخليا، والقيود التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية للفئات الشديدة الضعف ممن يحتاجون الغذاء والعناية الطبية، إلى جانب الوضع الذي يعيشه المهاجرون والذي تفاقم بسبب كثرة مواطن الضعف، والهجمات التي تستهدف الأماكن المزدهمة مثل الأسواق والمدارس ودور العبادة، ناهيك عن استخدام العنف الجنسي كأداة حرب.

وعليه، يرحب بلدي بمشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع المعروض على المؤتمر للنظر فيه.

وعلى الرغم من أن أكبر صعوبة تعرقل تحسين وضع ضحايا النزاعات المسلحة تكمن في ضمان الامتثال للقوانين المعمول بها، علينا ألا نتغاضى عن المشاكل الناجمة عن تطوير وسائل الحرب ومناهجها في القرن الحادي والعشرين. وخير مثال على ذلك هو ما نراه من تطورات سريعة في القدرات العسكرية.

وتخول اتفاقيات جنيف صلاحية العمل على الأثر الإنساني للأسلحة، وذلك دائما وفقا للقاعدة التي تقضي بأن تجري كل الحروب بموجب مبادئ الاحتياط والتناسب والتمييز. ولقد رأينا تقدما في هذا الصدد بصدور حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، واتفاقية الذخائر العنقودية، ومؤخرا، معاهدة الاتجار بالأسلحة التي تنظم بشكل واف تجارة الأسلحة الصغيرة. وشهدنا ارتفاعا في عدد الضحايا البشرية جرّاء قلة الصكوك القانونية الملزمة المتعلقة بتجارة الأسلحة، ومن هذا المنطلق علينا أن نحرص على تطبيقها بشكل كامل عالميا.

وعلىنا أن نحقق نتائج ملموسة في مجال المواد المتفجرة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية. وغدت المدن مسرحا للمعارك أكثر فأكثر، ولكن لا مجال لأن نقبل بنقل الأسلحة إلى المراكز الحضرية، قاب قوسين أو أدنى من ديار المدنيين والمستشفيات والمدارس.

وتُعتبر غواتيمالا من البلدان التي قطعت تعهدا إنسانيا، واعدة بأن تعمل على سد الفجوة القانونية لمنع الأسلحة النووية والقضاء عليها والتعاون مع كل الأطراف المعنية لتحقيق هذا الهدف. وتعتبر بعض المبادرات مثل المبادرة الإنسانية بشأن الأسلحة النووية مجالاً للبحث عن حلول ملموسة لكسر الجمود المحيط بمنظومة التسليح.

كما نود أن نطرح موضوع استخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل الطائرات بدون طيار والأسلحة ذات التحكم عن بعد، والتي تُعقد أكثر فأكثر تطبيق القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بالتمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين أو المدنيين، ومبدأ التناسب والحروب غير المتكافئة، حين تكون هناك اختلافات عميقة بين الأطراف المتحاربة من حيث القوة والقدرات التكنولوجية، ومبدأ الاحتياط الذي ينطوي على اتخاذ كل التدابير الفعلية عند اختيار وسائل الهجوم وطرقه، وذلك من أجل تجنب، أو على الأقل تقليص، عدد الضحايا المدنيين.

ولا يمكن القبول بأي حال من الأحوال بالعنف الجنسي خلال النزاعات المسلحة والطوارئ الإنسانية، فهو جريمة وإهانة للضمير العالمي. ولكن للأسف لا تزال هذه الظاهرة موجودة ومتكررة.

الترتيب والتنظيم الجيد لهذا المؤتمر المهم كما نرجو لكم النجاح في مهمتكم الكبيرة.

تكتسب الحركة الدولية للصليب والهلال الأحمر أهمية استثنائية في عالم اليوم المليء بالاضطرابات والتحويلات والتحديات مما يجعل من قضايا وموضوعات المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين الذي شهدنا افتتاحه أمس تحت شعار "قوة الإنسانية" معلما بارزا لتعزيز القانون الدولي الإنساني، والذي نتمنى أن يحقق أهدافه من خلال النقاش والتداول البناء.

بصفته الوطنية يود وفد السودان أن يجدد التأكيد على الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وبالمبادئ والأسس الراسخة التي استند عليها انطلاقا من قناعاته بمبادئ الإنسانية والأخوة ومساعدة المحتاجين وضحايا النزاعات والكوارث وهو طرف أصيل في الصكوك الدولية الهامة للقانون الدولي الإنساني. وقد عمل السودان على إصدار التشريعات وإنشاء الآليات الوطنية لتحقيق الامتثال للقانون الدولي الإنساني ومن أهمها اللجنة الوطنية السودانية للقانون الدولي الإنساني المنشأة في عام ٢٠٠٣. وقد عملت اللجنة منذ إنشائها على عقد ورش العمل والندوات لرفع الوعي وبناء القدرات. وفي هذا الصدد يؤكد السودان على أهمية تعزيز الآليات الوطنية والدولية القائمة لترقية الامتثال بالقانون الدولي الإنساني وإخضاع أي مبادرات جديدة لمبادئ الحوار البناء والتوافق.

قدم السيد رئيس الجمهورية المشير عمر البشير ثلاث مبادرات لمعالجة قضايا النزاعات الداخلية واللجوء والهجرة. طرحت المبادرة الأولى قضية الأمن الغذائي ونشير في هذا الصدد بالشكر والتقدير إلى الاتفاقية الثلاثية بين ألمانيا والسودان ومنظمة الإيقاد وذلك لمساعدة اللاجئين والمجتمعات المستضيفة وتوفير الأمن الغذائي ومحاربة الجفاف وكذلك توفير فرص التدريب والتأهيل المهني.

والمبادرة الثانية تتعلق بالحوار الوطني الذي يسعى لتحقيق السلام وتوفير الأمن والاستقرار والمصالحات الوطنية مما يوقف النزاعات ويعالج أسباب النزوح واللجوء. وقد أكد السودان هذا التوجه بإعلان وقف إطلاق النار في منطقة دارفور ومناطق النزاع الثانية وهي جنوب كردفان والنيل الأزرق وعبر عن حرصه ليصبح سلاما شاملا من خلال الترتيبات الأمنية والسياسية. أما المبادرة الثالثة فهي استضافة أعداد كبيرة من الأشقاء من مواطني دول جنوب السودان وسوريا ومساواتهم مع المواطن السوداني في خدمات التعليم والصحة وكذلك حقوق العمل والتنقل.

وبحكم موقعه الجغرافي ومكانته الإقليمية يستضيف السودان الآلاف من اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين من دول مجاورة أخرى ويقدم لهم المساعدات والحماية المطلوبة دون دعم

وقد يكون من الأجدى في هذه الحالة تعزيز المناصرة، وحث الدول على إدخال إصلاحات من باب الأولوية لتحسين سيادة القانون وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية، بما في ذلك الأنظمة المدنية وأنظمة القضاء العسكري، من أجل التصدي لمشكلة العنف الجنسي أثناء النزاعات المسلحة وفي مرحلة ما بعد النزاع ووضع حد لمسألة الإفلات من العقاب لكل من يرتكب جريمة من هذا النوع. ومن الضروري العمل على كسر حاجز الإفلات من العقاب الذي يعرقل حاليا تحقق العدالة لفائدة معظم الضحايا. وعلينا أن نتحرك لضمان كشف حقيقة معاناة النساء وتحميل المعتدين مسؤولية أفعالهم. وعلينا أن نتخذ إجراءات تضمن على الأقل كشف الحقيقة وأخذ العدالة مجراها، وتُروج للمصالحة وتضمن توفير الرعاية الطبية اللازمة بما يُخول رد اعتبار الضحايا وكرامتهم.

وتؤيد غواتيمالا رفع العراقيل التي تواجهها النساء عند لجوئهن للعدالة في حالات النزاعات وفي مرحلة ما بعد النزاع. وندد بشدة كل انتهاكات القانون الدولي التي ارتكبت في حق النساء والفتيات خلال النزاعات المسلحة وبعدها.

ونرى أنه من المهم أن نتحدث في جدول أعمالنا عن مسؤوليتنا في حمايتهم. ويدعم وفد بلدي هذه الأولوية كليا، لأنها ستسمح لنا بإحراز التقدم في بقية المواضيع المطروحة. وأهم ما تنطوي عليه مسؤولية توفير الحماية هو أنه يُفترض على كل أعضاء المجتمع الدولي أن يمثلوا لمعايير سلوكية معينة في تعاملهم مع مواطنيهم. ويجب أن تفهم الدول بشكل واضح أنها إن أخفقت في تحقيق هذا الشرط الأساسي أو في الالتزام بواجباتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان فإنها ستتحمل تبعات ذلك. ومن خلال الدعوة لحماية المدنيين، نبعث برسالة أمل وإشارة قوية على التزامنا المشترك والشديد. ونحن قادرون بالفعل على حماية المستضعفين وتمكينهم من مواجهة التبعات الوخيمة للحرب.

ونرجو أن تساهم هذا المداولات والتدابير المقترحة في تعزيز قدرتنا الجماعية على حماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة والمستضعفين الذين يستوجبون رعاية فورية.

شكرا جزيلا.

سعادة السيد عبد الغني النعيم عوض الكريم،

وكيل وزارة الشؤون الخارجية، السودان

(الأصل باللغة العربية)

شكرا السيدة نائبة الرئيسة،

أرجو في البدء أن أتقدم بالشكر والتقدير للحكومة السويسرية والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر على هذا

الصحة التي تتسم بالضعف أصلاً وتحرم السكان المتضررين من الرعاية الصحية التي يحتاجون إليها حاجة ماسة لإنقاذ أرواحهم، وتعطل التقدم نحو تحقيق أهدافنا الصحية المشتركة. وبالتعاون مع اللجنة الدولية وغيرها من المنظمات في الأوساط المعنية بمبادرة الرعاية الصحية في خطر حثت منظمنا دولها الأعضاء على حماية الرعاية الصحية بعدة طرق من بينها: توثيق الاعتداءات على الرعاية الصحية والتبليغ عنها والتحقق بشأنها وإدانة مرتكبيها، وضمان توافر التشريعات المحلية وتنفيذها مع الواجبات المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني، والتعاون مع المنظمات الصحية والإنسانية لضمان تدريب العاملين في المجال الصحي خصيصاً على الإلمام بواجباتهم القانونية والأخلاقية والالتزام بها واحترامها.

وترحب منظمة الصحة العالمية بالتزام الحركة بالحد من مخاطر الكوارث كما هو متفق عليه خلال مؤتمر سندي، كما ترحب أيضاً بالتعاون مع اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية في هذا الصدد ويشمل هذا التعاون حماية المستشفيات من أي خطر بما في ذلك خطر العنف.

السيدة جاكلين دوروين دي غايلاند ، المديرة التنفيذية، الصليب الأحمر بفانواتو

(الأصل باللغة الفرنسية)

أود بادئ ذي بدء أن أعرب، باسم جمعية الصليب الأحمر في فانواتو، عن امتناننا للاتحاد الدولي واللجنة الدولية والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر في أستراليا ونيوزيلندا وفرنسا واليابان والصين على دعمها المستمر. وسأتكلم الآن باسم الجمعيات الوطنية في المحيط الهادئ.

(تابعت باللغة الانجليزية)

نرحب بصفتنا الجمعيات الوطنية في المحيط الهادئ بهذه الفرصة وننتهزها للبرهنة على دعمنا الشديد لبرنامج الاتحاد الدولي المتعلق بقانون مواجهة الكوارث. وبصفتنا دولا صغيرة تقع في المحيط الهادئ نتعرض بدرجات متفاوتة للكوارث الطبيعية. وأحسنا جميعنا بآثار الكوارث الطبيعية ونحن واعون بأهمية الأطر القانونية الصارمة والموجهة لغايات معينة والمعتمدة على المستوى المحلي في الحد من المخاطر حيث تسهل المساعدات الدولية وتعالج مختلف المسائل المتعلقة بتوفير المأوى حين تحل الكارثة.

وتبقى القوانين الدولية لمواجهة الكوارث والقواعد والمبادئ أولوية أساسية ونذكر هنا بالقرار التاريخي الذي اتخذته زعماء بلدان المحيط الهادئ سنة ٢٠١٢ الذي اعتمد توجيهات القوانين

خارجي يوازي حجم الأعباء التي يفرضها وجود هذا العدد الكبير رغم محدودية الإمكانيات المادية المتوفرة لحكومة السودان التي تعاني من آثار العقوبات الأحادية والديون لمقابلة احتياجات هؤلاء اللاجئين وغيرهم من شرائح السكان.

يدعم السودان كل الجهود المبذولة لمنع العنف الجنسي والنوعي ولمعالجة المخاطر التي تواجه العاملين في الرعاية الطبية. ولدينا في السودان تجربة رائدة بإنشاء إدارة خاصة لمكافحة العنف ضد الطفل والمرأة وقد حققت إنجازات عديدة.

ولدينا أيضاً تجربة ناجحة يمكن الاستفادة منها في تسهيل مرور المساعدات الإنسانية للمحتاجين داخل السودان من خلال لجان متخصصة تضم حكومة السودان ومنظمات الأمم المتحدة ولها آليات فاعلة. ويسمح السودان بمرور المساعدات الإنسانية من السودان لجمهورية جنوب السودان عبر برنامج الغذاء العالمي.

وفي الختام نتمنى لهذا المؤتمر أن يكمل بالنجاح وأن يخرج بتوصيات متفق عليها تساهم في دفع مسيرة العمل الإنساني وتعزيز القانون الدولي الإنساني.

وشكراً لكم

الدكتور رودى كوينكس ،

منسق لدى منظمة الصحة العالمية

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، السادة المندوبون الموقرون، تنتهز منظمة الصحة العالمية هذه الفرصة للإشادة بجهود حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر التي لم تنقطع من أجل حماية السكان المستضعفين ومدعمهم بالخدمات في جميع أنحاء العالم. وتعمل الحركة في أصعب الظروف وعادة ما يكون في ذلك خطراً على موظفيها ومتطوعيها. وتدرك منظمة الصحة العالمية العمل الجبار الذي تقوم به الحركة في معركتها المتواصلة ضد فيروس إيبولا في غرب أفريقيا. ونحيي كل من ساهم في هذه الجهود خاصة أولئك الذين ضحوا بحياتهم من أجل ذلك.

وتعرب منظمة الصحة العالمية عن امتنانها لمشاركة الحركة في الجهود المبذولة فيما بين الوكالات لتحسين تلبينتنا المشتركة للاحتياجات الصحية، بما في ذلك مجموعة الصحة العالمية. وتشيد منظمنا بشكل خاص بإنجازات مشروع اللجنة الدولية بعنوان "الرعاية الصحية في خطر". وتشكل الاعتداءات التي تستهدف الرعاية الصحية انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وتقيد الحق في الصحة، وهو حق مكرس في دستور منظمنا. وتقوض هذه الاعتداءات الأنظمة

سعادة السيدة أنابنسي رودريغز كاميو، السفيرة والممثلة الدائمة لدى البعثة الدائمة لجمهورية كوبا في جنيف.

(الأصل باللغة الإسبانية)

السيدة نائبة الرئيس، في هذا العالم المتشنج، الذي يزداد فيه تعقيد النزاعات المسلحة وطولها، من الضروري الترويج لتطوير قواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئه وتعميمها وتطبيقها.

وفي هذا السياق، نرى أن تعزيز القانون الدولي الإنساني سيساهم في زيادة احترام الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والسيادة، والسلامة الإقليمية للدول، وحق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ويجب منع أي تلاعب بالمثّل الإنسانية من خلال الانتقاء أو التمييز لتبرير انتهاك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وهو ما قد يؤثر على البلدان النامية.

ويسلط ذلك الضوء على الأهمية المستمرة لاتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩، وبروتوكولاتها الإضافية والمبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية الدولية التي اعتمدها الأمم المتحدة. وتبقى هذه الصكوك سارية المفعول فيما يتعلق بعمليات الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة التي تنتشر في العالم.

ولإيجاد حلول مستدامة لأكثر المشاكل الإنسانية إلحاحا اليوم، يتعين أن نعالج الأسباب الجذرية لها، من بينها ضعف التنمية والنظام الاقتصادي الدولي غير المتكافئ، وانعدام المساواة، وانتشار التهميش والنزاع الاجتماعي، والنزاعات المسلحة وانعدام الأمن، وغيرها من الأسباب.

ويجب وضع حد لكل التدابير القسرية التي تتخذ من جانب واحد بما يتعارض مع القانون الدولي، وذلك لأن تطبيق هذه التدابير قد يؤثر سلبا على الوضع الإنساني للبلدان المعنية. كما أن هناك حاجة ملحة لتعزيز القدرات الوطنية للبلدان النامية، لأنها من يتحمل وطأة هذه التدابير.

ونحن نواجه في هذا المؤتمر تحديا كبيرا يتمثل في إيجاد سبل تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني. ومن بين المقترحات المطروحة المبادرة بإنشاء آلية جديدة للرصد. ونرى أن هذه الآلية يجب أن تركز على تعزيز الحوار بين الحكومات وتبادل الخبرات والتعاون الدولي استنادا إلى هيكلية تحول دول تسييس العمل وتمنع النزعة الانتقائية في اختيار المثل الإنسانية التي يتعين الالتزام بها. ويجب علينا جميعا أن نحرص على أن لا تتعرض هذه الآلية لازدواجية المعايير، حيث يتعين على بلدان الجنوب الامتثال للقواعد، في حين يجري غض الطرف عن الانتهاكات الممنهجة التي ترتكبها

الدولية لمواجهة الكوارث ويحث بلدان المحيط الهادئ على تعزيز أطرها القانونية. ويستمتع قادة المحيط الهادئ إلى نداء مجتمعاتهم الوطنية بإعطاء الأولوية للقوانين الدولية لمواجهة الكوارث ويتجاوبون معها. وفي مستهل هذه السنة حين عصفت الإعصار الاستوائي بام بفانواتو، كان للقانون الدولي لمواجهة الكوارث دور هام في التقريب بين الاستجابة الدولية الواسعة والنظام المحلي لمواجهة الكوارث. ولولا هذه الأداة الهامة، لوجدت الحكومة نفسها مغمورة بسرعة بتدفق المساعدات الدولية، وهو ما يحدث عادة للدول الجزرية الصغيرة. وتبنت المكاتب الوطنية لإدارة الكوارث في المحيط الهادئ فكرة وضع مجموعة من التوجيهات حول القانون الدولي حول مخاطر الكوارث والذي تستند إليه الحكومات كنموذج عند سعيها إلى تعزيز أطرها القانونية لتحقيق التجانس وتوحيد سياساتها وإجراءاتها في كل بلدان المحيط الهادئ. ورسالتنا الأساسية للمجتمع الدولي أننا نلتزم منكم أن تراعوا على نحو مسؤول قدرات البلاد التي ترغبون في مساعدتها. فلنعمل على ألا تصبح المساعدات الإنسانية الدولية عبئا يعرقل جهودنا بدل أن يسهلها.

ويمثل الحد من مخاطر الكوارث والتأقلم مع تغير المناخ هدفان أساسيان لسياسات دول المحيط الهادئ. وسنة ٢٠١٠ كانت دول المحيط الهادئ الأولى في العالم التي اعتمدت سياسة أصلية تشمل الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ. وعلى الرغم من ذلك لا يزال الإطار التشريعي في معظم دول المحيط الهادئ بحاجة إلى تعزيز لإدراج التعهدات حول المعارف التقليدية بموجب إطار سينداي الذي صدر مؤخرا. ونرحب بالقائمة المرجعية الأخيرة حول القانون والحد من مخاطر الكوارث بوصفها أداة قيمة لحكومات الدول في المحيط الهادئ. ولكننا نريد أن نسلط الضوء على عدد من المسائل القانونية الأخرى التي ظهرت عقب عدة كوارث طبيعية. وأشير إلى السكن والأرض وحقوق الملكية والأطر القانونية كإحدى أهم القضايا في ضوء الواقع المتغير الذي يقضي بإجبار العديد من السكان في المحيط الهادئ على مغادرة ديارهم إلى الأبد بل حتى بلدانهم وذلك بسبب تغير المناخ في المستقبل القريب. إن معالجة مسألة هذه الحقوق في الأرض التي تخضع للأعراف وممارسات الأجداد لهو العامل الأساسي الذي سيساعد السكان على الانتقال إلى أماكن جديدة بسلام واستدامة. إن رسالتنا خلال هذه الجلسة هي ببساطة كالتالي: نشيد بعمل الاتحاد الدولي وجهوده لوضع قانون الكوارث في المحيط الهادئ. ولا يزال قانون الكوارث قيد البلورة في عدة بلدان، ولكن بلدان المحيط الهادئ ملتزمة بالحرص على أن يبقى هذا القانون على رأس جدول أعمال المنطقة وأن تعطيها الأولوية.

شكرا لكم.

ومع ذلك، هناك حاجة ملحة إلى صياغة منهجية ملموسة أو عملية وإتاحتها للجمعيات الوطنية المعنية. ولا بد من وضع أدوات مفيدة وعملية من قبيل قاعدة بيانات تفاعلية تمكنا من الاستفادة على نحو أفضل من أعمالنا ورسم خريطة حقيقية لنقاط استقبال المهاجرين واستراحتهم.

وعلاوة على ذلك، أود أن أتطرق إلى مشكلة رئيسية أخرى مرتبطة بالهجرة، لأنها تشكل أحد أسبابها، وهي مشكلة تغير المناخ. فنحن نعلم أن تغير المناخ يسبب بالفعل كوارث طبيعية ما انفكت تزداد وتيرة وتتسع نطاقاً.

وفي الوقت الذي تجري فيه مناقشات بشأن مستقبل الكوكب في باريس، تعمل الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر يومياً على مساعدة المستضعفين المتضررين من آثار تغير المناخ. ولذلك نهيب بجميع الجمعيات الوطنية الحاضرة فضلاً عن الحكومات أن توقع الالتزام المتعلق بتغير المناخ، الذي يركز على استباق المخاطر ومنعها. فمن خلال توحيد جهودنا مع دولنا نستطيع تعزيز عملنا والحد من تأثير تغير المناخ. وهذه مسؤولية تقع على عاتقنا.

وشكراً لكم.

سعادة الدكتورة ثريا دليل،

السفيرة والممثلة الدائمة لدى البعثة الدائمة للجمهورية الإسلامية لأفغانستان في جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيدتي نائبة الرئيس، المندوبون الموقرون، السيدات والسادة، بداية يسر حكومة الجمهورية الإسلامية لأفغانستان ويشرفها انتخاب السيدة فاطمة جيلاني، رئيسة الهلال الأحمر الأفغاني، رئيسة لهذا المؤتمر. ونحن على قناعة بأن معارفها وتجربتها العملية ستضيف قيمة للمداولات والقرارات الصادرة عن هذا المؤتمر.

نيابة عن حكومة الجمهورية الإسلامية لأفغانستان أعرب عن شكرنا للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر على عملهم الجاد لوضع مشاريع القوانين وعقد هذا المؤتمر. ويدعم وفدي ما ورد في كلمة سفير باكستان نيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

إن أفغانستان بلد عصفت به الأزمات المطولة والكوارث الطبيعية. ونحن طرف في اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين لسنة ١٩٧٧. ونحن على دراية بمسؤوليتنا إزاء احترام القانون الدولي الإنساني والقوانين العرفية الإنسانية الدولية. ويتولى المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان مهمة الإشراف

القوى العظمى. سيدتي نائبة الرئيس، ستساهم كوبا في تحقيق هذا الهدف ضمن روح العمل البناء وموجب السلطة الأخلاقية التي تستمدتها من التزامها الشديد برصد تنفيذ القانون الدولي الإنساني وتعزيزه. شكراً جزيلاً

السيدة أني بورلو بورديل، مديرة عامة، الصليب الأحمر الفرنسي

(الأصل باللغة الفرنسية)

السيدة نائبة الرئيسة، شكراً لكم على إتاحة الفرصة لنا للتحدث خلال هذا المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين، الذي نهنتئ الاتحاد واللجنة على تنظيمه الممتاز.

إن الآفات الجديدة تؤدي إلى الضعف، وقد حان الوقت للاستفادة من تجارب ائتلاف الصليب الأحمر والهلال الأحمر الثرية التي تكلفت بالنجاح للتصدي لتلك الآفات معاً، فلتجسد آنذاك قوة العمل الإنساني غير السياسية بمعناها الحقيقي.

ومن دواعي السرور أن مجلس المندوبين اعتمد إعلاناً مشتركاً بشأن حماية المهاجرين وتلبية احتياجاتهم وتمكينهم، أكد من جديد في قرار صادر عن المؤتمر الدولي. ولا تقع المسؤولية عن هذا الموقف على عاتق كل جمعية وطنية فحسب؛ بل هي مسؤولية جماعية بالنظر إلى نطاق هذه الظاهرة الاستثنائية. وقد تمكن المهاجرون في جميع أنحاء العالم من الاتصال بالصليب الأحمر أو الهلال الأحمر، والاستفادة من شارة الحماية. وتضطلع جمعيات وطنية كثيرة حالياً بإجراءات غير مسبوقه لدعم المهاجرين داخل حدودها الوطنية. ويجب علينا الآن أن نتناول مفهوم مسار الهجرة منذ وقت مبكر على الصعد الإنساني والاجتماعي والطبي والنفسي والقانوني والإداري. فهذا مسار خطير وفتاك، يقتضي منا أن نكون حاضرين في كل مرحلة من مراحلها ومبدعين في ما نتخذه من إجراءات دعماً للمهاجرين.

وينبغي أن يتسنى للمهاجرين التعبير بحرية، منذ نقطة وصولهم الأولى، عن الوجهة التي يختارونها ويوافقون عليها بعد أن تتاح لهم معلومات كاملة عن البلدان المستقبلية وآليات الاستقبال الموجودة فيها. ولا بد من تعبئة الحركة الدولية برمتها لتحقيق هذا الغرض. ونقترح عليكم في هذا الصدد إنشاء فريق عالمي معني بالهجرة، على غرار فرق الاستجابة للطوارئ التي ينشرها الاتحاد الدولي بنجاح منذ سنوات عديدة. ويمكن لهذا الفريق أن يقدم، في إطار الاحترام التام لحقوق الإنسان، الدعم اللازم على المستويات الإنسانية والاجتماعي واللغوي ويسهم في لم شمل الأسر طيلة مسار المهاجرين. وعلاوة على ذلك، نرحب بما وضعه الاتحاد الدولي من وسائل الدعم العام في ما يتعلق بالهجرة. ونشكر الاتحاد أيضاً على ما يقدمه من دعم عن طريق مكاتبه الإقليمية.

النزاعات وفي أوقات الكوارث. وندعم عملية استكمال وضع القرارات على أساس التوافق، كما سبق وأن أشارت عدة بلدان إلى ذلك خلال الجلسات التشاورية. ونرجو أننا من خلال التعاون مع بعضنا بعضاً سنتمكن من الحد من جميع أشكال العنف ضد العاملين في مجال المساعدات والأشخاص المستضعفين خلال النزاعات والكوارث والقضاء عليه في نهاية المطاف.

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديري للبلد المضيف، سويسرا، لاستضافتها لهذا المؤتمر. كما أعرب عن امتناننا لما بذلته اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والهلال الأحمر الأفغاني ومنظمات إنسانية أخرى من جهود في الاستجابة الإنسانية في أوقات النزاعات والكوارث في أفغانستان. وأشكركم على حسن الانتباه.

سعادة السيد تريونو ويو،

السفير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة
لجمهورية إندونيسيا في جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيدتي نائبة الرئيسة، بداية أهنتك على تعيينك رئيسة لهذا المؤتمر. كما نعرب عن شكرنا للجنة الدولية والاتحاد الدولي على عملهما على تحضير كل المحتويات اللازمة وتقديم الدعم اللوجستي لعقد هذا المؤتمر. ونحن واثقون من أن هذا المؤتمر سيتمخض عن مساهمات ملموسة تتماشى ومساعدتنا المشتركة القاضية بتعزيز العمل الأساسي لمبادئنا الإنسانية. كما نقر بأهمية هذا التجمع الذي يتمكن في إطاره ممثلو الدول من العمل معا مع الشركاء في العمل الإنساني للاضطلاع بتنفيذ الالتزامات المشتركة مع الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. ويتمثل موضوع مؤتمر هذه السنة وموضوع اللجنة ألف في قوة الإنسانية: مبادئنا أساس عملنا.

لقد واجهنا عدة أزمات إنسانية في مختلف أنحاء العالم وخاصة فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة والأزمات من فعل البشر. ونعرب عن التزامنا بمواصلة العمل على مواجهة هذه التحديات، ولكن هذه الأزمات تتواصل سنة بعد أخرى. لذا من المهم أن نضاعف جهودنا والتزاماتنا واعتمادنا على القانون الدولي الإنساني وامتثالنا له. وعلينا أن نواصل تعزيز جهودنا لمواجهة المخاطر الكامنة ومواطن الضعف التي قد تؤدي إلى أزمات إنسانية سواء بفعل البشر أو الكوارث الطبيعية. ونحن بحاجة إلى مواصلة تعزيز الصمود على جميع المستويات وبخاصة إلى تغيير نموذج العمل الإنساني ليتحول من المواجهة إلى الوقاية. كما علينا أن نضمن أن النساء وهي الفئة الأكثر تضررا من الأزمات وأكثر من يتضرر من الطوارئ الإنسانية على نحو متفاوت، يحظين بفرص

على برنامج السلام وإعادة التأهيل الذي تأسس في سبتمبر ٢٠١٠. ويعمل أعضاء المجلس نساء ورجال على تمهيد الطريق لإحلال السلام والاستقرار في البلاد. ويبرز وذلك أن السلام هو أحد أولويات الحكومة ويجب التعامل معها على نحو يجتذب المجموعات المعارضة المسلحة إلى طاولة المفاوضات ويشجعها على المشاركة في العملية الديمقراطية. وبالنسبة إلينا يجب أن تكون الدعوة إلى إحلال السلام حقيقية وشاملة وتعتمد على رؤية والتزام على المدى البعيد.

لقد دخلت أفغانستان طرفا في عدة اتفاقيات بما فيها الاتفاقيات المناهضة للأسلحة المتسببة في إحداث آثار عشوائية وأضرار مدنية وآثار اجتماعية واقتصادية وغيرها من التداعيات الوخيمة. وأثناء الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وضعت كل من أفغانستان وأستراليا وفرنسا مسودة قرار يقضي بالتصدي لتهديد المتفجرات المصنوعة ارتجاليا وأيدته ٢٧ دولة ووقع اعتماده بنجاح. وحصل آخر حادث من هذا القبيل في أوائل الشهر الماضي فقط، حيث انفجرت إحدى المخلفات القابلة للانفجار في وجه أطفال وأوقعت منهم ٨ ضحايا. وندين هذه الأضرار التي تلحق بالمدينين، بما فيها تلك التي تلحق بالنساء والأطفال.

وفقا للأمم المتحدة، تصنف أفغانستان من بين البلدان الاثني عشر الأكثر تعرضا للخطر من حيث الأزمات الإنسانية والكوارث، ولكنها أيضا الأضعف من حيث القدرة على التعامل مع المصاعب والتأقلم في العالم. ويتجسد ذلك في عدد الأفغانيين الذين يتضررون من الكوارث الطبيعية كل سنة ويبلغ عددهم ٢٥٠ ألف أفغاني. وأدى تدمير البيوت والمأوى بفعل الكوارث الطبيعية إلى نزوح أكثر من ٢٣ ألف شخص سنويا منذ سنة ٢٠٠٨. وتعرض أفغانستان إلى مختلف المخاطر مثل الزلازل والظروف الشتوية القاسية والانجرافات الأرضية والانهيانات الجليدية والفيضانات والجفاف والعواصف الرملية التي تهدد السكان في عدة مناطق من البلاد. وخلال حكم حكومة الوحدة الوطنية، نظرا لأهمية العمل الإنساني، أنشئ منصب جديد لوزير الدولة المعني بإدارة الكوارث والشؤون الإنسانية. ويشرف صاحب هذا المنصب على جميع جوانب إدارة المخاطر بما في ذلك الحد من المخاطر والاستجابة الفعالة ووضع الأطر القانونية وتنسيق جهود الأطراف المعنية على الصعيدين الحكومي وغير الحكومي، لتكوين نهج متجانس وممنهج. ويكتسي محتوى القرار ٦ للمؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر أهمية كبرى لتعزيز الجهود الجارية، خاصة فيما يتعلق بالقائمة المرجعية المرفقة.

ختاما، أوجه عنايتكم إلى أن أفغانستان ترحب بوضع القانون الدولي الإنساني وتعزيزه، إلى جانب قانون مواجهة الكوارث، والمعايير والأسس المرجعية للعاملين في مجال المساعدات وللجهات الأكثر تعرضا للخطر لكي يتلقوا معاملة تحترم كرامتهم خلال

الأشخاص ويحيط الغموض بمصير أقاربهم وذلك أكثر جانباً مأساوي في معاناة الأسر النازحة. ولحسن الحظ المتطوعون والموظفون من جميع أنحاء العالم التابعون لشبكة الصليب الأحمر والهلال الأحمر موجودون هناك الآن ليس فقط لتلبية الاحتياجات الأساسية وتقديم الطعام والماء والمأوى بل للمشاركة الفعالة في إعادة إحياء الروابط العائلية للأشخاص الذين فرقتهم النزاعات والكوارث مدركين أن هذه الخدمة ضرورية للحفاظ على الصمود في مواجهة المصاعب الجمّة.

ويشكل بناء الصمود أحد أعمدة برامج الصليب الأحمر الأمريكي على المستوى المحلي أو الخارجي. وسواء تعلق الأمر بتركيب نظم الإنذار بالحريق في منازل آلاف الأشخاص في المجتمعات المحلية في الولايات المتحدة، أو العمل مع المجتمعات المحلية في ميانمار على مشاريع للحد من مخاطر الكوارث، فإننا ملتزمون بتهيئة الظروف الآمنة للأشخاص التي تمكنهم من العيش بأمان وصحة وتمدهم بالمعدات اللازمة للتعامل مع الصعوبات والتعافي منها. ولسنا وحدنا في هذه الجهود الحيوية. ونحن نعمل بشكل وثيق مع شركائنا في الصليب الأحمر والهلال الأحمر وأصبحنا قادرين على التصدي للكوارث. ومساعدة الأسر على التعافي من المآسي. وبإمكاننا معاً أن نوسع النطاق للوصول إلى أكثر المجتمعات المحلية تهميشاً لتحسين حياة الأشخاص المستضعفين.

ويتجسد هذا الالتزام في مساعدة الأشخاص على تعزيز صمودهم في مبادرة تحالف المليار من أجل تعزيز الصمود، وهي مبادرة جريئة وشراكة وفرصة ستمكن من التأثير على نحو إيجابي في المجتمعات المحلية والأفراد والأسر في جميع أنحاء العالم. وتأتي هذه المبادرة في وقت توجد فيه حاجة ماسة إلى التضامن. كيف سينظر إلينا أطفالنا من الجيل القادم؟ ويحدونا الأمل المتقد بأن نتمكن من تحقيق عدة إنجازات من بينها تحسين صحتهم ورفاههم بشكل ملحوظ ووضع حد لوفيات وأمراض الأطفال التي يمكن الوقاية منها. وبصفته عضواً مؤسساً في مبادرة الحصبة والحمراء فإن الصليب الأحمر الأمريكي قد انكب على موضوع الحصبة والقضاء عليها لزهاء ١٥ سنة. وقبل إنشاء هذه المبادرة سنة ٢٠٠١، توفي أكثر من ٥٦٢ ألف طفل في العالم جراء الحصبة سنوياً. ومنذ ذلك الوقت، يساعد الصليب الأحمر الأمريكي وشركاؤه على تلقيح ملياري طفل في أكثر من ٨٨ بلداً، مما أدى إلى الحد من الوفيات بالحصبة بنسبة ٧٨ في المائة في العالم. ولا تزال الطريق طويلة أمامنا، إذ يلقى أكثر من ٣٠٠ طفل حتفهم بسبب مضاعفات الحصبة يومياً، ولكن أحرز تقدم هائل في هذا الصدد ونحن ملتزمون أيما التزام بالقضاء على المرض كلياً. وتقضي مهمتنا بالوصول إلى الضعفاء والمستضعفين، ونستمد منها كرامتنا وغايتنا.

ولعل رينولد نيبور أفضل من عبر عن ذلك حين قال "لا يمكن تحقيق إنجاز ناجح بشكل كامل في هذه الحياة، وبالتالي علينا

متساوية للتعبير عن تطلعاتهن والمشاركة في جميع مراحل المساعدة الإنسانية.

ونحن على قناعة راسخة بأن أحد أسس مواجهة مختلف التحديات الإنسانية يكمن في تنفيذ القانون الدولي الإنساني بالاستناد إلى اتفاقات جنيف لسنة ١٩٤٩. وبالتالي، فمن الضروري أن تعزز كل الأطراف مدى امتثالها واحترامها للقانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ومن جهتها ستواصل إندونيسيا اتخاذ إجراءات مختلفة على المستوى الوطني من أجل إدراج القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية في توجهاتنا العسكرية وإجراءاتنا. كما تنفذ الحكومة الأنشطة اللازمة لنشر هذه المبادئ في صفوف الأطراف المعنية المختلفة من أجل نشر الوعي حول أهمية هذا القانون على نطاق أوسع. وعلى المستوى الإقليمي أجرت الحكومة الإندونيسية بالاشتراك مع عدة بلدان أخرى حلقات عمل إقليمية لتوفير منتدى لتبادل فيه دول المنطقة أفضل الممارسات فيما بينها من حيث تنفيذ القانون الدولي الإنساني. كما أننا شاركنا في عدة مبادرات عالمية ترمي إلى التوعية بمسألة حماية المدنيين. وبالتعاون مع حكومات النرويج والأرجنتين وأوغندا عقدنا المؤتمر العالمي حول المطالبة بحماية المدنيين بموجب القانون الدولي الإنساني سنة ٢٠١٣. ويشارك أيضاً في ترؤس المشاورات الإقليمية لسنة ٢٠١٤ حول التحضيرات لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني بالتعاون مع حكومة اليابان.

وأختم بالتأكيد على الحاجة إلى زيادة التنسيق والتواصل بين الأطراف العاملة في المجال الإنساني والحكومات. فلن نتمكن من التأثير على نحو فعلي على الميدان دون بذل جهود منسقة ومتضافرة. ويكون ذلك خاصة من خلال استغلال القدرات الكاملة لجميع الأطراف المشاركة في الأنشطة الإنسانية.

شكراً.

السيدة بوني ماك ألفين هونتر ، رئيسة الصليب الأحمر الأمريكي

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، يسر الصليب الأحمر الأمريكي انتهاز هذه الفرصة للتوجه بكلمة إلى هذا المحفل. إننا نعمل معاً على تلبية الاحتياجات الإنسانية على نطاق غير مسبوق. فقد نزع في العالم أكثر من ٦٠ مليون شخص من ديارهم وهو أكبر عدد منذ الحرب العالمية الثانية، وذلك هرباً من العنف وانعدام الأمن والحرمان الاقتصادي. والأزمة السورية خير مثال على هذه الظاهرة حيث أصبحت المصدر الأساسي للنزوح. وبسبب هذه الأزمة وحالات الطوارئ الإنسانية الرئيسية الأخرى تتفاقم معاناة ملايين

على قناعة بأن منظومة العمل الإنساني ستبلغ ذروتها وتحقق استدامتها حين تأخذ الجمعيات الوطنية بزمام الأمور. ويعطي الصليب الأحمر الأسترالي الأولوية للعمل الإنساني على المستوى المحلي من خلال دعم بناء قدرات الجمعيات المحلية، والعمل على تعزيز قوانين مواجهة الكوارث على الصعيد الدولي ومن خلال الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على الصمود. ونحن نحث على الدفع بعجلة عمل الحركة في هذا الاتجاه.

وينكب هذا المؤتمر بجهد جهيد على النظر في القضايا الهامة المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني. ونحن على قناعة بأن الامتثال لهذا القانون هو السبيل الوحيد لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة وضمان الحفاظ ولو على مستوى معين من الإنسانية في خضم الحروب. ويشكل ذلك أساس عمل حركتنا، كما يعتمد الصليب الأحمر الأسترالي على برامج مكثفة وواسعة النطاق تتعلق بالقانون الدولي الإنساني، ولا نعمل فقط في أستراليا بل أيضا مع إخواننا وأخواتنا في المحيط الهادئ لتدعيم الإلمام بالقانون الدولي الإنساني وفهمه وتطبيقه. كما نعمل عن كثب مع الحكومة الأسترالية لتحقيق ذلك ونشكرها على دعمها لهذا العمل القيم، وهو دعم ضروري لتعزيز الامتثال للقانون. ويجسد القرار المتعلق بالامتثال فرصة تاريخية لكي تثبت حركتنا أننا مستعدون لمواجهة هذا التحدي. ويشجع الصليب الأحمر الأسترالي الجميع على تقديم الدعم لتحقيق هذه الغاية. شكرا.

سعادة السيد تاونغا موشايا يانمو،

السفير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة لجمهورية

زمبابوي في جنيف.

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، أهنئ في البداية اللجنة الدولية والاتحاد الدولي وأشكرهما على تنظيم المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين الذي يجمع بين الدول والجمعيات الوطنية وغيرها من المنظمات الدولية للتداول بشأن الحاجة إلى تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني إلى جانب مواضيع أخرى.

وحصلت زمبابوي على استقلالها بعد نزاع مسلح مطول. ولهذا، نعرب عن بالغ تقديرنا لأهمية القانون الدولي الإنساني وللدور المحوري الذي تضطلع به الحركة في سياقات النزاع. وتواصل زمبابوي الاستفادة من عمل الصليب الأحمر الزمبابوي واللجنة الدولية والاتحاد الدولي بفضل العمليات التي تنظمها لمواجهة الكوارث الطبيعية.

ولا يزال العالم يعيش على وقع النزاعات المسلحة بفداحتها وتعقيداتها. ونحمل جميعا على عاتقنا مسؤولية ضمان تحلي جميع أطراف النزاع بالمبادئ التي يستند إليها القانون الدولي

أن نتسلح بالأمل. لا يمكن تحقيق المغزى الكامل من أي شيء حقيقي أو جميل أو صالح بشكل فوري في السياق التاريخي، وبالتالي علينا أن نتسلح بالإيمان. لا يمكن أن ننجز أي عمل بمفردنا، مهما كان قيما، وبالتالي علينا أن نتسلح بالحب.“ لا شك أننا بالتسلح بالإيمان والأمل والحب في عملنا سنعلم من أداء هذه المهمة النبيلة والضرورية من خلال الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وعددها ١٩٠ جمعية، ويحدو الصليب الأحمر اليوم الفخر لوضع يدنا بيد كل واحد منكم.

السيد مايكل ليجي،

رئيس الصليب الأحمر الأسترالي

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، يعرب الصليب الأحمر عن قلقه إزاء العدد المتنامي للنازحين اليوم أكثر من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية بسبب النزاعات أو بغرض الهجرة. إن هذه الظاهرة قد أصبحت عالمية بحق، فقد انتشرت مسارات الهجرة في كل أنحاء العالم وفي كل الاتجاهات وتنوعت دوافع الهجرة وتعددت. ومن بين أبرز التحديات الملحة ظاهرة الهجرة القسرية وأكثر الأطراف المعنية بهذه الهجرة هي البلدان المجاورة في المقام الأول، ولكن ما من بلد بمنأى عن هذه الظاهرة. وتحدد مواجهتنا لهذه التحديات الهائلة مكانتنا بصفتنا أكبر حركة إنسانية في العالم. ونحن نعمل بجد على قضايا الهجرة في أستراليا ونسعى إلى المساهمة على الصعيد المحلي والوطني والدولي.

ويرصد الصليب الأحمر الأسترالي ظروف الاحتجاز، وقد عملنا مع الحكومة على وضع بدائل لاحتجاز المهاجرين وتنفيذها، كما ساعدنا عشرات الآلاف من الباحثين عن الحماية على الحصول على الرعاية اللازمة في إطار المجتمعات المحلية كما قدمنا خدمات في سياق إعادة الروابط العائلية على مدى عقود. وبالتعاون مع الصليب الأحمر المنغولي نشارك حاليا في ترؤس شبكة آسيا والمحيط الهادئ للهجرة ونتطلع إلى العمل مع جمعيات وطنية أخرى، والاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر لزيادة الدعم الإنساني للمهاجرين في المنطقة. ونؤيد بشدة إشراك جميع الأطراف في الحركة لمواجهة التحديات الإنسانية الجمة التي يتعرض لها المعنيون بالهجرة من منظور عالمي حقيقي.

ومن بين الميزات التي نخول لنا أن نكون فاعلين في مجال الهجرة حضورنا كحركة على امتداد مسارات الهجرة. ويمكننا عملنا في بلدان المنشأ والمقصد من النظر في أهمية إضفاء الطابع المحلي. وسواء على مستوى دعم جهود احتواء فيروس إيبولا، أو مواجهة الكوارث الطبيعية أو التصدي للأسباب الجذرية للهجرة، فإننا

ويؤكد اليابان على أهمية التصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع ويعرب عن تقديره لإدراج الكوارث في القرار ٣ المتعلق بالعنف القائم على الجنس والنوع الاجتماعي المزمع اعتماده خلال هذا المؤتمر. واستضافت طوكيو بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ندوة حول هذا الموضوع سنة ٢٠١٤. وخلال هذا المؤتمر، انضمت اليابان للمملكة المتحدة في تعهدها المتعلق بهذا الموضوع وشاركت في تنظيم فعالية جانبية. وسواصل تعاوننا بشكل وثيق مع الحركة على هذا البرنامج.

يؤكد إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، الذي أعتُمد خلال المؤتمر العالمي الثالث للأمم المتحدة حول الحد من مخاطر الكوارث في شهر مارس هذا العام، على: (أ) الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث من منظور بعيد المدى؛ (ب) "إعادة البناء بشكل أفضل"، أي استغلال الكوارث لتدارك مواطن الضعف وإعادة بناء مجتمع أكثر صموداً؛ (ج) التعاون بين الحكومة المركزية وبقية الأطراف، خاصة الحكومات المحلية والمجتمع المدني. ويتعين ألا تنطبق هذه النقاط على البنى الصلبة مثل البنية الأساسية المضادة للزلازل فحسب، ولكن أيضاً على الممارسات من قبيل نماذج المساعدات الطارئة وعادات الأشخاص في المجتمع المحلي وعقليتهم. وعقب زلزال مارس ٢٠١١، اضطلع الصليب الأحمر الياباني والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بدور فعال في إشراك المجتمعات المحلية في تعزيز الدعم وحشده من جميع أنحاء العالم.

وبالرجوع إلى التاريخ، كانت اليابان أول بلد آسيوي ينضم إلى اتفاقيات جنيف في ١٨٦٤. وكانت الجمعية الوطنية اليابانية من بين الجمعيات الخمس الأولى التي أسست الاتحاد الدولي سنة ١٩١٩. وأصبح صندوق الإمبراطورة شوكن الذي أنشئ سنة ١٩١٢ مرجع المساعدات في وقت السلم. وساعد هذا الصندوق الذي يشرف عليه كل من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية أكثر من ٦٠٠ مشروع في ١٥٨ بلد ومنطقة خلال المائة سنة الماضية. ونتوقع أن يتواصل دوره النبيل في تجسيد قوة الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

نشكركم جزيل الشكر.

السيدة أينا أروسان،

مديرة القانون الدولي والمعاهدات الدولية،

وزارة الخارجية في رومانيا

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، تقترن سنة ٢٠١٥ مع الاحتفال بالذكرى الخمسين لاعتماد المبادئ الأساسية السبعة للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. إن هذه اللحظات جديرة بأن نتوقف عندها خاصة لما تكتسبه من أهمية اليوم، في هذا المناخ الإنساني المحفوف بالتعقيدات والتذبذب وعدم الاستقرار. ومن

الإنساني. ويجب أن يُعمم تنفيذ هذا القانون والامتثال له في جميع أنحاء العالم، بصرف النظر عن حجم النزاع أو الأطراف المشاركة فيه أو زمن نشوب هذه النزاعات المسلحة. ويبقى القانون الدولي الإنساني الإطار القانوني الدولي المرجعي لتنظيم حالات الحرب وسلوك أطراف النزاع المسلح، ولحماية المدنيين وسجناء الحرب. وباعتقادنا، يجب أن يصبح هذا القانون مرجعاً حتى في حالات النزاعات المسلحة غير الدولية لأن النزاعات المسلحة تؤوّل إلى نفس التداعيات على المدنيين.

وفي هذا الصدد، تقرر حكومة زمبابوي بالحاجة إلى تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني. ولكن يجب أن يجري ذلك على نحو لا يفرض التزامات جديدة على الدول الأعضاء خاصة منها الالتزامات المنصوص عليها أصلاً في منتديات دولية أخرى. كما ندعو إلى أن تتناول الاجتماعات السنوية المقترحة الحالات الموجودة على المستوى الوطني وأن تصبح منابر شفافة تنكب فقط على المسائل المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني.

وأخيراً، تؤيد حكومتنا أيضاً القرارات الأخرى المتعلقة بالاحتجاز في سياق النزاعات المسلحة والعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. وتتصدى زمبابوي للعنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال قوانين وطنية تحمي النساء والفتيات من هذا العنف. وعليه، نعرب عن موقفنا الصارم إزاء هذا الشكل من أشكال العنف على الصعيد الدولي. وتنكب حالياً وسائل الإعلام على تغطية الأعمال الوحشية التي ترتكب ضد النساء والفتيات في النزاعات المسلحة. وتقع على عاتقنا مسؤولية وضع حد لذلك.

شكراً.

السيد كانسوكي ناغاوكا،

وزير، البعثة الدائمة لليابان في جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، يهنئ اليابان الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بمناسبة احتفالها بالذكرى الخمسين للمبادئ الأساسية السبعة. ونعرب عن بالغ تقديرنا للحركة لتكريس عملها من أجل القضية الإنسانية خلال السنوات المائة والخمسين المنقضية، ولعملها على الحالات الإنسانية الراهنة التي زاد من تفاقمها النزوح والعنف الناجم عن الأطراف غير الدول الذي جعل من هذا الوضع يبلغ أسوأ درجاته منذ ٧٠ سنة. وتشيد اليابان بمبادرة سويسرا واللجنة الدولية التي تقضي بتفعيل القانون الدولي الإنساني وقد ساهمنا في أهم المداولات المتعلقة بهذا الموضوع. ونتطلع إلى رؤية نتائج عمل هذا المؤتمر ونرغب في المشاركة في اجتماع الدول المزمع انعقاده العام المقبل.

الحاجة إلى إجراءات حاسمة يتخذها المجتمع الدولي، من خلال تضافر الجهود من أجل منع العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، ومكافحة الإفلات من العقاب وحماية ضحايا العنف الجنسي ودعمهم.

وأخيراً، يعرب وفدي عن عميق امتنانه للعاملين في المجال الإنساني والمتطوعين الذين يتعرضون لشتى المخاطر باستمرار لدى عملهم في السياقات الخطيرة وغير الآمنة. ونحن نقدر مساهمتهم القيمة التي تجسد خير تجسيد للمبادئ الأساسية للحركة وقوة الإنسانية وقدرتها على إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة البشرية.

وتؤيد رومانيا البيان الصادر عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. شكراً.

السيد فيليب ناينوكا،

المدير العام للصليب الأحمر الفيجي

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، بالنسبة لعدة دول في المحيط الهادئ، فصلنا الوقت والمسافة عن المشاكل التي يحاول القانون الدولي الإنساني أن يجد حلولاً لها. فالسلام والانسجام الذي يعم في عدة بلدان في منطقتنا، على امتداد جزء شاسع من هذا العالم، يشكل تحدياً لمن يناصر منا القانون الدولي الإنساني، خاصة في جنوب المحيط الهادئ، حيث ليس بوسعنا الشعور بالرضا إزاء ذلك. إن التداعيات المأساوية للحرب واقع يشملنا جميعاً ومن هذا المنطلق، ومن منطلق مهمة حركتنا، تتبع مسؤوليتنا المشتركة لاحترام اتفاقيات جنيف والقواعد الأخرى للقانون الدولي الإنساني وضمن احترام الآخرين لها. وعلى الرغم من أن موضوع القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف مواضيع يندر تناولها في مداولات برلمانات الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ، فإن مصادقة ناورو في يونيو ٢٠٠٦ على اتفاقيات جنيف قد أبرزت للمرة الأولى الطابع العالمي لهذه الصكوك. ولكن على الرغم من أن الطابع العالمي لاتفاقيات جنيف أمر جدير بالاحتفاء، إلا أن انتهاكات القانون الدولي الإنساني متواصلة. ولا شك في أن التحدي الأساسي في النزاعات المسلحة اليوم هو عدم احترام قواعد الحرب كما يجب، وليس الافتقار إلى القواعد. ولا يمكن أن تصبح القوانين فاعلة إلا باحترامها. وهذا ما أقره المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون. كما نعلم أن انتهاكات القانون الدولي الإنساني هي العامل الأساسي الذي يؤدي إلى الخسائر الحربية جمعاء. وعلى هذا الأساس، علينا أن نجد سبل ضمان احترام أكبر للقانون الدولي الإنساني، من أجل الحد من المعاناة البشرية التي لا طائل منها الناجمة عن النزاعات المسلحة.

خلال وقفة التأمل هذه، يمكن أن نتوصل إلى استنتاج واضح للغاية، وهو أن هذه المبادئ الأساسية لم توجه عمل الحركة توجيهها سليماً منذ اعتمادها قبل ٥٠ سنة فحسب، بل أصبحت أيضاً أكثر نجاعة في هذا العالم الذي تعصف به الاضطرابات وباتت أكثر حضوراً من أي وقت مضى وتجسد مرجعاً أخلاقياً نحن بحاجة ماسة إليه لنسترشد به في عملنا.

وتعلق رومانيا أهمية بالغة على الترويج للقانون الدولي الإنساني وتنفيذه. وبعد المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، صادقت رومانيا على البروتوكول الإضافي الثالث لاتفاقيات جنيف ١٩٤٩ ومعاهدة الاتجار بالأسلحة في أبريل ٢٠١٤، وبذلك تكون قد ساهمت مباشرة في دخول المعاهدة حيز التنفيذ السنة الماضية. ومنذ شهر فبراير ٢٠١٤، أصبحنا نعتمد على قانون جنائي جديد يراعي كلياً الأحكام ذات الصلة بمعاهدات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. كما تنعكس الأهمية التي توليها رومانيا لنشر القانون الدولي الإنساني في الإعلان الصادر سنة ٢٠١٣ بمبادرة من اللجنة الوطنية الرومانية المعنية بالقانون الدولي الإنساني عن ١٤ مايو يوماً وطنياً للقانون الدولي الإنساني. واحتفالاً بهذا اليوم، خصصت مجموعة فعاليات تنظمها السلطات الرومانية للترويج للقانون الدولي الإنساني سنوياً، بالتعاون مع الصليب الأحمر الروماني.

في عالم يعاني من احتياجات إنسانية غير مسبوقة، نرى أن احترام القانون الدولي الإنساني قد أصبح واجباً أخلاقياً واستراتيجياً على حد سواء. وفي هذا السياق، يعرب وفدنا عن امتنانه للسلطات السويسرية واللجنة الدولية لتسهيلهما المشاورات المتعلقة بتعزيز تنفيذ القانون الدولي الإنساني على نحو منفتح وشفاف وشامل للجميع. وتشاطر رومانيا الرأي القاضى بأن الآليات المعمول بها حالياً لتحقيق الامتثال للقانون الدولي الإنساني غير كافية وقابلة للتحسين. وعليه، نؤكد على دعمنا للقرار ٢ للمؤتمر الدولي وفكرة عقد اجتماع بشكل منتظم بين الدول لإتاحة منبر لمناقشة مواضيع معينة بعيداً عن التسييس والتقارير المقدمة بشكل طوعي عن تنفيذ القانون الدولي الإنساني على المستوى الوطني. كما نعرب عن تأييدنا للقرار ١ للمؤتمر الدولي، ونقر بالحاجة إلى إعطاء الأولوية لسد الفجوات الموجودة في القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بالاحتجاز والنزاعات المسلحة غير الدولية. ولا يزال موضوع الحرمان من الحرية في سياق النزاعات المسلحة يبعث على القلق الشديد ويعد دور القانون الدولي الإنساني ووضع معايير واضحة أمراً ضرورياً لحماية المحتجزين.

كما ترحب رومانيا بالقرار ٦ للمؤتمر الدولي واعتماد القائمة المرجعية بشأن القانون والحد من مخاطر الكوارث لكونها أداة ناجعة للتقييم ترمي إلى توجيه استعراض الأطر القانونية المحلية. ويشدد وفدي على أهمية القرار ٣ للمؤتمر الدولي ويؤكد على

فهناك أكثر من ٤٠٠ ألف نازح وهناك أكثر من مليون شخص يحتاجون للمساعدات الإنسانية العاجلة فهناك أكثر من ١٨٪ من المراكز الصحية معطلة وذلك لانعدام الأدوية الأساسية للأمراض المزمنة كالأنسولين والأمصال ومواد التخدير والمواد المستخدمة في العمليات الجراحية العاجلة وعمليات غسيل الكلى بالإضافة إلى أن أكثر من ٦٠٪ من المستشفيات لا يمكن الوصول إليها بسبب وقوعها في مناطق الاشتباكات ولقد تدهور الوضع الصحي في ليبيا حيث إن النظام الصحي وصل إلى درجة الانهيار التام. ولقد وردتنا أنباء من الجنوب الليبي الحبيب حيث يوجد هناك ٦ حالات من الملاريا في منطقة الشاطئ وتحديدا في مدينة القرصه. السيدة الرئيسة،

في الوقت الذي نثمن فيه عاليا ما تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر من جهود مضيئة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في ليبيا إلا أننا نتساءل حول عدم وجود العناصر الدولية للصليب الأحمر تحت ذريعة انعدام الأمن علما بأنهم موجودون بكثرة في دول أكثر توترا وانعداما للأمن. وفي هذا السياق يطالب وفد بلادي بما يلي:

١- الإسراع في إرسال العناصر الدولية للصليب الأحمر إلى ليبيا حتى يتمكنوا من الاطلاع عن كثب على الأوضاع الإنسانية السيئة.

٢- عدم التعامل المباشر مع المؤسسات الأهلية التي تعنى بالشأن الإنساني في ليبيا دون التنسيق المسبق مع الجمعية الليبية للهلال الأحمر وهي الجهة الشرعية الوحيدة المعنية بالشأن الإنساني في ليبيا وهي الجهة المخولة بالتعامل في هذا المجال.

وفي الختام يحدونا الأمل في أن تحافظ اللجنة الدولية للصليب الأحمر على طابع الحياد الذي عرفت به منذ إنشائها وألا تنجر إلى المسائل الخلافية ذات الطابع التسييسي كي تظل محتفظة بالاحترام التام من كافة الأطراف المتصارعة.

وشكرا السيدة الرئيسة.

معالي السيد حمادو كوناتي ،

وزير التضامن والعمل الإنساني وإعادة الإعمار

في شمال جمهورية مالي،

(الأصل باللغة الفرنسية)

السيدة نائبة الرئيسة، أعتبر هذا المؤتمر فرصة لأهنئ، باسم حكومة مالي، اللجنة الدولية وجمعية الصليب الأحمر المالية على ما قدمته ولا تزالان تقدمانه من مساعدة منذ تعرض بلدي لأزمة أمنية.

وأعرب عن دعم الصليب الأحمر في فيجي للقرار رقم ٢ للمؤتمر الدولي. وأنا على قناعة، وفقا للمشاورات مع زملائي في المحيط الهادئ، بأن كل الجمعيات الوطنية في المحيط الهادئ تؤيد هذا التوجه. وفي حين تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية في ضمان احترام القانون الدولي الإنساني، علينا أن نقر أيضا بأهمية الدور الذي يجب أن تضطلع به الجمعيات الوطنية في المحيط الهادئ في دعم العمل الفعال للمنبر الذي ينص عليه القرار، وسنشجع المشاركة الكاملة للدول في المحيط الهادئ بما يتماشى مع دورنا المساعد للحكومات ومهمتنا التي تقضي بالترويج للقانون الدولي الإنساني ومساعدة الحكومات على ذلك. ونرى أن منطقة المحيط الهادئ يجب أن تواصل مشاركتها في الحوار الدولي حول الدفع نحو احترام هذه الترساة القانونية. وعليه، من الضروري مشاركة بلدان المحيط الهادئ في بعثات لحفظ السلام في العالم لهذا الغرض.

ولا تزال ذكرى الحرب العالمية الثانية حاضرة في أذهاننا، إلى جانب ما نراه مؤخرا من عنف متزايد واضطرابات عدة في منطقتنا، ولذلك علينا أن نتذكر أننا لسنا سكان المحيط الهادئ فحسب، بل أيضا مواطنون في المحيط العالمي. ويعتبر تكريس المزيد من احترام القانون الدولي الإنساني عن طريق نظام ناجع للامتثال، تحسيدا حيويا لهذه الإنسانية المشتركة ومفتاحا لإطلاق العنان لإمكانات دولنا الجزرية الصغيرة لكي ترسي هذا الاحترام وتواجه التحديات التي تعترض تنفيذ القانون الدولي الإنساني اليوم.

الدكتورة سلوى الدغيلي ،

مستشارة وقائمة بالأعمال في البعثة الدائمة لليبيا

في جنيف

(الأصل باللغة العربية)

شكرا السيدة نائبة الرئيسة،

يطيب لنا في البداية أن نتقدم بخالص التهاني إلى الحكومة السويسرية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدائمة ومجلس المندوبين الموقر على عقد مثل هذا المؤتمر، متمنين لكم التوفيق والسداد خلال فعاليات هذا المحفل الدولي للخروج بالنتائج المرجوة التي من شأنها تعزيز واحترام القانون الدولي الإنساني.

منذ انعقاد المؤتمر الحادي والثلاثين عام ٢٠١١ شهد عالمنا تطورات متسارعة تمثلت في انطلاق ثورات الربيع العربي وما أعقبها من نشوب صراعات مسلحة وهجمات إرهابية في العديد من دول العالم على يد ما يسمون أنفسهم "داعش" فضلا عن الهجوم البربري الإرهابي على قطاع غزة وما نجم عن تلك الأحداث من وفاة الآلاف من الضحايا المدنيين وتشريد الملايين من اللاجئين والنازحين ولقد نالت بلادي نصيبها من تلك الأحداث المأساوية

وأعرب لكم مرة أخرى، باسم حكومة مالي، عن امتنان الشعب المالي للحركة الدولية وجمعية الصليب الأحمر في مالي.

وتتقيد مالي تماماً بالمبادئ الأساسية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وتشيد مالي بالتضامن والإخاء الدوليين، اللذين لولاهما لما أمكن الحديث عن الإنسانية.

وشكراً لكم.

سعادة السيد أحمد بامارني،

سفير، مدير مكتب المنظمات الدولية والمؤتمرات،

العراق

(الأصل باللغة العربية)

شكراً سيدتي نائبة الرئيسة،

يود وفد بلادي أن يتقدم بالشكر والامتنان إلى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر على الجهود الكبيرة لتنظيم وتيسير أعمال هذا المؤتمر.

سيدتي نائبة الرئيسة، تتعقد أعمال المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين في ظل تحديات كبيرة على أكثر من صعيد، وتعلمون أن العراق يواجه تحديات كبيرة منذ أن استولت منظمة داعش الإرهابية على مناطق في شمال وغرب العراق وقتلت الآلاف من المواطنين الأبرياء ولم تستث طفلًا ولا امرأة ولا شيخًا، وقامت ببيع العراقيات من الازيديين كسبايا، ودمرت المعابد والكنائس والمساجد والمواقع الأثرية، فهذه المنظمة الإرهابية لا دين لها ولا مذهب، وتدعي الإسلام إلا أن الإسلام منها براء، فهي تقف ضد كل القيم الإنسانية وتعاوي وتتحارب المجتمع الدولي ولا تعترف بالقوانين واللوائح الدولية. ورغم أن العراق في خط المواجهة الأول مع داعش، إلا إنها وباعتراف العالم أجمع، منظمة إرهابية عابرة للحدود وليس لها وطن وأعضاؤها ينتمون إلى جنسيات مختلفة وهدفها الرئيس هو القضاء على النظام العالمي ومنظّماته الدولية وفرض قوانينها الوحشية من القتل والذبح وحرق البشر وهم أحياء وبث الرعب في جميع أنحاء العالم. لذا فإن المجتمع الدولي كافة في حرب معها.

لقد أدت سيطرة داعش إلى نزوح أكثر من ٣ ملايين عراقي من مناطق سكنهم قسراً، وبالإضافة إلى أن العراق يستضيف أكثر من ٢٨٠ ألف لاجئ سوري، فقد التزمت الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان وبرغم انخفاض الموارد المالية الأساسية وهبوط أسعار النفط بتوفير المتطلبات الأساسية للنازحين واللاجئين السوريين، وهنا نتقدم بالشكر والامتنان لجميع الدول والمنظمات الدولية والإنسانية التي قدمت وتقدم المساعدات للعراق.

ففي الفترة من مارس ٢٠١٢ إلى أغسطس ٢٠١٣، شهدت مالي حالة من عدم الاستقرار السياسي والعسكري وانعدام الأمن أضعفت مؤسسات الجمهورية، وأدت إلى تشريد جماعي لسكان المناطق الشمالية نحو البلدان المجاورة، أي بوركينا فاسو والنيجر وموريتانيا، فضلاً عن انقطاع الخدمات الاجتماعية الأساسية عن مجموع المنطقة الشمالية من بلدنا.

وأعقب هذا الوضع، الإنساني غير المسبوق تفكيك النسيج الاجتماعي والاقتصادي وانتهاكات منقطعة النظير لحقوق الإنسان.

وطوال هذه الأزمة، استفادت مالي من دعم وتأييد جميع الجهات الشريكة في المجال الإنساني في إطار الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الأمر الذي مكّنها من الوقوف بكرامة وتلبية الاحتياجات الأساسية والإنسانية.

وقد كانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في طليعة العمل الإنساني في مالي. ولم يتسن لمدينتي غاو ومبكتو، اللتين وقعنا تحت سيطرة الجماعات المسلحة أن تؤديا واجباتهما الأساسية وتلبيا الاحتياجات الأساسية إلا بفضل بقاء هذه الجهات الفاعلة الإنسانية وتقديمها المساعدة من أجل توفير الخدمات الأساسية.

وتحبي مالي شجاعة العاملين في المجال الإنساني الذين يقدمون المساعدة إلى السكان المدنيين ولم يكفوا عن تقديمها في شمال بلدنا، رغم الأخطار المحدقة بحياتهم في كثير من الأحيان. وتدين مالي جميع الهجمات الإرهابية التي تستهدف القوافل الإنسانية وقوافل اللجنة الدولية في الغالب. وأغتنم هذه الفرصة لأشيد غاية الإشادة بجميع العاملين في المجال الإنساني، رجالاً ونساءً، الذين قتلهم رصاص الإرهابيين والجهاديين في ظل انتهاك مبادئ القانون الدولي الإنساني.

ورغم أن الأزمة باتت خلفنا بعد توقيع الاتفاقات، فلا بد من الاعتراف بأن بلدنا لا يزال يعيش أوقاتاً صعبة بسبب بطء عودة النازحين والتحديات التي تطرحها إعادة تكوين الخدمات الاجتماعية الأساسية، والتخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي، وتأمين مجال العمل الإنساني، وتعزيز التماسك الاجتماعي وحقوق الإنسان.

وتواجه مالي هذه الصعوبات، بل تواجهها بسهولة بفضل التضامن الدولي ودون الإقليمي.

وتؤيد مالي القرار المتعلق بتعزيز القانون الدولي الإنساني. وتدعم إنشاء آليات لرصد تنفيذ القانون الدولي الإنساني، إيماناً منها بأن احترام عدد من القواعد هو الذي يسمح للبشرية، في حالات انعدام الأمن والنزاع، بالعيش في ظل قدر مقبول من وسائل الراحة في القرن الحادي والعشرين.

الأحمر في لكسمبرغ في هذا الصدد. فهذه الجمعية التي تعتبر عضواً مؤسساً لوحدة بحوث الإيواء (Shelter Research Unit)، تقدم مع الجمعيات الشقيقة حلولاً مبتكرة في مجال الإيواء تناسب السياقات والثقافات واحتياجات الفئات الضعيفة. ويمكنكم الاطلاع في هذا الصدد على مثال على هذه الجهود في مدخل مركزنا للمؤتمرات.

ونرحب أيضاً بالتعبئة السريعة والفعالة لجمعية الصليب الأحمر في لكسمبرغ في سياق أزمة اللاجئين والمهاجرين التي تشهدها أوروبا حالياً. ولا تزال هذه المساعدة المقدمة إلى الأفراد الذين وصلوا إلى لكسمبرغ مثلاً يحتذى به.

وتعرب لكسمبرغ عن جزعها الشديد إزاء الثمن الذي يدفعه المدنيون، وبخاصة النساء والأطفال، في النزاعات المسلحة. فالأطفال هم الضحايا الرئيسيون للنزاعات، إذ يعانون معاناة شديدة بسبب حرمانهم من التعليم والاستقرار ووقوفهم شهداءً على الأعمال الوحشية. ولقد تسنى لنا تعميق هذه الملاحظة خلال نشاط مواز نظمناه أمس مع سويسرا والسيدة زروقي، الممثلة الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وفي العديد من السياقات، لا تزال المرأة ضحية للعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي. وبالتالي فإن القرار المتعلق بالعنف القائم على الجنس والنوع الاجتماعي جاء في الوقت المناسب ونؤيده تأييداً تاماً.

ومن مسؤوليتنا الجماعية وضع حد لما يعيشه السكان في مناطق النزاع من معاناة لا توصف ولا استمرار إفلات مرتكبي أخطر الجرائم من العقاب. وندين بشدة كل أعمال العنف التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية مثل المستشفيات والمدارس. ولا بد من التطبيق الصارم للقانون الدولي الإنساني، الذي يهدف إلى حماية المدنيين والحد من آثار النزاع المسلح. فالقانون الدولي الإنساني أداة لا غنى عنها لضمان حماية ضحايا النزاعات.

ومع ذلك، تظل أي مجموعة من القواعد عديمة القيمة ما لم تُحترم على أرض الواقع. وأود أن أعرب في هذا السياق عن دعم لكسمبرغ الكامل للقرار المتعلق بتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني. ونعتقد أن وضع آلية جديدة تتيح منتدى لتبادل الآراء والحوار بين الدول بشأن القضايا ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني عنصر أساسي، ونحن واثقون من أن كل الضمانات متاحة لمن لا يزال متردداً بعد مرور أربع سنوات من المفاوضات. لقد حان الوقت الآن لاتخاذ القرارات والعمل وفقاً لها!

وأخيراً، يشكل هذا المؤتمر خطوة هامة قبل ستة أشهر من انعقاد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. ونتمنى أن ينبثق من مؤتمر إسطنبول التزام سياسي جديد رفيع المستوى، لمواجهة التحديات

في شباط ٢٠١٥ تم تشكيل اللجنة الوطنية الدائمة للقانون الدولي الإنساني والتي تعتبر المرجع الرئيس في هذا المجال ولها الصفة الاستشارية للحكومة العراقية في مجال تخصصها. وتتناول اللجنة معالجة كل ما يحصل من انتهاكات لحقوق الإنسان في زمن النزاعات، ولها صلاحية استضافة الخبراء الوطنيين والدوليين وبحسب مقتضيات العمل.

نعلم جيداً أن الدول ذات السيادة وكذلك الأطراف المتنازعة عسكرياً والتي تعترف بالنظام الدولي والقوانين الدولية من الممكن أن تمثل لأحكام القانون الدولي الإنساني، ولكن التساؤل هنا هو ما مدى تأثير القانون الدولي الإنساني على منظمة إرهابية مثل داعش والتي تتعامل مع كل من يقع في أيديها بكل أنواع الوحشية. لذا لا بد من التأكيد على تحريم إعطاء أي صفة قانونية لداعش وأخواتها.

وفي مثل هذا المنتدى العالمي الكبير لا بد من الإشارة إلى الخطورة والتهديد الجدي الذي تشكله الأسلحة النووية على الإنسان والبيئة والمناخ والبنى التحتية. ونؤكد التزام العراق بأحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة وإن تأييد العراق للتعهد الإنساني المقدم من قبل النمسا يعكس مدى حرصه على دعم جميع الجهود المبذولة بغية الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

شكراً لكم.

سعادة السيد جان مارك أوشي،

السفير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة

لدوقية لكسمبرغ الكبرى

(الأصل باللغة الفرنسية)

شكراً لك سيدتي نائبة الرئيسة. تؤيد لكسمبرغ تأييداً تاماً البيان الذي سيُدلى به قريباً باسم الاتحاد الأوروبي.

ويرحب بلدي بمواضيع المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين. ففي عالم ين تحت وطأة النزاعات والكوارث الطبيعية، يأتي هذا المؤتمر في الوقت المناسب لندناش جميعاً التحديات التي تواجه النظام الإنساني الحالي ونؤكد من جديد قوة الإنسانية.

ويشيد بلدي إشادة متأثرة بالعمل الرائع الذي تضطلع به الحركة الدولية التي يعمل موظفوها والمتطوعون فيها يومياً في ظروف معقدة وخطيرة، معرضين حياتهم للخطر في كثير من الأحيان.

وتؤدي اللجنة والاتحاد والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر دوراً أساسياً في نجاح تنفيذ المبادئ الإنسانية. واسمحوا لي أن أعرب عن اعتزاز خاص بعمل جمعية الصليب

الحالية والمستقبلية بتضافر جهود جميع الأطراف الفاعلة، بما يتجاوز النظام الإنساني. وأمامنا الآن فرصة لزيادة فعالية أعمالنا ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمات. فلنغتنمها.

وشكراً لكم.

السيد أليخاندرو داي،

المستشار القانوني، وزارة الشؤون الخارجية، المكسيك

(الأصل باللغة الإسبانية)

السيدة نائبة الرئيس، تحرب المكسيك بالاحتفال بذكرى اعتماد المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر خلال هذا المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين.

خلال السنوات الخمسين الأخيرة، عززت الحركة دورها البارز كطرف دولي فاعل في المجال الإنساني. وفي نفس الوقت، ظهرت عوامل جديدة ومعقدة، مثل التطورات التكنولوجية في قطاع الأسلحة، والاحتباس الحراري، وانتشار الأوبئة وظهور أطراف جديدة في النزاعات المسلحة، وهي كلها عناصر تهدد سلامة المجتمعات برمتها. ولا شك في أن حدة النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية في عصرنا هذا قد اشتدت بشكل ملحوظ.

والمكسيك على قناعة بأن المبادئ الأساسية لا تزال ضرورية وسارية المفعول اليوم. ونشيد بمبادرة الحركة الرامية إلى التأكيد على هذه المبادئ ونرى أن التوصيات التي ستمخض عنها هذه المبادرة ستكون أساساً قيماً للاستراتيجيات التي تهدف إلى مواجهة التحديات العالمية المعاصرة.

كما أود أن أعرض عليكم بعض تفاصيل التعاون المثري بين المكسيك وبقية مكونات الحركة، مثل التعاون مع البعثة الإقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر، والتي تعمل في بلدنا منذ سنة ٢٠٠٢. وتقدم هذه البعثة دعماً ثميناً للسلطات العامة من خلال الدورات التدريبية للقوات المسلحة والتعليمات المتعلقة بمبادئ استخدام القوة والقانون الدولي الإنساني.

وللحكومة المكسيكية علاقات وثيقة بالصليب الأحمر المكسيكي، وهي أكبر شبكة للمتطوعين في العالم وتنجز عملها على أحسن وجه بوصفها جهة مساعدة للسلطات العامة. وهي الجمعية الوطنية في العالم التي تعمل بشكل مباشر ضمن منظومة الدفاع المدني. كما أنها عضو في اللجنة الوطنية للطوارئ واللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بالدفاع المدني ومعايير منع الكوارث.

وتولت المكسيك تعزيز تبادل المعلومات المتعلقة بأفضل الممارسات من حيث تدابير تحديد المخاطر ومنعها وتخفيف

وطأتها في المنتديات الإقليمية والدولية. وفي شهر مارس، كانت المكسيك من بين من روجوا لإطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ في اليابان. وتستفيد المفوضية المكسيكية المعنية بالقانون الدولي الإنساني أياً استفادة من الدعم القيم للجنة الدولية للصليب الأحمر والصليب الأحمر المكسيكي. ومن بين إنجازاتها المشهودة، إعداد مجموعة من اللوائح التي تنص على آليات العقاب في حالات سوء استخدام شعار الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وتسجيل تسعة مواقع أثرية لدى منظمة اليونسكو لتوفير حماية خاصة لها، وإعداد دورة تدريبية متخصصة تُنظم سنوياً عن القانون الدولي الإنساني.

والفجوات القانونية التي تشوب القانون الدولي الإنساني ليست التحدي الأساسي في الوضع الراهن، بل هو الإخفاق في تطبيق الأحكام الموجودة فيه أصلاً. ولسنا وحدنا من يعتقد ذلك بل اللجنة الدولية للصليب الأحمر ودول أخرى أيضاً. وتعرب المكسيك عن بالغ تقديرها للعمل الرائع الذي قامت به الحكومة السويسرية واللجنة الدولية للصليب الأحمر في السنوات الأخيرة لوضع آليات جديدة للحوار الجاري بخصوص هذه المواضيع.

وتعتبر المكسيك من بين أكثر المروجين لمبادرة التوعية بالتداعيات الإنسانية المأساوية للأسلحة النووية وهي أيضاً عضو في المبادرة الإنسانية الرامية إلى سد الثغرات القانونية المتعلقة بمنع هذا النوع من الأسلحة. وعليه، تعرب المكسيك مجدداً عن رأيها بأن استخدام الأسلحة النووية لا يتماشى مع مبادئ القانون الدولي الإنساني وأن القضاء عليها ومنعها يجب أن يكون أولوية. كما أننا نقر بصعوبة ضمان إجراء عمليات نقل الأسلحة التقليدية على نحو مسؤول، بحيث لا يؤدي استخدامها إلى انتهاك القانون الدولي الإنساني. وفي هذا السياق، تمثل معاهدة الاتجار بالأسلحة المعتمدة حديثاً حداً فاصلاً. وختاماً، تعد نتائج هذا المؤتمر الدولي في غاية الأهمية لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لسنة ٢٠١٦، وعلينا أن نتذكر أن ٨٠٪ من المساعدات الإنسانية اليوم مخصصة لمعالجة آثار النزاعات المسلحة، و٢٠٪ منها لمعالجة آثار الكوارث الطبيعية.

شكراً جزيلاً.

سعادة السيد ترونغ تانه نغوين،

السفير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة

لجمهورية فييت نام الاشتراكية في جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، نستيقظ كل صباح على أخبار تدمي القلب، بين اختطاف وقتل وتفجير وهجرة وتغير مناخ. وبعاني المدنيون، تحديداً النساء والأطفال الأبرياء. وما خفي عن

السيد إحسان طيب، الأمين العام لهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية بالمملكة العربية السعودية

(الأصل باللغة الإنجليزية)

أدعى إحسان طيب، الأمين العام لهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية
بالمملكة العربية السعودية

(الأصل باللغة العربية)

السيدة نائبة الرئيسة، السيدات والسادة الحضور،

تحية الإغاثة، تحية إكبار وتقدير للحكومة السويسرية والصليب الأحمر والهلال الأحمر وكل من شارك في الإعداد لهذا الملتقى وهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية بالمملكة العربية السعودية هي منظمة شعبية طوعية تعمل منذ أكثر من ٣ عقود وانطلقت لتصبح واحدة من ثمار خير المملكة العربية السعودية ذات الهدف الإنساني لتقديم يد العون للمحتاجين أيا كانت بلدانهم أو أديانهم أو أديانهم انطلقا من مسؤوليتها تجاه القضايا الإنسانية. وهي تقدم خدماتها المتنوعة من إغاثية وتعليمية واجتماعية وصحية وتنموية في معظم دول العالم عبر مكاتبها وممثليها في مختلف دول وقارات العالم رافعة شعار "إغاثة وتنمية وإعمار قولا وعملا".

وفي العام الأخير ٢٠١٤-٢٠١٥ (عام ١٤٣٤ هجرية) بلغ عدد المستفيدين من مشاريع وبرامج الهيئة ٧,٠٥٦,٤٣٨ مستفيدا وتوزيعهم حسب القارات: آسيا ٨٨٢ ٣٧٧ ٥ مستفيدا، أفريقيا ٥٢٨ ٦٢٣ ١ مستفيدا، أوروبا ٩٣٨ ٥٤ مستفيدا. وحيث إن الأحداث في كل من سوريا واليمن فرضت نفسها على الساحة مؤخرا وأفرزت أكثر أعداد من المتضررين بين لاجئ ونازح ومصاب ومشرد ومحتاج ومقعد فقد أولت الهيئة جل اهتمامها لمنكوبي تلك الدولتين دون التأثير والتقصير في سائر برامجها الإغاثية المنتظمة ومشاريعها التنموية المتعددة والتزمت بتقديم الدعم المادي والإنساني للأزمة السورية وتعددت في المؤتمرات الدولية في الكويت بتقديم ٤٠ مليون دولار وكرست جهودها وإمكاناتها المادية والبشرية لإغاثة ضحايا الصراع السوري الدامي وبلغ إجمالي ما أنفقته الهيئة حتى ٣٠ أبريل ٢٠١٥، ما يعادل ٣٦٨ ٣٢٢ ٢٦ دولارا أمريكيا وذلك بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة والمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر واللجنة الوطنية السعودية والجهات الحكومية والمؤسسات الإنسانية في كل من لبنان والأردن وتركيا ومصر. وفي اليمن، تم تكليف الهيئة بالمشاركة في تنفيذ حملة خادم الحرمين الشريفين للإغاثة العاجلة للشعب اليمني

الشاشة الصغيرة كان أعظم. ويشكل هذا تحدياً صارخاً وصعباً أمام الإنسانية. وفيما مضى، عانى بلدي فييت نام معاناة كبرى جراء النزاعات المسلحة، خاصة في صفوف المدنيين. وأصبحت "فتاة قبلة نابالم" بمثابة الرمز لتلك الحرب الشنيعة. وحتى بعد ٤٠ سنة من نهاية الحرب، فإنها لا تزال تلقي بتبعاتها الوخيمة التي لا تحصى ولا تعد على عشرات آلاف الأشخاص. علينا أن نعزز الامتثال للقانون الدولي الإنساني، خاصة اتفاقيات جنيف ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية. ويبدو أن الحاجة الآن قد أصبحت ماسة أكثر لمنتدى حوار ينعقد بانتظام بين الدول حول القضايا المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني وتحسين احترامه.

وفي هذا الصدد، في حين إننا نفضل اجتماعا دوريا بين الدول، نؤكد على أنه يجب أن يركز على تنفيذ القانون الدولي الإنساني استنادا إلى توافق طوعي وخارج عن أي سياق وغير ميسر، بدلا من صياغة تنقيحات أو وضع معايير جديدة تدرج في معاهدات القانون الدولي الإنساني المعمول بها حاليا. وفيما يتعلق بالتقارير حول الامتثال، فإننا نرى أن هذه الآلية المعتمدة لإعداد التقارير يجب أن تُنفذ على أساس طوعي ومن دون تحميل الدول أعباء مالية أو عملية.

وفيما يخص حماية الأشخاص المحرومين من الحرية، ندعو من خلال هذا النقاش إلى المزيد من المداورات لتحقيق المزيد من التقدم في نهاية المطاف من أجل ضمان حماية قانونية أكبر للأشخاص المحرومين من الحرية في سياق النزاعات المسلحة غير الدولية، خاصة لدى تحديد القوانين الدولية التي تضبط معاملة المحتجزين خلال النزاعات المسلحة غير الدولية. وفي حال عدم التوصل إلى توافق، فإنه من الأفضل أن تتمخض عملية التشاور بين الحكومات عن اعتماد صك غير ملزم.

كما نعلق أهمية في هذا السياق على العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي خلال النزاع وبعده. وإذ نندد بالعنف بجميع أشكاله ومظاهره ضد النساء وخاصة ضد الفتيات، وهن أكثر من يعانين خلال النزاعات المسلحة وحتى بعدها، فإن وفدنا الفيتنامي يؤيد اعتماد تدابير عملية للتوعية بهذا العنف والحد منه وقد شاركنا بالفعل في عدة برامج، على الصعيدين المحلي والدولي، في إطار القرار ١٣٢٥ لمجلس أمن الأمم المتحدة. وعليه، نؤيد التدابير المقترحة التي ستساعد على اجتثاث هذه الظاهرة الشنيعة في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.

سيبقى وفدنا على استعداد للمشاركة في النقاشات البناءة من أجل تحقيق نجاح هذه الفعالية. ويتعهد الوفد الفيتنامي بتعزيز العمليات الدولية الرئيسية للتأثير بشكل ملموس على الميدان.

شكرا.

سعادة السيد بيتر سورينسين، سفير ورئيس الوفد، البعثة الدائمة للاتحاد الأوروبي في جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، يشرفني أن أتحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الـ ٢٨. نحن نشهد اليوم تصاعدا في الأزمات والنزاعات المسلحة وتداعياتها الوخيمة على المستوى الإنساني. وبلغ عدد النازحين قسريا مستوى غير مسبوق. ولم يسلم أحد من هذه الظاهرة، بما في ذلك القارة الأوروبية. وأدرج الاتحاد الأوروبي مواجهته لأزمة اللاجئين في جدول الأعمال الأوروبي حول الهجرة. ونحیی مواجهة الحركة لهذه الأزمة وسنواصل دعم العمليات التي ترمي إلى مساعدة المستضعفين على امتداد مسارات الهجرة.

تبقى حماية المدنيين خلال النزاعات شغلنا الشاغل. فالنساء والأطفال هم من يتحمل العبء الأكبر لنزاعات هذا العصر. وندعو إلى احترام القانون الدولي الإنساني والمبادئ الأساسية للعمل الإنساني. ونؤيد بشدة القرار ٢ للمؤتمر الدولي. وأصبح من الضروري إقامة حوار بشكل ممنهج ومنظم من أجل تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني. ونؤيد بشدة تنظيم اجتماع دوري طوعي للدول لتوفير منتدى نناقش فيه القضايا الموضوعية والتقارير المتعلقة بتطبيق القانون الدولي الإنساني على المستوى الوطني. كما سنعرز الأعمال والدراسات من أجل بلورة منظور جنساني في القانون الدولي الإنساني. ونذكر بأن الحرمان من الحرية أمر متوقع حدوثه في جميع سياقات النزاع المسلح. وعليه، نرحب بالقرار ١ للمؤتمر الدولي.

إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وجمعياته الوطنية يعربون عن عميق قلقهم إزاء انتشار العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات النزاع والأزمات الإنسانية وغيرها من سياقات الكوارث. وشدد الاتحاد الأوروبي على التزامه بالتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر المساعدة الإنسانية من خلال سياسة النوع الاجتماعي لسنة ٢٠١٣ وخطة العمل المشتركة المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي وضعت مؤخرا. ونحیی تفاني الحركة في منع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك سياسة عدم التسامح إطلاقا مع ممارسات الاستغلال والاعتداء الجنسي التي يرتكبها الموظفون والمتطوعون. ونذكر الحاضرين بقلقنا إزاء العنف المسلط على المصابين والمرضى والعاملين في مجال الرعاية الصحية والمرافق الصحية ووسائل النقل الطبية. يكفي أن نلقي نظرة خارج قاعة المؤتمر لنرى أثر ذلك. ونرحب بالقرار ٤ للمؤتمر الدولي وجهوده لزيادة أمن مقدمي الرعاية الصحية.

الشقيق لمدة عام بمبلغ ٥٤ مليون دولار أمريكي، استفاد منها أكثر من ربع مليون محتاج يمني معظمهم متضرر من الأحداث العاصفة التي تمر بها بلادهم.

وبجانب العمل في كل من سوريا واليمن أجرت الفرق الطبية للهيئة عمليات القسرة والقلب المفتوح لواحد وخمسين مريضا ومريضة في السودان، وعالجت الهيئة أكثر من ٧ آلاف طفل صومالي من مرض سوء التغذية في مخيم تريون بمقديشو وأجرت عملية قلب مفتوح لـ ١٢٠٠ طفل يمني بطواقم من الأطباء السعوديين المتطوعين بالإضافة إلى عمليات المسالك البولية في عدة دول. وكذلك أجرت آلاف العمليات للعيون في إطار اتفاقيات التعاون التي أبرمتها الهيئة مع مؤسستي Sightsavers وأمانة اليوبيل الماسي البريطانيتين لتتعاون المنظمات الثلاث في برنامج مكافحة العمى في تنزانيا والتشاد وإريتريا والسودان وباكستان. واستفاد ٢٠ ألف متضرر من كارثة سيول جنوب ألبانيا من الحملة الإغاثية للهيئة وكذلك ١٥ ألف مستفيد في دولة بنين على إثر الفيضانات والسيول و١٤٠ ألف شخص استفادوا من توزيع مئات الأطنان من الأرز والسكر في النيجر وبوركينا فاسو، و٢,٥٤١,٠٠٠ أسرة تستفيد من حملة الهيئة لمساعدة منكوبي الحرب في غرب السودان في منطقة كردفان وتمثلت في توزيع كميات من الذرة والسكر والزيت. أما في شهر رمضان المبارك فتم توزيع ٢١١ ٣٢ سلة غذائية في ٢١ دولة تحتوي على العديد من الأطعمة الأساسية للأسرة كما ساهمت الهيئة بدور مميز في إصدار النشرات التوعوية والوقائية لمكافحة مرض الإيبولا.

ويُعد ما سبق ذكره اختصارا شديدا ومُماذج مما قدمته الهيئة على الصعيد الميداني والذي لم يعوق الهيئة عن المشاركة التفاعلية والتنسيق مع شركائنا في حقل العمل الإنساني حيث نظمت الهيئة الملتقى الدولي للعمل الإنساني بالتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي واللجنة الدولية للصليب الأحمر وعُقد في جدة بالمملكة العربية السعودية ونوقشت فيه قضايا قانونية.

كما شاركت الهيئة في مؤتمرات إغاثة الشعب اليمني في تركيا، والمؤتمرين الثاني والثالث للمنظمات الدولية غير الحكومية المانحة للشعب السوري بالكويت، ومؤتمر الإمارات الدولي لإنقاذ البصر الذي عقد برعاية المنظمة الدولية لإنقاذ البصر.

هذا جزء من أعمال كبيرة قامت بها هذه الهيئة متمنية لاجتماعنا هذا التوفيق في جهوده لخدمة العمل الإنساني في عالمنا المعاصر الذي أصبح فيه الإنسان ضحية للصراعات السياسية الطائفية والعرقية التي أفرزت ملايين الضحايا والمتضررين الذين ينتظرون منا مد يد العون والمساعدة.

ونسأل الله التوفيق.

تعرب الهند عن اقتناعها بجوانب القلق التي أعرب عنها المشاركون في المؤتمر. ويؤدي تعزيز القانون الدولي الإنساني ليشمل الأشخاص المحرومين من حريتهم في النزاعات المسلحة غير الدولية إلى تنفيذ آليات الحماية المعمول بها حالياً على أحسن وجه. ومن الضروري تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية التي تعمل على قطاعي الأمن والعدالة ومدها بالتمويل الكافي، ويتعين على المجتمع الدولي أن يضع أسس هذه الغاية و يقيم شراكات مع السلطات المحلية، حسب طلبها، لتعزيز قدراتها. ويتعين تأمين الأطراف الإنسانية التي تساعد المتضررين من النزاع المسلح، ويشمل ذلك إنشاء شبكة أمان لحماية المتطوعين. وعلى الجهات الإنسانية أن تعمل وفق الأطر القانونية المعمول بها ويجب ألا تضيء شرعية، ولو دون قصد، لتمهيد حيز ترتع فيه المجموعات الإرهابية المسلحة.

ختاماً، يجب أن يقع التحقيق فوراً في حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ومحاسبة مرتكبيه وفقاً للقوانين في هذا الصدد. وعلينا أن نضمن معاً وضع حد لوصم الضحايا والاستخفاف بهذه الجريمة والافات من العقاب. في الختام، تتطلع الهند إلى المشاركة في مداولات مثمرة خلال هذا المؤتمر.

شكراً.

السيد بونيفاس أيبود ،

الأمين العام للصليب الأحمر الكاميروني

(الأصل باللغة الفرنسية)

السيدة نائبة الرئيسة، اسمحي لي في البداية أن أعرب لك، نيابة عن الوفد الكاميروني، عن أحر التهاني على انتخابكم لرئاسة أعمالنا. وأعتقد أن مؤتمراً سيتكلل بالنجاح بفضل خصالكم الجوهرية وخبرتك الكبيرة بالقضايا التي تهم الحركة الدولية. وأود أن أطمئنك، سيدتي الرئيسة، بتعاون وفدي التام من أجل نجاح اجتماعاتنا.

يعاني بلدي الكاميرون، منذ بضع سنوات، رغم أنه ينعم بجو من السلام والاستقرار على الصعيد الداخلي، من آثار حالات الأزمة السائدة في بعض البلدان الشقيقة المجاورة. فهو يواجه في المناطق الشمالية تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين داخلياً الفارين من الفظائع التي ترتكبها جماعة بوكو حرام. وتشير آخر الأرقام الرسمية إلى وجود حوالي ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ نيجيري وزهاء ١٠٠ ٠٠٠ كاميروني نازح داخلياً. وبالمثل، تشهد المناطق الشرقية تدفق كثير من السكان من جمهورية أفريقيا الوسطى، هرباً من الأزمة الاجتماعية والسياسية التي تهز هذا

نرحب بدعوة الجمعيات الوطنية والدول إلى العمل معاً على تحقيق التزامات إطار سينداي والأهداف الإنمائية المستدامة. ومن الضروري تنفيذ هذا الإطار بفعالية بما في ذلك ضمان اعتماد نهج مشترك للتكيف مع تغير المناخ والحد من العوامل المسببة للمخاطر. وتضطلع الجهات المحلية مثل الجمعيات الوطنية بدور حاسم في هذا الصدد. ونرحب بمبادرة تحالف المليار من أجل تعزيز الصمود، خاصة لما فيها من إقرار بدور المجتمعات المحلية.

شكراً جزيلاً.

سعادة السيد أجييت كومار ،

السفير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة للهند

في جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، يكتسي هذا المؤتمر أهمية كبرى لتزامنه مع الاحتفال بالذكرى ٥٠ لاعتماد المبادئ الأساسية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وتمثل حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة والاضطرابات المنتشرة في العالم مناخاً مليئاً بالتحديات التي يتعين على المجتمع الدولي أن يواجهها. وثبتت أهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة الدولية بصفقتها وسيطا وشريكا إنسانياً في الأوقات الحاسمة ودورها في معالجة الحالات الراهنة التي تتسم بالتعقيد. كما برهنت الجمعيات الوطنية على مساهمتها القيمة في هذا الصدد.

السيدة نائبة الرئيسة، تقدر الهند تقديراً كبيراً الدور المستقل والمحايد الذي تضطلع به اللجنة الدولية في تخفيف معاناة ضحايا النزاع المسلح. ومن الواضح تمسك اللجنة الدولية بمهمتها ومبادئها الأساسية المتمثلة في الحياد والاستقلالية والسرية. وتضمن هذه المبادئ المكانة الفريدة من نوعها التي تتمتع بها اللجنة الدولية مقارنة بغيرها من الجهات في الأوساط الإنسانية ويتعين الحفاظ على هذه المكانة.

إن الهند تؤمن إيماناً راسخاً بالامتثال للقانون الدولي الإنساني، وبصفقتها طرفاً في اتفاقيات جنيف الأربع، تلتزم الهند بالامتثال وتحث عليه باستمرار. ونحن على قناعة بأن القانون الدولي الإنساني والآليات المعمول بها حالياً لا تزال أنسب إطار لضبط سلوك أطراف النزاعات المسلحة وتوفير الحماية للمتضررين. إن هناك حاجة ماسة الآن إلى تحسين الآليات المعمول بها حالياً لضمان احترام القانون الدولي الإنساني والامتثال له. ويجب أن تتوجه جميع جهودنا إلى ذلك. لقد أصبح الصليب الأحمر الهندي مقدم دعم أساسي في البلاد.

سعادة السيدة ليلى بهاء الدين،

مساعدة وزير الخارجية المعنية بحقوق الإنسان في مصر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، أصحاب السعادة، ممثلي الحكومات والجمعيات الوطنية، السيدات والسادة، اسمحو لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقدير مصر للجهود المبذولة من أجل تنظيم هذا المؤتمر. وفي المشاركة الواسعة التي نراها خير دليل على أهمية اللجنة الدولية والاتحاد الدولي وعلى الإرادة العالمية والصادقة لتعزيز القانون الدولي الإنساني والعمل الإنساني في عالمنا اليوم الذي يزرع تحت ويلات النزاعات المسلحة وتبعاتها على نطاق لم نشهد له مثيلاً منذ الحرب العالمية الثانية. وفي هذا العالم الذي ما فتئت تحدياته تتغير، من الأهمية بمكان أن يعمل كل المشاركين في هذا المؤتمر معاً في روح من التعاون للحفاظ على مبادئ العمل الإنساني من إنسانية وحياد وعدم تحيز، ولمواجهة الاحتياجات المتغيرة والمتفاقمة الناجمة عن الأزمات والنزاعات الراهنة.

ونحن على قناعة بأن أحد أهم التحديات التي تواجه العمل الإنساني يكمن في ضمان استمرارية تقديم الخدمات الإنسانية وخاصة ضمان تقديم الدعم المالي الكافي وحسن التنسيق. وأصبحت الأزمات الإنسانية أكثر تعقيداً نظراً لتزايد النزاعات المسلحة كما وكيفاً إلى جانب تواتر الكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها البشر والكوارث البيئية وتداعياتها الوخيمة على العدد المتنامي من الضحايا. ويتعين تعزيز قدرة اللجنة الدولية على مواجهة الكوارث من أجل مواجعتها على نحو أكثر فعالية وللبرهنة على أن اللجنة الدولية من أسرع الجهات الإنسانية وأكثرها فعالية عند حلول الكارثة.

ويتيح المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون فرصة للتداول بشأن القرارات والتفاوض بشأنها فيما يتعلق بعدة مواضيع، تشمل تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني، والوقاية والتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز القانون الدولي الإنساني الذي يحمي الأشخاص المحرومين من حريتهم. ونرى أنه من الأهمية بمكان التوصل إلى توافق في هذا الصدد. ونحن نتطلع إلى المشاركة على نحو فعلي في المداولات بشأن هذه المواضيع. وليس بوسعنا السماح بتسييسها لتجنب التأثير سلباً على الامتثال للمبادئ النبيلة التي نسعى إلى ترسيخها. أخيراً، نحن على قناعة بنجاح المداولات الجارية، وبأنه بالعمل معاً ستكون نتيجة المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين مساهمة قيمة في وضع الاستراتيجية والعمليات المناسبة للقانون الدولي الإنساني.

شكراً لكم.

البلد الشقيق منذ أكثر من عامين. وتشير الإحصاءات في هذه المناطق أيضاً إلى وجود أكثر من ١٠٠٠٠٠٠ لاجئاً منذ عام ٢٠١٣. وتضاف هاتان الحالتان إلى كوارث أخرى، مثل الفيضانات والمجاعة وسوء التغذية وانتشار الأمراض التي تنتقل عن طريق الماء، تكاد تكون متفشية باستمرار في هذه المناطق. وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أن جمعية الصليب الأحمر الكاميروني عملت، إلى جانب حكومة الكاميرون وسائر شركاء الحركة الدولية، على مساعدة السكان المستضعفين في مواجهة هذا التحدي الإنساني الكبير.

وفيما يتعلق تحديداً بالإجراءات المتخذة مع مكونات الحركة الدولية، يمكن أن نذكر الإجراءات التي يضطلع بها الاتحاد الدولي بالتشارك مع جمعية الصليب الأحمر الكاميروني في شرق الكاميرون، فضلاً عن المشاريع التي تنفذها جمعية الصليب الأحمر الفرنسي بالتشارك مع جمعية الصليب الأحمر الكاميروني لصالح اللاجئين في المناطق الشرقية، ومكافحة سوء التغذية والكوليرا في أقصى الشمال. وتنفذ عدة مشاريع مشتركة في مجالات توزيع المواد الغذائية وغير الغذائية وبناء المآوي وتوفير مرافق الصرف الصحي ولم شمل الأسر.

وأود أن أغتنم الفرصة المتاحة لي في هذا المنبر للتعبير عن خالص شكري لشركائنا من جهة، وأعني الاتحاد الدولي واللجنة الدولية وجمعية الصليب الأحمر الفرنسي، الذين انضموا إلينا للمساعدة في الحد من مواطن ضعف السكان المتضررين. فقد منحتنا اللجنة عدة مركبات صالحة للمناطق الوعرة بغية التدخل على نحو أفضل في أقصى شمال الكاميرون. وأعرب عن امتناني من جهة أخرى للأسرة الكبيرة من المنظمات الإنسانية وللمجتمع الدولي بأسره، على تعبئتهما الواسعة النطاق في هذه الظروف.

ولا شك في أن عملاً كثيراً قد أنجز كما قلت أعلاه. ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين فعله لضمان الدعم الكافي والأمثل لمئات الآلاف من اللاجئين والنازحين داخلياً الموجودين في إقليم الكاميرون. وأود انطلاقةً من هذا المكان أن أوجه باسم هذه الفئة نداءً رسمياً للحصول على مساعدة متعددة الأوجه وعون من الجمعيات الوطنية الشقيقة والاتحاد الدولي واللجنة الدولية وجميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني التي يمكن أن تدعم جمعية الصليب الأحمر الكاميروني في أداء هذا الواجب الهام. وأخيراً، أحيي الجهود التي تبذلها اللجنة والاتحاد الدولي من أجل إيجاد حلول منسقة للبلدان التي تقع ضحية لأعمال بوكو حرام، وهي الكاميرون والنيجر وتشاد ونيجيريا، كي تتسنى مواجهة هذا التحدي الإنساني على نحو أفضل.

وشكراً لكم.

سعادة السيد أيفان بيركوف،**السفير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة
لجمهورية بلغاريا في جنيف***(الأصل باللغة الإنجليزية)*

الدولي الإنساني ومعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان لطالبي اللجوء. ونولي عناية خاصة للمبادئ الأساسية المنبثقة عن اتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين: عدم التمييز، عدم المعاقبة على الدخول والإقامة غير القانونيين ومنع الطرد أو الترحيل. ونعرب عن تضامننا وتعاطفنا مع المحتاجين وفي ذلك خير دليل على دعم قيم الإنسانية. شكرا.

**سعادة السيد ألكسندروس ألكسندريس،
السفير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة لليونان
في جنيف**

(الأصل باللغة الإنجليزية)

تعرب اليونان عن تقديرها للموظفين والمتطوعين لدى حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الذين لقوا مصرعهم أثناء تادية واجههم الإنساني في محاولة منهم لحماية المبادئ النبيلة التي أرسستها الحركة. ويحدونا التواضع أمام حس الإيثار والتفاني الذي أبداه متطوعو الحركة وموظفوها والعاملون في المجال الإنساني ممن يخاطرون بحياتهم يوميا في مختلف بقاع العالم من أجل إنقاذ الناس.

ويبقى إنقاذ الأرواح في صدارة الأولويات الأساسية لبلدي كذلك. وتبذل اليونان قصارى جهدها لإنقاذ الفارين من الحرب والتهريب والفقر واليأس في خضم صراهم لعبور البحر على القوارب. ولقد أنقذ الصليب الأحمر اليوناني إلى حد الآن أكثر من ٩٠ ألف شخص في حوالي ٢٥٠٠ حالة بحث وإنقاذ في بحر إيجه منذ بداية السنة. واضطلع المجتمع المدني والصليب الأحمر اليوناني تحديدا بدور هام في هذا الصدد.

ونظرا لتركيز المؤتمر على الهجرة بشكل أساسي، وبشكل خاص على الفئات المستضعفة من المهاجرين، أكدنا على استخدام نظام للتشخيص السريع للمرضى في نقاط العبور في جزر شرق بحر إيجه من أجل تقييم الاحتياجات الطبية للاجئين والمهاجرين وعلاجهم. ويجري تنظيم وحدات طبية يوميا في مراكز ما قبل المغادرة تعمل على مدار الساعة في مراكز الضيافة المفتوحة.

وقد أنشأت وزارة الصحة العامة سجلا صحيا شخصيا للسفر من أجل اللاجئين والمهاجرين بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية الأوروبية، باستخدام المعلومات الفورية المتعلقة باحتياجاتهم الراهنة. ولقد حققنا الاكتفاء من حيث المواد الطبية والصحية من قبيل اللقاحات وغيرها وتغطية صيدلية للاجئين والمهاجرين المصابين بالأمراض المزمنة غير المعدية. ويكفي القول بأن حوالي ٢٠٠٠ لاجئ ومهاجر نقلوا إلى المستشفى في اليونان خلال الأشهر القليلة الماضية وذلك بتكلفة فاقت ٨٠٠ ألف يورو من الصناديق الوطنية.

السيدة نائبة الرئيسة، تعرب بلغاريا عن تأييدها للبيان الصادر عن الاتحاد الأوروبي. وأؤكد التزام بلدنا التام بالمبادئ الأساسية التي اعتمدت منذ ٥٠ سنة في إطار المؤتمر. وقد ساهمت هذه المبادئ إلى حد كبير في تعميم العمل الإنساني في جميع أنحاء العالم وساعدتنا على مواجهة التحديات العالمية التي تعترضنا اليوم. ونشيد باللجنة الدولية للصليب الأحمر على جهودها المتواصلة دون كلل أو ملل للحفاظ على المبادئ وعلى مساهمتها الثمينة في وضع القانون الدولي الإنساني. وتشكل اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية الركائز الأساسية للقانون الدولي الإنساني. وندعو إلى الاحترام الكامل لهذا القانون، على نحو يقوم على الحوار الشامل والتعاون. ومن الضروري أن تقوم المساعدة الإنسانية وحماية المحتاجين على المبادئ. وفي هذا السياق، نؤيد القرارات التي سعت على هذا المؤتمر، تحديدا القرار ١ للمؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

ومن الأهمية بمكان المشاركة والتنفيذ الفعال على المستوى الوطني للصكوك الرئيسية للقانون الدولي الإنساني وغيرها من الصكوك القانونية التي تؤثر على هذا القانون. ويستوجب الانتشار المهول للنزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية الذي نشهده اليوم مواجهة صارمة بشكل أكبر. ومن الضروري احترام الامتثال للقانون الدولي الإنساني وعليه نؤيد بشدة المشاورات التي عقدتها سويسرا واللجنة الدولية من أجل وضع آلية غير منحازة وغير مسببة وطوعية وقائمة على التوافق وتشرف عليها الدول وذات طابع عالمي.

تشكل زيادة أفواج اللاجئين اليوم والعدد المتنامي للنازحين داخليا تحديا إنسانيا غير مسبوق لنا جميعا. وتقع المسؤولية كلها على عاتق المجتمع الدولي ليتمكن من التعامل مع الوضع الصعب على الصعيد الإنساني في سوريا والعراق. وطالما يستمر النزاع في سوريا وفي المنطقة، فإن أزمة اللاجئين لن تنتهي. ويتعين أن يُوجه المجتمع الدولي كامل جهوده إلى إنهاء الأعمال العدائية في مناطق النزاع ودعم بناء المؤسسات وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وتعاطف مع البلدان المجاورة لسوريا والعراق، وهي أكثر من يتضرر من أزمة اللاجئين واسعة النطاق.

كما تواجه أوروبا وبلغاريا تحديا حالة طارئة أيضا. ولكننا نؤكد على موقفنا ولا رجعة فيه الذي يقضي باحترام القانون

ساعدت إلى حد الآن بسخاء في عمليات الاتحاد الدولي في اليونان. كما أشكر الأمين العام للاتحاد الدولي، السيد الحاج آس سي، على الزيارة الناجحة التي أجراها مؤخرا لليونان، والتي تعترف أيضا بالضرورات الإنسانية الموجودة اليوم في بلدنا.

وفيما يتعلق بقرارات هذا المؤتمر، أجدد دعمنا، خاصة للقرار ٢ للمؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر. علاوة على ذلك، فيما يتعلق بالقرار ١، نعرب عن تقديرنا الخاص للإشارة إلى النزاعات المسلحة غير الدولية، لأننا نؤمن بأن هذا المجال تحديدا هو الذي يفتقر إلى عنصر الحماية. زد على ذلك أننا وقعنا على التعهدين المفتوحين الذين تقدم بهما كل من سويسرا والنرويج، في إطار التزامنا الراسخ بدعم عمل اللجنة الدولية الإنسانية لتفصي الحقائق وبالحماية والتعليم في ظل النزاعات المسلحة

وأخيرا، نرجو أن ينجح هذا المؤتمر في تسليط الضوء على أن قوة إنسانيتنا المشتركة ستتغلب على تهديد الحروب والأزمات المطولة وستصبح "المعيار الجديد"، كما أشار السيد بيتر ماورير وهو محق في ذلك في خطابه أمس. وتقع على عاتقنا المسؤولية المشتركة لمواصلة تجسيد الأفكار الملهمة لهنري دونان على أرض الواقع من خلال العمل. شكرا لكم.

وفي مراكز استقبال المهاجرين، جرى إيلاء اهتمام خاص للفئات المستضعفة. وتسعى السلطات اليونانية جاهدة لتلبية احتياجات الأطفال دون مُرافِق والحوامل والأسر ذات العائل الوحيد من خلال مدهم بالحماية والمساعدة الخاصة وتوجيه الأموال القادمة من الاتحاد الأوروبي لهذا الغرض إلى وضع مراكز حماية مخصصة للأطفال دون مُرافِق، وذلك بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية وشركاء آخرين من الأوساط الإنسانية. علاوة على ذلك، يعمل الصليب الأحمر اليوناني بشكل خاص على تقديم الدعم النفسي للأطفال المهاجرين في مركز أيليوناس المفتوح، القريب من أثينا، وذلك لمساعدتهم على تجاوز الصدمة الناجمة عن رحلتهم الخطيرة. ونُقلت وحدتان متنقلتان للصليب الأحمر إلى مقدونيا في شمال اليونان قريبا من مركز استقبال اللاجئين على الحدود مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

ويعرب بلدي عن بالغ تقديره للعمل الإنساني المتعدد الجوانب الذي تضطلع به اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي إلى جانب منظمات أخرى في اليونان دعما لجمعيتنا الوطنية. وأنتهز هذه الفرصة لأشكر الجمعيات الوطنية الأخرى التي

١٠ - ٤

الجلسة العامة الرابعة: النقاش العام

الرجوع إلى
المحتويات

الأربعاء ٩ ديسمبر ٢٠١٥

(الساعة ٢ بعد الظهر)

**السيدة آن ماري هوبر هوتز،
نائبة رئيسة المؤتمر**

(الأصل باللغة الإنجليزية)

بعجلة العمل الإنساني. وبسبب النزاعات والاضطهاد، يهجر ٦٠ مليون شخص موطنهم، ولا يمكن أن نقبل بأمر كهذا ونحن في عام ٢٠١٥. لا يفهم ابني ذو الثمانية ربيعا، لماذا يُضطر الأطفال إلى عبور المياه الباردة حد التجمد في البحار في قوارب منفوخة. علينا ألا نسمح لأنفسنا كذلك نتفهم ذلك أو نقبله.

وما دفع بالوضع إلى ما هو عليه اليوم، عدم الامتثال للقانون الدولي الإنساني. ويتمخض عدم الامتثال عن تداعيات وخيمة وحقيقية، تلقي بثقلها خاصة على المدنيين. فالمدنيون لا دخل لهم في نشوب العنف ولكنهم هم من يتضررون وبأكثر الأساليب وحشية. ويهرب الناس من ديارهم لدافع حقيقي. وبالتزامن مع الترويج للامتثال للقانون الدولي الإنساني وتعزيزه، على الأوساط الإنسانية أيضا أن تمر إلى مرحلة جديدة تضمن فيها حماية اللاجئين.

وبينما أتحدث أمامكم الآن، تبذل الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر قصارى جهدها لتلبية احتياجات ملايين الضحايا الفارين. وفي سوريا وأفغانستان واليمن والصومال وغيرها من بؤر التوتر والنزاع المسلح، وفي تركيا ولبنان والأردن وكينيا وغيرها من البلدان المجاورة لهذه البؤر، والآن في إيطاليا وفي إسبانيا وألمانيا وفي بلدنا الداهرك، قد وسع الجميع حدود طاقته لتتسع لحجم الاحتياجات. ولكن علينا أن نتحترم أكثر ونتوقع دعما أكبر من حكوماتنا. كما نتوقع أن تحترم الحكومات مسؤولياتها القاضية بحماية قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين بموجب القانون الدولي، وتحديد القانون الدولي الإنساني.

وتجري خلال هذا المؤتمر مناقشة عدة برامج هامة، وبما أنني لن أتحدث إلا لثلاث دقائق فقط، أريد أن أسلط الضوء على دعمنا الشديد لمشروع القرار المتعلق بتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني، برعاية من اللجنة الدولية والحكومة السويسرية. ونعتقد أن هناك حاجة لإعادة الثقة بالقانون الدولي الإنساني والمعايير والمبادئ التي تسنده. ويعتبر القرار المتعلق بالامتثال خطوة ضرورية في هذا الاتجاه.

مساء الخير. سنواصل الآن نقاشنا العام. وبما أن الوفود المشاركة هذا المساء تختلف عن الوفود المشاركة صباح اليوم، سأضطر لتزديد القواعد التي تضبط هذا النقاش. يجب أن تكون مداخلات جميع المندوبين بموجب الفقرة ٤ من المادة ١١ من النظام الداخلي، حيث يمنع على أي من المندوبين التطرق إلى أي من المسائل المثيرة للجدل على الصعيد السياسي والعرقي والديني والأيدولوجي. كما أذكركم جميعا بأن المداخلات يجب ألا تستغرق أكثر من ٣ دقائق. وإذا كانت مداخلاتكم نيابة عن مجموعة أو بصفتمكم رئيس دولة أو من المستوى الوزاري يمكن أن تستغرق مداخلاتكم خمس دقائق. وفي هذه الحالة يرجى التنويه إلى ذلك قبل إلقاء الكلمة. وبصفتي رئيسة هذه الجلسة يتعين على أن أحرص على أن يحترم جميع المندوبين الوقت المخصص لهم وسأضطر إلى مقاطعة المتحدث وتذكيره بالقاعدة في حال تجاوز الوقت المخصص له. وأمامي ٤٠ وفدا على قائمة المسجلين للتحديث هذا المساء وأقترح أن نعطي الكلمة أولا إلى الصليب الأحمر الداهركي. لكم الكلمة.

السيد أندرس لادكارل،

الأمين العام للصليب الأحمر الداهركي

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، ينعقد المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين في سياق مستوى غير مسبوق من المعاناة الإنسانية. وأصبحت الحاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى لكي تجتمع الدول وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر لقطع التزام مشترك بالدفع

كما وضعت حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات إطاراً للسياسات العامة المصممة لضمان نشر حقوق الإنسان والالتزام بها وحمايتها والدفاع عنها وتطبيقها، على أن يكون الهدف الاستراتيجي هو تنفيذ أحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ذات الصلة.

وقام بلدي في العام ٢٠١٤ بإعادة تفعيل اللجنة المعنية بتنفيذ القانون الدولي الإنساني التابعة لوزارة الخارجية. وتكمن المهمة الموكلة إليها في ضمان التنفيذ الفعلي للقانون الدولي الإنساني في بوليفيا واقترح التدابير المناسبة الهادفة إلى تعزيز معاهدات القانون الدولي الإنساني ونشر المعرفة بهذه المجموعة من القوانين.

علاوة على ذلك، تقوم بوليفيا، بدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتعريف بالقانون الدولي الإنساني من خلال تنظيم دورات تدريبية سنوية مخصصة لموظفي الحكومة. ونُظمت دورتان منذ سنة ٢٠١٤ حضرهما أكثر من ١٠٠ موظف من جميع دوائر القطاع العام. وهذه الدورات، التي تشمل تدريب الضباط وضباط الصف على مسائل في غاية الأهمية تتعلق بالقانون الدولي الإنساني وحماية حقوق الإنسان، تتناول مواضيع من مثل تطبيق القانون الدولي الإنساني، والأعمال العدائية، والمقاتلين في علاقتهم بالقانون الدولي الإنساني، وحماية ضحايا الحرب، والأهداف العسكرية، والأسلحة التقليدية وغير التقليدية.

إن بوليفيا طرف في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وفي البروتوكولين الإضافيين لها لعام ١٩٧٧. وكما ذكرته سابقاً، تكون الأسبقية لمعاهدات وصكوك القانون الدولي الإنساني التي وقعتها بوليفيا أو صادقت عليها أو انضمت إليها حين تنص على حقوق أفضل مما ينص عليه دستور البلد، وتفسر الحقوق المعترف بها في الدستور في ضوء معاهدات القانون الدولي الإنساني عندما تكون هذه الأخيرة أكثر ملاءمة.

وهذا يعني أن قواعد القانون الدولي الإنساني التي اعتمدها بوليفيا بتوقيعها على اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ تتسم بالطابع الدستوري ولها الأسبقية على القوانين العادية.

وترى دولة بوليفيا المتعددة القوميات أن هناك تحديات إنسانية يجب أن نتصدى لها، كما يجب أن ننظر معاً في بعض القضايا ذات الاهتمام المشترك. ولهذا علينا أن نعمل معاً لإيجاد حلول عبر الحوار والتشاور ونسعى إلى تحقيق نتائج إيجابية مبنية على التوافق.

شكراً جزيلاً.

وسأنتهي مداخلتي بنقطة إيجابية، ألا وهي التعاون البناء بين الصليب الأحمر الدائم والحكومة الدائم. ونهني حكومتنا على وضعها مسودة دليل عسكري لاستخدامه في تدريب وتوعية القوات العسكرية الدائم لضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما نشكر السيد كرستن شتاور، الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف، لتزاسه لجنة الصياغة.

شكراً.

سعادة السيدة ناردي سوكسو إيتوري،

السفيرة والممثلة الدائمة لدى البعثة الدائمة

لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، جنيف

(الأصل باللغة الإسبانية)

السيدة نائبة الرئيسة، قررت دولة بوليفيا المتعددة القوميات بقيادة الرئيس والشقيق إيفو موراليس أيما، في العام ٢٠٠٦، أن تواجه التحدي التاريخي القاضي بالبناء الجماعي لدولة اجتماعية متحدة قائمة على قانون مجتمعي متعدد القوميات. ويتضمن ذلك التقدم نحو تحقيق هدف بناء بوليفيا الديمقراطية والمنتجة والمحبة للسلام والملتزمة بالتنمية الشاملة، وتشجيع تقرير الشعوب لمصيرها.

وينص الدستور الوطني على أن بوليفيا تحترم الحرية والمساواة والعدالة باعتبارها القيم العليا لنظامها القانوني، وأن لكل فرد حق التمتع بالحقوق والحريات والضمانات المحددة دوها تمييز بسبب العرق، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الآراء السياسية، أو الأصول الإثنية، أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية. ويشدد أيضاً الدستور على الطابع المسالم للبلاد وعلى أن بوليفيا تروج لثقافة السلم والحق في التمتع بالسلام والتعاون بين شعوب المنطقة والعالم سعياً إلى المساهمة في إرساء التفاهم المتبادل، والتنمية المتكافئة، والتبادل بين الثقافات، وضمان الاحترام الكامل لسيادة الدول. وتنبذ بوليفيا بشكل قاطع اللجوء إلى الحرب أو الاعتداء كوسيلة لتسوية الخلافات والمنازعات بين الأمم.

وقد صادقت أيضاً حكومة بوليفيا على سياسة حقوق الإنسان متعددة القوميات للسنوات ٢٠١٥-٢٠٢٠، ووضعت البلاد في مقدمة العاملين على حماية حقوق الإنسان في المنطقة، ذلك أن دستورها يدرج الحقوق والتوصيات التي قدمتها لجان الأمم المتحدة المراقبة للمعاهدات والاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

سعادة السيدة إيفيت ستيفينز،

السفيرة والممثلة الدائمة لدى البعثة الدائمة

لجمهورية سيراليون في جنيف.

(الأصل باللغة الإنجليزية)

لإعادة تدريب فرق الدفن وتقديم مجموعة أدوات النجاة للناجين، إلى جانب تدابير أخرى لإعادة تأهيل المجتمعات المحلية وتدارك الأضرار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الأزمة.

ختاماً، تتعهد سيراليون بمواصلة دعم عمل الحركة في جميع أنحاء العالم.

سعادة السيد بيدرو بارتولو،

السفير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة للبرتغال

في جنيف.

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، قد يتساءل سائل: ما هو الاتحاد الدولي في نهاية المطاف؟ ما الذي يدعو إليه؟ لماذا نحن بحاجة إليه؟ اسمحوا لي بأن أحاول الرد على هذه الأسئلة من خلال مثال واحد. في أغسطس من هذا العام، في حين كان العديد منا ينظر إلى الجانب الآخر من العالم، خصص رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد بيتر ماورير، الوقت والشجاعة أيضاً لزيارة العاصمة اليمينية، صنعاء، وطلب من العالم أن ينتبه لمعاناة اليمن. باختصار، هذه هي حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، هذا ما تدافع عنه. والعالم اليوم بحاجة لهذه الحركة أكثر من أي وقت مضى.

تشاطر البرتغال ولا شك الرأي الذي أعرب عنه ممثل الاتحاد الأوروبي نيابة عن دولة الأعضاء وعددها ٢٨ عضواً، ولكننا نود تسليط الضوء على بعض الجوانب.

إننا نثمن الدور الجوهري الذي تضطلع به اللجنة الدولية والتضحيات التي يبذلها العديد من موظفيها. ونقر بأهمية الحركة في التفاعل مع معاناة ضحايا الحرب وحالات الكوارث التي تلقي بتبعاتها على عدد هائل من الناس في العالم. وأعلن منذ ٥٠ سنة عن المبادئ الأساسية في فيينا وهي: الإنسانية، الحياد، عدم التحيز، الاستقلالية، العمل التطوعي، الوحدة والعالمية. برأيي، تبقى هذه المبادئ بالغة الأهمية أكثر من أي وقت مضى.

ومن المفيد بطبيعة الحال تأييد مبادئ القانون الدولي الإنساني ومعاييرها، ولكن الأفضل من ذلك ضمان احترامها. ومنذ آخر مؤتمر دولي، بقيت عدة بلدان طرفاً في النزاعات المسلحة. وتعرب البرتغال عن عميق قلقها إزاء حقيقة كون أغلبية الضحايا غير منتمة للقوات العسكرية بل لصفوف المدنيين. ونندد بجميع أشكال العنف المسلط على المدنيين ونرى أنه من الأهمية بمكان تعزيز التنسيق بين الأطراف الإنسانية وغيرها من الجهات المعنية.

السيدة نائبة الرئيسة، بداية تعرب سيراليون عن امتنانها لانتخاب سفير سيراليون لتولي نيابة رئاسة المؤتمر ويشرفنا ذلك.

ويتزامن المؤتمر مع الذكرى الخمسين لاعتماد المبادئ الأساسية السبعة لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وتعد هذه المبادئ التي استرشدت بها الحركة في عملها هامة بنفس القدر الذي كانت عليه منذ ٥٠ سنة. ولكن الأوضاع الحالية وطبيعة النزاعات في العالم تقوض احترامها. وفي هذا الصدد، يعد الموضوع الأساسي لهذا المؤتمر، قوة الإنسانية، تذكيراً هاماً بالقيم التي علينا أن نتبنها جميعاً لتحويل عالمنا إلى عالم أفضل.

ومن المزمع أن تناقش اللجان خلال هذا المؤتمر مواضيع معاصرة، أي مبادئنا أساس عملنا والتحديات العصرية للقانون الدولي الإنساني، وتعزيز الصمود لمواجهة الكوارث وحالات الطوارئ، والرعاية الصحية في خطر والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وموضوع الهجرة خلال الجلسة العامة. ويحدو سيراليون الأمل بأن المداومات حول هذه المواضيع وحول القرارات، ستحقق الكثير من التقدم في جهود مواجهة هذه التحديات.

يسر سيراليون أنها خرجت من أزمة فيروس إيبولا وأصبحت خالية منه تماماً وفقاً لمنظمة الصحة الدولية وذلك منذ ٨ نوفمبر ٢٠١٥. ولم يكن هذا الفيروس عدواً سهلاً المراس، فقد عصف بنا في وقت كنا نتعافى فيه من نزاع استغرق ١١ سنة. وعلى عكس حالات الحرب، لم يكن يخضع لأي قواعد أو تفاوض بشأن وقف إطلاق النار أو اتفاقات السلام. ولم يكن مآل تطور هذا المرض واضحاً، وراح ضحيته أكثر من ٣٥٠٠ شخص في سيراليون، ولكن بفضل المساعدات الدولية تمكنا من التغلب عليه ونحن ممتنون لذلك.

ونياًبة عن سيادة الرئيس أرنست باي كوروما، وحكومة سيراليون وشعبها، أتهز هذه الفرصة لأشير إلى عميق امتناننا لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر لما قدمته من مساعدات لكي نتصدى لأزمة إيبولا التي عصفت ببلدنا خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية. ولم نكن لنزبح معركتنا ضد هذا المرض لولا هذه المساعدة في حشد السكان ورصد جهات الاتصال وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والإدارة الطبية في مركزين في كناما وكونو والإشراف على تأمين مراسم الدفن بما يحفظ كرامة الضحايا. وفي المرحلة التالية لهذه الأزمة نرحب بتنفيذ البرامج التي وضعت

وعليه، نرحب بمقترح القرار الذي سيعتمد خلال هذا المؤتمر بشأن تعزيز حماية الأشخاص المحرومين من حريتهم. كما نحيط علما بالتقرير المتعلق بالقانون الدولي الإنساني والتحديات الناجمة عن النزاعات المسلحة في هذا العصر. وستتابع بكل اهتمام الحوار حول العمل الإنساني وغيره من النقاشات التي تركز على عدة مواضيع ذات أهمية بالغة للمجتمع الدولي اليوم، على غرار الهجرة ومخاطر الكوارث وتغير المناخ.

ويتصدر موضوع تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني أولويات البرتغال ونرى أنه يبقى أنسب إطار قانوني لتنظيم سلوك الأطراف وحماية المتضررين. ولذلك نرحب أيما ترحيب ونؤيد مبادرة سويسرا واللجنة الدولية بشأن تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني ونأمل فعلا أن يُعتمد القرار المقترح بالتوافق خلال هذا المؤتمر. وكما سبق وذكرنا السيد بيتر ماوير، لسنا بصدد التداول بشأن آلية مثالية هنا، بل عن أفضل تسوية واقتناص هذه الفرصة لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني.

ختاما، يسرني أن أعلمكم بأن بلدي قرر استئناف تقديم المساهمات الطوعية للجنة الدولية. وهذه إحدى الطرق التي نوّكد بها التزامنا بالحركة، ومن المزمع أن نقدم ١٠٠ ألف فرنك سويسري قبل نهاية السنة الجارية.

شكرا لكم.

سعادة السيدة فيسنا كوس ،

السفيرة والممثلة الدائمة لدى البعثة الدائمة لجمهورية كرواتيا في جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، نؤيد تماما البيان الذي ألقاه الاتحاد الأوروبي.

ويتزامن اجتماعنا اليوم مع نزاعات مسلحة وأزمات إنسانية في جميع أنحاء العالم، أدت إلى أكبر أزمة للاجئين منذ الحرب العالمية الثانية. وتشهد المنظومة الإنسانية في العالم تحديات غير مسبقة تؤثر مباشرة على عشرات الملايين من الناس. وتحيي كرواتيا الحركة لما تبذله من جهود دون كلل أو ملل لمساعدة المستضعفين، وذلك في غالب الأحيان في أصعب وأحلك الظروف وأخطرها.

وبالنسبة لكرواتيا، يبقى القانون الدولي الإنساني أساس حماية المدنيين وبقية الأطراف في النزاعات المسلحة. ولنا فناعة راسخة بأن الالتزام الصارم بسيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني أمر أساسي لتحقيق السلام والعدل في العالم.

وتلتزم كرواتيا بالترويج للامتثال للقانون الدولي الإنساني في صفوف الدول وغيرها من الأطراف إلى جانب مساءلتها على خلفيته. ولطالما دعونا إلى التنفيذ الفعال لآليات التحقيق والتتبع القضائي لانتهاكات القانون الدولي الإنساني وندعم بشدة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية. ومن المهم وضع سبل فعالة ومستقلة ومحيدة لرصد الامتثال للقانون الدولي الإنساني وفي هذا السياق نوّيد بقوة مشروع القرار حول آلية الامتثال للقانون الدولي الإنساني. ونؤيد بشدة تواصل العمل على حماية الأشخاص المحرومين من حريتهم خلال النزاعات المسلحة، الذي يرمي إلى صياغة وثيقة فعالة مبنية على تضافر الجهود.

ومن بين الخصائص التي تبعث على القلق في النزاعات المسلحة المعاصرة تواتر العنف الجنسي في سياق النزاعات ووحشيته حيث يستعمل كأداة حرب وكاستراتيجية للتهريب. إن استخدام الأطراف من غير الدول لهذا العنف يدعو إلى القلق بشكل خاص. ويتعين أن تبقى هذه المسألة في صدارة أولوياتنا. ومن الخطير أيضا أن تلقي الحرب بثقلها على ملايين الأطفال. والتبعات الإنسانية الوخيمة للنزاع في سوريا في التأثير على الأطفال. ويتعين أن يشدد هذا المؤتمر على ضرورة وفاء كل أطراف النزاع بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، خاصة مبادئ التمييز والنسبية والتحفظ.

لا يعتبر القانون الدولي الإنساني في نظرنا مفهوما قانونيا فقط. وفي نوفمبر ١٩٩١، أخرج حوالي ٤٠٠ مريضا وعاملا في المجال الطبي ومدنيين من مدينة فكوفا في كرواتيا على بعد بضعة كيلومترات من أوفكارا، حيث تعرضوا للقتل ورُمي بهم في مقابر جماعية. وتعرض مستشفى فكوفا للقصف باستمرار خلال الحصار الذي استمر ٨٧ يوما. وبالتالي لكرواتيا حساسية خاصة حين يتعلق الأمر بإحراز تقدم في الجانب الأمني للصحة، خاصة في سياق النزاعات المسلحة والاضطرابات الداخلية.

وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، عبر حوالي نصف مليون مهاجر عن طريق كرواتيا. ونعرب عن عميق امتناننا للمتطوعين والموظفين البالغ عددهم حوالي ٣٠٠ شخص من الصليب الأحمر الكرواتي ممن شاركوا في عمليات الاستجابة الإنسانية، خاصة في مخيم سلافونسكي برود الذي يأوي أحيانا ٥ آلاف شخص، وبذلوا جهودا مضية للم شمل الأسر التي تشتت خلال ترحالها. ختاماً، لقد أصبح القانون الدولي الإنساني ركيزة أساسية في النظام الدولي القانوني الذي يضبط النزاعات المسلحة. وتستخدم أحكامه لحماية هوية الأشخاص في أوقات الحرب وإنسانيتنا في أحلك الأوقات. ويتعين أن تكون أولويتنا اليوم تعزيز احترام هذه القواعد لصون الحياة والكرامة البشرية ولإعادة تأكيد مبدأ الإنسانية.

شكرا لكم.

السيد نغاكو سكونيانا ،**الأمين الأول، البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا في جنيف**

(الأصل باللغة الإنجليزية)

تنضم جنوب أفريقيا إلى البيان الصادر عن روندا نيابة عن المجموعة الأفريقية.

ونعرب عن تقديرنا للمساهمة والشراكة والتعاون مع الاتحاد الدولي على الصعيد القطري، وهو ما يرحب به كل الأطراف المعنية في جنوب أفريقيا العاملة في مجال القانون الدولي الإنساني. وحققت عملية التحضير لهذا المؤتمر على الصعيدين الوطني والإقليمي نجاحا باهرا عن طريق التعاون والعمل يدا بيد. ونجحت الحكومة في جنوب أفريقيا، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في عقد مؤتمرات إقليمية للجنة الدولية لتحسين الامتثال للقانون الدولي الإنساني بما في ذلك تعزيز هذه الترسنة القانونية الدولية العامة.

وجاء الموضوع المختار لهذا المؤتمر، قوة الإنسانية، في الوقت المناسب حيث كثرت التحديات والتهديدات وتنوعت أمام المجتمع الدولي في يومنا هذا. وتتراوح هذه التهديدات من النزاعات المسلحة، دولية أو غير دولية، إلى الهجرة والكوارث والأزمات الإنسانية والتنقل المستمر للأشخاص. ويؤمن بلدنا بأن هذه التحديات يجب أن تعالج على نحو عادل ومتوازن وبالتعاون مع الأمم المتحدة.

إن العمل الجاري الذي حققته اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية منذ إبرام اتفاقيات جنيف التاريخية في ١٩٤٩ شكل نجاحا باهرا. ويتعين مواصلة العمل بالمبادئ الأساسية ومنع انتهاكها في جميع الأوقات وعلينا أن نحصر على هذه الأعمدة الرئيسية لأغراض حماية نزاهة الحركة. وذلك يتزامن خاصة مع الاحتفال بالذكرى الخمسين.

وكانت اجتماعات الدول التي انعقدت بين المؤتمرين الدوليين، ناجحة حيث أتاحت الفرصة للدول لتعرب عن آرائها حول مختلف الخيارات الممكنة لتعزيز القانون الدولي الإنساني. وتقر جنوب أفريقيا في نفس الوقت بأنه يتعين بذل المزيد من الجهد في هذا الصدد.

وفي مستهل هذه التجربة، لا يزال وفدي قلقا إزاء عدم تناول موضوع المساهمات الهامة التي تقدمها بعض الدول بعد. ولا تؤيد حكومة جمهورية جنوب أفريقيا الرأي القائل بأن تعزيز القانون الدولي الإنساني يجب أن يتم من خلال مبادئ توجيهية غير ملزمة. ونشير في هذا الصدد إلى أن تنقيح القانون الدولي الإنساني لا يمكن أن يُطبق من خلال مؤتمر دولي يجمع الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافيين لسنة ١٩٧٧.

وترى جنوب أفريقيا ضرورة النظر في اعتماد نهج إقليمي في شكل مؤتمرات إقليمية كخيار من بين الخيارات المطروحة الآن لتعزيز تنفيذ القانون الدولي الإنساني والامتثال له. وفي المنطقة الأفريقية الجنوبية، أثبت هذا النهج نجاحه على نطاق واسع ويمكن اعتماده كنموذج.

لقد شاركت جنوب أفريقيا في المشاورات العالمية حول القضية الملحة للرعاية الصحية في خطر. وعلى غرار عدة دول، تتعهد بلدنا بالعمل مع أعضاء الحركة من أجل ضمان عدم استغلال الخدمات الصحية الضرورية على غير وجه حق. وتعرب جنوب أفريقيا عن قلقها إزاء التوجه المتنامي نحو الاعتداء على هذه البنى الأساسية دون أي تمييز، خاصة في النزاعات المسلحة، على الرغم من أنها ترمي إلى إنقاذ الأرواح لغايات الحرب. وفي هذا الصدد، يشرف بلدنا أن تستضيف حلقة العمل التي تجمع الخبراء حول موضوع الرعاية الصحية في خطر، ونعتقد أن نتائجها ستؤثر بصورة إيجابية على هذا المؤتمر الدولي.

وأخيرا، نأمل أن تتمكن في غضون السنوات القليلة القادمة من تضييق الفجوات الموجودة حاليا. ويرجو وفدنا طمأننتكم بأننا سنعمل مع جميع الشركاء للتوصل إلى التوافق سعيا لتحقيق التطلعات الثلاث الأساسية للمؤتمر، لا سيما منع العنف والتصدي له وحماية الأمن والحصول على المساعدات والخدمات الإنسانية والحد من مخاطر الكوارث وتعزيز الصمود.

شكرا لكم.

السيد سفين كريستينسون ،**رئيس الصليب الأحمر الآيسلندي**

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، السيدات والسادة، لقد نشأت في منطقة منعزلة في شمال آيسلندا. كان عالمي يعمه السلام وكان أعظم خطر برأبي يتمثل في دب قطبي جائع قادم من القطب الشمالي. والآن طبعا أصبحت أعرف أن العالم أكبر بكثير من ذلك وأن الخطر المحقق يذهب إلى أبعد من ذلك بكثير.

ومن بين المخاطر التي نواجهها اليوم هي الاحتباس الحراري، والذي قد يؤدي إلى اندلاع عدة حروب وكوارث في المستقبل. لقد تأهل الفريق الوطني الآيسلندي لكرة القدم لبطولة أوروبا التي ستجري فعالياتهما في فرنسا الصيف المقبل. كيف يمكن لأمة صغيرة الحجم، عدد سكانها ٣٣٠ ألف ساكن فقط أن تحسن عملا إلى هذا الحد؟ حسنا، صحيح، لدينا مدرب سويدي! ولكن السبب الحقيقي هو أن جميع أعضاء الفريق يخوضون المعركة من أجل بعضهم بعضاً ولا أحد منهم يعتبر نفسه أكبر

من الفريق. وهذا بالضبط ما يجب أن نطبقه على قضية تغير المناخ. علينا جميعنا، سكان هذه المعمورة، أن نكون أعضاء فريق واحد. وهذه الأرض ستكون الحكم. فهل سنحقق النصر أم ندوق الهزيمة؟ يعتمد ذلك علينا وعلى كيفية التعامل مع بعضنا.

وفي الوقت ذاته، علينا أن نتحرك بموجب مبادئنا الأساسية التي أصبحت تكنسي أهمية أكبر من أي وقت مضى. وعلينا أن نقر بالحاجة إلى تحسين الامتثال للقانون الدولي الإنساني ومعالجة مواطن الضعف وسد الثغرات التي تشوب تنفيذ القانون الدولي الإنساني. ونرحب بمختلف مشاريع القرارات المعروضة أمامنا والرامية إلى تعزيز هذا القانون وتسليط الضوء على أهميته.

كما أنتهز هذه الفرصة للتأكيد على أهمية اتخاذ موقف واضح والتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، أثناء الكوارث الطبيعية والتي تسبب فيها الإنسان.

وعلى حركتنا أن تواصل تحسين عيش المحتاجين. وعلينا أن نتذكر أن اللاجئين وضحايا الحرب وغيرهم من المستضعفين هم بشر مثلي ومثلكم. لهم أحلامهم وآمالهم مثلنا جميعا. ومن المهم أن يعاملوا باحترام وكرامة. وللصليب الأحمر واجب إنساني يقضي بمساعدة الضحايا أو النازحين لأسباب خارجة عن نطاق إرادتهم. ولهذا علينا أن نفعل شيئا.

شكرا.

سعادة السيدة إيزابيث لورين ،

السفيرة والممثلة الدائمة لدى البعثة الدائمة لفرنسا

في جنيف

(الأصل باللغة الفرنسية)

السيدة نائبة الرئيسة، سيداتي، سادتي، إن فرنسا تنضم إلى إعلان الاتحاد الأوروبي.

يشكل هذا المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون مناسبة للاحتفال بالذكرى الخمسين لاعتماد المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وتود فرنسا في هذه المناسبة الإشادة بالنشاط العظيم الذي تقوم به الحركة في كل أنحاء العالم والتذكير بالتزامها بهذه المبادئ واحترام القانون الدولي الإنساني. وتأتي هذه الذكرى في سياق مثقل بالصعوبات، إذ تؤدي خطورة الأزمات وتكاثرها إلى حالات من المعاناة لا يمكن القبول بها وإلى موجات نزوح جماعية وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني في كل أنحاء العالم. وتتواجد حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وهي أكبر وأقدم منظمة إنسانية عالمية، في الخطوط الأولى لتشهد على ما يحدث وتقدم المساعدة للضحايا.

لقد وجه الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس اللجنة الدولية نداء مشتركاً نهاية شهر أكتوبر الماضي هو الأول من نوعه أبرزها فيه ما يتميز به السياق الحالي من لإنسانية فاضحة. ولا يمكن التقاعس عن العمل أمام هذا الوضع. ولهذا يتيح هذا المؤتمر الفرصة للدول الأطراف في اتفاقيات جنيف لإعادة تأكيد وحدتها بشكل جماعي. ويعني ذلك التزام الجميع باحترام القانون الدولي الإنساني الذي غالباً ما يتعرض للانتهاكات، وهذا هو الدافع وراء دعم فرنسا لاعتماد القرار المتعلق بتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني. وسوف يشكل إنشاء آلية تجمع الدول الأطراف فضلاً عن التقديم الطوعي لتقارير وطنية وتنظيم مناقشات حول الموضوع دليلاً للالتزام الجماعي بتعزيز احترام اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية. إننا ندعو جميع الدول الأطراف إلى دعم إنشاء هذه الآلية. كما ينبغي أيضاً أن نُعزز بشكل ملموس حماية السكان المدنيين المتضررين من النزاعات المسلحة في كل الأوقات. وتدعم فرنسا بقوة اعتماد القرار الرامي إلى تعزيز حماية الأشخاص المحرومين من حريتهم في إطار النزاعات المسلحة غير الدولية وترحب بالنهج الاستشاري الذي تتبعه اللجنة الدولية.

أود الآن الإشارة إلى بعض المواضيع المحددة ومنها مسألة المرافق الطبية والفرق العاملة في مجال الصحة التي تستهدفها هجمات متكررة. يجب أن نركز أكثر من أي وقت مضى على الضرورة الواجبة باحترام حياد الخدمات الطبية، وحماية الجرحى والمرضى والعاملين في مجال الصحة، واحترام المرافق الطبية ووسائل النقل الطبية. والحركة خير شاهد على ذلك، فقد ضحى أعضاؤها مرة أخرى خلال هذه السنة بحياتهم ودفَعوا بذلك ثمن عملهم في الميدان. أما في ما يتعلق بأعمال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، فإن اعتماد قرار معني بهذه القضايا بهدف التوصل إلى إجراءات مشتركة لدرء هذا العنف ومواجهته، يشكل أحد التحديات المطروحة أمام هذا المؤتمر. وهو موضوع تعطيه فرنسا الأولوية. وتستطيع اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية تنفيذ أنشطة ملموسة في حالات النزاعات المسلحة نظراً إلى قدرتها على إقامة حوار مع حاملي السلاح وإلى قربها من السكان الذين يعانون من هذا العنف. وأود أخيراً أن أذكر الكفاح ضد تغير المناخ والمناقشات الجارية في باريس حول الموضوع.

أرجو سيدتي نائبة الرئيسة تسجيل تأكيد فرنسا على رغبتها في تعزيز المبادئ الإنسانية واحترام القانون الدولي الإنساني والمساهمة بشكل فاعل وبناء في المناقشات الجارية. وسنستمر في بذل الجهود نحو تحقيق هذا الهدف في هذا المؤتمر وخلال السنوات المقبلة.

شكراً.

سعادة السيدة ساين بوهلكي مولر ،

السفيرة والممثلة الدائمة لدى البعثة الدائمة
لجمهورية ناميبيا في جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، ينعقد هذا المؤتمر في وقت يحتاج فيه العالم أكثر من أي وقت مضى إلى المساعدة الإنسانية التي تقدمها حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر لوضع حد للمعاناة البشرية والأزمات الإنسانية المنتشرة.

ويتناسب موضوع هذا المؤتمر مع الظروف الحالية حيث أصبح من الأهمية بمكان أن نعيش بروح هذه الكلمات. يجب أن يشعر الذين يعانون الآن بالأثر الإيجابي لقراراتنا وعملنا على حياتهم وبأن الامتثال لصكوك القانون الدولي الإنساني يقع في صميم هذا العمل. ونشهد اليوم تصاعداً غير مسبوق في حجم المعاناة الإنسانية نتيجة للنزاعات والإرهاب والكوارث الطبيعية. وتضطلع الحركة حالياً بأنشطة متنوعة غير واردة في اتفاقات جنيف وبروتوكولاتها إلا أنها ضرورية لفهم القانون الدولي الإنساني واحترامه والامتثال له. وبالتالي من الضروري النظر بعناية في هذه الحقيقة.

وتقر ناميبيا بأهمية تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني وتعزيز تنفيذه من خلال التصدي للتهديدات التي تشكل خطراً على الحياة البشرية، إلى جانب تعزيز الأطر القانونية لإدارة المخاطر، وتهيئة ظروف تمكن من العمل التطوعي، وتعزيز دور الجمعيات الوطنية في مساعدة السلطات العامة في المجال الإنساني.

وتجدد ناميبيا تعهداتها بدعم دور الحركة في تشجيع الدول وغيرها من الأطراف المعنية على الامتثال لصكوك القانون الدولي الإنساني التي تطبق في كل الظروف واحترام مبادئ الإنسانية والحياد والاستقلال والعمل التطوعي والوحدة والعالمية التي تستند إليها الحركة.

وتنتقل إلى مجموعة الأنشطة العالمية الرامية إلى تعزيز القانون الدولي الإنساني والمزعم أن تجربتها الحركة. ودعونا لا ننسى خلال هذا المؤتمر وبعده أن إنسانيتنا تعتمد على الاعتراف بإنسانية الآخر.

شكراً لكم.

السيد خوسيه مارتين أي بيريز دي نانكلاريس ،

نائب المدير العام لدائرة القانون الدولي،
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، إسبانيا

(الأصل باللغة الإسبانية)

السيدة نائبة الرئيسة، يسرني أن أتوجه إلى هذا المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ولا يسعني إلا أن أهنئ الحركة الدولية على تنظيم هذا الحدث الهام.

أود بدايةً أن أشير إلى أن إسبانيا تؤيد تماماً البيان الذي ألقى هذا الصباح باسم الاتحاد الأوروبي.

يمكنني التأكيد على أن لدى إسبانيا شعوراً قوياً بضرورة الالتزام بالقانون الدولي الإنساني. إننا نرحب بانعقاد هذا المؤتمر ونأمل في إجراء نقاشات مثمرة بشأن التحديات الإنسانية الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي. ونؤيد مشاريع القرارات التي ستطرح للنقاش والمبادرة الخلاقة التي تشمل منتدى النقاش المسمى "مختبر لبلورة الرؤى".

كما ترحب إسبانيا بالاحتفال بالذكرى الخمسين لاعتماد المبادئ الأساسية للحركة التي تحدد التوجيهات لتقديم المساعدة الإنسانية، وهي تقدر الدور المركزي الذي لعبته الحركة في صياغة هذه المبادئ وترسيخها.

أما مسألة حماية السكان المدنيين العالقين في النزاعات فهي لا تزال للأسف تثير القلق اليوم وبنبغي ألا ننساها أبداً. ومن المهم التذكير بأن المدنيين هم الضحايا الرئيسيين في مثل هذه الأوضاع وفي حالات الطوارئ والكوارث. ولهذا يتوجب علينا جميعاً الامتثال للقانون الدولي الإنساني وسيبقى ذلك واجباً علينا.

تدعم إسبانيا بقوة القرار المتعلق بتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وقد شارك بلدي باهتمام كبير في العمل الذي شاركت في قيادته سويسرا واللجنة الدولية والهادف إلى وضع آلية لتعزيز تنفيذ القانون الدولي الإنساني. وتفضل إسبانيا التوصل إلى حل قائم على توافق الآراء وفقاً للمبادئ التسعة التي اعتمدها عملية التشاور ومنها الفعالية، وعدم التمييز، وضمان أن تكون الآلية طوعية، وموجهة من الدول، ومستندة إلى اتفاقيات جنيف.

وبالنسبة إلى تعزيز القانون الدولي الإنساني وتنفيذه في قوانيننا الوطنية، يسرني إعلامكم بأن بلادي اعتمدت مؤخراً تدابير ترمي إلى تحديث وتحسين القانون الذي يحظر استخدام الألغام المضادة للأفراد والأسلحة ذات الآثار المماثلة، كما اعتمدت قانون التطوع الجديد.

إننا نشاطر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه والجمعيات الوطنية قلقها بشأن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع

غير المسبوق لظاهرة الهجرة التي تؤدي إلى تغيّر طرق تنفيذ القانون الدولي الإنساني وتفرض التكيف مع الواقع الجديد. ولهذا ينبغي ابتكار نهج جديد، ووضع آليات يمكن تطبيقها، ومباشرة تحرك جديد يهدف إلى إيجاد حلول عملية تشمل بالضرورة ضمان أمن العاملين في المجال الإنساني، والتصدي لانتهاكات القانون الدولي الإنساني من جانب الجماعات المسلحة من غير الدول المشاركة في النزاعات المسلحة.

وهذا ما يؤكد أهمية مسألة تعزيز القانون الدولي الإنساني في السياق الحالي في ظل المحاولات الرامية إلى وضع إطار ملائم لتحديد اتجاهات جديد ومواجهة التحديات الراهنة. ولكن يجب أن يستمر السعي إلى التسوية من أجل تجنب الحلول غير التوافقية التي تكون عادة آثارها محدودة.

إن السنغال الذي صدق غداة استقلاله على اتفاقيات جنيف الأربع وعلى البروتوكولين الإضافيين الأول والثاني، لا يزال ملتزماً بتعزيز القانون الدولي الإنساني. وتشهد على ذلك تجربته الطويلة في المشاركة في عمليات حفظ السلام واعتماد عدة قوانين منها القانون المتعلق باستخدام شارة الصليب الأحمر وحمائتها.

ويعني تعلقنا بالمثل العليا للقانون الدولي الإنساني أننا نعجز عن التعبير عن شكرنا للحركة، كما أننا لن ننسى شجاعة المتطوعين والعاملين في المجال الإنساني الذين قدموا كل شيء بصمت وبدون الكشف عن هويتهم، وضحوا حتى بحياتهم لمساعدة الأشخاص الذين يعيشون في حالة من العوز المزمن.

إن العالم الأفضل يتميز بتنمية اجتماعية ومادية وفكرية وهو عالم يحترم الأطفال والنساء. هذه هي الأولويات التي يجب أن نتمسك بها وهذا ما تستطيع الجهات الإنسانية الفاعلة تقديمه للفئات المستضعفة.

وطالما أن كل الدول تقريباً صدقت على اتفاقيات جنيف، علينا أن نتأكد من أن الالتزامات المعلنة فيها تحظى بالاحترام التام والدقيق من قبل الجميع. وعندها سنتمكّن معاً من بناء عالم يسود فيه السلام.

شكراً.

الاجتماعي في النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية وغيرها من حالات الطوارئ. ولهذا نؤيد القرار المتعلق بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتلتزم إسبانيا التزاماً كاملاً بمكافحة هذه الآفة بكل الوسائل المتاحة. وقد أعدت بروتوكولاً لمواجهة قضايا الانتهاكات الجنسية التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة سوف تعتمد قريباً السلطات المعنية. إضافة إلى ذلك، يتضمن الآن كل من القانون الجنائي العام والقانون الجنائي العسكري عقوبات أقسى لجرائم الانتهاك الجنسي المرتكبة في الداخل وخلال العمليات الدولية.

وعلىنا ألا ننسى مسألة العنف ضد المرضى والجرحى والاعتداء على مرافق الرعاية الصحية وعلى العاملين في هذا المجال. إننا نؤيد القرار المتعلق بتوفير حماية أكثر فعالية لتقديم الرعاية الصحية في مناطق النزاعات، علماً بأن تقييد الحصول على الرعاية الصحية يُستخدم غالباً كوسيلة حرب.

وفي الختام، تود إسبانيا تهنئة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر لالتزامهما بتوعية المجتمع الدولي بشأن الحاجة إلى تشجيع تعزيز القانون الدولي الإنساني وتطبيقه. ولا يمكن أن أنهي كلمتي بدون التعبير عن خالص شكري للصليب الأحمر الإسباني لما أبداه من تعاون فاعل والتزام ثابت في مساعدة الأشخاص الأكثر استضعافاً.

شكراً جزيلاً.

السيد أبوبكر صديق باري،

وزير-مستشار، البعثة الدائمة لجمهورية السنغال

في جنيف

(الأصل باللغة الفرنسية)

السيدة نائبة الرئيسة،

يود وفد بلادي تهنتكم والتعبير عن تقديره للحركة ولسويسرا لعملهما الدؤوب من أجل القضايا الإنسانية. إننا نواجه اليوم تحديات خطيرة تهدد الاحترام الكامل لقواعد القانون الدولي الإنساني. ونجد بالفعل مجموعات مستضعفة في مناطق مختلفة تعاني يومياً من أعمال العنف والتطرف وانتهاك حقوق الإنسان والكوارث التي تتسبب في حالات لا توصف من عدم الاستقرار يتعرض لها المدنيون الأبرياء وبشكل خاص النساء والأطفال والمسنون الذين يعيشون في ظروف رهيبية. ويؤكد تكاثر هذه الآفات وما يرافقها من عواقب شديدة الخطورة، الأهمية التي يرتديها العمل الإنساني. وثمة عوامل تفاقم الوضع مثل استخدام الأسلحة المحظورة، والاستخدام غير المنظم للسلاح الخارج عن سلطة الدولة، وسهولة الحصول على الأسلحة الخفيفة، والاتساع

سعادة السيد حسام علاء،**السفير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية في جنيف**

(الأصل باللغة العربية)

شكرا السيدة نائبة الرئيسة،

اسمحي لي أن أبدأ بالتوجه بالتهنئة للرئاسة وأن أؤكد لكم التزامنا بالعمل من أجل الوصول إلى توافق شامل حول القرارات الختامية لمؤتمرنا.

تواجه الإنسانية اليوم تحديات متعاطمة، منها تحديات تقليدية تتصل بالنزاعات المسلحة وبمواجهة الكوارث الطبيعية؛ ومنها تحديات ناشئة مثل الإرهاب الذي يشكل اليوم تهديدا جديا لكافة دولنا وسببا رئيسيا لنشوء الاحتياجات الإنسانية ودافعا لحركة النزوح القسري والهجرة. وقد أكدت التطورات في بلادي، كما في العراق الشقيق على مسؤولية الإرهاب عن تعاطم المعاناة الإنسانية وما يرتبط بها من مشاغل واحتياجات وتحديات، فيما أكدت الأعمال الإرهابية التي شهدتها بيروت وباريس وسيناء وباماكو مؤخرا أن مخاطر الإرهاب التكفيري الآخذ بالانتشار تمتد لتشمل جميع الدول؛ وهذا الواقع سبق لبلادي التحذير منه ومن عواقب التغاضي عنه منذ أكثر من أربع سنوات. إن أعمال الإرهاب محرمة بموجب القانون الدولي الإنساني، ومحظورة بموجب قرارات ملزمة تبناها مجلس الأمن تحت الفصل السابع، ومع ذلك فإننا نشهد عودة للاعتماد على الإرهاب ونتأجه كوسيلة لتحقيق الأجندات السياسية وذلك على الرغم من التبعات الإنسانية الباهظة لهذا السلوك.

إن من المهم في هذا المؤتمر تجديد الالتزام بالقانون الدولي الإنساني والعمل لضمان تطبيقه، لكنني أود أن ألفت الانتباه أيضا إلى العلاقة بين احترام القانون الدولي في إطاره العام، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة كمنظم لمنع الحروب، ونشوء الحروب والنزاعات التي تستوجب احترام قواعد القانون الدولي الإنساني. وبهذا المعنى فإن احترام مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها واستقلالها كفيل بتلافي نشوء الكثير من النزاعات التي تستوجب انطباق القانون الدولي الإنساني، بنفس القدر الذي يتوجب فيه التأكيد على ضرورة الالتزام الصارم بمبادئ الحياد وعدم التحيز والاستقلالية في التعاطي مع النزاعات والأوضاع والاحتياجات الإنسانية بعيدا عن الأجندات السياسية التي تهيم على عالمنا اليوم، والتي أشار إليها السيد ماورير في كلمته الافتتاحية يوم أمس.

ونحن نؤيد مع غيرنا السعي لتعزيز تطبيق القانون الدولي الإنساني من خلال تطوير الآليات القائمة حاليا، وليس من خلال

إنشاء آليات غير توافقية جديدة من شأن الإصرار على التسرع في فرضها على هذا المؤتمر تعميق التسييس والمخاطرة بتهديد التوافق الدولي. وفي هذا الإطار فإننا نؤيد النص المقدم من روسيا الاتحادية باسم مجموعة من الدول ونعتقد أن إقحام خيار واحد، أوضحت المشاورات غياب التوافق بشأنه، لا ينسجم مع قرار المؤتمر السابق الذي طلب تقديم خيارات عن تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني تسهيلات لتحقيق التوافق حول الخيارات المطلوبة.

ومن جانب آخر فإننا، وفي الوقت الذي نؤيد فيه قرار المؤتمر السابق حول كفالة احترام حالة المحتجزين في النزاعات المسلحة، لا نتفق مع التوجه الانتقائي في التمييز في وضع هؤلاء في حالتي النزاعات المسلحة غير الدولية والنزاعات المسلحة الدولية، كما يفعل مشروع القرار المعروض على المؤتمر، ولذلك فإننا ندعو للالتزام بتنفيذ ما ورد في القرار المعتمد في المؤتمر الحادي والثلاثين دون انتقائية أو تمييز. وشكرا.

سعادة السيدة نزهت شميم خان،**سفيرة وممثلة دائمة لدى البعثة الدائمة لجمهورية فيجي في جنيف**

(الأصل باللغة الإنجليزية)

أقيمت هذه المداخلة نيابة عن وفد حكومة فيجي ووفد الصليب الأحمر في فيجي.

يعتبر انتشار العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، سواء في حالات النزاعات المسلحة أو الكوارث، مسألة إنسانية حساسة وأقر أنه للمرة الأولى في تاريخ المؤتمرات الدولية، سيصاغ قرار بشأن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في النزاعات المسلحة والكوارث وغيرها من حالات الطوارئ. ومن المهم الإشارة إلى أنه حين تعصف الأزمات، تكون النساء أكثر حرمانا من غيرها وأقل تأهبا أو قدرة على النجاة والتعافي. ويوميا، تلقى ٥٠٧ نساء حتفهن جراء مضاعفات الحمل والولادة في حالات الطوارئ. وعلى النحو المشار إليه في تقرير حالة سكان العالم الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان الأسبوع الماضي، فإن مخاطر التعرض للاغتصاب والاتجار والجنس بمقابل والحمل القسري والزواج القسري، وتقييد الحصول على الخدمات الصحية، تتضاعف في حالات الأزمات والمخاطر على حد سواء، وكذا هو الحال بالنسبة لتفاقم مواطن الضعف في صفوف النساء. ويؤدي عدم التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي إلى إضعاف قدرة النساء على الصمود وصحتهن من أجل تنظيم حياة الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية وسبل عيشهم. وفي فيجي، تضطلع

عملية التصدي لفيروس إيبولا. ويوافق وفدي على القرار الصادر عن هذا المؤتمر القاضي بمنح جائزة للمتطوعين.

ويعرب وفد الكرسي الرسولي بدوره عن القلق المعرب عنه في وثيقة المفاهيم المتعلقة بهذا المؤتمر إزاء ما نواجهه اليوم من مناخ معقد للعمل الإنساني. وتتمخض سلسلة الأزمات المتتالية واللانهائية الحالية عن تداعيات وخيمة ومأساوية. وكأننا نعيش حربا عالمية حقيقية على نحو تدريجي، وهو ما يؤثر على عدد من المناطق في عالمنا بشتى الأشكال والأحجام.

ويتزايد تجاهل القانون الدولي الإنساني وانتهاكه، وقد يؤدي ذلك إلى تصاعد العنف وتفاقم الفاقة والمعاناة. وينضم وفد الكرسي الرسولي إلى الدعوة العاجلة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس اللجنة الدولية مؤخرا لتجديد عقد الإنسانية الذي يجب أن يعود بالنفع على ملايين الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة.

وتقع على عاتق مواطني هذا العالم كافة مسؤولية رعاية جيرانهم، بما أن كل الناس سواسية بصفتهم بشرا ويتعين أن يتضامنوا مع بعضهم بعضا، ويحق لهم الحصول على خيارات هذا العالم على قدم المساواة، علاوة على ذلك، يجب أن يُمنح الجميع نفس الحق في المشاركة في صياغة السياسات والقرارات التي ستؤثر على حياتهم وحياة الأجيال القادمة.

يتعين أن تقترن التدابير الوقائية بتدابير الانتعاش. ويجب على كل الأطراف أن يعالجوا الأسباب الجذرية لعدة مشاكل يواجهها عالمنا. وتعتبر مواضيع نزع السلاح ونزع السلاح النووي بشكل خاص، والهجرة والفقر والنزاعات المسلحة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وتغير المناخ والمشاكل المناخية والأمراض وغيرها مجالات يتعين على الدول والحركة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني أن تعمل معا على التصدي لها لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

شكرا.

السيدة انتصار بن عطية الله،

وزيرة بالتفويض، البعثة الدائمة لتونس في جنيف

(الأصل باللغة العربية)

شكرا السيدة نائبة الرئيسة، اسمحو لي في البداية أن أعرب عن تأييد بلادي لبياني المجموعتين الإسلامية والإفريقية.

كما أود أن أعبر عن تقديرنا لجميع الجهود المبذولة من قبل الحكومة السويسرية في إطار التزامها بتعزيز القانون الدولي الإنساني.

المرأة بدور محوري في الأسرة. فهي المسؤولة عن المأوى والطعام والبيت والأطفال، والأطفال هم طبعاً مستقبل مجتمعا. وحين تعصف كارثة ما، فإنها تؤثر على الجميع والمرأة أكثر من يتضرر منها ولكنها أقل من يتلقى الدعم.

وفي فيجي وجهنا جهودنا إلى تعزيز صمود المجتمعات المحلية لبناء هيكل أساسي مناسب للانتعاش بسرعة والتعافي. ولكن يبقى الموقع الجغرافي تحديا أساسيا. فنحن بلد صغير معزول وتشتت جزره على امتداد المحيط ولدينا موارد وقدرات تمويلية محدودة. كما أن فيجي عرضة للكوارث الطبيعية. ولكن بالتعاون مع الصليب الأحمر في بلدنا، أصبحنا الآن قادرين على التركيز على تدابير التأهب لمواجهة الكوارث لتقليل احتمال التأثير بتغير المناخ.

وفي ضوء ما سبق، أرى أنه على جميع السياسات الوطنية والدولية أن تتضمن منظورا للنوع الاجتماعي. ويجب أن تقوم هذه السياسات أيضا على حقوق الإنسان لجميع أفراد المجتمع المتضررين، خاصة الشباب منهم وذوي الإعاقة وكبار السن. وسنبذل جهدا أكبر لإدخال إصلاحات على القوانين في فيجي لتعميم التحضيرات ولضمان صفة قانونية للصليب الأحمر في فيجي مثلا للحيلولة دون تدفق المساعدات غير المفيدة التي تمثل هدرا للموارد القيمة ولضمان استناد الصمود أمام الكوارث على أساس غير تمييزي، ونرحب بالشراكة مع الوكالات التنموية وتحديد اللجنة الدولية والاتحاد الدولي. ونسلم بأننا غير قادرين على تحويل جهودنا من أجل إرساء أساس قانوني قائم على المساواة والإنصاف بمفردنا.

شكرا لكم.

ريتشارد ألين فيهرا،

أمين أول، لدى بعثة المراقب الدائم للكرسي الرسولي

في جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكرا السيدة نائبة الرئيسة. يسر وفدنا أن يشارك في فعاليات المؤتمر الثاني والثلاثين. ونقر بالمساهمة القيّمة لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في تلبية احتياجات الكثيرين خاصة في أوقات الأزمات الإنسانية وغيرها من حالات الطوارئ.

ونشيد بشكل خاص بجهود الحركة في مواجهة وباء إيبولا الذي سبب معاناة واسعة النطاق في غينيا وليبيريا وسيراليون. وعملت عدة مؤسسات للرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والرعاية الدينية التي ترتبط بالكنيسة الكاثوليكية وغيرها من الجماعات الدينية، جنبا إلى جنب مع الأطراف الوطنية والمحلية المشاركة في

ولكن نؤكد على أن أي مسار في هذا السياق يجب أن يكون محكوماً بمبدأ التوافق بما يضمن انخراط جميع الدول فيه لأن كل تعزيز لهذا القانون هو واجب نشترك جميعاً في الالتزام بأدائه بروح بناءة وتشاركية.

وفي النهاية أود أن أختتم كلمتي بمقولة للزعيم غاندي يقول فيها "يجب ألا تفقدوا الأمل في الإنسانية".

وشكراً.

سعادة السيد أندري بانغ،

السفير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة

لجمهورية إستونيا في جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، هذه السنة أيضاً وجد المجتمع الدولي نفسه أمام عدة تحديات تشمل الطبيعة المعقدة للأزمات الإنسانية خاصة على مسارات الهجرة وارتفاعاً في الأزمات المطولة التي لا يمكن أن تنسى.

وتضم إستونيا صوتها كلياً إلى التعهدات التي قطعها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر خلال المؤتمر الثاني والثلاثين، والبيان الذي ألقاه الاتحاد الأوروبي منذ قليل.

أود أن أشكر في البداية منظمي هذا المؤتمر الذي يتناول في مجمله القضايا الهامة في ضوء المبادئ الإنسانية الأساسية، والحاجة لتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني والحاجة لحماية المستضعفين والتحرك نيابة عنهم، ومعظمهم يعيش في سياقات يمثل فيها حضور الجهات الإنسانية ملاذاً أخيراً آمناً.

وتعرب إستونيا عن بالغ قلقها إزاء تنامي الاحتياجات الإنسانية والانتهاكات الممنهجة للقانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية. وبالتالي، نؤيد بشدة القرار المتعلق بتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني. ونرجو أن نتوصل إلى نتائج جريئة بعد المفاوضات التي جرت في الطابق السفلي، وأضيف أن إستونيا تتطلع إلى جني الثمار الأولى لاجتماع الدول على نحو دوري طوعي غير ميسس من شأنه أن يوفر لنا منبراً للحوار وتقديم التقارير الوطنية الطوعية التي ستشكل أساساً يقوم عليه التبادل.

كما نلاحظ ببالغ القلق استخدام العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي للدفع بالسكان إلى النزوح الداخلي والعاور للحدود في عدة أماكن في العالم، وإزاء استهداف النساء والأطفال داخل مخيمات ومواطن اللاجئين وخارجها. وتؤكد إستونيا التزامها بوضع حد للإفلات من العقاب ومحاربة العنف الجنسي من خلال التوعية والمساهمة في هذا المجال.

تحية إكبار أيضاً أوجهها إلى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وإلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر لما يبذلونه من جهد من أجل الاستجابة المستدامة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة في كل بقاع الأرض، رغم الصعوبات والتحديات الجسام التي يواجهها العاملون في ساحات النزاعات واستهدافهم المباشر.

وأود في هذا السياق أن أؤكد على أهمية العمل على تأمين وضمان سلامة هؤلاء العاملين وعدم الزج بهم في خانة المساومات وأتون الصراعات بينما لا ذنب لهم سوى أنهم آمنوا بقوة الإنسانية وقدرتها على ملمة جراح المتعبين والتغيير نحو الأفضل.

ينعقد مؤتمرنا اليوم تحت شعار "قوة الإنسانية"، في وقت تمر فيه الإنسانية بأدق فتراتنا وتشهد فيه تحديات جسيمة إزاء عالم أثقلته وطأة الحروب والنزاعات وعمليات القتل والدمار والذبح وقطع الأعناق وقوارب الموت التي ترسي بأجساد المهاجرين في قاع البحار والمحيطات.

فعندما نتحدث عن ٨٧ مليون شخص بحاجة أكيدة للمساعدة الإنسانية وعن ٦٠ مليون نازح ولاجئ تركوا ديارهم بحثاً عن ملجأً آمن بعيداً عن آلة الدمار والعنف وعن أطفال تغتال براءتهم كل يوم وعندما يتحدث تقرير الأمم المتحدة عن غزة بأنها لن تكون قابلة للعيش فيها بحلول سنة ٢٠٢٠ إذا استمر الوضع الإنساني فيها على هذه الشاكلة، فإننا ندرك أي نقص في الإنسانية يعاني عالمنا.

وعلينا أن نتحمل مسؤوليتنا بعيداً عن أي نوع من أنواع التوظيف، لأن هذه المآسي هي في أغلبها نتاج للحروب والنزاعات التي هي أولاً وأخيراً من فعل وصنع البشر. وعليه، علينا أن نعمل على نزع فتيل هذه النزاعات وإيجاد تسوية سلمية لها عبر الحوار من أجل إشاعة الأمن والسلم العالميين وضمان حق الإنسان في حياة كريمة.

وعلينا أن نقاوم الفكر المتطرف والإرهاب عبر مقارنة شاملة أساسها التوعية وتربية الأجيال على مبدأ التسامح وقبول الاختلاف لأن الإنسانية أولاً وأخيراً هي عقلية ومط حياة.

إن ما نشهده اليوم من انتهاكات خطيرة للذات البشرية وخروقات للقانون الدولي الإنساني يدعوننا إلى العمل أكثر من أي وقت مضى على تعزيز أحكام هذا القانون.

وفي هذا الإطار فإني أؤكد التزام تونس الثابت بأحكام هذا القانون وانخراطها التام في أي جهد دولي يرمي إلى تعزيز الامتثال له سواء في إطار آلية جديدة أو إطار دعم الآليات القائمة على أساس مبادئ الحياد والاستقلالية وعدم الانتقائية وعدم التسييس.

لحماية حقوقهم، والحرمان غير القانوني أو التعسفي من الحرية، والتعذيب، والاعتصاب، والإكراه على البغاء، والإخصاب بدون موافقة، والتعقيم القسري، والإخفاء القسري. وتعاقب هذه الجرائم بحكم بالسجن من ٢٦ إلى ٣٠ سنة.

ثانياً: تجنيد الأطفال والمراهقين. أي شخص يقوم، عند نشوء نزاع مسلح أو أثناء هذا النزاع، بتجنيد أطفال أو مراهقين في القوات المسلحة أو في مجموعات مسلحة أو يستخدمهم للمشاركة في نزاع مسلح، يُعاقب بحكم بالسجن من ١٠ سنوات إلى ١٣ سنة.

ثالثاً: الحقوق الجنسية والإنجابية للأشخاص المحميين. ينص القانون الجنائي الجديد على أن أي شخص يقوم، عند نشوء نزاع مسلح أو أثناء هذا النزاع، بإلحاق الأذى بفرد محمي أو التأثير في سلامته الجنسية أو الإنجابية، يُعاقب بحكم بالسجن كما هو محدد للجرائم ضد السلامة الجنسية أو الإنجابية مع زيادة بمقدار الثلث.

رابعاً: إكوادور هو طرف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وقد وضعت خطط لتدمير ١٤٣٠٥ ألغام من المعروف أنها تقع في منطقة الحدود مع بيرو المجاور على مساحة تساوي ٣٣٩٢١٤ متر مربع وذلك بحلول عام ٢٠١٧. وفي شهر فبراير ٢٠١٤، استضفنا حلقة العمل الإقليمية الثالثة المعنية بإزالة الألغام لأغراض إنسانية والتي نظمها المركز الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية وحضرتها وفود من بيرو، وكولومبيا، ونيكاراغوا، والأرجنتين، وشيلي، وإكوادور.

السيدة نائبة الرئيسة، يود وفد بلادي انتهاز هذه الفرصة لتكرار موقفه إزاء أكثر القضايا حساسية التي سيتم تناولها في هذا المؤتمر.

أولاً: تتحمل الحكومات المسؤولية الأولى عن حماية السكان. ولهذا يجب أن تكون القرارات المعتمدة في هذا المؤتمر الدولي ناجمة عن الحوار ولا تفرض معايير معينة أو طرقاً خاصة في تفسير نطاق القانون الدولي الإنساني المحدد أصلاً بشكل واضح في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.

ثانياً: لقد حان الوقت لإزالة التناقض بين مبدأ حظر استخدام أسلحة الدمار الشامل واستمرار وجود السلاح النووي. فمن الضروري مواصلة الجهود المبذولة للعمل بشكل نشط لإزالة كل مخزونات الأسلحة النووية تدريجياً. هذه هي الطريقة الوحيدة لتجنب العواقب الإنسانية غير المقبولة لتفجير نووي وما يرافقه من أخطار.

ثالثاً: يجب عدم التنازل عن الحق في حياة خالية من العنف في كل الأوقات. غير أنه نظراً إلى ما يمكن أن يحدث في حالات الطوارئ، وأن من الممكن أن يصبح أي فرد ضحية العنف

وأخيراً، من المتوقع أن يزداد تنامي الاحتياجات الإنسانية وعلينا أن نحافظ على طابعنا الإبداعي لدى إقامة الشراكات. وفي نفس الوقت، من المهم ضمان إدراج عمل إنساني يستند إلى مبادئ في إطار تغيير المناخ والتنمية المستدامة وإدارة مخاطر الكوارث ومواجهة سياسية وعسكرية للأزمة على نطاق واسع. لكي نضمن أن تكون الجهات الإنسانية أول من يهب للمساعدة ولكن يجب أيضاً ألا نكون في آخر الركب.

شكراً لكم.

سعادة السيد ادموندو الفونسو موراليس سواريز ،

السفير ونائب الممثل الدائم لدى البعثة الدائمة

لجمهورية إكوادور، جنيف

(الأصل باللغة الإسبانية)

السيدة نائبة الرئيسة، لقد قمنا في إكوادور خلال السنوات الأربع الماضية، بتسيخ نموذج جديد معني بإدارة المخاطر، والمساعدة الإنسانية، والتعاون الدولي، والتنقل البشري، بتشجيع من حكومة الرئيس رافائيل كوريا دلغادو منذ اليوم الأول لاستلامه منصبه وحتى هذا اليوم.

يشكل التقرير الوطني عن تنفيذ القرارات المعتمدة في المؤتمر الحادي والثلاثين المنعقد عام ٢٠١١ وتقرير اللجنة الوطنية للعام ٢٠١٥، خير شاهد على الجهود المضنية التي بذلناها لتعزيز السلام وتنفيذ القانون الدولي الإنساني وهو يدين كل أشكال العنف الذي لا يؤدي إلا إلى زيادة الفقر.

إننا ندعو الحكومات إلى أن تدرج في تعهداتها الوطنية الالتزام بضمان عدم التمييز، والتخفيف من الفقر، وإعادة إحياء مبدأ الإنسانية الذي يجمعنا هنا اليوم.

سيدتي نائبة الرئيسة، يشرفني أن أعلمكم بأن إكوادور اعتمدت سنة ٢٠١٤ القانون الجنائي الأساسي الشامل. ويحدد القسم الرابع من القانون عقوبات للجرائم ضد الأشخاص المحميين وضد الممتلكات المحمية وفقاً للقانون الدولي الإنساني. كما يجعل القانون قواعد اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافيين ونظام روما التي صدقت إكوادور عليها جميعاً، قواعد نافذة على المستوى المحلي. ونظراً إلى ضيق الوقت، سوف يقدم وفد بلادي عرضاً سريعاً لأهم إنجازات إكوادور القانونية.

أولاً: إدراج تعريف "الجرائم ضد الإنسانية" في القانون الوطني. ويعتبر القانون الجنائي الجديد لإكوادور أن الجرائم ضد الإنسانية هي جميع الجرائم المرتكبة كجزء من هجوم واسع النطاق أو هجوم ممنهج ضد السكان المدنيين بما يشمل الإعدام بإجراءات موجزة، والاسترقاق، والنزوح القسري للسكان إلا إذا كان ضرورياً

التي يواجهها المتطوعون في الحركة وفي المنظمات الإنسانية الأخرى لا سيما هؤلاء الذين يعملون في المناطق المتأثرة بالنزاعات المسلحة أو بحالات أخرى من العنف، أو بأوبئة خطيرة، أو كوارث طبيعية، أو أشكال أخرى من حالات الطوارئ. ومن الواضح أن الواقع الحالي يظهر أن الرعاية الصحية في خطر.

ولهذا نود حث الدول على حماية المتطوعين في العمل الإنساني من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان ظروف آمنة لهم، الأمر الذي يشمل التدابير الرامية إلى حمايتهم داخل القوانين الوطنية والخطط والبرامج. كما ندعو الدول إلى تعزيز القبول بالتطوع الإنساني لدى الجمهور العام وخاصة في القطاع الخاص مع توعية العاملين بالأهمية القصوى للعمل الذي يضطلع به المتطوعون، ذلك أن عدداً كبيراً منهم لا يستطيعون القيام بجزء كبير مما يودون القيام به بسبب افتقار أصحاب العمل إلى التفهم والحساسية والتسامح.

إن المتطوعين في العمل الإنساني يساهمون بقدر كبير في تنفيذ أنشطة الوقاية والترويج التي تهدف إلى حماية الصحة، وتحسين فرص العيش، وتعزيز التسامح، وتقديم المساعدة الإنسانية. وهذه مهام تتحمل الدول عادة مسؤولية تنفيذها.

ويتوجب على الجمعيات الوطنية أن تبذل كل ما بوسعها لضمان سلامة متطوعيها.

ومن المهم التذكير بأن المشاركة في الخدمة التطوعية من شأنها تحسين التنمية الشاملة للأطفال والشباب. فهي تحميهم من المخاطر الاجتماعية وتعزز بناء مجتمع أكثر اهتماماً بالآخرين وأكثر تشاركاً. ولهذا يحقق الاستثمار في العمل التطوعي مردوداً عالياً.

سيدتي نائبة الرئيسة، من المطلوب أن يعتمد هذا المؤتمر قرارات أساسية أخرى تتعلق بحماية الأشخاص المحرومين من حريتهم، وموضوع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات النزاعات، وموضوع تعزيز الأطر القانونية الخاصة بتقديم الإسعافات الأولية ومواجهة الكوارث. لن أتناول ذلك الآن نظراً لضيق الوقت ولكننا نؤيد هذه القرارات.

وأود أخيراً أن أشير إلى الدعم المستمر الذي تقدمه حكومة بنما إلى جمعية الصليب الأحمر البنمي في عملها كهيئة مساعدة لتحقيق أهدافها الإنسانية، كما أود الإشارة إلى أن بنما اعتمدت جميع معاهدات القانون الدولي الإنساني.

فلنقدم التعهدات لجعل المساعدة الإنسانية أكثر أمناً والتأكد من أن جميع الأطراف في النزاعات تفهم أهمية احترام وكفالة احترام القانون الدولي الإنساني.

شكراً جزيلاً.

الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي، وأن عوامل مثل العمر والجنس والقدرات والحرمان من الحرية والنزوح من شأنها زيادة خطر التعرض لاعتداءات من هذا النوع، يجب اعتماد تدابير محددة تشكل رداً شاملاً ومتعدد المجالات معادلاً لخطورة الظروف. إن الحق في الصحة هو حق إنساني أساسي يجب الحفاظ عليه طوال حياة الشخص وفي كل الظروف.

شكراً.

السيد إيباس سوليس غونزاليس ، نائب أمين جمعية الصليب الأحمر البنمي

(الأصل باللغة الإسبانية)

سيدتي نائبة الرئيسة، سنتناول في هذه المناسبة بعض المواضيع الخاصة التي تجري مناقشتها في هذا المؤتمر.

ترحب جمعية الصليب الأحمر البنمي بمبادرة تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني خاصة بالنظر إلى الزيادة المقلقة في النزاعات المسلحة والانتهاكات الخطيرة لأحكامها، وذلك من خلال تعريف الدول بواجباتها المتعلقة بالنشر والتنفيذ والامتثال.

يمكن أن يكون منتدى الدول المقترح بمثابة نظام جديد لرصد الامتثال للقانون الدولي الإنساني وآلية لتزويد الدول بمعلومات محدثة عن هذه المجموعة من القوانين وعن انتهاك أحكامها. غير أن ما يلفت انتباهنا هو أنه لن يكون لهذا المنتدى قوة ملزمة وأن عمله سينحصر في إصدار التقارير والتوصيات وربما مناشدة ضمائر الدول، وحثهم على احترام القواعد التي تحكم سير العمليات العدائية ومقاومة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لهذه القواعد ومعاقبتهم.

ولهذا نأمل في إمكانية وضع آلية في المستقبل تهدف إلى إنفاذ الامتثال لاتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية كما هو الحال بالنسبة إلى صكوك أخرى من القانون الدولي الإنساني مثل جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

فيما يتعلق بمسألة الامتثال للقانون الدولي الإنساني، نشدد على ضرورة قيام الدول بتعزيز ونشر ودعم العمل الذي تضطلع به اللجان الوطنية المعنية بتنفيذ القانون الدولي الإنساني على المستوى المحلي، باعتبارها هيئات مخصصة في هذا المجال ولديها الخبرة اللازمة لتقديم المشورة بشأن تطبيق هذه المجموعة من القوانين واحترامها. ويجب عدم السماح للتغييرات السياسية بإعاقة عمل هذه اللجان.

ونود انتهاج هذه الفرصة للإشارة إلى أن جمعية الصليب الأحمر البنمي تشعر أيضاً بالقلق إزاء الأخطار وحالات انعدام الأمن

سعادة السيدة كاترينا لأليك سماجيفيتش، مساعدة وزير الخارجية لجمهورية صربيا

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، يتنامى الإحساس في عالمنا اليوم بأن المشاكل ذات الطابع العالمي تستوجب حلولاً عالمية. ويفرض الطابع الإنساني الذي يغلب على التحديات التي تواجهنا أن نلتزم بالعمل معاً لتأكيد شعار هذا المؤتمر، قوة الإنسانية.

وتعرب صربيا عن بالغ تقديرها وإشادتها بالأنشطة والتعهدات التي قطعتها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لمعالجة المشاكل الإنسانية وتقديم المساعدة الإنسانية بما يتماشى مع المبادئ الأساسية.

وبصفتنا عضواً في اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، نلتزم بشدة بتعزيز القانون الدولي الإنساني والترويج له. وأشدد على أنه من خلال هذه الأنشطة الإنسانية، بما فيها تعزيز القانون الدولي الإنساني، أثبتت الجمعية الوطنية الصربية أنها من أفضل الشركاء وأكثرهم الذين يمكن أن تعتمد عليهم الحكومة. وأنا فخورة بأن هذه الجمعية من أقدم الجمعيات الوطنية في الحركة الدولية وتعمل منذ ما يزيد عن ١٣٩ سنة. ولقد توسعت لتصبح شبكة تتكون من منظمين قطاعيين و١٣٨ منظمة محلية قائمة على تفاني أكثر من ٦٠ ألف متطوع. وأذكركم بأن قانون الصليب الأحمر الصربي المعتمد سنة ٢٠٠٥، قد أقره الاتحاد الدولي وهو متاح على شبكة فندت كنموذج ناجح للشراكة بين الحكومة والجمعية الوطنية.

وتدرك صربيا تماماً نطاق التداعيات الإنسانية وتعقيدها فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة. وحتى اليوم، يعيش أكثر من ٣٥ ألف شخص من البوسنة والهرسك وكرواتيا بصفة لاجئ في صربيا، في حين لا يزال حوالي ٣٠٠ ألف لاجئ سابق في مرحلة الاندماج في المجتمع المحلي. علاوة على ذلك، يعيش أكثر من ٢٠٠ ألف نازح داخلياً من كوسوفو وميتوهيجا في صربيا حيث اضطروا لمغادرة ديارهم سنة ١٩٩٩. ومن بين التداعيات المؤلمة للماضي الأغبر قضية المفقودين في المنطقة. ونحن على قناعة بأن إيجاد حل لقضايا اللاجئين والنازحين داخلياً والمفقودين أمر ضروري لاستكمال عملية المصالحة وللمضي قدماً في منطقتنا.

لقد أثبتت الفيزانات التي لحقت ببلدنا في مايو الماضي بأن دور الجهات الإنسانية والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر بشكل خاص مهم جداً.

وختاماً، أعرج على إحدى أهم القضايا الشائكة على جدول أعمال الأوساط الإنسانية اليوم، وهي الأفواج الهائلة وغير المسبوقة

والمختلطة من المهاجرين الوافدين من منطقة الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا. منذ بداية هذه السنة، عبر أكثر من ٦٠٠ ألف مهاجر الحدود الصربية. ولا يمكن لأي بلد، بما في ذلك صربيا، أن يتحمل مثل هذا العبء الهائل لوحده. فقدراتنا محدودة على مستوى الموارد البشرية والمالية، والقدرة على الاستيعاب. وبالتعاون مع الصليب الأحمر الصربي، يبذل شركاؤنا الدوليون (مفوضية اللاجئين بشكل خاص)، والمنظمات غير الحكومية والحكومة ومواطنو صربيا جهداً هائلاً من أجل تقديم المساعدة اللازمة للمهاجرين أثناء تواجدهم في صربيا. ونعتبر أنه بالتعامل مع هذا التحدي المعقد يجب ألا نتخذ تدابير جزئية أو محلية من قبيل إغلاق الحدود أو بناء الجدران العازلة، ولكن يتعين إيجاد حل بالتعاون بين البلدان المتضررة، والتوصل إلى طريقة موحدة بين الاتحاد الأوروبي ككل لمواجهة الأزمة وإشراك المجتمع الدولي برمته في ذلك.

شكراً جزيلاً لكم.

سعادة السيدة إيلين وايت،

السفيرة والممثلة الدائمة لدى البعثة الدائمة لجمهورية كوستاريكا، جنيف

(الأصل باللغة الإسبانية)

سيدتي نائبة الرئيسة، يعلق وفد كوستاريكا آمالاً كبيرة على هذا المؤتمر الدولي الهام الذي تقع على عاتقه مسؤولية تاريخية كبيرة. إننا نعيش في عصر جديد تغيرت فيه طبيعة النزاعات تغيراً جذرياً. فغالباً ما تكون نزاعات داخلية أكثر مما هي دولية، وتتسبب بمعاناة فظيعة ومشقات هائلة.

ففي عام ٢٠١٥ وإضافة إلى السلسلة المروعة من مظاهر العنف التي تصيبنا في عمق مشاعرنا الإنسانية أمام ما يتحملة السكان المدنيون من عواقب، وأمام الإهمال المتنامي لقواعد الحرب الأساسية، أظهرت أيضاً الأحداث أن التحديات التي يواجهها عالم العمل الإنساني أصبحت أشد صعوبة نتيجة ازدياد الكوارث الطبيعية والأوبئة، والتصاعد المضطرد للتحركات البشرية بسبب مجموعة من مختلف العوامل.

تود كوستاريكا انتهاز المناسبة التي يوفرها هذا الاجتماع كي تتقدم بالشكر إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر وإلى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر للعمل الإنساني الدؤوب الذي يضطلعان به منذ عشرات السنين وبشكل خاص استعدادهما الدائم للتعاون مع بلادي. كما تعرب كوستاريكا عن تقديرها للعاملين الإنسانيين في كل العالم ولا سيما هؤلاء الذين دفعوا حياتهم ثمناً لخدمة الإنسانية.

تكرر حكومة فنزويلا التزامها الثابت بضمان الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني، وهو الدعامة الأساسية التي يستند إليها الاحترام والتعاون بين الدول وبين شعوب العالم سعياً إلى بناء السلم وصونه.

يجب أن تتخذ الحكومات موقفاً قوياً ضد العنف وضد كل أشكال التمييز ضد النساء سواء أكان ذلك في أطرها القانونية أو عبر سياساتها العامة وبرامجها ومشاريعها.

إن النزاعات المسلحة التي تهدد السلم والأمن في العالم تبرز الأهمية البالغة للمبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

لقد شهدنا خلال الحروب الأخيرة، وفاة ملايين الضحايا وتزايد أعداد الجرحى بينما يضطر النازحون إلى البحث عن المأوى والمساعدة الإنسانية. ولا نستطيع أن نلتزم الصمت أمام هذه المأساة الرهيبة، بل علينا أن نتحرك ونساهم في إزالة الأسباب المتعددة لهذه الأوضاع الكارثية وفي التخفيف من ألم الضحايا ومعاناتهم.

المصالح الاقتصادية والسياسية هي التي تشكل السبب الرئيسي للأزمات الإنسانية المعاصرة التي تتم معالجتها بما يتعارض تماماً مع القانون الدولي. فالسكان المدنيون هم الذين يعانون من العواقب الوخيمة للنزاعات المسلحة. ومن الضروري أن يصار إلى توعية المجتمع الدولي وتحذيره من النتائج المروعة والمأساوية التي يؤدي إليها اللجوء إلى الحروب لتسوية النزاعات بدلاً من إيجاد حلول سلمية لذلك.

وهناك سبب آخر لوقوع الأزمات في المستقبل ألا وهو تغيّر المناخ الذي سيجبر ملايين الناس على الهرب من منازلهم بحثاً عن ملجأ. فمن الضروري جداً أن تُعتمد الآن تدابير ملموسة لمواجهة هذا الاحتمال وهو أمر ليس حدوثه بالبعيد.

وسعياً إلى معالجة هذه التحديات، يجب تحديد تعريف واضح لعبارة "المساعدة الإنسانية" يكون متسقاً تماماً مع قواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئه، واحترام سيادة الدول، ومبدأ عدم التدخل، وحق الشعوب في تقرير مصيرها. ومن الضروري في هذا المجال، تعزيز دور الوكلاء المحليين الذين يمتلكون معرفة أوسع بالوضع على الأرض وبالمشهد الوطني العام.

وفي الختام، تود فنزويلا الإعراب عن تقديرها للعمل الرائع الذي يقوم به المتطوعون في الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وهم يبذلون الجهود المضنية للتخفيف من معاناة ضحايا النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية.

شكراً جزيلاً.

ولا يسعني إلا أن أشير إلى الدعم الثابت وغير المشروط الذي قدمته اللجنة الدولية إلى لجنة كوستا ريكا المعنية بالقانون الدولي الإنساني. فقد استطاعت اللجنة بفضل هذا الدعم التقني، وضع برامج عمل طموحة والنجاح في أداء المهام الموكلة إليها. وكانت إحدى إنجازاتها جعل كوستا ريكا أول بلد في الأمريكتين صدق في فبراير ٢٠١٢ على جميع صكوك القانون الدولي الإنساني.

هذا ويحث وفد بلادي جميع المشاركين في هذا المؤتمر الدولي على اتخاذ قرارات مسؤولة بشأن القضايا ذات الأهمية الحيوية للتعايش السلمي في هذه الأوقات العصيبة، والموافقة على تدابير ملموسة تشكل مساهمة حاسمة في تعزيز القانون الدولي الإنساني، مثل منتدى الدول الأطراف وإنشاء آليات مراقبة لتقديم التقارير الوطنية الدورية.

إننا ندعو إلى تعزيز نصوص القرارات التي خضعت لمشاورة واسعة، وعدم تمييزها، واعتماد رسالة واضحة لا لبس فيها من أجل استعادة احترام القواعد التي تشكل ضماناً لحماية البشرية في أوقات النزاعات. ونرحب بالقرارات التي اعتمدها الحركة من أجل تحسين التنسيق الداخلي والتعاون.

وعلينا أيضاً أن ندرك ضرورة مضاعفة الجهود بالنسبة إلى استخدام الأجهزة المتفجرة والأسلحة. إن حظر استخدام الأجهزة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان، وتعزيز الصكوك من مثل معاهدة تجارة الأسلحة والاتفاقيات المنظمة للذخائر العنقودية والألغام المضادة للأفراد، يشكلان جزءاً من خطة شاملة محدثة. ولدينا فتاعة راسخة بأن من الضروري تفادي الأخطاء التي يرتكبها القادة السياسيون أثناء التفاوض على الاتفاقات والتي يمكن أن تؤدي إلى زيادة أعداد الضحايا المدنيين. ومن الضروري جداً أن نواصل دعم الجهود الرامية إلى تعزيز صكوك القانون الدولي الإنساني ونشرها وتنفيذها.

شكراً جزيلاً.

سعادة السيدة ريبكا سانثيز بيلو،

السفيرة ونائبة الممثل الدائم، البعثة الدائمة

لجمهورية فنزويلا البوليفارية، جنيف

(الأصل باللغة الإسبانية)

سيدتي نائبة الرئيسة، حضرات رؤساء الوفود الأفاضل، حضرات أعضاء الجمعيات الوطنية الأفاضل، سيداتي سادتي، تود جمهورية فنزويلا البوليفارية التقدم بالشكر إلى منظمي المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر هذا المنتدى رفيع المستوى الرامي إلى تعزيز الحوار حول العمل الإنساني.

السيد جيمي أغونغبونون،**الأمين الأول، البعثة الدائمة لجمهورية بنين في جنيف***(الأصل باللغة الفرنسية)*

استثنائياً نتيجة الأزمات الإنسانية العديدة والمعاناة التي تولدها الحروب والكوارث الطبيعية أو الكوارث من صنع الإنسان التي تحدث في جميع المناطق. ونجد التشجيع في التضامن الذي يجمعنا وتنتأثر بالاستعداد الذي يظهره جميع المواطنين لمساعدة المتضررين.

وقد تركز نشاط الصليب الأحمر الروماني على تقديم الإسعافات الأولية في أسرع وقت ممكن أثناء الفيضانات وانزلاقات التربة وحالات تساقط الثلوج القوية والحرائق. وكانت تُحشد الموارد البشرية، ومعظمها من المتطوعين، وتُقدم الملاجئ للشتاء، والخيم، والمواد الغذائية الأساسية، لمساعدة الضحايا وتأمين العيش الكريم لهم. واستجبتنا لنداءات كل من توجه إلينا طلباً للمساعدة من الأشخاص المستضعفين أو الأسر الكبيرة العدد ذات الدخل المحدود.

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، اندلعت مؤخراً حرائق في حفل موسيقي أنقلب بفعلها إلى حدث مأساوي. فقد لقي ٦٠ شاباً حتفهم وأصيب أكثر من ١٠٠ شخص بجروح خطيرة. وساعد الصليب الأحمر الروماني الضحايا وأسرههم ونظم حملة لجمع التبرعات بالتعاون مع شركة تلفزة. وفي غضون فترة قصيرة تمكن من جمع أكثر من مليون ونصف مليون يورو. وبالتالي أتحت لنا الفرصة لتكون عنصراً مكملاً للجهود التي بذلتها مستشفياتنا العمومية من خلال مدها بالمعدات والأدوية.

وخلال السنوات الأخيرة قدمنا الدعم للمحتاجين على أثر الفيضانات القاسية التي عصفت بجمهورية مولدوفا وصربيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود. وتمكننا أيضاً من تقديم بعض المساعدة لضحايا الهجمات الإرهابية الأخيرة في باريس.

كما يساعد التعاون على المستوى الدولي الصليب الأحمر الروماني على تحسين قدراته ومعارفه. ونُظمت أول منافسة في إطار اتفاقية أوروبا للإسعافات الأولية بين خبراء الإسعافات الأولية، في بوخارست هذا العام وذلك للمرة الأولى. وحققت نجاحاً باهراً وكانت تجربة مفيدة.

ونحن حالياً بصدد النظر في إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، التي اعتمدت على المستوى الحكومي خلال مؤتمر الأمم المتحدة حول الحد من مخاطر الكوارث. وتعد هذه الوثيقة مكملة للأنشطة الوقائية التي تجريها الحكومات. وسيساعدنا التأهب لمخاطر الكوارث على تحسين مساعدتنا للمحتاجين.

شكراً لكم.

السيدة نائبة الرئيسة، يتقدم وفد بنين بالشكر إلى سويسرا لمساهمتها في الجهود المبذولة لبناء عالم يسوده السلام والإنسانية والتضامن. ويقدم تهانيه للاتحاد الدولي واللجنة الدولية على الإعداد الممتاز للمؤتمر.

يوافق وفد بلادي على مبادرة نانسين وعلى كل الأنشطة الرامية إلى تجنب المعاناة لكل البشر في أي مكان من العالم. ولكننا نلاحظ اليوم أن ملايين الرجال والنساء والأطفال والمستضعفين يعانون معاناة شديدة بسبب غياب الحوار. وتنتشر الكراهية والتعصب وانتهاكات حقوق الإنسان والحريات العامة. كما تؤدي الظواهر الناجمة عن تغير المناخ مثل الجفاف، والتصحر، والفيضانات، وموجات البرد، والأعاصير إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان بحثاً عن ظروف أفضل، وإلى مواجهة العوز والمخاطر الشديدة أحياناً على متن زوارق هزيلة. ويبقى تدخل الحركة في هذه الحالات ضرورياً جداً وقائماً على المبادئ الأساسية أي: الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال والتطوع والوحدة والعملية. وتسعى حكومة بنين والصليب الأحمر البنيني الذي تحضر رئيسته هذا المؤتمر، دون هوادة، إلى تحقيق أهداف الصليب الأحمر ومهمته الرئيسية في كل أنحاء البلاد. وتناشد حكومة بنين شركاءها الثنائيين والمتعددي الأطراف وشركاءها الإقليميين الاستمرار في دعم الجهود المبذولة لإدارة المشاكل الإنسانية بشكل مستدام. وأخيراً يود وفد بلادي التأكيد على ضرورة تعزيز التآزر في العمل والشراكة مع مختلف الجهات الفاعلة في المجال الإنساني.

شكراً.

سمو الأميرة الرومانية مارجريتا،**رئيسة الصليب الأحمر الروماني***(الأصل باللغة الفرنسية)*

السيدة نائبة الرئيسة، يشرفني أن أحضر هذا المؤتمر للمرة الأولى بصفتي رئيسة الصليب الأحمر الروماني.

أود أن أحدثكم عن القضايا التي تشغل بالنا وعن مشاريعنا في بداية فترة ولايتي. إن وجود الأسرة المالكة إلى جانب الصليب الأحمر الروماني هو تقليد تاريخي عدنا إليه مؤخراً ويحظى باحترام كبير في البلاد.

تؤكد الوقائع الحالية أهمية الأنشطة التي ينفذها الصليب الأحمر والهلال الأحمر في كل أنحاء العالم. وترتدي مهمتنا حجماً

سعادة السفير السيد توماس بارانكيتسي،
مساعد وزير الخارجية والتعاون الدولي،
جمهورية بوروندي

(الأصل باللغة الفرنسية)

سعادة السيد موريزيو أنريكو لويجي سيرا،
السفير والممثل الدائم للبعثة الدائمة لإيطاليا
في جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، ترحب بوروندي بتنظيم هذا اللقاء الذي يتيح إمكانية تبادل المعلومات وجمعها وترتيبها حسب الأولويات بهدف اعتماد القرارات ووضع الإجراءات الملموسة لتعزيز العمل الإنساني.

وعلى غرار جميع المتحدثين، تلاحظ حكومة جمهورية بوروندي الازدياد الهائل لمخاطر الاضطرابات والنزاعات والكوارث الطبيعية والأوبئة. وبالتالي ينتشر اليوم تنفيذ الأنشطة الإنسانية أكثر من أي وقت مضى وفي الأماكن التي لم يكن يتلقى فيها السكان المنكوبون أي مساعدة. وينبغي الإقرار بأن نظام العمل الإنساني أحرز تقدماً كبيراً على مر السنين بالرغم من التحديات المتعددة التي لا تزال مطروحة.

ولهذا تشجع حكومة بوروندي تحسين فعالية النظام القائم. وفي هذا السياق تؤكد بوروندي من جديد الدور المركزي للحكومة في تهيئة الظروف اللازمة لضمان فعالية العمل الإنساني على الصعيدين الوطني والإقليمي وعلى صعيدي القارة والعالم. كما أن حكومة بوروندي على قناعة بالضرورة الحاسمة لتعزيز قدرات المجتمعات المحلية. وقد أنشأت حكومة بوروندي والصليب الأحمر البوروندي وحدات في كل أنحاء البلاد مستهدفة النساء والشباب كجهات معنية بالعمل الإنساني. هذا وتتطلب فعالية العمل الإنساني تعزيز الإطار القانوني القائم. ويجب بالفعل تحديث القانون الدولي الإنساني وفقاً لمتطلبات العمل الميداني وواقعه. ولهذا وضعت حكومة بوروندي إطاراً قانونياً للشراكة مع الجمعية الوطنية للصليب الأحمر يحدد علاقة التعاون بين الطرفين. وفي النهاية يبدو من المناسب الإسراع في تطبيق آلية مخصصة لتنفيذ الالتزامات المقدمة في إطار العمل الإنساني وإجراء استعراض في منتصف المدة لكل الالتزامات التي تم التعهد بها ولا سيما الالتزامات المعتمدة في هذا المؤتمر.

وتعرب إيطاليا عن قلقها أيضاً إزاء العنف الممارس ضد موظفي الرعاية الصحية والمرضى خلال النزاعات المسلحة وغيرها من حالات الطوارئ. ويعد قتلهم أو الاعتداء على المرافق الصحية تجسيدا لهذا المشكل الذي يتعرض له العمل الإنساني. وفي هذه الظروف نرحب بالقرار وجهوده الرامية إلى حماية تقديم الرعاية الصحية.

وتتعهد بوروندي بتقديم دعم غير مشروط لتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل المعنية بالحد من مخاطر الكوارث وتحسين العمل الإنساني. وتطلب حكومة بوروندي من نظام العمل الإنساني مراعاة الصلة الوثيقة بين العمل الإنساني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحويل هذا الواقع إلى أنشطة ملموسة.

شكراً لكم.

شكراً.

سعادة السيد كواديو أديوماني،

السفير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة
لجمهورية كوت ديفوار بجنيف.

(الأصل باللغة الفرنسية)

بهذه المبادئ التوجيهية. ومع أن هذه المبادئ التوجيهية هي أداة قانونية غير ملزمة ألا أنها تشكل بالنسبة إلى وفد بلادي دليلاً عملياً سيُتيح تنفيذه بالتأكيد حماية أفضل للمدارس أثناء النزاعات المسلحة.

ومن ثم، تود كوت ديفوار انتهاز فرصة التوجه من هذا المنبر لدعوة جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى هذه المبادئ التوجيهية إلى الالتزام بها.

سيدتي نائبة الرئيسة، لن أنهي كلمتي دون الإشادة بكل العاملين في المجال الإنساني لجميع الأعمال الشجاعة والحميدة التي يقومون بها في كل أنحاء العالم معرّضين حياتهم للخطر في غالب الأحيان. وتستنكر كوت ديفوار وتدين بشدة جميع الهجمات والتهديدات الموجهة ضد العاملين في المجال الإنساني. إن هذه الأعمال غير مقبولة ويجب البحث عن مرتكبيها وتقديمهم إلى العدالة وإدانتهم.

وفي الختام تود كوت ديفوار إعادة تأكيد تمسكها بالمبادئ الإنسانية ولا سيما عدم الإعادة القسرية، والتضامن، والشراكة، وتقاسم المسؤوليات.

ويرى وفد بلادي أن التمسك بهذه القيم سيسمح بالتأكيد بإنقاذ العديد من الأرواح واستخدام كل الوسائل اللازمة لإغاثة المهاجرين المهجرين بالموت وحمائيتهم.

شكراً.

السيدة هاسميك تولماجيان،

الوزيرة المفوضة ونائبة الممثل الدائم لدى البعثة الدائمة
لجمهورية أرمينيا في جنيف

(الأصل باللغة الفرنسية)

السيدة نائبة الرئيسة، سيداتي سادتي، حضرات ممثلي الجمعيات الوطنية، أنضم إلى الوفود السابقة لأتقدم بالشكر إلى اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والاتحاد السويسري للتنظيم الممتاز لهذا المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين.

منذ ١٥٠ سنة، جنيف، مدينة روسو ودونان، هي مركز الصليب الأحمر وعاصمة القانون الدولي الإنساني.

منذ ١٥٠ سنة، يوجد متطوعو الصليب الأحمر والهلال الأحمر في كل أنحاء العالم التي ينهار فيها السلام، وتفرّق فيها النزاعات بين الناس، وينتشر فيها الفقر، وتحدث فيها الكوارث والأوبئة، ويتواصل فيها العنف والمعاناة، وفي كل الأماكن التي يحتاج فيها عالمنا إلى الإنسانية.

السيدة نائبة الرئيسة، أظهر تزايد حالات الطوارئ الإنسانية والتحدي شبه الدائم الذي تطرحه مسألة الحماية وجود اختلالات في أنظمة إدارة الأزمات الإنسانية ومنها بشكل خاص وليس حصراً: غياب الأموال الكافية، وصعوبات تنظيم عملية تدخل منسقة وسريعة لإنقاذ الأرواح، والنقص في الإعداد لضمان استجابة فعالة.

وتستوقفنا هذه الاختلالات لنتساءل عن ضرورة إعادة النظر في نهجنا لإدارة الأزمات الإنسانية والذي ينبغي أن يكون نهجاً وقائياً وليس نهجاً علاجياً فحسب.

وهذا يعني أن على المجتمع الدولي أن يتخذ المزيد من الإجراءات المناسبة للنضال بشكل فعال ضد أسباب النزوح القسري. ولذا يساند وفد بلادي كل التدابير وكل البرامج الرامية إلى تعزيز سلطة القانون، والحكم السليم، والتلاحم الاجتماعي، وهي شروط ضرورية لضمان السلام والاستقرار في الدول ومن ثم الحيولة دون حصول النزوح القسري.

وترى كوت ديفوار كذلك أن تعزيز قدرات الموظفين المحليين في بلدان الاستقبال، وبشكل عام تعزيز قدرة البلدان المتضررة على الصمود، من شأنهما بالتأكيد المساهمة في تحسين نظام إدارة الأزمات. وفي هذا الصدد، يقدر وفد بلادي ويشجع كل المبادرات الهادفة إلى تعزيز قدرات المسؤولين والموظفين المحليين المكلفين بالحفاظ على الأمن وحماية الحدود فيما يتعلق بتحديد الأشخاص المستضعفين وحمائيتهم.

وأخيراً، ترى كوت ديفوار أن تعزيز إطار حماية المستضعفين يشكل حلقة أساسية بل ربما قاعدة نظام إدارة الأزمات الإنسانية. ولهذا نوصي ونشجع الانضمام إلى الاتفاقيات ذات الصلة ولا سيما تلك المتعلقة بحقوق اللاجئين وعديمي الجنسية والمهاجرين.

هذا ويتكرر باستمرار استخدام المدارس لغايات عسكرية في النزاعات المسلحة. ونواجه هنا مشكلة كبيرة لأن استخدام هذه المواقع بهذه الطريقة يمكن أن يحولها إلى أهداف مشروعة ويحرم بذلك آلاف الأطفال والشباب من التمتع بحقوقهم الأساسي في التعليم. وهذا ما دفع كوت ديفوار إلى المشاركة بقوة في عملية وضع واعتماد المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من استخدامها لغايات عسكرية في النزاعات المسلحة.

ونرحب في هذا الصدد بالعملية الشفافة والمفتوحة التي دفعت عدداً كبيراً من الدول ومنها كوت ديفوار إلى الالتزام

السيدة سيلفيا كاناس،**مندوبة الشباب، الصليب الأحمر الإيطالي**

(الأصل باللغة الفرنسية)

السيدة نائبة الرئيسة، سيداتي سادتي، نعيش معاً الآن في عالم تسود فيه الدبلوماسية ويتم فيه اختيار الكلمات بعناية كبيرة. أما أنا فسأتصرف كالشباب ولن اتكلم باعتدال. علينا أن نكون واقعيين ولكن علينا أيضاً أن نمتلك الشجاعة والحماس. ولو تبنى هذا المؤتمر الدولي مثل هذه المزايلا كان من الممكن جعل الهجرة أحد مواضيعه الرئيسية والسعي إلى تنفيذ القرار ٣ المتعلق بالهجرة والمعتمد عام ٢٠١١.

أن نكون متحمسين ومتفائلين لا يعني أن نكون غير واقعيين. وأعلم أن التكلم عن موجات النزوح وتغير المناخ يعني التكلم عن المال وعن التوازنات الدولية. يعني ببساطة التكلم عن السلطة.

ولهذا السبب سيدتي الرئيسة أريد من خلالكم، أن أشكر أهلي الذين أنجبوني في الجانب الحسن من العالم حيث لا تتعرض كل يوم للقصف، ولا نضطر إلى عبور البحار والمخاطرة بحياتنا، ولا نفكر أن الموت أفضل من البقاء هناك. عالم نفكر فيه أن على الآخرين أن يهتموا بالحد من الانبعاثات في الجو. شكراً يا أمي شكراً يا أبي.

ولكن كفى الآن ولنهتم بالوقائع. نعلم جميعاً أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ ينعقد في باريس على مدى ستة أيام. وآمل في أن يتيح لنا أن نفهم بشكل قاطع أن ما نفعله له عواقب على المستوى الإنساني. تصوروا انكم تعيشون في بلد يعاني من التصحر. وتصوروا أنكم مضطرين إلى ترك منزلكم وأصدقائكم وكل شيء تملكونه. تصوروا أيضاً أن بلداً آخر كان سيستقبلكم. ولكن للأسف الحماية الإنسانية الدولية ليست ممنوحة إلا للأشخاص الذين يخشون من الاضطهادات المبنية على العرق والدين والجنسية وغيرها. نعم هناك حماية مؤقتة في هذه الحال ولكن بعض الآثار الناجمة عما فعلناه بكوننا ستكون دائمة. كيف ستفسرون لأولادكم أن هذا العالم الذي تسبب بتدمير بلادكم سيربح ضميره من موتكم بدقة صمت؟ لهذا السبب، أرجو أن الحركة تضع سياسات تأخذ في الاعتبار العلاقة المتبادلة بين تغير المناخ والهجرة، وتنفذ أنشطة لتوعية الحكومات بضرورة تأمين حماية وطنية ودولية للأشخاص الذين يضطرون إلى مغادرة بلدانهم بسبب تغير المناخ.

إنني أرجو الحكومات أن تأخذ في الاعتبار المهاجرين البيئيين في سياساتها الخاصة بالهجرة، وتنشط بشكل فعال للحيلولة دون

ويوم ٩ ديسمبر، هذا اليوم الذي يحتفل فيه المجتمع الدولي للمرة الأولى باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية وتكريمهم، أود التشديد بشكل خاص على الدور الهام الذي يؤديه الصليب الأحمر ومتطوعوه خلال عمليات الإبادة الجماعية، بما في ذلك إبان الإبادة الجماعية للأرمن، سعياً إلى إنقاذ الأرواح، ومساعدة الناجين، وإغاثة الأعداد الكبيرة من الأيتام ومساعدتهم في البقاء على قيد الحياة وإعادة بناء حياتهم واستعادة الأمل والإيمان في الإنسانية.

واستناداً إلى مهمته ومبادئه، يبذل الصليب الأحمر منذ أكثر من عقدين جهوداً مستمرة في منطقتنا حيث لا نزال نشهد للأسف انتهاكات للقانون الدولي الإنساني خاصة في البلدات الحدودية حيث تستهدف هذه الانتهاكات بشكل منتظم السكان المدنيين من نساء وأطفال ومسنين. وهنا أيضاً نشهد ما وصفه بالأمس رئيس اللجنة الدولية السيد بيتر ماورير بالمأزق الذي يواجهه العمل الإنساني الذي لا يزال مرتبطاً بالحلول السياسية.

لقد صدقت أرمينيا على اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية الثلاثة. وهي تولي اهتماماً خاصاً لنشر القانون الدولي الإنساني لدى جميع فئات المجتمع.

كما أننا نقدر عمل جمعية الصليب الأحمر الأرميني وجهودها المستمرة لا سيما في مجالات الوقاية من الكوارث الطبيعية، والإسعافات الأولية، والبرامج الاجتماعية المخصصة لمساعدة اللاجئين. وهنا أيضاً تبقى الاحتياجات هائلة لأن أرمينيا تستقبل أكثر من ١٧٠٠٠ لاجئ من سورية وهي بذلك ثالث بلد أوروبي لاستقبال هؤلاء اللاجئين.

إننا نواجه اليوم كارثة إنسانية في مختلف بلدان العالم حيث يبقى عمل الصليب الأحمر بالغ الأهمية ولا غنى عنه. ونحتاج لمواجهتها إلى تنفيذ آليات القانون الدولي الإنساني بشكل أكثر فعالية، وإلى تضامن أكبر، وتنسيق أفضل لجهود المجتمع الدولي.

ويأمل وفد بلادي في أن نؤكد من جديد، في نهاية هذا المؤتمر، التزامنا المشترك والإجماعي بعمل أكثر تضامناً وقوة، وتمسكنا بالمبادئ الأساسية للحركة - الإنسانية، وعدم التحيز، والحياد، والاستقلال، والتطوع، والوحدة، والعالمية- وبكل هذه القيم التي استحق بها الصليب الأحمر مكافأته أربع مرات بجائزة نوبل للسلام.

وأود التقدم مرة أخرى بالشكر إلى سويسرا وإلى الحركة على التنظيم الممتاز للمؤتمر الذي أتمنى له كل النجاح.

شكراً.

حدوث تغيرات مناخية أكثر خطورة. وأرجوها أخيراً وبشكل خاص أن تعود إلى وضع الإنسانية في محور عملها. شكراً.

سعادة السيد فيكتور مورارو،

السفير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة لجمهورية مولدوفا

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، في ضوء حجم العنف والتحديات الإنسانية غير المسبوقة، من الواضح أن عنوان المؤتمر الدولي يوجه التركيز في الوقت المناسب إلى النقاشات الهامة جدا لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والدول المشاركة حول تعزيز القانون الدولي الإنساني والعمل الإنساني.

وتشعر جمهورية مولدوفا بدورها بالقلق الشديد إزاء انتشار عدم احترام القانون الدولي الإنساني وضمن احترامه. وقد سبق وأن أشير إلى الانتهاك الصارخ للقانون الدولي الإنساني على أنه ليس فقط نتيجة للحرب وإنما في صميمها. مما بعث على الحيرة الشديدة هو أن المساعدة الإنسانية نفسها قد باتت هدفا لاعتداءات الأطراف المتنازعة بينما تحاول تحقيق غاياتها العسكرية والسياسية وذلك بأخذ العاملين في المجال الإنساني كرهائن أو منعهم من الوصول إلى السكان الذين يتضورون جوعا.

وبينما نحتفل بالذكرى الخمسين لاعتماد المبادئ الأساسية السبعة، علينا أن نقطع التزامات مشتركة تقضي بتعزيز العمل الإنساني وضمن احترام المبادئ الإنسانية. ومن الضروري أن تتخذ الدول والحركة إجراءات لتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني.

ولهذا السبب يؤيد بلدي كليا مشروع القرار الذي يؤسس لمنتدى فعال وطوعي وغير ميسس لتجتمع فيه الدول الأطراف، والذي من شأنه أن يضمن إطارا مناسباً لإعداد التقارير على المستوى الوطني حول الامتثال للقانون الدولي الإنساني والنقاش الموضوعي حول القضايا المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني. ويرى وفدنا أن القرار يحتوي بالفعل على آليات لحماية الطابع الحقيقي وغير الميسس لهذه الآلية. وبالتالي نرى أن المزيد من الاستفادة في هذا النص قد يحول دون التوصل إلى التوافق المعهود الذي يسعى المؤتمر الدولي إلى تحقيقه في هذا الصدد.

وترجح جمهورية مولدوفا كفة اعتماد القرارات جميعها بالتوافق قبل المؤتمر الدولي. وإلى جانب تسهيل نقاشنا وتمهيد المواضيع الكبرى الأخرى للمؤتمر، فإن القرار المقترح يرمي إلى زيادة تدعيم الأهداف المحددة للعمل الإنساني الدولي. ونرحب

خاصة، بالتركيز على العمليات الرامية إلى ضمان أمن وسلامة متطوعي الصليب الأحمر والهلال الأحمر وموظفي الرعاية الصحية وتمكينهم من الوصول دون عراقيل إلى المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية.

وفي إطار متابعة تنفيذ قرارات المؤتمرات الدولية السابقة، نؤيد أيضا الإجراءات الرامية إلى وضع حد للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في سياقات النزاعات المسلحة والكوارث وغيرها من حالات الطوارئ وحماية الأشخاص المحرومين من حريتهم في سياقات النزاع المسلح والنزاعات غير الدولية.

وختاما أشكر الحكومة السويسرية واللجنة التنظيمية المشتركة للجنة الدولية والاتحاد الدولي على هذه التحضيرات المتميزة للمؤتمر الدولي.

شكرا جزيلا على حسن الانتباه.

السيد تافوي لوساما،

رئيس الصليب الأحمر التوفالوي

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، نيابة عن الصليب الأحمر التوفالوي، أجدد امتناننا للاعتراف بجمعيتنا، وبصفتنا أحدث عضو في هذا الأسرة، نود في البداية التأكيد على التزامنا بالعمل الإنساني ومهمة الحركة. كما نضم صوتنا لنعرب أيضا عن امتناننا لمنظمي هذا المؤتمر.

وفيما يلي أول بيان لنا على الإطلاق وأول مداخلة لنا في هذا المؤتمر بصفتنا عضوا في الأسرة الدولية. ونحن منبهرون بعمل الحركة وخاصة الجمعيات الوطنية، على مستوى هجرة اللاجئين والحفاظ على كرامتهم أو استردادها. وسمعنا أن الحاجة إلى الخدمات الإنسانية في هذا الصدد لم تكن قط على هذا المستوى من الإلحاح. وهذه المتطلبات تستوجب من الحركة مواصلة الالتزام.

وأود أن أضف صوتي أيضا للمداخلات المتعلقة بالهجرة وتغير المناخ. فهذا جانب من موضوع الهجرة الذي يستوجب البحث وإدراجه في سياساتنا لأن تنقل الأشخاص بسبب تداعيات تغير المناخ قد بدأ بالفعل ويضطّر الناس لمغادرة ديارهم الآمنة بسبب آثار تغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحار. وعلى الرغم من غياب أي آلية دولية تحمي حقوقهم، يحتاج هؤلاء الأشخاص إلى خدمات إنسانية، وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة ليست واسعة النطاق بعد، إلا أنها ستصبح عما قريب أكبر دافع يحمل الناس على الارتحال.

المسلحة. حينها، أعرب ممثل اللجنة الدولية عن قناعته بأن البروتوكولات "ستحدد في المستقبل مصير أعداد الضحايا في حال نشبت في العالم مجددا النزاعات المسلحة وبالتالي فإن أي تخل عن البروتوكولات أو أحدها سيشكل تراجعا خطيرا لحضاراتنا وتنازلا عن الضمير البشري".

حينها أعلن خلال المؤتمر أن هناك أكثر من ١٠٠ نزاع مسلح جار منذ الحرب العالمية التي انتهت سنة ١٩٤٥، وتجري جميعها في البلدان النامية. وعليه، أعربت البلدان النامية الحاضرة آنذاك، ومنها عدة بلدان أفريقية مثل غانا والسودان وتونس، عن رغبتها الملحة في وضع مبادئ عامة.

وأحرز المزيد من التقدم منذ سنة ١٩٧٧ من أجل تعزيز النظم الدولية القانونية لمنع حدوث انتهاكات صارخة لقواعد الحرب والمبادئ الأساسية والمعاقبة عليها، من قبيل وضع نظام روما الأساسي لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لردع المجازر وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية واعتماد اتفاقية حول الألغام الأرضية. ولكن للأسف يشهد العالم اليوم نزاعات مسلحة بالجملة، يتسم بعضها بالتغاضي عن العاملين في المجال الإنساني والاعتداء عليهم عمدا والعنف الجنسي وغيره الذي يمارس على النساء والفتيات ليس من قبل أطراف في النزاع المسلح فحسب، ولكن أيضا على يد بعض المدنيين والعسكريين التابعين للأمم المتحدة. يجب أن يوقف هذا الوضع بأي شكل من الأشكال ضمير البشرية ويحثنا على التصدي له باسم الإنسانية من أجل مضاعفة جهودنا لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني على المستوى العالمي وتنفيذه إلى جانب المبادئ الأساسية للعمل الإنساني.

لم يفتنا أن هذه السنة هي سنة الاحتفال بالذكرى الخمسين لاعتماد المبادئ الأساسية. ولكننا أيضا نرجو أن نذكر بأنها الذكرى الخمسون لاعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٦٥ بشأن التعليم والدراسة ونشر القانون الدولي وتطبيقه على نطاق واسع، وكانت غانا صاحبة المبادرة وشاركت مع إيرلندا ووفود أخرى في الإشراف عليه. كما دعا القرار ٢١ الذي أعتُمد خلال المؤتمر الدبلوماسي لسنة ١٩٧٧، إلى نشر المعارف المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني القابل للتطبيق في النزاعات المسلحة بوصفها عاملا أساسيا في تطبيقه الفعال.

وأصبحت هناك ضرورة ملحة لتطبيق دعوة القرار ٢١ للدول الأطراف إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان التعريف بالقانون الدولي الإنساني المطبق في النزاعات الدولية إلى جانب المبادئ الأساسية التي يستند إليها هذا القانون، وذلك في ظل ما نراه من انتشار لانتهاكات القانون الدولي الإنساني في العديد من ساحات المعارك اليوم.

أنني على قناعة بأن هذا الجانب من أزمة الهجرة واللاجئين يجب أن يلقي العناية الجدية خلال إعدادنا وتخطيطنا إن أردنا أن نكون متأهبين. ونحن متأكدون أن ذلك يمكن أن يقع من خلال نهجنا للحد من مخاطر الكوارث وبرامج التكيف وتعزيز الصمود ولكن لا يقتصر عليها.

ليست هذه أولوية بلدي فحسب، بل أولوية منطقة المحيط الهادئ بأكملها، ونعرب عن امتناننا لمنحنا الحيز الكافي للتعبير عن رأينا في هذا المنبر،
شكرا لكم.

السيد أيبينزر أبريكو،

وزير ونائب الممثل الدائم لدى البعثة الدائمة

لجمهورية غانا في جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، نتقدم بالتهنئة لكم ومكتبكم على انتخابكم ونحبي سلاستكم في تسيير مداولات هذا المؤتمر إلى الآن. وتضم غانا صوتها للبيان الصادر عن المجموعة الأفريقية.

ويتزامن هذا المؤتمر مع الذكرى الخمسين لإعلان فيينا الصادر سنة ١٩٦٥، ومنتزه هذه الفرصة لنؤكد على التزامنا بالمبادئ الأساسية للحركة. ونضيف إلى المبادئ السبعة أحد المبادئ الأربعة التي أعلن عنها أحد المؤسسين، غوستاف مويني، وهو مبدأ "التضامن"، ونعتقد أيضا أنه لا يمكن تحقيق استدامة العمل على المستوى المحلي الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية دون تضامن عالمي. وفي هذا الصدد نشكر الاتحاد الدولي واللجنة الدولية على الدعم اللوجستي الذي قدمه للجمعية الوطنية في غانا.

وفي إطار روح هذه المبادئ، وافقت غانا على استضافة أول بعثة للأمم المتحدة حول إييولا والمرخص لها من مجلس الأمن للأمم المتحدة. وسلطت أزمة إييولا الضوء على أهمية التضامن ولكن أيضا على الحاجة الماسة إلى بناء نظم صحية وطنية متينة من خلال التعاون الدولي وقدرة المؤسسات الوطنية على التفاعل بالشكل الكافي والفعال مع حالات الكوارث والعنف للتمكن من إنقاذ الأرواح في وقت الحرب والسلم على حد سواء. ولهذا تعهدت غانا خلال هذا المؤتمر بوضع آلية وطنية للترويج للقانون الدولي الإنساني ومبادئ إنسانية أخرى.

لقد أطلق على المؤتمر الدبلوماسي الذي عُقد في جنيف خلال الفترة ١٩٧٤ و١٩٧٧، والمخصص للتحضير للبروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف، اسم المؤتمر الدبلوماسي حول إعادة التأكيد على القانون الدولي الإنساني وتطويره وتنفيذه خلال النزاعات

المصالح الاقتصادية والسياسية هي التي تشكل السبب الرئيسي للأزمات الإنسانية المعاصرة التي تتم معالجتها بما يتعارض تماماً مع القانون الدولي. فالسكان المدنيون هم الذين يعانون من العواقب الوخيمة للنزاعات المسلحة. ومن الضروري أن يصار إلى توعية المجتمع الدولي وتحذيره من النتائج المروعة والمأساوية التي يؤدي إليها اللجوء إلى الحروب لتسوية النزاعات بدلاً من إيجاد حلول سلمية لذلك.

وهناك سبب آخر لوقوع الأزمات في المستقبل ألا وهو تغيّر المناخ الذي سيحجر ملايين الناس على الهرب من منازلهم بحثاً عن ملجأ. فمن الضروري جداً أن تُعتمد الآن تدابير ملموسة لمواجهة هذا الاحتمال وهو أمر ليس حدوثه بالبعيد.

وسعيّاً إلى معالجة هذه التحديات، يجب تحديد تعريف واضح لعبارة "المساعدة الإنسانية" يكون متسقاً تماماً مع قواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئه، واحترام سيادة الدول، ومبدأ عدم التدخل، وحق الشعوب في تقرير مصيرها. ومن الضروري في هذا المجال، تعزيز دور الوكلاء المحليين الذين يمتلكون معرفة أوسع بالوضع على الأرض وبالمشهد الوطني العام.

وفي الختام، تود فنزويلا الإعراب عن تقديرها للعمل الرائع الذي يقوم به المتطوعون في الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وهم يبذلون الجهود المضنية للتخفيف من معاناة ضحايا النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية. شكراً جزيلاً.

السيدة غريتا غرونارسدوتير ،

سفيرة حقوق الإنسان،

وزارة الشؤون الخارجية الأيسلندية

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، تشدد أيسلندا على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني وترحب بمشاريع القرارات المتنوعة التي أماننا لكونها فرصة لمحاربة الانتهاكات المنتشرة التي نشهدها. وفي هذا الصدد ندعم كليا مقترح عقد اجتماع سنوي للدول حول القانون الدولي الإنساني.

كما نؤيد التدابير المتخذة لمحاربة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. وبما أن هذا النوع من العنف لا ينطبق على النزاعات المسلحة فقط، ولكن على الكوارث وحالات الطوارئ الأخرى أيضاً، فعلياً أن نركز ليس على القانون الدولي الإنساني فحسب، بل على حقوق الإنسان الدولية أيضاً، خاصة في ضوء الدور الهام الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في هذه السياقات.

وختاماً، على الدول أن تكثف حملات التعليم والتوعية بشأن تبعات الفشل في تطبيق اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها والدعوة إلى التعاون المتبادل على مستوى القضايا الجنائية. وعلى الدول أن تفي بالتزاماتها بموجب المادة ٨٩ من البروتوكول الإضافي الأول في حالات الانتهاكات الصارخة لاتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية، وتتعهد الأطراف المتعاقدة بأن تعمل معاً أو فرادى وبالتعاون مع الأمم المتحدة أو بموجب ميثاقها، من أجل التصدي للأعمال الوحشية التي ترتكبها أطراف تابعة للدولة أو غير تابعة لها.

وأخيراً نتطلع غانا إلى أداء دور بناء في اعتماد مختلف القرارات التي يتفاوض بشأنها المؤتمر وذلك على أساس التوافق، مبقين نصب أعيننا إنسانيتنا المشتركة.

شكراً.

سعادة السيدة ريبكا سانشير بيلو ،

السفيرة ونائبة الممثل الدائم، البعثة الدائمة

لجمهورية فنزويلا البوليفارية، جنيف

(الأصل باللغة الإسبانية)

سيدتي نائبة الرئيسة، حضرات رؤساء الوفود الأفاضل، حضرات أعضاء الجمعيات الوطنية الأفاضل، سيداتي سادتي، تود جمهورية فنزويلا البوليفارية التقدم بالشكر إلى منظمي المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر هذا المنتدى رفيع المستوى الرامي إلى تعزيز الحوار حول العمل الإنساني.

تكرر حكومة فنزويلا التزامها الثابت بضمان الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني، وهو الدعامة الأساسية التي يستند إليها الاحترام والتعاون بين الدول وبين شعوب العالم سعيّاً إلى بناء السلم وصونه.

يجب أن تتخذ الحكومات موقفاً قوياً ضد العنف وضد كل أشكال التمييز ضد النساء سواء أكان ذلك في أطرها القانونية أو عبر سياساتها العامة وبرامجها ومشاريعها.

إن النزاعات المسلحة التي تهدد السلم والأمن في العالم تبرز الأهمية البالغة للمبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

لقد شهدنا خلال الحروب الأخيرة، وفاة ملايين الضحايا وتزايد أعداد الجرحى بينما يضطر النازحون إلى البحث عن المأوى والمساعدة الإنسانية. ولا نستطيع أن نلتزم الصمت أمام هذه المأساة الرهيبة، بل علينا أن نتحرك ونساهم في إزالة الأسباب المتعددة لهذه الأوضاع الكارثية وفي التخفيف من ألم الضحايا ومعاناتهم.

ولهذه الأسباب، أنتهز هذه الفرصة لأدعو إلى اتخاذ إجراءات بناء على البيان الذي أعتمد في بداية هذا الأسبوع في مجلس المندوبين. وفي هذا البيان، التزمت حركتنا بزيادة ومواصلة مواجهتنا لهذه الأزمة، مقدمة المساعدة والحماية لجميع المهاجرين بغض النظر عن مركزهم القانوني، وموحدة كلمتها ضد الخطاب القاسي والتحريضي الذي أصبح متداولاً في عدة بلدان. ما من شخص يحق أن يُطلق عليه "غير شرعي"، مهما كانت الظروف.

وستضطلع حركتنا بدورها في تلبية احتياجات المهاجرين المستضعفين. وأقول ذلك بكل ثقة لأننا بالفعل نُؤدي دورنا هذا على نحو يومي. وذلك على امتداد جميع مسارات الهجرة، في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. ولكن أن أردنا أن نُؤثر بالفعل، وأن نحول دون أن يصبح العالم معتاداً على رؤية معاناة المهاجرين ووفاتهم دون أن يحرك ساكناً، سنحتاج إلى أن تفي الدول بالتزاماتها بموجب القوانين الوطنية والدولية لحماية المهاجرين ومعاملتهم في ظل احترام كرامتهم.

كما ندعو الدول للعمل معنا على معالجة الأسباب الجذرية للنزوح القسري. وترتبط معاناة المهاجرين المستضعفين ارتباطاً وثيقاً بالأزمات والكوارث التي ما انفكت تتزايد وتيرتها نتيجة للنزاعات ونتيجة لعوامل من قبيل تغير المناخ وتسارع العولمة التي لم يخطط لها الإنسان وتفاقم أوجه التفاوت الاقتصادي.

وأعلننا هذا الصباح عن مبادرة تحالف المليار من أجل تعزيز الصمود. وبموجب هذه المبادرة، نهدف، بحلول سنة ٢٠٢٥ إلى دعم مليار شخص من خلفيات وثقافات ومواقع جغرافية مختلفة لكي يتخذوا إجراءات لتعزيز الصمود لدى مواجهتهم الصعاب. ولا يقف ذلك عند برامج الصليب الأحمر والهلال الأحمر. بل هو منبر للتعاون داخل إطار حركتنا مع الدول والشركاء من جميع الأوساط الإنسانية، والقطاع الخاص والأهم، مع المجتمعات المحلية نفسها. ويعكس ذلك إيماننا بأن العمل الإنساني يجب أن يكون استباقياً وسبباً في تخفيف معاناة المهاجرين ونزوحهم، لتجاوز مرحلة رد الفعل والتوجه نحو الإجراءات الاستباقية.

وتعتبر منظمنا الوحيدة القادرة على مساعدة المجتمعات المحلية على هذا النحو. فاتحادنا يسجل حضوره في عدة دول ويساعد ١٩٠ جمعية وطنية، وهو يستند إلى شبكة من الموارد والخبرات والتضامن وله مكانة فريدة من نوعها تمكنه من مرافقة المجتمعات المحلية في طريقها نحو بناء صمودها ومساعدتها على اتخاذ إجراءات قبل حلول الكارثة. ونأمل أن تنضموا إلينا في هذه الطموحات التي نسعى إليها وتساعدونا لجعل السلامة والكرامة في صلب التحالف العالمي الحقيقي.

شكراً لكم.

وعلينا أيضاً أن نشدد على الالتزامات التي قطعناها، بما في ذلك بالرجوع إلى القرار ١٣٢٥ لمجلس أمن الأمم المتحدة. ويجب أن يكون التركيز أولاً وبالأساس على الوقاية بما في ذلك تدريب القوات العسكرية والأمنية وعدم التسامح قط مع المنتهكين. وحين يُرتكب هذا العنف يجب أن يكون التركيز على توفير الحماية للضحايا وضمان ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم.

وعبر التاريخ، طالما أُعتُبر العنف الجنسي نتيجة لا مفر منها للنزاعات المسلحة. وسنة ٢٠١٥، ولكن علينا جميعاً أن نعقد العزم على طي تلك الصفحة. ولا يمكن لأي حكومة أو قوات أمنية أو منظمات دولية أن تختار الوقوف جانبا دون أن يحرك لها ساكن أو أن تفعل شيئاً لتغيير الوضع.

خلال المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين، قطعت الحكومة الأيسلندية والصليب الأحمر الأيسلندي عدداً من التعهدات. ويسرني أن أعلمكم بأنه في نظرنا، طبقت هذه التعهدات بنجاح وأذكر خاصة اتفاقية التعاون المبرمة بين وزارة الشؤون الخارجية في أيسلندا والصليب الأحمر الأيسلندي سنة ٢٠١٢، وعدد من الزيارات إلى أيسلندا التي أجرتها اللجنة الدولية لمناقشة مختلف القضايا الإنسانية إلى جانب مشروع القانون الجديد المعروض على البرلمان لتحسين إجراءات العمل فيما يتعلق بطالبي اللجوء.

ويسرني أن أعلمكم بأن حكومتنا والصليب الأحمر الأيسلندي قد اتفقا على عدد من التعهدات الجديدة. وستُرسَل هذه التعهدات إلى قاعدة بيانات على النحو المطلوب، ولكنها تتعلق على سبيل المثال بالمواضيع التالية: احترام القانون الدولي الإنساني، حماية اللاجئين الوافدين من مناطق النزاع، تعزيز مساعدة ضحايا الاتجار بالأشخاص واتخاذ تدابير مكافحة التحيز ضد الأجانب.

شكراً لكم.

السيد فرانشيسكو روكا،

نائب رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، يشرفني التوجه للمؤتمر الدولي الثاني والثلاثين نيابة عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

يتمتع الاتحاد الدولي بمكانة مميزة في الحوار حول العمل الإنساني الجاري. يشكل هذا المؤتمر لحركتنا، فرصة للتجمع معا وتوحيد كلمتنا وإسماع صوت المستضعفين، بمن فيهم من أُجبر على مغادرة وطنه بحثاً عن الأمن والسلام والكرامة.

السيد جوزيف ذور ماكواي، الصليب الأحمر في جنوب السودان

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، أعرب عن عميق تقديري للجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لتوليهم تنظيم مشاورات واسعة في جميع أنحاء العالم للتمكن من تنظيم هذا المؤتمر. كما أعرب عن امتناني لحكومة سويسرا لاستضافتها هذا الوفد الدولي الهائل.

وأضم صوتي لمن يدعون إلى تعزيز القانون الدولي الإنساني. ومنذ بداية الأزمة في جنوب السودان، تصافت العناصر التي أثقلت كاهلنا ودمرتنا، كما فقدنا واحدا من متطوعينا، من بين عداد المفقودين سنة ٢٠١٥. وأدعو الدول الأعضاء في اتفاقيات جنيف ومكونات الحركة إلى ضمان تطبيق أفضل للقانون الدولي الإنساني قولا وفعلا وتحسين الامتثال الفعلي له.

ويؤيد وفد الصليب الأحمر لجنوب السودان بقوة القرار المتعلق بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. ولن يُنفذ هذا القرار من طرف واحد بل يستوجب تشاطر المسؤوليات بين الجمعيات الوطنية والحكومات، وهو ما لا يقل أهمية عن إطلاق مبادرة وتنظيم مؤتمر.

وهذه السنة أيضا، واجه الصليب الأحمر لجنوب السودان شأنه شأن الحكومة التي أُعترف بها سنة ٢٠١١، وأُعترف بالجمعية الوطنية سنة ٢٠١٣، تحديات جمة تعود إلى ما قبل نشأتهما، لأن الجمعية الوطنية والبلد ذاته حديثا النشأة. كما أن الاحتياجات الإنسانية تضرب بجذورها في الماضي البعيد على عكس عمر الجمعية الوطنية والبلد.

شكرا.

السيد ماركوس مادر،

المدير العام للصليب الأحمر السويسري

(الأصل باللغة الإنجليزية)

المندوبون الأعزاء، السادة ممثلو الحكومات والجمعيات الوطنية، السيدات والسادة، يؤكد الصليب الأحمر على موضوعين عما: الهجرة والقانون الدولي الإنساني.

تتنامي محنة المهاجرين المستضعفين، وعليه، من الضروري أن تواصل الحركة والدول العمل على تنفيذ القرار ٣ للمؤتمر الدولي الحادي والثلاثين لسنة ٢٠١١. ويشير تقرير التقدم المحرز إلى الإنجازات، ولكن أيضا إلى الحاجة إلى تكتيف استجابتنا من

أجل تحقيق الأهداف المحفوفة بالصعوبات والتركيز على أكثر المهاجرين استضعافا. وندعو الدول إلى الالتزام بواجباتها بما يتماشى مع القوانين الدولية الناجمة والقيم الإنسانية. وعلى الدول أن تستمر في جهودها وتضعها لضمان أمن جميع المهاجرين وحصولهم على الخدمات المناسبة وحماية كرامتهم سواء في موطنهم أو خارج الحدود الدولية.

وتواجه الحركة بدورها صعوبات. ومن خلال جمعياتنا الوطنية وجدنا أنفسنا في مكانة فريدة من نوعها تمكننا من تسجيل حضورنا على امتداد مسارات الهجرة. وانطلاقا من اليوم، علينا أن نركز على تنسيق أنشطة التخطيط والتنفيذ، لضمان تجانسها على الصعيد المحلي والدولي، وبين مختلف مكونات الحركة.

علاوة على ذلك، علينا ألا نتغاضى عن معالجة الأسباب الجذرية للهجرة. ويدخلنا ذلك في قضايا أخرى معقدة مثل منع النزاعات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومعاهدات التجارة غير المنصفة، وسوء الحكم والفساد وغيرها. وندعو الدول إلى الإقرار بهذه القضايا الملحة ومعالجتها على الصعيدين الدولي والمحلي. كما تظطلع الحركة بدورها بدور في التصدي لهذه الأسباب الجذرية وتخفيف الضغط الذي يدفع بالأشخاص إلى الهجرة القسرية. ومن خلال حضور جمعياتنا الوطنية بين مجتمعاتها المحلية حتى وإن كانت بعيدة، على الحركة أن تعزز برامجها حول الصمود والتأهب للكوارث والتنمية المستدامة.

ولتحقيق النجاح في تلبية احتياجات المهاجرين، على الدول والحركة أن يعملوا معا، وهي فرصة لكي نذكر جميع الحاضرين بالدور المساعد الذي تظطلع به الجمعيات الوطنية والحقوق والواجبات الذي ينطوي عليه بالنسبة للدول والجمعيات الوطنية. كما ندعو جميع الأطراف المعنية إلى الاسترشاد في عملها بمبدأ الإنسانية واحترام الظروف الفردية لكل مهاجر ومواطن وضعفه واحتياجاته.

ختاما، نعرب عن كامل دعمنا للقرار ٢ حول تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني. ومن أجل تخفيف معاناة الملايين من المتضررين من النزاعات المسلحة من الضروري تعزيز الامتثال لهذا القانون. واستنادا إلى العملية التي انطلقت منذ أربع سنوات، يقدم المؤتمر الدولي فرصة فريدة يتعين علينا أن نقتنصها. ويدعو الصليب الأحمر السويسري جميع الدول إلى اعتماد القرار على النحو المقترح والعمل من أجل تنظيم أول اجتماع للدول حول القانون الدولي الإنساني في غضون سنة من الآن.

شكرا جزيلًا.

السيد برينهارد شنايدر ،

رئيس قسم شؤون الهجرة والشؤون القانونية،

الصليب الأحمر النمساوي

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، أصحاب السعادة، السيدات والسادة،
اسمحوا لي بأن أوجه انتباهكم إلى قضيتين هامتين للغاية تستندان
أهميتهما من الوضع العالمي غير المستقر الذي نشهده اليوم.

تتعلق القضية الأولى بالوضع الإنساني المأساوي للمهاجرين
المستضعفين في أنحاء العالم. كما تعلمون يضطر عدد متنام من
الأشخاص إلى مغادرة مواطنهم أو أماكن إقامتهم اليوم مقارنة
بالعدد المسجل خلال العقود العديدة الماضية منذ الحرب
العالمية الثانية. وأطلعنا جميعنا على التقارير التي تفيد بوفاة
الآلاف المهاجرين أثناء الرحلة الخطيرة التي يضطرون إلى خوضها
بسبب غياب وسائل السفر إلى مناطق آمنة. وللأسف تُسجل
نسب التضامن أدنى مستوياتها في البلدان الغنية والأمنة مما
يبعث على الرعب، وما تنفك تتدنى يوما تلو الآخر. حتى إن
بعض الحكومات باتت تحارب المهاجرين وتحرمهم من حقهم
في طلب الحماية الدولية وتمنعهم بذلك فعليا من الوصول إلى بر
الأمان. وأحيانا يصل الأمر إلى تسمية ضحايا النزاعات المسلحة
أو طالبي الدعم والحماية بالإرهابيين أو المجرمين على لسان
مسؤولين حكوميين.

وأعتمد المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين الذي عُقد منذ أربع
سنوات قرارا واعدا بشأن الهجرة. ويؤسفني أن أقول إن هناك
الكثير من العمل الذي يجب أن ننجزه قبل التمكن من تنفيذ
هذا القرار بالكامل. سأضرب لكم مثلا واحدا على ذلك: في عدة
بلدان، بما في ذلك النمسا، لا تزال الجمعيات الوطنية للصليب
الأحمر والهلال الأحمر عاجزة عن تقديم المساعدة الناجعة
للمهاجرين المستضعفين الذين لا يحظون بصفة قانونية. ويعود
ذلك غالبا إلى القوانين الوطنية التي تفرض قيودا كثيرة حيث
تعتبر مساعدة أي مهاجر غير نظامي أو تسهيل إقامته في البلاد
جريمة أو جنحة، حتى وإن كان ذلك لغايات إنسانية. ويتعارض
تجريم المساعدة الإنسانية للحركة ومنع وصولها للمهاجرين
المستضعفين مع ما ينص عليه القرار ٣. وعليه، أدعو جميع
الدول إلى أن تفي كليا بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وخاصة
القانون الدولي للاجئين وقانون حقوق الإنسان، وأن تتخذ جميع
الإجراءات اللازمة بما في ذلك التغييرات التشريعية، لتنفيذ القرار
٣ الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين على نحو كامل.

أما القضية الرئيسية الثانية فتتعلق بأخطر تهديد يتعرض له
علمنا إلى اليوم، ألا وهو خطر الأسلحة النووية. للأسف، لا تزال

أسلحة الدمار الشامل هذه موجودة، على الرغم من الالتزامات
القانونية الواضحة والملمزة القاضية بنزع السلاح وعلى الرغم
من عدة تداعيات وخيمة وغير مقبولة على الصعيد الإنساني.
وعلى امتداد السنوات الثلاث الماضية، أثبتت "المبادرة الإنسانية"
بوضوح الضرورة الملحة لجعل العالم خاليا من السلاح، وذلك
لعدة أسباب. ولكن، يبدو أن الدول التي تملك أسلحة نووية
مصرة على الإبقاء على ترسانتها، بل إنها تطور أسلحتها بتكاليف
باهظة.

ونبابة عن الصليب الأحمر النمساوي، أدعو الدول التي تملك
هذه الأسلحة إلى أن تتخذ خطوات موثوقة وفعالة لنزع السلاح
النووي دون أي تأخير. وأدعو الدول إلى أن تواصل عملها على
المبادرة الإنسانية بكل عزم وعلى نحو فوري لضمان حظر هذه
الأسلحة قانونيا والقضاء عليها في أقرب وقت ممكن.

شكرا لكم.

السيد ناظر الإسلام،

وزير ونائب الممثل الدائم لدى البعثة الدائمة

لجمهورية بنغلاديش الشعبية في جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، يعرب وفد بنغلاديش، الذي يضم الحكومة
وممثلين عن الهلال الأحمر البنغالي، عن شكره البالغ لحكومة
سويسرا واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي على
تنظيم المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال
الأحمر.

وتتعلق بنغلاديش أهمية بالغة على الالتزامات المنصوص عليها في
اتفاقيات جنيف وتحديدًا على الوفاء بهذه الالتزامات بما يتماشى
مع مبدأ الشرعية في إطار القوانين الوطنية، مع احترام البعد
المعياري للقانون الدولي الإنساني.

وقد خرجت بنغلاديش من حرب عنيفة من أجل الحصول على
استقلالها سنة ١٩٧١. ومن شبه المستحيل أن تكون هناك أسرة
واحدة في البلاد لم تعان من شكل من أشكال المعاناة الشخصية
خلال الحرب. كما كان الأب الروحي لأمتنا، بنغبادو شيخ
موجيبور رحمان، الذي قادنا إلى الاستقلال، أحد أبرز المؤيدين
لاحترام القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة. وتعرب
الحكومة الحالية، بقيادة رئيس الوزراء الشيخ حسينة، عن
التزامها الراسخ بالقانون الدولي الإنساني. وأنشأت بنغلاديش
محكمة تبت في الجرائم الدولية لمحكمة المسؤولين عن جرائم
الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك المجازر والحرائق
المفتعلة وجرائم الاغتصاب خلال حرب الاستقلال سنة ١٩٧١

في بنغلاديش ومع الخدمة الدولية للمواطنين من أجل اعتماد نهج أكثر فاعلية وموجها إلى الأشخاص بشكل رئيسي من أجل الوصول إلى أبعد الحدود وتقديم أفضل الخدمات الإنسانية حسب إمكانياتنا المحدودة. ولا يمثل هذا النهج جهوداً معزولة بل ينبع من كل الجهود التي بذلناها لكي نصبح بلداً ذا دخل متوسط بحلول ٢٠٢١.

لقد تمكنا من بذل كل هذه الجهود من خلال التعاون مع جميع شركائنا، خاصة من خلال العمل مع ICS. ونحن مستعدون لعرض تجربتنا على الآخرين من أجل عالم أفضل. شكراً.

السيدة كارديياتا سوري،

رئيسة الجمعية الوطنية للصليب الأحمر لكوت ديفوار

(الأصل باللغة الفرنسية)

السيدة نائبة الرئيسة، يصر الصليب الأحمر في كوت ديفوار المشاركة في هذا اللقاء الكبير المخصص للبحث عما يعني العطاء وعما تعني المعرفة. ويبقى مجال المشاركة الفردية والجماعية هو الوقاية والإغاثة.

يظهر الوضع الإنساني في منطقتنا أن الاحتياجات الإنسانية تزداد باستمرار وتترافق بتحديات عديدة ومتنوعة تتعلق مثلاً بمواضيع القانون الدولي الإنساني، والنظافة العامة، والصحة، وعواقب التدهور البيئي.

إن الصليب الأحمر في كوت ديفوار يعلن رسمياً دعمه التام للقرارات والتوصيات المتعلقة بتعزيز القانون الدولي الإنساني من خلال إجراءات تهدف إلى تحسين حماية الأشخاص المحرومين من حريتهم، وتحسين حماية العاملين في المجال الإنساني من خلال إجراءات قانونية تعزز أمن العاملين أثناء المهام الخطرة. وأمام الآثار الناجمة عن تغير المناخ وتدهور البيئة، سنسعى إلى تعزيز الأطر القانونية المتعلقة بالكوارث. ويجب أن نؤكد على وضعنا كشركاء مميزين للسلطات العامة وجهات مساعدة لها في المجال الإنساني وذلك من خلال تهيئة ظروف ملائمة للتطوع، كما علينا أن نقدم الدعم إلى الفروع المحلية.

لم تتغير التحديات كثيراً خلال السنوات الأخيرة. فالاضطرابات المناخية تتميز بعدم انتظام هطول الأمطار، وموجات حر شديد غير مسبوقه وذات آثار مدمرة، وفيضانات تسبب كل سنة موت المزيد من الناس. وتؤدي هذه الاضطرابات المناخية إلى موجات نزوح كبيرة بحثاً عن عالم أكثر أماناً. علينا أن نعمل مع الشباب ومن أجل الشباب، ومن الضروري أن نتابع هذا الطريق

وما بعدها مباشرة. وندرك أن العدالة وحدها يمكن أن تشفي جروح الماضي الحالك التي لا يمكن أن تنسى. علاوة على ذلك، تعتبر بنغلاديش إحدى أكبر الدول المساهمة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ونشرت قواتها المسلحة والمسؤولين عن إنفاذ القانون في مناطق النزاع حول العالم. وبالتالي تولي بنغلاديش أهمية كبرى للقانون الدولي الإنساني، بوصفه وسيلة لفهم تبعات النزاعات المسلحة وكأساس لمواجهة الطبيعة المتغيرة لهذه النزاعات.

لا شك في أن عالمنا اليوم يعيش أزمات إنسانية لم نشهد لها مثيلاً. فقد ازداد عدد النزاعات المطولة إلى جانب الأزمات الجديدة، دون إيجاد حل لأي منها. ولكن ذلك ليس إلا جانباً واحداً من الواقع. وفي ٢٠١٥، بذل المجتمع الدولي جهوداً هائلة ونوعية لمواجهة هذه التحديات المعقدة والمتعددة. ورأينا أن جهودنا في سينداي قد تمخضت عن إطار عالمي للحد من مخاطر الكوارث، يحتوي على سبعة أهداف عالمية. كما رأينا ذلك في نيويورك أيضاً، حيث أنفق قادتنا على القرار التاريخي الذي غير برنامج التنمية المستدامة العالمي لسنة ٢٠٣٠. وسنجتمع مجدداً سنة ٢٠١٦ في إسطنبول للنظر في الجوانب الهامة لمظاهر العمل الإنساني في العالم.

ونرجو أن يندرج هذا المؤتمر في هذا السياق، حيث يمثل فرصة فريدة للنقاش واتخاذ القرارات في إطار التوافق بشأن نتائج يمكن أن تحققها الحكومات واللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية لخدمة الإنسانية، كل في إطار مهامه. وفي هذا الصدد، أود تسليط الضوء على ثلاث نقاط. أولاً، علينا أن نبقى على دور الدول بصفقتها الطرف الأساسي في جميع جوانب العمل الإنساني. وثانياً، منذ التوصل إلى توافق عالمي تجسد في اتفاقيات جنيف، ينبغي أن يكون عملنا في هذا المحفل وغيره من المحافل، وخاصة في ما يتعلق بقراراتنا، مُنكباً على تحقيق توافق عالمي. وثالثاً، مهما أكدنا على أهمية المبادئ فإن ذلك ليس كافياً، وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لكي نعيش وفقاً لهذه المبادئ في إطار مهام كل منا. وفي نفس الوقت، نرى أنه من المهم أيضاً احترام قوانيننا الوطنية وثقافتنا وأعرافنا بينما نضطلع بعملنا الإنساني.

وأخيراً، تدعم حكومة بنغلاديش الهلال الأحمر البنغالي بصفته مساعداً لها في الخدمات الإنسانية والتوعية بالقانون الدولي الإنساني عن طريق عدة برامج، بما في ذلك برامج الهلال الأحمر البنغالي التعليمية القائمة على المؤسسات. وفيما يتعلق بتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، فإن الشراكة التي أقيمت مع الخدمة الدولية للمواطنين منصوص عليها في اللوائح الداخلية الخاصة باستراتيجية بنغلاديش لمكافحة تغير المناخ وخطة عملها. كما تعمل الحكومة عن كثب مع مكتب اللجنة الدولية

وفيما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني، أدرك أهمية تنفيذه والامتثال له وبذل الجهد لعدم انتهاكه. وأعتقد أن هناك حاجة حقيقية للتعاون بين الجمعيات الوطنية والحكومات من أجل العمل معا على نحو يجعل الجمعيات الوطنية تحث الحكومات على تنفيذ القانون الدولي الإنساني والالتزام به وتحاول منع أي انتهاك له، وفي نفس الوقت تعمل على نشره في صفوف المجتمع بشكل عام.

وأعتقد أن التعاون والتنسيق بين الحكومات والجمعيات الوطنية من الأهمية بمكان. وعلى الجميع أن يدرك أهمية الدور المساعد للجمعيات الوطنية. وأعتقد أن علينا أن نركز على جانب الصمود ونحاول أن نقضي على مواطن الضعف ما أمكن.

شكرا جزيلاً.

السيد بيرك باران ،

وكيل الممثل الدائم في البعثة الدائمة لتركيا في جنيف.

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، تود تركيا أن تمارس حق الرد فيما يتعلق بالإشارة إلى أحداث ١٩١٥ من قبل الوفد الأرميني عصر هذا اليوم.

بداية، نرى أنه من المؤسف تسييس هذا الاجتماع الإنساني. فتركيا تشاطر الشعب الأرميني معاناته وتتعاطف معه لما تعرض له خلال الحرب العالمية الأولى. ويحق القول بأن هاتين الأمتين العريقتين قادرتان على التحلي بالحكمة لتفهم بعضيهما وبناء المستقبل معا. ومن الضروري أن نعزز الشعور بالثقة المتبادلة والتعاون وتعزيز التفاعل الإنساني. وتتابع تركيا عن كذب الجهود المبذولة وتثمنها لمنع الإبادة الجماعية، وهو أحد التزامات المجتمع الدولي. ولكن أذكر بأن الإبادة الجماعية تندرج ضمن صنف منفصل من أصناف الجرائم الخطيرة، وينص القانون الدولي على ذلك بوضوح. وتحتوي اتفاقية ١٩٤٨ على تعريف الإبادة وكيفية التحقق منها. علاوة على ذلك، ما من توافق قانوني أو علمي حول طبيعة الأحداث التي وقعت سنة ١٩١٥. وفي ضوء ذلك شاركت تركيا في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أعتمد في ١٥ سبتمبر ٢٠١٥، الذي ينص على اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة. ويمثل هذا اليوم، الذي يتزامن أيضا مع ذكرى إبرام اتفاقية عام ١٩٤٨، فرصة للنظر في الهدف الاستراتيجي والرامي إلى تعزيز المستقبل للاتفاقية. وتعد هذه الاتفاقية مرجعا قانونيا هاما ولا يمكن تعويضه، حيث تسترشد به الجهود الرامية إلى منع الإبادة الجماعية في المستقبل.

شكرا جزيلاً.

ونسعى إلى توعية جميع فئات المجتمع. كما يجب درء العنف بكل أشكاله وتعزيز القدرات المؤسسية والتشغيلية للجمعيات الوطنية لكي تتمكن من وضع برامج لدرء العنف تقوم على احترام المبادئ الأساسية وتستند إلى الشباب بشكل خاص. فشابنا هم الذين يحملون الأمل في مستقبل أفضل.

إن ديمومة منظماتنا لا تبني إلا من خلال الشباب الذين يمتلكون القدرات المهنية اللازمة ويستطيعون جمع الناس والبناء والإبداع تبعاً لاحتياجات المجتمعات المحلية.

أما أولوياتنا فهي الأولويات التي حددتها أيضاً بلدان أخرى. ولكن التحديات تتجاوز قدرة الجمعيات الوطنية على التحرك. ولهذا يتمنى الصليب الأحمر في كوت ديفوار أن تتولى الدول واللجنة الدولية والاتحاد الدولي تقديم الدعم ومتابعة تحقيق الالتزامات التي تم التعهد بها أثناء هذا المؤتمر الدولي.

شكراً.

الدكتور حسين أبو صالح ،

رئيس الهلال الأحمر السوداني

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة نائبة الرئيسة، أعتقد أننا نعيش حالياً في عالم يزداد اضطراباً، وأعتقد أن حركتنا تواجه حالياً تحديات كبرى في هذا العالم المضطرب حيث تتزايد المشاكل والكوارث.

ولذلك أرى أننا وصلنا إلى مرحلة فيها حاجة ماسة إلى تضامن جميع شركاء الحركة، وعلينا أن نركز على مهمتنا كحركة ونسترشد بالمبادئ الأساسية المميزة.

وسأوجز كلامي محاولاً التأكيد على بعض النقاط. فمن الأهمية بمكان تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف مكونات الحركة. ولكن برأيي، هناك حاجة حقيقية لتوضيح الأدوار المختلفة لهذه المكونات. وأعتقد أنه يتعين الانكباب على عدد من الأولويات، فمثلاً يجب التركيز على مشكلة الكوارث التي نعيشها في مختلف أنحاء العالم. ففي السودان نتعرض لكوارث عديدة. وبالتالي من الأهمية بمكان التركيز على هذا النشاط، سواء بالحد من مخاطر الكوارث أو إدارة الكوارث.

ويجب تحقيق ذلك جماعياً، أو بالتعاون بين مختلف المجموعات، خاصة في مجال الهجرة التي باتت مشكلة يواجهها العالم بأسره. وتعد هذه الظاهرة حالياً أزمة إنسانية تستوجب أن نضع برنامجاً، لن نطلق عليه برنامج طوارئ، بل هو برنامج مرن وسريع يتعين تطبيقه في عدة دول في شكل مجموعات. وعلى الحركة أن تعمل جاهدة الآن لمعالجة قضية اللاجئين.

السيدة إيفيت ستفنز،

نائبة رئيسة المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

عليّ أن أتشاور مع أعضاء المكتب للتحقق مما إذا كان بإمكاننا الاستماع إلى حق الرد من جهة أخرى.

السيدة إيفيت ستفنز،

نائبة رئيسة المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

أعتذر عن هذه المداخلة من تركيا وسأنهي النقاش عند هذا الحد. شكرا جزيلا. نظرا لعدم وجود متحدث آخر على القائمة لهذا المساء، أقترح أن نؤجل الجلسة العامة لصباح الغد وأشكركم جميعا على الحضور.

١١-٤

الجلسة العامة الخامسة:

النقاش العام

الرجوع إلى
المحتويات

سعادة السيد نيكولا لانغ،

الأمين العام للمؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

صباح الخير سيداتي، سادتي. سأقدم إعلاناً داخلياً سريعاً ولكن في غاية الأهمية. الرجاء التأكد من حملكم بطاقة التصويت الإلكتروني والظرف الذي يحتوي على وثائق التفويض الشخصية للتصويت. فإذا لم تكن هذه الوثائق لديكم سنواجه مشكلة عندما يحين وقت التصويت بعد الظهر لأنكم لن تتمكنوا من التصويت. وبوسع رؤساء الوفود تسلّم هذه الوثائق لدى مكتب التسجيل في المدخل وإذا لم يستطع رئيس الوفد تسلمها يمكنه تعيين شخص آخر من خلال ملء استمارة التوكيل التي وضعت في صناديق الرسائل الخاصة بالوفود في بداية المؤتمر. وتجدر أيضاً استمارات توكيل أخرى في مكتب التسجيل. شكراً.

الدكتور تاهما شوي،

نائب رئيسة المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سأعطي الكلمة الآن للوفود وفقاً لترتيب تسجيلها. وسنبداً بלבنا. تفضلي.

الخميس ١٠ ديسمبر ٢٠١٥

(الساعة العاشرة صباحاً)

الدكتور تاهما شوي،

نائب رئيسة المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

صباح الخير سيداتي، سادتي. أظن أننا نستطيع أن نبدأ الآن. ها قد بلغنا اليوم الأخير من المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين. وينعقد في هذا الوقت بالتوازي مع هذه الجلسة اجتماع لجنة الصياغة التي تنهي أعمالها، والجلسة الأخيرة من الحوار حول العمل الإنساني: مختبر بلورة الرؤى. كما يجري العمل في لجنتين: الأولى تتعلق بالمبادئ الأساسية والثانية بالتحديات المطروحة أمام القانون الدولي الإنساني.

وكما كان الحال في الجلستين السابقتين من هذا النقاش العام، أود التذكير بأنه لن يسمح لأي وفد من الوفود بالدخول في جدال ذي طابع سياسي أو عرقي أو ديني أو عقائدي كما تنص عليه الفقرة ٤ من المادة ١١ للنظام الأساسي للحركة. وربما تعلمون أن مدة المداخلة محددة بثلاث دقائق يمكن أن تصل إلى خمس دقائق إذا كان المتحدث يتكلم باسم مجموعة من الوفود أو كرئيس دولة أو على مستوى وزاري. وإذا كان هذا هو الحال، أرجو أن تصرحوا به قبل أخذ الكلمة. وسأتأكد من تقيّد كل الوفود بالوقت المحدد لها وآمل ألا اضطر إلى التدخل وقطع الكلام إذا تجاوزتم الوقت المحدد.

ووفقاً لقائمة المتحدثين لدينا الآن ١٥ وفداً مسجلاً في هذه القائمة. وستمنح البارونة من المملكة المتحدة خمس دقائق للتحدث إليكم. وستنحصر مدة مداخلات جميع الوفود الأخرى في ثلاث دقائق لكل وفد، فالرجاء التقيّد بذلك.

سعادة السيدة نجلا رياشي عساكر،

السفيرة والممثلة الدائمة لدى البعثة الدائمة

لجمهورية اللبنانية، جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكراً وصباح الخير للجميع. بما أنني المتحدثة الأولى أتمنى للجميع نهراً مثمراً وناجحاً.

(الأصل باللغة العربية)

السيد نائب الرئيسة، يتزامن مؤتمرا الثاني والثلاثين مع احتفالنا بالذكرى الخمسين لمبادئ الحركة الدولية، هذه المبادئ التي شكلت دوماً بوصلة أخلاقية لعمل الحركة الدولية والتي من خلالها فرضت الحركة نفسها كلاعب إنساني محايد ومستقل ونزيه. واستطاعت الحركة، من خلال نهوضها بمبادئها، من التخفيف من حدة العواقب الإنسانية للنزاعات الحربية والكوارث الطبيعية. ما نراه في عالمنا اليوم من تمدد للأزمات على اختلافها وتوسع رقعتها، لدليل إضافي على أهمية تعزيز احترام هذه المبادئ، وغيرها المستندة إلى قواعد القانون الدولي الإنساني الذي يواجه تحديات صعبة مردها عدم تمكن المجتمع الدولي بشكل جماعي من تحقيق احترام القواعد القانونية التي تنظم سير الأعمال الحربية والهادفة إلى الحد من تأثيراتها على المدنيين، الأمر الذي يصعب معه بلورة حلول سياسية لقضايا مختلفة بعضها مزمن والآخر مستجد.

تتأثر حكومة لبنان على احترام أحكام الاتفاقيات التي تدخل في صلب القانون الدولي الإنساني، ومنها اتفاقية الذخائر العنقودية، واتفاقية الأسلحة التقليدية، واتفاقية الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية تجارة الأسلحة، كما وجميع الاتفاقيات ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل. إن الحكومة تسعى أيضاً إلى إدخال قواعد القانون الدولي الإنساني في تشريعاتها الوطنية، وتعمل على نشر المعرفة بقواعد القانون الدولي الإنساني. كما تتميز العلاقة مع الجمعية الوطنية للصليب الأحمر اللبناني بكونها قائمة على الاحترام والتعاون، وهنا لا بد من التنويه بجهود جمعيتنا الوطنية ودورها الريادي في أصعدة مختلفة، ونشكر جميع المتطوعين ونجل من قضى منهم أجله خلال أداء الواجب الإنساني في لبنان كما وفي جميع أصقاع العالم.

نشعر كغيرنا، السيد نائب الرئيسة، بالمعاناة التي يتكبدها اللاجئين والمهاجرون في عالمنا، ويمكننا أن نعزو ازدياد أعدادهم إلى توسع رقعة النزاعات المسلحة وإلى أسباب أخرى حديثة نسبياً منها التغيرات المناخية والظواهر المرتبطة بها كالصحراء والجفاف، وهي جميعها تستوجب من المجتمع الدولي الانتقال من مرحلة الاستجابة إلى مرحلة الوقاية.

لبنان، على الرغم من صغر مساحته الجغرافية ومحدودية موارده على اختلافها، فتح أبوابه أمام مليون ونصف المليون من الإخوة النازحين السوريين بفعل تفاقم النزاع في سوريا، يضاف إليهم نصف مليون فلسطيني موجودين أصلاً في لبنان. وبالنظر إلى جسامة الأعباء التي يتكبدها كل من حكومة وشعب لبنان لمواكبة احتياجات النازحين، لا بد من النداء من هنا مجدداً بضرورة تقاسم الأعباء والأعداد مع لبنان.

سعادة السيد هرنان أسترازا رومان،

السفير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة لنيكاراغوا،

جنيف

(الأصل باللغة الإسبانية)

السيد نائب الرئيسة، إن السلم ينبغي أن يكون أعلى تطلعات شعوبنا. وتعتبر حكومة المصالحة الوحدة الوطنية النيكاراغوية عن شديد أسفها لأننا نعيش في عالم حلت فيها الحروب والكرهية والعنف الشديد والدمار وتهديد الإرهاب المستمر محل الحضارة. إنه عالم تنتشر فيه الأسلحة الفتاكة وأسلحة الدمار الشامل ووسائل الحرب التكنولوجية الحديثة التي تشكل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني ولا بد من حظرها وتدميرها والقضاء عليها تماماً. وقد زاد عدد وخطورة الأزمات الإنسانية التي تعاني منها كل مناطق العالم تقريبا في يومنا بشكل لم يسبق له مثيل.

ولن نتمكن من بلوغ تطلعاتنا بتحقيق أهدافنا للتنمية المستدامة ما لم نلتزم حقا بضمان الاسترشاد بمبادئ السلام والاحترام لتصحيح مسار البشرية وتوجيهه.

وقد قرنا، كبلدان، أن نتضافر لمواجهة تحديات زمننا معا، واعتمدنا تدابير وإجراءات تعكس المصلحة العليا لشعوبنا، ألا وهي السلام والاحترام وديمومة كوكبنا والعدالة والتركيز على المجتمع.

لقد بات من الضروري أن نضع حدا للحرب ولآثارها الوخيمة على البشرية. ولا ينبغي النظر إلى القانون الدولي الإنساني المطبق في حالات النزاعات والذي يرمي إلى تقليل آثار النزاعات المسلحة وحماية السكان، على أنه مجرد مجموعة من القواعد التي تنظم النزاعات فحسب. بل يجب، من الناحية المبدئية، اعتماد تدابير أكثر صرامة تتصدى لأسباب النزاعات. وقال رئيسنا في إحدى المناسبات: "إن من يملكون أكبر السلطات هم أيضا من يملكون أكثر الوسائل للمشاركة في إحلال السلام".

لذا، تظل نيكاراغوا ملتزمة باحترام القانون الدولي الإنساني وضمان احترامه عن طريق الآليات الموجودة بالفعل، فهي

ويعكس دور سيشيل الناشط في المنتديات الدولية للحركة دبلوماسية البلد الفاعلة. وأنشأت الحكومة مؤخراً لجنة معنية بالشؤون الإنسانية للإشراف على الأنشطة المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني في البلاد. ويتأسس وزير الخارجية للجنة المكونة من هيئات حكومية مختلفة، ومن المجتمع المدني والقطاع الخاص. وبهذه الطريقة تضمن الحكومة أن يكون التقدم في الميدان جزءاً من البرنامج الدبلوماسي كذلك.

وتعاني سيشيل باعتبارها بلداً من البلدان الجزرية الصغيرة النامية من صعوبات تعود إلى نقاط ضعفها سواء أكان ذلك في شكل تهديدات بحرية مثل القرصنة، أو من ظواهر أخرى كتغير المناخ. ونسعى من خلال مشاركتنا في مثل هذه المؤتمرات إلى تحسين تأهبنا لمواجهة الكوارث والتعبئة في هذه الحالات. ويمكن لسيشيل أن تواجه التحديات بشجاعة من خلال العمل جنباً إلى جنب مع الجمعية الوطنية، والمزيد من الالتزامات الفعلية من جانب الطرفين.

شكراً.

سعادة السيد أندرو ماينا كيهوراني،

السفير، ونائب الممثل الدائم، البعثة الدائمة

لجمهورية كينيا، جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيد نائب الرئيسة، أصحاب السعادة صباح الخير. أشكركم لمنحي فرصة التحدث باسم سيشيل. إن حضور سيشيل لهذا المؤتمر ومشاركتها الفعلية فيه يشكلان تصريحاً بالأهمية البالغة لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالنسبة إلى سياسة البلاد الخارجية وبالنسبة أيضاً إلى برنامجها الوطني. وقد شاركت سيشيل، استعداداً للمؤتمر، في مناسبتين إقليميتين هما مؤتمر جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لدول الكومنولث الذي عقد في أستراليا في شهر يوليو، وحلقة العمل الإقليمية السنوية حول القانون الدولي الإنساني في جنوب أفريقيا في شهر أغسطس.

إننا ندعو أيضاً في بلدنا إلى الالتزام بالقانون الدولي الإنساني. ويبرز ذلك في الجهود التي تبذلها جمعية الصليب الأحمر في سيشيل لتنظيم دورات توجيهية عن القانون الدولي الإنساني مخصصة لأعضاء البرلمان الجدد ووضع دليل عن هذا الموضوع. وقد أقيمت هذه الشراكة المثمرة بين الحكومة والجمعية الوطنية لأن الحكومة تحترم مهنية جمعية الصليب الأحمر في سيشيل ونزاهتها واستقلالها. وتعترف الحكومة بدور الجمعية الوطنية كجهة مساعدة لها تتولى، من بين أمور أخرى عديدة، تنظيم حملات تدريب على الإسعافات الأولية في مختلف أنحاء البلاد وإنشاء لجنة معنية بالكوارث الطبيعية.

كافية تماماً إذا ما استُخدمت بشكل صحيح. كما أنها تعترف بالعمل الإنساني القائم على التطوع الذي يضطلع به الصليب الأحمر لإنقاذ الأرواح وحماية الناس، والأنشطة التي يضطلع بها في النزاعات المسلحة لمساعدة الضحايا، والمعونة التي يقدمها للمحتاجين في أوقات السلم. وتتعاون نيكاراغوا، استناداً إلى نهجها التشاركي، مع الصليب الأحمر النيكاراغوي الذي يوفر الدعم للسلطات العامة في مجال القانون الدولي الإنساني والعمل على تضمينه في القانون المحلي ونشر أحكامه.

وتفي نيكاراغوا بالتزاماتها الناشئة عن القانون الدولي الإنساني وصكوك قانون حقوق الإنسان الدولية التي هي طرف فيها. وستسعى نيكاراغوا جاهدة للمحافظة على ثقافة السلام والتعبير عن إرادتها السياسية بهدف المساهمة في تحقيق الأهداف المشتركة لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالتشاور الوثيق مع الدول.

شكراً جزيلاً.

السيدة تولى كيلين ندونغو،

سيشيل

(الأصل باللغة الإنجليزية)

إننا ندعو أيضاً في بلدنا إلى الالتزام بالقانون الدولي الإنساني. ويبرز ذلك في الجهود التي تبذلها جمعية الصليب الأحمر في سيشيل لتنظيم دورات توجيهية عن القانون الدولي الإنساني مخصصة لأعضاء البرلمان الجدد ووضع دليل عن هذا الموضوع. وقد أقيمت هذه الشراكة المثمرة بين الحكومة والجمعية الوطنية لأن الحكومة تحترم مهنية جمعية الصليب الأحمر في سيشيل ونزاهتها واستقلالها. وتعترف الحكومة بدور الجمعية الوطنية كجهة مساعدة لها تتولى، من بين أمور أخرى عديدة، تنظيم حملات تدريب على الإسعافات الأولية في مختلف أنحاء البلاد وإنشاء لجنة معنية بالكوارث الطبيعية.

القانونية المحددة كما يجب اعتقال الجناة. ويجب بذل كل الجهود الممكنة لوضع حد للإفلات من العقاب، وحماية الضحايا، وتلبية احتياجاتهم ومساندتهم بطريقة شاملة وفي مختلف المجالات.

شكراً.

السيد دانيال كول، المُكلّف بالشؤون الإنسانية والإيمانية، مجموعة البنك الدولي

(الأصل باللغة الإنجليزية)

أود أن أهنئ حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر لدورها الناجح والبالغ الأهمية وخاصة تفانيها في خدمة الأكثر ضعفاً، ولانتشارها الذي لا مثيل له، وتفانيها الدؤوب، ومهنتها، وتعزيزها الثابت لقيم الإنسانية عبر الدفاع بقوة عن مبادئها الأساسية والقانون الدولي الإنساني.

وكلما زادت إمكانيات التواصل والتنقل في العالم، زاد تعرضه للمخاطر على ما يبدو. ويمكن أن تؤدي صدمات تبدو بسيطة إلى حالة عدم استقرار وطنية أو إقليمية وحتى عالمية في النهاية. وبينما كانت روح الحركة والمبادئ الأساسية ولا تزال توفر الدوافع الأخلاقية للانخراط في العمل الإنساني، نشهد بروز مبررات اقتصادية ترغمننا على إعادة تقييم إجماعنا عن المجازفة في الأماكن غير المستقرة. أما الحقيقة التي تبين لنا أن معاناة الأكثر استضعافاً لها أثر علينا جميعاً فتصبح حجة ذات طابع اقتصادي واجتماعي ودعوة إلى العمل تتماشى مع عدد كبير من المبادئ الأساسية.

وتلتزم مجموعة البنك الدولي منذ عام ٢٠١٢ بهدفين متوازيين هما القضاء على الفقر المدقع، وتعزيز الرخاء المشترك. وتظهر التقديرات، للمرة الأولى، أن الفقر المدقع سيتدنّى وأن نسبة انتشاره بين سكان العالم ستهبط إلى أقل من ١٠ بالمائة. وبالرغم من هذه الأخبار المطمئنة، نرى حالات الفقر المدقع المتبقية تتركز أكثر فأكثر في مناطق تعاني من النزاعات، وتصيب فئات من السكان مهمشة ويصعب الوصول إليها.

وفيما نعترف بأن تحقيق أهدافنا سيتطلب جهوداً مشتركة على الصعيد الإنساني وفي مجالي التنمية وبناء السلم، يسرنا أن نعمل مع حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر سواء لوضع برنامج عالمي للتغيير من خلال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني مثلاً، أو عبر التعاون في العمليات الميدانية. فعلى سبيل المثال، تستند الاستراتيجية الجديدة لمجموعة البنك العالمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أربع ركائز هي: تجديد

إننا نشيد بالدور الذي تواصل للجنة الدولية تأديته بتقديم الدعم الإنساني للتخفيف من المعاناة المباشرة. ويشمل ذلك مساعدة الجرحى، وتوفير الإغاثة للمشردين، وإعادة الروابط العائلية للاجئين وزيارة المحتجزين، مع ضمان احترام حقوق الإنسان وكرامة الذين تُقدم لهم المساعدة.

وفي كينيا، تدعم الحكومة عمل اللجنة الدولية التي قامت بنشاط إنساني كبير في البلاد سواء بشكل مباشر أو عبر الجمعية الوطنية، جمعية الصليب الأحمر الكيني. وكان لهما دور فاعل في توفير إغاثة الطوارئ وتحسين مواجهة مختلف الجماعات المحلية للتحديات التي نجمت عن حالات الجفاف.

يتطلب عمل الحركة في كينيا حسن تخصيص الموارد الشحيحة وإقامة تعاون وثيق مع الحكومات ومع الجهات المعنية الأخرى. ويمكن أن يساعد ذلك في بناء القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية المعنية سعياً إلى تجنب النزاعات المسلحة وتعزيز الأمن الغذائي وتقديم خدمات الرعاية الصحية. ولهذا من المهم إقامة وتنمية الشراكات المحلية والدولية من أجل تعزيز القدرات وتوفير التمويل الكافي لجمعيات الصليب الأحمر الوطنية والمؤسسات الوطنية العاملة في قطاعي الأمن والعدل دعماً لتحقيق هذه الأهداف.

إن كينيا ملتزمة باحترام القانون الدولي الإنساني. وإذا نظرنا إلى النظام الحالي للقانون الدولي الإنساني، نرى أن آليات الامتثال لهذا القانون هي قائمة بذاتها ولا تدرج في نظام متكامل. وقد صُمم النظام الحالي من أجل مواجهة النزاعات المسلحة الدولية تحديداً ولا ينطبق من الناحية القانونية إلا على هذه الحالات. غير أنه من الواضح جداً أن ما سبق يتعارض مع حقيقة النزاعات المسلحة المعاصرة التي هي في الغالب ذات طابع غير دولي. وهذا ما يشكل بالنسبة إلى الكثير من الدول التحدي الأكبر في الامتثال للقانون الدولي الإنساني. ومن شأن اجتماع الدول الأطراف أن يشكل المنتدى الملثم للتعاون والحوار حول القانون الدولي الإنساني. وستكون مثل هذه الاجتماعات ركيزة مؤسسية للامتثال للقانون الدولي الإنساني في المستقبل ومكاناً مخصصاً للنقاش حول هذا الموضوع. غير أن تحديد سماتها ووظائفها وكيفية الإفادة منها يتطلب دراسة متأنية.

هذا وتقر كينيا بأن العنف ضد النساء والفتيات هو أحد انتهاكات حقوق الإنسان الأكثر انتشاراً في العالم. ويجب تناول قضية العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في حالات النزاعات، أو الاغتصاب أو هتك الأعراض في حالات الكوارث وحالات الطوارئ الأخرى كما في غير حالات الطوارئ. ويجب أن تُتخذ الإجراءات اللازمة بأسرع ما يمكن عبر الإجراءات

أوسع حالات الطوارئ الإنسانية نطاقاً. وليست للأسف الأزمة الإنسانية الوحيدة التي نشهدها ولكن نظراً إلى آثارها، تتصدر الأزمة السورية اليوم جدول الأعمال العالمي والإقليمي. وتؤدي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً دوراً إيجابياً وتبذل جهوداً حثيثة لإدارة التدفق المختلط من اللاجئين والمهاجرين. وتشهد جميع المؤسسات الوطنية المعنية تعبئة لمواردها من أجل مساعدة اللاجئين والمهاجرين. وبالتعاون مع اللجنة الدولية، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، وغيرها من المنظمات الإنسانية غير الحكومية العاملة في الميدان، تبذل كل ما في وسعها لمواجهة تزايد تدفق اللاجئين ومعاملتهم قدر الإمكان معاملة إنسانية ولائقة مع احترام كل الالتزامات الدولية. غير أن مواردنا وقدراتنا استنفدت بحيث لم تعد قادرة على مواجهة التدفق الجماعي والتحديات المتصلة بهذا الوضع.

لقد برزت دلائل التضامن وكرم المعاملة بالرغم من بعض الاتجاهات السلبية. ونحن ممتنون بشكل خاص للعمل الذي اضطلعت به الجمعية الوطنية وللجهود الحثيثة التي قامت بها اللجنة الدولية من أجل التصدي لكل التحديات المتعلقة بالأزمة. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي تأمين بيئة مستقرة وأمنة، كما يبقى من الأهمية بمكان أن نحترم المبادئ الأساسية للحركة التي توجه سياساتنا وأعمالنا ولا سيما احترام حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية من أجل ضمان احترام حقوق الأشخاص النازحين مهما كان وضعهم القانوني. ومن الواضح أننا بحاجة إلى نهج جديد واستراتيجيات جديدة تتبعها أنشطة شاملة ومنسقة تنفذها جميع الجهات المعنية على الصعيدين الدولي والإقليمي، ومن الضروري في هذا السياق احترام القانون الدولي الإنساني والامتثال له بشكل تام. ولهذا ندعم اعتماد القرار المتعلق بتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني. والأهم من ذلك، يجب أن ينظر المجتمع الدولي بشكل عاجل في الأسباب الأساسية لانعدام الأمن.

إننا نواجه بذلك تحدياً هائلاً أكدته بصورة مأساوية الهجمات الإرهابية الأخيرة. وعلينا أيضاً أن نتخذ إجراءات أشمل للتصدي للهجرة غير الشرعية والمتاجرة بالبشر، علينا أن نضاعف جهودنا لتقديم الجناة الذين يشاركون في الهجرة غير الشرعية والمتاجرة بالبشر أمام العدالة.

وفي الختام أود الإشارة إلى أول قمة عالمية حول العمل الإنساني التي ستعقد في العام القادم في تركيا. واستعداداً لهذا الاجتماع الهام، علينا ألا نفوت الفرصة المتاحة لنا لتكثيف جهودنا من أجل تحقيق النجاح في هذا المجال البالغ الأهمية.

شكراً.

العقد الاجتماعي بين الحكومات والمواطنين، والتعاون الإقليمي، والقدرة على الصمود أمام تدفق النازحين واللاجئين والقدرة على الصمود من أجلهم، والانتعاش وإعادة البناء.

ومع توسع عملنا لإيجاد حلول دائمة مثلاً للنازحين قسراً وللمجتمعات المحلية التي تستضيفهم، ووضع أنظمة حماية اجتماعية لتحسين الوصول إلى أشد الفئات ضعفاً من الضروري جداً أن تكون هذه الحلول قابلة للتطوير بسرعة للتمكن من الاستجابة للصدمات، وتعزيز الانتشار المحلي والخبرات المحلية ودور الحركة كجهة مساعدة لحكومات البلدان المعنية.

ولهذا تعرب مجموعة البنك الدولي عن بالغ تقديرها وإعجابها لعمل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر وتتطلع إلى التعاون معها على نحو أوثق تحقيقاً للالتزام المشترك بدعم أشد الفئات ضعفاً.

شكراً.

السيد دهجان دنكوفسكي،

مكلف بشؤون حقوق الإنسان، البعثة الدائمة

لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً،

جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيد نائب الرئيسة، أود بداية الإعراب عن سروري بالتوجه إلى هذا الحفل الكريم باسم حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً. إننا نعيش فترة بالغة التعقيد إذ يواجه العالم أحد أكبر التحديات في التاريخ المعاصر. لقد أصبح الوضع مأساوياً هذا العام مع أزمة النازحين واللاجئين. وتتسبب اليوم النزاعات الطويلة الأمد والنزاعات الجديدة في مختلف أنحاء العالم بحالات طوارئ إنسانية هائلة يضاف إليها تباطؤ التنمية في بعض البلدان لتصبح الدافع الرئيسي لموجات هجرة ملايين الناس. وتستمر التطورات السلبية في الأوضاع الأمنية في تكثيف النزوح والهجرة الجماعية ومن ثم المساهمة في تزايد تدفق المهاجرين غير الشرعيين.

وأود أيضاً في هذه المناسبة تناول موضوع التطرف القائم على العنف. فنجد الفئات والأعمال الوحشية التي يرتكبها المتطرفون في مختلف أنحاء العالم تغذي تدفق اللاجئين والهجرة القسرية. ويساهم التطرف القائم على العنف بشكل مباشر في تفاقم الوضع والنزوح القسري. كما علينا أن نتذكر النزاع السوري الذي دخل في السنة الخامسة ولا يزال يسبب خسائر مروعة في الأرواح وفي موجات نزوح رهيبه حولته إلى إحدى

السيد تييرى فنتي،

الأمين التنفيذي، المكتب الوطني لإدارة المخاطر والكوارث، مدغشقر

(الأصل باللغة الفرنسية)

السيد نائب الرئيسة، تختتم مدغشقر هذه الفرصة لتشجيع ودعم الحركة الدولية في إعادة تأكيد قيمها الأساسية. وقد شاركت مدغشقر في المشاورات التي نظمتها اللجنة الدولية وسويسرا بشأن تنفيذ القرار المتعلق بالحماية القانونية لضحايا النزاعات المسلحة.

ويشكل تعقد النزاعات المسلحة المعاصرة وتطورها تحديات هائلة أمام الالتزامات الإنسانية. ويلزم من ثم أن يعزز القانون الدولي الإنساني، الذي يضمن التوازن بين الضرورة العسكرية والضرورات الإنسانية، أحكامه ويكيفها بحسب السياق.

وتأمل مدغشقر أملاً شديداً أن توضع آلية تتماشى مع القانون الدولي الإنساني لتنسيق المناقشات وتسهيلها. وبالنظر إلى الطبيعة المتغيرة للنزاعات، فإن عقد اجتماعات منتظمة للدول بشأن القانون الدولي الإنساني هو أحد السبل التي ينبغي اتباعها لتحسين تنفيذ اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية.

وتعمل حكومة مدغشقر عن كثب مع جمعية الصليب الأحمر من أجل تلبية احتياجات أضعف الأشخاص بغية الحد من المخاطر وإدارة الكوارث وحفظ الكرامة البشرية.

ويظل الأفراد المتطوعون في جمعية الصليب الأحمر في مدغشقر، بفضل مهاراتهم وعددهم وتوزيعهم في البلد، شركاء رئيسيين للسلطات العامة في تقييم حالات الطوارئ. وفي هذا الصدد، اعتمد في مدغشقر، هذا العام، قانون بشأن العمل التطوعي.

ويشكل الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على التصدي لها جزءاً من التزامات دولة مدغشقر على المستويين الوطني والدولي. ويجب أن تعطى الأولوية لإجراءات الوقاية على إجراءات الطوارئ للتخفيف من آثار الكوارث على الصعيد العالمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، اعتمد البرلمان مؤخراً قانوناً واستراتيجية وطنية لإدارة مخاطر الكوارث. وستعد قريباً خطة للعمل والتنفيذ، وتدعو الحكومة جميع الشركاء في المجال الإنساني إلى المشاركة في ذلك. وأخيراً، تكتسي الوقاية والاستجابة للكوارث أهمية خاصة لمدغشقر. ولذلك نؤيد تأييداً تاماً القرارات الصادرة عن هذا المؤتمر.

وشكراً لكم.

سعادة السيدة كارول لانتييري،

السفيرة والممثلة الدائمة لدى البعثة الدائمة لإمارة موناكو، جنيف

(الأصل باللغة الفرنسية)

السيد نائب الرئيسة، يسر وفد بلدي أن يشارك في أعمال هذا المؤتمر الثاني والثلاثين الذي يُعقد بحق ضمن إطار المبادئ الأساسية للحركة الدولية، التي يجب تأكيدها وإنفاذها باستمرار.

وتكتسي القرارات العشرة المقدمة إلى الجمعية أهمية خاصة وتلبي الحاجة الملحة إلى استعادة احترام الحيز الإنساني، الذي يُغتصب باستمرار.

ويزيد تضيق الحيز الإنساني من خطورة وضع المدنيين، فضلاً عن العاملين في المجال الإنساني. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن دعمنا الشديد للقرار المتعلق بالرعاية الصحية في خطر وللقرار المتعلق بالعنف القائم على الجنس والنوع الاجتماعي. ومن الضروري، في كلتا الحالتين، أن يتمكن الضحايا من الحصول الآمن على الرعاية الكافية، لا في حالة النزاعات المسلحة فحسب، وإنما أيضاً في حالات الكوارث أو غيرها من حالات الطوارئ.

ومن بين المواضيع الأخرى المدرجة على جدول الأعمال التي توليها إمارة موناكو أهمية خاصة، موضوع تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني. ففي المؤتمر الحادي والثلاثين، اعترفنا جميعاً بأن رصد تنفيذ هذه المجموعة من القواعد يظل من أشد التحديات الإنسانية إلحاحاً، وتعهدنا جميعاً بإيجاد السبل الكفيلة بتعزيز تطبيقها. وقد شاركت إمارة موناكو مشاركة كاملة في المشاورات التي نُظمت لهذا الغرض على مدى السنوات الأربع الماضية.

وأود أن أشيد في هذا الصدد بالعمل الممتاز الذي اضطلعت به سويسرا واللجنة الدولية بوصفهما متشاركين في تيسير هذه العملية، وأشكرهما على تقريرهما الذي يعكس جيداً مضمون مناقشاتنا والتقدم الكبير الذي أحرزناه خلال اجتماعاتنا التسعة.

ومن مسؤوليتنا اليوم إثراء عملنا. ومن ثم يأمل بلدي أن يغتنم المؤتمر الفرصة المتاحة له لإنشاء منتدى للدول يكون بمثابة المنبر لإقامة حوار بناء غير مُسيّس ولا يستهدف غرضاً معيناً ويكون منفتحاً وقائماً على أساس المشاركة الطوعية، يتناول تحديات احترام القانون الدولي الإنساني.

وكنا نود وضع نص أقوى بكثير، ولكننا ندرك أن ما يوجد بين أيدينا لا يزال قيد المناقشة وجاء نتيجة حل توفيق. ونأمل أن يُعتمد النص بتوافق الآراء كي تكون لدينا أداة في نهاية المطاف.

ونعتبر ذلك واجباً علينا تجاه الضحايا على وجه الخصوص.

وفي هذا السياق يؤكد الأردن على ضرورة مواجهة هذه الأزمة الإنسانية غير المسبوقة من قبل المجتمع الدولي بشكل جماعي ودعم الدول المضيفة التي تحملت أعباء كبيرة في استقبالها للاجئين. وفي هذا السياق كذلك، ينتهز الأردن الفرصة للتعبير عن عميق امتنانه للجهود المبذولة من قبل كل ممثلي الحركة الدولية.

شكراً لكم.

البارونة جويس أنيلاي،

وزيرة دولة للشؤون الخارجية والكمونولث،

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيد نائب الرئيسة. سأبدأ بالإعراب عن تقديرنا العميق لشجاعة جميع العاملين في حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر وتفانيهم. وتشيد الحكومة البريطانية بالمساهمة الرائعة التي يقدمونها في أصعب الظروف من أجل التخفيف من معاناة الأشخاص الأشد استضعافاً وخاصة أثناء النزاعات المسلحة. ويكمل عملهم جهود الدول إذ نسعى جميعاً إلى بناء السلام والحفاظ عليه في كل أنحاء العالم.

يتضح للمملكة المتحدة أن القانون الدولي الإنساني يبقى الإطار الأكثر فعالية لوضع قواعد مُنظمة للنزاعات المسلحة. ومع تغير طبيعة الحروب تتعاظم أهميته، إذ نرى بروز أساليب جديدة ومشاركة مجموعات جديدة فيها. ومن المؤسف أن نلاحظ ازدياد تجاهل قوانين الحرب من جانب الدول ومن جانب الجماعات من غير الدول على حد سواء. ولهذا تبدو اليوم الحاجة إلى نظام فعال يقلل من أضرار الحروب أشد مما كانت عليه في أي وقت مضى.

رسالتي اليوم هي أن لدينا هذا النظام الفعال أصلاً، ولا نحتاج إلى وضع قوانين جديدة بل إلى تحسين تنفيذ الإطار القائم وتحسين الامتثال له. فلو امتثل الجميع لهذا الإطار القائم، لأمكن أن يحول تطبيق القانون الدولي الإنساني دون إلحاق الضرر بالمدينين تماماً كما كان المقصود من وضعه وهذا هو التحدي القائم.

غير أن ما هو جدير بالملاحظة أيضاً هو عدم وجود محافل مخصصة لهذا الغرض، خلافاً لمجالات أخرى من القانون، تستطيع فيها الدول مناقشة القانون الدولي الإنساني والاجتماع لتحديد التطورات والتحديات في هذا المجال. وبينما لدى مجلس حقوق الإنسان وفرة من الخبرات لمناقشة القضايا المتعلقة بقانون حقوق الإنسان، يفتقد أحياناً إلى الخبرة في مجال القانون الدولي الإنساني. وقد أدى ذلك إلى الالتباس والخلط بين الاثنين وتقويض

ولذلك أود، رغم أننا اقتربنا من اختتام أعمالنا، أن أعرب لكم عن تأييد إمارة موناكو لأعمال المؤتمر.

وشكراً لكم.

سعادة السيدة سجي المجالي،

السفيرة والمندوبة الدائمة لدى البعثة الدائمة

للمملكة الأردنية الهاشمية، جنيف

(الأصل باللغة العربية)

السيد نائب الرئيسة، السيدات والسادة، أصحاب السعادة، أتقدم بالشكر لحكومة الاتحاد الفيدرالي السويسري على دورها في رعاية مؤتمرها والقانون الدولي الإنساني وكذلك للحركة الدولية للصليب والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر على جهودهم المتميزة ودورهم الإنساني الرائد والذي يعتبر محط تقدير المملكة الأردنية الهاشمية الكبير.

ينعقد اليوم مؤتمرها تحت شعار قوة الإنسانية في وقت يكاد أن يكون من الأصعب للوضع العالمي الإنساني ومن الأوج فيه لهذه القوة، وذلك لما يسوده من مأس وتحديات وغياب للسلام والأمن في كثير من بقاع عالمنا التي تعاني من الاضطرابات والأزمات والصراعات ما يجرمها وشعوبها الاستقرار والرفاهية. كما أننا في مثل هذه الظروف العالمية الصعبة أكثر حاجة من أي وقت مضى للتفكير والاتفاق حول أنجع السبل لمواجهة التحديات الإنسانية وإيجاد الحلول المناسبة لها. وعليه، فالمواضيع المدرجة على برنامج عمل مؤتمرها سواء في الجلسات العامة للجان أو في إطار الحوار حول العمل الإنساني أو مختبر بلورة الرؤى على درجة كبيرة من الأهمية، فالتباحث فيها سيصب بلا شك باتجاه تعزيز كل من الاحترام والامتثال للقانون الإنساني الدولي والعمل الإنساني المشترك وهو ما يدعمه الأردن.

كما ينعقد اجتماعنا متزامنا مع دخول الأزمة السورية عامها الخامس الذي نشهد فيه استمرارا وتصاعدا في العنف والدمار والتشريد والإرهاب وعدم الأمان الذي فرض النزوح الجماعي القاسي على ملايين من أبناء الشعب السوري الشقيق ولا يزال الأردن يوفر ملاذاً آمناً للاجئين السوريين من أحداث العنف في المنطقة حيث نستضيف اليوم ١,٤ مليون سوري أي ما يعادل ٢٠٪ من السكان وهو ما يجعل الأردن ثاني أكبر مستضيف للاجئين في العالم بالنسبة إلى عدد سكانه وقد أخذ الأردن على عاتقه منذ بداية العنف جزءاً كبيراً من عبء هذه الكارثة الإنسانية ورفعته عن كاهل المجتمع الدولي ومن واجب العالم كذلك إيجاد الحلول لهذه الكارثة وتقديم الإغاثة للملايين من اللاجئين في الشرق الأوسط.

بصفتها جهات مساعدة وتضطلع بدور خاص في مجال القانون الدولي الإنساني لكي تدعم عملها لتحسين الامتثال لهذا القانون.

إننا نعتقد أيضاً أنه ينبغي أن تكون مندييات مبادرة الامتثال للقانون الدولي الإنساني مكملة للمؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر وداعمة لبعضها بعضاً. ويشكل دعم مبادرة الامتثال دليلاً للعمل المشترك في الحركة ومع الحكومات سعياً إلى إيجاد سبل عملية للوفاء بمهامها الإنسانية. وفيما تتحمل الحركة مسؤولياتنا المشتركة عليها أن تكون طرفاً وطنياً فاعلاً وتستمر في الوقت نفسه في تحسين فعالية استجابتنا وتنفيذها في الوقت المناسب أثناء حالات الطوارئ الكبرى.

ويستند التنسيق والتعاون في الحركة إلى إطار تنظيمي محدد تحديداً جيداً. ونجد في مبادئ وقواعد الصليب الأحمر والهلال الأحمر للمساعدة الإنسانية أحدث مثال لذلك. ولكن التحدي، كما هو الحال بالنسبة إلى القانون الدولي الإنساني، لا يكمن في نوعية القواعد أو أهميتها بل في إرادة تطبيقها. وعلينا أن نظهر هذه الإرادة. ونحن واثقون بأن من الممكن تعزيز فعاليتنا في العمليات من خلال توثيق التعاون فيما بين مكونات الحركة، ولكن ينبغي أن تكون المعرفة بالإطار أفضل ليكون استخدامه أكثر فعالية ويجب أن يبرز التعاون في كل الأوقات وليس فقط في أوقات الأزمات. ونحن سنؤدي دورنا في هذا المجال، وتستطيع الحكومات مساعدة الحركة على تحقيق هذه الأهداف.

الجمعيات الوطنية هي عماد الحركة وتستطيع الدول دعمها باعتبارها جهات وطنية فاعلة ومساعدة لها في المجال الإنساني. ويمكن ان تحقق الحكومات ذلك داخل بلدانها وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي عند الاقتضاء. ومن حسن حظ الصليب الأحمر البريطاني أنه يحافظ على استقلاله تماشياً مع المبادئ الأساسية بينما يقيم أيضاً شراكة متوازنة مع حكومة بلده ويعملان معاً من أجل تعزيز الأثر الجماعي للحركة.

السيد نائب الرئيسة، تشكل الثقة، والتفاهم والاحترام المتبادلين، أسس التنسيق والتعاون. وهي أيضاً أساس التعاون المثمر بين جميع الدول وجميع الشعوب. ويبقى احترام الحركة الثابت للمبادئ الأساسية ودعمها للجميع أمراً في غاية الأهمية اليوم.

السيدة تيت تينزان تون ،

الأمينة الأولى لدى البعثة الدائمة

لجمهورية اتحاد ميانمار، جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيد نائب الرئيسة. يود وفد بلادي بداية التقدم بالشكر إلى اللجنة الدولية والاتحاد الدولي لمساعدتهما في مختلف أنحاء العالم ولتقدّمهما المساعدة إلى ميانمار في الماضي وحالياً.

سلامتهما وتنفيذهما. ولهذا شاركت المملكة المتحدة بشكل فاعل في عملية التشاور التي امتدت على أربع سنوات من أجل إنشاء منتدى جديد تجتمع فيه الدول يكون مخصصاً للقانون الدولي الإنساني. وتعتقد المملكة المتحدة اعتقاداً راسخاً بأن هذا المحفل الجديد سيكون المركز الأول لجميع النقاشات حول القانون الدولي الإنساني في المستقبل. وهذا ضروري جداً لضمان بقاء هذين المجالين الهامين من القانون الدولي صالحين وملائمين.

وفي الختام أود الإشارة إلى أننا نظل على قناعة بأن القانون الدولي الإنساني لا يزال السبيل الأكثر فعالية لحماية المدنيين الأبرياء من الآثار المدمرة للنزاعات المسلحة. وبالرغم من بروز وجهات نظر مختلفة، وهذا أمر طبيعي، أثناء المفاوضات في هذا المؤتمر بشأن القرار ٢ المتعلق بالامتثال للقانون الدولي الإنساني، نأمل أن تتمكن الدول من مواصلة المناقشات حول هذه القضايا المهمة لضمان إمكانية إنشاء منتدى جديد للدول مبني على قواعد مقبولة. وتعرب المملكة المتحدة عن التزامها التام بالقانون الدولي الإنساني وضمان تنفيذه وحماية مبادئه.

شكراً.

السيد مايكل آدمسن ،

الرئيس التنفيذي للصليب الأحمر البريطاني

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكراً السيد نائب الرئيسة لمنحي فرصة التحدث إلى المؤتمر. يرحب الصليب الأحمر البريطاني بالموضوع المحدد للمؤتمر وبالتركيز على المبادئ الأساسية للحركة التي لا تزال تقدم الإطار اللازم وتشكل إلهاماً للعمل الإنساني وللجهود التي نبذلها للاستجابة للأشخاص المحتاجين للمساعدة. ولكن من الضروري أن ننفذ ما نقوله بشكل متسق ودائم. فالأفعال هي أقوى من الأقوال. أما الحياد فهو أحد السمات التي تعرّف الحركة وإذا أضيف إلى دورنا الخاص في القانون الدولي الإنساني يعطينا صوتاً مميزاً ومصداقية في دعمنا للجهود الحثيثة الرامية إلى وضع آليات أفضل للامتثال للقانون الدولي الإنساني.

تتحمل الدول الدور الأساسي في تنفيذ القانون الدولي الإنساني وتطويره، ونشترك في الرأي مع الكثيرين الذين يقولون بوجود نقص كبير يشكله غياب محفل مخصص للحوار المنتظم والتعاون بين الحكومات بشأن القضايا المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني. إننا نحث جميع أعضاء هذا المؤتمر الدولي على الاستفادة من هذه الفرصة التاريخية لإنشاء منتدى طوعي بين الدول يكون معنياً بالقانون الدولي الإنساني. ويمكن أن يؤدي مثل هذا المنتدى إلى تحسين حماية المتضررين من النزاعات المسلحة. ونشجع بشكل خاص الدول على النظر في إشراك الجمعيات الوطنية في بلدانها

لقد أصبح الواقع معقداً في هذا العصر الذي يشهد أعداداً أكبر بكثير من النزاعات غير التقليدية، كما يشهد ازدياد الكوارث الطبيعية، والارتفاع الكبير لعدد الجهات الفاعلة. ولهذا يجب تحسين التنسيق مع الجميع، ويجب أن تعترف الجهات الفاعلة الأخرى بمبادئنا الأساسية وقيمنا وتبناها.

لقد تعلمنا الكثير عبر تنفيذ برامجنا واستفدنا أيضاً من دورنا كجهة مساعدة للسلطات العامة، ويجب ألا يشوب هذه العلاقة أي إشكال. وبالرغم من إمكانية حصول بعض الضغوط، يتوجب علينا مقاومتها. وينبغي أن يكون الحوار هو السائد اليوم.

ويجدر الذكر في هذا السياق، أن جمعية الصليب الأحمر لتزويد وتوباغو تمتعت بعلاقات ودية مع السلطات العامة في بلدها وكان يُنظر إليها باعتبارها طرفاً متعاوناً نشطاً في برامج اجتماعية متنوعة. ويشكل ذلك بالفعل دليلاً ملموساً لدورنا كجهة مساعدة واعتبار مبادئنا كأساس عملنا.

إضافة إلى ذلك، وبصفتنا عضواً في حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنتمين لدولة نامية في جزيرة صغيرة، نحن ملتزمون بمبدأ نزع السلاح العام والشامل، وبالعالم يسود فيه السلام، عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ومن ثم، نرى الأهمية القصوى لتطبيق جميع المبادئ الأساسية للحركة وخاصة مبدأ الإنسانية. كما يتوجب علينا معالجة التحديات الناشئة مثل الهجرة وآثار تغير المناخ من أجل ضمان مستقبل الجيل القادم.

هذه هي رؤيتنا وإننا على ثقة بأنها رؤية يمكن تحقيق أهدافها.

الدكتور تاهما شوي،

نائب رئيسة المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكراً سيدتي ودعيني أهنئك لأن مداخلتك كانت أقصر مداخلات هذا الصباح. شكراً جزيلاً. وهكذا انتهينا من قائمة المتحدثين المسجلين. شكراً لحضوركم واستماعكم لكلماتهم. وسنرفع الجلسة الآن.

شكراً.

لقد تناهى إلى علمنا عدم وجود إجابة واضحة حتى الآن عما إذا كان لدى المؤتمر الدولي السلطة القانونية لتقرير إنشاء مندييات للدول في المستقبل. ويبدو أن هذا الأمر يقوِّض منذ البداية ثقة عدد كبير من الدول في القرار الرامي إلى تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني. ونعتقد أنه ينبغي لأي نتيجة يعتمدها هذا المؤتمر أن تحترم سيادة الدول المعنية. ويجب أن تبقى الدول المعنية في موقع القيادة بالنسبة إلى جميع الجوانب.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن بعض القضايا المطروحة في مشاريع القرارات لها صلة بالسيادة الوطنية والأمن الوطني والتضامن والانسجام والتعايش السلمي بين الناس في الدول المعنية.

ويود وفد بلادي أخيراً تسجيل رأينا القائل بأن العناصر المتضمنة في الوثائق النهائية هي طوعية وغير ملزمة قانوناً، ويجب أن يُترك النظر فيها وتنفيذها لتقدير الدول ذات السيادة.

شكراً.

السيدة ديليا مارغريت شاتور،

مديرة العلاقات الدولية، جمعية الصليب الأحمر

لتزويد وتوباغو

(الأصل باللغة الإنجليزية)

قبل خمسين عاماً، اتخذت حركتنا خطوة جريئة باعتمادها المبادئ الأساسية السبعة. وقد أفادنا أيضاً ذلك وعزز موقعنا في المجال الإنساني.

وخلال الاحتفال بالذكرى الخمسين لهذا الحدث في فيينا، أثرت الكثير من التساؤلات ونجم عنها اتباع نهج واقعي في التوجه الذي ينبغي لنا اعتماده كحركة من أجل ضمان الحفاظ على أهمية المبادئ الأساسية في العمل الإنساني.

وحتى عندما نرى أن المبادئ الأساسية "مهددة" في ظروف معينة، يجب أن نؤمن بها ونتأكد من أنها واضحة ومفهومة مع توفير تفسيرات مفصلة لها. ويجب أن يفهم المتطوعون وكل المعنيين بعملنا أن تقييمنا لهم يضعنا في موقع أفضل لمساعدة الذين يتوجهون إلينا طلباً للمساعدة.

١٢-٤

الجلسة العامة الختامية

الرجوع إلى
المحتويات

الخمسة الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات أعضاء في اللجنة الدائمة. وإذا لم تُشغل جميع المقاعد، سنجري جولة اقتراع ثانية يُنتخب عقبها المرشحون الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات. ولما كان علينا انتخاب خمسة أعضاء للجنة الدائمة، فلا يمكنكم اختيار أكثر من خمسة أسماء.

وأود أن ألفت انتباهكم إلى أهمية التوازن في التمثيل الجغرافي وتمثيل الجنسين من بين المرشحين خلال التصويت.

وقبل البدء في نداء الأسماء، سأقرأ عليكم أسماء المرشحين العشرة للانتخاب، حسب الترتيب الأبجدي مع الإشارة إلى المنطقة التي ينتمون إليها.

- السيد أحمد الجمالي، اليمن، آسيا والمحيط الهادئ
- الدكتور محمد الحديد، الأردن، آسيا والمحيط الهادئ
- الدكتور ماسيمو بارا، إيطاليا، أوروبا
- السيد كريستولد شيتي، سيشيل، أفريقيا
- السيدة إيفا فون أولريش، السويد، أوروبا
- السيد إبراهيم عثمان، السودان، أفريقيا
- السيد خوصيه بنيامين رويث روداس، السلفادور، الأمريكتان
- السيدة فاين تو إيتوبو-أرنولد، جزر كوك، آسيا والمحيط الهادئ
- السيد غريغ فيكيري، أستراليا، آسيا والمحيط الهادئ
- السيد جورج ويبر، كندا، الأمريكتان

الخميس ١٠ ديسمبر ٢٠١٥

(الساعة ٢,٤٥ بعد الظهر)

السيدة فاطمة جيلاني،

رئيسة المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

مرحباً بكم في الجلسة العامة الأخيرة للمؤتمر الدولي الثاني والثلاثين. سنباشر الآن انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة. وأعطي الكلمة لسعادة السفير لانغ كي يفسر الإجراءات الكاملة للعملية.

١٢-٤-١ انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة

سعادة السيد نيكولا لانغ،

الأمين العام للمؤتمر

(الأصل باللغة الفرنسية) (تفسير إجراءات التصويت)

شكراً السيدة الرئيسة.

سيداتي، سادتي،

فيما يتعلق بانتخاب أعضاء جدد للجنة الدائمة، سننادي الأسماء إلكترونياً لتحديد الأغلبية المطلقة اللازمة في جولة الاقتراع الأولى. ويوزع متطوعون أو وزعوا لوحات مفاتيح رقمية لهذا الغرض. هل تلقى كل شخص لوحة مفاتيح؟ يرجى ممن لم يتلق لوحة المفاتيح رفع يده كي يمدد المساعد بها.

وكما تعلمون، سيُنتخب أعضاء اللجنة الدائمة الجدد إلكترونياً. ولذلك يرجى التأكد من أن لديكم اسم المستخدم وكلمة السر.

وإذا لم تكن لديكم بطاقة التصويت أو اسم المستخدم وكلمة السر، يرجى الاتصال فوراً بالمسؤول الموجود على اليسار في القاعة.

أما فيما يتعلق بالإجراء المتبع، فإذا حصل خمسة مرشحين أو أكثر على الأغلبية المطلقة في الجولة الأولى، يُنتخب الأشخاص

٤-١٢-٢ بنود المتابعة

- تقرير عن تنفيذ خطة عمل السنوات الأربع الخاصة بتنفيذ القانون الدولي الإنساني
- تقرير عن تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٥ بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم الإسرائيلية.

السيدة فاطمة جيلاني،

رئيسة المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكراً سعادة السفير لانغ. ولنعود الآن إلى التقرير المرحلي عن خطة العمل لأربع سنوات بشأن تنفيذ القانون الدولي الإنساني. وأود الإعراب عن تقديرنا لهذا التقرير. يسجل في المحضر أن المؤتمر يحيط علماً بالتقرير عن تنفيذ خطة العمل لأربع سنوات بشأن تنفيذ القانون الدولي الإنساني. [تصفيق]

شكراً. وأود الآن الإحاطة علماً بتقرير اللجنة الدائمة عن تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم الإسرائيلية. وقد وزع هذا التقرير بالأمس على صناديق الرسائل الخاصة بالوفود وأمامكم الآن نسخ منه.

وأود باسم الحركة ومندوبي الحكومات أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى السيد الوزير بير ستنباك وإلى الدكتور محمد الحديد - عضوي اللجنة الدائمة - للتقرير المقدم ولالتزامهما البناء مع كل من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم الإسرائيلية. وأدعو سعادة السفيرة مارتا موراس نائبة رئيسة المؤتمر إلى تقديم القرار عن "تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية الموقعين في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد آدوم الإسرائيلية".

سعادة السيدة مارتا موراس،

نائبة رئيسة المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السيدة الرئيسة، حضرات المندوبين في المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين، سيداتي سادتي. يسرني بصفتي نائبة رئيسة المؤتمر أن أقدم لكم القرار الخاص بتنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد

وسنشرع الآن في نداء أسماء الجمعيات الوطنية والدول الأطراف في اتفاقيات جنيف واللجنة الدولية والاتحاد الدولي. وسنبداً بالجمعيات الوطنية. وأطلب من الجمعيات الوطنية إدخال بطاقتها في لوحة المفاتيح الرقمية والضغط على الزر ١ لتأكيد حضورها. وترون على الشاشة الأمامية الجمعيات الوطنية الحاضرة.

وأطلب الآن من الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف إدخال بطاقتها في لوحة المفاتيح الرقمية والضغط على الزر ١ لتأكيد حضورها. وترون على الشاشة الأمامية الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف الحاضرة.

وأخيراً، أدعو اللجنة الدولية والاتحاد الدولي إلى إدخال بطاقتيهما في لوحة المفاتيح الرقمية والضغط على الزر ١ لتأكيد حضورهما. وشكراً لكم على تعاونكم.

انتهى الآن نداء الأسماء. هناك اليوم ممثلو ١٧٧ جمعية وطنية، و١٦٢ دولة طرفاً في اتفاقيات جنيف، فضلاً عن اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، أي ما مجموعه ٣٤١ ناخباً. ومن ثم تكون الأغلبية المطلقة هي ١٧١ صوتاً.

وفيما يتعلق بانتخاب أعضاء جدد للجنة الدائمة، سيجري التصويت باستخدام هاتفكم الذي أو جهازكم اللوحي أو حواسيبكم المحمولة. وإذا لم تكن لديكم هذه الأجهزة التكنولوجية، لدينا أجهزة لوحية رهن إشارتكم في أكشاك الانتخابات الموجودة في كل طابق على جانبي الغرفة.

ويمكنكم الآن التصويت بالدخول إلى البوابة الآمنة باسم المستخدم وكلمة السر. وأود أن أذكركم بأن بإمكانكم اختيار خمسة مرشحين على الأكثر.

ولما كان كثير من الناخبين يحاولون النفاذ إلى النظام في نفس الوقت، فقد يلزمكم بعض الوقت لتسجيل اختياراتكم.

وتُفتح الآن جلسة التصويت التي ستستمر ١٥ دقيقة. وستُمدد بضع دقائق إذا لزم الأمر.

انتهى التصويت الآن. وسيُعلن عن النتائج بعد حوالي عشرين دقيقة. وفي انتظار ذلك، أعطي الكلمة للسيدة الرئيسة.

سعادة السيد نيكولا لانغ،

الأمين العام للمؤتمر

(الأصل باللغة الفرنسية) (اختتام جولة الاقتراع الأولى)

لقد انتهى التصويت وسوف تعلن النتائج بعد عشرين دقيقة تقريباً. وفي تلك الأثناء أود إعطاء الكلمة لرئيسة المؤتمر.

السيدة فاطمة جيلاني،

رئيسة المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكراً سعادة السفيرة. أود بصفتي رئيسة المؤتمر وباسم أعضاء المكتب، التعبير عن تقديرنا للجهود التي بذلها جميع الأطراف للتوصل إلى الاتفاق بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال. وسأؤكد من تسجيل هذا التقدير في أعمال المؤتمر الدولي. وهكذا نجد أمامنا بعد مشاورات واسعة، مشروع قرار جاء نتيجة توافق في الآراء واقترح أن نعتمده بالتصفيق. [تصفيق] شكراً جزيلاً لمساندتكم.

سعادة السيد حسام الدين آلا،

السفير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة

لجمهورية العربية السورية، جنيف

(الأصل باللغة العربية)

إن القرار المعروض على المؤتمر والذي اعتمد للتو، لم تتم إتاحتها لوفود الدول قبل هذا الاجتماع. ولم يمر عبر آلية تشاور بين الدول. وبالنظر إلى انطوائه على جوانب سياسية وقانونية حساسة كانت تستدعي إتاحة الوقت لدراسته بالشكل الكافي، فإننا نود أن نسجل تحفظنا على هذا القرار. شكراً.

سعادة السيد محسن ناظري أصل،

السفير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة

لجمهورية إيران الإسلامية، جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكراً جزيلاً السيدة الرئيسة وشكراً لجهودكم. أتقدم أيضاً بالشكر لنائبة الرئيسة على تقريرها. السيدة الرئيسة، كما ذكره سفير سورية الكريم، لدينا بعض التحفظات إزاء بعض الأجزاء من هذه المذكرة سنقدمها حسب الأصول إلى هذا المؤتمر في الوقت المناسب. ولذلك نود في هذه المرحلة تسجيل تحفظاتنا إزاء بعض أجزاء هذه الوثيقة التي وزعت على أعضاء المؤتمر.

شكراً.

السيدة فاطمة جيلاني،

رئيسة المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

لقد سجلت تحفظات الطرفين وأود فقط تأكيد ذلك أمامكم. وبما أن علينا انتظار نتيجة التصويت، سنتابع عملنا، ونعرض الآن

أدوم الإسرائيلية. ويسرني أن أعلمكم أن مجلس مندوبي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر اعتمد بتوافق الآراء في ٧ ديسمبر قراراً عن مذكرة التفاهم. وسأعرض لكم بإيجاز سير العملية.

تولى صياغة القرار المتعلق بمذكرة التفاهم، الذي وضع بالأمس في صناديق الرسائل الخاصة بالوفود والموجود اليوم أمامكم، فريق من الجمعيات الوطنية مع المنظمة العربية لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالتنسيق مع اللجنة الدولية والاتحاد الدولي. وباشرة الفريق العمل أثناء انعقاد الجمعية العامة للاتحاد الدولي وقبل اجتماع مجلس المندوبين بيومين. وأود التقدم بالشكر والتقدير إلى الدكتورة مؤمنة كامل الأمينة العامة للهلال الأحمر المصري لترؤسها عملية الصياغة. كما أود التنويه بمساهمات جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في البحرين، وكولومبيا، ومصر، وغيانا، وكينيا، والترويج، وتنزانيا، وتونس، وتركيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

ويعيد القرار النص الكامل للقرار الذي اعتمده مجلس المندوبين في وقت سابق من هذا الأسبوع. وكان الفريق العامل عازماً على صياغة قرار يمثل وجهات نظر أعضاء الحركة، ويستند إلى المبادئ الأساسية للحركة التي توجه الجمعيات الوطنية في عملها، وإلى المسؤولية تجاه الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشكل أوسع.

وخلال عملية الصياغة، اطلع الفريق العامل على نتائج مراقبة تنفيذ مذكرة التفاهم التي قدمها السيد الوزير بير ستينباك والدكتور محمد الحديد. واستمع الفريق أيضاً إلى الدكتور نعوم عفراش رئيس جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية والدكتور يونس الخطيب رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وكان من المهم للفريق العامل أن يشارك في الصياغة كل من جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وأن يوافقا على القرار وعلى ترتيبات الخطوات التالية المذكورة فيه. ويسرني أن أعلن لكم عن تحقيق ذلك.

وأود الإشارة إلى أن الجمعيتين الوطنيتين أظهرتا التزاماً راسخاً بمواصلة تقديم المساعدة إلى الإسرائيليين والفلسطينيين بالمهنية المطلوبة وبدون أي تحيز أو تردد، كما درجتا عليه. ويعترف هذا القرار المعروض أمامكم بالتحديات المتعلقة بتنفيذ مذكرة التفاهم ويؤكد من جديد التزام كل الأطراف بدافع الواجب الإنساني بإنقاذ الأرواح والحفاظ على كرامة الإنسان.

حضرات مندوبي الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومندوبي الحكومات، سيداتي سادتي، السيدة الرئيسة،

شكراً.

التقرير عن أعمال المؤتمر. أدعو مقررة المؤتمر سعادة السفارة سجي المجالي إلى تقديم التقرير عن أعمال المؤتمر.

٤-١٢-٣ التقرير عن أعمال المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين

سعادة السفارة سجي المجالي،

مقررة المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكراً سيديتي الرئيسة، حضرة المفوض، حضرات الزملاء المندوبين، سيداتي سادتي، أصدقاء الصليب الأحمر والهلال الأحمر، يسرني جداً تقديم هذا التقرير عن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين في الجلسة العامة. لقد كان هذا المؤتمر استثنائياً حقاً، إذ كان مثيراً للاهتمام وفي غاية الأهمية في اختياره للمواضيع المطروحة كما كان مفعماً بالنشاط. واتخذ المؤتمر أيضاً شكلاً جديداً بوجود فعاليات عديدة كانت تجري في نفس الوقت وسادت في بعض الأعمال أجواء اتسمت بطابع أقل رسمية. ورافقنا ضيوف جدد في كل مراحل المؤتمر، ضيوف من الأمم المتحدة، ومن منظمات غير حكومية، ومن قطاع الأعمال، والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام. واستحسنت الغالبية العظمى ممن تكلمت معهم النسق الجديد للمؤتمر.

وكما كان الحال دائماً، كانت الصداقة والتعاون الدوليان في صميم كل الأعمال. ومن الصعب جداً التحلي بالإنصاف إزاء المجموعة الواسعة من المواضيع ووجهات النظر بعرضها في تقرير موجز. وسأحاول بكل تواضع استكشاف عملية سير المناقشات وروحها والنقاط الأساسية للنقاش. ويعرض هذا التقرير بشكل سريع سير العمل العام للمؤتمر، والجلسات العامة، واللجان الخمس، والفعاليات الجانبية، ولجنة الصياغة، والحوار حول العمل الإنساني: مختبر بلورة الرؤى، والنقاش العام.

أتصور أنكم شعرتم جميعاً بما شعرت به إزاء العدد الهائل من الذين شاركوا في النقاشات وفي توجيهها، فقد تم تسجيل ٢٢٨٤ مندوباً، من بينهم ١٦٩ ممثلاً للحكومات، و١٨٥ ممثلاً للجمعيات الوطنية، و١٠١ مراقب. ولا أستطيع هنا عرض التفاصيل ولكن أنصح بالاطلاع على التقارير المكتوبة الكاملة التي ستكون متاحة بعد انتهاء المؤتمر واستخدامها كأساس للمناقشات في المستقبل ولأنشطة المتابعة.

افتتح رئيس اللجنة الدائمة مؤتمراً يوم الثلاثاء. وكان العنوان العام للمؤتمر هو مبادئنا أساس عملنا. وتبع الافتتاح منح الجوائز للمتطوعين الذين هم خير من يبرز استناد عملنا إلى المبادئ الأساسية. وجاء الاعتراف بالنشاط الدؤوب للمتطوعين

من الجمعيات الوطنية في غينيا وليبيريا وسيراليون الذين تفانوا في مواجهة وباء إيبولا بمنحهم جائزة إنسانية خاصة. وألقت بعدها رئيسة الاتحاد السويسري كلمة قوية عن إرث سولفيرينو حددت فيها موقع المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين في تاريخ يمتد على ١٥٠ سنة. وبالنسبة إلى العديد من نظرائنا، لن ننظر إلى العالم بالطريقة نفسها من الآن فصاعداً.

وتابعنا بعد ذلك الإجراءات المحددة، وتم انتخاب أعضاء مكتب المؤتمر على أساس ترشيحات حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وتبعه عرض لتنظيم الأعمال القادمة. وقدمت رئيسة المؤتمر المنتخبة السيدة فاطمة جيلاني بعض الملاحظات باسم الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وجاءت بعدها كلمتا كل من رئيس الاتحاد الدولي ورئيس اللجنة الدولية وثلاث رسائل دعم أرسلت عبر الفيديو. وأعلنت كل هذه الكلمات بوضوح أن الأوقات التي نعيشها تتطلب من أعضاء المؤتمر مضاعفة جهودهم لحل القضايا الإنسانية المثيرة للقلق.

وعقدت بعد ذلك حلقة نقاش عن قوة الإنسانية تولت تنسيقها السيدة هلا غوراني من محطة سي إن إن، وتم فيها استكشاف مفهوم الإنسانية من مختلف وجهات النظر. وأعاد كل المشاركين تأكيد المبادئ التي توجه العمل الإنساني وأقرروا بأن ثمة جهات فاعلة مختلفة تساهم في مهمتنا الإنسانية المشتركة من خلال تأدية أدوار مختلفة وتحمل مسؤوليات مختلفة والتعامل مع بعضها بعضاً في ظل التكامل والاحترام المتبادل.

وانعقدت جلسة عامة خاصة بعنوان "التركيز على الهجرة" ألقت الضوء على نقاط القلق المشتركة بالنسبة إلى الوضع الإنساني للمهاجرين المستضعفين على طول مسارات الهجرة. وعرضت شهادات مسجلة في أفلام فيديو، ومدخلات مثيرة قدمها ستة أفراد من فريق النقاش الذي ترأسته السيدة غيلاني وأضافت إليها مساهمة شخصية مؤثرة. ودعي أعضاء المؤتمر إلى الاطلاع على التقرير المرحلي عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار رقم ٣ للمؤتمر الدولي الحادي والثلاثين وجرى تشجيع المتحدثين الآخرين على تقديم مساهماتهم في النقاش العام.

سننتقل الآن إلى القسم الرئيسي من هذا التقرير وهو عمل اللجان الخمس التي كانت بمثابة حلقات عمل حول مواضيع محددة. وكان الحضور كثيفاً في كل اللجان وأثارت الأسئلة التوجيهية نقاشاً حياً بشأن المواضيع المركزية. وأشارت جميع اللجان إلى نقطة أساسية أود ذكرها قبل تناول مواضيع كل لجنة من هذه اللجان، وهي الحاجة الفعلية لأعضاء هذا المؤتمر إلى العمل في مواجهة القضايا الإنسانية ضمن شراكات مع الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومع جهات فاعلة خارجية على حد سواء. فلا يمكن لأي منظمة بمفردها ولا لأي قطاع بمفرده مواجهة

تلك التحديات. وسيقوم مقررو اللجان بتوحيد التقارير النهائية للجان خلال الأسبوعين القادمين وستكون هذه التقارير متاحة على موقع المؤتمر على الإنترنت.

لنتكلم عن اللجنة ألف: "مبادئنا أساس عملنا". فقد أكدت اللجنة من جديد على استمرار أهمية المبادئ الأساسية بالنسبة إلى فعالية العمل الإنساني بما في ذلك سلامة المتطوعين والموظفين. فمن المهم جداً أن تكون المبادئ مكيفة وفقاً لكل حالة من الحالات، الأمر الذي يتطلب تحليلاً دقيقاً للسياق. وذكّر الانسجام والمثابرة والشجاعة والإبداع باعتبارها صفات مميزة لازمة لتطبيق المبادئ في العمل. وتتميز المبادئ بجاذبية وتأثير عالميين يتجاوزان الحركة ويشملان المنظمات المحلية والدولية التي اعتمدت مبادئ الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال.

ومع ذلك، أشار المشاركون إلى استمرار وجود فجوة بين الخطاب والتطبيق العملي يولد الشك في بعض الحالات، ومن هنا تكمن أهمية تجسيد هذه المبادئ عبر أنشطتنا، وإدراك دقيق لفائدتها في العمليات، وأهمية دمج هذه المبادئ في ثقافة المؤسسة. وشدد المشاركون أيضاً على أهمية استيعاب المبادئ بحيث تصبح جزءاً من القيم والتصرفات الشخصية للقادة والموظفين والمتطوعين. ويجب أن يتميز جميع العاملين في المجال الإنساني بتوجهات مبنية على المبادئ ترشد عملهم في كل الأوقات.

ورحب المشاركون بالفرصة المتاحة لتبادل الخبرات والأمثلة عن الممارسات السليمة فيما بين مكونات الحركة. ويشمل ذلك نشر المعلومات للجمهور في الداخل والخارج، والبرامج ومبادرات التوعية في المجال الإنساني مثل إطار الوصول الآمن إلى المستفيدين، والشباب كوسطاء في تغيير السلوك. وأكد المشاركون على الدور الأساسي للدول في ضمان احترام المبادئ الأساسية وتهيئة ظروف ملائمة لكي تؤدي الجمعيات الوطنية دورها كجهات مساعدة في المجال الإنساني. وأشارت بعض الدول إلى أنه يمكن بل ينبغي أن تكون هناك توترات سليمة بين الجمعيات الوطنية والحكومات التي يمكن الاتفاق أو الاختلاف معها على ألا تغيب المبادئ الأساسية عن الأذهان. ويبقى الحوار الدائم أمراً حيوياً. وحث رئيس اللجنة المشاركين على انتهاء هذه الفرصة لاتخاذ خطوات ملموسة ترمي إلى تعزيز تطبيق احترام المبادئ من خلال النظر في تقديم تعهدات.

اللجنة باء: "التحديات المعاصرة التي يواجهها القانون الدولي الإنساني". ناقشت هذه اللجنة موضوع التحديات المعاصرة في القانون الدولي الإنساني وكيفية مواجهتها. وكانت بمثابة منتدى تفاعلي للمشاركين في المؤتمر الدولي، وبرزت موافقة واسعة بشأن التحديات التي حددت في الوثيقة الأساسية وتقرير اللجنة الدولية عن القانون الدولي الإنساني، وتحديات النزاعات المسلحة

المعاصرة. وكانت من بين التحديات الرئيسية المطروحة للنقاش تزايد الطابع المعقد للنزاعات المسلحة العائد بشكل خاص إلى انتشار الجماعات المسلحة من غير الدول وتفتت هذه الجماعات، واتساع الرقعة الجغرافية لساحات القتال، والتداخل بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والحث على احترام القانون الدولي الإنساني.

ونوقش موضوع أهمية ضمان حماية العاملين في المجال الإنساني. ورأى الكثيرون أن ضمان احترام القانون الدولي الإنساني والامتثال له هو التحدي الرئيسي في النزاعات المسلحة المعاصرة. وعرضت تحديات هامة أخرى تطرحها الحرب في المدن بما في ذلك الاختباء المتعمد لبعض الأطراف بين السكان المدنيين، واستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة. وتناولت اللجنة عدداً من التحديات الأخرى في مجال القانون الدولي الإنساني، وتبادل المشاركون المعلومات عن تجاربهم وأنشطتهم في مجال نشر القانون الدولي الإنساني.

اللجنة جيم: "العمل المشترك على درء العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي". استخلص رئيس اللجنة النقاط التالية من عمل اللجنة: انقضى وقت طويل قبل أن يتطور الإحساس بضرورة استباق ومواجهة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية. فضحايا هذا العنف الذين بقوا على قيد الحياة يظلون مختبئين ويواجهون مواقف سلبية عندما يتكلمون عن الانتهاكات. ولم تكن الأحداث المبلغ عنها كافية نظراً إلى المحرمات القائمة ونظراً إلى الثقافة والتقاليد السائدة. وينطبق ذلك على النساء والفتيات كما على الرجال والفتيان من مختلف الأعمار والخلفيات.

ونوقشت حلول عملية هامة من بينها ضرورة تأمين حصول الضحايا على المساعدة القانونية مجاناً، والدعم المادي، وإنشاء هياكل مادية لاستقبال الضحايا وتقديم الرعاية، فضلاً عن وضع إجراءات قانونية مبسطة وقوانين تضمن التعويض. وأشار أيضاً إلى حل هام هو ضمان إمكانية أن يمثل المجتمع المدني الضحايا أو يحل محلهم أمام المحاكم، وتعزيز التكامل والتعاون فيما بين مختلف الجهات الفاعلة الوطنية والدولية بوضع خطة عمل مشتركة. وسُجّلت أهمية تحسين التنسيق والتعاون داخل الحركة ومع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية. إضافة إلى ذلك، حث المشاركون السلطات الوطنية المعنية بإدارة الكوارث والجهات الفاعلة المحلية بما في ذلك الجمعيات الوطنية على اتخاذ خطوات عملية عاجلة لدرء العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الكوارث. ويشمل ذلك قانون الكوارث والسياسات التنظيمية وضمان استمرار خدمات الصحة والحفاظ على الأمن في أعقاب الكوارث.

اتفاق باريس المتعلق بتغير المناخ، ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وتهدف هذه المبادرة الجديدة إلى التوصل حتى عام ٢٠٢٥ إلى إشراك وإلهام مليار شخص من المستضعفين في البلدان المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل من أجل اتخاذ خطوات فعالة لتعزيز قدرتهم على الصمود. ورحب المشاركون في الجلسة بمبادرة تحالف الميار من أجل تعزيز القدرة على الصمود واتفقوا على العمل معاً ليس لإشراك الصليب الأحمر والهلال الأحمر فحسب وإنما السعي أيضاً لإشراك الحكومات، والأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، لإنشاء عالم يمكن فيه للناس في كل المجتمعات البقاء على قيد الحياة وبذل كل الجهود الممكنة لمواجهة تزايد المخاطر وحالات الاستضعاف.

وركزت الجلسة الثانية على التقدم الذي أحرزته الدول بدعم من الشركاء المعنيين مثل الاتحاد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، في تعزيز الأطر القانونية الخاصة بحالات الكوارث والطوارئ، وحددت الفرص الأخرى المتاحة. وناقش المشاركون ثلاثة مواضيع رئيسية: الموضوع الأول الخاص بتيسير وتنظيم الإغاثة الدولية في حالات الكوارث على الصعيد المحلي وتنفيذ إرشادات القانون الدولي لمواجهة الكوارث؛ والموضوع الثاني المتعلق بدور القانون الوطني في تشجيع الحد من مخاطر الكوارث لا سيما بالنسبة إلى الالتزامات ذات الصلة في إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، وملاءمة الصكوك الدولية مثل القائمة المرجعية بشأن القانون والحد من مخاطر الكوارث والدليل التابع لها، والتي ترمي إلى دعم الدول في تقييم القوانين الوطنية وتعزيزها. والموضوع الثالث الذي تناول الاستنتاجات الخاصة بالثغرات القائمة في القانون الوطني والمتعلقة بنشر التدريب على الإسعافات الأولية وتقديمها من جانب الأشخاص العاديين. وطُلب من المشاركين عرض وجهات نظرهم حول كيفية قياس وتقييم التقدم العام المحرز في هذه المجالات وما الذي يمكن توقعه من الدول ومن الجمعيات الوطنية خلال السنوات الأربع القادمة.

وكان حجم أعمال هذا المؤتمر وحيويتها باهرين. فقد أُضيفت إلى الأعمال الرسمية للمؤتمر ثلاث وخمسون فعالية جانبية أتاحت الفرصة للمزيد من النقاش والبحث في القضايا الإنسانية الهامة المتعلقة بمواضيع المؤتمر وأهدافه. وتكلمت لكل هذه العناصر، ضمت القرية الإنسانية في الطابق الأرضي عدة معارض ومنابر تفاعلية وكان من الممكن للمشاركين الاطلاع على سير العمل الإنساني في مختلف أنحاء العالم من خلال الشهادات المباشرة للمتطوعين.

ولن أذكر الآن عمل لجنة الصياغة نفسها الذي سيكون موضع تقرير منفصل. ووصل مجموع التعهدات المستلمة حتى ظهر

اللجنة دال: ”الرعاية الصحية في خطر: مواصلة حماية تقديم الرعاية الصحية“. أكدت اللجنة بقوة على أن هذا الموضوع لا يزال بالغ الأهمية على الصعيد الإنساني. وتكلم عدد من المتحدثين عن الموظفين والمتطوعين المقدمين للرعاية الصحية الذين لقوا حتفهم الأمر الذي يثبت الطابع العاجل للموضوع وضرورة أن تحترم جميع أطراف النزاع القانون الدولي الإنساني. ومع أنه أحرز تقدم كبير منذ المؤتمر الدولي السابق، وجه المتحدثون نداء مشتركاً للمزيد من العمل لا سيما على الصعيد المحلي ومن جانب كل الجهات المعنية بمن فيها الدول، ومكونات الحركة، ومنظمات الرعاية الصحية، والجهات الفاعلة المسلحة، وقادة المجتمعات المحلية، والمجتمع المدني.

وأشير في ما مجموعه ٣٧ مداخلة إلى سلسلة واسعة من الإجراءات التي يجري اتخاذها أو التخطيط لها. ويشكل العديد منها الآن الموضوع الرئيسي للتعهدات المقدمة في هذا المؤتمر. ومن بين النقاط الرئيسية التي تناولتها اللجنة مواضيع الوقاية، وتحمل المجتمعات المحلية المسؤولية، والاستجابة، ويبقى تقديم خدمات صحية عالية الجودة عاملاً هاماً في ضمان السلامة. كما ينبغي تحسين فهم تنوع النوع الاجتماعي ومعرفة الخصائص الثقافية ومرعاتها بما لها من آثار على الحصول على الرعاية الصحية وعلى تقديمها. وشدد الجميع على أهمية الالتزام بالمبادئ الأساسية وبالنسبة إلى العاملين في الرعاية الصحية أهمية الالتزام بالمبادئ الأخلاقية والمهنية للرعاية الصحية المطبقة في أوقات السلم وفي أوقات النزاعات على حد سواء. ومن المهم أيضاً كشف الأمور أمام الجمهور، وجمع البيانات، وتسجيل الملاحظات أو استخدام آليات أخرى في مراقبة الهجمات على خدمات الرعاية الصحية للتمكين من وضع الاستجابات المناسبة.

وشدد المتحدثون على الحاجة الماسة إلى الحصول الآمن على الرعاية الصحية وهذا نداء موجه إلينا جميعاً، إلى الدول الفقيرة والغنية، وإلى الذين يعانون من نزاع مسلح كما إلى الذين يتمتعون بالعيش في سلام. لدينا جميعاً دور نؤديه. ولكن لا يوجد حل واحد مناسب لكل السياقات وكل القضايا وقد أظهرت المداخلات أن أكثر التدابير فعالية هي التدابير المكيفة وفقاً للسياق المحلي. أما التحدي المطروح أمامنا فهو الانتقال من القلق المشترك إلى العمل المشترك.

اللجنة هاء: ”تعزيز القدرة على الصمود من خلال تكثيف الأنشطة المحلية وتعزيز الأطر القانونية“. أدار الرئيس نقاشاً غنياً حول عدد من المسائل المتعلقة بالقدرة على الصمود وقدم دعوة مفتوحة للانضمام إلى تحالف الميار من أجل تعزيز القدرة على الصمود الملتزم ببناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود تماشياً مع خطط العمل لما بعد ٢٠١٥، ومنها إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، وأهداف التنمية المستدامة، ونتائج

٤-١٢-٤ نتائج انتخابات اللجنة الدائمة

السيدة فاطمة جيلاني،
رئيسة المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكراً جزيلاً لسعادة السفيرة سجي المجالي. وقبل متابعة ما تبقى من تقارير، لدينا هنا نتائج الانتخابات. عدد الوفود الحاضرة ٣٤١ وفدًا. الأغلبية المطلقة: ١٧١. السيد جورج فيبير: ٢٢٩ صوتاً، السيدة إيڤا فون أولرايش: ٢٢٤ صوتاً، السيد كريستول شيتي: ١٧٦ صوتاً، السيد غريغ فيكري ١٧٥ صوتاً، السيد ماسيمو بارا: ١٧٢ صوتاً. تهانينا لهم جميعاً. وهكذا، لا ضرورة لدورة اقتراع ثانية. والآن أعطي الكلمة لرئيسة فضاء العمل التعاوني السيدة أشانتا أوسبورن لتعرض لنا التقرير عن الحوار حول العمل الإنساني: مختبر بلورة الرؤى.

٤-١٢-٥ التقرير عن الحوار حول العمل

الإنساني: مختبر بلورة الرؤى

السيدة أشانتا أوسبورن: موزيس،

رئيسة الحوار حول العمل الإنساني: مختبر بلورة الرؤى

(الأصل باللغة الإنجليزية)

حضرات السيدات والسادة، سأروي لكم كيف يمكننا، نحن أوساط العمل الإنساني، أن نصبح خبراء في المسائلة كما نحن خبراء في تركيب مضخات الماء. إن مساءلة كل منا للآخر تعني المجازفة، ومواجهة الخوف، والتخلي بالجرأة والانفتاح فيما بيننا. وها أنا أجازف اليوم باطلاعكم بانفتاح وصدق على آرائنا التي تمثل آراء ٢٠٠ شخص أمضوا الأيام الثلاثة الماضية في الحوار حول العمل الإنساني: مختبر بلورة الرؤى. هذا المختبر الذي يرمي إلى استكشاف أسلوباً جديداً للتفكير القائم على التعاون. كما سأقدم آراء أكثر من ٧٠٠٠ شخص شاركوا في مبادرة من الأقوال إلى الأفعال، فقد كرسنا الكثير من الوقت وسجلنا الآراء والتعليقات والتطلعات كي نحاول معاً ربط المناقشات الدائرة في المؤتمر بالواقع في الميدان. وتجرباً داخل هذا الفضاء أن نحلم ونستكشف ونتحدى ونختلف كأشخاص بشأن التغيرات التي يجب أن نقوم بها لكي يكون لنا تأثير أكبر كعناصر فاعلة في المجال الإنساني. وأستطيع أن أؤكد لكم أننا شعرنا أحياناً ببعض الانزعاج خلال هذه المناقشات التي دعنتنا إلى التساؤل عن مدى تأثير قيمنا على طريقة عملنا وكيفية تفاعلنا في مجال العمل الإنساني.

وانتقلنا في مختبر التعبير عن الآراء هذا من آراء أميرة إلى آراء متطوع، ومن آراء أمين عام إلى آراء الأمم المتحدة وممثلي الحكومات، وتوصلنا إلى تحديد عناصر رئيسية لا بد أن نستلهم

اليوم إلى ١٣٧ تعهداً، منها ٨٦ تعهداً محدداً، و٥١ تعهداً مفتوحاً. ويمكن تقديم التعهدات حتى شهر مارس ٢٠١٦ وأود انتهاز هذه الفرصة لتشجيعكم جميعاً على توقيع أكبر عدد ممكن من التعهدات.

هذا وقد أتاحت جلسات الحوار حول العمل الإنساني فرصة للمشاركين من أجل مناقشة التحديات الإنسانية الحالية والمستقبلية والسعي إلى إيجاد حلول قائمة على التعاون. واستناداً إلى مساهمات الموظفين والمتطوعين وصناع القرار والمعلومات عن السكان المستضعفين في مبادرة من الأقوال إلى الأفعال، بحث المشاركون في قضايا مخاطر الكوارث، وتغير المناخ، والمخاطر في المناطق الحضرية، وأنظمة الصحة القادرة على الصمود والمركزة على المجتمعات المحلية، والهجرة، والبيئات غير الآمنة.

وبرز باستمرار أثناء المؤتمر اتجاهان في بحث الأمور. ففي مختبر بلورة الرؤى، استند فريق مختار من المشاركين إلى رؤية طويلة الأمد للعمل الإنساني، وإلى أساليب العمل المميزة للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وأثارت الجلسات المتعلقة بمواضيع محددة اهتماماً كبيراً. كما كان الحضور كبيراً في النقاش العام الذي استمر طوال الأيام الثلاثة. وسجل ١٧٩ متحدثاً أسماءهم للإدلاء بتصريحات وستدرج جميعها في المحاضر الرسمية للمؤتمر. وكان المؤتمر هذه السنة أيضاً موضع اهتمام وسائل الإعلام التي تناولت مضمون المواضيع المطروحة. وحظي عنوان "قوة الإنسانية #powerofhumanity" باهتمام شبكات التواصل الاجتماعي وقدم جزءاً من النقاش إلى جمهور أوسع.

أود في النهاية أن أتقدم بالشكر إليكم جميعاً، وإلى أعضاء مكتب المؤتمر، ورؤساء مختلف اللجان، والمتحدثين في حلقات النقاش، والمندوبين وبالطبع المتطوعين. فقد بذل كل منكم جهوداً كبيرة في التنظيم والإدارة والمشاركة في اللجان وفي الفعاليات الجانبية وفي الاستقبال. شكراً جزيلاً. لقد أظهر كل منكم جهداً شخصياً دؤوباً والتزاماً وخبرات جعلت من هذا المؤتمر حدثاً رائعاً. وأود التقدم بالشكر للمقررين في مختلف اللجان على تقاريرهم الكتابية الشاملة. وفي الختام أظن أن علينا جميعاً الإقرار بالعمل الدؤوب والدقيق الذي قام به كل الذين شاركوا في لجنة الصياغة.

سيداتي، سادتي، حضرات المندوبين والأصدقاء الأفاضل، إنني لعلني ثقة بأنكم وجدتم هذه الجلسات مفيدة ومحفزة للعمل كما وجدتها أنا. وأود الانتهاء بترداد الرسالة القوية والبسيطة التي وجهتها رئيسة المؤتمر بقولها: "ما ننجزه معاً أهم مما نفعله بمفردنا". وأود الإضافة بأن كل شيء يصبح ممكناً مع قوة الإنسانية.

شكراً.

هذا الحوار حول العمل الإنساني وأن نحوله إلى أعمال ملموسة ومبتكرة ترمي إلى مواجهة هذه التحديات. شكراً.

السيدة فاطمة جيلاني،

رئيسة المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكراً جزيلاً سيدة أشانتا. والآن أدعو سعادة السفير شتور إلى تقديم تقريره عن عمل لجنة الصياغة.

٤-١٢-٦ تقرير لجنة الصياغة

سعادة السيد كارستين شتور،

رئيس لجنة الصياغة

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيدي الرئيسة، يسرني أن أقدم إلى الجلسة العامة للمؤتمر الدولي الثاني والثلاثين التقرير عن عمل لجنة الصياغة. ويجب أن أقول أن عمل اللجنة جاء، كما كان عليه دائماً، نتيجة جهد جماعي وأشكر كل الوفود على تعاونها. وإنني مدين بشكر خاص إلى الذين وافقوا على تسهيل المفاوضات بشأن قضايا شائكة وبشكل خاص سعادة السفيرة كارول لنتيري من موناكو، ورئيسة المستشارين القانونيين السيدة ليزبت لينزاد من هولندا، وقد انجزنا عملاً قيماً أثناء المناقشات في لجنة الصياغة. وكانت كل من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي قد أطلقا جولة من المشاورات المفتوحة قبل انعقاد المؤتمر تناولت أولاً عناصر مختلف القرارات وتناولت لاحقاً مشاريع القرارات والمشاريع النهائية. وتميزت هذه العمليات التي أدارتها اللجنة الدولية والاتحاد الدولي بالانفتاح والشفافية وشكلت بفضل ذلك قاعدة ثمينة لمداولاتنا.

سيدي الرئيسة، كانت مهمة لجنة الصياغة التوصل إلى توافق الآراء بالنسبة إلى القرارات التسعة المطروحة أمامنا اليوم، وهي قرارات متنوعة جداً بعضها يتناول قضايا الرعاية الصحية في خطر، والحركة، وقانون الكوارث، والمتطوعين، والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وهناك قرار عن تصفية صندوق صغير، وقرار آخر هام جداً عن الاحتجاز، وقرار قصير عن قوة الإنسانية، وأخيراً قرار عن الامتثال للقانون الدولي الإنساني. واعتمدت لجنة الصياغة كل نصوص القرارات بتوافق الآراء وجاء اعتماد القرار الأخير قبل أكثر بقليل من ساعتين فقط. ولهذا سنحتاج بعد اعتمادكم هذه القرارات إلى تصحيح بعض الأخطاء التحريرية التي ستلاحظونها في النسخة الإنجليزية وفي مختلف النسخ باللغات الأخرى. ونأمل أن توافقوا على أن يجري هذا النوع من العمل لاحقاً.

منها أعمالنا. ينبغي أن تستند مسؤوليتنا أمام المجتمعات المحلية إلى مدى تلبيتنا لاحتياجاتها ومدى الصدق في قيامنا بذلك. أما الكرامة فتتحقق في المناقشات وفي الحوار مع المجتمعات المحلية. وبوصفنا عناصر فاعلة في المجال الإنساني، ما هي آليات الفرز التي نستخدمها عندما نصغي إلى ما تريده المجتمعات المحلية؟ هل نصغي لكي نتعلم؟ أم أننا نستمتع فقط للتصديق على ما سبق أن قرناه؟ كيف نتعلم الإصغاء بشكل أفضل؟ هل نطرح الأسئلة المناسبة؟ كيف نفعل ذلك بطريقة منهجية؟ هل نحن مستعدون للقبول بالألا تكون مجموعة المواد الإنسانية التي سنوزعها هي مواد للنظافة بل ربما هواتف ذكية. أمامنا خياران: إما أن نتطور بوصفنا مجموعة معنية بالعمل الإنساني ونستمتع فعلاً إلى احتياجات الناس، أو يفقد عملنا جدواه. إن آراء المجتمعات المحلية هي التي تمنحنا القوة والشرعية لتغيير برنامج العمل الإنساني.

لنتكلم إذن عن القوة. ما هي القوة التي تميزنا عن غيرنا؟ هل لدينا من القوة ما نحتاج إليه كعناصر فاعلة في المجال الإنساني للتأثير على كبار صناع القرار؟ هل نحتاج إلى قوة تمكّننا من توجيه برامج العمل الإنساني؟ تتمثل قوتنا اليوم، كعناصر فاعلة في المجال الإنساني، في التأثير في كيفية اتخاذ القرارات المتصلة بمستقبلنا الجماعي مستندين إلى أصوات المجتمعات المحلية. ولكي نحقق ذلك، يتعين علينا أن نحول قيمنا إلى أعمال وألا نختبئ وراءها. علينا أن نشرك جهات فاعلة جديدة ربما غير مرحب بها في بعض الأحيان. وعلينا أن ندخل في مناقشات مزعجة ونستكشف مجالات لا نعرفها. ويعني خضوعنا للمساءلة أن نستخدم قوتنا في التأثير، كأوساط إنسانية، في القرارات التي تتخذ بشأن حياة الناس وسبل عيشهم.

لقد حددنا خلال الأيام الثلاثة الماضية التزاماتنا الجماعية تجاه البشرية خلال السنوات الأربع القادمة. وسنعمد بعد قليل ثمانية قرارات. الأمر الذي يقودنا إلى طرح السؤال حول مسؤوليتنا الجماعية إزاء الناس بالنسبة إلى القرارات التي اعتمدها والقرارات التي سنعمدها باعتبارنا أوساط مسؤولة عن العمل الإنساني؟ من يخضع لمساءلة من؟ وما هي الجدوى من قضاء كل هذه الساعات في التفاوض على نص، وكل هذا الوقت في مناقشة الموضوع وسياقه إن لم تكن لدينا آلية تضمن تنفيذ هذه الوعود عندما تكون هناك حاجة فعلية لذلك. هذه هي أمور نستطيع أن نفعّلها بسهولة ولكننا لا نُقدّم عليها. ويتعين أن نبحث عن السبب. كيف لنا أن نقوم بالمتابعة لدعم الامتثال؟ كيف نجري عملية رصد شاملة؟ فالأمر يتعلق في نهاية المطاف بالوفاء بالتزاماتنا الجماعية وبتحمل المسؤولية أمام أولئك الذين نقدم إليهم خدماتنا. لقد بدأنا حواراً بشأن العمل الإنساني أجرينا خلاله مناقشات جديدة ومختلفة بشأن تحديات قديمة. ويعني ذلك تغيير الطريقة التي ننفذ بها مهامنا، لا التركيز فقط على ما نقوم به. وعلينا أن نواصل

أية أحكام في هذا القرار يمكن أن يترتب عليها إدماج أطراف فاعلة من غير الدول المشاركة في النزاعات المسلحة. ونرجو أن يسجل الموقف الوطني لجمهورية أذربيجان في محضر المؤتمر. شكراً.

السيدة فاطمة جيلاني ، رئيسة المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكراً. سيُسجَل ذلك على النحو الواجب. سورية تود أيضاً أخذ الكلمة.

سعادة السيد حسام الدين آلا ، السفير والممثل الدائم لدى البعثة الدائمة لجمهورية العربية السورية، جنيف

(الأصل باللغة العربية)

السيدة الرئيسة، بما أننا في مرحلة توضيح موقف الدول من اعتماد القرارات التي تم تبنيها للتو، أرجو أن تسمحوا لنا بشرح موقفنا فيما يتعلق بالقرار المعنون "تعزيز القانون الدولي الإنساني الذي يحمي الأشخاص المحرومين من حريتهم".

يود وفدي أن يشكر اللجنة الدولية للصليب الأحمر على الجهود الكبيرة التي بذلت في محاولة التقريب بين وجهات النظر المختلفة ضماناً للتوصل إلى توافق حول مشروع القرار. لقد ساهم وفدي بنشاط في كافة المداولات والمشاورات التي جرت حول القرار المذكور وأكدنا في مرحلة مبكرة من تلك المناقشات أن نص القرار الصادر عن المؤتمر الحادي والثلاثين للحركة الدولية للصليب الأحمر لم يميز بين حالات النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية وبأن متابعة تنفيذ هذا القرار لا يجب أن تتسم بأية انتقائية وبناء على ذلك فإن وفدي ينضم إلى توافق الآراء حول مشروع القرار المعروض على أساس الفهم لأن التمييز الوارد في بعض الفقرات لن يعني بأي حال من الأحوال انتقاصاً من أهمية تناول حماية المعتقلين في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية على قدم المساواة.

ونرجو أن يسجل موقفنا هذا في محاضر الجلسة.

شكراً

السيدة فاطمة جيلاني ، رئيسة المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكراً جزيلاً. نحيط علماً بذلك أيضاً.

وتعرضت لجنة الصياغة للضغط الهائل بسبب ضيق الوقت. وتتضمن القرارات التي اعتمدها حوالي ٢٤٠ فقرة. وهذا يعني اعتماد فقرة جديدة كل ١١ دقيقة تقريباً خلال فترة اجتماع اللجنة التي دامت ٤٥ ساعة. ومن بين القرارات التسعة، تبين أن أهمها كان القرار المتعلق بالامتثال للقانون الدولي الإنساني الذي كان أيضاً القرار الأصعب من حيث التفاوض بشأنه. ويشكل القرار استمراراً وبداية جديدة في العمل في آن معاً. فهو استمرار لأن سويسرا ستستمر في المشاركة مع اللجنة الدولية لتيسير العملية، وهو بداية جديدة بسبب التحديات التي ستواجهنا خلال السنوات الأربع القادمة وحتى موعد المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين في الالتزام بهذا القرار والسير قدماً في تطبيقه.

سيدتي الرئيسة، يسرني أن أقدم لكم القرارات التسعة كي يتم اعتمادها بتوافق الآراء. شكراً.

٤-١٢-٧ اعتماد القرارات

السيدة فاطمة جيلاني ، رئيسة المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكراً سعادة السفير. أود أن أشكر جميع الذين قدموا لنا هذه القرارات. وقبل السير في اعتماد القرارات، أشير إلى وجود بعض الأخطاء، وإلى غياب بعض أجزاء من النص في النسخة باللغة العربية. كل ذلك سيصحح. فقد غابت الجملتان الأخيرتان عن النسخة العربية من القرار ٢ وستتم إضافتها. كما هناك بعض الأخطاء في الترجمة سوف يتم تصحيحها. والآن أدعوكم إلى اعتماد القرارات بالتصفيق عالياً. [تصفيق]

لقد انتهينا من القسط الأكبر من العمل واعتمدت القرارات. وقد حان الوقت الآن لحلقة النقاش. وستتولى أشانتا الرئاسة.

طلبت أذربيجان الكلمة.

السيد إيلشين غولبييف ،

السكرتير الثاني، البعثة الدائمة لجمهورية أذربيجان، جنيف

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكراً السيدة الرئيسة. تشي أذربيجان على اعتماد كل القرارات بتوافق الآراء، وبالنسبة إلى القرار بشأن تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقرار بشأن تعزيز القانون الدولي الإنساني الذي يحمي الأشخاص المحرومين من حريتهم، ننضم إلى الإجماع بتسجيل الموقف التالي: إن جمهورية أذربيجان تنأى بنفسها عن

١٣-٤

حلقة نقاش رفيعة المستوى عن نتائج المؤتمر

الرجوع إلى
المحتويات

**السيدة أشانتا أوسبورن: موزيس،
رئيسة الحوار حول العمل الإنساني:
مختبر بلورة الرؤى،**

ومديرة حلقة النقاش رفيعة المستوى عن نتائج المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

مرحباً بكم في حلقة النقاش الختامية للمؤتمر الدولي الثاني والثلاثين بعنوان: "ملتزمون بإنسانيتنا المشتركة". نأمل في جمع كل المواضيع التي طرحت في المفاوضات وكل نتائج المناقشات التي جرت خلال الأيام القليلة الماضية فيما نبحت في كيفية نقل التعهدات التي قدمناها هنا وتحويلها في بلداننا إلى واقع ملموس. لقد برز خلال مختلف الاجتماعات موضوع جامع ومتجدد ألا وهو أن علينا تحسين استجابتنا الإنسانية إذا أردنا تلبية الاحتياجات المتزايدة. وهذا هو سبب وجودنا هنا أي، لوضع الآليات التي سنستطيع من خلالها تحسين عملنا، وإقامة شراكات أكثر فعالية، والاستجابة بسرعة أكبر للاحتياجات التي تحددها المجتمعات المحلية بنفسها.

وانقلنا في البحث من موضوع أمن المتطوعين وسلامتهم إلى العمل المشترك لدرء العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتعزيز القانون الدولي الإنساني، وتحسين الأطر القانونية للاستجابة في حالات الكوارث، والحد من المخاطر، والإسعافات الأولية. وكان هدفنا الرئيسي دائماً هو تحديد طرق ملموسة لتعاون الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والعالمية في إيجاد الحلول الإنسانية التي تساهم في تعزيز قدرة الناس على الصمود وحماية حياتهم وكرامتهم. ولكننا لا نستطيع تحقيق ذلك بمفردنا، فالاستجابة الإنسانية الفعالة تتطلب التعاون، وأجهزة حكم شفافة، وموارد مشتركة. لقد سجلنا عدداً قياسياً من الدول التي انضمت إلى هذا المؤتمر. وتبقى مشاركتكم ومساهماتكم أمراً أساسياً لتعزيز قدرة الحركة على الوصول إلى المجتمعات المحلية والاستجابة أثناء الأزمات، كما كانت مشاركة شركائنا أساسية أيضاً في إجراء استعراض صريح وواسع النطاق

لطبيعة الثغرات القائمة وكيف يجب أن نعمل معاً كمجتمع عالمي لسد هذه الثغرات.

ولعلكم استغربتم للطموح المتزايد للحوار الإنساني: مختبر بلورة الرؤى عند وصولكم صباح كل يوم في مدخل مركز المؤتمرات. فقد اجتمع طوال المؤتمر أشخاص من خارج الحركة ومن داخلها لطرح آرائهم في مختبرنا لبلورة الرؤى. وبصفتي رئيسة هذا الحوار حول العمل الإنساني، استوحيت الكثير منه ومن الأفكار والحلول المبتكرة الخارجة عن الإطار التقليدي المتعلقة بنظرتنا إلى الشواغل الإنسانية ذات الأهمية الحاسمة. وتهدف مهمة حلقة نقاش اليوم إلى التفكير في ما تعنيه نتائج المؤتمر الدولي للعمل الإنساني الذي سنقوم به من الآن فصاعداً.

وأود الآن تقديم المتحدثين في الحلقة. أرحب بالسيدة فاطمة جيلاني رئيسة الهلال الأحمر الأفغاني ورئيسة هذا المؤتمر، والسيد إيف داكور المدير العام للجنة الدولية، والسيد الحاج آس سي الأمين العام للاتحاد الدولي، والسيد ستيفين أوبريان نائب الأمين العام في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية لأفغانستان، والدكتور مصطفى سواق المدير العام بالوكالة لشبكة الجزيرة الإعلامية. مرحباً بكم جميعاً. سأبدأ بعرض بعض الأفكار من الصليب الأحمر والهلال الأحمر وأدعو السيدة جيلاني والسيد داكور والسيد آس سي إلى تقديم عرض سريع للنقاط الرئيسية الثلاث التي استخلصوها من نشاط هذه الأيام وكيف سيؤثر ذلك في المنظمات التي ينتمون إليها.

**السيد الحاج آس سي،
الأمين العام للاتحاد الدولي**

(الأصل باللغة الفرنسية)

شكراً جزيلاً لك السيدة الرئيسية. لقد شارف اليوم على الانتهاء، وأعتقد أن من المناسب أن نركز على هذه النقاط التي كانت موضوع مناقشات عامة جداً. وهذه نقاط ذات أولوية بالفعل، ولكننا تعبر أيضاً عن جميع الجوانب الأخرى، التي تشكل من ثم معالم على طريق عملنا الإنساني.

إن أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي المرتكبة ضد المرأة غير مقبولة، سواء أكانت في سياق الحروب أم في سياق الكوارث الطبيعية.

ويجدد بنا التذكير مرة أخرى بأن دور المتطوعين هام للغاية، ونحن ملتزمون بتعزيزه. ونتعهد معكم بمواصلة دعم الأشخاص الذين يضطرون إلى الهجرة بسبب ما يعانونه من محن. ونتعهد معاً أيضاً بتأييد مبادراتنا الرامية إلى إنقاذ مليار شخص من حالات الضعف، ومن ثم تعزيز قدرتهم على الصمود.

ويشكل ذلك ببساطة جزءاً من عملنا الإنساني الذي ينطوي، من منظور الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، على أن نكون حاضرين في كل وقت. ويجب أن نكون دوماً إلى جانب السكان المحتاجين، لدعمهم ومساعدتهم على مواجهة التحديات الراهنة. هذا هو محور التزامنا الذي نود التحدث به بالتعاون والتكامل معكم ومع اللجنة الدولية، لأننا نجد أنفسنا مرة أخرى، مثلما أشرتم إليه، في وضع يسعد فيه المرء بعمله الإنساني. ما أجمل أن يكون المرء مثالياً، وما أجمل أن يكون مسالماً، وهذا يتناقض مع الخطاب السائد في عصرنا، وهو خطاب عدواني، يدعو إلى التفرقة ويجعل الناس أعداء بعضهم بعضاً. ونأمل أن نخرج من هذا المؤتمر وقد تعزز التزامنا بالعمل معاً، والتزامنا بأن تطابق أعمالنا أقوالنا، والتزامنا بنشر رسالة قوة الإنسانية، التي ستكون بوصولتنا ومنازلتنا لنكون أكثر حداثة.

وشكراً

**السيدة فاطمة جيلاني،
رئيسة المؤتمر**

(الأصل باللغة الإنجليزية)

إن ما استخلصته من ذلك يكتسي طابعاً شخصياً خاصاً. فقد شرفت شرفاً عظيماً لا يعود إليّ وحدي. فكلما أعود من مؤتمر كبير وخاصة من المؤتمرات الدولية يكون الجميع في الهلال الأحمر بانتظاري للاستماع إلى ما سأخبرهم به. وأول ما أود أن أقوله لهم هو أن الفضل يعود إلى العمل الرائع الذي يقوم به متطوعونا وموظفونا وأطباؤنا وممرضونا، فلولاهم لما أصبحت جديرة بشغل هذا المقعد الهام جداً الذي شغلته خلال الأيام الثلاثة الماضية. وأود أن أقول لهم أن العمل الهائل الذي قام به متطوعونا وموظفونا هو الذي أفتتح حكومة بلدنا بأهمية الاعتراف بالمبادئ الأساسية لحركتنا.

وإذا قارنت بين الهلال الأحمر الأفغاني اليوم والهلال الأحمر الأفغاني قبل ١١ عاماً، فالفرق شاسع. وأود أن يرى الجميع، كما

أراه أنا، أهمية العمل معاً، أهمية العمل مع مكونات الحركة ومع الجمعيات الوطنية الشقيقة. والأهم من كل ذلك أن نستمر في عملنا، وكما قال الأمين العام - من الرائع أن نعمل في المجال الإنساني وأن نشعر بالفخر الذي يشعر به العاملون في كل قرية يذهبون إليها، إنه جهد مفيد. فالكل يحتفل بهم هنا. فمعا نحتفل بحياتهم ونحزن على من لقي حتفه منهم. ويقول أميننا العام بخصوص الافتخار: علينا أن نكون أقوياء أمام الشدائد. هذه هي أهم رسالة أريد أن أنقلها من هنا.

السيد إيف داکور،

المدير العام للجنة الدولية

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكراً جزيلاً. شكراً لكم جميعاً لحضوركم معنا خلال الأيام الثلاثة الماضية. على الرغم من أننا نعيش في عالم يصعب أحيانا مواجهته ويدفعنا إلى النظر إلى "الآخر" بدلاً من النظر إلى ما يشغلنا "نحن"، ما استخلصه هنا، أمام هذا العالم شديد الاستقطاب، هو كيف حاولنا أن نجد دائماً حلولاً جماعية، بالرغم من كل الصعوبات وبالرغم من كل الاختلافات. إنني مقتنع تماماً أنه يجب أن نتمكّن من جمع الزملاء من الصليب الأحمر والهلال الأحمر والزملاء من الدول كذلك، ليصبح الناس محور مناقشاتنا وتفكيرنا وفهمنا للأمور وقراراتنا.

إنني مقتنع تماماً بأننا نجحنا في تنظيم مؤتمر يركز على الناس وأقدر ذلك فعلاً. ويجب أن أشير إلى أن القرارات العشرة ليست مجرد وثائق بل إنها تقترح إجراءات ملموسة وأنشطة جماعية وخطوات صغيرة لكن خطوات نقوم بها معاً، وتحدد بوضوح ما إذا يمكن أن يفعله كل منا. وهذا أمر في غاية الأهمية.

إني سعيد جداً أيضاً بوجود ستيفين أوبريان معنا لأن علينا كما تعلمون أن نربط المواضيع فيما بينها. فلا تحدث الأشياء في جنيف فقط بل تحدث أيضاً في باريس مثل البحث في تغير المناخ، وستحدث أشياء غداً في اسطنبول، تقع أحداث في كل مكان في العالم ويجب أن نكون قادرين على تجميع كل ذلك. فعندما نفكر في الناس المتضررين من الحرب أو العنف أو الكوارث الطبيعية أو الذين يعانون من الفقر نعلم أن مشاكلهم متعددة ومعقدة. وعلينا في الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وكذلك على الدول، تحمّل مسؤولية الربط بين الأمور واقتراح أفضل الخيارات الممكنة لصالح الناس.

أرى أننا إذا أنجزنا عملنا بشكل جيد - ربما نشهد في هذه اللحظة انخفاضاً في النشاط فقد أمضينا ثلاثة أيام طويلة من العمل - ولكن الغد يبدأ اليوم، هذا ما أشعر به حقاً وسنتمكّن

استخلصه من تجربتي خلال الأيام القليلة التي قضيتها هنا. وأرى بذلك أن لدينا منبراً كبيراً لمساعدة بعضنا بعضاً وتخطي النزاعات وإعادة الإنسانية إلى المركز مثلما سعى هذا المؤتمر إلى التركيز على قوة الإنسانية. هذا كلام جميل ولكني أرى أنكم أظهرتم أن الاستناد إلى القيم هو في الواقع دعوة عظيمة يجب أن ندعمها.

إني واثق تماماً أن كل ذلك يتماشى مع المواضيع الشاملة لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي سينعقد العام القادم في اسطنبول يومي ٢٣ و٢٤ مايو وحيث ستنتمكن من ضمان دعمه لهذه القيم. وأعلم أن التوافق في الآراء سيكون قوياً فيما بين المشاركين في هذا المؤتمر كما كان الحال هنا، توافق قوي فعلاً بشأن أهمية القانون الدولي الإنساني. ومن خلال التركيز على ذلك، نستطيع إحراز التقدم ليس فقط بالنسبة إلى الذين يعملون في المجال الإنساني، ولكن بالنسبة أيضاً إلى الذين يمثلون اليوم الدول الأعضاء التي وافقت جميعها على الالتزام بهذه القيم عبر توقيعها على ميثاق الأمم المتحدة وعبر حضورها هنا اليوم. ولهذا أعتقد أن هذه التجربة مشجعة وملهمة إلى حد كبير.

ومن المؤكد كذلك أن ثمة رغبة قوية في التغيير وضرورة فعلية للتغيير. ما حدث في الماضي كان التزاماً عظيماً وشجاعة مذهلة أدت إلى إنقاذ ملايين الأرواح وحماية ملايين الأشخاص في مختلف الأزمات سواء أكانت كوارث طبيعية، أو كوارث ناجمة عن تغير المناخ، أو نزاعات، أو نزاعات طال أمدها، وحيث كنا نواجه ضغوطاً كثيرة ناجمة مثلاً عن زيادة التوسع الحضري، ووجود مناطق مكتظة بالسكان، وموجات النزوح. إني واثق تماماً أن علينا أن نعترف أيضاً بكل ما ينبغي أن نجريه من تغييرات لمواجهة هذه العناصر المعقدة. وهذا ما سيعزز من جديد أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل العقد ٢٠٣٠ التي انتظر العالم شهر سبتمبر الماضي لتوقيعها.

وهذا ما يتطلب منا جميعاً ألا نعمل على المستويات المحلية والوطنية والدولية بشكل مختلف فحسب، بل أن نتأكد أيضاً من أن جوهر ما نقوم به هو في ما نفعله "نحن" وما نفعله "مع" الآخرين أي نهج الشراكة الذي يضمن التكامل والاعتراف بمختلف مزايا ما نملكه جميعاً من نقاط قوة، والكفيل وحده بتقديم أفضل ما نملكه من إنسانية إلى النساء والرجال الأكثر استضعافاً والأكثر عزواً.

أظن أن حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر قدمت خلال هذه الأيام القليلة مساهمة هائلة. وأرى ذلك بصفتي منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ داخل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي تجتمع فيها كل أطراف العمل

عزيزي ستيفين من نقل صوت الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى اسطنبول. وماذا سيحمل هذا الصوت؟ رسالتنا هي أننا نضع الناس في صميم عملنا. فنحن نبحث عن مواطن الضعف أينما كانت. علينا أن نجازف في تغيير ممارساتنا، وربما في تكييفها وتعديلها عند الضرورة. إننا نتحرك جميعاً ونريد الحث على تنفيذ أنشطة إنسانية مبنية على المبادئ لأننا لا نزال نعتقد أن هذه هي مسؤوليتنا. شكراً جزيلاً لكم جميعاً.

السيدة أشانتا أوسبورن: موزيس،

رئيسة الحوار حول العمل الإنساني: مختبر بلورة الرؤى،
ومديرة حلقة النقاش رفيعة المستوى عن نتائج المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

يبدو وكأنك قرأت أوراقي! نعم سأوجه فوراً إلى السيد ستيفين وكما تعلم سيدي نتكلم دائماً عن الركيزة الحمراء والركيزة الزرقاء لتمثيل مختلف منظماتنا. فكيف يجب في رأيك أن نجعل هذين النظامين يعملان سوياً بشكل أفضل، وكيف نستطيع خلال متابعة إعدادنا لقمة العمل الإنساني، أن نفسح مجالاً أكبر للجهات المحلية لكي تعبر عن آرائها في هذا المحفل العالمي الضخم؟

السيد ستيفين أوبريان،

نائب الأمين العام في مكتب الأمم المتحدة
لتنسيق المساعدة الإنسانية لأفغانستان

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكراً جزيلاً. قبل أن أجيب عن هذه الأسئلة أود انتهاز هذه الفرصة لأهنتكم جميعاً فإنني أرى هذا المستوى العظيم من التفاني والالتزام، وهذا الكم من النشاط والجهد الدؤوب، ولكن أرى قبل كل شيء هذا الإحساس بضرورة الارتقاء في نهاية المطاف بقيمتنا المشتركة وشعورنا بالحاجة الملحة إلى حماية كرامة كل الأشخاص المتضررين وتحسين إمكانيات وصولنا إليهم من أجل مساعدة المستضعفين وكل الذين يحتاجون إلى المساعدة. أظن أن رسالة الحركة وصلت بصوت عال وواضح وأدرت فعلاً بصفتي مسؤولاً عن الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة مدى مسؤوليتي أمام الدول الأعضاء التي أمثلها. ولا أرى شريكاً أفضل وأعظم في العمل الإنساني من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والحركة عموماً التي تمثلونها في هذا المحفل.

ويتعزز ذلك بالمعنى الذي يأخذه التطوع في صفوفكم، ومعنى الشراكة مع الكثيرين ممن ليسوا ربما متطوعين ولكنهم يشاركون بالفعل في عمل عظيم هو خدمة الإنسانية. ولهذا أعتقد أن الجمع بين التطوع وخدمة القيم هو الدرس العظيم الذي

الإنساني، وهي المكان الوحيد الذي نجتمع فيه رسمياً باللجنة الدولية والاتحاد الدولي وأمناء عامين في الحركة، وأرى في ذلك فرصة فعلية متاحة لبناء شراكتنا ونقل قيمنا المشتركة بأفضل ما يمكن.

شكراً.

السيدة أشانتا أوسبورن: موزيس،

رئيسة الحوار حول العمل الإنساني: مختبر بلورة الرؤى،
ومديرة حلقة النقاش رفيعة المستوى عن نتائج المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

حضرة الدكتور سواق هل لكم أن تحدثونا قليلاً عما ترونه من دور وسائل الإعلام في وصف التحديات الإنسانية المطروحة والأهم من كل ذلك من هم الأشخاص الذين تشير إليهم الأرقام والإحصائيات والأخبار المثيرة. ما هو دور وسائل الإعلام في تعريف العالم بكل ذلك؟

الدكتور مصطفى سواق،

المدير العام بالنيابة لشبكة الجزيرة الإعلامية

(الأصل باللغة الإنجليزية)

السلام عليكم. شكراً جزيلاً لدعوتكم لي وشكراً لدعوتكم وسائل الإعلام ليس لعرض ما يحدث فحسب بل للمشاركة أيضاً في بعض النقاشات المفيدة. أظن أن ثمة أشياء مشتركة كثيرة بين عمل وسائل الإعلام وعمل المنظمات الإنسانية. أولاً نحن، أي أتم ووسائل الإعلام، من بين الأوائل إن لم نكن أول من يصل إلى الموقع عندما تكون هناك حاجة للمساعدة. ولهذا عندما تقع كارثة في مكان معين، تجدون وسائل الإعلام هناك وتجدون المنظمات مثل منظماتكم في الميدان مستعدة للمساعدة.

كيف يمكننا أن نعمل معاً وكيف نساعد؟ ما هو دور وسائل الإعلام؟ أعرف أنكم تنتقلون إلى المكان لمساعدة الناس الذين يعانون من الأوضاع الصعبة وتركزون على ما يحدث هناك. أما نحن فنذهب هناك لتعريف بقية العالم بما يحدث، وبهذا نستطيع توعية الناس بمعاناة الذين يحتاجون إلى المساعدة وإدراك ما يشكل إنسانيتنا المشتركة، فأينما نكون نتألم بالطريقة نفسها ونفرح بالطريقة نفسها.

ولهذا أعتقد أن التنسيق بين وسائل الإعلام والمنظمات الإنسانية يكتسي أهمية بالغة كما تكتسي الشراكة والعمل المشترك أهمية كذلك. وهناك أمور كثيرة تحتاج فيها وسائل الإعلام إلى مساعدة هذه المنظمة أو تلك وإذا كان لدينا الوقت الكافي يمكن أن

أعطي أمثلة. ونرى في الوقت نفسه أن هذه المنظمات تحتاج إلى مساعدتنا، إلى مساعدة وسائل الإعلام، ذلك أنه بدون تغطية الإعلام لما تقومون به، ولماذا تقومون به، وللوضع الذي تعملون فيه، لن يعرف العالم بالضبط لماذا تتدخلون وماذا تفعلون ولماذا تجتمعون هنا في جنيف ولماذا لديكم مكاتب في بعض الأماكن. أي أن هذه هي إحدى أهم الوسائل للتعريف بعملكم في بقية أنحاء العالم.

وكما تفعلونه في تقديم الخدمات، تنقل وسائل الإعلام الأخبار بغض النظر عن المعنيين بها. فإذا وقعت كارثة ينبغي لوسائل الإعلام ألا تنظر إلى العرق أو الجنسية أو الدين أو الاتجاهات السياسية بل تتوجه إلى المكان ونغطي الحدث لأن علينا تقديم المعلومات إلى جمهورنا، وعلينا تعريف جمهورنا بما تقدمونه من دعم للذين يحتاجون إلى المساعدة ولماذا تقدمون هذه المساعدة. وفي كل الحالات تقدمون الدعم إلى الجميع ولا تسألون الناس عن أصولهم أو آرائهم بل تقدمون المساعدة إلى كل من يحتاج إليها.

هنالك أمور كثيرة ومجالات عديدة يمكن أن تعمل فيها وسائل الإعلام مع المنظمات الإنسانية، وهذا بالفعل أمر ضروري وأساسي. وإذا كنا نؤمن جميعاً بذلك ونريد تحقيقه، لا بد من تحسين العلاقة بين وسائل الإعلام والمنظمات الإنسانية. فلا تنتظر المنظمات أن يغطي الإعلام عملها فحسب، أو تنتظر وسائل الإعلام وصولها إلى المكان وتطلب عندها مساعدة المنظمات لأنها لا تستطيع في بعض الأماكن التنقل حيثما تريد والتصرف كما تريد بدون مساعدة مختلف المنظمات. فالمنظمات الإنسانية لها دور في غاية الأهمية بتزويد الإعلام بالوسائل اللازمة لتقديم المعلومات والتعريف بما يحدث.

أعتقد أن هذه هي بعض المبادئ التوجيهية، ولكن يمكن أن نذكر أشياء كثيرة جداً عن العلاقة بين وسائل الإعلام والمنظمات الإنسانية. عندما تتكلم مع الناس هنا ما تسمعه ليس مفاجئاً. فقد جاءني شخص أول من أمس وقال لي هل أنت من الجزيرة وقلت نعم فأجابني: "عندما حدثت كارثة طبيعية في بلدنا (لن أذكر هنا اسم البلد) كانت الجزيرة أول شبكة إعلامية وصلت إلى هناك وغطت الحدث وبقيت معنا حتى بعد الكارثة وبعد أن توقفت الأخبار عنها". ذهبت الجزيرة إلى هناك وحاولت الإفادة عما حدث بعد الكارثة لأننا نجد أحياناً وعوداً كثيرة وقليلاً جداً من التنفيذ.

هذا النوع من الأمور هو الذي يحفز الجزيرة على بذل المزيد من الجهود لأن ما يقودنا ليس الدوافع التجارية أو تصنيف الأداء كما هو الحال في بعض الشبكات التجارية. إننا نعمل بالفعل لتقديم خدمة للناس، لتعريف العالم بما يشغل بال الناس، ولهذا كان أحد شعاراتنا الرئيسية: "نحن مع الناس".

السيدة أشانتا أوسبورن: موزيس ،

رئيسة الحوار حول العمل الإنساني: مختبر بلورة الرؤى،
ومديرة حلقة النقاش رفيعة المستوى عن نتائج المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكرا دكتور سواق. وأعود إلى ممثلي الحركة لتقديم الكلمات الختامية. ها نحن الاثنين صباحاً. ماذا نبدأ لدى عودتنا إلى العمل؟

السيد الحاج أس سي ،

الأمين العام للاتحاد الدولي

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سنكون صباح الاثنين في المكان الذي ينبغي أن نكون فيه. سنلتقي بعد هذا المؤتمر في الأماكن التي يحدث فيها كل شيء أي داخل مجتمعاتنا المحلية. فلنعود إليها ونقدم المساعدة ونضمن الحماية. فلنعود إلى حمل شعلة قوة الإنسانية. إلى اللقاء يوم الاثنين!

السيد إيف داكور ،

المدير العام للجنة الدولية

(الأصل باللغة الإنجليزية)

أود فقط القول إن ليس في الصليب الأحمر والهلال الأحمر شيء من قبيل الاثنين صباحاً. لا وجود لعبارة نبدأ بالعمل حيث إننا نعمل كل يوم، وزملائنا حاضرون في هذه الساعة في مكان عملهم ويعملون. أظن أن الأهم هو أننا سنبدل المزيد من الجهد، ونقول إننا سنكون قادرين على نقل طاقاتنا المشتركة إلى زملائنا في الأماكن التي يحتاجون فيها إلى هذه الطاقة لمساعدتهم في الميدان في كل القارات. أعتقد أنهم أيضاً بحاجة إلى إدراك أننا سعيينا هنا إلى بناء شيء مشترك فيما بيننا جميعاً ومع الحكومات كذلك. وأظن أيضاً أن ما يمكن أن يساعدنا في تنفيذ مهامنا هو رسم طريق أكثر رسوخاً وخطة عمل أقوى نحو بناء المستقبل. فصباح الاثنين يبدأ الآن.

السيدة فاطمة جيلاني ،

رئيسة المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

نحن لا نبدأ صباح الاثنين، نبدأ بالعمل يوم السبت ولكن سيدور حينها الكثير من الأفكار في خاطري. لن أكون كما كنت عليه السبت الماضي، ولن تكون الأمور كما كانت تجري عادة.

سيكون لدي الكثير مما أفكر فيه، كيف ينبغي تحسين عمل الجمعية الوطنية وكيف يمكن تغيير العقليات في ضوء القرارات التي اتخذناها هنا، في الأيام العصبية وفي الأيام السعيدة، وكيف سنحقق المزيد من التحسينات، وكيف نبذل المزيد من الجهود، وكيف نحقق المزيد من الإنجازات.

السيدة أشانتا أوسبورن: موزيس ،

رئيسة الحوار حول العمل الإنساني: مختبر بلورة الرؤى،
ومديرة حلقة النقاش رفيعة المستوى عن نتائج المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

الدكتور سواق، وجهة نظر خارجية وفي جملة واحدة: ما هي رسالتكم إلى أوساط العمل الإنساني؟

الدكتور مصطفى سواق ،

المدير العام بالوكالة لشبكة الجزيرة الإعلامية

(الأصل باللغة الإنجليزية)

جملة واحدة؟ هذا أمر يصعب اختصاره. أظن أن ما هو مهم هو العمل معاً من أجل الإنسانية.

السيدة أشانتا أوسبورن: موزيس ،

رئيسة الحوار حول العمل الإنساني: مختبر بلورة الرؤى،
ومديرة حلقة النقاش رفيعة المستوى عن نتائج المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

إلى اللقاء ستيفين في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وحتى يحين هذا الموعد ما هي بعض الأمور الأساسية التي علينا أن نحققها معاً لنكون أفضل استعداداً؟

السيد ستيفين أوبريان ،

نائب الأمين العام في مكتب الأمم المتحدة

لتنسيق المساعدة الإنسانية لأفغانستان

(الأصل باللغة الإنجليزية)

إنني بالفعل أستمد الإلهام منكم جميعاً في الحركة لأن أعضاءكم هم أول المستجيبين في الميدان والذين يعملون داخل المجتمعات المحلية لتكون استجابتهم الأجدى على المستوى المحلي. وأعتقد أنكم تمثلون حالياً النموذج المحتمل بالنسبة إلى التوجهات في طريقة تقديم الخدمات الإنسانية في الميدان. ولهذا يتعين على الأوساط الإنسانية أن تتعلم الكثير من تجربتكم، ولكن علينا قبل كل شيء أن نعمل معاً ونسعى إلى التنسيق وضمان احترام

السيدة فاطمة جيلاني،

رئيسة المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

إني متأكدة أننا قدمنا جميعاً وعوداً كثيرة هنا. وأعتقد أن علينا أن نفي بها ونسعى حقيقة إلى تنفيذها. وهذه مسؤولية نتحملها جميعاً.

السيدة أشانتا أوسبورن: موزيس،

رئيسة الحوار حول العمل الإنساني: مختبر بلورة الرؤى،

ومديرة حلقة النقاش رفيعة المستوى عن نتائج المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

سيداتي، سادتي أشكركم جزيل الشكر وعودة إلى السيدة جيلاني لاختتام أعمال المؤتمر الدولي. شكراً.

هوياتنا ومهامنا المختلفة وفي الوقت نفسه نستفيد من نقاط قوة كل منا كي نتمكن من استخدام كل القنوات لتقديم هذه الخدمات العامة الدولية الرائعة المتمثلة في إنقاذ الأرواح وحماية الأشخاص والحفاظ على الكرامة وبث الأمل في النفوس.

وآمل في أن نستطيع من خلال عملنا أثناء مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني إعادة إحياء اندفاع العالم لتحقيق ذلك فعلاً، والحصول على موافقة الأجيال القادمة من القادة السياسيين من كل أنحاء العالم. وإني لعلى ثقة تامة بأن أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي أن نستمر من الآن وبعد ذلك في العمل معاً لنقل هذه الخدمات الدولية العظيمة ونعمل استناداً إلى القيم التي دُكرت هنا والأهم من كل ذلك أن نعمل باسم الذين نريد جميعاً خدمتهم ولصالحهم.

السيدة أشانتا أوسبورن: موزيس،

رئيسة الحوار حول العمل الإنساني: مختبر بلورة الرؤى،

ومديرة حلقة النقاش رفيعة المستوى عن نتائج المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكراً ستيفن. كلمة أخيرة من السيدة جيلاني، هل لك أن تخبرنا وأنت تستأنفين الرئاسة لاختتام أعمال المؤتمر الدولي، من المسؤول عن إنجاز كل ما قلنا في هذه الحلقة إننا سننجزه؟

١٤ - ٤

اختتام أعمال المؤتمر

الرجوع إلى
المحتويات

السيدة فاطمة جيلاني،

رئيسة المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

نصل الآن إلى ختام المؤتمر الدولي، وقبل أن نغادر، أود أن أتقدم بالشكر إليكم جميعاً. لقد بذلتم جهوداً كبيرة باسمكم الشخصي ونيابة عن دولكم وجمعياتكم الوطنية وضمنتم لهذا المؤتمر نجاحاً عظيماً.

وأود الآن باسمكم جميعاً أن أتقدم بالشكر إلى المترجمين الفوريين. كنت أشعر كيف كان يفكر بعضكم بسرعة كبيرة ولا أدري كيف استطاعوا التعامل مع كل ذلك ولكنني أريد حقاً أن أشكرهم. وأشكر أيضاً المترجمين وموظفي الدعم لقد قاموا جميعاً بعمل عظيم وأشكر بالطبع المتطوعين الرائعين - أرجوكم أن تتقدموا إلى هنا، رجاء كل المتطوعين.

[تصفيق]

سعادة السيد نيكولا لانغ،

الأمين العام للمؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

يسرني الآن أن أدعوكم إلى التصفيق بحرارة لرئيسة المؤتمر السيدة فاطمة جيلاني تقديراً للعمل الرائع التي قامت به في رئاستها لهذا المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيدة فاطمة جيلاني،

رئيسة المؤتمر

(الأصل باللغة الإنجليزية)

شكراً جزيلاً. إنني أعجز عن التعبير عن الشرف العظيم الذي مُنح لي بتروّس هذا المؤتمر. ولن أشكركم لذلك فقط بل أود أن أشكركم على كل التشجيع الذي تلقّيته منكم جميعاً خلال السنوات الإحدى عشرة الأخيرة، لن أنسى ذلك أبداً. ما نحن عليه في جمعيتنا الوطنية وما تلقّيته شخصياً من دعم منكم جميعاً. شكراً للرئيس كونوي. لن أنسى أبداً ما تلقّيته قبل ١١ سنة من دعم من كل واحد منكم. وأنت فرانك كنت صديقاً عظيماً منذ اليوم الأول شكراً جزيلاً. والآن وسط هذه الأزهار الجميلة وبابتسامة عريضة، أعلن الاختتام الرسمي للمؤتمر الدولي الثاني والثلاثين.

١٥-٤

تقارير بشأن عمل اللجان

الرجوع إلى
المحتويات

حلقة النقاش

قدم الدكتور كيرشباوم في اجتماع اللجنة مبادرة "إعادة تأكيد المبادئ الأساسية" الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وبعض النتائج الرئيسية للمبادرات، كما هو موضح في التقرير الأساسي للجنة. ثم استعرض أهداف اللجنة الثلاثة، وهي: (١) البرهنة على أن المبادئ الأساسية تساهم في العمل الإنساني الفعال، (٢) تسليط الضوء على المبادرات الجارية والممارسات الجيدة المتعلقة بتطبيق المبادئ، (٣) استكشاف وجهات نظر الدول والدور الرئيسي الحاسم الذي تقوم به في ضمان قدر أكبر من الاحترام لهذه المبادئ.

وأوضح السيد يوسف حسن محمد في مداخلة كيف أن المبادئ الأساسية، وبالأخص الحياد والاستقلال، قد أثبتت تأثيرها في تمكين جمعية الهلال الأحمر الصومالي من العمل بشكل مستمر طوال أكثر من عقدين من النزاع. وساق مثال مستشفى كيسان في مقديشو ليوضح كيف أن تطبيق المبادئ باتساق يتيح للجمعية الوطنية أن تحظى بقبول الأطراف المتحاربة والمجتمعات المحلية. وقد ساهم الالتزام بالمبادئ أيضاً - بما في ذلك من خلال تنفيذ إطار الوصول الآمن، وهو عبارة عن نهج منظم من أجل التطبيق الكامل للمبادئ - في تحسن كبير في سلامة الموظفين والمتطوعين وأمنهم. وأكدت الدكتورة أمل إمام بشدة على هذه النقاط من خلال تبادل خبرة جمعية الهلال الأحمر المصري خلال المظاهرات التي نظمت في مصر عام ٢٠١١. وشددت على أهمية تبني القيم التي تركز عليها المبادئ، ليس على مستوى المؤسسات فحسب، بل أيضاً على المستوى الفردي.

وشددت أيضاً على قيمة مبادرة الاتحاد الدولي "الشباب كوسطاء لتغيير السلوك". وعلى الرغم من أن الحياد يُعد ضرورياً لكسب ثقة الجميع وقبولهم خلال المظاهرات، فإن التحلي به ليس بالأمر السهل، حيث كان يمكن لمثل هذا الموقف أن يتعارض مع قيمنا وقناعاتنا الشخصية. فينبغي تعزيز العقلية الموضوعية والمحايدة، بما في ذلك من خلال التدريب. وأبرزت السيدة نان بوزارد التأثير القوي للمبادئ الأساسية - وخاصة مبادئ الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال - على المجال الإنساني ككل. وأثبتت حلقات العمل بشأن المبادئ الإنسانية

١٥-٤-١ اللجنة ألف:

مبادئنا أساس عملنا

٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،

٣:٤٥ - ٥:٤٥ عصرًا

١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،

٩:٣٠ - ١١:٣٠ صباحاً

الرئيس:

- د. فيرنر كيرشباوم، الأمين العام، جمعية الصليب الأحمر النمساوي

المقرران:

- السيدة ريببكا دود، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والسيد جيرمي لابي، اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية).

أعضاء فريق النقاش:

- السيد يوسف حسن محمد، رئيس جمعية الهلال الأحمر الصومالي
- د. أمل إمام، متطوعة في جمعية الهلال الأحمر المصري
- السيدة نان بوزارد، المديرية التنفيذية، المجلس الدولي لوكالات التطوع
- د. خوسيه بينيامين رويز روداس، رئيس جمعية الصليب الأحمر السالفادوري
- سعادة السيد كارلوس ألفريدو كاستانيدا ماغانيا، نائب وزير الشؤون الخارجية، سلفادور
- سعادة السيد توماس هاجنوكزي، السفير والممثل الدائم للبعثة الدائمة للنمسا لدى مقر الأمم المتحدة في جنيف

ومدونة قواعد السلوك للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية للإغاثة في حالات الكوارث التي نظمتها المجلس الدولي لوكالات التطوع بالتعاون مع اللجنة الدولية إشعاع المبادئ وفائدتها على الصعيد العالمي. وأشارت، مع ذلك، إلى أن المبادئ الإنسانية ما زال يُنظر إليها على أنها غريبة، لأسباب أقلها الفجوة في بعض المنظمات الإنسانية بين الخطاب والممارسة والتي تغذي الشكوك في بعض الأحيان. وعند النظر إلى التحديات الحالية والمستقبلية التي يواجهها العمل الإنساني القائم على المبادئ، شددت السيدة بوزارد على أهمية تجسيد هذه المبادئ الإنسانية في أعمالنا وإشراك جميع الجهات العاملة في حوار حول المبادئ للتشجيع على تبنيها وفهم فائدتها الميدانية فهما أعمق.

وختاماً، ناقش الدكتور خوسيه رويز بنيامين روداس وسعادة السيد كارلوس ألفريدو كاستانيدا ماغانيا الشراكة المميزة بين الحكومات والجمعيات الوطنية، المبنية على فهم مشترك للمبادئ الأساسية التي وضعت من خلال حوار مستمر ومتسق. وسلط الضوء مرة أخرى أثناء المحادثة التي دارت بين الدكتور كيرشباوم والسيد توماس على القيمة المضافة التي يمكن أن تجلبها الجمعيات الوطنية للحكومات.

وحتى عندما تملك الدول نظاماً متطوراً للاستجابة للطوارئ، فلا يمكنها دائماً تلبية الاحتياجات، كما يتضح من أزمة الهجرة التي أثرت في النمسا خلال عام ٢٠١٥. وإن وجود منظمة مساعدة ولكنها مستقلة بذاتها على الصعيد الوطني في المجال الإنساني يساعد الحكومات على الوفاء بمسؤولياتها تجاه سكانها. ولكن يجب صون هذا الاستقلال الذاتي من خلال الحوار المستمر، وهو أمر ضروري لتعزيز الفهم ولتهيئة حيز تعمل فيه المنظمة وفقاً للمبادئ الأساسية.

النقاط البارزة في النقاش

أخذت الكلمة أثناء المناقشة زهاء ٣٠ مشاركاً يمثلون مجموعة متنوعة من الدول والجمعيات الوطنية وبضعة مراقبين. وجاءت النقاط الرئيسية كما يلي:

- أكد المشاركون بقوة أن المبادئ الأساسية ما زالت صالحة من أجل العمل الإنساني الفعال، بما في ذلك من أجل سلامة المتطوعين والموظفين.

- تكييف المبادئ حسب كل وضع على حدة يعد أمراً بالغ الأهمية ويتطلب تحليلاً دقيقاً للسياق. وقد ورد ذكر الاتساق والمثابرة والشجاعة والإبداع كسمات رئيسية لوضع المبادئ موضع التطبيق في العمل.

هذه المبادئ ذات إشعاع عالمي وتأثيرها يمتد خارج الحركة، بما في ذلك على مستوى المنظمات المحلية والدولية التي اعتمدت مبادئ الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال.

- من المهم تضمين المبادئ والقيم الإنسانية المنطوية عليها في الثقافة المؤسسية ولكن المشاركون أكدوا أيضاً على أهمية تبني القادة والموظفين والمتطوعين لهذه المبادئ - وإدراجها في قيمهم الشخصية وسلوكهم في حياتهم اليومية.

- رحب المشاركون بهذه الفرصة لتبادل الخبرات وتبادل الأمثلة على الممارسات الجيدة بين مكونات الحركة. وشملت الممارسات الجيدة الأنشطة التي تذكى وعي الأشخاص داخل الحركة وخارجها بالمبادئ، فضلاً عن مبادرات مثل مبادرة إطار الوصول الآمن ومبادرة الشباب كوساطة لتغيير السلوك.

- انصب التركيز بوجه خاص على أهمية برامج التوعية بالمجال الإنساني التي تشمل المبادئ الأساسية. ورأى بعض المشاركون أن ذلك مهم بخاصة في ضوء تصاعد كراهية الأجانب والعنصرية في بلدانهم.

- جرى التأكيد على أهمية القيادة القوية والقائمة على القيم.

- مبادئ لها دور تقوم به في التقريب بين الناس باسم الإنسانية، بوصفها أمراً يمكن أن يربط بين الناس بغض النظر عن العرق أو الدين.

- جرى التشديد على الدور الرئيسي للدول في ضمان احترام المبادئ الأساسية: إذكاء الوعي بالمبادئ خارج الحركة بحيث يلم بها الجميع ويفهمها ويحترمها، وتهيئة بيئة مؤاتية للجمعيات الوطنية كي تضطلع بدورها كمساعدة في المجال الإنساني.

- أشارت بعض الدول إلى أنه يمكن - بل ينبغي - أن يوجد توتر "صحي" بين الجمعيات الوطنية وحكوماتها، ويمكنها أن نتفق على أن تختلف، مع إبقاء المبادئ الأساسية في الاعتبار. وفي هذا الصدد، يعد الحوار المستمر أمراً حيوياً.

- حددت عدة دول المجالات التي تأتي فيها الجمعيات الوطنية بقيمة مضافة، ابتداءً من التأهب للكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ إلى إذكاء الوعي بالقانون الدولي الإنساني والمساهمة في إعداد السياسات من خلال تجاربها وخبرتها في الميدان.

- شجع رئيس اللجنة المشاركين على اغتنام الفرصة من أجل اتخاذ خطوات ملموسة نحو تعزيز تطبيق المبادئ واحترامها، ولا سيما من خلال النظر في التعهدات المقترحة بشأن:

○ التثقيف في المجال الإنساني

○ تعزيز الحوار بين الدول والجمعيات الوطنية

○ تعزيز الأسس القانونية والتنظيمية للجمعيات الوطنية التي طرحها خلال اللجنة رئيس اللجنة المشتركة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي المعنية بالقوانين الأساسية للجمعيات الوطنية.

• أشار العديد من المشاركين إلى الالتزامات والتعهدات المحددة الجارية في هذا الصدد.

تدوين الملاحظات:

• السيدة "أويكو إرماكين"، اللجنة الدولية

أعضاء فريق النقاش:

• د. "كوردولا دروجي"، اللجنة الدولية

• د. "هايكى شبيكر"، الصليب الأحمر الألماني

• البروفيسير سانديش شيفاكومارين"، جامعة نوتنغهام

موجز

كانت اللجنة منتدى تفاعلياً للمشاركين في المؤتمر الدولي لمناقشة التحديات المعاصرة التي يواجهها القانون الدولي الإنساني وكيفية التصدي لهذه التحديات. وأُتفق على نطاق واسع على التحديات والعوامل المسببة لها، على النحو المحدد في المذكرة المفاهيمية المعدة من أجل اللجنة، وفي تقرير اللجنة الدولية المعنون *القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة*. ومن بين التحديات الرئيسية التي نوقشت: ازدياد تعقد النزاعات المسلحة، ولا سيما بسبب تزايد أعداد الجماعات المسلحة من غير الدول وتجزؤها؛ واتساع النطاق الجغرافي لميدان المعركة؛ والتفاعل بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وتكوين الاحترام للقانون الدولي الإنساني. وقد اعتبر العديد من المشاركين أن الحاجة إلى ضمان احترام القانون الدولي الإنساني والامتثال له تشكل التحدي الرئيسي في النزاعات المسلحة المعاصرة. وجرت الإشارة أيضاً إلى أهمية ضمان حماية الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. ومن بين القضايا المهمة الأخرى التي جرى التعرف عليها ما يلي: التحديات التي تطرحها حروب المدن - بما فيها الممارسة التي تتبعها بعض الأطراف بتعمد التستر وسط السكان المدنيين - وما لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان من تأثير من الناحية الإنسانية. وتطرقت اللجنة أيضاً إلى عدد من التحديات الأخرى المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، وتبادل المشاركون المعلومات عن تجاربهم وأعمالهم الرامية إلى تعزيز هذا القانون. وجرى التأكيد على الحاجة إلى التفكير المبتكر لإيجاد أساليب جديدة لتناول هذه القضايا، ولا سيما فيما يتصل بالجماعات المسلحة من غير الدول، فضلاً عن الحاجة إلى تضافر الجهود من أجل نشر القانون الدولي الإنساني وتنفيذه في مختلف السياقات.

العروض المقدمة من فريق النقاش

افتتح الرئيس أعمال اللجنة بآء بتسليط الضوء على التحديات الرئيسية التي حددتها اللجنة الدولية في المذكرة المفاهيمية

الخلاصة

أكدت اللجنة من جديد بشكل قاطع على أهمية المبادئ الأساسية لاكتساب الثقة والقبول والوصول الآمن، وهي ضرورية للعمل مع المجتمعات المتضررة والاضطلاع بعمل إنساني فعال. ويجب أن تُفهم المبادئ فهماً جيداً وأن تُدرج على صعيد المؤسسات والأفراد لكي يتسنى تطبيقها بشكل متسق ودائم وتكييفها وفق كل سياق. وفي هذا الشأن، يعد كل من تبادل التجارب والتدريب في مجال المبادئ والقيم الإنسانية المنطوية عليها أمراً مهماً، بقدر أهمية إذكاء الوعي بها لدى جمهور خارجي أوسع نطاقاً، بما في ذلك من خلال برامج التثقيف في المجال الإنساني. وختاماً، يقع على كاهل الدول دور مهم عليها أن تقوم به في تعزيز احترام المبادئ وتمكين جمعياتها الوطنية والمنظمات الإنسانية الأخرى من العمل وفقاً لهذه المبادئ. ومن المهم إجراء حوار دائم ومتسق في هذا الشأن، وتقع على عاتق الدول أيضاً مسؤولية إتاحة حيزٍ يجري فيه هذا الحوار.

٤-١٥-٢ اللجنة بآء:

التحديات المعاصرة التي يواجهها القانون الدولي الإنساني

٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،
من الساعة ٣:٤٥ إلى الساعة ٥:٤٥ عصرًا،

١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
من الساعة ٩:٣٠ إلى الساعة ١١:٣٠ صباحًا.

الرئيس:

• السيد "ريتشارد رو"، الصليب الأحمر الأسترالي

المقرر:

• "توما دي سان موريس"، اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية)

وازداد التدخلات الأجنبية. وذكر من بين ما يترتب على ذلك من آثار ملموسة الصعوبات في تحديد متى ينطبق القانون الدولي الإنساني، وعلى المستوى العملي، الصعوبات في إبرام الهدنات أو الاتفاقات الإنسانية المتصلة بإجلاء الجرحى. وأشار إلى التحديات التي تطرحها قضايا القانون الواجب التطبيق على الإقليم الخاضع لسيطرة الجماعات المسلحة من غير الدول، والصعوبة المحتملة في إقامة حوار مع بعض الجماعات المسلحة من غير الدول في ضوء تشريعات مكافحة الإرهاب، والحاجة إلى إقامة حوار مع طائفة متنوعة من الجهات الفاعلة، كقادة الشتات والزعماء الدينيين الذين لديهم تأثير على الجماعات المسلحة من غير الدول.

وأشاد جميع أعضاء فريق النقاش بجودة المذكرة المفاهيمية وبما ركزت عليه، وبتقرير اللجنة الدولية المعنون *القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة*. واتفق الجميع على أن التحدي الشامل الرئيسي الذي يواجهه القانون الدولي الإنساني هو عدم الامتثال وعدم وجود آلية إنفاذ مناسبة.

أبرز ما جاء في المناقشات

ركزت أغلبية مساهمات المشاركين في اللجنة بآء على التحدي المتمثل في تكوين احترام القانون الدولي الإنساني. وكان عدم الامتثال للقانون الدولي الإنساني، عن طريق جهات من بينها على الأخص الجماعات المسلحة من غير الدول، موضوعاً رئيسياً. وكثر الحديث عن أن غياب المساءلة وروح الإفلات من العقاب اللذين يبدو أن الجماعات المسلحة وغيرها تتمتع بهما عاملان يسهمان في تآكل دعم القانون الدولي الإنساني وتطبيقه. وتحدث المشاركون أيضاً عن تزايد التردد في العلاقات الدولية المعاصرة في الاشتراك في العمليات التنظيمية أو الامتثال لها. وجرى تبادل للآراء بشأن ما إذا كنا بصدد الدخول في عصر جديد تغلب فيه سلطة القوة على دعم الأنظمة القانونية والتقييد بها.

ولوحظ أن بعض الجماعات المسلحة الأطراف في نزاعات مسلحة ترفض صراحة قواعد القانون الدولي الإنساني. ولكن جرى التأكيد أيضاً على أن هناك مجموعة شديدة التباين من أنواع الجماعات المسلحة، وأن من الممكن إقامة حوار مع بعضها وبذل جهود للنشر من أجل التشجيع على قدر أكبر من الامتثال للقانون الدولي الإنساني.

وذكر أن حروب المدن تشكل تحدياً مهماً في النزاعات المسلحة المعاصرة. ومن بين القضايا الكبرى المتصلة بحروب المدن أن

المعدة من أجل هذه اللجنة^١، وبالإشارة إلى الأهداف والأسئلة الإرشادية المعدة للمناقشة: تحديد أكثر العوامل تأثيراً على تطبيق القانون الدولي الإنساني، وأكبر التحديات التي تطرحها النزاعات المعاصرة، مع تحديد ما إذا كانت توجد تحديات مهمة لم تُذكر في المذكرة المفاهيمية، والتوصل إلى طرق تستطيع الدول ومكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر أن تتصدى بها لهذه التحديات. وأكد الرئيس على أهمية استخدام اللجنة كمنتدى للحوار بين المشاركين في المؤتمر الدولي. ومهد أعضاء فريق النقاش الأرضية لهذا الحوار. وركزت عروضهم على مجموعة مختارة من التحديات المعاصرة وكيفية التصدي لها.

وتحدثت الدكتورة "كوردولا دروجي" عن اتخاذ النزاعات طابعاً إقليمياً وعن التدخلات الأجنبية، وشمل ذلك الآثار التي يمكن أن تقع على نطاق التطبيق الجغرافي للقانون الدولي الإنساني. وأشارت إلى مشكلة أطراف معينة في نزاعات مسلحة - دولاً كانت أو غير دول - تنكر انطباق القانون الدولي الإنساني. ثم تطرقت إلى التحدي المتمثل في التفاعل بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتصل باستخدام القوة. وجرى الحديث أيضاً عن تكنولوجيات الحرب الجديدة، لا كونها تطرح تحديات قانونية فحسب، ولكن أيضاً لأنها تثير قضايا أخلاقية وسياسية.

وتطرقت الدكتورة "هايكى شبيكار" إلى التحديات التي يواجهها الممارسون ومتخذو القرارات على الأرض بسبب ازدياد تعقد المفاهيم القانونية، ويشمل ذلك التفاعل بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأبدت ملاحظات على الصعوبات القائمة، في ضوء الوضع الدولي المعاصر، أمام التفكير في نهج لوضع معاهدات تهدف إلى التصدي لهذه التحديات. ولذا، فمن المهم مواصلة تطبيق وتدعيم القانون الدولي العرفي والمبادئ العامة للقانون. غير أن هذا يطرح تحديات في مجال التفسير. وأكدت على الحاجة إلى التفكير بأسلوب جديد لتكوين احترام القانون الدولي الإنساني، وبخاصة من جانب الجماعات المسلحة من غير الدول. وأشارت أيضاً إلى تأثير العمليات القتالية على البيئة الطبيعية، وبخاصة فيما يتصل بتفاقم ندرة الموارد.

وركز البروفيسير "سانديش شيفاكومارين" في مساهمته على القضايا التي يطرحها التعقد المتزايد للنزاعات المسلحة، ولا سيما بسبب تزايد أعداد الجماعات المسلحة وتجزؤها

١ استندت المذكرة المفاهيمية إلى تقرير اللجنة الدولية المعنون: *القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة*، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الوثيقة 32IC/15/11.

٤-١٥-٣ اللجنة جيم: العمل المشترك على درء العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي

١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،
من الساعة ٣ إلى الساعة ٥ عصرًا،

٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،
من الساعة ١٠ صباحًا إلى الساعة ١٢ ظهرًا.

الرئيسية:

- سعادة السفيرة نازهاث شامين خان، البعثة الدائمة لفيجي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

المقررتان:

- السيدة "كولين رابنو"، اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية)،
- والسيدة "شيفون فورين"، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي)

موجز

عدم إلقاء الضوء على العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي

- لا يزال الضوء لا يُسلط على الضحايا/الناجين من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، ولا تزال تعترضهم حواجز تحول دون حديثهم عن تجاربهم بسبب ثقافة المحرمات/الوصم/العار والتقاليد في هذا المجال، وانعدام الاستجابة الكافية والمناسبة عند الإبلاغ عن وقوع مثل هذه الحوادث.
- ولقد تطلب الأمر وقتًا طويلاً لتنمية الحس بأن درء العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته خلال النزاعات المسلحة والكوارث ينبغي أن يتسما بالطابع الاستباقي وأن تكون لهما الأولوية؛ وقد أحرز بعض التقدم ولكن يتعين زيادة وتيرته.
- ويشكل جمع البيانات المصنفة بحسب الجنس والعمر والمعلومات عن المخاطر والاحتياجات أهمية حاسمة.
- وعلى الرغم من أن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي يتزايد أثناء الكوارث و/أو بعدها، فقليل هو

بعض الأطراف تستخدم المناطق المأهولة ستاراً لأنشطتها العسكرية بشكل متعمد، ما يجذب العمليات القتالية إلى مناطق ذات كثافة مرتفعة من المدنيين ويعرض المدنيين لويلات المعارك. وجرى الحديث أيضاً عن قضية استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الأثر الواسع المدى في المناطق المأهولة بالسكان بوصفها شاغلاً إنسانياً بالغ الأهمية في النزاعات المسلحة المعاصرة. وتناول المشاركون أيضاً قضايا أخرى تتصل بالأسلحة، وبخاصة التحديات التي تطرحها منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

وفي أثناء المناقشات، جرت الإشارة إلى تحديات أخرى مثل أهمية ضمان الحماية للأشخاص الذين يقدمون المساعدة الإنسانية في حالات النزاع المسلح، والتحديات التي يطرحها التفاعل بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى ذلك، جرى الحديث أيضاً عن تحديات محددة أخرى لم تكن مدرجة إدراجاً صريحاً في المذكرة المفاهيمية، مثل أهمية تفعيل واجب الاحترام، وضمان احترام القانون الدولي الإنساني من جهات تشمل الدول غير الأطراف في النزاعات المسلحة؛ وحماية البيئة الطبيعية في النزاعات المسلحة؛ وتعزيز إدكاء الوعي بالقانون الدولي الإنساني فيما يتصل بحالات النزاع المسلح.

وفيما يتعلق بطرق التصدي لهذه التحديات، شددت أغلبية المساهمات على أهمية التدريب على القانون الدولي الإنساني ونشره. وأفاد بعض المشاركين عن ممارساتهم في هذا الشأن، وبخاصة في التأكيد على أهمية تقديم المزيد من التدريب إلى القوات المسلحة ونشر القانون الدولي الإنساني بين أطراف النزاعات المسلحة. ويمكن للدول أن تقوم بعملية النشر، وإن كان بوسعها أيضاً أن تفعل ذلك بالتعاون مع الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية. وبالإضافة إلى التدريب والنشر، لا بد أيضاً من إدراج القانون الدولي الإنساني في سياسات القوات المسلحة وممارساتها وفي المناهج الأكاديمية، وقيام الدول بتنفيذه عن طريق تشريعات داخلية. وقد جرى الاعتراف بأنه ينبغي مواصلة بذل الجهود في هذا الاتجاه، وقدمت بعض الدول والجمعيات الوطنية تعهدات ببلوغ هذه الغاية.

ولزيادة الكفاءة عند بذل هذه الجهود، جرى التأكيد أيضاً على أنه ينبغي ألا يقتصر الأمر على تكييف أساليب النشر والتدريب مع كل ثقافة محلية وجمهور معين، بل ينبغي أيضاً البحث عن أساليب جديدة تشمل استخدام التكنولوجيات الجديدة.

وأكدت اللجنة بآ أن التحديات والعوامل المسببة لها التي وردت في المذكرة المفاهيمية هي أكثرها بروزاً في السياق العالمي الحالي للقانون الدولي الإنساني.

والإقليمية حتى يتسنى للضحايا/الناجين الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، ويتمكنوا من الحصول على الرعاية.

سعادة السفيرة فيسنا باتيستيك كوس،

البعثة الدائمة لكرواتيا لدى مكتب الأمم المتحدة

في جنيف

ركزت سعادة السفيرة كوس، خلال عرضها، على العنف الجنسي في النزاعات المسلحة، الذي لا يزال سمة - كثيراً ما يميزها عدم إلقاء الضوء عليها - من سمات العديد من النزاعات، بالرغم من ارتفاع الوعي والتقدم المحرز من خلال قرارات الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية والأطر القانونية. وذكرت أن الإدانة لا تزال عملية صعبة. وأعربت سعادة السفيرة عن تأييد الحكومة الكرواتية لقرار المؤتمر الدولي بشأن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. ثم ركزت على النهج الذي تتبعه كرواتيا لجبر الضرر الواقع على الناجين. وبناء على دراسة جرت لتحسين فهم احتياجات الضحايا/الناجين، أضحت كرواتيا تركز الآن على ثلاثة أشكال من جبر الضرر، هي: برامج إعادة التأهيل (الصحة الجسدية والعقلية والمساعدة القضائية)، والترضية (الاعتراف بوضع الضحية ومحكمة الجناة)، والتعويض المادي/المالي. وأشارت إلى أن عدم اشتراط الإدانة الجنائية، وتبسيط الإجراءات القانونية شجعا الضحايا/الناجين على الكلام. وسوف تساعد هذه التدابير المجتمع ككل على التعلم وعلى التصالح الفعلي.

الاستاذة الدكتورة مؤمنة كامل،

الأمينة العامة لجمعية الهلال الأحمر المصري

أشارت الدكتورة كامل إلى أن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي يحدث ضد النساء والفتيات والرجال والأولاد (في البلدان الفقيرة والغنية، في أوقات السلم وأوقات النزاع المسلح، وفي حالات الكوارث)، وأنه يتخذ أشكالاً متنوعة. وعرضت التطور الذي مر به الإطار القانوني المصري المتعلق بالعنف الجنسي منذ عام ٢٠١١ (توقيع الأحكام على الجناة، وتعويض الضحايا/الناجين)، والذي ساعد على الاعتراف بقضية العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. وأكدت أيضاً تعاون الهلال الأحمر المصري مع الحكومة المصرية (وزارت التعليم والصحة مثلاً)، وعرضت بالتفصيل البرامج/الدورات التدريبية التي تقدمها الجمعية الوطنية حالياً (التدريب على الإسعافات الأولية، والبرامج الخاصة بحالات الطوارئ، وخدمات الإنقاذ)، والتي تتضمن كلها عناصر متصلة بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. وأكدت الدكتورة كامل أيضاً على أهمية تقييم الأثر وتناول قضايا حماية الطفل.

الاعتراف والوعي بذلك وقليل هو العمل الاستباقي في مجال جمع البيانات وتحليلها.

أشكال متداخلة من التمييز

تكون الفئات المعرضة لأكثر من شكل واحد من أشكال التمييز معرضة على نحو خاص للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. وتتضمن أشكال التمييز التي يمكن أن تتداخل فيما بينها النوع الاجتماعي والعمر (الشباب - ذكوراً وإناً - والمسنين على حد سواء)، والوضع من حيث النوع الاجتماعي والانتماء إلى الأقليات. ولتحليل عوامل الضعف من أجل تحديد أكثر الفئات تعرضاً للخطر أهمية حاسمة.

وانعدام المساواة بين الجنسين والتمييز بينهما هما ركيزتا العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، ويتفاقمان في حالات الطوارئ. ولذا، يجب أن تتناول الحلول المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وإدراج الرجال والأولاد كعوامل للتغيير.

خدمات الدعم

من الأهمية بمكان توفير الخدمات الصحية المناسبة والشاملة، بما فيها خدمات الصحة العقلية والصحة الجنسية والإنجابية وغيرها من خدمات الدعم الأساسية (كالدعم القانوني، وإعادة التأهيل البدني، والدعم الاقتصادي والاجتماعي). ويكمن التحدي في كيفية الإبقاء على المرافق والخدمات مفتوحة ومتاحة دون انقطاع، وتعزيزها فعلياً في حالات الطوارئ.

الأطر القانونية

تكون الأطر القانونية متوفرة فعلياً في كثير من الحالات، ولكن حواجز مؤثرة تظل تعترض تنفيذها. ويجب أن يتواصل التركيز على إذكاء الوعي والتنفيذ.

العروض المقدمة من فريق النقاش

سعادة السفيرة نازها شامين خان،

البعثة الدائمة لفيجي لدى مكتب الأمم المتحدة

في جنيف

عرضت سعادة السفيرة خان الموضوع. وأكدت أن أوجه الضعف الخاصة بالنساء والأطفال في أوقات السلم تتفاقم في أثناء الكوارث، ولا سيما بسبب تعرض نظم الدعم للضرر. وأشارت سعادة السفيرة أيضاً إلى أهمية الاعتراف بالرجال والأطفال كضحايا/ناجين من العنف الجنسي، ولا سيما بوصفه شكلاً من أشكال التعذيب والإذلال. وشددت على أهمية ضمان تنفيذ الأطر القانونية القائمة، وكسر الحواجز الثقافية والمؤسسية

السيدة سوياتا ماينغا،

المقررة الخاصة المعنية بحقوق المرأة في أفريقيا

باللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

(٩ كانون الأول/ديسمبر فقط)

بين المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والحركة والاتحاد الأفريقي، من خلال خطة عمل مشتركة؛ وإشراك أصحاب النفوذ من الأفراد والمنظمات (كالزعماء التقليديين/الدينيين ووسائل الإعلام المحلية).

السؤال الإرشادي ٢: كيف يمكننا النهوض بتسخير تكامل عناصر الحركة والشراكات مع الدول والجهات المعنية الأخرى؟

• أشارت بعض الجمعيات الوطنية والدول إلى أهمية تحسين التنسيق والتعاون داخل الحركة وفيما بين الحركة والدول والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية.

• جرى الترحيب والإشادة بالدراسة التي أجراها الاتحاد الدولي مؤخراً بشأن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في حالات الكوارث.

• أفادت جمعيتنا الصليب الأحمر الكندية والكنينية عن بعض الممارسات الجيدة، وشجعنا الاتحاد الدولي واللجنة الدولية والجمعيات الوطنية الأخرى على تبادل الممارسات الجيدة داخل الحركة ومع الدول.

السؤال الإرشادي ٣: كيف يمكننا ضمان النهوض بتنفيذ الأطر القانونية الدولية القائمة التي تحظر أعمال العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي بطرق منها، على سبيل المثال، تعزيز الأطر القانونية الداخلية؟

• توجد وفرة في المعاهدات الدولية والأطر القانونية المحلية، ولكن التحديات تكمن في التنفيذ؛ ومن المهم ألا يكتفي المجتمع الدولي بمجرد الكلام عن هذه القضية.

• أفادت البعثة الإيطالية عن تجربتها في إدراج منظور مراعي للنوع الاجتماعي في السياسات الوطنية وفي الدورات التدريبية في القانون الدولي الإنساني المقدمة إلى قوات حفظ السلام والبعثات العسكرية الوطنية.

• وسلطت جمعية الصليب الأحمر الكيني الضوء على قانون الجرائم الجنسية المعتمد في الآونة الأخيرة، الذي من المفترض أن يساعد في درء العنف الجنسي في كينيا؛ وعلى "المكاتب المعنية بالنوع الاجتماعي" التابعة للجمعية وتلك الموجودة في مخافر الشرطة لمساعدة الضحايا/الناجين؛ وعلى التدريب المقدم إلى القائمين على إنفاذ القانون بدعم من اللجنة الدولية.

• وعرضت السفارة الكرواتية رسمياً تقديم الدعم إلى الدول الأخرى التي تبدي استعدادها لتطوير أطرها القانونية الداخلية على أساس تشريع كرواتيا الجديد المتعلق بالعنف الجنسي.

بعد تسليط الضوء في عجالة على العوامل التي تسهم في العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي (كالوضع الاجتماعي المنخفض، والتمييز ضد المرأة في أوقات السلم، وانهايار المؤسسات في أوقات الحرب، وعدم كفاية الإرادة السياسية والعمل السياسي، والفراغ القانوني، وما إلى ذلك)، عرضت السيدة ماينغا قائمة بحلول ملموسة من أجل الدول والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

يمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل في إطار السؤال الإرشادي ١ أدناه.

أبرز ما جاء في المناقشات

السؤال الإرشادي ١: كيف يمكننا مواصلة تحسين فرص وصول الضحايا/الناجين إلى الخدمات ونوعية هذه الخدمات؟ وكيف يمكننا القيام بمواجهة شاملة، مع استحداث استراتيجيات وقاية فعالة أيضاً بهدف مكافحة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في حالات مثل النزاعات المسلحة والكوارث؟

• تتزايد الأدلة على حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي أثناء الأزمات الإنسانية، ولكن ثمة حواجز لا تزال تعترض التحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه. ويوجد انفصال بين التشريعات الموضوعة والتنفيذ العملي.

• لا تزال هناك حاجة إلى كسر الحواجز الهيكلية والمؤسسية والثقافية.

• من المهم تحديد الاحتياجات التي تميز كل من مجموعات الضحايا/الناجين المختلفة (النساء، والفتيات، والأولاد، والرجال من مختلف الأعمار والمشارب).

• لا غنى عن الوقاية لإنهاء العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي.

• قدمت السيدة ماينغا، المقررة الخاصة، حلولاً ملموسة لاقت صدى عند المشاركين الآخرين: ضمان حصول الضحايا/الناجين على مساعدة قضائية مجانية؛ وتقديم الدعم المالي؛ وتوفير مرافق لاستقبال الضحايا/الناجين وتقديم الرعاية إليهم؛ وإعداد إجراءات قانونية مبسطة مع قوانين للتعويض/الجبر؛ وضمان تمكّن المجتمع المدني من تمثيل الضحايا/الناجين أمام المحاكم؛ وتعزيز الأدوار التكميلية والتعاون

استنتاجات وتوصيات

- من المهم زيادة إلقاء الضوء على حدوث العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي مع احترام مبدأ "لا ضرر ولا ضرار" في الوقت نفسه.
- لما كان انعدام المساواة والتمييز بين الجنسين من الأسباب الجذرية للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، فينبغي أن تكون جميع المبادرات الهادفة إلى درئه ومواجهته قائمة على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- يجب تمكين الضحايا/الناجين من الحصول على الرعاية (الرعاية الصحية والدعم النفسي الاجتماعي) في جميع الأوقات، وأن يكونوا على علم بحقوقهم حتى يُقدموا على الانتصاف لأنفسهم.
- ينبغي تعزيز أنشطة الوقاية، بطرق منها تحسين فرص الوصول إلى منظومة العدالة من أجل ردع الجناة ووضع نظم قانونية شاملة لتمكين الضحايا/الناجين من الإبلاغ والحصول على تعويض.
- يجب إعداد دورات للتثقيف والتوعية والتدريب تستهدف الشباب، والسلطات، والسلطات الوطنية المعنية بإدارة الكوارث، والقوات المسلحة وقوات الأمن، والمجتمعات المحلية، أو تعزيز القائم منها إذا كانت موجودة أصلاً.
- ينبغي قدر المستطاع تعميم درء العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ومواجهته من خلال منتديات متعددة، التماساً لأوجه التأزر والتكامل وسعيًا إلى تحطيم المحرمات.
- ينبغي تعزيز التنسيق والتعاون على المستوى العالمي (بين الجهات الفاعلة المنفذة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والدول، والحركة) بصورة منتظمة.
- أيد العديد من المشاركين المبادرة التي أطلقتها المملكة المتحدة في عام ٢٠١٣ - نداء العمل من أجل حماية النساء والفتيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي (الذي أصبح يسمى الآن نداء العمل المتعلق بالحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ) - وأوصوا بزيادة الحشد والالتزام بخطط عمله وأهدافه.
- أيد العديد منهم أيضاً قرار المؤتمر الدولي، والتعهدات، واللجنة، وشجعوا الاتحاد الدولي واللجنة الدولية على مواصلة عملهما بشأن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في حالات الكوارث والنزاعات المسلحة.

٤-١٥-٤ اللجنة دال:

الرعاية الصحية في خطر: مواصلة حماية تقديم الرعاية الصحية

١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،
من الساعة ٣ إلى الساعة ٥ عصرًا،

٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،
من الساعة ١:٣٠ بعد الظهر إلى الساعة ٣ عصرًا.

الرئيس:

- سعادة السفير "نتوتانغ كوموتسييلي مارتن سيليك"، مدير الشؤون الإنسانية بوزارة العلاقات الدولية والتعاون في جمهورية جنوب أفريقيا

المقررة:

- السيدة "لويز ماكوسكر"، مستشارة الحركة، مشروع الرعاية الصحية في خطر، اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية)

أعضاء فريق النقاش:

- سعادة السفير شتيفين كونغستاد، السفير والممثل الدائم للبعثة الدائمة للنرويج لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمنظمات الدولية الأخرى (الجلسة ١)
- د. "لويس فرناندو كُزّيا"، مدير الإدارة الإقليمية والطوارئ والكوارث، بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، في جمهورية كولومبيا (الجلسة ٢)
- د. حازم بقله، المدير الطبي، الهلال الأحمر العربي السوري (الجلسة ١)
- السيدة "أولريكا أريهيد كاغستروم"، الأمينة العامة للصليب الأحمر السويدي (الجلسة ٢)
- د. "زافيه دو"، رئيس الجمعية الطبية العالمية (الجلسة ١)
- د. "أوتمار كلويير"، الأمين العام للجمعية الطبية العالمية (الجلسة ٢)
- السيدة "باسكال ماج"، نائبة مدير العمليات، اللجنة الدولية (الجلسة ١ و ٢)

حلقة النقاش

المتعلقة بالممارسات الجيدة والنهج والدروس المستخلصة وتبادلها سيكونان عاملين رئيسيين في السنوات المقبلة.

كانت لقيادة اللجنة الدولية مشروع الرعاية الصحية في خطر على نطاق الحركة أهمية حاسمة في تجميع نطاق عريض من الأشخاص والمنظمات وجعلهم يعملون معاً. وينبغي مواصلة بذل جهود تؤمن لها مقومات الدوام في السنوات المقبلة حتى تتسنى مواجهة العنف المستهدف لقطاع الرعاية الصحية مواجهة جماعية بوصفه مسألة مثيرة لقلق بالغ.

أبرز ما جاء في المناقشات

تحدث عدد من المشاركين عن المصائب بين العاملين والمتطوعين في مجال الرعاية الصحية، وعن الهجوم على مستشفى أطباء بلا حدود في قندوز، بوصفها أمثلة صارخة على ما تمثله المسألة من حاجة ملحة وعلى ضرورة احترام جميع أطراف النزاع للقانون الدولي الإنساني.

بينما أحرز تقدم كبير منذ انعقاد المؤتمر الدولي الأخير في عام ٢٠١١، وُجِه نداء مشترك بمواصلة العمل ولا سيما على المستوى المحلي وعن طريق جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول، ومكونات الحركة، ومنظمات الرعاية الصحية، والجهات الفاعلة المسلحة، وقادة المجتمعات المحلية، والمجتمع المدني.

أسهبت المساهمات السبع والثلاثون التي تقدمت بها جهات منها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والدول، والجمعيات الوطنية، ومنظمات تقديم الرعاية الصحية، في الحديث عن نطاق عريض من التدابير الجاري اتخاذها أو التخطيط لها. وقد وُضِع العديد من الأعمال المقبلة في صورة تعهدات انبثق عنها هذا المؤتمر الدولي.

سلطت هذه المساهمات الضوء على عدد من النقاط الرئيسية:

- التدابير الوقائية تدابير أساسية.
- يشكل امتلاك المجتمعات المحلية لخدمات الرعاية الصحية وتقديم مستوى رفيع منها عاملين مهمين لضمان تقديم الرعاية الصحية بشكل آمن.
- يتعين مراعاة النوع الاجتماعي والتنوع والوعي الثقافي، لما لهذه الأمور من تأثير على الوصول الآمن إلى الرعاية الصحية وتقديمها.

• يكتسي استمرار التركيز على هذه المسألة أهمية حيوية: فمن يحتاجون بصفة عاجلة إلى الرعاية الطبية يكونون في حاجة إلى المساعدة، ويظل المرضى والعاملون في مجال الرعاية الصحية والمرافق الطبية ووسائل النقل الطبي معرضين للعنف.

• للموضوع أهميته في جميع السياقات: فالعاملون في مجال الرعاية الصحية الطارئة الذين يقدمون خدماتهم في سياقات سلمية معرضون أيضاً للعنف والإساءة، وكثيراً ما يكون مصدرهما المرضى وعائلاتهم.

• أحرز تقدم كبير منذ انعقاد المؤتمر الدولي الأخير في عام ٢٠١١، بفضل إصدار نطاق عريض من التوصيات التي نتجت عن حلقات عمل أدارها خبراء بشأن عدد من القضايا. وقد بدأت الممارسات الجيدة تظهر، ويجري تبادلها مع أصحاب المصلحة المعنيين؛ ويتعين أن ينصب التركيز الآن على التنفيذ على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي. وهذا المؤتمر مهم لاستحداث أعمال والتزامات في هذا المجال.

• لتنفيذ القانون الدولي الإنساني بوجه عام، وللتزام الدول بإنفاذ القانون الدولي الإنساني بوجه خاص، أهمية كبرى.

• من المهم مواصلة تنسيق الاستجابات على الأرض مع نطاق عريض من الأشخاص والمنظمات عبر مختلف القطاعات.

• سلط الضوء على الحاجة إلى حفاظ العاملين في مجال الرعاية الصحية على استقلالهم وحيادهم وعدم تحيزهم وعلى أدائهم لواجباتهم بما يتماشى مع المبادئ الأخلاقية لمهنتهم.

• يكتسي إنشاء آليات لرصد وتحليل أحداث العنف المرتكبة ضد المرضى والعاملين والمرافق ووسائل النقل الذين يشملهم تقديم الرعاية الطبية أهمية بالغة للتمكن من تصميم موجهات للعنف رقيقة المستوى ومراعية للاعتبارات الثقافية. والنوع الاجتماعي والتنوع اعتباران مهمان في هذا الشأن بقدر أهمية دور المجتمع المحلي.

• يتعين أن يراعي التنفيذ على المستوى الوطني السياقات المحلية؛ فلا يوجد حل واحد مناسب للجميع.

• يتعين على الأوساط المهتمة - أي ذلك التجمّع الحرّ الذي يضم الدول، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وجمعيات الرعاية الصحية المهنية، والمجتمع المدني - أن تتحول إلى أوساط فاعلة، لأن تنسيق المعلومات

أعضاء فريق النقاش:

- السيدة سونغ - جو كيم رئيسة الصليب الأحمر الكوري.
- سعادة السفير تاني تونغباكدي، الممثل الدائم لتايلند لدى الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية في جنيف، والرئيس المشارك للجنة الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث.
- السيد عباس غوليت، الأمين العام لجمعية الصليب الأحمر الكيني.
- السيد نايل ماك فارلين، رئيس وحدة التنسيق الإقليمي والتنفيذ الوطني، الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.
- السيدة ناتاشا عيسى، رئيسة المجموعة المعنية بمسؤولية الشركات، شركة التأمين: Zurich Insurance company.

حلقة النقاش:

بدأت الجلسة بدعوة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) إلى الانضمام إلى تحالف المليار من أجل تعزيز القدرة على الصمود (تحالف المليار). وتولى السيد روبرت تيكتر، وكيل أمين عام الاتحاد الدولي بالنيابة المعني بالشراكات، تذكير المشاركين بهدف تحالف المليار وشدد على ما يمكن تحقيقه من خلال بذل الجهود الجماعية من أجل التحالف، لأن تعزيز القدرة على الصمود هو الخيار الصائب للعمل من الوجهتين الإنسانية والاقتصادية. ثم أبرز أمين عام الاتحاد الدولي الحاج آس سي النقاط الأساسية لتحالف المليار وأهميته ودعا جميع الجهات المعنية ذات التوجهات نفسها إلى الانضمام إلى تحالف المليار و"إقران الأقوال بالأفعال" بالعمل والاستثمار في الوقاية، وهي أفضل من العلاج وأقل كلفة.

ورحب المتحدثون الخمسة في كلماتهم بمبادرة الاتحاد الدولي بإطلاق تحالف المليار، وعبروا عن التزامهم بدعم التحالف عارضين المواضيع التالية:

- نشاط المجتمعات المحلية في منظماتهم/بلدانهم من أجل تعزيز القدرة على الصمود؛
- الفرص التي يتيحها تحالف المليار؛
- الالتزام بالمشاركة في تحالف المليار؛
- توصيات بشأن كيفية تحقيق التقدم في تنفيذ تحالف المليار؛
- أنواع الدعم لتحالف المليار.

- من المهم التقيد بالمبادئ الأساسية وامتثال العاملين في مجال الرعاية الصحية امتثالاً صارماً للمبادئ الأخلاقية للرعاية الصحية التي يتعين تطبيقها في أوقات السلم وأوقات النزاع على حد سواء.
- يكتسي امتلاك القدرة الجيدة على جمع البيانات أهمية حاسمة، وكذلك إنشاء مرصد أو وضع آليات أخرى لرصد الهجمات التي تقوض تقديم الرعاية الصحية، من أجل ضمان القيام بعمليات استجابة وتدخل سليمة.
- لا يوجد تاريخ تنتهي بحلوله صلاحية طلب توفير الوصول الآمن إلى الرعاية الصحية، وهذا نداء موجه للكافة - الأمم الفقيرة والغنية، وهؤلاء الذين يعيشون في حالة نزاع وأولئك الذين ينعمون بالعيش في سلام - بما أن علينا جميعاً دوراً نؤديه.
- لا يوجد أيضاً حل واحد مناسب لجميع السياقات أو القضايا؛ وقد بينت المساهمات أن أكثر التدابير فعالية هي تلك التي يجري تكييفها على الصعيد المحلي.
- التحدي المائل أمامنا هو أن نتحول من أوساط مهتمة إلى أوساط فاعلة.

٤-١٥-٥ اللجنة هاء:

تعزيز القدرة على الصمود من خلال تكثيف الأنشطة المحلية وتعزيز الأطر القانونية

الجلسة الأولى: تعزيز القدرة على الصمود:
إطلاق تحالف المليار لتعزيز القدرة على الصمود

٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
من الساعة ١٠ صباحاً إلى الساعة ١٢ ظهراً

الرئيس:

- الدكتور سيد أمير محسن ضيائي، رئيس جمعية الهلال الأحمر الإيراني

المقرر:

- السيد هارولد بروكس، النائب الأول للرئيس المعني بالعمليات الدولية، الصليب الأحمر الأمريكي

وتكلم ١٢ شخصاً من الحاضرين وقدموا الأفكار والتوصيات، وتعهدوا بدعم تقدم تحالف المليار.

ملخص

تناولت الجلسة برنامج تعزيز القدرة على الصمود وقدمت دعوة مفتوحة للانضمام إلى تحالف المليار من أجل تعزيز القدرة على الصمود (تحالف المليار). وأتاحت الفرصة للمشاركين لمناقشة مجموعة من المواضيع المتعلقة بالصمود وقدمت تعهدات بدعم تحالف المليار. ومثل الدعوة إلى تحالف المليار وتيسيره التزاماً طوعياً من جانب الاتحاد الدولي بتعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات المحلية على الصمود تماشياً مع الخطط العالمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتحديد إطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس المتعلق بتغير المناخ، ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وتهدف هذه المبادرة الجديدة إلى التوصل حتى العام ٢٠٢٥ إلى إشراك وإلهام مليار شخص من المستضعفين - في البلدان المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل- من أجل اتخاذ خطوات فعالة لتعزيز قدرتهم على الصمود. ورحب المشاركون بمبادرة تحالف المليار وانفقوا على العمل معاً ليس لإشراك الصليب الأحمر والهلال الأحمر فحسب، وإنما السعي أيضاً إلى إشراك الحكومات، والأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، لإنشاء عالم يمكن فيه للناس في كل المجتمعات البقاء على قيد الحياة وبذل كل الجهود الممكنة لمواجهة المخاطر المتزايدة وإمكانات التضرر منها.

مواضيع النقاش البارزة

”الوقاية خير من العلاج وأقل كلفة“. لا يساهم الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على الصمود في إنقاذ الأرواح فحسب بل يساهم أيضاً في إنقاذ المكاسب والاستثمارات الإنمائية للأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والحكومات والقطاع الخاص. إن تعزيز القدرة على الصمود هو الخيار الصائب للعمل من الوجهتين الإنسانية والاقتصادية، ويشكل حماية أساسية لكرامة الإنسان. لقد آن الأوان للاستفادة من فهمنا لمواطن الضعف والأخطار والصمود، والانتقال إلى أنشطة عملية وهامة تنفذ على نطاق واسع. يجب أن نعمل سوياً لتحسين القدرة على الحد من المخاطر، والنهوض من جديد، والسعي إلى حماية التقدم المحرز في مجال التنمية والرفاه. وتشكل القدرة على الصمود وسيلة لسد الفجوة بين حاجات المجتمعات وتطلعاتها من جهة واستجابتنا في تلبية هذه الحاجات من جهة أخرى، وهي رحلة نرافق فيها المجتمعات المحلية في معالجة التحديات التي تواجهها. ويتعلق بناء القدرة على الصمود بالتقليل من المخاطر من خلال إجراءات للاستعداد والتخفيف من الآثار والتقليل من مواطن الضعف، بتعزيز رأس المال البشري والاجتماعي والاقتصادي.

”الشراكات“ هي عنصر أساسي في تحقيق القدرة على الصمود. ولا يمكن تحقيق أهداف تحالف المليار إلا من خلال الشراكات الفاعلة والحقيقية. ويسعى الاتحاد الدولي من خلال تحالف المليار إلى توحيد جهوده مع ٢٠٠٠٠ مؤسسة شريكة في العالم من الشركات، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والحكومات المحلية والوطنية. وسنعمل مع هؤلاء الشركاء من أجل تعزيز المنظمات الشعبية ودعم الأنشطة المنفذة بقيادة المجتمعات المحلية والتي تساهم في تمكين الأفراد وبناء القدرات اللازمة للتنظيم الذاتي. وإننا ندعوكم جميعاً، أي الحكومات المحلية والوطنية، والأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، وأوساط الأعمال، إلى الانضمام إلينا في تحالف المليار من أجل تعزيز القدرة على الصمود سعياً إلى ترشيد الجهود للتوصل إلى رؤية مشتركة للنشاط المحلي الهادف إلى تعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات المحلية على الصمود.

تتطلب القدرة على الصمود ”الوعي والاعتماد على الذات والتنظيم الذاتي“. وسوف يساهم تحالف المليار في تمكين المجتمعات المحلية المعرضة للخطر وتعزيز الأنشطة المحلية الرامية إلى تعزيز الصمود. ويجب أن تهيئ الحكومات ظروفًا مؤاتية لهذه الأنشطة المحلية من خلال اعتماد القوانين الملائمة وتنفيذها. ويتطلب تعزيز القدرة على الصمود أساليب عمل متعددة القطاعات تشارك فيها كل فئات المجتمع، وتحمل الجهات المعنية المسؤولية المشتركة في كل المستويات. ويشكل فهم المخاطر والتوعية بالأخطار قاعدة أساسية لوضع حلول محلية بسيطة وعمليّة.

”الإعلام والدعوة الفعالين“ وكذلك التوعية العامة والتعليم العام، تلعب كلها دوراً هاماً في دفع الجهات المعنية إلى المشاركة في تعزيز القدرة على الصمود.

ينبغي البحث عن ”حلول ابتكارية“ في عالم يتزايد فيه الترابط الشبكي والاعتماد المتبادل، من أجل التواصل مع الناس والمجتمعات المهتدة وإشراكهم في العمل. وكما تبين من مثالي الصليب الأحمر الكيني والصليب الأحمر الكوري، فإن الحلول التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات تساعد في إشراك الناس وربطهم فيما بينهم بطرق أوسع بكثير، سعياً إلى معالجة تحديات الصمود وذلك من خلال تحسين الفعالية، وبناء القدرات، والتواصل، وحشد الموارد، الخ..

”يعني تحالف المليار الاستفادة من قدرة الاتحاد الدولي في التنظيم والتعبئة ومن إجراءاته لإحداث التغيير“ من أجل تحقيق نتائج في تعزيز القدرة على الصمود. ويمثل تحالف المليار التزام الاتحاد الدولي بالحفاظ على دوره الهام في ظل تغير أزمات الضعف والمخاطر البارزة في مختلف أنحاء العالم.

حلقة النقاش

بدأت الجلسة الثانية باحتفال قصير وتوقيع مذكرة التفاهم بين الاتحاد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكان ممثلاً للمنظمتين الموقعيتين على مذكرة التفاهم، السيدة إيزومي ناكاميتسو، عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسيد روبرت تيكتر وكيل أمين عام الاتحاد الدولي بالنيابة المعني بالشراكات، عن الاتحاد الدولي. وأقر كلاهما بأن مذكرة التفاهم تشكل مرحلة هامة في الشراكة الحالية بينهما. واعتُبر أن توقيع مذكرة التفاهم يتيح الفرصة للتعريف بما حققته المنظمتان حتى الآن من خلال عملهما المشترك في مجال القانون والحد من مخاطر الكوارث، و يتيح الفرصة أيضاً لتوسيع وتعزيز طرق عملهما المشترك في المستقبل.

وتحضيراً لحلقة النقاش، أوضح الرئيس، السيد فابريسيو كورسيو، النقاط الأساسية للمواضيع الثلاثة التي ستتناولها الجلسة أي تعزيز الأطر القانونية الخاصة بالاستجابة الدولية للكوارث، والقانون والحد من مخاطر الكوارث، والقانون والإسعافات الأولية. ثم أعطى الكلمة لأعضاء الفريق الذين عرضوا تجربتهم ووجهات نظرهم في هذه المجالات على النحو التالي:

- أشارت السيدة فيني تويتوبو- أرنولد إلى أن الغالبية العظمى يمكن أن توافق على أهمية تعزيز الأطر القانونية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، إلا أن التحدي الحقيقي يكمن في كيفية تحقيق ذلك فعلاً. وعرضت في هذا الصدد تجربتها في استخدام القائمة المرجعية بشأن الحد من مخاطر الكوارث لتحليل الإطار القانوني الخاص بالحد من مخاطر الكوارث في جزر كوك، وأوضحت كيف تم اكتشاف ضرورة توفير مساندة قانونية أقوى للعديد من السياسات والخطط المعتمدة.

- قدم السيد برناردو كاسترو التطورات القانونية التي جرت في شيلي من أجل تحسين إدارة الدعم الدولي في حالات الكوارث. وأشار إلى كوارث سابقة في بلاده أرسلت فيها الجهات الفاعلة الدولية مواد إغاثة غير ضرورية، وأبرز فائدة إرشادات القانون الدولي لمواجهة الكوارث والتعاون الثنائي والإقليمي لمعالجة هذا النوع من القضايا.

- رحبت السيدة فلوريكا فينك-هويير بنشر القائمة المرجعية والدليل بشأن القانون والحد من مخاطر الكوارث، وإطلاق تحالف المليون كذلك، وأكدت أننا نستطيع جميعاً استخلاص الدروس من تجارب البلدان الأخرى لإحراز تقدم في مجال التأهب وفي المجال القانوني. ولاحظت أن الأخطار تسبب أيضاً في أوروبا خسائر اقتصادية وخسائر في الأرواح، وأشارت إلى تجربة الاتحاد الأوروبي في وضع إرشادات للدول تتعلق بتقييم الأخطار والتخطيط لمواجهةها.

وهو يعني وضع أمن ورفاهية أكثر الفئات ضعفاً في العالم في صميم كل أعمالنا، ويتعلق بمليار شخص من خلفيات وثقافات ومواقع جغرافية مختلفة، وبتخاذ الخطوات الفاعلة للتخفيف من تأثيرهم بالمخاطر وتعزيز قدرتهم على الصمود أمام الشدائد. سنتعاون مع ١٩٠ جمعية وطنية لديها ما مجموعه ١٦٠,٠٠٠ فرع محلي و١٧ مليون متطوع يعملون مع السكان المحليين، ومع الشركاء الذين ينضمون إلينا في تحالف المليار للمضي قدماً في التزامنا "بحماية كرامة أشد الناس ضعفاً وتحسين عيشهم من خلال "تعبئة قوة الإنسانية".

- التقرير المفصل للجلسة متاح بناء على الطلب.

الجلسة الثانية: تعزيز الأطر القانونية

الخاصة بحالات الكوارث والطوارئ

٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ - من الساعة ١:٣٠ بعد الظهر إلى الساعة ٣:١٥ عصرًا

الرئيس:

- السيد فابريسيو كورسيو، رئيس إدارة الحماية المدنية الإيطالية

المقرر:

- السيد روبرت كوسيغي، الأمين العام للصليب الأحمر الأوغندي.

أعضاء فريق النقاش:

- السيدة فيني تويتوبو- أرنولد، الأمانة العامة للصليب الأحمر في جزر كوك.

- السيد برناردو كاسترو، مدير المكتب الوطني للطوارئ، شيلي.

- السيدة فلوريكا فينك-هويير، مديرة الاستراتيجية والسياسة والتعاون الدولي، المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية، إي.كو.

- السيدة إيزومي ناكاميتسو، مساعدة الأمين العام، المساعدة الإدارية ومديرة وحدة الاستجابة للآزمات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- السيد باسكال كاسان، رئيس مركز الإحالة للصليب الأحمر والهلال الأحمر الخاص بالإسعافات الأولية.

وتعزيزها؛ (٣) الثغرات القائمة في القانون الوطني والمتعلقة بتدريب الأشخاص العاديين على الإسعافات الأولية وتقديمها . وبعد عرض تجارب البلدان والمؤسسات ووجهات النظر بشأن هذه المواضيع، ختم الرئيس بتلخيص المناقشات مؤكداً على ضرورة اعتماد نهج شامل لتعزيز القوانين الخاصة بالكوارث وحالات الطوارئ، وإشراك عدد كبير من مختلف الجهات المعنية مع مراعاة السياسات القائمة والثقافات ومساهمات المجتمعات المحلية والموارد المتاحة.

مواضيع النقاش البارزة

أكد النقاش بين أعضاء الفريق وممثلين من الحضور عدداً من النقاط الرئيسية:

- ضرورة إقامة الشراكات بين مختلف الجهات الفاعلة على الصعيدين الدولي والوطني لضمان انتهاج أسلوب متماسك ومتسق في معالجة المسائل القانونية، خاصة عندما تكون هناك حاجة إلى الإغاثة الدولية في حالات الكوارث وتقديم المساعدة عبر الحدود.
- من المهم إشراك مجموعة واسعة من الجهات المعنية، ولا سيما أفراد المجتمع المحلي، والشباب، والقطاع الخاص، والشخصيات السياسية في عمليات التطوير والاستعراض، سعياً إلى تشجيع وضع أطر قانونية أكثر فاعلية.
- ثمة حاجة كبيرة إلى تحسين التوعية ونشر روح التفاهم من أجل تنظيم مواجهة الكوارث وحالات الطوارئ.
- تلعب القوانين الوطنية دوراً هاماً في تعميم الحد من مخاطر الكوارث في مختلف القطاعات. أما الثغرات القانونية، فيمكن أن يكون لها أثر سلبي على قدرة السكان على الصمود.

يجب تدعيم التطوير القانوني بالموارد اللازمة لتنفيذه، إذا أردنا أن يكون فعالاً.

ينبغي أن تكون كل الجمعيات الوطنية وكل البلدان مستعدة لمواجهة تدفق الناس والسلع الذي يمكن أن يحدث في أعقاب أي كارثة ويسبب مشاكل غير متوقعة. أما التعلم من تجارب البلدان الأخرى ووضع القواعد والإجراءات اللازمة لتنظيم المساعدة الدولية، فسيستفيد منه السكان المنكوبون في نهاية المطاف.

ينبغي أن تتعاون الدول والجمعيات الوطنية في العمل من أجل وضع أطر قانونية تتيح تقديم التدريب على الإسعافات الأولية والمساعدة في هذا المجال.

• أوضحت السيدة إيزومي ناكاميتسو أن الأطر القانونية تُعد أساسية لتحقيق أهداف فهم المخاطر والحد منها وإدارتها، مشيرة إلى نتائج البحث الذي قام به الاتحاد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشاركت في إعداده بلدان عديدة. وقدمت القائمة المرجعية والدليل بشأن القانون والحد من مخاطر الكوارث باعتبارهما مصادر جديدة أساسية لتوجيه عملية استعراض القوانين أو تعديلها.

• ركز السيد باسكال كاسان في كلمته على غياب الحماية القانونية الممنوحة للمسعفين، وضرورة توفير تكليف قانوني بالتدريب على الإسعافات الأولية في ظروف معينة، وضرورة تحسين معايير التدريب على الإسعافات الأولية. وأشار بشكل خاص إلى إحجام المواطنين عن تقديم الإسعافات الأولية الناجم جزئياً عن خشيتهم من تحمّل المسؤولية إن لم تكفل جهودهم بالنجاح.

وبعد مناقشات أعضاء الفريق، طلب الرئيس منهم عرض التقدم المحرز في هذه المجالات على الصعيد العالمي وكيف ينبغي قياس الإنجازات والتخطيط للمستقبل على حد سواء. وأشار أعضاء الفريق إلى أن التقدم غالباً ما يكون بطيئاً عندما يتعلق الأمر بالتغييرات القانونية، إلا أن تطورات ملحوظة قد سُجلت حتى الآن. وقالوا إن من الضروري، إذا ما أريد التقدم، إدراك المخاطر ومواطن الضعف بشكل صحيح، وإشراك المجتمعات المحلية ولا سيما الشباب في سنّ القوانين وتنفيذها، وتوسيع الشراكات مع القطاع الخاص ومع الجهات المعنية الأخرى. وإضافة إلى أعضاء الفريق، شارك الاتحاد الدولي وعدد من الجمعيات الوطنية والدول في النقاش - منها كندا، والمكسيك، ونيوزيلندا، وإثيوبيا، وهولندا، واليابان، وأوزبكستان، وقيرغيزستان، وإيران، والبرازيل.

ملخص

تناولت الجلسة الثانية التقدم الذي أحرزته الدول بدعم من الشركاء - مثل الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والاتحاد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي- في تعزيز الأطر القانونية الخاصة بحالات الكوارث والطوارئ، واستكشفت سبل تسريع التقدم في المستقبل. وتركزت المناقشات على ثلاثة مواضيع: (١) النظر في التقدم المحرز منذ عام ٢٠٠٧ في مجال إرشادات القانون الدولي لمواجهة الكوارث، وضرورة قيام المزيد من البلدان بتعزيز القواعد والإجراءات القائمة لتنظيم الإغاثة الدولية في حالات الكوارث؛ (٢) دور القانون الوطني في تشجيع الحد من مخاطر الكوارث وكيف يمكن أن توفر القائمة المرجعية والدليل بشأن القانون والحد من مخاطر الكوارث توجيهات لتقييم الأطر القانونية الوطنية

١٦-٤

التعهدات

الرجوع إلى
المحتويات

- يقدم هذا الجزء عرضاً للتعهدات التي قُدمت حتى تاريخ ٣١ مارس ٢٠١٦. ولا تضم الأرقام الواردة أدناه التعهدات التي قُدمت وتوقيعها بعد ذلك التاريخ. ويمكن الاطلاع على التعهدات على القسم المخصص لها على الموقع الشبكي للمؤتمر^١.
- مجموع عدد التعهدات التي قُدمت: ٢٤٣
 - مجموع عدد التوقيعات على التعهدات ٨٩٤
 - عدد التعهدات المحددة التي قدمتها: ٦٩
 - الجمعيات الوطنية: ٣٥
 - اللجنة الدولية: ٢
 - الاتحاد الدولي واللجنة الدولية معا: ١
 - المراقبون: ٦
 - الجمعيات الوطنية والدول معا: ٧١

المتعهدون والمشاركون في التوقيع:

- عدد الجمعيات الوطنية التي قدمت تعهدات ووقعتها: ١١٢
- عدد الدول التي قدمت تعهدات ووقعت عليها: ٦٧
- عدد المراقبين الذين قدموا تعهدات ووقعوا عليها: ١٤
- عدد التعهدات التي قدمتها اللجنة الدولية ووقعت عليها: ٣
- عدد التعهدات التي قدمها الاتحاد الدولي ووقع عليها: ٦

تعهدات مفتوحة

هي تعهدات يمكن أن يقدمها أي عضو من أعضاء المؤتمر ويمكن أن يوقع عليها أي عضو ومراقب في المؤتمر ويكون لها طابع الالتماس، ولا يمكن تعديلها من طرف واحد. ويكون مقدم التعهد المفتوح مسؤولاً عن مراقبة تنفيذه.

- مجموع عدد التعهدات المفتوحة: ٥٩
- مجموع عدد التوقيعات على تعهدات مفتوحة: ٦٢٢

تعهدات محددة

التعهدات التي يقدمها أي عضو ومراقب في المؤتمر. ويجب أن تتضمن هذه التعهدات التزامات باتخاذ تدابير محددة مكيّفة مع السياق الوطني/الإقليمي. ويمكن تقديم التعهد فردياً أو بشكل مشترك بين جمعية وطنية ودولة عضو (غالباً ما تكون حكومة بلد تلك الجمعية) أو أي منظمة أخرى تكون مراقباً في المؤتمر. وتقع على الطرف أو الأطراف الموقعة مسؤولية تنفيذ هذه التعهدات.

- مجموع عدد التعهدات المحددة: ١٨٤
- (بما في ذلك ١١١ تعهداً فردياً محدداً و٧٣ تعهداً مُقدماً بصورة مشتركة)
- مجموع التوقيعات على تعهدات محددة: ٢٧٢
- عدد التعهدات المفتوحة التي قدمتها: ٥٩
- الحكومات: ١٧
- الجمعيات الوطنية: ٢١
- الاتحاد الدولي: ٤
- المراقبون: ١٠
- الجمعيات الوطنية والدول معا: ٥
- الدول معا: ١
- الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية معا: ١

١٧-٤

قائمة وثائق المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر

الرجوع إلى
المحتويات

البند ٦: تنظيم العمل

- جدول الأعمال المؤقت وبرنامج المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين (32IC/15/6 و CD/15/12.1DR)
- هيكل المؤتمر
- قائمة الفعاليات الجانبية
- مذكرة مفاهيم للحوار بشأن العمل الإنساني: فضاء بلورة الرؤى

البند ٩: نتائج المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين

- تقرير يتضمن لمحة عامة موجزة عن تنفيذ قرارات المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين والتعهدات المقدمّة في إطاره (32IC/15/19)

البند ١٠: اللجنة ألف: مبادئنا أساس عملنا:

إطار عمل أخلاقي وتشغيلي ومؤسسي فريد من نوعه

- تقرير أساسي (32IC/15/10)

البند ١١: اللجنة باء: القانون الدولي الإنساني

وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة

- تقرير أساسي (32IC/15/11)

البند ١٥: تقرير مرحلي

- تنفيذ القرار رقم ٣ "الهجرة: ضمان الوصول إلى المهاجرين، والكرامة واحترام التنوع، والإدماج الاجتماعي" الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين ٢٠١١-٢٠١٥ (32IC/15/15)

البند ١٧: متابعة المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين

للصليب الأحمر والهلال الأحمر

- تقرير مرحلي عن خطة العمل الممتدة لأربع سنوات لتنفيذ القانون الدولي الإنساني (32IC/15/17.1)
- تقرير عن تنفيذ القرار ٨ "تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن الترتيبات العملية بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وماجن دافيد أدوم الإسرائيلية" (32IC/15/17.2)

البند ١٩: اعتماد القرارات

- مشروع قرار مشروع قرار وتقرير ختامي "تعزيز القانون الدولي الإنساني الذي يحمي الأشخاص المحرومين من حريتهم" (32IC/15/19.1)
- مشروع قرار وتقرير ختامي "تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني" (32IC/15/19.2)
- مشروع قرار وتقرير أساسي "العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي: عمل مشترك من أجل منعه ومواجهته" (32IC/15/19.3)
- مشروع قرار وتقرير أساسي "الرعاية الصحية في خطر: مواصلة حماية تقديم خدمات الرعاية الصحية معا" (32IC/15/19.4)
- مشروع قرار وتقرير معلومات أساسية بشأن "سلامة متطوعي العمل الإنساني وأمنهم" (32IC/15/19.5)

- مشروع قرار (بما في ذلك اعتماد قائمة مرجعية عن القانون والحد من مخاطر الكوارث وتقرير مرجعي) "تعزيز الأطر القانونية لمواجهة الكوارث والحد من المخاطر والإسعافات الأولية" (32IC/15/19.6)
- مشروع قرار ومذكرة بالمعلومات الأساسية "تعزيز استجابة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر للاحتياجات الإنسانية المتزايدة" (32IC/15/19.7)
- مشروع قرار "تنفيذ مذكرة التفاهم بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وماجن دافيد أدوم الإسرائيلية"
- مشروع قرار وتقرير حلّ صندوق "أوغوستا" وضم رأس ماله إلى صندوق وسام "فلورانس نايتنجيل"
- استعراض نظام منح وسام "فلورانس نايتنجيل" (32IC/15/19.9)
- مشروع قرار بشأن "قوة الإنسانية: مبادئنا أساس عملنا" (متابعة المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين)

الدورة السابعة عشرة للجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر

“الاجتماع التأسيسي”

الرجوع إلى
المحتويات

جنيف، ١٠ ديسمبر ٢٠١٥

الحضور:

رئيسة المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين
السيدة فاطمة جيلاني

الأعضاء المنتخبون

الدكتور ماسيمو بارا
السيد كريستولد شيتي
السيدة إيفا فون أولريش
السيد غريغ فيكري
السيد جورج ويبر

الأعضاء، ممثلو اللجنة الدولية

السيد بيتر ماورير
السيد بالتازار ستيهليلين

الأعضاء، ممثلو الاتحاد الدولي

السيد تدايرو كونوي
السيد الحاج آس سي

الأمانة

السيد توري سفينينج
السيدة إيريك تونغ جونو

١ - انتخاب رئيس اللجنة

انتخبت اللجنة الدائمة بالإجماع، السيدة إيفا فون أولريش من
السويد رئيسة للجنة.

٢ - انتخاب نائب رئيس اللجنة

انتخبت اللجنة الدائمة بالإجماع، السيد جورج ويبر من كندا في
منصب نائب رئيسة للجنة.

٣ - الأعضاء المغادرون

أعربت اللجنة الدائمة عن تقديرها لمساهمات الأعضاء المغادرين
التالية أسماؤهم:

سعادة الدكتور محمد الحديد
السيد ستيف كار

الوزير (الفخري) بار ستينباك

وشكرتهم على جهودهم الدؤوبة وتفانيهم من أجل المثل العليا
ومبادئ الحركة.

٤ - الاجتماع التالي

طلبت اللجنة من الأمانة ترتيب مشاورات إلكترونية بشأن تاريخ
أول اجتماع لها.

